دور وسائل الإعلام في الوقاية والحد من الكراهية وبناء التعاون الحضاري

«في أفق التأسيس لحضارات متعاونة»

د. عبد الكريم القلالي

تقديم

د. إبراهيم بن عبد الله الأنصاري

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة قطر

د. أحمد بن حسن الحمادي

نائب رئيس اللجنة القطرية لتحالف الحضارات

مراجعة وتحرير

د. عزالدين معميش

رئيس كرسي الإسيسكو لتحالف الحضارات

مقدمة الجهات الراعية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، محمد، وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين؛

يشهد العالم مرحلة مضطربة على الصعيدين الإقليمي والدولي، تفاقمت فيها الأزمات التي تهدد استقرار المجتمعات الإنسانية، والتي تُخِلّ بالأمن والسلم الدوليين، مما ينعكس على رسالة الدعوة والإعلام، وعلى الدور الذي تضطلع به في نشر الحقائق، وتنوير العقول، وإشاعة الثقافة البانية، وترسيخ قيم التعايش والحد من الكراهية. ويعيش المجتمع الدولي اليوم واقعًا يسوده القلق والتوتر، ومن أسباب ذلك انحراف الإعلام عن أداء رسالته الإنسانية وعن قصور في الحوار بين الثقافات الإنسانية، ومن مظاهر ذلك الانحراف والقصور؛ عدم التمييز بين الحق في التعبير وواجب احترام حقوق الإنسان والكف عن ممارسة الكراهية. إن الحديث عن دور وسائل الدعوة والإعلام في ترسيخ قيم التعايش والحد من الكراهية لا ينفصل عن القضايا الرئيسة التي تشغل اليوم بال النخب الفكرية والثقافية والأكاديمية على الصعيد العالمي، والتي تشكل محوراً من محاور العلاقات الدولية في سياقاتها الثقافية خاصة ما يتعلق ببناء السلام من خلال نشر قيم الحوار والتعايش والتسامح، ودورهم في تطوير المجتمع واستقراره والتعايش بين مختلف فئاته باعتبار كل الوسائل صانعة للرأي العام، وبمثابة القوة الدافعة لطاقات الشعوب نحو تحقيق التقدم والازدهار والانفتاح على الآفاق الإنسانية، وإشاعة ثقافة الوئام والتسامح والتعايش والتفاهم والاحترام المتبادل بين الأمم والشعوب. وإذا كان الحوار والإعلام الهادف إلى نشر الحقائق وتنوير الرأي العام يوفران أجواء التعايش السلمي بين الأمم والشعوب، فإنهما يساهمان كذلك في الحد من الكراهية والتمييز العنصري.

وإذا كان التعايش بين الأمم والشعوب يعد من أهم القيم التي على

أساسـها بُنِيـت العلاقـات الدوليـة في المجتمـع الـدولي المعـاصر، فـإن ضرورة ترسـيخ قيمـه عـبر مناهـج التعليـم والبرامـج الإعلامية أضحـتْ مُلحّـة اليوم في ظـل النظـام الـدولي المعـولم، حيـث أُزيلـتْ الحواجـز بـين الأقطـار والشـعوب، وتضاءلـت المسـافات، وتشـابكت المصالـح بـين الـدول وامتزجـت الحضـارات والثقافـات، فتداخلـت مـع بعضها البعـض. ولذلك حاول المجتمـع الدولي بتحرك مـن الـدول المتبنية لحوار الحضارات؛ تأسـيسَ جملة من قواعـد القانون الدولي لحقـوق الإنسـان، وقواعـد القانـون الـدولي المنظمة للممارسـة الإعلاميـة والتي تؤكـد جميعهـا عـلى ضرورة التدخـل للحـد مـن تطاول كثـير من وسـائل الإعلام عـلى حـق الآخريـن في احترام خصوصياتهـم الدينية والثقافية، مـن أجل تعزيز قيـم السـلم والأمـن والعيش المشـترك؛ فالجهـاز الاتفاقي لحقوق الإنسـان، على سـبيل المثـال، وضـع قيـودا لحريـة الـرأي والتعبير عبر وسـائل الإعـلام، إن هـي تمـادت في التعـدي عـلى الحيـاة الخصوصيـة للأفـراد أو حاولت المسـاس بأمن الـدول، أو بالنظـام العام، بمختلـف مكوناته الاجتماعيـة والاقتصادية، أو عندما تتجـرأ عـلى إثـارة وتشـجيع العنصريـة والكراهيـة بمختلـف ضروبهـا. إن هـذه القيـود التـي يحفـل بهـا القانـون الـدولي لحقـوق الإنسـان والقانـون الـدولي للإعـلام قـد صـارت قواعـد آمـرة لا تجـوز مخالفتهـا اتفاقاً.

الفهرس

مقدمة	9
تمهيد	27
الفصل الأول	37
مصطلحات ومفاهيم ومنطلقات	37
الفصل الأول مصطلحات ومفاهيم ومنطلقات	39
1 – تعريف وسائل الإعلام	40
2 - تعريف الكراهية	53
3 - تعريف التعاون الحضاري	68
4 - التعايش والتعاون والتعارف	81
5 - التعاون الحضاري من منظور الحضارات العالمية	85
6 - التواصل الإنساني والتعاون الحضاري نماذج تاريخية لمستقبل «تعاون حضاري» ممكن	105
7. من واقع « صدام الحضارات» إلى طموح «تعاون الحضارات» الواقعية والمثالية	119
الفصل الثاني وسائل الإعلام وخطاب الكراهية الواقع والمأمول	127
1 - مراحل تطور التواصل والاتصال الإنساني وأطوار خطاب الكراهية	131
2 - خطاب الكراهية في الواقع العالمي الراهن	152
3 - خطاب الكراهية في وسائل الإعلام	157
4. آفات الإعلام الموجَّه ومنافع الإعلام الموجِّه	166
5. أزمات الشعوب «الإنسانية» و«الاجتماعية» و«الاقتصادية» و«الثقافية» وانعكاساتها السلبية في وسائل التواصل الاجتماعي وتأجيج خطاب الكراهية	171
6. التعدد والتطور الإعلامي تعزيز للتعاون الحضاري أم تقويض له؟	177
7. دور وسائل الإعلام «الفردي» و»المؤسسي» في التصدي لخطاب الكراهية التحديات والدور المنشود	188
8. الوظيفة الحضارية لوسائل الإعلام من تغذية«صدام الحضارات» إلى تقريب «تعاون الحضارات»	196
9. أهمية الجمع بين مناقشة الآثار ومعالجة الأسباب	199

الفصل الثالث قراءة في نماذج من التشريعات والمواثيق ذات الصلة بالكراهية والإعلام 203
1.خطاب الكراهية ومواثيق الشرف ومدونات السلوك 207
2.ميثاق الأمم المتحدة (1945م) 218
3.الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1946م) 219
4.الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (1950م) 221
5.الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1969م) 223
6.العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1976م) 225
7."إعلان وبرنامج عمل ديربان" المتعلق بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب. (2001م) 228
8.الميثاق العربي لحقوق الإنسان (2004م) 231
9."مبادئ كامدن" (2009م) 233
10."خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية..." (2012م) 237
11.وثيقة مكة المكرمة (2019م) 240
الفصل الرابع المداخل الخمسة لعلاج خطاب الكراهية في وسائل الإعلام وبناء إعلام تعاوني هادف 245
1. المدخل الإنساني «الكرامة الآدمية» 251
2. المدخل الديني 255
3. المدخل الأخلاقي 262
4. المدخل القانوني 271
5. المدخل الحقوقي 276
6. نحو رؤية عملية لتنزيل المداخل الخمسة الإشكالات والموانع، سبل التجاوز 281
الفصل الخامس دور وسائل الإعلام في درء خطاب الكراهية وصدام الحضارات 293
1. مسؤولية الإعلام في الحد من الكراهية الداخليةبين الجماعات المختلفة ونبذ الخلاف الطائفي 297

2. دور الإعلام في التوعية بالتأثيرات السلبية لخطاب الكراهية «وطنيا» و«إقليميا» و«دوليا» 305
3. دور الإعلام الجديد في تصحيح "الصورة النمطية" عن الآخر 308
4. آفات «الصدام الحضاري»أنموذج: «صامويل هنتنجتون» أي دور معرفي لوسائل الإعلام؟ 318
5. منافع «التعاون الحضاري» أنموذج «مالك بن نبي» أي دور معرفي لوسائل الإعلام؟ 325
6. نماذج للجهود المؤسسية المبذولة في الحد من الكراهية 329
7. نموذج للجهود الفردية المبذولة في التأسيس لحق الاختلاف الفكري «أنموذج طه عبدالرحمن» 337
8. مقترحات لتوظيف الإعلام في الحد من الكراهية وتعزيز التنمية الشاملة 340
الفصل السادس دور وسائل الإعلام في نشر قيم السلم والتعايش والتعاون الحضاري 347
1. التعايش والتعاون الداخلي منطلق للتعايش 351
والتعاون الحضاري الأممي، أي دور لوسائل الإعلام؟ 351
2. توظيف مقومات التراث الحضاري المشترك في بناء الإعلام الرسالي الهادف. 356
3. مسؤولية الإعلام «الفردي، والمؤسسي» في تحقيق معاني الأخوة الإنسانية وقيم الخير والتعاون 358
4. دور وسائل الإعلام في تحقيق الوعي ب«الذات» و«الآخر» وتعزيز الانتماء وتحقيق التعايش السلمي 361
5. دور وسائل الإعلام الجديد في نشر الحوار بين الثقافات وتصحيح المفاهيم "نموذج الإسلاموفوبيا" أو "الخوف من الإسلام" 365
6. دور الإعلام الجديد في التواصل بين الشعوب والتعريف بتجارب التعاون الداخلي والخارجي في مختلف الحضارات 369
الفصل السابع دور الإعلام في التأسيس لحضارات متعاونة «رؤية استشرافية» 373

1. التنمية المستدامة والحوار المستدام مدخل لبناء مجتمع متعاون مع نفسه ومع غيره 378
2. توظيف الإعلام الجديد في التعريف بمؤهلات الحضارة الإسلامية في بناء التعاون الحضاري 385
3. رؤية الحضارة الإسلامية لتحقيق التعاون الحضاري 394
4. التعاون المنشود بين وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع الأخرى في نشر التسامح وتحقيق التعاون 401
5. دور الإعلام الجديد في توعية الشعوب "الجمهور" بالتعاون الحضاري 408
6. مقترحات عملية لتوظيف الإعلام الجديد في تحقيق التعاون الحضاري 415
الفصل الثامن مشروع الحضارات المتعاونة «أسس التأسيس» 423
1 - أساس التزكية 427
2 - أساس الأخوة الإنسانية 433
3 - أساس السلم 435
4 - أساس الحق في الاختلاف "التحرر" 437
5 - أساس الاحترام 440
6 - أساس التسامح 442
7 - أساس التعايش 444
8 - أساس «المؤانسة والمخالقة» 446
9 - أساس التعاون 449
10 - أساس التعارف 451
خاتمة 453
المصادر والمراجع 459

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على الرحمة المهداة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

خلق الله عز وجل الإنسان في «أحسن تقويم» واستخلفه في الأرض وهيأ له أسباب عمارتها وإصلاحها، وجعل الاختلاف بين بني آدم سنة من سننه، وآية من آياته، وسببا للتنافس الخيِّر، واستباق الخيرات، والارتقاء في مدارج الرقي الإنساني ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ (المائدة: 48) غير أن الإنسان ما فتئ بقوله وفعله يصيِّر هذا التنوع سببا للإذاية والتسلط على أخيه الإنسان معتديا على «الكرامة الإنسانية» الموهوبة من واهب الحياة، فحصل بذلك شنآن وبغضاء ومطامع أفضت إلى الاستعلاء، والاقتتال، وافتعال ما يبرر الظلم والبغي والعدوان، ووظفت مختلف الوسائل لتسويغ ذلك وتضليل الناس وتطويعهم بخطاب موجَّه يغذي الكراهية وأسباب العداوة والاقتتال، وكان لوسائل الإعلام النصيب الأوفر في ذلك لما لها من تأثير وانتشار واسع؛ فهي تكاد بتطورها المتسارع تلامس راحة يد كثير من الناس، وهي تؤثر وتتأثر، تتغذى من المجتمع وتغذيه، حسب اختلاف مستويات «الانقسام الرقمي»[1] فيه. وإذا كان الأصل في وسائل الإعلام أن تيسر تعارف الإنسان وتعاونه، وتقرب له المعرفة من مصادر آمنة، متصدية لشتى أنواع الإذاية الحسية والمعنوية، بإنتاج محتويات أصيلة هادفة، فإن المتأمل في واقعها يرى كثيرا من هذه

(1) «الانقسام الرقمي» مصطلح يقصد به الطبيعة المتفاوتة في الاتصال، استخداما، وجودة، وثقافة، وإنتاجا، وانتشارا. وما يعرف أيضا ب «الفجوة الرقمية» ويقصد بها الفرق بين الدول في امتلاك تكنولوجيا الاتصال الرقمية وبخاصة الإنترنت، وترتبط الفجوة الرقمية بالفجوة الاقتصادية والفجوة المعرفية، ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، معجم المصطلحات الإعلامية، ص 21.

الوسائل تذيع خطاب الكراهية وتعززه، وتنمي الصراع والصدام الذي يقوض جهود التعارف والاعتراف المتبادل، وتراجعت بذلك فرص الحوار، والتعايش، والتعاون الحضاري، وحل محله «التمييز» باختلاف أشكاله المتعلقة بالدين، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الرأي، أو الانتماء، أو المكانة، وصارت التعددية[1] والهجرة في بعض البلدان «المتقدمة» تعتبر تهديدا ل»الأمن القومي» بدلا من أن تكون مصدر ثراء وإلهام للتنوع والتوافق الاجتماعي، والأصل في هذا التنوع أن يكون مدعاة للتعارف والتعاون ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات: 13).

وإسهاما في وقاية الشعوب من خطاب الكراهية والتصدي له ينبغي أن لا نقتصر على مدارسة الآثار وتحليلها؛ بل لابد من معرفة الأسباب التي أدت إليه وتغذيه، واستخراج ما هو كامن خلف مظاهر الكراهية، و»ترشيد الخطاب الإعلامي» وتثمين «الإعلام الراشد» والتوسل به لتحقيق التعاون النافع بين الشعوب وهو ما يقتضي وعيا فرديا وجماعيا لتوظيف وسائل الإعلام توظيفا آمنا، وبناء «إعلام إنساني» قائم على «وعي أخلاقي» يحقق وصل وتعاون الإنسان مع أخيه الإنسان.

وإذا كان العالم يشهد تطورات متسارعة ناجمة عن «ثورة التكنولوجيا والاتصالات» تُوجَّه أحيانا توجيها سيئا يغذي الكراهية ويوقد نيران الصراع، فإن من المطالب الآنية والآكدة تعزيز أواصر القربى والتعاون، بخطاب راشد موجه للوجدان والعقل والسلوك، يبني «الإنسان السوي» الوسطي المعتدل الذي يوظف التقنية فيما يخدم الإنسانية ويحقق أمنها ورخاءها وسعادتها، وتزداد الحاجة إلى «الإنسان السوي» في ظل التنافس المحموم بين وسائل الاتصال التي تعرف طفرات تقنية متسارعة، وتسعى إلى تحقيق مشاهدات

(1) يقصد ب «التعددية» المجتمع الكون من طوائف مختلفة، في الدين أو العرق الانتماء ... .

أوسع طمعا في الكسب المادي «إعلام الثروة والشهرة» ولو هدمت بذلك قيم وقطعت أرحام مجتمعات، وصنعت إنسانا بلا قيم ولا هوية ولا انتماء، غير آبهة بما تخلفه رسالتها من آثار نفسية واجتماعية، وتيسر بتقدم هذه الوسائل الاتصال دون أن يتحقق التواصل والإخاء الإنساني المنشود، وصار بمقدور كل فرد من «الجيل الرقمي» أن يمتلك وسيلته أو وسائله الإعلامية، يعبرُ بقوله ورأيه القارات في ثواني معدودة، ويستطيع «تثوير» الرأي العام وتغيير مفاهيمه بصورة أو مشهد صامت ناطق ينشره، سيما «الإعلام الجديد» الذي استطاع الخروج عن نمط الإعلام التقليدي الواقع كثير منه في أسر «الاستتباع» و»الاستعباد الحضاري» وآفة «المركزية الحضارية» المتسلطة وتفسير الأشياء وفق نمط ونسق خلفيات أحادية متحيزة، وصارت هذه الوسائل أحيانا تسعى إلى تحقيق أهداف لا علاقة لها بالمعاني الإنسانية ولا تزيد العالم إلا وبالا وخسارا تصطنع أسباب الكراهية والاقتتال، ولا يضيرها أن تمسي على حال وتصبح على حال تقول وتفعل الشيء ونقيضه؛ لفقدانها القيم الموجهة والضابطة.

واعتبارا لما سلف؛ فإن البحث سيسعى إلى وضع تصور يسهم في توظيف الإعلام في الوقاية والتصدي للكراهية من خلال مرحلتين:

الأولى: بيان تأثر بعض وسائل الإعلام بخطاب الكراهية واستعماله والوقوع في آفاته، وتغذيته بطرق مباشرة وغير مباشرة.

الثانية: دور وسائل الإعلام في الوقاية والحد من الكراهية، وحسن الظن بالآخر[1]، ومد جسور التواصل، وإحياء المشترك الإنساني، والرقي

(1) هناك من يدعو إلى اجتناب استعمال لفظ «الآخر» أو «الحوار مع الآخر» واستعمال لفظ «الأخ» أو «الحوار مع الأخ» (ينظر: بدر الدين حسون، دور الإعلام في إبراز صورة الإسلام في العالم ومعالجة ظاهرة الخوف من الإسلام «الإسلاموفوبيا» والمقال منشور ضمن إصدار الإيسيسكو: دور الإعلام في معالجة ظاهرة الخوف من الإسلام «الإسلاموفوبيا»، أوراق ندوة علمية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة -إيسيسكو- 1429هـ/2008م، ص 8). وهو تخوف لا نرى له مسوغا من الناحية العلمية والموضوعية، فاللفظ يستعمل للدلالة على

بالعلاقات الإنسانية إلى حضارات متعاونة، وهذا هو الأصل المنشود في وسائل الإعلام باعتبارها وسيلة توعية، وثقافة، وتعاون، توجه خطابات بانية تشكل الفكر وتنميه، وهو الدور الذي ينبغي أن تنخرط فيه وسائل الإعلام على اختلاف ألسنتها، ومعتقداتها، وحضاراتها، بحيث تكون وسيلة من وسائل تحقيق التعاون وتجليا من تجلياته.

وإذا كانت المرحلة الثانية هي الأصل في وسائل الإعلام والمعنى الخيِّر الذي ينبغي توجيه الاهتمام إليه؛ فإن الواقع شاهد على خلاف ذلك بما هو ملاحظ من تجانف عن هذا الأصل، وما ظهر في الإعلام التقليدي والجديد من مظاهر تستنبت وتذيع وتحتضن الكراهية وتحولها من قول أو رسم عابر إلى ممارسة راسخة منظمة، مهددة السلم المجتمعي والتعاون الحضاري بتبني خطاب الكراهية ونشره، والتحريض عليه، محليا، وإقليما، ودوليا، الأمر الذي جعل أرباب الرأي الرشيد ينتبهون لهذا الأثر باحثين عن دورها في الوقاية من الكراهية والحد من انتشارها، وتعزيز السلم، والتعايش، والتأسيس لتعاون إنساني مثمر توظف فيه وسائل الاتصال توظيفا حسنا وتوجه الخطاب «بالتي هي أحسن» الذي من شأنه تصيير من بينهما عداوة أولياء وأصدقاء ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ (فصلت: 34).

وإن من أجدر الوسائل وأقدرها على بناء هذا التعاون وترسيخه والتوعية به ونبذ نواقضه وسائل «الإعلام الجديد» التي صارت محيطة بالإنسان ملازمة له، وتأثيرها أشد وأسرع بما أوتيت من مقومات ومؤثرات لا تتوفر

الإنسان المختلف مع أخيه الإنسان في الديانة والمعتقد والفكر وغير ذلك، ومن شأن استعمال لفظ الأخ عدم التمييز بين مختلف أتباع الحضارات الذي لا يستقيم الأمر علميا ولا واقعيا لاعتبارهم على منهج واحد ولا يرضون هم بذلك، فلا نرى مانعا من اصطلاح لفظ «الآخر» ودلالته مقتصرة على الإشارة إلى وجود الاختلاف في أمر ما، وهو أمر لا يناقض الأخوة الإنسانية المنشودة. كما أن صاحب المقال الذي يدعو إلى اجتناب استعمال لفظ الآخر يستعمله هو (ينظر ص 15 من الكتاب).

في «الإعـلام التقليـدي» فالإعـلام الجديـد بتأثـيره الواسـع والسريـع في البنـاء المعـرفي والسـلوكي يمكـن توظيفـه ليكـون ملتقـى لشـعوب مختلـف الحضـارات تخاطـب بعضهـا بـلا حواجـز ولا وصايـة أو أسـوار، وبواسـطته تتمكـن مختلـف فئـات المجتمـع من باحثين وعلـماء وجمعيات مجتمع مدني بالمشـاركة في تعاون حضـاري شـامل لحضـارات العـالم كلهـا، دون اقتصـار عـلى حضـارة وإقصـاء أخرى.

وعملنـا في البحـث يجمـع بـين تحليـل خطـاب الكراهيـة والوقـوف عنـد مظاهـره وبـين بيان الوسـائل العمليـة للتصدي لهـذا الخطاب، وترسـيخ الثقافة البانيـة المتعاونـة، وتوظيـف وسـائل الإعـلام في التأسـيس لحضـارات متعاونـة، وإنتـاج خطـاب إعلامـي راشـد، وفـق رؤيـة واقعيـة غـير مفرطـة في المثاليـة، مراعيـة إكراهـات الواقـع وتحدياتـه، وتراكماته، والسـعي إلى تجاوزهـا بالممكن مـن الوسـائل، وفـق منهـج يثمـن مـا هـو إيجـابي وينتقـد ما هـو سـلبي وصولا إلى الأفـق العـام الذي نسـعى إليه «أفق التأسـيس لحضـارات متعاونة» بدلا من الاقتصـار عـلى «حضـارات متحـاورة». وبهـذا يمكـن تصنيـف القضايـا المركزية في هـذا البحـث عـلى هـذا النحو:

الأولى: إعـلام الكراهيـة، وهـو الإعـلام المـمارس لهـذا الخطـاب والمحرض عليه .

الثانيـة: الإعـلام البنـاء الهـادف، وهـو الـذي ينـشر قيـم السـلم والتعايش والاحـترام، وينتـج المفاهيـم الملائمـة للتعـاون الحضـاري الإنسـاني.

الثالثـة: الإعـلام التعـاوني المؤسَّـس عـلى قيـم الخـير السـاعي إلى تحقيـق التعـاون بـين الحضـارات في مختلـف المجـالات -وهـو أرقـى مـن سـابقه-.

إشكاليات البحث:

يمكن تحديد الإشكالات الرئيسة لهذا البحث فيما يلي:

- هل رسخت وسائل الإعلام خطاب الكراهية أم تصدت له؟ وكيف يمكن أن يكون لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة دور في الوقاية والحد من الكراهية؟

- كيف يمكن توظيف وسائل الإعلام في نشر قيم السلم والتعارف والتعايش؟ والتأسيس لحضارات متعاونة؟.

ويتفرع عن الإشكالات الرئيسة جملة من الإشكالات الفرعية التي يسعى البحث للإجابة عنها، وهي:

ما هو معيار تحديد مفهوم الكراهية؟ وهل الإعلام -التقليدي والجديد- وسيلة نشر للكراهية أو علاج لها؟ أو هما معا؟ وما دور وسائل الإعلام في تشكيل الرأي والفكر؟ وهل وظف التقدم العلمي والتقني فيما يخدم الإنسانية على النحو الذي ينبغي؟ وكيف يمكن أن يوظف الإعلام فيما يبني الحياة الإنسانية لا فيما يسعى في خرابها؟ وكيف استطاع الإنسان أن يطور التقنيات العلمية ولم يستطع أن يضع حدا لما يتأذى منه من خطابات مقيتة تنشر الكراهية والعنصرية وتغذيها؟ وما هي المسالك والمداخل العملية لعلاج خطاب الكراهية في وسائل الإعلام وبناء إعلام هادف بناء؟ وهل يكفي التعامل بما تقتضيه القوانين؟ أم لابد من بناء خلقي والتزام ذاتي يقتنع به الفرد طوعا؟ وكيف يمكن ضبط المنشورات في وسائل إعلامية متجددة ومتعددة بتعدد الأفراد، وصار كل فرد يمتلك أكثر من وسيلة سرا وعلانية؟ وهل يضبط النشر بقيم دينية أو إنسانية أو بمواثيق وقوانين زاجرة؟ وما دور الإعلام في درء خطاب الكراهية وصدام الحضارات؟ وكيف يمكن توظيفه في نشر قيم السلم والتعايش والتعاون الحضاري؟ وما حدود إسهامه في التأسيس لمشروع حضارات متعاونة؟ وما أسس هذا المشروع وركائزه؟.

فرضيات البحث:

ينبني البحث على فرضيتين أساسيتين:

الأولى: الوظيفة الأساسية لوسائل الإعلام أن تكون رسالتها بانية محققة للتواصل البناء والتعاون الإنساني الحضاري المثمر، دارئة لأسباب الصدام، جالبة لوسائل التعاون، غير مقتصرة على الاتصال فحسب؛ بل هي وسائل تواصل وتعاون.

الثانية: أسهمت وسائل الإعلام في تأجيج خطاب الكراهية، والتحريض على العداوة وتبريرها.

ويتفرع عن الفرضيتين فرضيات أخرى، يسعى البحث لاختبارها، وهي:

- يمكن لوسائل الإعلام الجديد تحقيق تعاون حضاري أكثر من الوسائل الإعلامية التقليدية الأخرى.
- وسائل الإعلام المؤهلة للحد من الكراهية وبناء التعاون الحضاري هي التي تجاوزت خطاب الكراهية في رسالتها الإعلامية، وتمد المتابع بثقافة إنسانية هادفة متعاونة بانية.
- كثير من وسائل الإعلام بواقعها الراهن غير مؤهلة للحد من خطاب الكراهية ما دامت تنتجه إنتاجا منظما ترعاه دول ومؤسسات.
- لا يمكن النهوض والتصدي لخطاب الكراهية بوسائل الإعلام إلا بعد مراجعة واقعها، وتفكيك خطابها، والنظر في سبل توظيفها توظيفا مثمرا هادفا، يقي من الكراهية ويجلب التعاون.
- يعتبر التعدد والتنوع الإعلامي وسيلة تقارب بين شعوب مختلف الحضارات وبناء تعاون حضاري مثمر.
- يعتبر التعدد والتنوع الإعلامي وسهولة امتلاك الوسائل الإعلامية عامل تحد في التصدي لخطاب الكراهية.

منهج البحث:

سيسلك الباحث المنهج التاريخي والوصفي، مستعينا بالمنهج التحليلي النقدي، من خلال تتبع جذور خطاب الكراهية، ومظاهره، وتجلياته، والبحث عن سبل تجاوزه، ونقد الوسائل الساعية إلى نشر الكراهية، واقتراح ما يعزز ثقافة السلم والتعاون والتعارف الحضاري وتوظيف المنهج المقارن أحيانا عند مقارنة بعض المفاهيم والقضايا المشتركة بين الحضارات.

أهداف البحث:

- عرض وتحليل خطاب الكراهية، والتوعية بمخاطره، وسبل درئه.
- التوعية بأهمية وسائل الإعلام وأثرها في الحد من الكراهية وبناء التعاون الحضاري.
- نقد إعلام الكراهية وتعزيز الخطاب الإعلامي الراشد المؤسس لقيم السلم والتعاون.
- الإسهام في بناء إعلام متعاون متسامح يحقق أمن الإنسانية جمعاء.
- وضع مقترحات عملية لتوظيف الإعلام في تعزيز السلم والتعاون الحضاري بين الديانات والحضارات والثقافات المختلفة وتثمين المشترك بينها.
- تقديم رؤى نظرية وعملية للإعلاميين للإسهام في التصدي لخطاب الكراهية.
- نقل الاهتمام بالحد من الكراهية والتعاون الحضاري من دائرة «النخبة» إلى «الجمهور».
- استشراف آفاق التعاون الحضاري، وتحديد معوقاته، واقتراح سبل تجاوزها.
- التأسيس لمشروع «الحضارات المتعاونة» في أفق السعي ل«التعارف الحضاري» وتوظيف الإعلام في التعريف بالمشروع وبنائه.

الدراسات السابقة في الموضوع:

من الدراسات التي لها صلة بموضوع هذا البحث:

«**مكافحة خطاب الكراهية في الأنترنت**» لمجموعة مؤلفين[1]، وقد صدرت الدراسة عام 2015م عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وهي ضمن سلسلة اليونسكو حول حرية الإنترنت، تناولت الدراسة النقاش الدائر حول خطاب الكراهية، وردود الفعل إزاء خطاب الكراهية على الإنترنت والإجراءات القانونية وغير القانونية، وتحليل المبادئ الدولية للتعريف بالظاهرة ومواجهتها، وبعض الآليات القانونية الدولية الأخرى، وتحليل ردود الفعل الاجتماعية المتعلقة بخطاب الكراهية، والتربية على المواطنة والمواطنة الرقمية، وتقييم مبادرات ثقافة وتربية الوسائط والإعلام.

دراسة «**إني أكرهك ..خطاب الكراهية والطائفية في إعلام الربيع العربي**» لوليد حسني زهرة، وتناولت الدراسة المفاهيم الملتبسة في خطاب الكراهية من القانون الدولي إلى القوانين المحلية، وتجريم خطاب الكراهية الحدود الفاصلة بين حرية التعبير وخطاب الكراهية، وجذور خطاب الكراهية بين الشرق والغرب، والإسلام وخطاب الكراهية... نفي الآخر والتحريض عليه، وخطاب الكراهية في إعلام الربيع العربي، واستطلاعات رأي حول أثر الثورات والحركات الاحتجاجية في تعزيز خطاب الكراهية في الإعلام، والوصل والفصل بين التسامح الديني وخطاب الكراهية «الأردن نموذجا» .

دراسة «**رصد خطاب الكراهية في وسائل الإعلام الأردنية**» وهي دراسة صادرة عن مركز « أكيد» التابع ل»معهد الإعلام الأردني» بالتعاون مع شبكة الصحافة الأخلاقية. وتناولت الدراسة رصد التغطية الإعلامية لخطاب الكراهية في وسائل الاعلام الأردنية، وتحديد مصطلحات الكراهية والمفردات الدالة على التمييز والتحريض، متناولة أمثلة من وسائل الإعلام

(1) وهم: إغينيو كاكاياردون، دانيت كال، نياغو ألفي، غايرييلا مارتينيز.

الأردنيـة خـلال فـترات معينـة (2018-2017-2016م) وخلصـت الدراسـة إلى تصـدر مواقـع التواصل في إذاعـة خطاب الكراهية، ثم تليهـا الإذاعات الأردنية، وتليهـا الصحافـة الورقيـة، ثـم المواقـع الإلكترونية.

دراسـة «**خطاب الكراهية في شـبكة الفيسـبوك في الأردن دراسـة مسحية**» لنـاصر الرحامنـة، وتتناول الدراسـة مفهوم خطـاب الكراهية وأشـكاله المتداولة عـبر شـبكات التواصـل الاجتماعـي، وانعكاسـاته عـلى المجتمـع الأردني، وكذلـك تحديـد آثـار انتشـار خطـاب الكراهيـة، وآثـاره في منظومـة القيـم الدينيـة والاجتماعيـة والثقافيـة.

دراسـة «**خطـاب الكراهيـة والتحريـض، الظاهـرة، المفهـوم، وآليـات المواجهـة**» وهـي دراسـة صـادرة عن مرصد الإعلام في الشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا، وورد في تقديـم الدراسـة أنهـا تسـعى للبحث في مفهـوم الكراهية في علاقتـه بالممارسـة الإعلاميـة وقواعـد ممارسـة المهنـة وأخلاقياتهـا، كـما تحاول اسـتعراض تطـور القانـون الـدولي الإنسـاني في مواجهة ومكافحة انتشـار هذه الخطابـات في الفضاء العام، وتبين دور وسـائل الإعـلام في نشر الكراهية وفي خلـق الخلافـات وتضخيمها وفي التسـبب في النزاعات والأزمـات، خاصة عندما تتحـول المؤسسـات الإعلاميـة إلى وسـائل دعائيـة تسـتخدم لممارسـة الاغتصـاب الجماعـي للجماهـير عـن طريـق الدعاية السياسـية.

ويضاف إلى هذه الدراسات:

جهود أخرى تناولت الموضوع في مختلف المجلات العلمية المحكمة[1].

(1) منهـا عـلى سـبيل المثـال، مقـال: عبدالكريـم عـلي الدبيسي/زهـير ياسـين الطاهـات، دور وسـائل الاتصـال الرقمـي في تعزيـز التنـوع الثقـافي، مجلـة الاتصـال والتنميـة، العـدد 6 تشريـن الأول، 2012. ومقـال: مصطفـى حميـد كاظـم الطـائي «النظريات المفسرة للعنف وخطـاب الكراهية في وسـائل الإعـلام» نـشر في المجلـة الجزائرية للاتصـال، مجلد 19، عـدد: 2، 2020م. ومقال: سـعد عبدالسـلام «جـذور صناعـة خطـاب الكراهيـة في ثقافـة المجتمع المعـاصر» مجلة التميـز الفكري للعلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية، العـدد: الخامـس، جانفـي (2021). ومقـال: إيمـان محمـد حسـني عبدالله «خطابـات الكراهيـة الدينيـة الزائفـة عـلى شـبكة الفيسـبوك دراسـة في الاسـتراتيجية والبنيـة الإيقاعيـة» المجلـة العربيـة لبحـوث الإعـلام والاتصـال، العـدد: 30، شـتنبر 2020م.

ما عقد من ندوات ومؤتمرات متصلة بالموضوع، منها: المؤتمر الدولي المحكم «الإعلام بين خطاب الكراهية والأمن الفكري»[1] وقد عني بتقديم رؤى لدرء خطاب الكراهية وتعزيز التسامح والاعتدال.

ملاحظات على الدراسات السابقة وإضافات البحث:

من خلال رصد وتتبع الدراسات المتصلة بالموضوع، لوحظ أن الدراسات المهتمة بخطاب الكراهية في وسائل الإعلام قليلة، وهي بحاجة إلى إثراء بدراسات كلية وشمولية، وهو أمر قد لا يسع الفرد القيام به، بل لابد من عمل مؤسسي في هذا المجال يرصد الخطاب ويقدم سبل الوقاية ويقترح العلاج. وفي حدود ما تم الاطلاع عليه لم يجد الباحث دراسات مهتمة بربط وسائل الإعلام ب»التعاون الحضاري» بالمفهوم الذي نقصده في هذا البحث[2]، في إطار السعي إلى توظيف وسائل الإعلام في الوقاية والتصدي لخطاب الكراهية وتوظيفها في تأسيس الحضارات المتعاونة[3].

ومن خلال جمع الملاحظات المتعلقة بالدراسات السابقة تم تصنيفها وفق ما يلي:

- منها ما يقف عند حد وصف واقع الكراهية، وبيان مظاهرها، ويغفل الجذور والجوانب العملية المؤثرة في نشوء خطاب الكراهية، والاقتصار في الحديث عن أهمية درء الكراهية دون بيان معوقات تطبيقاتها

(1) نظمته جامعة الزرقاء بالأردن، في مايو، سنة 2017م.

(2) مفهوم التعاون الحضاري يختلف عن مفهوم الحوار الحضاري -الذي كثرت فيه المؤلفات والدراسات- باعتبار التعاون درجة عليا تأتي بعد الحوار.

(3) من الدراسات التي عنيت بالإشارة إلى التعاون الحضاري: دراسات طه عبدالرحمن في مختلف كتبه (ينظر على سبيل المثال كتابه «الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري» فقد أشار إلى الموضوع إشارات متفرقة). وخصص «كولد ليفي شتراوس»صفحات من كتابه» العرق والتاريخ» للحديث عن التعاون الثقافي (الكتاب مترجم إلى العربية، ترجمه: سليم حداد) وهي إشارات متعلقة بالتعاون الحضاري على نحو مستقل، وليست متعلقة بوظيفة الإعلام في التأسيس لحضارات متعاونة.

الداخلية والخارجية، ودون الحديث عن الممكن من المراحل التي يمكن التصدي بها لخطاب الكراهية ولو جزئيا في أفق التأسيس للحضارات المتعاونة القائمة على المودة والسلام والوئام الرامية إلى تحقيق «التعارف الحضاري».

- ومنها ما يشير إلى الحلول الممكنة؛ لكنها حلول مقتصرة على الجانب المادي مغفلة الجانب الديني باعتباره رقابة ذاتية ومن أهم الوسائل الناجعة والدائمة في الوقاية والتصدي لخطاب الكراهية، بما يمثله الدين من رغبة ذاتية في الفعل أو الترك وبما تضمنه من أحكام وتشريعات وقيم مثلى.
- ومنها ما ركز على الجانب النقدي لخطاب الكراهية، والوقوف عند حد النقد، دون اهتمام بأسباب النشأة وسبل الوقاية والتصدي للظاهرة.
- ومنها ما تناول وسائل صناعة الكراهية والفئات المستهدفة بها وطرق ومجالات انتشارها، واقتصر على الاهتمام بالجانب الميداني لخطاب الكراهية ورصد انتشاره في وسائل الإعلام سيما وسائل التواصل الاجتماعي.

وإجمالا يمكن القول بأن ما أشرنا إليه من دراسات خطت خطوات في تناول الموضوع وسد ثغرات متعلقة به، وتحتاج إلى دراسات متممة لما بقي من لبنات وفق رؤية مؤسسية تشاركية متكاملة تتلاقح فيها الجهود والأفكار بين الأفراد والمؤسسات والدول. ويسعى هذا البحث إلى الجمع بين وصف ونقد ما يتعلق بخطاب الكراهية في وسائل الإعلام مع بيان الأسباب وتعزيز سبل الوقاية واقتراح الحلول ومن ثم السعي إلى بيان كيفية توظيفها في التأسيس لحضارات متعاونة محققة للتعارف الحضاري المنشود، بحيث لا تقتصر وظيفتها على الوقاية والتصدي للظاهرة بل تتعداها إلى تعزيز «السلم» و«الحوار» و«التعاون» و«التعارف»، وتقديم رؤية لانتقالها من نشر

الكراهيـة إلى الوقايـة منهـا، وتأسيسـها عـلى ركائـز وأسـس من شـأنها الإسـهام في بيـان سـبل توظيـف الإعـلام في «التعـاون الحضـاري» بـدلا مـن الاقتصـار عـلى الحديـث عـن «الحـوار الحضـاري» ذلـك أن «الحـوار الحضـاري» الـذي دأبـت الكثـير مـن الدراسـات عـلى الاقتصـار عليه ما هـو إلا ركيزة مـن الركائز المؤسسـة للتعـاون وتنضـم لـه ركائـز أخـرى. ومـا ينبغـي الاهتـمام بـه وتوجيـه الإعـلام إليـه هـو التعـاون الحضـاري باعتبـاره نمطـا جامعـا لوسـائله الأخـرى مـن قبيـل «الحد مـن الكراهيـة» و»التعايش» و»المشـترك الإنسـاني» و»الحوار الحضـاري» و»تحالـف الحضـارات» وهذه أمور في نظرنا كلها وسـائل مؤسسـة للتعـاون الحضـاري الـذي ينبغـي الرقـي بـه لمسـتوى «التعـارف الحضـاري». ويـأتي السـعي لهـذه الإضافـات إدراكا لفقدانها في الخطـاب الإعلامي الراهن، ورغبـة في تنـاول الموضـوع تنـاولا شـموليا، دون اقتصـار عـلى ما هـو ديني، أو فكـري، أو ثقـافي، أو اجتماعـي فحسـب، بـل تسـتدعى المجـالات الأخـرى -وفق الرؤيـة الشـمولية للتعـاون- مـع مراعـاة الإمـكان والمتطلبـات والتحديـات، دون إفـراط في المثاليـات المغتربـة عـن تحديـات الواقـع، وسـعيا لتوظيـف الممكـن والمتوفـر مـن الوسـائل، وبيـان سـبل توظيفهـا توظيفـا أمثـل نافعـا غـير ضـار، انطلاقـا مـن بيـان واقعهـا، ومـن ثـم اقـتراح مقترحـات نظريـة وعمليـة تبتغي الاسـتعمال الجيـد والأمثـل المؤسـس للتعـاون، وقـد راعينـا في الاقـتراح والطرح الواقعيـة وإمـكان التطبيـق، آخذين في الاعتبار الإكراهـات الفردية والاجتماعية والمحليـة والإقليميـة والدوليـة، غـير آيسـين من أمـل تحقيق التعـاون ولا غارقين في مثاليـة الأحـلام، بـل مبتغـين بـين ذلـك سـبيلا لاقـتراح مـا يسـعد البشريـة والإنسـانية ويثمـر حياتهـا بتعـاون مثمر بنـاء يدفـع الكراهية والبغضـاء ويجلب السـلم والوئـام والتعـاون والتعارف.

ومنطلـق هـذا التعـاون تثمين الإيجابي الحاصـل والبناء عليه، ونقد السـلبي والتصـدي لـه، وكلاهـما يمكن الاشـتغال عليـه في آن؛ ذلك أنـه في الوقت الذي ندفـع فيـه خطـاب الكراهيـة نسـتجلب خطـاب التعـاون ونعـزز ركائزه وأسسـه،

وهـو تعـاون لا يخفـى أن أمامـه عقبـات وتحديـات، سـيما وأن الأمـر لا يتعلـق بالتعـاون بمفهومـه الضيـق المقتصر عـلى الفكـر أو الثقافة بل هو تعاون شـامل يشـمل مجـالات الحيـاة الإنسـانية كلهـا، كل مـن موقـع وإمكاناتـه[1]. والتصـور الـذي ننطلـق منـه لتحقيـق هـذه الإضافـات عمليـا هـو الانطـلاق بالممكـن، وتحقيـق الممارسـة العمليـة للتعـاون فـرادى وجماعـات بمـا تيـسر وتوفـر مـن الوسـائل -ولـو في مسـتوياتها الدنيـا-. ووعيـا بحقيقـة هـذه التحديـات وتنوعها حاولنـا الجمـع في هـذا البحـث بـين النقـد والاقـتراح، وعـدم التغـاضي عـن واقـع الكراهيـة -الداخليـة والخارجية- وسـلكنا مسـلكا تقويميا متعلقـا بنقد واقع الكراهيـة في الخطـاب الإعلامـي؛ ومسـلكا تأسيسـيا للتعـاون المنشـود، منطلقين مـن الخصوصيـة الإيمانيـة والأخلاقيـة التـي قد تعـد أحيانا مانعا بينـما نعتبرها حافـزا لتحقيـق المنشـود مسـتندين عـلى كـون حدودهـا تمدهـا بالثراء والتوسـع ولا تحاصرهـا بالانغـلاق والتضييـق. وسـيراعي البحـث في معالجتـه لمعضلـة «الكراهيـة» التسلسـل الزمنـي في التنـاول مـن خـلال المراحـل التـي يمـر بهـا هـذا الخطـاب: وذلـك ببيان سـبل الوقايـة قبل وقـوع الكراهية، وطـرق التعامل معهـا عنـد حدوثهـا، ومسـالك رفـع آثارهـا والتخفيـف مـن وقعهـا. وتقتـضي الموضوعيـة والرؤيـة الشـمولية لمعضلـة الكراهيـة الاعـتراف بأنـه لا يمكن بحال الفصـل بـين خطـاب الكراهيـة وأسـبابه التعليميـة، والاجتماعيـة، والتربويـة، والثقافيـة. وعلاجهـا بمعـزل عـن هـذه المؤثرات «عـلاج ظـرفي» لا يمس جوهر المشـكلة وأساسـها، وهـو قصـور يلاحـظ على كثـير من البرامـج العمليـة الرامية إلى التصـدي للكراهيـة «المتحايلـة» عـلى الواقـع، كـما هو ملاحـظ في كثير من الدراسـات التـي تتنـاول خطـاب الكراهيـة دون عنايـة بجذورها وأسـبابها التي يمكـن القـول إنهـا أسـباب مبـاشرة وتظـل مغيبـة عـن التحليل والدراسـة.

---

(1) حـين نتحـدث عـن الإمـكان في هـذا السـياق؛ فإننـا نقصـد بذلـك بـذل غايـة الوسـع لتحقيـق القصـد، خلافـا لمـا درج عليـه الكثـير عنـد الحديـث عـن الإمـكان في اعتبـاره ذريعـة للتقاعـس والتقصـير، فالعمـل عـلى قـدر الإمـكان يقتـضي تسـخير كافـة الوسـائل الممكنـة والمتاحـة وعـدم التقصـير في طلبهـا وتوظيفهـا.

أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهميته من تناوله لمعضلة وآفة واقعية معاشة وهي آفة الكراهية التي أرقت العالم بما ترتب عنها من آثار، أفضت إلى العداوة والاقتتال، كما يكتسب أهميته في سعيه إلى التوعية بأهمية بناء إعلام هادف بناء يحقق التعارف ويعزز السلم ويسهم في التعاون الحضاري، ومن كونه يعنى بتوجيه جهود «وسائل التواصل الاجتماعي» نحو ما عجز عنه الإعلام الرسمي المكبل بمختلف الأغلال، واقتراحه لمشروع «التعاون الحضاري» الذي يعتبره الباحث مقصدا من مقاصد التعايش والحوار الحضاري، ومشروعا يمكن الانطلاق في تحقيقه بما تيسر من الوسائل في أفق السعي إلى «التعارف الحضاري» الذي هو مرتبة أسمى وأرقى من المراتب السالفة كلها، وهي إحدى مقاصد التنوع الإنساني ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات: 13).

خطة البحث:

أ - الخطة الإجمالية:

تنبني الخطة العامة للبحث على فصل مفاهيمي يتناول بيان مصطلحات ومفاهيم البحث، ويجلي الفصل الثاني وسائل الإعلام وخطاب الكراهية بين الواقع والمأمول، ويقدم الفصل الثالث قراءة في نماذج من التشريعات والمواثيق ذات الصلة بالكراهية والإعلام، وفي الفصل الرابع رؤية للحد من خطاب الكراهية في وسائل الإعلام بمداخل خمسة من شأنها توظيف وسائل الإعلام الفردية والمؤسسية توظيفا بناء وهادفا، ويقدم الفصل الخامس رؤية نموذجية لدور وسائل الإعلام في درء خطاب الكراهية وصدام الحضارات، وفي الفصل السادس عرض لدور وسائل الإعلام في نشر قيم السلم والتعايش والتعاون الحضاري، وفي الفصل السابع الذي يعتبر كالمقصد

للفصـول السـالفة بيـان دور الإعلام في التأسـيس لحضارات متعاونـة وفق رؤية اسـتشرافية تراعـي الواقـع وتنشـد الممكـن تتطلعـا للأفضـل، وخصـص الفصـل الثامـن والأخـير لعـرض أسـس مـشروع الحضـارات المتعاونـة الذي ننشـده.

وفيما يلي الخطة التفصيلية لمشروع البحث:

ب - الخطة التفصيلية:

مقدمـة، وتتضمـن: إشـكاليات البحـث، وفرضياتـه، ومنهجـه، وأهدافـه، والدراسـات السـابقة في الموضـوع، وإضافـات البحـث، وأهميتـه، وخطتـه.

يتنـاول **الفصـل الأول** مـن البحـث شرح المصطلحـات والمفاهيـم، كمفهـوم وسـائل الإعـلام، والكراهية، والتعـاون الحضاري، وبيان التعـاون الحضاري من منظـور الحضـارات العالميـة، ثـم بيـان التواصـل الإنسـاني والتعـاون الحضاري مـن خـلال نماذج تاريخية اسـتشرافا لمسـتقبل «تعـاون حضاري» ممكـن، وواقع «صـدام الحضـارات» وطمـوح «تعـاون الحضارات» بـين الواقعيـة والمثالية.

وخصـص **الفصـل الثـاني** لوسـائل الإعـلام وخطـاب الكراهيـة الواقـع والمأمـول، وفيـه مراحـل تطـور التواصـل والاتصـال الإنسـاني وأطـوار خطـاب الكراهيـة، وخطـاب الكراهيـة في الواقـع العالمـي الراهـن، وخطـاب الكراهيـة في وسـائل الإعـلام، وآفـات الإعـلام الموجَّـه ومنافـع الإعـلام الموجِّـه، وأزمـات الشـعوب «الإنسـانية» و»الاجتماعيـة» و»الاقتصادية» و»الثقافية» وانعكاسـاتها السـلبية في وسـائل التواصـل الاجتماعـي وتأجيـج خطـاب الكراهيـة، والتعـدد والتطـور الإعلامـي تعزيـز للتعـاون الحضـاري أم تقويـض لـه؟ ودور وسـائل الإعـلام «الفردي، والمؤسـسي» في التصدي لخطاب الكراهيـة التحديات والدور المنشـود، والوظيفـة الحضارية لوسـائل الإعلام مـن تغذية «صـدام الحضارات» إلى تقريـب «تعـاون الحضـارات»، وأهميـة الجمـع بين مناقشـة الآثـار ومعالجة الأسباب.

وتضمن **الفصل الثالث** قراءة في نماذج من التشريعات والمواثيق ذات الصلة بالكراهية والإعلام، حيث شملت القراءة «ميثاق الأمم المتحدة» و»الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» و»الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان» و»الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري» و»العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية» و»إعلان وبرنامج عمل ديربان» و»الميثاق العربي لحقوق الإنسان» و»مبادئ كامدن» و»خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية...» و»وثيقة مكة المكرمة».

وشمل **الفصل الرابع** المداخل الخمسة لعلاج خطاب الكراهية في وسائل الإعلام وبناء إعلام تعاوني هادف، وهي: المدخل الإنساني، والمدخل الديني، والمدخل الأخلاقي، والمدخل القانوني، والمدخل الحقوقي، ثم رؤية عملية لتنزيل المداخل الخمسة، تضمنت: الإشكالات والموانع، وسبل التجاوز.

وعُني الفصل الخامس ببيان دور وسائل الإعلام في درء خطاب الكراهية وصدام الحضارات، وفيه مسؤولية الإعلام في الحد من الكراهية الداخلية بين الجماعات المختلفة ونبذ الخلاف الطائفي، ودور الإعلام في التوعية بالتأثيرات السلبية لخطاب الكراهية «وطنيا» و»إقليميا» و»دوليا»، ودور الإعلام الجديد في تصحيح «الصورة النمطية» عن الآخر، وآفات «الصدام الحضاري» أنموذج: «صامويل هنتنجتون» أي دور معرفي لوسائل الإعلام؟ ومنافع «التعاون الحضاري» أنموذج «مالك بن نبي» أي دور معرفي لوسائل الإعلام؟. ونماذج للجهود المؤسسية المبذولة في الحد من الكراهية (جهود الإيسيسكو، واليونسكو) ونموذج للجهود الفردية المبذولة في التأسيس لحق الاختلاف الفكري «أنموذج طه عبدالرحمن» ومقترحات لتوظيف الإعلام في الحد من الكراهية وتعزيز التنمية الشاملة.

وتضمن **الفصل السادس:** دور وسائل الإعلام في نشر قيم السلم

والتعايش والتعاون الحضاري، وتم الحديث فيه عن دور وسائل الإعلام في تعزيز التعايش والتعاون الداخلي باعتباره منطلقا للتعايش والتعاون الحضاري الأممي، وتوظيف مقومات التراث الحضاري المشترك في بناء الإعلام الرسالي الهادف. ومسؤولية الإعلام «الفردي، والمؤسسي» في تحقيق معاني الأخوة الإنسانية وقيم الخير والتعاون. ودور وسائل الإعلام في الوعي بالذات والآخر وتعزيز الانتماء وتحقيق التعايش السلمي. ودور الإعلام الجديد في نشر الحوار بين الثقافات وتصحيح المفاهيم « نموذج الإسلاموفوبيا»، وأثره في تحقيق التواصل بين الشعوب والتعريف بتجارب التعاون الداخلي والخارجي في مختلف الحضارات.

وخصص **الفصل السابع** لدور الإعلام في التأسيس لحضارات متعاونة «رؤية استشرافية»، وتم الحديث فيه عن التنمية المستدامة والحوار المستدام كمدخل لبناء مجتمع متعاون مع نفسه ومع غيره، وتوظيف الإعلام الجديد في التعريف بمؤهلات الحضارة الإسلامية في بناء التعاون الحضاري، ورؤية الحضارة الإسلامية لتحقيق التعاون الحضاري، والتعاون المنشود بين وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع الأخرى في نشر التسامح وتحقيق التعاون، ودور الإعلام الجديد في توعية الشعوب «الجمهور» بالتعاون الحضاري، ثم ختم بمقترحات عملية لتوظيف الإعلام الجديد في تحقيق التعاون الحضاري.

وفي الفصل الثامن تم الحديث عن أسس تأسيس مشروع الحضارات المتعاونة، انطلاقا من مجموعة من الأسس كالتزكية، والأخوة الإنسانية، والتعارف، والسلم، والحق في الاختلاف «التحرر»، والاحترام، والتسامح، والتعايش، و»المؤانسة والمخالقة»، والتعاون.

خاتمة، وتتضمن خلاصة ونتائج البحث.

تمهيد

الأصل في العلاقات الإنسانية أن تكون قائمة على أسس من القيم والقواعد المنظمة للتواصل والتعاون الإنساني المفضي إلى التعارف، وهي قواعد منبثقة من فطرة الإنسان وحاجته، أكدتها مختلف النظم والتشريعات، ومن هذه الأسس احترام الآخر وتقديره والتعاون معه، سعيا لنفع النفس والغير. وقد ابتكر الإنسان على مر العصور مختلف الوسائل للتواصل والتفاهم، منذ «بدء الخليقة» مرورا ب «العصر الحجري» و«العصر البرونزي» و«العصر الحديدي» و«العصور القديمة» و«العصور الوسطى» و«العصور الحديثة» ولكل عصر من العصور أشكال من التواصل، وتطور الأمر عبر قرون تم فيها تبادل المعارف والتجارب ووجهات النظر بوسائل مختلفة إلى أن وصل الإنسان إلى «عصر المعلومات»[1] الذي تيسرت فيه وسائل الاتصال والتواصل، وتعتبر وسائل الإعلام -سيما الجديدة- منبرا خصبا لنقل التجارب وتلقيها وتبادل منافع التعاون والاستفادة منها، والأصل في هذه الوسائل أن توجه توجيها حسنا لتحقيق التعاون والمعاني الخيرة النافعة لبني آدم، غير أن الواقع شاهد على أن الغالب هو التوظيف السيء لوسائل الإعلام وتوجيهها نحو تأجيج مشاعر الكراهية والعداوة والبغضاء. وتقتضي الإكراهات العالمية المتعددة والمتسارعة والمتجددة استدعاء التعاون الحضاري لواقعنا العملي والانطلاق في ذلك بما تيسر من الوسائل والأسباب، وهو تعاون لا يطرح كبديل عن الحوار الحضاري، بل الحوار الحضاري ركيزة من ركائز هذا التعاون، ورغم ما يشوب الحوار الحضاري من غموض وما وقع فيه من تعثرات؛ فإن عدم تحقق «الحوار الحضاري» كما ينبغي لا يعني التوقف وإهمال المقاصد الكلية الأخرى، والتعثر في وسيلة لا يعني تعثر المقصد العام، وهو وإن أثر فيه بوجه ما، لكنه لا ينبغي أن يكون سببا للتعطيل.

---

(1) يراد ب «عصر المعلومات» العصر الصناعي وامتلاك المعرفة التقنية، وتختلف الآراء في تأريخه؛ فهناك من يؤرخ لبداية عصر المعلومات بفترة السبعينات من القرن العشرين، وهناك من يرجع بذلك إلى عصر اختراع الهاتف (القرن التاسع عشر).

ومـع ذيـوع خطـاب الكراهيـة من مختلـف أتبـاع الحضـارات وتصاعده، بل ورعايته، وتغذيته، تشـتد الحاجة إلى خطاب عاقل راشـد، يقي الإنسـانية مهاوي الـردى، ويجنبهـا شـفا الدمـار والهلاك، مـن خـلال الوقاية والتصـدي لخطاب الكراهيـة الـذي تشـارك فيـه -مع الأسـف- مختلف النخـب السياسـية، والعلمية، والاجتماعيـة، وغيرهـا مـن الأطـراف الفاعلة والمؤثـرة في الحياة، فلـولا المباركة الخفيـة والمعلنـة لبعـض الأقـوال والأفعـال المتطرفـة لتـم وأدها في مهدهـا، ولما كتـب لهـا مـن الذيوع والانتشـار مـا هو واقع ومشـاهد.

والتعـاون الحضـاري يتنازعـه تيـاران: تيـار يدعـو إلى الذوبان، والانسـلاخ مـن الأصـل، وتيـار متوجـس منغلـق عـلى ذاتـه، لا يمـد يـد التعـاون، وكلاهـما مـضر بالتعـاون غـير ممثـل لصورتـه الناصعـة التـي ينبغـي أن تكـون، فالتعاون لا يقتـضي ذوبانـا ولا توجسـا، بـل هـو كرامـة إنسـان وحريـة اختيـار يتلاقـى الجميـع فيـه ويسـعى لمـا يخـدم الإنسـانية. والمطلـوب هـو تعزيـز المنهج الوسـط المنشـود والتوعيـة بأهميتـه وآثاره على الإنسـانية، ونعتـبر ركيزة الركائز وأسـاس الأسـس لتعزيـز هـذا المنهـج «تزكيـة الإنسـان» تزكيـة تجعل منـه إنسـانا واعيا، بانيـا، نافعـا، معمـرا، يصـدر منـه النفـع ويجتنـب الـضر، يسـهم في الرقـي الإنسـاني والتعـاون الحضـاري، يمد يـده لأخيه الإنسـان أيا كانت ملتـه وديانته، مستمسـكا بهويتـه متعاونـا مـع غـيره، عارفـا بحقوقـه وواجباتـه، يضمـر الخـير ويحسـن الظـن ويسـارع إلى الخـيرات. ومـع تسـارع التحديـات تتأكـد الحاجـة إلى التعـاون، ويـبرز تعاقب الوقائـع المخيفة ضرورة التعـاون الحضاري لتحقيق حيـاة إنسـانية آمنـة مطمئنـة، وهو الـذي ينبغي أن تصـب فيه مختلف الوسـائل، وتسـعى للرقـي مـن التعايش إلى التعـاون، فإذا كان التعايش يشـكل الحد الأدنى في العلاقـات الإنسـانية؛ فـإن التعـاون يعتـبر مقصـدا أسـمى منه، لمـا يتحقق به مـن منافـع للإنسـانية جمعـاء، فتسـتفيد مـن بعضهـا وتتعـاون في الحيـاة لتذلل مـا سـخره اللـه للإنسـان ليحيـا الجميـع مطمئنـين من جـوع آمنين مـن خوف، وعنـد تحقيـق «التعـاون» يمكن السـعي إلى «التعـارف» الذي يهـذب «التعاون»

ويجعله تعاونا مقتصرا على المعروف فقط، وقد يورد اعتراض في هذا المقام في كون التعايش أيضا لم يتحقق على النحو الذي ينبغي؛ فنقول: إن ذلك يختلف بنسب متفاوتة، ورغم ما هو حاصل من فلتات تظهر في مواطن مختلفة؛ فقد تحقق منه ما هو مهم مما يسعف إلى الانتقال إلى التعاون، ولا يعني هذا إغفال تعزيز «التعايش» فهو حد أدنى بل ينبغي أن لا يكون محل إشكال أصلا لأنه أصل وحق من الحقوق الأساسية التي يفترض أن تكون حق كل الأمم والشعوب، وإن كان الواقع المعاش والمشاهد ناطقا بغير ذلك، فالمطلوب بعد «التعايش» و «التفاهم» و»الحوار» تحقيق «التعاون» ومن ثم الرقي به إلى مستوى «التعارف». ومقصودنا ب«التعارف الحضاري» الدرجة العليا التي يكون فيها التعاون بالمعروف، وتكون العلاقات مؤسسة على «المعروف» المقابل ل«المنكر» وليس المقصود ما قد يتبادر من ظاهر لفظ «التعارف»[1] من معرفة أولية، فلا تعارف دون معرفة، ومن مقتضيات التعارف الانفتاح المعرفي والتلاقح الفكري بين الأمم. وقد يورد اعتراض شبيه بسابقه، وهو: كيف نسعى إلى التعاون الحضاري؟ والحوار الحضاري لم يتحقق بعد على النحو المطلوب! وهو مرحلة ينبغي أن تكون قبل التعاون؟ والجواب على ذلك: أن الحوار الحضاري لطالما ظل عقبة كأداء يراوح في الكثير من الأحيان مكانه لأسباب متعددة، ويتخذ عدم تحققه ذريعة لعدم التعاون فيما اتفق بشأنه مما لا اختلاف فيه، لذلك رأينا أن تحقيق التعاون -ولو جزئيا في مراحله الأولى- أمر قد يذلل الكثير من العقبات ويحقق بعض المقاصد الإنسانية المعطلة، ويستدعي تعاونا مفقودا في مجالات أخرى متعددة، وعند تحقيق جزء من التعاون الحضاري يمكن السعي فيما تحقق

(1) التعارف مصدر «تعارف» ومادته «عرف»، وهي في اللسان العربي تدل على معنيين، أحدهما: تتابع الشيء متصلا بعضه ببعض، والآخر على السكون والطمأنينة، تقول: عرف فلان فلانا عرفانا ومعرفة. وهذا أمر معروف. وهذا يدل على ما قلناه من سكونه إليه، لأن من أنكر شيئا توحش منه ونبا عنه. (ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، د.ط، 1399هـ - 1979م، ج 4، ص 229).

منـه إلى مرتبـة «التعـارف» التـي هـي مرتبـة أرقـى وأسـمى تقتـضي اقتصـار «التعـاون التعـارفي» عـلى المعـاني الخـيرة، بـل لا يسـمى تعارفيـا إلا إذا كانـا تعاونـا عـلى المعـروف. وقد اقتبسـنا مصطلـح التعاون مـن القـرآن الكريم الذي مـدح منـه مـا كان تعاونـا عـلى الـبر والتقوى، بـل أمـر بـه ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (المائـدة: 2) وقـد وردت الآيـة في القـرآن الكريم في سـياق الحديث عن علاقة المسـلمين بغيرهـم، وتحريم الظلم والإذايـة والاعتـداء وهـي إشـارة لهـا مراميهـا ودلالاتها.

ومسـؤولية السـعي نحـو التوعيـة بهذه المعاني وترسـيخها مسـؤولية مشـتركة بـين الأفـراد والمؤسسـات والـدول بمـا أوتيـت مـن وسـائل متعـددة ومختلفـة، وفي طليعتهـا وسـائل الإعـلام، سـيما الإعـلام الجديـد الـذي صـار شـيئا ملازما للإنسـان، ومهيمنـا عـلى الحيـاة الفكريـة والاجتماعيـة والسياسـية والاقتصادية، مؤثـرا التأثـير البالـغ في الفكـر والسـلوك، بمـا يشـكل مـن تصـورات إنسـانية للإنسـان نحـو نفسـه والآخـر. والوسـائل الإعلاميـة الجديـدة -عـلى اختلافهـا ودرجـات تطورهـا- أصبـح تأثيرهـا أكـثر مـن تأثـير الأسرة والمدرسـة، بل يمكن القـول بأنهـا صـارت هـي المتحكم في السياسـة والاقتصـاد والحيـاة الاجتماعية، وهـي أقـوى الأدوات اسـتعمالا للتأثير على التشـكيل الثقافي والتربـوي، وحقيق بـذوي الضمائـر والنوايـا الحسـنة توجيـه النـشر فيهـا نحـو منافـع الإنسـانية، وتصحيـح المفاهيـم الخاطئـة المغذيـة للعنـف والكراهيـة، ودرء الصـور النمطيـة عـن الآخـر المختلـف، وكثـير مـن المفاهيـم التي رسـخت مـن قبل جهـات أحدية نـشرت مفاهيـم معينة موجهة الشـاكلة الفكرية والثقافية للمجتمـع توجيها ضارا غـير نافـع. ووظيفـة الإعـلام الجديد بمـا أوتي فيه مختلـف الأفراد والمؤسسـات مـن حـق النـشر وامتـلاك الوسـيلة الإعلاميـة تصحيـح مـا ذاع مـن مفاهيـم خاطئـة والسـعي إلى بنـاء المفاهيـم بنـاء إنسـانيا مشـتركا لا إقصاء فيـه لأمة أو حضـارة، فكثـير مـن المفاهيـم تحتـاج إلى تحديـد مشـترك، دفعـا لسـوء اللبـس وسـوء الاسـتعمال، ك»التطـرف» و»الإرهـاب» و»الكراهيـة» ذلـك أن عـدم

تحديد المصطلح يجعل المصلحين وأرباب الخطاب الراشد أحيانا ممن تُسقط عليهم تلك المصطلحات لتنفير الناس منهم، أو التمهيد للتضييق على الخطاب الراشد المعتدل وصار وصف «الإرهاب» يمكن أن «يكون صفة لأي كان في أي مكان في العالم وفي غفلة منه، ويتم البحث عنه، أو يقبض عليه دون إعلام منه»[1]. كما صار وصف «الكراهية» بما له من مدلول فضفاض يمكن أن يوسم به كل من يُراد التخلص من خطابه ومشاريعه الفكرية والإنسانية.

وما خطاب الكراهية إلا أثر من التأثيرات الكثيرة لوسائل الإعلام في حياة المجتمع خصوصا «المجتمع الشبكي»[2] بما تنشئه من فكر غير مستقيم تتعدد مظاهر انحرافه وسلوكه، وتفضي جميعها إلى الاضطراب في الحياة فتتداخل المشكلات وتتعقد. ووسائل الإعلام نفسها متأثرة في ذلك برؤى مضطربة في عالم مذبذب غير واضح المرجعية، ورؤاه كما يصفها المسيري «تنطلق من عدة أطروحات فلسفية متداخلة ومصطلحات صاخبة رنانة (تتغير بمعدل مرة كل أسبوع تقريبا) كلها تؤكد غياب المرجعيات وتآكل الذات وفقدانها حدودها، وتآكل الموضوع وفقدانه حدوده، وهيمنة النسبية المعرفية الأخلاقية، ومن ثم استحالة الوصول إلى فكرة الكل، سواء كانت هي فكرة الإله أو الأخلاق المطلقة أو الطبيعة البشرية (أساس الأنطولوجيا الغربية) .... ولكن هذا يعني في واقع الأمر اختفاء العقل، أي الملكة التي يقوم الإنسان من خلالها بمراكمة المعنى والإنجازات، ويظهر ما سماه أحدهم «ذاكرة الكلمات المتقاطعة» أي معلومات متناثرة لا يربطها رابط، وينشأ الإحساس بأننا في الحاضر الأزلي، تغير مستمر بلا ماض ولا مستقبل، تجارب دائمة بلا عمق ولا معنى. ويتحول التاريخ إلى مجرد لحظات جامدة،

---

(1) جان بودريارد/إدغار موران، عنف العالم، ترجمة: عزيز توما، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2005م، ص 26.

(2) يقصد ب «المجتمع الشبكي» المجتمعات الفائقة الترابط بواسطة التكنولوجيا ثقافيا، وسياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا.

وزمـن مسـطح لا عمـق لـه، ملتـف حول نفسـه لا قسـمات لـه ولا معنـى»[1]. وكل ذلـك يتـم عـلى نحـو مقصود لـشيء يراد بيقظـة من الفاعـل وغفلة مـن المفعول بـه أو قابليـة فيـه، ولا منـاص مـن توظيف ما تيـسر من الوسـائل والمعارف لدرء هـذه المظاهـر والمقاصـد المسيئة للإنسـان وحريته الفكريـة، وتوظيف الوسـائل العلميـة والتقنيـة توظيفا حسـنا تقدر فيه كرامة الإنسـان وتصـان حقوقه المادية والمعنويـة، وتسـخير الوسـائل الإعلاميـة لتوعيتـه بهـذه الحقـوق، فالأصـل في الرسـالة الإعلاميـة أنهـا بنـاءة هادفة تسـعى إلى: الإخبـار، والتوعيـة، والتوجيه، والتربيـة، والتحذيـر، وإذا حـادت عـن مسـارها فإنهـا تمـارس رسـائل هدامـة بسـبب خلـل رسـالي مـا، وهو واقع كثـير من وسـائل الإعلام الموجهـة إلى تأجيج العنـف والفـتن والبغضـاء، بإغـراءات أو ضغوطـات، ولم يعـد خطـاب الكراهيـة في بعـض وسـائل الإعـلام مجـرد انحـراف، بل صار سياسـة ممنهجة ومؤسسـة، بدعـوى نقـل الخـبر وإحاطـة المتابـع بالواقـع، وانحرفـت بعـض الوسـائل عـن وظيفتهـا لتصبـح «أداة قهريـة» توجـه الجماهـير وجهتهـا الخاصة.

وتقتـضي المسـؤولية الإنسـانية انخـراط الجميـع في التصـدي لمخاطـر الكراهيـة حـاضرا ومسـتقبلا، باعتبارهـا مهـددا للسـلم والأمـن المجتمعـي، واجتنـاب المثاليـة والنمطيـة في الطـرح واعتـماد الـرؤى العلميـة والعمليـة الملامسـة لإشـكالات وتحديـات التنزيـل وطـرق التغلـب عليهـا، انطلاقـا مـن الإمكانـات المتوفـرة وتحصيـلا للمكـن منها، واسـتشرافا لمـا ينبغـي أن يكون، مع مراعـاة الإمكانـات العملية لوسـائل الإعـلام وقدرتها على إحـداث التغيير بتغيير الخطـاب السـلبي المثمـر للنفـور والكراهية إلى خطـاب إيجابي بناء يعزز السـلم والتنميـة والاسـتقرار، وربـط الأجيـال المقبلـة بخطـاب مثمـر، مـن خـلال إبداع وسـائل جديـدة تتبنـى خطابا خاليا مـن التمييز والعنصريـة والكراهية، ويقتضي ذلـك استشـعار المسـؤولية الجماعيـة في التعـاون، وهـو تعاون يتحقق بـه تعارف

(1) عبدالوهاب المسـيري، موسـوعة اليهـود واليهودية والصهيونية، دار الـشروق، مصر، د.ط، 1999م، ج 2، ص 272.

تدريجـي أكـثر فأكثر، يتجـاوز إكراهات الجغرافيـا، والاقتصـاد والثقافة، ويمتد ليشـمل الإنسـان حيـث كان، وأيـا كان، فمعضلة الكراهيـة لا ترتبط بحد أو جنس أو عـرق بـل مرتبطـة بفكـر يتجـاوز كل الحـدود، ويتزايـد خطرهـا بانتشـار مـا يعـرف ب «الكراهيـة المنظمـة» و «صناعة الكراهية» ومسـؤولية الإعلام في هذا الصـدد مسـؤولية مزدوجـة أو متكاملـة، فهـي مـن جهـة تنقـل الواقـع والأخبار، ومـن جهـة توجـه المجتمـع نحـو الرسـالية والفكـر البنـاء، تخاطـب الإنسـان بوضـوح دون تضليـل، منطلقـة مـن رقابـة ذاتيـة توجـه القـول والعمـل، موظفـة التقـدم العلمـي والتقنـي فيما يصلح الإنسـان ويبنيه بناء سـليما، وقد أدى غياب الرقابـة الذاتيـة إلى سـلوك طـرق ملتوية في التضليـل والإيهام وقلـب الحقائق، حيث «سـاعد التقدم في تكنولوجيـا وسـائـل الاتـصـال عـلـى ظهور أشـكال أكـثر تعقيـدا من التضليل الإعلامـي»[1]. وذلك له علاقة بتربية وقناعة الإنسـان المسـتعمل لهـذه التقنيـة، وهـو تـارة يفعـل ذلـك عـن قناعـة وإرادة واختيـار أو تحـت ضغـط الإغـراء أو الإكـراه سـيما فقـدان «الـوازع» وتوفـر «الدافع».

ونظـرا لمـا لوسـائل الإعـلام التقليديـة والجديـدة مـن تأثير تجـاوز الحدود، وتنـام مطـرد في اسـتعمالها، ورغـم مـا لها مـن إيجابيـات فإن هنـاك مخاوف متعلقة بسـوء اسـتخدامها، وتوظيفها لأغراض سـيئة، فقد صارت ترسـخ المعتقد، وتحـدد الموقـف، وتوجـه السـلوك، بشـعور مـن الإنسـان أحيانا ودون شـعور منه أحيانـا، وتنتـج وعيـا حقيقيـا أو مضللا، بسـبب المحتـوى الملغوم وسـوء التوظيف والاسـتعمال، أمـا هـي في حـد ذاتهـا فـلا شـك أنهـا مـن المنجـزات الحضاريـة المهمـة، والإشـكال كائـن في سـوء اسـتعمالها، لـذا نـرى التوجـه بالإصـلاح إلى الإنسـان أولا وهـو ما نريـده ونقصده عند إطلاق اصطـلاح «التزكية» أو «تزكية الإنسـان». ولم تعـد المشـكلة مقتـصرة مـع إعـلام ينقـل الكراهية فقـط، بل أيضا مـع إعـلام يصنـع الكراهيـة، وهـو تحـول جـذري في الرسـالة الإعلاميـة، فقـد

(1) هربـرت أ. شـيللر، المتلاعبـون بالعقول، ترجمة: عبد السـلام رضوان، سلسـلة عـالم المعرفة، المجلس الوطنـي للثقافـة والفنون والآداب، الكويت، عـدد 243، ص 11.

كان الجدل من قبل لم يحسم في الجواب على سؤال: هل وظيفة الإعلام تقتصر على نقل الحدث أم صناعته؟ وكان الجدل متعلقا بالأحداث العادية، وقد صار السؤال الآن: هل الإعلام مجرد ناقل للكراهية أم صانع لها؟. وهي أسئلة تحمل في طياتها تحديات حقيقية، واجب الجميع -أفرادا ومؤسسات- الانخراط في التغلب على تلك التحديات كل من موقعه وعلى قدر استطاعته.

والتصدي لخطاب الكراهية لا يمكن أن يكون بهيمنة قسرية واتباع نمط حضاري معين كرها، بل يكون بالتشارك في تدبير الأمر، وذلك لا ينافي أن نبرز جمالية مختلف الحضارات وقدرتها على الاستيعاب والاستجابة لمتطلبات التعاون الحضاري، وما اشتملت عليه من خصوصية ومرونة، وتعميق الوعي بهذه الأمور معين على تجاوز الكثير من الإشكالات. والتصدي لخطاب الكراهية يكون الاعتماد فيه على مكونات الاتفاق بين مختلف الحضارات، ومكونات الاختلاف بينها، فالأولى توظف في البرامج العملية ودفع الكراهية، والثانية توظف في الإيمان بالتعددية وحق العيش المشترك الآمن القائم على تقدير خصوصية الآخر التي لا تنافي التنوع بقدر ما تثريه، ويمكن من وجه آخر أن تكون دافعا للتساؤل عن أسباب عدم توظيف هذه المكونات في النهوض بالتعاون وآفات خطاب الكراهية المعاش، وهو أمر يقتضي ضمنا تحليل الجهود المبذولة للتصدي لخطاب الكراهية وتفكيك آليات عملها والنظر في عمليتها. وتتجلى أهمية التصدي لخطاب الكراهية ومعالجته معالجة شمولية في ارتباطه بالحياة واحتمال ما يمكن أن ينتج عنه من آثار تمس الأمن المرتبط بالوجود الإنساني الذي هو أسمى مطلب عند الإنسان أن يأمن على نفسه وحياته، أيا كانت نحلته وملته فذلك أمر فطري فيه، وهو من أجل النعم التي أنعمها الله على الإنسان ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَـذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ (قريش: 3 - 4). وخطاب الكراهية مهدد للأمن على اختلاف أنواعه ومستوياته، كما هو مشاهد في الواقع العالمي الراهن الذي يتطور فيه خطاب الكراهية إلى الاعتداء والظلم

والقتل حتى في أقدس البقاع والأماكن، حيث لم تسلم المساجد من هذه الاعتداءات، ولم يسلم الأبرياء في مختلف الأماكن من إزهاق الأرواح.

وغني عن القول أن موضوعا متشعبا ومعقدا كموضوع «خطاب الكراهية» لن يكون بمقدور فرد أو كتاب التصدي له من مختلف أوجهه، بل يستلزم ذلك تعاونا وجهودا بين الأفراد والمؤسسات والمجتمعات والدول والحضارات، من خلال رؤى نظرية وعملية تطبيقية للحد من المشكلة ودرء تفاقمها، بنوايا صادقة لا تقف عند حد القول دون التطبيق، فهناك تنام للحديث عن خطاب الكراهية ومخاطره -وهو أمر نثمنه للوعي بالظاهرة- لكن ينبغي أن لا يقتصر ذلك على جلسات المحافل وأروقة التنظير، بل لابد من التنزيل العملي وهو ما يقتضي وقفات متأنية وجهود صادقة للوقاية من الظاهرة والحد منها ودرئها، ولا تكفي في ذلك النوايا الحسنة -رغم أهميتها- ما لم تظهر في الواقع العملي ويلمس الناس أثرها الإيجابي في حياتهم.

الفصل الأول

مصطلحات ومفاهيم ومنطلقات

الفصل الأول

مصطلحات ومفاهيم ومنطلقات

يعنـى هذا الفصل ببيان أهم المصطلحـات التي ينبني عليها البحث، كمفهوم وسـائل الإعـلام، والكراهيـة، والتعـاون الحضـاري، مبينـا مفهومهـا وتطورهـا واختـلاف مدلولاتهـا، ومـا كان لذلـك الاختـلاف مـن أثـر في السـعي لتحقيقهـا أو درئهـا، كـما يعنـى ببيـان موقـف مختلـف الحضـارات مـن التعـاون، وما كان مـن أمثلـة تاريخيـة يمكـن الاهتـداء بهـا في تحقيـق التعـاون المنشـود باعتبارها أمثلـة عمليـة متحققـة، وبيان الوسـائل المغذية لآفـة «صدام الحضـارات» ثقافيا وإعلاميـا، وعـرض طموح «تعـاون الحضارات» بـين الواقعية والمثالية، سـالكين في تنـاول ذلـك كلـه مسـلكا يسـعى إلى الانطـلاق من الممكـن واسـتدعاء المفقود بتحصيـل الأسـباب ودرء الموانـع، كـما سـيتبين من خـلال الصفحـات التالية.

1 - تعريف وسائل الإعلام

مفهوم الوسائل:

الوسائل في اللغة جمع وسيلة، وأصلها «وسل» قال ابن فارس: «الواو والسين واللام كلمتان متباينتان جدا:

الأولى: الرغبة والطلب. يقال وسل، إذا رغب. والواسل: الراغب إلى الله عز وجل.

الثانية: السرقة: يقال: أخذ إبله توسلا»[1].

فالوسيلة: هي ما يتقرب ويتوصل به إلى الشيء. قال الراغب الأصفهاني «الوسيلة: التوصل إلى الشيء برغبة وهي أخص من الوصيلة، لتضمنها لمعنى الرغبة. قال تعالى: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ (المائدة 35) وحقيقة الوسيلة إلى الله تعالى: مراعاة سبيله بالعلم والعبادة، وتحري مكارم الشريعة، وهي كالقربة، والواسل: الراغب إلى الله تعالى...»[2]. ومقصودنا بها في هذا السياق ما يتوصل به إلى الإعلام.

مفهوم الإعلام:

عند تتبع الأصل اللغوي لاستعمال الإعلام نجد استعماله يدور على معنيين:

- التمييز والعلامة والأمارة، ومنه الإعلام في الحرب حيث يجعل المحارب لنفسه أمارة وعلامة يتميز ويعرف بها[3].

---

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج 6، ص 110.

(2) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم/ الدار الشامية، دمشق/ بيروت، ط1، 1412ه، ص 78.

(3) ومنه قول الشاعر مروان بن سراقة العامري: وعبد عمرو منع الفئاما *** في يوم فخر معلم إعلاما ينظر: أشعار العامريين الجاهليين، تحقيق: عبدالكريم إبراهيم يعقوب، دار الحوار اللاذقية، د.ط، 1982م، ص 82.

وعلى معنى الإخبار بالأمر والإعلام به، «وأعلمته وعلمته في الأصل واحد إلا أن الإعلام اختص بما كان بإخبار سريع، والتعليم اختص بما يكون بتكرير وتكثير حتى يحصل منه أثر في نفس المتعلم»[1].

والإعلام مصدر «أعلم» «ويقال: استعلم لي خبر فلان وأعلمنيه حتى أعلمه، واستعلمني الخبر فأعلمته إياه»[2].وأصله «علم» «يدل على أثر بالشيء يتميز به عن غيره»[3]. وغلب استعماله في توفير الأخبار والمعلومات للناس.

وفي المعنى الاصطلاحي عرف الإعلام بتعريفات متعددة، منها:

- تعريف العالم الألماني «أوتوجروت» وقد عرفه بأنه «التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت»[4]. وهذا التعريف تعريف للإعلام باعتبار وظيفته وما ينبغي أن يكون عليه، وروعي فيه الرسالة الإعلامية والجمهور المستهدف بتلك الرسالة، ونرى أن اعتبار الميول والاتجاه في نفس الوقت أمر بالغ التعقيد قد يحصل وقد لا يحصل، والمطلوب هو النقل الموضوعي الذي يكون بمقدور المرسل التحكم فيه بل هو من ضروريات الرسالة الإعلامية، واعتبار ميول واتجاهات الجمهور أمر مساغ نظريا لكنه صعب التحقق عمليا حتى لو أراده المرسل «واستخدام «أوتوجروت» لعبارة «التعبير الموضوعي» في تعريفه له دلالته العميقة فهو يؤكد -كما يبدو- أهمية أن يكون الإعلام بعيدا عن التعبير الذاتي للمحرر أو المذيع ليصبح قائما على الحقائق والوقائع والأرقام ومبنيا على الأخبار والمعلومات التي لا يرقى إليها الشك. و»أوتوجروت» بتعريفه هذا للإعلام يخرجه من دائرة الدعاية التي غالبا ما تستند على الهوى والغرض»[5].

(1) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص 343.

(2) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414 هـ، ج 12، ص 418.

(3) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 4، ص 109.

(4) عبد اللطيف حمزة، الإعلام والدعاية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1978م، ص 76.

(5) محمود محمد سفر، الإعلام موقف، دار تهامة، السعودية، ط1، 1402هـ - 1982م، ص 23.

- وقريب من هذا التعريف أيضا تعريف عبد اللطيف حمزة للإعلام بأنه: «تزويد الناس بالأخبار الصحيحة، والمعلومات السليمة، والحقائق الثابتة، التي تساعدهم علي تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيرا موضوعيا عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم»[1]. وإذا حذفنا ما في هذا التعبير من الإطناب فسنجده مشابها لفظا ومعنى للتعريف السابق مع تغيير يسير في بعض العبارات.

- وعرف الإعلام أيضا بأنه «نقل المعلومات والآراء والاتجاهات من شخص إلى آخر من خلال الوسيلة المناسبة»[2]. وهذا التعريف الموجز يتضمن عموما وشمولا، والفرق بينه وبين ما سبق أنه يعرف الإعلام بالنظر إلى نقل المعلومة بغض النظر عن علاقة ذلك بالطرف الآخر الذي هو المستقبل أو الجمهور.

- وعرف بأنه «نقل المعلومات والمعارف والثقافة الفكرية والسلوكية، بطريقة معينة، عبر أدوات وسائل الإعلام والنشر، بقصد التأثير»[3]. ونلاحظ في هذا التعريف إذا ما قورن بسابقه أنه يعتبر قصد التأثير، وعند التأمل يظهر أنه اعتبار لا معنى له؛ ذلك أن الرسالة الإعلامية إذا وصلت إلى المرسل فقد تحقق الإعلام، ويبقى التأثير أمرا آخر، وإلا سنعد الكثير مما يعد من الإعلام ليس إعلاما باعتبار التأثير، وقد يقال بأن التأثير ورد هنا على سبيل تضمينه في قصد المرسل فقط، وهو أمر غير مسلم إذ أغراض الرسالة الإعلامية لا تقتصر على التأثير فقط.

- وخلص محمود محمد سفر إلى تعريف الإعلام بأنه «نشر للأخبار

---

(1) عبد اللطيف حمزة، الإعلام والدعاية ص67.

(2) محمد منير حجاب، المعجم الإعلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2004م، ص 61.

(3) فهد الشميمري، التربية الإعلامية، كيف نتعامل مع الإعلام؟ مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط1، 1431هـ- 2010م، ص 52.

والحقائق والأفكار والآراء يتم التعبير عنها بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة في إطار موضوعي بعيد عن الهوى والغرض، من خلال أدوات ووسائل محايدة، بهدف إتاحة الفرصة للإنسان للوقوف على الأخبار والحقائق والأفكار والآراء، ليكون قادرا على تكوين فكره الخاص به الذي يمكنه من اتخاذ الموقف الذي يراه ملائما»[1]. وهذا التعريف على طوله وما فيه من حشو يجعل الإعلام مقتصرا على فئة قادرة على تكوين فكر واتخاذ موقف.

التعريف المختار للإعلام:

الذي نخلص إليه من خلال ما اطلعنا عليه من تعاريف في مختلف المصادر والمراجع وما أورد عليها من انتقادات أنه يمكن تعريف الإعلام بأنه: نقل المعلومة بمختلف الوسائل لغرض معين.

والإعلام بهذا المعنى ضارب بجذوره في التاريخ الإنساني والذي تطور هو وسائله، وهو يتطور معها، وعند تقييده يراد صنف معين للدلالة عليه، مثل «الإعلام الجديد» وغيره من التقييدات التي يراد منها الاهتمام بصنف معين من الإعلام، وتتعدد المصطلحات المستعملة؛ فهناك مصطلح «وسائل الإعلام الجديدة» و«وسائل الإعلام الرقمية» و«وسائل الإعلام المعاصرة» و«الإعلام الشبكي» و«الإعلام التفاعلي» و«إعلام المعلومات» ....

وهي كلها تصب في معنى إذاعة أمر ما، وتعبير عن رأي أو ميول، ونشر الأفكار والآراء والأخبار بمختلف وسائل الإعلام، ويمكن تصنيف الإعلام بحسب وسائله إلى صنفين:

- الإعلام التقليدي، ويقصد به: الإذاعة، والقنوات الفضائية، والصحف، والمجلات ....

- الإعلام الجديد، ويقصد به: ما ينشر عبر شبكة الأنترنت بمختلف الوسائل (المواقع الإلكترونية، المنتديات، منصات التواصل....).

(1) محمود محمد سفر، الإعلام موقف، ص 23.

ويمكن تقسيمها باعتبار آخر إلى: نوع قديم، وآخر حديث «والنوع الأول منهما فطري من صنع البشر، كالخطابة، والشعر، والندوة، والسوق، والنوع الثاني منهما صناعي من اختراع العلم كالصحف، والراديو، والتلفزيون، ووكالات الأنباء، والسينما، ونحو ذلك ... وكل وسيلة من هذه الوسائل الحديثة من وحي العلم ووليدة الاختراع ولا ندري ما ذا سيستحدث منها فيما بعد»[1].

وعندما يطلق لفظ «وسائل الإعلام» «ينصرف الذهن مباشرة إلى وسائل الإعلام الجماهيرية (الصحافة - الإذاعة - إلخ) ولكن الوسيلة في الاصطلاح الإعلامي أعم من هذا التخصيص كثيرا، فكل أداة لنقل المعنى إلى الناس هي في الحقيقة وسيلة إعلام، أو هي القناة التي يعبر منها المعنى إلى الناس، وهي في أساسها الكلمة أو القول»[2]. كما أنها تشمل عند الإطلاق مختلف وسائل الإعلام القديمة والحديثة، وعند تقييدها يراد بها ما قيدت به كوسائل الإعلام «الجديدة» أو «الحديثة» أو «المرئية» أو «المسموعة» أو نحو ذلك مما تقيد به من أوصاف للدلالة على نوع معين من الإعلام، وهي شاملة لمختلف أنواع الاتصالات بين الناس، ويتسع مدلول مصطلح «وسائل الإعلام» ليشمل كل ما يجد من الوسائل.

مفهوم وسائل الإعلام:

بناء على ما سلف من المعاني نخلص إلى القول بأن المقصود بوسائل الإعلام: ما يتوصل به إلى الإعلام، وما يستعمل لتحقيقه. وعلاقة هذه المعاني اللغوية بما تستعمل فيه عند إضافتها للإعلام أنها يستعان بها في تحقيق الإعلام والإخبار للناس.

---

(1) عبداللطيف حمزة، الإعلام في صدر الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط. د.ت، ص 15.

(2) سيد محمد ساداتي الشنقيطي، الأسس الفكرية للإعلام، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، د.ت، ص 39.

الإعلام والاتصال:

من المصطلحات التي تذكر مع الإعلام، مصطلح «الاتصال» ومصطلح الإعلام أقدم من الاتصال[1]، والجمع أو الخلط بين المصطلحين حاصل بين المتخصصين وغير المتخصصين في هذا المجال، وهناك من يرى فصل مصطلح الإعلام عن الاتصال، وهناك من يرى صعوبة الفصل بينهما باعتبار كل منهما مكمل للآخر[2]، وإذا تتبعنا الدلالة اللغوية للفظ الاتصال في العربية؛ فإننا نجده يدور على معنيين: معنى اتصال الشيء ودوامه واستمراره[3]، ومعنى الوصول إلى الشيء[4]. وجذرها اللغوي «وصل» دال على ضم شيء إلى شيء حتى يعلقه[5]، وذكر الراغب الأصفهاني أن الاتصال يضاد الانفصال، ويختلف عن الوصل في كون الوصل يستعمل في الأعيان[6].

---

(1) هناك من يرى أن الأقدم منهما هو مصطلح الإبلاغ. والإبلاغ «توصيل رسالة قيمية أقدم وأبلغ كما تشير الكلمة من الإعلام والاتصال أي في الإبلاغ بلاغة. وقد ارتبط الإبلاغ بالقيم وليس بالخبر ضرورة...فالبلاغ أشمل من الإعلام» (ينظر: عبدالرحمن عزي، منهجية الحتمية القيمية في الإعلام، الدار المتوسطية للنشر، تونس، ط1، 1434هـ 2013-م، ص 21).

(2) ، ينظر: بسام عبدالرحمن المشاقبة، مناهج البحث الإعلامي وتحليل الخطاب، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، د.ط، 2014م، ص 11.

(3) ومنه قول زهير بن جناب بن هبل الكلبي (توفي نحو 60 ق.ه 564م) وزر غبا إذا أحببت خلا *** فتحظى بالوداد مع اتصال (ديوان زهير بن جناب الكلبي، تحقيق: محمد شفيق البيطار، دار صادر، بيروت، 1999م، ص 94.)

(4) ومنه قول نافع بن الأزرق الحنفي فيمن بقي بمكة مقهورا محصورا «لا يجدون إلى الهرب سبيلا، ولا إلى الاتصال بالمسلمين طريقة» ينظر: أبو العباس المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3 1417هـ - 1997م، ج 3، ص 209.

(5) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 6، ص 115.

(6) قال الراغب في بيان معنى الاتصال: «اتحاد الأشياء بعضها ببعض كاتحاد طرفي الدائرة، ويضاد الانفصال، ويستعمل الوصل في الأعيان، وفي المعاني. يقال: وصلت فلانا. قال الله تعالى: ﴿وَيَقْطَعُونَ ما أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ (البقرة: 27) ، وقوله تعالى ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثاقٌ﴾ (النساء: 90) أي: ينسبون. يقال: فلان متصل بفلان: إذا كان بينهما نسبة، أو مصاهرة، وقوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنا لَهُمُ الْقَوْلَ﴾ (القصص: 51) أي: أكثرنا لهم القول موصولا بعضه ببعض» ينظر: الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص 873.

وسـواء اعتبرنا مدلول مصطلح الاتصال أوسـع من مدلول مصطلح الإعلام، وأن الإعـلام ينـدرج ضمـن الاتصـال، أو فرقنـا بينهما في اعتبـار الاتصال ثنائي الاتجـاه، بحيـث لابـد أن يتلقـى المرسـل ردا عـلى الرسـالة، ويحصـل التفاعـل أو مـا يسـمى ب «رجـع الصـدى» واقتصـار الإعـلام عـلى نقـل المعلومة مـن اتجاه معـين، ونشرهـا للمتلقـي، بينـما الاتصـال تبـادل المعلومـات باسـتخدام وسـائل معينـة، فـإن التطـور الحاصـل بينهـما جعـل الوظيفـة أكـثر تشـابكا وتداخـلا، وصـارت الوسـيلة الواحـدة تسـتعمل في الإعـلام والاتصال.

ويـرى إبراهيـم السـامرائي أن هنـاك فرقـا بـين «الإعـلام» و»الاتصـال» مفضـلا اصطـلاح الإعـلام في الاسـتعمال عنـد الإطـلاق، حيـث قـال: «وهكـذا صرنـا إلى «الإعـلام» منقـولا مـن المصدرية إلى شيء آخر يندرج فيه حشـد من الكلـم الجديـد، عـلى أننـا قـد نجـد بـين العرب مـن يؤثـر مصطلـح «الاتصال»، وإن كان هـذا في حقيقتـه «التواصـل» ومهـما يكـن مـن هـذا الاختـلاف؛ فقـد ثبـت الإعـلام، فكانـت مؤسسـات الإعـلام، ووزارات الإعـلام، وغـير هـذا مـما يتصل بهـذه الممارسـات الجديـدة»[1].

وإذا تأملنـا لفـظ «الاتصـال» في اللاتينيـة نجـد أصل كلمة اتصـال «com-munication» مأخـوذ مـن كلمـة «communes» بمعنى عام ومشـترك. أي: أن الاتصـال بالآخـر يهـدف إلى الاشـتراك في أمـر مـا. ونخلـص بعـد هـذا البيـان إلى أن الاتصـال: عمليـة بـين طرفـين أو أطـراف تنقـل فيهـا معلومـات معينـة لأغـراض معينـة. والإعـلام لا يعنـي تحقيق التواصـل «ولقد ازداد الإعـلام غزارة بينـما شـح التواصـل، فلـم يعـد كافيـا أن ننتـج معلومـات أو نتبادلهـا وأن نصـل إليهـا لتحقيـق التواصل»[2].

---

(1) إبراهيـم السـامرائي، المعجـم الوجيـز في مصطلحـات الإعـلام، مكتبـة لبنـان نـاشرون، بيروت، ط1، 1999 م، ص 5.

(2) دومينيك وولتون، الإعلام ليس تواصلا، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2012م، ص 20.

والعناصر الأساسية للاتصال هي: المرسل، والرسالة، والوسيلة، والمستقبل، وتتعدد أنواعه بحسب الوسائل المستعملة، والأغراض المقصودة. فالاتصال هو العملية التي يتفاعل بها المرسل مع المستقبل، فهي فيها المفاعلة بين الطرفين، نقلا وتأثيرا وإقناعا.

وهناك أيضا ما يعرف بعلم الاتصال بالجماهير الذي يهتم بطرق نقل المعلومات من خلال وسائل الإعلام، ويعرف بأنه «هو العلم الذي يدرس الظاهرة الاجتماعية المتمثلة في اتصال الجماهير ببعضها بعد دراسة منظمة، والتي لا يمكن أن تعيش بدونها أية جماعة إنسانية أو منظمة اجتماعية»[1].

الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي:

مفهوم وسائل الإعلام يختلف عن وسائل التواصل الاجتماعي، فوسائل التواصل الاجتماعي هي منصات عبر «الأنترنت» و»الهواتف المحمولة» و»اللوحات الإلكترونية» تتيح التفاعل بين المستخدمين، بينما وسائل الإعلام تصدر من مصدر واحد لا يتيح التفاعل أو يتيحه في نطاق محدود، وكل هذا يختلف أيضا عن المواقع الإلكترونية التي تختلف أيضا في طرق اشتغالها، فهناك مواقع تتيح التفاعل بين المتابعين، وهناك مواقع لا تتيح ذلك. وقد استطاعت وسائل التواصل أن تنقل المستقبل للرسالة الإعلامية إلى مرسل أيضا، من خلال ما يبديه من تعليقات وآراء، ويصير أحيانا صانعا للأخبار.

ومما عرفت به «وسائل التواصل الاجتماعي» أنها «عبارة عن مواقع أو تطبيقات تبدأ بإنشاء الشخص المستخدم حسابا على أحد مواقع التواصل الاجتماعي: فيس بوك، تويتر ... ، ضمن نطاق شبكة الإنترنت العالمية «Web» يتيح له بناء قاعدة بيانات شخصية ومنصة انطلاق ووجود إلكتروني وشخصية افتراضية «Profile» لنشر البيانات والتعليقات والوثائق والرسائل والصور وأفلام الفيديو، ومن ثم الانطلاق لمرحلة التشبيك والتشارك مع

(1) محمد سيد محمد، المسئولية الإعلامية في الإسلام ، دار الفكر العربي، مصر، ط3، ص36.

الآخريـن عـن طريـق اكتسـاب الأصدقـاء وتكويـن المجموعات أو الانتسـاب إلى الشـبكات السـابقة من المشـتركين والمسـتخدمين، وتبدأ بخلايا الأصدقاء وطلاب الجامعـات أو المـدارس أو أبنـاء الحـي أو زمـلاء المهنـة أو أفـراد الأسرة والعائلة الواحـدة، وتبـادل التعلقيـات والآراء والمـواد الإعلاميـة معهـم، وتتـم عمليـات التواصـل الإلكـتروني بين المرسـل والمتلقي بصـورة فورية لحظة بلحظة، وسـاعة يشـاء المشـترك ضمن الشبكة»[1]. واستخدامات وسـائل التواصل متعددة فإضافة إلى وظيفـة النـشر هناك اسـتعمالات أخرى قـد لا يأبه لها أحيانـا بيد أنها تكون مـن الأهـداف المهمة في إنشـاء بعـض منصات التواصل التـي «تبدو في الظاهر كأنهـا أدوات مدنيـة وتكنولوجيـة محايـدة، ليـس لهـا أيـة اسـتخدامات أمنيـة أو سياسـية، وأنهـا تتيـح للمسـتخدمين حريـة التواصـل، وحريـة نـشر أي محتـوى. لكـن التعمـق في باطنهـا وفـق المسـتندات والوثائـق التـي تم جمعهـا بينت حجم توظيـف وسـائل التواصـل الاجتماعي في خدمـة مجموعة من الأهـداف الأمنية والسياسـية والثقافية»[2].

ومـما تتميـز بـه مواقـع التواصل عـن غيرها أنهـا تتيح التفاعل بين المرسـل والمسـتقبل أو النـاشر والجمهـور، وهـو مـا يعـبر عنـه ب «عنـاصر الاتصـال الجماهـيري» حيـث يتـم تبـادل وجهات النظر بشـكل سـلس، بدلا مـن الطريقة الإعلاميـة التقليديـة المقتـصرة عـلى تقديـم المعلومـة، كـما أن وسـائل التواصـل سريعـة النـشر والانتشـار لا تحتـاج إلى أجهزة ثابتـة، وبمقدور مسـتعملها معرفة ردود فعـل الجمهـور، فضـلا عـن آنيـة النشر فيهـا «وبينما ظل الاتجـاه الرئيسي لوسـائل الاتصـال الجماهـيري -حتـى بدايـة الثمانينـات- يحـرص عـلى توجيـه الرسـائل المجمعـة للجماهـير العريضـة، إلا أن الاتجـاه الجديد لوسـائل الاتصال الحديثـة أصبـح يميـل إلى تفتيـت الجمهـور مـن خـلال إتاحـة عـدد كبـير مـن

(1) شـبكات التواصـل الاجتماعـي منصـات للحـرب الأمريكيـة الناعمـة، مركـز الحـرب الناعمـة للدراسـات، بـيروت، ط1، 2016م، ص 48.

(2) شبكات التواصل الاجتماعي منصات للحرب الأمريكية الناعمة، ص 50.

وسـائل الاتصال الفرديـة التي تخاطب الجماعات الصغـيرة والأفراد»[1]. وتحول الاتصـال مـن النظـام المركـزي الـذي يوجـه رسـائل موحـدة للجماهـير الكثـيرة إلى النظـام اللامركـزي الـذي يعتمـد عـلى تعـدد الرسـائل، وتعـدد القنـوات، ومخاطبـة الأفـراد بـدلا مـن مخاطبـة الجماهير والسـعي إلى التحكـم في الفرد بـدلا مـن الاقتصـار عـلى التحكـم في المجتمـع، ومـن خـلال التحكـم في الفـرد يتحقـق تحكـم أكـثر إحكامـا عـلى المجتمع.

أهم منصات التواصل الاجتماعي:

منصـات التواصـل الاجتماعـي تعـرف تعـددا وتطـورا وتناميـا متسـارعا، وهـي تعـد بالعـشرات «بـدأت بالظهور منـذ العـام 1997، لكنها لم تلق الانتشـار خـارج الولايـات المتحـدة إلا مـع العـام 2004، وأبـرز هذه الشـبكات: موقع فيس بـوك «Facebook» للتطبيقـات الاجتماعيـة الشـاملة وموقـع تويـتر «Twitte» للتعليقـات والتغريـدات القصيرة والصور الفوتوغرافيـة، وموقع يوتيوب «You-tube» لنـشر وتـداول لقطـات وأفـلام الفيديـو»[2]. ويختلـف الإقبـال على بعض المنصـات مـن بلـد لآخـر، وأكـثر المنصـات انتشـارا هـي «فيسـبوك» و «تويـتر» و»لينكـدإن» و»إنسـتاغرام» و»يوتيـوب» و»غوغـل بـلاس» ..... وتتبـوأ هـذه المنصـات مكانـا مهـما بـين القـوى التقنيـة الثـلاث عـلى السـاحة (الحوسـبة، والاتصـالات، والوسـائط المعلوماتيـة).

ورغـم حداثـة منصـات التواصـل فقـد اسـتطاعت بجاذبيتهـا لفـت اهتـمام فئـة كبـيرة مـن النـاس عـلى اختـلاف مسـتوياتهم وأحدثـت «ثـورة في عـوالم الاتصـال والتواصـل والمعلومـات، ومسـت بقـوة بمنظومـات القيـم الاجتماعيـة والثقافيـة، وتدخلـت عـلى نطـاق واسـع في تغيـير البنى والمؤسسـات السياسـية،

---

(1) حسـن عـماد مـكاوي، تكنولوجيـا الاتصـال الحديثة في عصر المعلومـات، الدار المصريـة اللبنانية، القاهـرة، ط2، 1418هـ - 1997م، ص 279.

(2) شبكات التواصل الاجتماعي منصات للحرب الأمريكية الناعمة، ص 46.

وفي التلاعب بموازين القوى السائدة؛ فقد أجمع خبراء الاتصالات على أن دخول أدوات الاتصال الجديدة إلى مجتمع ما، يؤدي حتما إلى تعديلات وتأثيرات في منظومة القيم، وسلم الأولويات، وتغيرات في درجات القيم، تبعا لدرجات التفاعل ومناهج التعامل والتكييف التي يتخذها كل مجتمع اتجاه هذه الأدوات»[1]. وقد تجاوزت هذه المنصات الدور التقليدي لوسائل الإعلام التقليدية، وخلقت اهتماما وتفاعلا بين الناس على اختلاف مستوياتهم الثقافية، وتؤكد الوقائع قدرة هذا النوع من الإعلام على التأثير في التغير الفكري والثقافي والسياسي والاجتماعي، لما يتاح فيها للفرد من اختيار ما يقرأ وما يرى ويسمع وينشر فهو يتلقى التوجه ونقيضه في آن، ولا تتحكم فيه إيديولوجية معينة، ويجد فيه راحته لتحرره من الأنساق الفكرية والأيديولوجية النمطية المعينة وإن كانت حاضرة على مستوى المعلومة الجزئية لكنها مختلفة التوجهات، إذ الإيديولوجيا قل أن تخلو منها رسالة إعلامية مهما كانت، والمؤشرات دالة على استمرار هذا النوع من الإعلام الجديد المتنقل مع الإنسان الملازم له في كل مكان، فالوسائل في تطور مستمر والتواصل مهدد رغم وفرة هذه الوسائل؛ فمع نمو هذه الوسائل «هناك تزايد في عدم التواصل بسبب التزايد في المعلومات، تلك هي نتيجة لم تكن في الحسبان لثلاثين سنة خلت»[2].

خصائص الإعلام الجديد:

سلف ما يفيد أن الإعلام الجديد يحقق تأثيرا أقوى من الإعلام التقليدي، وذلك لما يتوفر في الإعلام الجديد من خصائص غير متوفرة في الإعلام التقليدي، ونذكر منها:

- **استيعابه الإعلام التقليدي**، حيث صار مضمنا بمقاطعه في الإعلام الجديد، وسرعان ما يتحول إلى مقاطع عبر مختلف المنصات، تحقق

(1) شبكات التواصل الاجتماعي منصات للحرب الأمريكية الناعمة، ص 50.

(2) دومينيك وولتون، الإعلام ليس تواصلا، ص 21.

أحيانـا نسـب مشـاهدة أعلى مـما حققتها في وسـيلة الإعـلام التقليدية. فيما يظـل اسـتعمال منشـورات الإعـلام الجديـد في وسـائل الإعـلام التقليديـة وإعـادة نشرهـا مرتبطـا بجملـة مـن التعقيـدات كالسياسـة التحريريـة التي قـد تسـمح بإعـادة نـشر ذلـك المحتـوى أو لا تسـمح بـه.

- **خاصيـة النـشر الفـردي**، بحيـث يمكـن لـكل مـن يمتلـك اتصـالا بالشـبكة ووسـيلة بسـيطة (هاتفـا أو حاسـوبا ...) أن يكـون نـاشرا مصـدرا للمعلومـة وناقـلا لهـا، وبذلـك تـم كـسر حاجـز الظهور عـلى الإعـلام التقليـدي الذي يكـون عـادة نخبويـا، ويحـرم فئـة عريضـة مـن إبـلاغ صـوت أو إيصـال معلومة.

- **خاصيـة التفاعـل مع المرسـل**، وإشـعاره بذلك، عن طريق رسـائل خاصة، أو إشـعارات أو غـير ذلـك، ويمكـن أحيانـا تصحيح معلومـة أو إضافتهـا أو مد المرسـل بوسـائط إعلاميـة لتوظيفها حينا.

- **خاصيـة توظيـف الوسـائط المتعـددة**، كالصـوت والصـورة والرمز والإشـارة واشـتراك مختلـف الفاعلـين في البـث والنـشر ولو آنيا دون تنسـيق مسـبق، بحيـث يمكـن للمرسـل أن يشـارك الإرسـال مع أفـراد ومؤسسـات متعددة.

- **خاصيـة التخزيـن التلقـائي**، سـواء فيـما يتلقـاه مـن وسـائل الإعـلام أو فيـما يرسـله، ففيـما يتلقـاه تظـل الصـور محفوظـة يمكـن اسـتعمالها أو البحـث عنهـا عنـد الحاجـة إليهـا، أو فيـما يرسـل سـيما في البـث المبـاشر عـبر مختلـف منصـات التواصـل، حيـث يبقـى المحتـوى محفوظـا، بينما في الإعـلام التقليـدي يحتـاج الوصـول إلى هـذه الأمور إلى جهد خـاص، إذا لم يكـن متاحـا للعمـوم، ويظل ملكا للوسـيلة الإعلامية وضمن أرشـيفها الخاص يصعـب الوصـول إليـه إذا لم ينـشر.

- **خاصيـة العالميـة**، وذلـك بتجاوز حدود المكان والوصـول بالخطاب إلى فئات غـير محـدودة، بخلاف الوسـائل التقليدية التي يكون انتشـارها مقيدا بزمن

ومكان معين، ولا تتوفر فيها هذه الخاصية؛ فبعض القنوات تتوفر في مناطق معينة دون أخرى، وعلى أقمار صناعية معينة أيضا، وكذلك الأمر بالنسبة للإذاعات والصحف تظل حدودها محصورة جدا، ولا تجد هذه الوسائل سبيلها إلى العالمية إلا عن طريق الإعلام الجديد.

- **الآنية في النشر**، بحيث يمكن لكل حاضر في موقع الحدث أن يشارك الناس بالبث والنشر، بخلاف وسائل الإعلام التقليدية التي تحتاج إلى مدة زمنية للوصول إلى مكان الحادث، وتوفر معدات خاصة للنقل.

- **خاصية التفاعل مع الحدث**، بحيث يكون بإمكان المتابعين التصويب أو التوجيه أو النقد، أو الإضافة، أو الإفادة بمعطى جديد، والنشر والتعليق على الحديث دون رقابة.

- **تحول المتلقي إلى ناشر**، وبإمكان ممتلك أي حساب أن يكون ناشرا ومدير قناة، ورئيس تحرير، وكذلك لا مركزية المعلومة وانتشارها على نحو مشفر أو علني.

وهناك سجال حول مستقبل الإعلام التقليدي في ظل هذه الخاصيات المتنامية، ومهما يكن للإعلام الجديد من أهمية فإن فيه تحديات يصعب التغلب عليها كنشر الشائعات واختلاق المقاطع المسموعة والمرئية وغير ذلك، فيما يظل الإعلام التقليدي مصدر اطمئنان -نسبيا- في تلقي الأخبار والوثوق بها. ويظل الإعلام الجديد وسيلة ميسرة لنقل أي خبر في أي وقت «ورغم أن تفتيت الاتصال يتيح للأفراد قدرا كبيرا من التحكم في اختيار نوع الوسيلة المستخدمة، وطبيعة المحتوى، وشكله، وحجمه، إلا أن تفتيت الاتصال يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية مثل تضييق اهتمامات الأفراد، وافتقاد الخبرات المشتركة»[1].

(1) حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ص 285.

2 - تعريف الكراهية

اشتقاق هذا اللفظ من «كره» يقال كرهه كَرها وكُرها وكراهة وكراهية[1]. وأصله في العربية كما ذكر ابن فارس يدل على خلاف الرضا والمحبة. يقال: كرهت الشيء أكرهه كرها. والكره الاسم ...، والكره: أن تكلف الشيء فتعمله كارها. ويقال من الكره الكراهية[2].

وليس هناك تعريف موحد لخطاب الكراهية -فيما اطلعت عليه- سواء في القديم أو الحديث وهناك من يتداول في تعريف الكراهية تعريفا ينسب لأرسطو يعتبر فيه أن الكراهية هي «الرغبة في إبادة الكائن المكروه»[3]. وهو تعريف متضمن أقصى درجات الكراهية، ولا يصلح من وجهة نظرنا أن يكون تعريفا أصلا، لكونه لا يشمل الدرجات الدنيا من خطاب الكراهية، بل وحتى الوسطى منها.

ورغم تنامي وازدياد استعمال مصطلح «الكراهية» فليس هناك اتفاق موحد حول تعريفه، وهناك تعاريف صادرة من بعض المؤسسات والجهات، ومنها تعريف «اليونسكو» الذي يعرف خطاب الكراهية بأنه «عبارات تؤيد التحريض على الضرر (خاصة التمييز أو العدوانية أو العنف) حسب الهدف الذي تم استهدافه وسط مجموعة اجتماعية أو ديموغرافية. فقد يشمل على سبيل المثال لا الحصر، الخطاب الذي يؤيد الأعمال العنيفة أو يهدد بارتكابها أو يشجعها»[4]. وهذا التعريف موافق لعدد من التشريعات الوطنية والدولية، ويورد التقرير استدراكا على التعريف بأنه بالنسبة للبعض يمتد هذا المفهوم

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج 13، ص 535.

(2) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 5، ص 173.

(3) محمد عثمان الخشت، نحو تأسيس عصر ديني جديد، دار نيوبوبك، القاهرة، د.ط، 2017م، ص 87.

(4) مجموعة مؤلفين (إغينيو كاكايارودون، دانيت كال، نياغو ألفي، غايرييلا مارتينيز) مكافحة خطاب الكراهية على الأنترنت، منشورات اليونسكو، 2015م، ص 10.

إلى عبارات تمهد لجو من الإساءة وعدم التسامح، على افتراض أن ذلك قد يشعل فتيل الهجمات التمييزية والعدوانية والعنيفة المنشودة[1].

ورغم ما يوجد من تعريفات متعددة للكراهية، فإن تعريفها يحتاج إلى توافق أممي ندي من مختلف أتباع الحضارات، وننتقد في هذا الصدد دعوات بعض الباحثين التي تسعى إلى تحديد خطاب الكراهية من خلال مرجعية واحدة وإن ظهر في الظاهر أنها عالمية إلا أنها في واقعها ليست كذلك، فهناك من يرى أنه «لابد من تشريع الدول قوانين مستمدة من القوانين الدولية لحماية الإنسان من كافة المؤثرات المتعلقة بتنمية العقد والحقد والكراهية في المناهج التعليمية والإعلامية العامة والخاصة»[2] والأمر في نظرنا ينبغي أن يكون أوسع لصياغة جديدة مستندة على كل الحضارات ومشاركة في الصياغة مشاركة عملية بلا هيمنة أو إقصاء، وندرك أن الأمر تكتنفه صعوبات من الناحية العملية لكنه يبقى في إطار الممكن شرط توفير الظروف الملائمة وإشراك مختلف الأطراف دون إقصاء أو تمييز، ويمكن الانطلاق في ذلك من منطلقات متفق عليها إلى حد كبير[3]، مع ضرورة الأخذ بالاعتبار ما يلوح في الأفق من نقاش حول حرية التعبير عند الحديث عن خطاب الكراهية، سيما وأن مختلف المواثيق والقوانين التي تتحدث عن حرية التعبير تتناولها دون حدود دقيقة، فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عام 1948 والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي صدر سنة 1976 كلاهما لا ينص على بيان الحدود التي يمكن التمييز بها بين

---

(1) المرجع نفسه.

(2) مصطفى حميد كاظم الطائي «النظريات المفسرة للعنف وخطاب الكراهية في وسائل الإعلام» المجلة الجزائرية للاتصال، مجلد 19، عدد: 2، 2020م. ص 50.

(3) يشير تقرير اليونسكو المتعلق بخطاب الكراهية في الأنترنت إلى «هوة بين المقاربة الأمريكية والأوروبية من حيث تقنين خطاب الكراهية. ذلك أن الولايات المتحدة توفر حماية لحرية التعبير تمتد إلى أبعد من حدود الخطاب المقبول في أوروبا» ينظر: مكافحة خطاب الكراهية على الإنترنت، الصادر عن اليونسكو، ص 10.

حرية الرأي والتعبير وبين تأجيج مشاعر الكراهية والبغضاء «وبما أن هناك اعتراضا على مفهوم خطاب الكراهية باعتباره مفهوما واسعا إلى حد مفرط ومعرضا للتلاعب، ظهر اتجاه في الآونة الأخيرة يرمي إلى ترويج مفاهيم أضيق. بما في ذلك جعل تسمية المفهوم تقتصر على حالات الكراهية التي يمكن أن توصف بأنها «خطاب خطير» و «خطاب خوف» وقدم هذان الوصفان للتركيز على قدرة الخطاب على إحداث ضرر عملي ونتائج عنيفة. وعلى حين أن خطاب الكراهية موجود في العديد من السياقات بأشكال معينة، وتحت أقنعة مختلفة، فإن مفهوم «الخطاب الخطير» ظهر قرابة عام 2010م. وقدمت هذا المفهوم «سوزان بنش» من مركز «بركمان للأنترنت والمجتمع» وهو مفهوم يرمي إلى عزل الأفعال التي تنطوي على ترجيح كبير بأن تقوم فئة بتحفيز العنف أو تضخيمه ضد فئة أخرى. أما مفهوم «خطاب الخوف» الذي قدمه «انطوان بويز» (مدير المعهد الهولندي لحقوق الإنسان) فقد قدم أيضا في الفترة الأخيرة من أجل التشديد على المصطلحات التي يمكن أن تنشأ تدريجيا عقلية منغلقة وأن تؤدي في نهاية المطاف إلى إضفاء الشرعية على أعمال العنف»[1]. ومن وجهة نظرنا فإن هذا الاتجاه لن يكون بمقدوره حل المشكلة التي تواجه تحديد خطاب الكراهية، فغاية ما هنالك أنه تم استبدال مصطلح بمصطلحات أخرى، وتلك المصطلحات هي نفسها ستواجه بنفس الإشكال المتعلق بالتحديد والمرجعيات المحددة، لذلك نرى أن السبيل الأمثل هو التوافق على تحديد المفهوم وإشراك مختلف أتباع الحضارات في صياغة المفاهيم ووضع الحدود. ومن شأن التداخل بين مفهوم خطاب الكراهية وحرية الرأي والتعبير إضافة المزيد من الإشكالات للموضوع، وما لم توضع حدود بينة وواضحة فإن الفصل بينهما سيظل صعبا، لغياب الحدود الفاصلة، وسيبقى سوء التوظيف قائما. وقد شكل

(1) الاتجاهات العالمية في حرية التعبير، وتنمية وسائل الإعلام تركيز خاص على الوسائل الرقمية، منشورات اليونسكو، 2015م، ص 27.

الفصل بين حرية التعبير وخطاب الكراهية تحديا حقيقيا لعمل خبراء الأمم المتحدة حول حظر التحريض على الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية على الصعيدين الوطني والإقليمي، والتوفيق بينها وبين حرية التعبير التي تحميها كافة المواثيق والقوانين، سيما في الشق المتعلق بالقضايا الدينية، التي يقع فيها اختلاف كثير بين مختلف المرجعيات، وتم الاتفاق على ضرورة اعتبار الأساليب الوقائية والعلاجية كالتدابير القانونية، ورصد ومتابعة خطاب الكراهية، والإنذار المبكر، وأهمية التنظيم الذاتي من قبل وسائل الإعلام، وحملات التوعية الرسمية وغير الرسمية، وتعزيز ذلك من خلال المناهج التربوية.

ومن المحاذير التي ينبغي اجتنابها المقابلة بين «خطاب الكراهية» و«حرية الرأي والتعبير» وكأنهما يتقابلان، أو يتضادان، والأمر ليس كذلك فحرية التعبير حق مشروع لكل فرد غير أنه مقيد بما لا يؤذي الآخر قولا أو فعلا أو إشارة. ومن الفروق الدقيقة أيضا بين خطاب الكراهية وغيره ما قد يعتبر في التحيز الإيجابي بأنه مندرج ضمن خطاب الكراهية، وهو ليس منه بل هو من قبيل نصرة المظلوم والدفاع عن القضايا العادلة، فليس كل تحيز يمكن أن يصنف ضمن خطاب الكراهية، فنصرة شعب يغتصب في أرضه وتنهب ممتلكاته ويهجر من بلده، ليس تحيزا بل هو واجب إنساني في وجه الظلم والعدوان. وهناك دساتير بعض البلدان التي لا تتضمن هذا المصطلح صراحة «الكراهية» لكنها تتضمن ما يدل على محاربة ظاهرها كالتمييز الذي لم يعد مغنيا عن تضمين اللفظ صراحة وتحديد حدوده ومقتضياته.

والإعلان العالمي لحقوق الإنسان بنوده فضفاضة فيما يتعلق بخطاب الكراهية؛ فهي يمكن حملها على الوجهين، بل يمكن اعتبار بعض البنود تحد من الكراهية، وبعضها يتضمن الحث على الكراهية، فمثلا حينما نجد في المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان محاربة التمييز سواء

كان «بسبب العنصر أو اللون، أو الجنس أو اللغة، أو الدين أو الرأي...، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة، أو المولد أو أي وضع آخر» فهذا أمر إيجابي ولكن نجد بعض اللبس والتداخل في المادة 19 بين حرية الرأي والتعبير وبين بعض الوسائل التي قد تغذي الكراهية فالمادة تنص على أن «لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها للآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود» والإشكال هنا في نقل الأفكار وتلقيها بأي وسيلة ونشرها، وهذا حق فضفاض يشمل الآراء والأفكار التي تتضمن إساءة للآخرين والتي قد تتضمن تحريضا على العنف والكراهية.

ونجد في الوثيقة الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة الإشارة إلى تعريف كل من الكراهية والعداء بأنهما «المشاعر الحادة وغير المنطقية التي تعبر عن التحقير والازدراء والعداوة تجاه المجموعة المستهدفة»[1]. والإشكال هنا في معيار تحديد المنطقي من غيره، وما يمكن التحاكم إليه عند الاختلاف في التحديد.

وما هو متداول من تعاريف «الكراهية» من لدن مختلف المؤسسات والهيآت يلاحظ عليها اعتماد مرجعيات معينة وإقصاء أخرى، ويلاحظ -في تعريفها للكراهية- أنها لا تراعي التعددية الحضارية لصياغة تعريف متوافق عليه، وملائم لمختلف المرجعيات، كما يلاحظ توسعها فمثلا تعريف «الشبكة الدولية لمناهضة الكراهية الإلكترونية» لخطاب الكراهية على أنه «عبارة عن بيانات تمييزية، أو تشهيرية عامة متعمدة، أو غير مقصودة، أو التحريض المتعمد على الكراهية أو العنف، أو الفصل على أساس الجنس الحقيقي أو المتصور للشخص أو المجموعة، أو العرق، أو اللغة، أو الجنسية، أو لون البشرة، أو المعتقدات الدينية، أو عدم وجودها، أو نوع الجنس، أو الهوية الجنسية،

(1) ينظر: https://cutt.us/GTTvI تم الاطلاع عليه بتاريخ 13 - 1 - 2021.

أو الجنس، أو الميول الجنسية، أو المعتقدات السياسة، والحالة الاجتماعية، والممتلكات، والولادة، والعمر، والصحة العقلية، والإعاقة أو المرض»[1].

هو تعريف فضفاض يمكن أن تدرج فيه الكثير من الخطابات على أنها خطابات كراهية، وإن لم تكن كذلك، والأمر نفسه نلاحظه في تصريح الأمين العام للأمم المتحدة في تصديره ل «خطة عمل القيادات والجهات الفاعلة الدينية لمنع التحريض على العنف والجرائم الوحشية» فقد اعتبر أن خطاب الكراهية هو «رسائل في الخطاب العام وفي وسائط الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، تنشر العداء وتشجع أشخاصا على ارتكاب أعمال عنف ضد مجتمعات محلية بعينها، وغالبا ما يكون لها علاقة بهوية تلك المجتمعات»[2].

وقد كان لعدم التمييز بين خطاب الكراهية وحرية التعبير آثار سلبية من الناحية العملية، حيث خطاب الكراهية مستمر تحت مظلة حرية التعبير، وملاحظ التعامل الانتقائي مع القضايا المتعلقة بالكراهية، فلو أخذنا مثلا مسألة الإساءة للأديان كمثال، نجد أن الإساءة للإسلام ومقدساته يتم غض الطرف عنها، بل هناك نأي عن تصنيفها ضمن خطاب الكراهية عمليا، وتصدر من قبل الساسة أنفسهم، وقضية الرئيس الفرنسي «ماكرون» في الإشادة بأعمال الكراهية التي تسيء للمسلمين شاهد قريب على ما نقول، حيث اعتبرها مندرجة ضمن «حرية التعبير» غير آبه بما يثيره ذلك من عنف وكراهية، والإشادة الرسمية بمثل هذه الأفعال المغذية للكراهية تؤدي إلى فقدان الثقة في المؤسسات التي تزعم أنها تسعى لمحاربة الكراهية، ثم ما تلبث تغذيها بذرائع واهية، وفي ذات الخطاب الذي يزعم فيه أنه يحترم

---

(1) ينظر: https://cutt.us/Zxokt تم الاطلاع عليه بتاريخ 14-1-2021.

(2) تصدير خطة عمل القيادات والجهات الفاعلة الدينية لمنع التحريض على العنف والجرائم الوحشية، ينظر على الرابط التالي: https://cutt.us/fwq8B تم الاطلاع عليه بتاريخ 18-1-2021.

الثقافات والحضارات يأبى التراجع عن الإساءة إلى الحضارة الإسلامية بدعوى «حرية التعبير» وقد تزامن ذلك مع مناقشة البرلمان الفرنسي مشروع قانون يتعلق بتجريم تداول صور مسيئة إلى الشرطة في مواقع التواصل الاجتماعي، ونحن مع نبذ الإساءة لأي جهة كانت، غير أننا ننبه إلى الازدواجية في الخطاب وغياب الموضوعية واستحضار «مظلة» حرية التعبير عند الحاجة إليها فقط !.

وصفوة القول: أن غياب تحديد مفهوم الكراهية انعكس سلبا على كثير من المجالات سيما الحقوقية والقانونية، فكثيرا ما تنتهك الحقوق والحريات ويجد القانون نفسه عاجزا عن فعل أي شيء بسبب غياب حدود واضحة لهذا المفهوم، كما أدى عدم تحديد المفهوم إلى فرض قيود غير موضوعية على حرية التعبير، تحت دعوى التصدي لخطاب الكراهية، وأحيانا انتشار خطاب الكراهية تحت مسمى حرية التعبير لغياب ما يحدد الكراهية، ورغم ما هناك من اتفاق وتنصيص على بعض الصور المتعلقة بالعنف والتمييز العنصري التي هي مظاهر للكراهية، فإنه ليست هناك وسائل واضحة تبين كيفية التصدي لهذه الأمور.

خطاب الكراهية في مبادئ «كامدن»:

وضعت «مبادئ كامدن»[1] بعض الحدود الفاصلة بين ما يعتبر من خطاب الكراهية وبين ما يعتبر ضمن حرية الرأي والتعبير، حيث اعتبرت أن خطاب الكراهية يشمل أي «دعوة للكراهية على أساس قومي أو عرقي، أو ديني، مما يشكل تحريضا على التمييز أو العداء، أو العنف» معتبرة أن كلمة «الكراهية» و«العداء» تشير إلى مشاعر قوية وغير عقلانية من الازدراء، العداوة، البغض، تجاه المجموعة المستهدفة، وبطريقة علنية، ومعتبرة أن كلمة «تحريض» تشير إلى التصريحات حول المجموعات القومية أو العرقية أو

(1) ينظر: https://cutt.us/FOSYA تم الاطلاع عليه بتاريخ 10 - 1 - 2021م.

الدينيـة والتـي تـؤدي إلى خطـر وشـيك، لوقـوع التمييـز أو العدائيـة أو العنف، ومعتـبرة أن الترويـج الإيجـابي لهويـة مجموعـة لا يشـكل خطـاب كراهية.

ورغـم الحديث المكثـف عن خطاب الكراهية في مختلـف القوانين والمواثيق إلا أن حـدود المفهـوم مـا تـزال ملفوفـة بكثير من الغمـوض والتحديـات أبرزها تحقيـق التـوازن بـين حريـة الـرأي والتعبـير الـذي تكفلـه المواثيـق والقوانـين الدوليـة وبـين خطـاب الكراهيـة الـذي تنبـذه هـذه المواثيـق أيضـا، وانـدراج الخطـاب ضمـن حريـة الـرأي أو ضمـن خطـاب الكراهيـة سـيظل تحديـا عمليا مـا لم توضـع الحدود الدقيقة بينهـما بتفصيل، ودون عبـارات محتملة وغامضة، وخطـاب الكراهيـة الـذي ندعـو إلى التصدي لـه، هو: كل قول أو فعل أو سـلوك أو ممارسـة تـؤدي إلى ضرر، أو عنـف مـادي، أو نفسي، أو تمييز بسـبب الدين، أو العـرق، أو اللـون، أو الجنـس، أو اللغة، أو الهوية، أو الانتماء، سـواء تعلق ذلك بالفـرد أو الجماعة.

وفي كل مـرة يتـم السـعي للوصـل إلى اتفـاق بشـأن حظـر ازدراء الأديـان باعتبـاره مـن أسـباب خطـاب الكراهيـة، لا يتم التوصـل إلى اتفاق يتـم الالتزام بـه عمليـا للحـد مـن ازدراء الأديـان، ورغـم صـدور «الإعـلان الأممي المشـترك حـول التشـهير بالأديـان»[1] إلا أنـه مـن الناحيـة العمليـة يظـل غائبـا، خصوصـا حـين يصـدر هـذا الازدراء مـن مسـؤولي بعـض الـدول. ووفـق رأي الباحث في مقارنـة الأديـان «عبدالقـادر بخـوش» فإنـه «يمكن التسـاؤل عن كيفيـة صياغة مـشروع دينـي موحـد يشـجب كل التصرفـات التـي تـسيء للمقدسـات الدينيـة مـع كل التأويـلات والاختلافـات الموجـودة بين الأديـان، ناهيك عـن الصراعات العنيفـة التـي اشـتعلت فيهـا بينهـا عـبر مراحـل التاريـخ والتـي مـا فتـئ أعداء التواصـل الدينـي اسـتحضارها لإذكاء روح العـداء والتعصـب»[2].

(1) تم إصدار الإعلان بتاريخ: 10 ديسمبر، 2008م.

(2) عبدالقـادر بخـوش، نحـو صياغة مشروع ديني موحد ضد التجديف والإسـاءة للمقدسـات الدينية مـن خـلال التواصـل الاجتماعـي، برجس، المجلد: 4، العـدد: 2، يوليو - دسـمبر 2017م ص 91.

ويمكن اعتبار فكرة إنشاء قاعدة بيانات حول خطاب الكراهية لدى الأمم المتحدة، خطوة في الاتجاه الصحيح[1]. من شأنها إزالة اللبس عن العبارات والاحتمالات الفضفاضة.

والكراهية مستويات، ويمكن تصنيفها من خلال الرصد والتتبع إلى مستويات ثلاث:

المستوى الأول: خطاب صريح يتضمن الكراهية ويؤدي إلى العنف.

المستوى الثاني: خطاب كراهية لا يؤدي إلى العنف.

المستوى الثالث: خطاب مثير للكراهية مناف للتسامح والتعاون.

والكراهية الصريحة، هي التي تكون بألفاظ، أو صور، أو رموز، أو إشارات واضحة، لا يفهم منها إلا ذلك. أما الكراهية الضمنية فهي التي تكون مغلفة أحيانا بقوالب معينة، أو لا تفهم منها الكراهية إلا بعد تحليل وتأمل، لذلك وجب الانتباه في استعمال المصطلحات، فقد تكون بعض المصطلحات في بيئة معينة لا تعني شيئا، لكنها في بيئة أخرى تحمل على العنف وتدعو إليه، ذلك أن المصطلح يعبر عن «حالة، أو موقف، أو قضية، أو حدث ....، ويبرز حقيقة، ويطمس أخرى، ويحقق كسب موقف، أو تغيير اتجاهات وميول معينة، لدى شعب أو أمة، أو صناعة صور نمطية، أو سلب إرادة الآخرين أو السيطرة عليها أو تكوين رأي عام، ويكون ذلك بما يتوافق مع مصالح صانع المصطلح»[2]. ويوظف الصورة لصناعة الحديث وليس لنقله أو حسب تعبير «إدغار موران» الذي يصف فيه وسائل الإعلام بأنها «تصنع الحدث بوصفه

---

(1) الفكرة مقترح تركي تقدمت به تركيا خلال فعاليات رفيعة المستوى تحت عنوان: «مكافحة خطاب الكراهية» برئاسة تركيا وباكستان في نيويورك، ضمن الجهود الرامية إلى عدم الخلط بين الإسلام والإرهاب.

(2) فهد الشميمري، التربية الإعلامية، كيف نتعامل مع الإعلام؟ ص 94.

صـورة»[1] وقـد تفننـت وسـائل الإعـلام في صناعـة الصـورة والحـدث معـا، ولم تعـد مقتـصرة عـلى صناعـة الحـدث من خـلال الصورة بـل تصنع الصـورة أيضا لتحقيـق توجـه معين يغـذي الكراهية وينمي مشـاعر العداء بمسـتويات مختلفة، سـواء الكراهيـة الصريحـة أو الضمنيـة، وهـي عـلى اختـلاف أشـكالها وأنواعها مذمومـة ومنبوذة.

وفي نظرنـا فـإن غيـاب الحـدود الدقيقـة لتعريـف مصطلـح الكراهيـة لا يرجـع لحداثتـه[2] بقـدر مـا هـو راجـع إلى حساسـيته، وأحيانـا إلى «الأحديـة» لـدى الجهـة المعرفـة لـه، وقد يكـون مـرده التغاضي عـن خطـاب الكراهية رغم الخطابـات المتكـررة المتعلقـة بنبـذ الكراهيـة، ولكـون سـن قانـون واضـح قـد لا يـرضي بعـض الأطراف، ولوجود مسـتفيدين مـن التأويلات الفضفاضـة والعامة لخطـاب الكراهيـة، فالإشـكالية في: الإرادة، وفي وضـع المفهـوم، وفي التطبيـق والتنزيـل، واجتـماع هـذه الإكراهـات يعتـبر مـن عوائـق التصـدي للكراهية.

ونـرى أن تعريـف «الكراهيـة» يجـب أن يكون محل توافـق أممي وحضاري يشـترك في صياغتـه مختلـف أتبـاع الحضـارات، حتـى لا يكون متحيـزا إلى فئة دون أخـرى، والسـعي إلى تحديـده بفصـول دقيقـة أولى الأولويات المنشـودة في التصـدي لخطـاب الكراهيـة. ونقـترح تعريفا من وجهـة نظرنا وعليـه تنبني آراء هـذا البحـث عنـد إطـلاق مصطلـح الكراهيـة -في أفق السـعي لتعريـف متوافق عليـه- وهو:

كل قـول أو فعـل أو إشـارة أو كتابـة أو رمـز أو غيرهـا ألحـق إذايـة معنويـة أو حسية.

---

(1) جان بودريارد/إدغار موران، عنف العالم، ترجمة: عزيز توما، ص 53.

(2) هنـاك مـن يـرى أن مصطلـح خطـاب الكراهيـة في الإعـلام ظهر أول مـرة في الولايـات المتحدة عـام 1989.

معايير تحديد خطاب الكراهية:

تختلف التشريعات والمواثيق الدولية في تحديد الكراهية وتصنيفها وقد «استقر الفقه الدولي على ثلاث صور للتعبير الذي يشكل جريمة، وهي التحريض على العنف، والتحريض على العداء أو الكراهية، والتحريض على التمييز العنصري، إلا أنه لا يوجد اتفاق بشأن كيفية تصدي الدولة لكل صورة منها فهناك من يرى ضرورة تجريم كل صور التحريض وفقا لإطار جنائي يتضمن عقوبات سالبة للحرية وغرامات مالية للمتضررين، وهناك اتجاه يرى أن الحظر والتجريم يجب أن ينصب فقط على التحريض على العنف، مع اعتبار التحريض على العداء أو الكراهية ضمن إطار التعبير المشروع»[1]. ويمكن الاستناد إلى معايير في تحديد خطاب الكراهية والفصل بينه وبين حرية التعبير، وبعض المواثيق (كالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري) التي تتناول خطاب الكراهية تضمنت إشارات إلى بعض المعايير التي يمكن بها تمييز خطاب الكراهية وتحديد درجته، وأهم المعايير المتضمنة في تلك الوثائق تستند إلى ما يلي:

1. سياق التعبير، وهنا يتم النظر للسياق التاريخي لوضع المجموعات الموجه ضدها الخطاب في المجتمع وعلاقاتها بباقي أفراده وإذا ما كانت هناك صراعات تاريخية أو معاملة عنصرية لها تاريخها ضد تلك المجموعات واذا ما كانت نتجت أعمال عنف من قبل بسبب خطابات مماثلة، كما يتم النظر للإطار القانوني الموجود من قبل الدولة لمكافحة التمييز والعنصرية وأيضا المناخ الإعلامي، والقيود على حرية التعبير ومدى حرية المؤسسات الإعلامية وانحيازاتها.

---

(1) إياد خلف محمد/سعد ناصر حميد، جريمة إثارة الكراهية « بين إشكالية تأويل النصوص القرآنية وفاعلية التشريعات الوطنية، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد الثاني، 2018م، ص 350.

2. **قائـل التعبـير أو المتحكـم في انتشـاره**، ويعنى هذا العنـصر بقياس مدى سـلطة وتأثير صاحب التعبير في الجمهور إذا ما كان شـخصية عامة، أو شـاغلا لمنصـب هـام، أو قائـدا سياسـيا، أو اجتماعيـا، أو (رجـل ديـن) ومـا إلى ذلـك، حيـث تصبـح دعوتـه أو تعبـيره ذات احتمالات واسـعة للاتباع مـن الجمهور، كما يمكـن مـن ذلك أيضـا قياس درجـة وعي قائـل التعبـير بخطورته.

3.**نيـة قائـل التعبـير**، وهنا لا يمكـن اعتبـار التعبير تحريضـا إلا إذا ذهبت نيـة صاحبـه إلى التحريـض عـلى العنـف والكراهيـة أو أراد به دعـوة إلى أعمال وممارسـات تمييزيـة وبالاتسـاق أيضـا مـع مـدى وعيـه بخطـورة هـذا التعبـير وآثـاره. ودائمـا مـا كان عنـصر النيـة مـن الأمـور الصعـب إثباتهـا مـالم يعترف بهـا صاحبهـا، لـذا ذهـب القانونيـون والمشرعـون إلى وضـع محـددات وقرائـن للاسـتدلال عـلى نيـة الفاعـل. واسـتقر قضـاء حقـوق الإنسـان عـلى محـددات، هـي: لهجـة صاحـب التعبـير، وهدفـه مـن التعبـير، وفضـاء انتشـار التعبـير، وتكـراره، لإثبـات نوايـاه التحريضيـة مـن عدمهـا.

4. **محتـوى التعبـير**، وهنـا يجب فحـص المحتوى بالربـط بصاحبه وبالفئة الموجـه لهـا والموجـه ضدهـا ونطـاق التعبـير، وهـل التعبـير اسـتخدم دعـوات مبـاشرة أو لهجـة عنيفـة، أو تضمـن أعمالا بعينهـا بترتيب زمني مـن عدمه، هل المحـرض ضـده كان واضحـا بشـكل مباشر أو غـير مباشر، مع مراعـاة أن بعض الخطابـات لا يمكـن تطبيـق معايير التحريـض عليها مثل التعبـير الديني والفني والأبحـاث العلميـة والحمـلات الانتخابية أو المناظرات السياسـية.

5. **حجـم التعبـير وقدرتـه عـلى الانتشـار**، حتـى يمكـن اعتبـار التعبـير تحريضـا يجـب أن يكـون تـم توجيهـه علانيـة للجمهـور مـع الأخـذ في الاعتبار الوسـيلة المسـتخدمة لعلانيـة التعبـير وقدرتهـا عـلى الوصـول والانتشـار وأيضـا حجـم وتكـرار عمليـة النـشر.

6. **احتماليـة حـدوث نتائـج مبنيـة عـلى التحريـض**، والمقصـود هنـا هـو

التأكد من مدى احتمالية حدوث نتائج مباشرة مبنية على التعبير تجعل منه تحريضا محظورا، هل الدعوات للعداء واضحة؟ وهل صاحب التعبير مقنع وقادر على النفاذ والوصول إلى الجمهور؟ وهل الجمهور يتمتع بالإمكانات المناسبة لاتباع التحريض؟ وهل الفئة الموجه ضدها التعبير تتعرض للتمييز والاضطهاد ويخشى عليها؟[1].

ونشير في هذا السياق إلى خطوة «معهد الإعلام الأردني» الذي أطلق بالشراكة مع «شبكة الصحافة الأخلاقية» مسردا خاصا بالمفاهيم، والمصطلحات، والتعبيرات التي تحمل دلالات كراهية، وجاء ذلك التحديد بناء على دراسة شملت عينة من الوسائل الإعلامية، والغرض منها مساعدة الإعلاميين على الوعي بخطاب الكراهية وتمكينهم من التزام المواثيق الأخلاقية المتعلقة بالتصدي. وكذلك أيضا «دليل تجنب التمييز وخطاب الكراهية في الإعلام» الصادر عن معهد الجزيرة للإعلام، ويهتم الدليل «بتسليط الضوء على الممارسات المهنية، والحدود القانونية، لكي يتفادى الصحفيون ممارسة التمييز، أو الحض على الكراهية، أو الترويج للتمييز العنصري، في قصصهم الصحفية؛ من خلال تزويدهم بالأدوات اللازمة، وتحفيزهم على طرح الأسئلة الملائمة، لإنتاج مادة موضوعية بعيدة عن التحيز»[2] ومن شأن هذا التحديد التمييز وتيسير تصنيف الإعلام الذي ينشر خطاب الكراهية.

تعريف إعلام الكراهية:

تعريف إعلام الكراهية متوقف على تحديد مفهوم الكراهية، وقد ألمعنا إلى ما في الأمر من إشكالات، وما يقتضيه من توافق للرؤى نظرا لتعلقه

---

(1) خطابات الكراهية وقود الغضب، نظرة على مفاهيم أساسية في الإطار الدولي، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، 2016، ص 10.

(2) معهد الجزيرة للإعلام، دليل تجنب التمييز وخطاب الكراهية في الإعلام، ص 1.

بمختلف أتباع الحضارات، وتبعا لما عرفنا به الكراهية يمكن القول إن إعلام الكراهية هو الإعلام الذي يسعى إلى ترسيخ ونشر ما يلحق ضررا أو عنفا ماديا أو نفسيا أو تمييزا بسبب الدين، أو العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الهوية، أو الانتماء، سواء تعلق ذلك بالفرد أو الجماعة.

3 - تعريف التعاون الحضاري

التعاون الحضاري مركب من كلمتين «التعاون» و «الحضاري» وسنبين مدلول كل من المصطلحين مفردا ثم نبين المقصود بمعناهما المركب.

- مفهوم التعاون:

التعاون في اللغة مصدر تعاون وهو مأخوذ من «العون» الذي يراد به المظاهرة على الشيء. يقال: فلان عوني أي معيني، تقول: أعنته إعانة واستعنته واستعنت به فأعانني، وتعاونا: أعان بعضنا بعضا. والمعونة: الإعانة، ورجل معوان: حسن المعونة، وكثير المعونة للناس وكل شيء أعانك فهو عون لك، والعون: الظهير على الأمر [1]. وعاونه معاونة وعوانا، بالكسر: أعانه، والمعوان: الحسن المعونة للناس[2]. واستعنت بفلان فأعانني وعاونني. وفي الدعاء: «رب أعني ولا تعن علي»[3]. وتعاون القوم، إذا أعان بعضهم بعضا[4].

وفي المدلول الاصطلاحي يختلف معنى التعاون باختلاف المجالات التي يستعمل فيها، وقصدنا به في هذا السياق: تآزر الناس فيما بينهم لتحقيق معاني الخير. وهو أخص من أن يعرف بأنه سعي الناس لتحقيق هدف معين، وقيدناه بتحقيق معاني الخير دفعا للتعاون على الشر والإثم فهو لا يندرج ضمن التعاون الذي نسعى لتأسيسه، فالحضارات المتعاونة المنشودة هي التي تسعى لتحقيق ما فيه خير الإنسانية، فما يوجد من تعاون في الشر بين أرباب بعض الحضارات لا يندرج ضمن التعاون المنشود وإن كان يصدق

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج 13، ص 299.

(2) مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ط، د.ت، ج 35، ص 431.

(3) سنن الترمذي، كتاب الدعوات، باب في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم، ج 5، ص 518، حديث 3551.

(4) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407 هـ - 1987م، ج 6، ص 2169.

عليه التعاون من حيث المدلول اللغوي العام، ومن حيث رؤية المتعاونين فيما بينهم. ومجالات التعاون متعددة؛ فقد تكون في المجال الثقافي، أو السياسي، أو الاقتصادي، أو الإنساني، أو غير ذلك من المجالات، وقيدناه بالحضاري إشارة إلى أنه تعاون بين أتباع حضارات مختلفة.

ولما كان التعاون يصدق في استعماله اللغوي وفي واقعه على ما فيه الخير أو الشر فإن المطلوب منه ما كان في الخير، ولعل مما يشير إلى هذا المعنى قول الله تعالى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (المائدة: 2). حيث تضمنت الآية الدعوة إلى التعاون على البر والتقوى والنهي عن التعاون على الإثم والعدوان، باعتبار الثاني قد يصدر من البعض كشكل من أشكال التعاون، لكنه غير محمود لما يؤدي إليه من المفاسد والمآثم؛ ذلك أن التعاون في أصله فائدته تيسير العمل، وتبادل المعارف، وتوفير المصالح، وإظهار الوحدة الإنسانية الجامعة، حتى يصبح ذلك خلقا للأمة. وتضمنت الآية النهي عن التعاون عن الإثم والعدوان: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ قال الراغب الأصفهاني «فالإثم يتناول جنايات العبد بينه وبين الله وما بينه وبين العباد، والعدوان ما بينه وبين غيره وهو أخص»[1].

مفهوم الحضارة

أصل الحضارة في اللغة هو «حضر» ويدل على «إيراد الشيء، وروده ومشاهدته...، وسكون الحضر الحضارة»[2]. فهي من «حضر حضورا وحضارة» وعند تتبع معانيها اللغوية نجدها تعني الإقامة في الحَضَر ...

(1) الراغب الأصفهاني، تفسير الراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب، جامعة طنطا، ط: الأولى، 1420 هـ /1999م، ج 4، ص 261.

(2) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 2، ص 75.

والحَضَر والحَضْرة والحاضرة: خلاف البادية[1]. والحِضارة بالكسر الإقامة في الحضر، وكان الأصمعي يقول الحَضارة بالفتح[2].

والحضارة في معناها الاصطلاحي تعددت مفاهيمها واختلفت، ونجد أن مدلول المصطلح عرف تطورا وتباينا حسب اختلاف الأزمنة والمرجعيات التي يصدر عنها التعريف، وسنوردها بشيء من البيان:

تعريف ابن خلدون:

عرف ابن خلدون الحضارة بأنها «أحوال عادية زائدة على الضروري من أحوال العمران زيادة تتفاوت بتفاوت الرفه وتفاوت الأمم، في القلة والكثرة تفاوتا غير منحصر»[3]. وتعريف ابن خلدون متضمن لمعاني الاكتشاف والإبداع والابتكار، إذ مصدر تفاوت الأمم على قدر تفاوتها في العمل والصناعة وغيرها من وسائل الحياة، وتلك أمور مكتسبة، وتعريفه لا يختلف كثيرا عن المعنى اللغوي، مع إضافة ما يتعلق به من معاني متعلقة بطرق الكسب واللباس والرفاهية وغير ذلك مما هو مرتبط بسكن الحاضرة. وهي مرتبطة عنده بما هو زائد عن الضروري من أحوال العمران فهي «تفنن في الترف وإحكام الصنائع المستعملة في وجوهه ومذاهبه، من المطابخ والملابس والمباني والفرش والأبنية وسائر عوائد المنزل وأحواله، فلكل واحد منها صنائع في استجادته والتأنق فيه تختص به ويتلو بعضها بعضا وتتكثر باختلاف ما تنزع إليه النفوس من الشهوات والملاذ والتنعم بأحوال الترف وما تتلون به من العوائد»[4].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج 4، ص 197.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ج 4، ص 197.

(3) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون «ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر» تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط2، 1408 هـ - 1988 م، ج 1، ص 461.

(4) المصدر نفسه، ج 1، ص 216.

تعريف مالك بن نبي:

عـرف مالـك بـن نبي الحضـارة بأنها «القدرة عـلى القيام بوظيفـة أو مهمة معينـة»[1]. وهـو نظـر وظيفـي عملي يعتـبر الانطـلاق في العمل والانخـراط فيه شرطـا لتحقـق المفهـوم، كـما أنـه تعريـف سـديد لا نجـد فيـه تصنيـف الحضارة عـلى أسـاس الحضـارة أو البـداوة، بـل هـي متعلقة بصفـة وفعل الإنسـان حيثما كان في الحـاضرة أو الباديـة، وهـو الأقـرب للمنطق.

ويـرى أنهـا متعلقـة بالفـرد في مختلـف أطوار عمـره، ويقدمها عـلى أنماط مختلفـة، وهـي بذلـك «مجمـوع الـشروط الأخلاقيـة والماديـة التي تتيـح لمجتمع معـين أن يقـدم لـكل فـرد مـن أفـراده، في كل طـور مـن أطـوار وجـوده، منـذ الطفولـة إلى الشـيخوخة المسـاعدة الضروريـة لـه في هـذا الطـور أو ذاك مـن أطـوار نمـوه. فالمدرسـة، والمعمل، والمستشـفى، ونظام شـبكة المواصـلات، والأمن في جميع صوره عبر سـائر تراب القطر، واحترام شـخصية الفرد، تمثل جميعها أشـكالا مختلفـة للمسـاعدة التـي يريـد ويقـدر المجتمـع المتحـضر عـلى تقديمها للفـرد الـذي ينتمـي إليـه»[2]. والحضـارة بهـذا المعنى تمنـح المجتمع القـدرة على العمـل، لذلـك ينطلـق في تعريفهـا مـن «جملـة العوامـل المعنويـة والماديـة التـي تتيـح لمجتمـع مـا أن يوفر لـكل عضو فيـه جميع الضمانـات الاجتماعيـة اللازمة لتطـوره؛ فالفـرد يحقـق ذاتـه بفضـل إرادة وقـدرة ليسـتا نابعتـين منـه، بـل ولا تسـتطيعان ذلـك، وإنمـا تنبعـان مـن المجتمـع الذي هـو جزء منـه»[3].

والمفهـوم الـذي اعتمـده مالـك بـن نبـي مفهـوم واسـع فـكل مـا يوفـره المجتمـع لأبنائـه مـن وسـائل تثقيفيـة ومـا يقدمـه الفرد يعتبر شـكلا من أشـكال

(1) مالـك بـن نبـي، مشـكلة الأفـكار في العـالم الإسـلامي، دار الفكـر المعـاصر، بـيروت / دار الفكر، دمشـق، ط1، 1988م، ص 42.

(2) مالـك بـن نبـي، القضايـا الكـبرى، دار الفكـر المعاصر بـيروت / دار الفكر دمشـق، ط1، 1420هـ /2000م، ص 43.

(3) مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، ص 42.

الحضـارة، والتميـز الحاصـل في تعريـف ابـن نبـي هـو ربطـه الحضـارة بحركة المجتمـع وفاعليـة أفـراده؛ سـواء في صعوده في مدارج الرقـي والازدهار، أو في انحطاطـه وتخلفـه، وهـو ربـط محقـق للعمـل داع للسـعي نحـو البنـاء ومـا ينفع الإنسـان. والحضـارة وفـق تعريـف مالـك بن نبي تنبـع من المجتمع فهـي «جملة العوامـل المعنويـة والماديـة التـي تتيـح لمجتمـع مـا أن يوفـر لكل عضو فيـه جميع الضمانـات الاجتماعيـة اللازمـة لتطوره؛ فالفـرد يحقق ذاته بفضـل إرادة وقدرة ليسـتا نابعتـين منـه، بـل ولا تسـتطيعان ذلـك، وإنمـا تنبعـان مـن المجتمـع الذي هـو جزء منـه»[1].

تعريف «وِل ديورانت» :

عـرف «وِل ديورانـت» الحضـارة بأنها «نظام اجتماعي يعين الإنسـان على الزيـادة مـن إنتاجـه الثقـافي»[2]. معتـبرا أن لهـا ارتباطـا بالأمـن والاسـتقرار، والحضـارة عنـده «تتألـف مـن عنـاصر أربعـة: المـوارد الاقتصاديـة، والنظـم السياسـية، والتقاليـد الخلقيـة، ومتابعـة العلوم والفنـون؛ وهي تبـدأ حيث ينتهي الاضطـراب والقلـق، لأنـه إذا مـا أمـن الإنسـان من الخـوف، تحررت في نفسـه دوافـع التطلـع وعوامـل الإبـداع والإنشـاء، وبعدئـذ لا تنفـك الحوافـز الطبيعيـة تسـتنهضه للمـضي في طريقـه إلى فهـم الحيـاة وازدهارهـا»[3]. وهـذه العناصر مـن شـأنها الدفع بالحضارة إلى الأمـام وتحقيق رقيها وازدهارهـا، وهي المدخل لتحقيـق النظـام الاجتماعـي الـذي يعـين الإنسـان عـلى الزيـادة مـن إنتاجـه الثقافي.

ويـرى «صامويـل هانتغتـون» أن الحضـارة كيـان ثقـافي «فـما الـذي نعنيه عندمـا نتحـدث عـن حضـارة مـا؟ إن الحضـارة هـي كيـان ثقـافي. فالقـرى

---

(1) المرجع نفسه، ص 42.

(2) وِل ديورانـت، قصـة الحضـارة، ترجمـة: الدكتور زكي نجيـب محمود وآخريـن، دار الجيل، بيروت، المنظمـة العربيـة للتربيـة والثقافـة والعلوم، تونـس، د.ط، 1408 هـ - 1988م، ج 1، ص 3.

(3) وِل ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة: الدكتور زكي نجيب محمود وآخرين، ج 1، ص 3.

والأقاليم والمجموعات الإثنية والقوميات والمجموعات الدينية لها جميعها ثقافات متميزة ...وهكذا فإن الحضارات هي أعلى تجمع ثقافي للناس وأوسع مستوى للهوية الثقافية للشعب ولا يسبقها إلا ما يميز البشر عن الأنواع الأخرى. وهي تحدد في آن معا بالعناصر الموضوعية المشتركة، مثل اللغة والدين والتاريخ والعادات والمؤسسات، وبالتحديد الذاتي الذي يقوم به الشعب نفسه»[1]. والملاحظ أنه اختزلت الحضارة في الإنتاج الثقافي باعتبار أن الثقافة تعكس جوانب متعددة من الحياة تتداخل جميعها لتشكيل الثقافة.

وذهب محمد عطية إلى «أن الحضارة والثقافة إنما هما اصطلاحان لمسمى واحد، على أن آخرين ذهبوا إلى أنهما مختلفان، وذلك أن الحضارة تقتصر على التقدم المادي، في حين أن الثقافة إنما تقتصر على الفكر والعقائد»[2]. ويرى عطا محمد حسن زهرة أنه «إذا اتسعت حدود الحضارة ونطاقها فإنها تصبح نسقا واسعا لا يرتبط بجنس معين، ولا ينتمي إلى شعب محدد. ورغم أنها -أي الحضارة- قد تنسب إلى أمة بعينها، فإنها تبتعد بها عن أي أساس عرقي. وبذلك تكون أكثر اتساعا من الثقافة، التي هي في الغالب رمز الهوية ومحور الخصوصية. إن مصطلح الحضارة يشير عموما إلى حالة متقدمة لواحد أو أكثر من المجتمعات تتميز بمستوى متطور، ولذلك يلاحظ أن التعريفات المختلفة تلتقي حول كون الحضارة بناء يضم إنجازات هائلة، تحققت لشعوب معينة أثناء انتقالها من الماضي إلى الحاضر عبر مراحل متتابعة من الجهد والعمل، مما يجعل هذا البناء متميزا بخصائص تبدو بوضوح في مظاهر الحياة المختلفة»[3].

---

(1) صامويل هنتنغتون، صدام الحضارات، ترجمة: طلعت الشايب، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ط2، 1999م، ص 18.

(2) محمد عطية عطية، مقدمة في الحضارة الإسلامية ونظمها، اتحاد الكتاب والأدباء الأردنيين، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، د.ط، د.ت، ص 14

(3) عطا محمد حسن زهرة، تكامل الحضارات بين الإشكاليات والإمكانيات، سلسلة كتاب الأمة، عدد: 161، إدارة البحوث والدراسات الإسلامية، قطر، 1435هـ.ص 28.

وعند النظر في مرادف الحضارة في اللغة اللاتينية نجد هناك من يعتمد مصطلح «Culture» بمعنى «ثقافة» للتعبير عن الحضارة، وهناك من يعتمد مصطلح «Civilization» بمعنى «مدنية» للتعبير عنها. ولفظ «الحضارة» ترجمة متداولة ل «Civilization»، والتي ترجع جذورها في اللاتينية إلى «Civilties» بمعنى مدنية، و«Civis» ويقصد بها من يسكن المدينة، و«Cities».

وهناك فرق بين «الحضارة» و«المدنية» فالحضارة غالبا ما تربط بالجانب الفكري والثقافي لدى الأمة بينما المدنية هي الجانب المادي، فالحضارة غالبا ما تطلق على الديانات والأخلاق والفنون والفكر والآداب، بينما تطلق المدنية على الاقتصاد والتكنولوجيا، وهذان المصطلحان يضاف لهما أيضا مصطلح «الثقافة» وإن جرى في الغالب دون تمييز، فإن الثقافة تستعمل في التطورات الذاتية، والمدنية في الوسائل والمعدات، والحضارة في الأفكار والقيم، ويمكن القول: إن لفظ الحضارة عام شامل لهذه الأشياء كلها، وأن الثقافة والمدنية مظاهر حضارية. والتصنيف السائد في اعتبار الأمم متقدمة أو متخلفة بناء على النظر إلى المدنية فقط أمر لا يستقيم، فالاقتصار على التقدم المادي فقط في قياس التقدم فيه ظلم للإنسانية التي تتعدد غاياتها وأغراضها، وما الأمور المادية إلا وسائل جزئية لأمور ومسائل أخرى، و مكون من المكونات الدالة على حيوية أمة وأمارة من أمارات التمدن الذي هو بدوره جزء من الحضارة إذا اعتبرنا الحضارة بمفهومها التفصيلي تتكون من شقين: شق روحي، ويشمل المثل والقيم والأخلاق، وشق مادي، يشمل ما هو مادي من صناعة ووسائل أخرى مختلفة، وإن كان عدم الفصل هو الأولى إذ لا تعتبر الحضارة حضارة إلا إذا جمعت هذه المكونات كلها. يضاف إلى ذلك أن بعض ما يوصف على أنه مدنية ومن التحضر لا يستحق وصف الحضارة إلا إذا استعمل فيما يخدم الإنسانية وإلا لم يكن تحضرا، فالتقدم في الصناعات التي تبني الإنسان وتحقق أمنه ورخاءه حضارة، لكن الصناعة المتطورة الساعية إلى تدمير الإنسان وإهلاكه ليست حضارة.

وقد جعل المفكر الألماني «ألبيرت أشفيتسر» مبادئ الحضارة راجعة إلى الأخلاق، منتقدا إغفال الجانب الروحي في الحضارة الغربية، وطغيانها المادي معتبرا أن الإنجازات المادية ليست حضارة، ويرى أن أهل أوروبا خدعوا بمظاهر التقدم في المعرفة والقوة فلم يفكروا في الخطر الذي يتعرضون له بسبب تضاؤل القيمة التي يعطونها للعناصر الروحية في بناء الحضارة، والاقتصار على العمل والنظرة المادية للأشياء، وإهمال أهم ما يميز الإنسان عن باقي المخلوقات وهو الجانب الأخلاقي، ومن ثم فإن إعادة بناء الحضارة على الوجه الصحيح يقتضي إعادة الاعتبار للنظرة الأخلاقية. وتكوين نظرية في الكون، فالواقع أن كل تقدم إنساني يتوقف على التقدم في نظريته في الكون، وينبغي إحياء الاهتمام بالتفكير الأولي في حقيقة الإنسان ومكانته في هذا العالم[1]. ومن شأن إحياء هذه الرؤى والنظريات تصويب النظر لوظيفة الإنسان، والتمييز بين ما يعد حضارة وما لا يعد حضارة، فليس كل تقدم يعد حضارة ما لم يكن نافعا للإنسانية خادما غير مهدد لها في وظيفتها الوجودية.

التعريف المختار للحضارة:

التعريف الذي نختاره للحضارة أنها: جملة المظاهر العلمية والأدبية والاجتماعية والفنية والفكرية والروحية والمادية التي ينتجها الإنسان.

والحضارة نتاج مشترك بين مختلف الشعوب والأمم، فهي لا تقتصر على انتماء أو جنس معين، ولعل أصدق تجل لهذا النتاج والمفهوم عمليا يتجلى في الحضارة الإسلامية التي استطاعت استيعاب مختلف الأعراق والأجناس، اجتمعت أفكارهم تحت مظلة جامعة أقوى من فارق الانتماء العرقي واللغوي فعاشوا حياة الوحدة والوئام والتعاطف فيما بينهم بعد أن كانت

(1) ألبرت أشفيتسر، فلسفة الحضارة، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، مراجعة زكي نجيب محمود، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والنشر، د.ط، 1960، ص 100 – 115.

الحروب والعداوات قد بلغت فيهم مبلغا عظيما، كما تشهد على ذلك وقائع التاريخ ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ (آل عمران: 103) ولم تكن الأخوة مقتصرة على أبناء البلد الواحد بل كانت ممتدة شاملة للأخوة الإيمانية والإنسانية؛ فكان السعي للتعاون مع فعل الخير من أي كان، والحرص على دفع الظلم على أي كان، فكان التعاون من القربات التي يتقرب بها إلى الله عز وجل، وقصة سلمان الفارسي في تخليصه من العبودية وما كان من التنافس في تلك الفضيلة لنيل فضلها بترغيب من النبي صلى الله عليه وسلم خير شاهد على ذلك، حيث صوب نظر المجتمع كله نحو تلك القضية والتعاون مع أخيهم، جاعلا الأخوة الإيمانية والإنسانية هي الجامع الذي يجمع بين الناس، وأنه حيثما وجد الظلم وجب التعاون لدفعه.

مفهوم التعاون الحضاري:

التعاون الحضاري يقصد به تحقيق التعاون بين مختلف الحضارات بما ينفعها.

وعبرنا بالحضارات المتعاونة القائمة على مصطلح «التعاون الحضاري» دون غيره من المصطلحات[1] كالتعارف ونحو ذلك باعتبار التعاون وسيلة من وسائل تحقيق التعارف -بالمفهوم الذي نقصده- والتعارف وظيفته إصلاح الخلل الذي قد يعتري التعاون ويخرج به عن مساره، فيضر بأطرافه عاجلا

(1) هناك من يستعمل مصطلح التكامل الحضاري ويقصد به «مستوى معين من التفاعل بين جماعات متعددة، وذات خلفيات حضارية متباينة، ويفترض أن يبتعد بها عن الصراعات والحروب، ليرسخ بدلا من ذلك حالة السلام، الأمر الذي يمكن تلك الجماعات من مواجهة ما يعترضها من مشكلاتها بكفاءة واقتدار، وتحقيق ما تصبو إليه من تطور وتقدم إنساني عام». ينظر: عطا محمد حسن زهرة، تكامل الحضارات بين الإشكاليات والإمكانيات، ص 34. وقد يستعمل مصطلح التكامل الحضاري بمعنى الاندماج بين أصحاب الحضارة الواحدة، وحين يتعلق الأمر بالحضارات المختلفة يعبر عنه ب «الحوار الحضاري».

أو آجلا، وممن حقق هذا المعنى وذهب إليه «طه عبدالرحمن» حيث اعتبر أن العمل التعارفي أرقى من العمل التعاوني، معتبرا «أن الارتقاء بالمجتمع إلى رتبة الأمة لا يتم إلا بالانتقال من العمل التعاوني إلى العمل التعارفي؛ ومتى مارست الأمة العمل التعارفي، تحققت بقيمتها الخلقية الخاصة وأصبحت تراعي ما لدى كل أمة من القيم التي تحدد خصوصيتها الأخلاقية، فضلا عن كونها تحفظ مصالحها في التواجد والتواصل مع غيرها من الأمم»[1].

كما اعتبر العمل التعارفي مقياسا للعمل التعاوني حيث يرى أن «العمل التعارفي، بمقدوره وحده أن يحسم في كل عمل تعاوني، مثبتا له هذه الفائدة أو نافيا لها عنه، وذلك لأنه يستمد هذه القدرة من القيم التي يقع التعامل بها بين الأشخاص والأمم، والتي تهديهم إلى سبيل التعاون على المعروف»[2]. وهو نظر يختلف عن أنظار بعض منظري «تعارف الحضارات» كما هو الشأن بالنسبة لزكي الميلاد الذي يعتبر أن المقصد من حوار الحضارات هو «الوصول إلى التعارف أو إلى قدر معقول منه، أو تصحيح الصورة وإزالة عدم الثقة»[3]. فهذه النظرية في نظرنا تشكل مرتبة دنيا ولا ترقى إلى مستوى التعارف، وهي وفق تعبير «الميلاد» يكفي فيها تصحيح الصورة وإزالة عدم الثقة، والتعارف أسمى وأرقى من ذلك بحيث لا يكون فيه إلا التعامل بالمعروف، وبذلك يكون المعنى الذي حققه طه عبدالرحمن هو الأقرب لما دلت عليه الآية، وهو أسمى المراتب التي يمكن الوصول إليها في العلاقة بين الحضارات، ومما يؤكد سمو العمل التعارفي عن غيره من الوسائل الأخرى تحديده مقصدا في الآية ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات: 13).

---

(1) طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/ بيروت، ط1، 2005. ص39.

(2) المرجع نفسه، ص 23.

(3) زكي الميلاد، نحن والعالم من أجل تجديد رؤيتنا للعالم، مؤسسة اليمامة، ط1، 2005، ص 64.

والتعـاون الـذي ندعـو إليـه تعاون مبنـي على قيـم المعروف والخـير، وعلى الـبر والتقـوى؛ فالتعـاون الحاصـل والممكـن لا يخلو إمـا أن يكون نفعـا أو ضرا؛ فـإن حقـق نفعـا حقيقيـا فهـو مطلـوب، وإن جلـب الشر فهـو منبـوذ ومرفوض؛ ذلـك أن التعـاون المتضمـن هـذه المعـاني محقـق الانتظـام والصـلاح، ومـا خـلا منها يؤدي إلى الفسـاد في الأرض. فالتعاون المنشـود منطلقه المشـترك الإنسـاني ومبـادئ الحـق والعـدل والاحـترام المتبـادل وحفـظ كرامـة الإنسـان مـن أخيـه الإنسـان وتحقيق التسـامح والتفاهم والتقارب ونشـدان الحق واجتناب الإسـاءة والكراهيـة، مـع اسـتحضار معـاني الرقـي في التعـاون والسـعي نحـو بلـوغ «التعـارف» والواقـع أن «العمـل التعـاوني المتعلـق بوقائع المجتمعـات يهيمن على العمـل التعـارفي الآخـذ بقيـم الأمـم».[1] ولا سـداد لهـذا التعـاون وترشـيده إلا عـن طريـق التعـارف الـذي يحقـق إتيـان المعـروف ونبـذ غـيره، والتعـاون ليس ترفـا مـن القـول أو الفعـل بل هـو وظيفة كونيـة للإنسـان ليحقق معـاني الحياة والوجـود ويـؤدي وظيفـة «»الاسـتعمار»[2] و»الاسـتخلاف» وهـي وظيفـة يتحمل الإنسـان مسـؤوليتها تجـاه الكـون والجنـس البـشري كلـه، وكلـما برع فيـه حقق وظيفتـه، وحقـق معنـى إنسـانيته المؤنسـة للإنسـان نفعـا وفلاحـا. وقـد يكـون التعـاون اضطراريـا أو اختياريـا، فالاضطـراري مـا تتوقف عليـه حاجات البشر ومتطلبـات كل أمـة، كـما هو الشـأن لكثـير من الأمـم أو الدول تجدهـا متناحرة في مجـال متعاونـة في آخـر لمسـيس حاجـة كل منهـما، والتعـاون الاختيـاري مـا كان طواعيـة، نابعـا مـن رغبـة التبـادل وتحقيـق التعـاون الإنسـاني النافـع، وتوظيـف المعـاني الخـيرة الموجـودة فيها لنفـع الإنسـانية، والحضـارات المتعاونة هـي التـي تتصـف بوصـف التعـاون وتحققه.

والتعـاون الحضـاري بالمفهـوم الـذي نقدمـه أوسـع مـما يعـرف ب «نظرية

(1) طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص42.

(2) المـراد باللفـظ مفهومـه الصحيـح المقتـضي إعـمار الأرض بـكل مـا ينفع الإنسـان، وهـو الوارد في قولـه تعـالى ﴿هُـوَ أَنْشَـأَكُمْ مِـنَ الْأَرْضِ وَاسْـتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (هـود: 61).

التبادل الاجتماعي»[1] التي تطغى عليها الرؤية النفعية المادية المحضة. أو «نظرية التحديث»[2] المكرسة للطبقية والتنميط والتبعية، أو ما يعرف ب»التعاون الدولي» الذي يقتصر على العلاقات بين الدول، وتحقيق مصالح الدول المتعاونة، ومواجهة تحدياتها المشتركة أمنيا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا، وقد يكون في مجالات غير نافعة للإنسان أحيانا، أما التعاون الحضاري المنشود فهو تعاون لتحصيل النفع للإنسان حيثما وجد الإنسان، ومتى اتصف الإنسان بهذا المعنى كان متحضرا، ومقتضى النبل الإنساني السعي لتحقيق هذه الأوصاف، وهناك مسؤولية خاصة بأتباع الحضارة الإسلامية للاتصاف بهذه الصفة المحققة لمعاني التعاون والتعارف ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ (آل عمران: 110). وهي خيرية شاملة لكل من تحقق بهذه الأوصاف وهي جامعة خلاف ما قد يظن في أنها محصورة أو ضيقة، بل موحدة للإنسان وداعية إليه للاجتماع على خصال الخير والانخراط فيها، فالجميع موجه إليه الخطاب، وكل من حققه اندرج فيه؛ فالأمر متعلق بالاتصاف بصفة المعروف دون تمييز بسبب انتماء أو عرق، والجميع مطالب منه تحقيق الوصف ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران: 104). «فهذه الأمة أصحاب هذا الوصف قد

(1) تقوم النظرية على اعتبار نظرية الاعتماد المتبادل بين الأطراف، وسعي كل طرف لتحقيق التوازن في الاعتماد لكيلا يسيطر عليه الطرف الآخر، وقد تمخضت النظرية من جهود معرفية متعددة، كآراء «آدم سميث» و»جورج كاسبر هومانز» و«برونيلا مالينوفكسي» و«بيتر بلاو».

(2) تنسب النظرية لعالم الاجتماع الألماني «ماكس فيبر» وتقوم النظرية على تحقيق التنمية من خلال اتباع عمليات التنمية التي تم استخدامها من قبل الدول المتقدمة حاليا. والانتقال التدريجي من مجتمع «ما قبل الحداثة» أو المجتمع «التقليدي» إلى مجتمع «حديث». من خلال مساعدة الدول «التقليدية» على التطوير بنفس الطريقة التي تطورت بها البلدان النامية، وهي نظرية مثيرة للجدل.

أمـروا بـأن يكونـوا مـن مجموعهم الأمـة[1] الموصوفـة بأنهم يدعـون إلى الخير، والمقصـود تكويـن هـذا الوصـف، لأن الواجـب عليهـم هـو التخلـق بهـذا الخلـق فـإذا تخلقـوا بـه تكونـت الأمـة المطلوبـة»[2]. أو مـا يسـميه طـه عبدالرحمـن «الأمـة المجاهـدة» وهـي «التـي لا تكتفـي بـأن تـأتي أفعالها على وفـق ما يجب عـلى الأمـة، بـل إنهـا تجعـل مقصدهـا الأول هـو خدمـة الإنسـان وتحقيـق خلـق الإنسـانية في تعامـل الأشـخاص والأمـم بعضهـم مـع بعـض، أو قـل إن الأمـة المجاهـدة تجمـع إلى القيـام بواجبـات الأمـة نيـة النهـوض بالإنسـانية»[3]. ولعل هـذا المعنـى الـذي ذكـره «طـه عبدالرحمـن» مسـتفاد مـن الآيـة وهـو مقتـضى الدعـوة إلى الخـير والأمـر بالمعـروف، بحيث لم يكـن الاقتصار عـلى الأمر بفعل الخـير أو المعـروف بـل بالدعـوة إلى ذلـك، وفي المفهـوم الإسـلامي الدعـوة إلى الخـير والأمـر بالمعـروف متضمـن لتحققهـما في الداعـي، لذلـك ينكـر القـرآن الكريـم عـلى مـن يأمـر النـاس بـشيء وهـو لم يتصـف بـه، وقـد ورد ذلـك في سـياق خطـاب بنـي إسرائيـل ﴿أَتَأْمُـرُونَ النَّـاسَ بِالْـبِرِّ وَتَنْسَـوْنَ أَنْفُسَـكُمْ وَأَنْتُـمْ تَتْلُـونَ الْكِتَـابَ أَفَـلَا تَعْقِلُـونَ﴾ (البقـرة: 44) وفي سـياق خطاب الأمة الإسـلامية ﴿يَاأَيُّهَـا الَّذِيـنَ آمَنُـوا لِـمَ تَقُولُـونَ مَـا لَا تَفْعَلُـونَ * كَبُرَ مَقْتًـا عِنْدَ اللَّـهِ أَنْ تَقُولُوا مَـا لَا تَفْعَلُـونَ﴾ (الصـف: 3-2).

(1) الأمـة: الجماعـة، مثـل القـرن، ومنـه قولـه تعـالى: ﴿وَادَّكَرَ بَعْـدَ أُمَّـةٍ﴾ (يوسـف: 45). أي بعد مدة طويلـة كمـدة عـصر كامل.

(2) ابـن عاشـور، التحريـر والتنويـر «تحرير المعنى السـديد وتنوير العقل الجديد من تفسـير الكتاب المجيـد» الـدار التونسـية للنشر، تونـس، د.ط، 1984م. ج 4، ص 38.

(3) طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص 256.

4 - التعايش والتعاون والتعارف

درء الكراهية يتحقق به تحقيق التعايش، والتعايش يجب الارتقاء به إلى مستوى التعاون، ومن ثم الارتقاء بالتعاون إلى مستوى التعارف، وهو المنشود تحقيقه بين الأمم والشعوب «ومفهوم التعارف في الإسلام ذو سعة يمكن أن يشمل كل المعاني التي تدل على التعاون والتساكن والتعايش، ويمكن أيضا أن يستوعب التعارف قيم الحوار والجدل بالتي هي أحسن والاحترام المتبادل»[1] والحديث عن «التعارف» في القرآن الكريم جاء عقب الحديث عن بعض الأخلاق الذميمة (كالسخرية، وسوء الظن، والتجسس، والغيبة...) التي تؤدي إلى العدواة والبغضاء والكراهية بين الناس ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات: 13) فقد ورد هذا النداء للناس جميعا عقب النهي عن تلك الصفات الذميمة التي لا تليق بالإنسان وكرامته، وهي مفسدة للعلاقات بين الناس، والذي يجب أن يحل محل الصفات الذميمة هو التعارف الذي دعت إليه الآية، مبينة أنه تعارف لا استعلاء فيه ولا طبقية «وليس تعامل المسلم مع أخيه مجرد تحصيل خدمات منه أو توصيلها إليه -أي مطلق تعاون- و إنما جلب صلاح إليه أو استجلابه منه ودفع فساد عنه أو استدفاعه به، ذلك لأن التعامل بين المسلمين يبتغي الارتقاء إلى رتبة الأمة، وهذه الرتبة لا تدرك إلا بالعمل التعارفي، أي بتعاون الأشخاص داخل الأمة على المعروف»[2].

والفرق بين التعارف والتعاون كما يقول طه عبدالرحمن أن «التعاون تعامل لا قيد أخلاقي معه، والتعارف تعامل مقيد بالمعروف»[3]. وبذلك تكون

(1) عبدالعزيز التويجري، الإسلام والتعايش بين الأديان في أفق القرن الواحد والعشرين، منشورات الإيسيسكو، الرباط، 1999م، ص 17.

(2) طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص 20.

(3) المرجع نفسه، ص 133.

دائـرة التعـاون أوسـع، وإن كان المعروف مطلوب تحصيله فيهـما معا، إلا أنه في التعـارف أدق. ويـرى أن «العمـل التعـاوني يتأسـس على العمل التعـارفي»[1] وأن «رتبـة المبـادئ التعاونيـة، لا ترقـى إلى رتبـة المبـادئ التعارفيـة التـي يتحقق بها الكـمال الخلقـي للإنسـان»[2]. والتعارف بهـذا المفهوم أخذ منه طـه عبدالرحمن معنـاه الأدق أو معنـاه الكـمالي المقتـضي لكـمال التخلـق، وهو أمـر ممكن شرط الإيمـان بالتعدديـة، والحيـاة في ظل الأمور المشـتركة، مع تقديـر حق الاختلاف؛ لأن الاتفـاق في الأصـول والفـروع أمـر محـال، وهـو وإن كان مطلبـا لتكـون الأمـة الواحـدة، فإنـه محـال واقعـا وكونـا، أمـا واقعـا فهـو أمـر مرئي مشـاهد، وأمـا كونـا فقـد دلت الكثير مـن الآيات القرآنية على مشـيئة اللـه المقتضية لبقاء الاختـلاف الإنسـاني؛ كما في قولـه تعالى ﴿وَعَلَى اللَّـهِ قَصْدُ السَّـبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ وَلَـوْ شَـاءَ لَهَدَاكُـمْ أَجْمَعِـينَ﴾ (النحـل: 9) وقولـه تعـالى ﴿وَلَـوْ شَـاءَ رَبُّـكَ لَجَعَـلَ النَّـاسَ أُمَّـةً وَاحِـدَةً وَلَا يَزَالُـونَ مُخْتَلِفِـينَ * إِلَّا مَـنْ رَحِـمَ رَبُّـكَ وَلِذَلِـكَ خَلَقَهُـمْ وَتَمَّـتْ كَلِمَـةُ رَبِّـكَ لَأَمْـلَأَنَّ جَهَنَّـمَ مِنَ الْجِنَّـةِ وَالنَّـاسِ أَجْمَعِينَ﴾[3] (هـود: 118 - 119). والاختـلاف لا يقتـضي أبـدا التناحـر أو البغضـاء، وعدم تحصيـل الوحدة لا يعنـي غيـاب التعـاون أو التعـارف، أو مـا يصطلـح عليـه «طـه عبدالرحمـن» «الاختـلاف الفكـري التعـاوني، والاختـلاف الفكـري التعـارفي»[4]. ولـكل منهـما مرتبتـه، غـير أن تحصيـل التعاون لا يعنـي الاقتصار عليه، بل هو وسـيلة لتحقيق مقصـد التعـارف، فلابد من الجمـع بين العمل التعاوني والعمـل التعارفي مرتقيا

(1) المرجع نفسه، ص 192.

(2) المرجع نفسه، ص 153.

(3) في الآيـة خـلاف معـروف بـين أهـل التفسـير، هـل خلقهـم اللـه للاختـلاف أو الرحمـة؛ فقـال الحسـن ومقاتـل، وعطـاء: الإشـارة للاختـلاف، أي وللاختـلاف خلقهـم. وقال ابن عبـاس ومجاهد وقتـادة والضحـاك: ولرحمتـه خلقهـم، وإنمـا قـال:» ولذلك» ولم يقـل ولتلك، والرحمـة مؤنثة لأنه مصـدر، وأيضـا فـإن تأنيـث الرحمـة غـير حقيقـي، فحملـت عـلى معنـى الفضـل. وقيـل. الإشـارة بذلـك للاختـلاف والرحمـة. (ينظـر: القرطبـي، الجامـع لأحكام القـرآن، تحقيق: أحمـد البردوني/ إبراهيـم أطفيـش، دار الكتـب المصريـة، القاهـرة، ط2، 1384هـ/ 1964م، ج 9، ص 115.

(4) طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص 143.

بالإنسان في مدارج الكمال السلوكي، ولتهذيب العمل التعاوني لابد من ربطه بالمعروف ونبذ المنكر أو ما يعبر عنه القرآن الكريم ب«التعاون على البر والتقوى» ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (المائدة: 2). وكلما كان العمل التعاوني أو التعارفي مؤسسا حقق النتائج والاستمرار وتعدي النفع إلى الغير «وفي المنطق التعارفي التكريمي يكون الحوار تعارفيا، وتآلفيا، وتواصليا، وتشاركيا، وإقناعيا، وأما على خط «التناكر الصراعي» فيكون الحوار مصلحيا، وإلغائيا، وقهريا مفروضا، وبعيدا عن الإقناع والتواصل من أجل الصالح الإنساني، وإنما يوظف من أجل تحقيق مصالح فردية جزئية لصالح مشاريع أو أفراد أو حضارات أو أفكار معينة»[1] والتعرف إلى الآخر لن يكون سديدا، ما لم تحكمه ضوابط موضوعية، فقد كانت هناك محاولات التعرف على الحضارة الإسلامية في الدراسات الاستشراقية، وبذلت في ذلك جهود آفتها أنها كانت بدافع السيطرة والهيمنة، أو ما يمكن أن يعبر عنه ب «سوء النية» من خلال مظاهر وشواهد عدة تؤكد ذلك وتؤيده، وهذا القصد السيء ينبغي أن لا يقابل بمثله، بل المطلوب التعرف إلى الآخر ودراسته ومعرفته لمقاصد حسنة للإنسانية، ومظاهر «تمركز الفكر الأوروبي حول ذاته، وعجزه عن إدراك العالم من منظور غير منظوره الخاص»[2] كثيرة ومتعددة. وكما أن الآخر المختلف مطالب بمعرفة غيره فإن غيره أيضا مطالب بمعرفته، وكلا المعرفتين لابد من الموضوعية فيهما والتخلص من الخلفيات السلبية الموجهة، والتطلع إلى معرفة الآخر لمد جسور التعاون، ومن ثم ضبط التعاون بالتعارف، فالتعارف كما يقول طه عبدالرحمن موجه للعمل التعاوني وأن غايته أن يوجهه إلى الأغراض النافعة، وأن يذكره بحدوده الفاصلة، في حين يرى أن العمل التعاوني، على عكس

(1) عبدالعزيز برغوث، مفهوما التعارف والتدافع وموقعهما في الحوار من المنظور الإسلامي، مجلة إسلامية المعرفة، السنة السادسة عشرة، العدد: 63، شتاء 1432هـ/2011م، ص 91.

(2) رسل برتراند، حكمة الغرب الفلسفة الحديثة والمعاصرة، ترجمة: فؤاد زكريا، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2009، (مقدمة المترجم) ص 8.

ذلـك فهـو غاية في الاتسـاع «فيجوز أن يتبع مسـالك لا ترقى بسـلوك الإنسـان، وإنمـا تنحـط بـه كـما يجـوز أن تغريه مكاسـبه بقلـب المعيـار الأخلاقـي، مدعيا وجـود المعـروف حيـث لا معـروف ووجـود المنكـر حيـث لا منكـر؛ وحينئـذ يكون واجـب العمـل التعـارفي أن يرشـده إلى المسـالك التـي ترتفـع بسـلوك الإنسـان، وأن يوجهـه إلى الضوابـط التـي تفصـل بين المعـروف والمنكر»[1]. فهـو يعتبر أن العلاقـة بـين العملـين «التعـارفي والتعـاوني» تلازميـة «وليـس للعمـل التعـاوني بـد مـن أن يسـتعين بالعمـل التعـارفي، حتى يـزوده بهـذه المعايير العليـا، مكملا نقصـه؛ إذ تؤخـذ هـذه المعايـير مـن القيـم الخلقيـة التـي اختـص هـذا العمـل الثـاني بالإيصـال إليها»[2].

(1) طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص 23 (بتصرف).

(2) المرجع نفسه، ص 23.

5 - التعاون الحضاري من منظور الحضارات العالمية

يصعب تحديد موقف معين لحضارة ما من الحضارات الأخرى بسبب تباين مرجعيات الحضارة الواحدة، واختلاف رؤى منظريها، وهو إشكال تشترك فيه مختلف الحضارات مع ميزة تتميز بها الحضارة الإسلامية التي لها مرجعية متفق عليها -بين المنتسبين إليها- وهي القرآن الكريم والسنة النبوية، وكل رأي صدر عن أي من أتباعها يعبر به عن رأي الحضارة الإسلامية يمكن محاكمته إلى القرآن الكريم والسنة النبوية للفصل في صحته من عدمها، صحيح أن هناك اختلافا بين منظريها في الموقف من الحضارات الأخرى لكن تظل المواقف الجامعة تلك المستنبطة من القرآن والسنة وإن اختلف الفهم والاستنباط فهناك اتفاق على المصدرين، ولا نجد هذه المزايا في الحضارات الأخرى. بل ما نجده في بعضها هو التشويه الفكري الممنهج للحضارات الأخرى سواء بطرق فكرية أو مادية، يتمثل الشق الفكري في أعمال المستشرقين ووسائل الطعن في الحضارة الإسلامية التي سلكوها -مع قلة قليلة منهم منصفة- ويظهر الشق المادي في الاحتلال القائم على الاستخفاف بالآخر والاعتداء على كرامته، والذي هو تاريخ أسود مليء بالدماء والظلم والاعتداء واغتصاب الأراضي وقتل الأطفال طمعا في الثروات المادية، والهيمنة العسكرية والسياسية والاقتصادية، وشارك في ذلك أرباب القرار السياسي والعسكري بمساعدة من وسائل الإعلام التي كان يفترض أن تكون طرفا محايدا وعينا ناقدة على تصرفات الإثم والعدوان غير أنها كانت في موقف التسويغ والتبرير إلا فئة قليلة منصفة.

ورغم تلك الصعوبة التي أشرنا إليها في تحديد موقف حضارة ما من الحضارات الأخرى لتباين الرؤى المتعددة، فإن تحديد الرؤى العامة

والكلية لأي حضارة من الحضارات الأخرى أمر معين على تحقيق رؤى التعاون، ذلك أن الانطلاق من التوافق الفكري والنظري شرط للتوافق العملي، والحضارات تختلف في مواقفها فهناك حضارات ترى السعي نحو الهيمنة وإقصاء الحضارات الأخرى؛ كما هو الشأن لأطروحة «هنتنجتون» التي يرى فيها أن «المشكلة المهمة بالنسبة للغرب ليست الأصولية الإسلامية بل الإسلام: فهو حضارة مختلفة، شعبنا مقتنع يتفوق ثقافته وهاجسه ضآلة قوته. المشكلة المهمة بالنسبة للإسلام ليست المخابرات المركزية الأمريكية ولا وزارة الدفاع، المشكلة هي الغرب: حضارة مختلفة شعبها مقتنع بعالمية ثقافته، ويعتقد أن قوته المتفوقة إذا كانت متدهورة فإنها تفرض عليه التزاما بنشر هذه الثقافة في العالم. هذه هي المكونات الأساسية التي تغذي الصراع بين الإسلام والغرب»[1]. والمطلوب في إطار سعينا للتعاون والتعارف أن لا نتوقف عند هذه الأطروحات التي تعتبر معيقا في طريق التعاون وأن نبحث عن المواقف الإيجابية المؤسسة للتعاون في تلك الحضارة نفسها، مع الانفتاح على الحضارات الأخرى، وهناك حضارات ترى مد جسور التعاون للحضارات الأخرى والانتفاع بما هو إيجابي على نحو مشترك كما هو الشأن بالنسبة للحضارة الإسلامية، والحضارة الصينية إلى حد كبير، ومسؤولية الإعلام تكمن في التوعية بهذه المفاهيم وبيان ما يخدم الإنسانية، والتوعية بذلك في مختلف التظاهرات الفكرية والمناسبات التي ترسخ في الأذهان المعاني الإيجابية للتعاون، هذا على المستوى النظري، أما على المستوى العملي فالتعاون حاصل ولو في بعض المجالات أو مجالات ضيقة، وهو تارة يكون اختيارا وتارة يكون اضطرارا، فالاختياري ما كان عن قناعة سعيا للتنمية والتبادل النافع المفيد، والاضطراري ما كان اضطرارا بدافع الحاجة وليس عن اقتناع واختيار لتحقيق الإفادة والاستفادة، ويمكن القول بأن استقلال أي

(1) صامويل، هنتنغتون، صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ط2، 1999م ص 690.

حضـارة عـن الحضـارات الأخرى قول قـد يجانب الحقيقة في كثـير من الأمور، فالحضـارات وإن ظهـر بينهـا التباين فإن كلا منها قد اسـتفاد مـن الآخر وأخذ منـه أو انطلـق حيـث توقـف السـابق، فـلا يمكـن إنـكار مـا اسـتفادته الحضارة الغربيـة مـن الحضـارة الإسـلامية، ومـا وظـف في تطـور الحضـارة الغربية من نظريـات رواد الحضـارة الإسـلامية، فالتفاعـل والتعاون حاصل عمليـا، وإن رام البعـض ادعـاء الفصـل والتمايز فـإن الحقائـق التاريخية تبطل له ذلـك وتفنده. ونـرى أن الحديـث عـن تعدد الحضـارات ينبغي أن يكون داعيـا لتحقيق التلاقح والتفاهـم بـين الحضـارات المختلفـة، وينبغـي توظيفـه فيـما يحقـق التواصـل ويدفـع الكراهيـة أو الازدراء مـن حضـارة معينـة، أو رمـي أتباعهـا بنقائـص مـن شـأنها ترسـيخ الكراهيـة، والملاحـظ في مختلـف الدراسـات المهتمـة بتعـدد الحضـارات وتنوعهـا أنهـا تسـعى إلى إبـراز جوانـب الاختلاف وتهمـل الجوانب المشـتركة التـي يمكـن اسـتثمارها وتوظيفهـا في بنـاء رؤى حضاريـة مشـتركة، وتقريـب الهـوة بـين أتبـاع الحضـارات بتعريفهم بمـا يجمعهم كالقيم الإنسـانية المشـتركة بـين مختلـف الحضـارات، وكيـف ينبغـي السـعي لإشـاعتها والتعريـف بهـا، وطـرق الالتـزام والنهـوض بهـا، ونـرى أنـه ينبغـي العمـل عـلى تشـكيل مرجعيـة القيـم وتفعيلهـا عمليا، والتعريف بهـا إعلاميا، وبيـان ثمراتها وفوائدها للإنسـانية، واسـتثمارها في التواصـل والتعاون على مختلـف الأصعدة، وبدلا من الاقتصـار عـلى الأزمـات والحروب التـي كانت ويحتمل أن تكون بـين أتباع هذه الحضـارات ينبغي أن نؤسـس لتعـاون وتعارف يدرأ هذه المخـاوف ويجلب الأمن والأمـان والسـلم والسـلام. ومهـما تعـددت الحضـارات فـإن تعددهـا ينبغـي أن لا يزيـد المجتمـع الإنسـاني إلا ثـراء، وسـعيا للتعـاون والتعـارف، وإذا كان المؤرخ البريطـاني «توينبـي» يـرى أن المجتمعـات الحضاريـة تبلـغ واحـدا وعشريـن مجتمعـا معظمهـا قـد اندثـر، ولم يبق غير سـبع حضـارات، تمر سـت منها بدور الانحـلال[1]، وهـي: الحضـارة الأرثوذكسـية المسـيحية البيزنطيـة، والأرثوذكسـية

(1) يقسـم «توينبـي» مراحـل تطـور الحضـارات الى خمـس مراحـل: مرحلـة الميـلاد والنشـأة، مرحلة

الروسية، والإسلامية، والهندوكية، والصينية، والكوري -اليابانية، أما السابعة، أي الحضارة الغربية، فلا يعرف مصيرها حتى الآن. فإن السؤال هو ما هي الجهود المبذولة على الصعيد الرسمي والمؤسسي والفردي في التعريف بهذه الحضارات وبيان مميزاتها وخصائصها، وهل تم توظيف وسائل التواصل الاجتماعي التي تتيح لكل فرد تقديم حضارات عن طريق نقاشات مسموعة أو مكتوبة أو مرئية يبرز فيها جوانبها الإنسانية، ويدرأ التوظيف السيء لهذه الوسائل الذي يقوم على التخويف من هذه الحضارات عن طريق نشر مقاطع الرعب التي يقوم بها أتباع حضارة معينة وتسويق ذلك على أنه فكر حضارة بأكملها، بل ينبغي أن يكون هناك سعي لدرء أفكار الصراع المنهجة والتي تصدر أحيانا من ذوي الفكر المؤثرين في صناعة القرار أو الموجَّهين من قبل صناع القرار أحيانا، ونشير هنا على سبيل المثال إلى المنطلق السلبي الذي قدم به «هنتنجتون» سياق تعدد الحضارات في إطار صراعها لا في إطار السعي إلى مد الجسور بينها، وتنطلق رؤيته للموضوع من الخلفية المسبقة للتقسيم، حيث يرجع الاختلاف حسب رأي «هنتنجتون» في تعداد الحضارات في اعتبار «بعضها مندرجة ضمن أخرى أو مستقلة مثل الهندية أو الصينية حضارة واحدة عبر التاريخ أو حضارتين أو أكثر من حضارة قريبة الصلة أو أن إحداهما كانت من ذرية الأخرى. ورغم هذه الاختلافات والفروق، فإن الحضارات الرئيسة لا خلاف عليها. وبعد مراجعة للمؤلفات التي تناولت هذا يصل ميلكوه إلى نتيجة مؤداها أن هناك اتفاقا معمولا على 9120 حضارة على الأقل، من بينها 70 لم يعد لها وجود (وادي الرافدين - المصرية - الإغريقية - الكلاسيكية - البيزنطية - وسط أمريكا - الأنديين)، بينما تظل هناك خمس، (الصينية - اليابانية - الهندية - الإسلامية – الغربية). ويضيف عدد كبير من الباحثين: الحضارة الروسية

الازدهار والتوسع السريع، مرحلة العجز عن التطور والإبداع والتجديد، مرحلة الانحلال والتدهور الأخلاقي، مرحلة السقوط والانهيار، ونلاحظ تأثره الشديد هنا بالتقسيم الذي قدمه ابن خلدون.

الأرثوذوكسية كحضارة مستقلة متميزة عن سلفها الحضارة البيزنطية وعن الحضارة المسيحية الغربية. وأنه من المفيد لأهدافنا في العالم المعاصر أن تضيف إلى تلك الحضارات الست، الحضارة الأمريكية اللاتينية، كما يمكن أن نضيف الحضارة الإفريقية. وهكذا تكون الحضارات الرئيسية المعاصرة هي: الحضارة الغربية، الحضارة الصينية، والحضارة اليابانية، والحضارة الهندية، والحضارة الإسلامية، والحضارة السلافية الأرثوذكسية، والحضارة الأمريكية اللاتينية، والحضارة الإفريقية»[1]. وهذا التقسيم قائم على أساس الهوية الثقافية، إضافة إلى أنه قائم على الطبقية وفق رؤية «هنتنغتون» التي يزعم فيها أن الحضارة الغربية هي المثلى والجديرة بالاتباع، وهو إذ يعرض هذه الحضارات باعتبار الصراع القادم سيكون فيما بينها، ويسعى لترسيخ رؤية سوداوية عن الحضارة الإسلامية، معتبرا أن الصراع القادم سيكون بين «الغرب والآخرين» ومهما توسل البعض في وسائل الدفاع عن هذه الأطروحة بكونها واقعية يشخص فيها الواقع، فإن الكثير من الأمارات تدفع ذلك، حينما يتحدث مثلا عن تفوق وصلاحية الحضارة الغربية للهيمنة، فإنه بذلك يذكي الصراع ويعززه، ويرسخ الإقصاء والهيمنة.

وتعدد الحضارات ينبغي أن لا يكون محركا من محركات الصراع، بل داعيا من دواعي التعاون والتعارف، وبغض النظر عن الأسس التي اعتمدها «هنتنجتون» في هذا التقسيم وما وجه له من انتقادات في هذا الصدد، فإن تعدد الحضارات يقتضي التعاون فيما بينها، وحتى ما يظهر من صراع لدى بعض أتباع الحضارات لا يمكن أن تنعت به الحضارة كلها، بل يظل الأمر متعلقا بمجموعة محدودة لا تعبر إلا عن نفسها، وهنا تأتي وظيفة وسائل التواصل الاجتماعي التي ينبغي أن ينهض بها الأفراد لدرء سوء التفاهم وبيان السياق والحقائق التي تغفل عادة في كثير من وسائل الإعلام الرسمية التي تسعى لاستغلال الحدث أكثر من السعي إلى نقله، والتي تتعمد

(1) صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات، ص 144.(بتصرف)

نشر أطروحات معينة لفئات عرفت بتغذية الكراهية، وترسيخ الطبقية، فتنتشر آراؤها دون بيان ما تشكله من مخاطر على الأخوة الإنسانية، أو دون بيان وجهة النظر المخالفة الداعية إلى تأسيس علاقات الحضارات على السلم والتعاون، ووظيفة الإعلام الجديد السعي نحو تعزيز المعاني الإيجابي وانطلاق الأفراد في تداول ما ينشر هذه المعاني ويحقق التوعية بها.

وحينما نتحدث عن الحضارات ينبغي التمييز بين المواقف الأصيلة في تلك الحضارات التي تمثل مواقفها الأصيلة وبين المواقف المحرفة التي أصابها تبديل أو تغيير وتنسب عنوة للحضارة التي ينتمي إليها القائل وكأن القول قول تلك الحضارة، وكم من مواقف حجبت المفاهيم الحقة التي ينبغي أن تعرف عن الحضارات، ومن أولويات التعاون الحضاري العناية بنشر المفاهيم المحققة للتعاون، ودرء تحريف ما لحق مختلف الحضارات سيما من الأمور التي تعيق التواصل والتعاون، سواء تعلق الأمر بالتعاون الداخلي بين أتباع الحضارة الواحدة أو بالتعاون الخارجي المتعلق بأتباع حضارات مختلفة.

وإذا كان «هنتنجتون» يرى «أن الحضارات كيانات ثقافية وليست كيانات سياسية، فهي لا تحفظ النظام ولا تقيم العدل أو تجمع الضرائب أو تخوض الحروب أو تفاوض على اتفاقيات أو تفعل شيئا آخر مما تفعله الحكومات»[1] فإنا نرى أن وظيفة الحضارة أوسع وأنها تشمل بناء الفكر والتوجه وأنها مؤثرة في سلوك الفرد وقوله بحسب انتمائه الحضاري، وهي وإن لم تقم العدل بسلطة تنفيذية فإنها تقيمه برؤاها الفكرية وتحول دون وقوع الظلم بمفاهيمها العادلة، فلا معنى لفصل الحضارة عن التأثير في هذه المجالات، فهي مؤثرة ومتأثرة، مؤثرة بما توجه إليه من الانخراط في الفعل والعمل والإنتاج ومتأثرة بطبيعة ذلك العمل وثماره ونتائجه. صحيح أن «التركيب السياسي للحضارات يختلف من حضارة إلى أخرى، كما يختلف

(1) المرجع نفسه، ص 39.

مع الزمن داخل الحضارة الواحدة، وبالتالي فإن الحضارة الواحدة قد تحتوى على وحدة سياسية واحدة أو أكثر، وهذه الوحدات قد تكون ولايات، إمبراطوريات، اتحادات فيدرالية، اتحادات كونفيدرالية، دولا قومية، دولا متعددة الجنسيات، وكل منها قد يكون له شكل حكومة مختلف»[1]. ذلك أن الحضارة أوسع من هذه التنظيمات، وهذا التوسع هو الذي يمنحها امتدادا جغرافيا لا يحد بزمان ولا مكان، بل وتمتد بمفاهيمها إلى الحضارات الأخرى لتشكل اشتراكا في بناء المشترك، ورغم بعض الانحرافات التي حالت دون التعاون من خلال نشر صور نمطية خاطئة ومغلوطة عن قصد أو عن غير قصد؛ كبعض الدراسات الاستشراقية المتعلقة بالحضارة الإسلامية، ودراسات بعض المسلمين غير الرصينة أيضا التي لا تنطلق من رؤية كلية شمولية، وتوظف نصوصا معينة لاتخاذ موقف معين من خلال «قضية عين لا عموم لها» -كما يصطلح عليه علماء أصول الفقه- مع إغفال النصوص الأخرى التي بها تتكون الرؤية الكلية والشاملة والتي من شأنها تيسير التعاون وتحصيل التفاهم، فإن السعي لإبراز إمكان التعاون هو الذي ينبغي أن يسود، وإذا كان «ديبتر سنغاس» يعتبر أن «المجالات الحضارية الكبرى (الكونفوشية، والهندوسية، والإسلام، والمسيحية الأورثوذوكسية، والمسيحية الغربية) سوف تصبح هي محددات تطور مناطق أكبر حجما وأكثر كثافة نتيجة التزايد المطرد للشبكات المادية والمعلوماتية. ولكن على الرغم من أن هذا أمر يمكن تصوره عن يقين في المجال الاقتصادي إلا أنه غير محتمل في النطاق الثقافي»[2]. فإنه ينطلق في ذلك من المنافسات والصراعات بشأن الاستبعاد السياسي والهيمنة داخل المناطق الثقافية المختلفة، ويدعو إلى التحقق من صدق ما يقول بإلقاء نظرة على المنطقة العربية الإسلامية. ومن

(1) المرجع نفسه، ص 39.

(2) ديبتر سنغاس، الصدام داخل الحضارات التفاهم بشأن الصراعات الثقافية، ترجمة شوقي جلال، دار العين للنشر، القاهرة، ط1، 1429هـ-2008م، ص 167.

الناحية الواقعية فإن كلامه مطابق للواقع والتفكك حاصل نتيجة عوامل مادية وثقافية غير أنه يمكن التحكم في ذلك وإن كان الأمر مستعصيا لكنه في إطار الممكن الذي يجب السعي له، وتعتبر وسائل الإعلام الجديد أدوات فعالة لتحقيق هذا الممكن. ويعترف «ديبتر سنغاس» نفسه أن «إمكانات قيام حوار مثمر فيما بين الثقافات أعظم كثيرا الآن إذا ما ارتكز على تصورات واقعية بشأن ثقافة المرء وثقافات الآخرين...، وأن إدارة سجال على صعيد العالم بشأن الثقافة سوف يهيئ فرصة فريدة لحوار ثقافي مرتكز على ثقافات تأملت ذاتها على نحو نقدي وأن يتحول إلى حوار دولي بكل معنى الكلمة»[1]. ثم يردف هذا التفاؤل الحذر بأنه «يتعين إزاحة وإسقاط جميع الحدود والقيود الذهنية إذا ما شئنا الاستفادة الكاملة من هذه الفرصة» ثم يختم بالقول «إن النتيجة المترتبة على هذه التأملات غير قابلة للتنفيذ»[2].

ونرى أن مكمن الإشكال لدى «ديبتر سنغاس» في إلغاء ما سماه «الحدود والقيود الذهنية» وهي قيود غير مانعة من التعايش المنشود حتى في ظل تمسك كل طرف بثقافته، فالاستمساك بالثقافة لا يعني إقصاء الآخر بل يقتضي التعايش معه والتعاون. والثقافة تظهر ثمرتها حينما تترجم عمليا فيها هو مرئي ومادي وتدرك ثمرتها، وقد نتفق إلى حد كبير مع ما يسميه « لوه تشونغ مين» ب «صناعة الثقافة» «فإذا نظرنا إلى مصطلح «صناعة الثقافة»، فإننا نجد أن كلمة «الثقافة» تشير إلى الجانب المعنوي، بينما تشير كلمة «الصناعة» إلى الجانب المادي. فبدون «المعنوي» تتحول «المادة» إلى مجرد ماء بلا مصدر وأشجار بلا جذور، فالمعنوي يستند إلى الواقع والتطبيق. وبالنسبة لصناعة الثقافة فإن العلاقة بين الثقافة وصناعة الثقافة هي علاقة بين المصدر والتيار، بين الجذر والساق، حيث تصبح العلاقة بين المعنوي والمادي وثيقة جدا، فعدم القدرة على التعبير عن هذا المعنوي يفقده قيمته الأساسية. وخلال عملية تنمية الصناعة الثقافية، فإنه يجب

(1) المرجع نفسه، ص 216.

(2) المرجع نفسه، ص 216.

علينا الحفاظ على ما تتمتع به الثقافة من خصائص وروح أصيلة، تحمل سمات خاصة وحكمة ثرية وفكر علمي»[1].

ويمكن أن نعتبر المواقف المنصفة من داخل مختلف الحضارات جسرا مهما لتحقيق التقارب، وينبغي السعي إلى التعريف به إعلاميا؛ فقد وجد في مختلف الحضارات منصفون، تتفاوت درجات إنصافهم ومواقفهم من الحضارات الأخرى، ونشير على سبيل المثال إلى «أرنولد توينبى» أحد أشهر المؤرخين في القرن العشرين الذي عرف بإنصافه لمختلف الحضارات، وإن كان تطلعه لهيمنة الحضارة الغربية -بعد تطويرها- لا يخفى، وهو تطوير عصي لأمور راهنية وتاريخية، وهي وفق تعبير المؤرخ البريطاني «نيال فرغسون» «استنفدت هذه الحضارة «الغربية» حصتها من الآثام التاريخية، بدء بوحشية الاستعمار إلى ابتذال المجتمع الاستهلاكي»[2].

وسنقتصر على الإشارة إلى نموذجين من النماذج في الموقف من الحضارات الأخرى:

موقف الحضارة الإسلامية من التعاون مع مختلف الحضارات:

نصوص القرآن الكريم وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم غنية بالحديث عن الأمم الأخرى، في سياقات مختلفة تارة للاتعاظ والاعتبار، وتارة لإيراد ما يمكن الإفادة منه في الحياة، وتارة تتناول ما وصلته من قوة، وتارة تبين سنن الله الجارية فيها، وكل ذلك للاستفادة وأخذ العبارة وتوظيف سنن التطور واجتناب أسباب الهلاك، وفي السنة النبوية أحاديث تذكر «الفرس» و»الروم» وغير ذلك من الإشارات التي كانت قائمة على تثمين الإيجابي والتنبيه على ما هو سلبي مما كان أو سيكون من

(1) لوه تشونغ مين، وُلد للإصلاح (مقومات التجربة الصينية) ترجمة: حسانين فهمي حسين، ص 77.

(2) نيال فرغسون، الحضارة، كيف هيمنت حضارة الغرب على الشرق والغرب، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 2004م، ص 484.

أمـر تلـك الحضـارات، وبذلـك أعطـت الحضـارة الإسـلامية مثـالا لمـا ينبغـي أن تكـون الإشـادة بـه والتعـاون فيـه، وهـو مجـال الخـير مـن أي كان، كـما ينبغي الكـف عـن التعـاون حينـما يتعلـق الأمر بما يـضر الإنسـانية ويـسيء إليها. وفي المنظـور الحضـاري الإسـلامي تـزداد قيمـة المجتمـع رقيـا بمـدى تعاونـه ولذلك تعتـبر الأمـة في هـذا المنظـور هـي «المجتمـع منظـورا إليه مـن جهة القيـم التي يدعـو إليهـا والتـي تؤهلـه لأن يبلغهـا إلى الأمـم الأخـرى، سـعيا وراء الارتقـاء بالإنسـان؛ ولمـا كان كتـاب الأمـة المسـلمة يطلـق على «العمـل بقيم الخير» اسـم «الإتيـان بالمعـروف» جاعـلا العمـل بهـذه القيـم بـين الأمـم المختلفـة من جنس العمـل بهـا بـين الأشـخاص داخـل الأمة الواحـدة، جـاز أن نسـمي «التعامل بين الأشـخاص المختلفـين وبـين الأمـم المختلفـة عـلى مقتـضى قيـم الخـير» باسـم «العمـل التعـارفي»، إذ حقيقـة التعـارف هـو أنـه التعـاون عـلى المعـروف وتـرك التعـاون عـلى المنكـر»[1]. ومتى وجد لـدى أي حضارة معنى من المعـاني الجميلة وقيـم الخـير فإنها تكون سـندا للتعاون والإشـادة بما لدى الآخـر المختلف عقديا وفكريـا، وفي القـرآن الكريم دعـوة صريحة إلى العدل في ذلـك ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَـنَآنُ قَـوْمٍ عَـلَى أَلَّا تَعْدِلُـوا اعْدِلُـوا هُوَ أَقْـرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُـوا اللَّـهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَـا تَعْمَلُـونَ﴾ (المائـدة: 8) ولربمـا أحيانا تكـون مع هذا الآخر بعـض الخلافات فيكـون ذلـك حامـلا على إنـكار ما لـدى الآخر من معـاني خـيرة ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَـنَآنُ قَـوْمٍ أَنْ صَدُّوكُـمْ عَـنِ الْمَسْـجِدِ الْحَـرَامِ أَنْ تَعْتَـدُوا وَتَعَاوَنُـوا عَـلَى الْـبِرِّ وَالتَّقْـوَى وَلَا تَعَاوَنُـوا عَـلَى الْإِثْـمِ وَالْعُـدْوَانِ﴾ (المائدة: 2) والنبي صـلى الله عليه وسـلم أشـاد بمـا دعـي إليـه مـن خصـال الخير قبـل مجيء الإسـلام؛ فقـد قال عـن «حلـف الفضـول» «لقد شـهدت في دار عبـد الله بن جدعـان حلفا ما أحب أن لي بـه حمـر النعـم، ولـو أدعـى بـه في الإسـلام لأجبـت»[2]. وهـو حلـف كان

(1) طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص 20.

(2) أبـو بكـر البيهقـي، السـنن الكـبرى، تحقيـق: محمـد عبـد القـادر عطـا، جـماع أبـواب تفريـق مـا أخـذ مـن أربعـة أخـماس الفـيء غير الموجـف عليه، بـاب إعطاء الفيء عـلى الديوان ومـن يقع به البدايـة، ج 6، ص 596، حديـث: 13080 دار الكتـب العلميـة، بـيروت، ط3، 1424هـ - 2003م.

قائمـا عـلى التحالـف لتحقيـق التناصر، والأخـذ للمظلـوم من الظـالم، وللغريب مـن القاطـن. وقـد قال المسـتورد القرشي، عند عمرو بن العاص: سـمعت رسـول اللـه صـلى اللـه عليه وسـلم، يقـول: «تقـوم السـاعة والـروم أكثر النـاس» فقال لـه عمـرو: أبـصر مـا تقـول، قـال: أقـول مـا سـمعت مـن رسـول الله صـلى الله عليـه وسـلم، قـال: لـئن قلت ذلـك، إن فيهم لخصـالا أربعا: «إنهـم لأحلم الناس عنـد فتنـة، وأسرعهـم إفاقـة بعـد مصيبـة، وأوشـكهم كـرة بعـد فـرة، وخيرهـم لمسـكين ويتيـم وضعيـف، وخامسـة حسـنة جميلـة: وأمنعهم مـن ظلم الملـوك»[1].

والشـواهد عـلى هـذا الاعـتراف والإشـادة والرغبـة في التعـاون كثـيرة، وهـي أوجـه خـيرة ينبغـي التعريف بهـا وتوظيفها من لـدن صناع المحتويـات الإعلامية عنـد الحديـث عـن الآخـر المختلـف فكريـا أو دينيـا، لنشر هـذه الثقافـة الأصيلة والنـماذج الصالحـة للاقتـداء، التـي تسـعى لتعزيـز الرغبـة في التعـرف على ما لـدى الآخـر، فهي تقـدم وعيا بالتاريخ، وتقـدم أيضا ثقافة بانية تشـيد بالتعاون وتحـث عليـه. وهـو تعـاون يقـدم فيه أتبـاع كل حضـارة مـا لديهم من محاسـن بحثـا عـن الجمال والإنسـانية، فالتعاون الـذي نتحدث عنه ليـس ذوبان حضارة في أخـرى أو اسـتلاب حضـارة لأخـرى، بل تنظيـم العلاقة بين هـذه الحضارات بمـا ينفـع الإنسـانية ويـدرأ العـداوة والبغضـاء، ووفـق تعبـير «محمـد عـمارة» «نحـن مطالبـون بالحـوار الموضوعـي والصبـور مـع الإنسـان الغـربي، لتوضيح موقفنـا الحقيقـي مـن طبيعـة العلاقـات التـي يجـب أن تسـود بـين الحضارات -وبـين حضارتنـا الإسـلامية والحضـارة الغربيـة عـلى وجـه الخصـوص- وذلـك لتحريـر عقـل الإنسـان الغربي مـن سـجن «ثقافة الكراهية السـوداء» للإسـلام وحضارتـه، تلـك التي أشـاعتها مؤسسـات الهيمنـة الغربية عبر قـرون طويلة في المجتمعـات الغربيـة»[2]. ولا يمكـن أن نتغلـب على ثقافة الكراهيـة بإنتاج كراهية

(1) صحيح مسـلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الفتن وأشراط السـاعة، باب تقوم السـاعة والـروم أكـثر النـاس، ج 4، ص 2222، حديـث: 2898. دار إحيـاء الـتراث العـربي، بـيروت.د.ط. د.ت.

(2) محمـد عـمارة، الموقـف مـن الحضارات الأخرى، مكتبـة الشروق الدولية، القاهـرة، د.ط، د.ت ص

أخـرى، إن الإعـلام ينبغـي أن يتوجـه نحـو بـث معـاني الخـير الجميلـة، ودرء الانحـراف الفكـري والتنميـط الثقافي وتعزيـز التعددية والانتـماء، والتمييز بين أتبـاع الحضـارات التمييـز الإيجـابي الـذي يثمن أصحـاب المبـادرة إلى التعاون، ويحـذر مـن الدعـوة إلى الكراهيـة والاقتتال.

وعنـد الحديـث عـن التعـاون مـع مختلـف الحضـارات ينبغـي التمييـز بـين مـا يسـميه «محمـد عـمارة» «الإنسـان الغـربي» و «العِلـم الغـربي» و»الحضارة الغربيـة» و»الهيمنـة الغربيـة»، فالإنسـان الغـربي وفـق تعبير عمارة «لا مشـكلة للحضـارة الإسـلامية معـه، ولا مشـكلة لهـذا الإنسـان الغـربي مـع حضارتنـا الإسـلامية، بـل إن هـذا الإنسـان الغـربي عندمـا تعـرض عليـه قضايانـا العادلة، بـل وديننـا الإسـلامي، عرضـا موضوعيـا ومنطقيـا، كثيرا مـا يتفهمها، بـل ويفتح لهـا عقلـه وقلبـه، وما تزايد انتشـار الإسـلام في الغرب -رغم العقبـات المتزايدة- إلا دليـلا عـلى ذلـك. وهناك «العلـم الغربي» فالحكمة ضالـة المؤمن أنى وجدها فهـو أحـق النـاس بهـا، ومـن العلـوم مـا هـو «مشـترك إنسـاني عـام» والـذي يثـير الإشـكالات ويمثـل التحديات في العلاقة بـين الحضارة الغربيـة والحضارة الإسـلامية هـو «مـشروع الهيمنـة الغربية» السـاعي تاريخيا إلى اسـتعمار العالم الإسـلامي ضمـن سـعيه للسـيطرة عـلى كل العـالم»[1]. وبمـا تيـسر مـن وسـائل التواصـل الاجتماعـي صـار بمقـدور كل فـرد بيان مخاطـر هذه الهيمنـة، ونشر مـا يحقـق المحبـة والوئـام، ودفـع مـا يقتـضي العـداوة والبغضـاء مـن خـلال ثقافـة الاسـتعلاء التـي تنشر على نطاق واسـع مسـتفيدة من التحكم في وسـائل الإعـلام وتوجيههـا وجهـة معينـة لتكريـس ثقافـة الغالـب. ومـن وسـائل تحقيـق ذلـك تخليـص وسـائل الإعـلام مـن الهيمنـة يـل إن إعـادة التفكـر في الاتصـال الجماهـيري مـن خـارج الرؤيـة الغربية ونسـقها التصوري، -طبعا بالاسـتفادة منهـا وليـس بإلغائهـا- ليـس مطلبـا أخلاقيـا فقط، بـل هو مطلـب علمـي

.11

(1) محمد عمارة، الموقف من الحضارات الأخرى، ص 10.

عاجل وملح، سيفتح آفاقا بحثية هائلة أمام الباحثين. ولا أتحدث هنا عن الرؤية العربية الإسلامية فقط، بل لا مانع من توسيع مجال البحث ليحتضن الفكر الإنساني ويمتح من تنوعه»[1]. ومن مقتضيات هذا التنوع «تحرير الاتصال من الرؤية الدينية الغربية، ليس على مستوى التصور الفلسفي فقط، بل أيضا على مستوى انعكاساتها على المجالات البحثية في الاتصال الجماهيري الحديث»[2].

موقف الحضارة الصينية من التعاون مع مختلف الحضارات:

تعتبر تعاليم «كونفوشيوس» هي المؤثرة في كثير من الفلسفات والأفكار الصينية وإقامتها على أسس اجتماعية ومثل أخلاقية، وحينما دخل المسلمون الصين كانوا يدركون ما تقوم عليه تلك الفلسفات من عقائد وأفكار فسعوا سعيا حثيثا لبيان المشترك بينهم وبينها كقيم الحق والخير والجمال، مدا لجسور التعاون والتعارف. والمتتبع للحضارة الصينية يجد فيها الانفتاح على شتى الحضارات لا من أجل الانفتاح فحسب بل فيما يخدم حضارتها وثقافتها، حرصا على أخذ المفيد من كل حضارة، وحسب « لوه تشونغ مين» فإن «تخلف أمة ما إنما يرجع إلى الفقر المعنوي لهذه الأمة، بما في ذلك ضياع السمات الشخصية والفراغ العقلي وضعف الشخصية والكسل والتراخي، الذي تكون عليه هذه الأمة. ففي الوقت الذي نشغل أنفسنا فيه بالحفاظ على تطوير الثقافة التقليدية الصينية الأصيلة، فإنه يجب علينا أيضا التخلي عن روح الغرور، والسعي إلى الاستفادة من منجزات الحضارة البشرية، ودراسة الروح التشجيعية التي يتصف بها الإنجليز، وروح المغامرة للألمان، وروح الابتكار التي يتميز بها اليهود، وروح التفاني التي ينفرد بها الشعب

(1) هشام المكي، حضور الإله في النظريات الإعلامية الحديثة: رصد في المظاهر والممارسات البحثية، دورية نماء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية، العدد 3، صيف عام 2017م، ص 165.

(2) هشام المكي، حضور الإله في النظريات الإعلامية الحديثة: رصد في المظاهر والممارسات البحثية، دورية نماء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية، العدد 3، صيف عام 2017م، ص 163.

اليابـاني، وأخـيرا روح المخاطـرة التـي تميـز الشـعب الأمريكـي»[1]. فالسـعي للاسـتفادة مـن أجـود ما لـدى الحضـارات الأخـرى لتطويـر الحضـارة الصينية أمـر ظاهـر، أيـا كان انتـماء تلـك الحضـارة مـا دام خادمـا ومحققـا للتطـور الحضـاري الصينـي. وقـد تضمـن كتـاب «مقومـات التجربـة الصينيـة» ل «لوه تشـونغ مـين» خلاصة رؤية الحضارة الصينية في مجـالات إدارة الدولة والمجتمع والتنميـة الثقافيـة. ومـن ركائزهـا التـي تقـوم عليهـا «اسـتخدام وجهـة النظـر وأسـلوب التنميـة العلميـة العالميـة لقيـادة عمليـة التنميـة، ودفـع عمليـة تحـول الفكـر التنمـوي القائـم عـلى أن المـادة أسـاس كل شيء إلى اعتـماد الإنسـان كأسـاس، والعمـل عـلى تأكيـد مكانـة أبنـاء القوميـات المختلفة في عمليـة التنمية الاقتصاديـة والاجتماعيـة، ورفـع الوعـي العام لـدى القوميات المختلفـة، وزيادة الصبغـة الاجتماعيـة لهـا، وتعميـم ثمـار التنميـة بـين جميـع أبنـاء القوميـات المختلفـة، ودفـع التنميـة الشـاملة للإنسـان، وتحـول الفكـر التنمـوي مـن الفكـر الأحـادي إلى الفكـر الشـامل، والعمـل عـلى إحداث حالة مـن التنسـيق والتناغم في عمليـة التنميـة بين الاقتصاد والمجتمـع، والحضر والريـف والمناطق المختلفة، وبـين الإنسـان والطبيعـة، ودفـع التنميـة المشـتركة في المجـالات المختلفـة وبـين المناطـق المختلفـة، ورفـع مسـتوى التنميـة العـام والتحـول مـن الفكـر التنمـوي العشـوائي إلى الفكـر المركـز، ... والتحـول مـن الفكـر التنمـوي المغلـق إلى الفكر المنفتـح، وتحطيـم حواجـز المناطـق الإداريـة، وتحسـين العلاقـة مـع الجـيران واعتمادهـم كأصدقـاء في عمليـة التنميـة، ورفع مسـتوى الانفتاح عـلى الخارج، والاهتـمام بالتعـاون متعـدد الأطـراف، وتحقيـق مبـدأ التعـاون مـع الآخـر، والمحافظـة عـلى مـا يميز الـذات عن الآخريـن، وتأسـيس مناطق وبيئـات تتمتع بقـدر كبـير مـن التناغـم والانسـجام»[2]. ومـما يحسـب لهـذه الرؤيـة التعاونيـة

(1) لـوه تشـونغ مـين، وُلد للإصـلاح (مقومات التجربة الصينية) ترجمة: حسـانين فهمي حسـين، دار النـشر للجامعات، مـصر، د.ط، 1435هـ 2014-م،ص 75.

(2) المرجع نفسه، ص 27.

أنهـا شـاملة للمكونـات الداخليـة والخارجيـة، وهـو بعـد نظـري مهـم لتحقيـق أهـداف التعـاون، وإلى جانـب الاهتـمام بالأهـداف التنمويـة كان «الإسراع في التحـول في أسـلوب إدارة المجتمـع، ودفـع اسـتخدام النظـام الديمقراطـي والقانـوني والعلمـي في إدارة المجتمـع. ودفـع أنظمـة تأسـيس وتحسـين المجتمع، وتأسـيس وضـع إداري للمجتمـع، يقـوده أعضـاء الحـزب، وتتـولى الحكومـة مسـئوليته، ويكون بتنسـيق مجتمع ومشـاركة جماهيرية، ودعم تأسـيس العائلات المتناغمـة، والمـدن والقـرى المتناغمـة، والأحيـاء المتناغمـة، والهيئـات المتناغمـة، وجهـات العمـل المتناغمـة، والقوميـات المتناغمـة، والديانات المتناغمـة، والحدود المتناغمـة، وتعزيـز أسـس الوحـدة بـين القوميـات المختلفـة، وتوحيـد البـلاد والتناغـم في المجتمـع. وتأسـيس الأنظمـة اللازمـة لحمايـة المجتمـع والطـوارئ، وآليـات التعبئـة المجتمعيـة، وزيادة وضع القـدرات والإمكانـات اللازمة للأحداث المفاجئـة، والعمـل الجـاد على حمايـة الأمن الـلازم لحياة وممتلـكات الجماهير، ودفـع تأسـيس الأنظمـة اللازمة لأمـن المجتمع، وحمايـة أمن المناطـق الحدودية، والعمـل عـلى توجيـه التوافـق بـين الأنشـطة الدينيـة، وتأسـيس مجتمـع يسـوده التناغـم والوئـام، وإدارة الأنشـطة الدينيـة حسـب القوانـين المتبعـة، والوقايـة والعـلاج الفعـال للمخـدرات ومـرض الإيـدز وغيرهـا مـن القضايـا الاجتماعيـة ودفـع تأسـيس النظام السـياسي الديمقراطـي، ورفع الوعي السـياسي لدى أبناء القوميـات المختلفـة»[1]. والتأمـل في تفاصيـل هـذه الرؤيـة يـدل عـلى أهميـة الرؤيـة الشـمولية في تحقيـق التعـاون بـين أفـراد المجتمـع، وأنهـا يكتـب لهـا النجـاح حينـما تكـون مقوماتهـا حـاضرة، وحينـما تنطلـق مـن الإنسـان وتوجـه نحـو الإنسـان، وتوظف الوسـائل الماديـة لتحقيق التعاون الإنسـاني، لا أن تفسـد الأشـياء الماديـة العلاقـات الإنسـانية، ولنـا أن نتسـاءل عن دور الإعـلام الآن في التعريـف بمثـل هـذه التجـارب، وفي تقديمهـا لإنسـان لم يعـد يقـرأ أكـثر مـما يشـاهد، فصناعـة المحتوى تزينهـا الإثارة لكنها الإثـارة العميقـة والهادفة البانية

(1) المرجع نفسه، ص 30.

الساعية إلى بناء فكري سليم للإنسان والتي تعرف الشعوب المختلفة على التجارب الإنسانية الحضارية الجديرة بالاقتداء. وجدير ببعض وسائل الإعلام التي تسعى إلى تقديم التعددية عائقا من عوائق التعاون والاندماج أن تستحضر هذه التجارب وتعرف بها خير من تكريس مفاهيم خاطئة تثني المجتمعات عن الفعل والتفكير في مد اليد للآخر لتبادل التجارب، فقد كانت التجربة الصينية قائمة على اعتبار التعددية الداخلية والخارجية والاختلاف في الرأي عامل ثراء، وحسب تعبير « لوه تشونغ مين» «إنه لا وجود لهذا العالم بدون ثنائية التناقض والاختلاف. فالتناقض والاختلاف هما اللذان يساعدان على تطور الأشياء بصورة حيوية. وجميع الأشخاص الذين يمتلكون وعيا ثقافيا محددا، على دراية بحقيقة هذه القضية. إلا أن الكثير من الناس والقادة والمسؤولين على وجه الخصوص، يسعون إلى التوحد والتمركز. فهم لا يعلمون أن التعددية هي أساس العالم المتناغم، وأنها الأساس لتكوين عالم ثقافي إنساني متناغم، وأنها الأساس للعالم المعنوي المتناغم. فالتناغم والتبادل والتمازج بين ثالوث البيئة والعالم والجانب العقلاني، يجب أن يكون هو العالم المثالي الذي يسعى إليه هؤلاء المهتمين بمصير البشرية من الفلاسفة، ورجال الدين، والعلماء، والبشرية جمعاء. وهناك الكثير من القادة الصينيين المتأثرين بالفكر السياسي الصيني التقليدي، نقول إنهم كثيرا ما يرددون ويتظاهرون بالتأكيد على وجود ثنائية التناقض والاختلاف، إلا أنهم ينكرونها في تعاملاتهم، وفي وعيهم الباطن، ومن ثم فإننا نجد بعض القادة يميلون إلى تقدير الذات والاعتراف بقدرها، ويرفضون ما يختلف معهم من آراء»[1]. ومن شأن هذه الرؤية الإيجابية للتعدد والتنوع الإسهام في زيادة العطاء واحتواء مختلف أطياف المجتمع ضمن أهداف مشتركة نبيلة تتلاشى معها الفوارق الاجتماعية ويشعر الجميع أنه مطالب بالعمل والنفع بدل مناقشة مشكلة الاختلاف، وهناك بون شاسع بين من يعتبر الاختلاف عامل

(1) المرجع نفسه، ص 66.

قـوة للعمـل والإبـداع وبين من يعتـبره معيقا للتواصـل والعمل المشـترك، وينبغي أن نسـعى لتعزيـز الاتجـاه الأول نظريـا وفكريا وعمليـا، يحيث لا تثـار التعددية والاختلافـات الدينيـة والمذهبيـة كمشـكلة. ويمكـن توظيـف المشـترك الإنسـاني والقيـم الأخلاقيـة المتفـق عليهـا للتعـاون في مختلـف المجـالات فمثـلا قيمـة «الصـدق» هـي قيمـة نبيلـة تتغياهـا مختلـف الحضـارات، ونجـد الحضـارة الإسـلامية تعتـبر صفـة الصدق من الصفات الأساسـية للمؤمـن، وكذلك نجد في الحضـارة الصينيـة مثـلا تثمـين هـذه القيمة التي يعـبر عنها «لوه تشـونغ مين» بقولـه « مـما لا شـك فيـه أن جميـع أفعالنا تتأثر بشـكل أو بآخر بمعيـار الصدق والحقيقـة، فالصـدق هـو معيـار لأفعالنـا، كـما أن الحكـم عـلى مغـزى الصـدق يكـون مـن خـلال الفعـل المـؤدي إليـه أو النتيجـة المترتبة عليـه. ولـن يكون لأي فعـل مغـزى واضـح إذا كان هنـاك أدنى اختـلاف في مصداقيتـه، وإذا لم تكـن هنـاك حقائـق واضحـة تؤكـد عليـه، وإذا لم يـؤدي إلى اختـلاف في التطبيـق أو الفعـل. وبنـاء عليـه، فإننـا نرى أن الصـدق هو المنبـع والهدف الذي تسـعى إليه القـوة البشريـة، وهـو الوسـيلة التي تسـتخدمها أي نظرية من أجـل التوصل إلى أهدافهـا الحقيقيـة»[1]. ومـن شـأن الاتفـاق عـلى هـذا الأصـل وهـذه القيمة أن يسـتدعي الاتفـاق في أمـور أخـرى، وأن يكـون سـمة بـارزة للتلاقـح الفكـري والثقـافي، وهـذا مرتبـط برؤيـة أتبـاع الحضـارات للقيم المشـتركة ووعيهـم بها، في وقـت تدفقـت فيـه وسـائل التواصـل والاتصـال وانعـزل العـالم عـن بعـض وانكفـأ عـن نفسـه، ولا يـكاد يعرف عـن «الجـار ذي القربى» و»الجـار الجنب» و»الصاحـب بالجنـب» شـيئا فضـلا عـن إفادتـه والاسـتفادة منـه. ويمكـن اتباع جملـة مـن الوسـائل لتذليـل هذه الصعـاب والمعوقات سـيما في مراحـل التكوين الأولى للناشـئة. وقـد اتخـذت الحضـارة الصينيـة الحديثة التعليم ركيزة أساسـية لتحقيـق الانفتـاح عـلى مختلـف الحضـارات والاسـتفادة مـن تجاربهـا والإفـادة بتجربتهـا واعتبـاره ركيـزة أساسـية في التعامـل العالمـي، والتدفـق والتبـادل

(1) المرجع نفسه، ص 66.

والتكامل والتقدم فيما بين دول العالم، وصبغ مضمونه وأسلوبه وآلياته وموارده، وطرق تقييمه، بمفاهيم عالمية، واعتماد الوسائل العملية المحققة لذلك مثل: «الابتعاث العلمي للطلبة والمعلمين عالميا، وتواصل العلماء وتبادل الزيارات فيما بينهم، والتبادل الأكاديمي، والبحوث التعاونية، والتعاون في تقنيات التعليم ومرافقه»[1] واعتبار الانفتاح على العالم والتعاون معه يثري التجربة الداخلية في الأمدين القريب والبعيد في شتى المجالات وأن البعثات طريق للعالمية «وأن وصول التعليم للعالمية يساعد الطالب على فهم العالم الخارجي، واستيعاب المنظومة المتقدمة لثقافة العالم؛ ليصبح في المستقبل هو المواطن العالمي المشارك في المنافسة العالمية، متيقنا لكيفية إرساء أسس التعاون والتواصل»[2]. وثمرة ذلك لا تقتصر على الفئة المبتعثة بل تعود بالنفع على الوطن وعلى الحضارة الصينية، وحسب تعبير « لوه تشونغ مين» «فوصول التعليم العالمية هي مبادرة لإشراق شمس الثقافة الوطنية على العالم، فيتسع المجال إلى الكثيرين لتذوق ثقافة بلادنا المميزة، ولتعزيز التواصل مع الدوائر التعليمية العالمية؛ حتى يصبح للصين كلمة مسموعة في قضايا العالم كله»[3].

وأهم الخطوات العملية الملموسة لتحقيق استراتيجية «الانفتاح على الخارج وفتح أبواب الداخل»، ودمج الثقافة الصينية بالثقافة العالمية. هي:

- رفع صدى الثقافة الصينية عالميا، التي من شأنها دعم نشر ثقافة القوميات الصينية على العالم.
- نشر الفكر العلمي عالميا، وتقديم دعم نشط لتعليم اللغة الصينية.
- التخلي عن الطراز التعليمي المتخلف وآلياته وأساليبه.

---

(1) المرجع نفسه، ص 71.

(2) المرجع نفسه، ص 71.

(3) المرجع نفسه، ص 72.

- استيعاب التراث الحضاري البشري، وتعزيز وضع مناهج دراسية عالمية.
- بناء نظام منفتح لتشغيل المنشآت التعليمية، وبناء آلية حديثة للإشراف على المدارس.
- رفع الكفاءة اللغوية للطالب والمعلم، والنظر إلى أهمية اللغة؛ لكونها همزة الوصل التي تربط بين الداخل والخارج.
- رفع مكانة الطالب والمعلم في المجتمع العالمي، والانتباه إلى زرع القدرة فيهما على التعلم والتواصل العالمي، وتدريبهما على رفع القدرة المعيشية[1].

ومثل هذه التجارب ينبغي أن تكون محل عناية واهتمام من لدن مختلف الحضارات لتبادل الرأي بشأنها والاستفادة منها، والإعلام هو الذي يجب أن تكون له الصدارة في التعريف بهذه التجارب، وبل في تقديمها على نحو جذاب لمختلف المجالات قصد توظيفها في الانفتاح على الآخر والاستفادة منها، والانطلاق في العمل ودفع مشاعر الإحباط والسلبية التي تولد الكراهية وتغذي مشاعر اليأس التي تكون غالبا هي الدافع لأعمال العنف بين الأفراد، ومن ثم يصير ذلك عملا مجتمعيا يصعب السيطرة عليه نتيجة التراخي وعدم الإفادة وتقديم البديل الذي من شأنه النهوض بالفرد والمجتمع والحضارة. وخلص «عز الدين معميش» إلى أن تبني «المنظومة السياسية في الصين استراتيجية للتعامل مع الآخر التي نظرت لها النخبة الصينية، منطلقة من جذورها الثقافية والفكرية الضاربة في التاريخ؛ فقد أشرف الرئيس الصيني «جيانغ زيمين» على منتدى آسيا لحوار الحضارات، والذي عقد بتاريخ 15 و 17 مايو 2019م، وقد حضرته 47 دولة آسيوية، منها اليابان وكوريا الجنوبية المحسوبتين على المعسكر الرأسمالي (الغربي) وتنبع أهميته من كون قارة آسيا تمثل ثلث إجمالي مساحة الأرض، وتضم ثلثي سكان العالم، وفيها أكثر من ألف مجموعة عرقية. وقد بين «زيمين»

(1) المرجع نفسه، ص 72.

سياسـية الصـين ورؤيتهـا في آليـة التفاعـل مـع الحضـارات والثقافـات، منطلقا مـن عمـق الـذات الصينيـة، في كونهـا لا تتعامـل مـع الحـوار مـع الآخـر، بكونه حدثـا طارئـا، وإنمـا هـو عقيدة صينية راسـخة مسـتمدة مـن الحضـارة الصينية العريقـة التـي تتسـم بالتنوع والمسـاواة والشـمول والانفتـاح، وكان لافتا إشـارته إلى النظريـة الكونفوشوسـية، وهـي نظريـة التكامـل بـين المعرفـة والعمـل التي يطرحهـا تلاميـذ كونفوشـيوس في عصرنـا»[1]. ومـا فتئـت أصـوات العقـلاء من مختلـف الحضـارات تنـادي بالاسـتفادة من هـذه التجربة وغيرها مـن التجارب الإيجابيـة النافعـة التـي ينبغـي أن تكـون جـسرا بـين الحضـارات يبـادر أتبـاع الحضـارة بالانفتاح على الحضارة الأخرى والسـعي إلى التعـرف عليها والتعريف بحضارتهم دون عقد اسـتعلائية أو مطامع خفية من شـأنها أن تؤذي الإنسـانية أو تـضر بها.

(1) عـز الديـن معميـش، فكـر الاسـتغراب في التـداول المعـرفي المعـاصر: نحـو رؤيـة موضوعيـة في استكشـاف الآخـر، مجلـة الفكـر الإسـلامي المعـاصر، العـدد 100، صيـف 1441هـ/2021م، ص 52.

6 - التواصل الإنساني والتعاون الحضاري نماذج تاريخية لمستقبل «تعاون حضاري» ممكن

لم يحظ التاريخ الإنساني بالاهتمام الذي ينبغي في مجال العلاقات والتواصل والتعاون، سيما في الجوانب الإيجابية، أو جوانب التعريف بتاريخ حضارة ما لأرباب الحضارات الأخرى، ومنه تاريخ الحضارة الإسلامية «فتاريخنا العربي الإسلامي هو الغائب الحاضر -في أدبيات العلم الغربية- فإما غياب كامل وإما استدعاء لتاريخ تنافس القوى الاستعمارية على احتلالنا»[1]. والنماذج التاريخية التي ينبغي استدعاؤها لاستخلاص العبر وتجارب التعاون «ليس تاريخ المركزية الأوروبية المدعية العالمية، كما أنه ليس تاريخ واحد للعالم ولكنه تاريخ كافة الدوائر الحضارية في تفاعلاتها الكبرى وخلال صعود أو هبوط كل منها»[2]. ولا نزعم أن التاريخ كان مثالا للتعايش والصفاء بين مختلف الأمم والشعوب، فذلك قول لا يقوله من له أدنى دراية بالتاريخ، لكننا نؤكد أن ما حصل من انشقاق ومن عداوة واقتتال إنما هو خروج عن مقتضى التعارف الإنساني، وطغيان من الإنسان على أخيه الإنسان «وليس من شأننا التهوين من آثار هذه الصراعات وما خلفته من مآسي أو القفز على أحداثها الجسام، ولكن لا يمكن بأي حال من الأحوال التهويل من شأنها حتى تعيقنا عن أداء مهمتنا، وهذا الطريق محفوف بالمخاطر والصعوبات والعقبات، وقضية إزالتها تحتاج إلى تضافر جميع الجهود لأبناء الديانات المختلفة الذين يجمعهم مصير مشترك»[3] وكما توجد صور مظلمة في التاريخ هناك أيضا أمثلة مشرقة يمكن الاهتداء بها

(1) نادية محمود مصطفى، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي منظور حضاري مقارن، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، ط1، 2015م، ج 1، ص 17.

(2) نادية محمود مصطفى، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي منظور حضاري مقارن، ص 22.

(3) عبدالقادر بخوش، نحو صياغة مشروع ديني موحد ضد التجديف والإساءة للمقدسات الدينية من خلال التواصل الاجتماعي، برجس، المجلد: 4، العدد: 2، يوليو دسمبر 2017م، ص 91.

في نـشر مـا يحقق التعـاون، ومن الأمثلـة التاريخية على التعايـش والتعاون بين مختلـف الحضارات:

الأصـول المشـتركة بـين الحضـارات، ونقصـد بذلـك مـا يتعلـق بالاشـتراك في الجانـب العقـدي والجانـب الأخلاقـي الإنسـاني، فمثـلا الإيمـان برسـالات الرسـل السـابقين، ودعـوة التوحيـد قضيـة مشـتركة يمكـن توظيفهـا لتقريـب وجهـات النظـر، ولا يعنـي ذلـك الإخـلال بالمعتقـد أو تخـلي الأمة الإسـلامية عن معتقداتهـا، كـما يريـد البعـض الترويـج لذلك، بـل الاستمسـاك بالمعتقـدات أمر لا يقبـل المسـاومة، غـير أن المتفـق عليـه مـما هـو مشـترك يتـم التعـاون فيـه، والمختلـف فيـه مما يتمسـك فيـه كل طرف بمذهبـه يقدر فيه الاختـلاف وتحترم الاختيـارات دون تضييـق أو سـخرية أو اعتـداء. وفي الجانـب الأخلاقـي أيضـا كثـير مـن القضايـا المشـتركة التـي هـي محـل إجـماع بـين بنـي الإنسـان، كقيم الصـدق والعـدل وغيرهـا، وقد تلاقت حضـارات مختلفة في أزمنـة متعددة، ولم يكـن أمـر التعايـش يطـرح بينهـا لأنـه لم يكـن إشـكالا أصـلا، كما مـرت فترات عـلى التاريـخ ظهـرت فيهـا عداوات وصلـت حد الاقتتال بسـبب الغلـو في الفهم وعـدم الوعـي بالوظيفـة الوجوديـة التـي لا تقتـضي تسـلط طرف عـلى آخر، بل تقتـضي تعاونـا أو احترامـا لوجهـات النظـر عنـد الاختلاف.

أخـذ العلـوم والمعـارف، وذلـك فيـما كان في مختلـف الحقـب والمراحـل التاريخيـة مـن جهـود متعلقـة بالترجمـة، وتواصـل بـين الأمـم وتلاقـح في المعـارف والتجـارب «عـلى اعتبـار أنهـا تعـد شـكلا فاعـلا من أشـكال التجسـير في مسـيرة حـوار الأمـم المتعاقبـة والمتعـاصرة والمتلاحقـة، وصـولا إلى تحقيـق غايـات التعـارف والتعـاون والتحالف بين الأمـم والحضـارات...»[1] ويعتبر ذلك مـن أهـم مداخـل التعـرف لفكـر الآخـر، والاطـلاع عـلى مـا لديـه مـن معـارف وقضايـا مشـتركة «والترجمـة تعـوض النقـص الـذي تحدثـه الحـدود اللغويـة،

(1) عـلي بـن إبراهيم النملة، التجسـير الحضـاري بين الأمم في ضوء تناقل العلـوم والآداب والفنون، مكتبـة الملـك فهد الوطنية، الريـاض، ط1، 1430هـ /2009م، ص 12.

إنهـا في الواقـع تكسر الحـدود، لتجعـل السـفر متيسرا، بـين تخـوم الحضارات والثقافـات»[1]. ويؤكـد المؤرخ البلجيكي/الأمريكي «سـارتون» -أحد أبرز المهتمين بتاريـخ العلـوم والمنصفـين في وصـف إنجـاز الحضـارات- «أن العـرب أعظـم معلمـين في العـالم في القـرون الثلاثـة: الثامـن، والحـادي عـشر، والثاني عشر الميـلادي ...، فوجـود «الحسـن بـن الهيثـم» و»جابـر بـن حيـان» وأمثالهما كان لازمـا وممهـدا لظهـور «جاليليو» و»نيوتـن» ولو لم يظهر «ابـن الهيثم» لاضطر «نيوتـن» أن يبـدأ مـن حيـث بـدأ «ابـن الهيثـم» ولبـدأ «جاليليـو» مـن حيـث بـدأ «جابـر» أي أنـه لـولا جهـود العـرب لبـدأت النهضـة الأوروبيـة (في القـرن الرابـع عـشر) مـن النقطـة التـي بـدأ منهـا العـرب نهضتهـم العلميـة في القـرن الثامـن الميـلادي»[2]. ويضـاف لهـذه الجهـود مـا كان للعلـماء مـن جهـود في مناقشـة المذاهـب المختلفـة، ومـن ذلـك جهـود العلـماء المسـلمين الذيـن خلفـوا أمثلـة شـاهدة عـلى ذلـك الحـوار، من ذلـك كتـاب «الفصـل في الملـل والأهواء والنحـل» لابـن حـزم، و»شـفاء الغليل في بيان مـا وقع في التـوراة والإنجيل من التبديـل» للجوينـي، و»الـرد الجميل» للغـزالي، و»المنتخب الجليـل» لأبي الفضل المـكي، و»الأجوبـة الفاخـرة» للقـرافي، و»بـين الإسـلام والمسـيحية» لأبي عبيـدة الخزرجـي، وغيرهـا من الكتب التي تختلف في أسـاليب حوارهـا والغرض منها، لكنهـا دالـة عـلى الاطـلاع عـلى مـا لـدى الآخـر ومناقشـته وتعريفـه بالحضـارة والـتراث الإسـلامي، ورغـم تيسر وسـائل التواصـل والاتصال اليوم فـإن هنالك عزلـة وانغلاقـا اختياريـا ومتابعـة صامتـة وزهـدا في الحـوار والتناظـر. وينبغي السـعي في توظيفهـا لإبـراز الإشراق الحضـاري، وبيان آفاق التواصل الإنسـاني ومـا ينبغـي أن يطبعـه مـن سـلم وسـلام وسـعي إلى الأمـان، واسـتدعاء التأثـير

(1) إدريـس مقبـول، الحـوار الحضـاري دراسـة في النظـام المعـرفي والقيمـي القرآني، كليـة الشريعة والدراسـات الإسـلامية جامعـة قطر/اللجنـة القطريـة لتحالـف الحضارات/جائـزة قطـر العالميـة لحـوار الحضـارات، 2018م، ص 112.

(2) علي سـامي النشـار، مناهج البحث عند مفكري الإسـلام ونقد المسـلمين للمنطق الأرسـطيطاليسي، دار الفكـر العربي، 1367هـ /1947م، ص 277.

الفكري الموجِّه لسائر الاختيارات الأخرى، صونا لها من الانزلاق والانحراف كما هو مشاهد في عالم تسير المادة فيه كل شيء بما في ذلك أرباب الفكر والثقافة الذين يصيرون في مختلف الأحوال مراقبين متأثرين غير مؤثرين، فيشتد الصراع وتستنبت الآراء الغريبة الصادرة من غير ذوي الرأي، متخذة من وسائل الإعلام الجديدة التي تساعد على الانتشار مطية للذيوع السريع ونشر الثقافة السطحية.

الحوارات والمناظرات التي جرت في أطوار مختلفة من التاريخ، وتعتبر المناظرة في التاريخ مدخلا مهما للتعرف على جهود التلاقح الفكري وتقريب وجهات النظر، ونشير على سبيل المثال إلى ما استجد من أمور بعد مجيء الإسلام وما كان من حوارات متعددة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم تارة مستقبلا الوفود وتارة مرسلا الرسائل إلى الملوك والأمراء يعرض عليهم ما جاء به، بل ويرسل أصحابه حيث قيم العدل، ويثمن ما يسمع من معاني خيرة كما قال في حق النجاشي ملك الحبشة « لو خرجتم إلى أرض الحبشة فإن بها ملكا لا يظلم عنده أحد، وهي أرض صدق، حتى يجعل الله لكم فرجا مما أنتم فيه...»[1]. ثم سلك منهج الحوار والتواصل والمراسلات في حياته كلها، وإن كان ذلك على أشكال وأنماط مختلفة ومتفاوتة، وتلقى المسلمون منهجه في التواصل ووظيفتهم في نشر معاني الخير والإحسان فانطلقوا يجوبون الأرض متواصلين مع مختلف أتباع الحضارات، ولم تقتصر الحوارات على ما هو عقدي بل أخذت أبعادا أخرى مختلفة تمس أمورا كثيرة من جوانب الحياة، وفي القرآن الكريم نجد الكثير من القواعد المنظمة للحوار مع المخالف، والغاية من تلك القواعد تحقيق الغاية المرجوة من الحوار، والتزام الأطراف بآدابه لكيلا يبغي طرف على آخر، وليكون الإنصاف والإذعان للحق هو الحاكم. ويحتاج مختلف أتباع الحضارات

(1) ابن هشام، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1375هـ - 1955 م، ج 1، ص 322.

اليوم إلى التعرف على هذه الأدبيات من خلال مقاطع تعرض وتجسد أمثلة لهذا الحوار، أو من خلال التعريف بهذه القواعد وإبراز الموقف من الآخر المختلف في الفكر والثقافة؛ فاللقاءات والمناظرات التي حدثت بين الإسلام والنصرانية كحوار النبي صلى الله عليه وسلم مع وفد نصارى نجران في المدينة المنورة، ومراسلات النبي صلى الله عليه وسلم للملوك والأمراء، ومناظرة المقوقس في مصر مع سفير النبي صلى الله عليه وسلم حاطب بن أبي بلتعة، ومناظرات أخرى جرت بعد ذلك في مختلف المجالس، فتارة كان يحصل التقارب، وتارة كان يتحول ذلك إلى هجوم من طرف على آخر، ثم تبقى القواعد الحاكمة للحوار هي الحكم طمعا في الوصول إلى الحق ومعرفة كل طرف ما لدى الآخر، وقد غفل الإعلام الإبصار بهذه الأمثلة والتجارب، وحتى إن عرضت فإنها تعرض على نحو سردي باهت لا يثير في النفس رغبة السعي والتعرف إلى الآخر، ووظيفة الإعلام في مثل هذه المواقف أن يعرف بها وأن يعرضها في محتويات جذابة، ومن ثم يدعو إلى التحلي بها ويكون هو المنفذ والوسيلة الأولى لإطلاق بوادر التعرف إلى الآخر ودفع المشاعر السلبية المنشئة للكراهية والمنمية لها.

وفد نصارى نجران، وفيه حوار النبي صلى الله عليه وسلم مع نصارى نجران «وكانت وفادة أهل نجران سنة 9هـ، وقوام الوفد ستون رجلا، منهم أربعة وعشرون من الأشراف، فيهم ثلاثة كانت إليهم زعامة أهل نجران، أحدهم العاقب، كانت إليه الإمارة والحكومة واسمه عبد المسيح، والثاني السيد، كانت تحت إشرافه الأمور الثقافية والسياسية واسمه «الأيهم» أو «شرحبيل» والثالث «الأسقف» وكانت إليه الزعامة الدينية، والقيادة الروحانية، واسمه «أبو حارثة بن علقمة»»[1]. وقد أورد الإمام البخاري في صحيحه في قصة أهل نجران أنه «جاء «العاقب» و»السيد» صاحبا نجران، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يريدان أن يلاعناه، قال: فقال أحدهما لصاحبه:

(1) صفي الرحمن المباركفوري، الرحيق المختوم، دار العصماء، دمشق، ط1، 1427، ص 414.

لا تفعل، فوالله لئن كان نبيا فلاعنا لا نفلح نحن، ولا عقبنا من بعدنا، قالا: إنا نعطيك ما سألتنا، وابعث معنا رجلا أمينا، ولا تبعث معنا إلا أمينا. فقال «لأبعثن معكم رجلا أمينا حق أمين» فاستشرف له أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «قم يا أبا عبيدة بن الجراح» فلما قام، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هذا أمين هذه الأمة»[1]. ويذكر أنهم وفدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة وهم حينئذ عشرون رجلا لكنهم ذكروا أيضا في الوفود بالمدينة فكأنهم قدموا مرتين[2]. وقد كان من مقاصد الملاعنة معرفة الصادق من الكاذب، وكان الاستعداد لها أمارة صدق صاحب الدعوة، ولا يتوارى عنها إلا من كان غير صادق في الحوار أو يعلم أنه يخفي الحق. ولم يكن هذا هو أول حوار بين المسلمين والنصارى بعد البعثة، فقد كانت من قبل مناسبات فردية أو جماعية للحوار، كالجدال الذي كان بين المسلمين والنصارى في الحبشة أولا، عند الهجرة الأولى للمسلمين، في قضايا تتعلق بعيسى عليه السلام، وفي قضايا متعلقة بالعقيدة الإسلامية. ويمكن أيضا أن نشير في هذا السياق إلى ما نشأ من علوم لهذا الغرض في تاريخ الحضارة الإسلامية كعلم الكلام الذي كان يتغيا الدفاع عن العقيدة الإسلامية والرد على الأباطيل ويروم التعريف بمختلف القضايا بأساليب حجاجية مختلفة وبعضها كان «استجابة لضرورة طبيعية ملحة، تمثلت في مشكلات سياسية واجتماعية نجمت في حياة المسلمين، وباتت تهدد باستفحالها المطرد البناء الديني، الذي قام عليه المجتمع الإسلامي. كما تمثلت في تحديات دينية وفلسفية مع الأديان والفلسفات القديمة، باتت تروج بين المسلمين وتهدد

---

(1) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، كتاب المغازي، باب قصة أهل نجران، ج 5، ص 171، حديث: 4380.

(2) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، 1379ه، ج 8، ص 94.

بنيـة العقيـدة الإسـلامية. فهـذه المشـكلات والتحديـات، دفعـت الفكر الإسـلامي في سـبيل الدفـاع عـن مرجعيتـه العقديـة إلى أن يتجـه إلى معالجـة تنظيريـة، فكانـت نشـأة علـم العقيـدة بمنزلة الاسـتجابة لتحديـات ناجمة مـن صميم واقع المسـلمين»[1]. ونـرى أن الاسـتفادة مـما كان لم يتحقـق على النحـو المطلوب وتم التركيـز أحيانـا عـلى مـا يغـذي الـصراع، بينـما الإنسـانية بحاجـة إلى توظيـف هـذه الجهـود والبنـاء عليهـا وإبرازهـا باعتبارهـا أمثلـة عملية للتصـدي للأفكار الهدامـة الخاطئـة التـي تروم التشـويش على الحضـارة سـواء كان مصدرها من الداخـل أو الخـارج، ذلـك أن الانحراف في المفاهيم، يـؤدي إلى حواجز وموانع فكريـة تحـول دون تحقيـق التفاهم بشـأن بعـض القضايا المشـتركة.

تعايـش الحضـارات في الأندلـس، وهـي مرحلـة مهمـة يمكـن الاستشـهاد بهـا في تحقـق التعـاون العمـلي، مـن خـلال أمثلـة وشـواهد كثـيرة تضمنتهـا كتـب التاريـخ، حيـث «يعتـبر الحكـم الإسـلامي في إسـبانيا الأندلـس، خـلال الفـترة مـن عـام 756م إلى حـوالي 1000م أشـهر النـماذج دلالـة عـلى التعايش والتسـامح بـين الأديـان والحضـارات، وغالبـا مـا يشـار إليـه باعتبـاره نموذجـا مثاليـا لفـترة مـن الوئـام بـين الأديـان. ويعـود جـزء مـن الإعجـاب الـذي عبر عنـه المسـيحيون واليهـود بهذا العهـد إلى الفرصـة التي منحها الحكم الإسـلامي إلى أولئـك الذيـن جـاؤوا يبحثـون عـلى ملجـأ هربـا مـن عنـت النظـام الطبقي الحاكـم القديـم في أوروبـا»[2]. وفي ظـل تلـك الأجـواء التـي لم تكـن التعدديـة فيها تثير أي إشـكال «واسـتطاعت الثقافة الإسـلامية الأصيلة اسـتيعاب عناصر مـن القوانـين المسـيحية واليهودية والزرادشـتية، والممارسـات الإداريـة والتقاليد الملوكيـة المتبعـة في الإمبراطوريتـين البيزنطيـة والساسـانية (الفارسـية) والعلوم

(1) عبـد المجيـد النجـار، في فقـه التديـن؛ فقهـا وتنزيـلا، سلسـلة كتـاب الأمـة، العـدد: 22، وزارة الأوقـاف والشـؤون الإسـلامية، قطـر، 1410هـ، ج 2، ص 25.

(2) جـون إسـبوزيتو، الإسـلام والغـرب عقـب 11 أيلول/سـبتمبر: حـوار أم صراع حضـاري؟، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجية، ابـو ظبـي، ط1، 2003م، ص 9.

والفلسفة وهندسة العمران والفنون الإغريقية، بالإضافة إلى تأثيراتها العربية والإسلامية»[1]. وهو استيعاب ضمن للجميع حقه في ممارسة شعائره دون تضييق بسبب عرق أو دين.

وينبغي الاهتمام بالجانب الديني وأثره وتأثيره في تحقيق التعايش والتعاون، ومن القلائل الذين اهتموا بذلك إسماعيل الفاروقي في دراسته للتاريخ؛ حيث يعرض تأثير الوحي في الحياة الاجتماعية والثقافية والعلمية والاقتصادية، ويبرز أثر الدين في رقي الحضارة، وما يحقق من خلافة الإنسان وإعمار الأرض متجاوزا الأطروحة المركزة على إبراز الصراعات الدموية، التي تركز على إبراز الجانب المظلم من خلال وقائع وأحادث شاذة منبوذة دينيا وإنسانيا، والمطلوب عرض الحضارة بمفاهيمها الأصيلة المشرقة التي تبني الإنسان، وتحقق رقيه وتقدمه، وتدرأ عنه مشاعر السوء والبغضاء تجاه الآخر.

وفي إبراز تاريخ أي حضارة جرى العمل غالبا على إبرازها من الناحية الإقليمية -كما هو الشأن عند الغربيين- حيث يقسمون ما يعنيهم حسب الأقاليم، أو من الناحية الزمنية كما هو الشأن عند المسلمين الذين يفضلون الترتيب الزمني، ويكشف الجانبان -وفق تعبير الفاروقي- «عن قصور شديد لإهمالهما جوهر الثقافة والحضارة في الإسلام؛ فالترتيب الجغرافي يغفل ذلك العنصر الذي يوحد المناطق ويجعل منها أقاليم في عالم الإسلام الواحد فتشكل بذلك أجزاء متكاملة من ثقافة الإسلام وحضارته، أما التناول الزمني فإنه يهمل ذلك العنصر الذي بقي قائما طوال أحداث العصور والأجيال يصهر ذلك التنوع المذهل من ضروب التعبير، جاعلا منه وحدة موضوعية من الثقافة والحضارة، وثمة كتب أخرى عن الإسلام تجمع ما بين الترتيبين الجغرافي والتاريخي، لكنها لا تفلح إلا في الجمع بين مثالب الطريقتين.

(1) المرجع نفسه، ص 7.

ويمكن علاج هذه المثالب بالطبع في «الطريقة الظاهراتية»، التي تتطلب من المراقب أن يترك الظواهر تتحدث عن نفسها دون أن يقحمها في إطار فكري مقرر سلفا، كما يدع صورة الجوهر الذهنية تنسق المعلومات أمام الفهم فتتعزز مصداقيتها بها»[1]. وبذلك يمكن اعتبار الدين منطلقا للوحدة الجامعة والتعاون المثمر، وكما يقول طه عبدالرحمن « ف»العالمية» مفهوم عرفته الإيمانيات السماوية»[2]. والمفاهيم التي تسعى إلى اعتبار اختلاف الديانات عائقا غالبا ما تقدم ذلك على نحو غير شمولي، يركز على جوانب الاختلاف دون بيان جوانب الاتفاق، أو تسعى إلى مقارنة الجانب المحرف أو المؤول تأويلا سيئا مع ما هو ثابت أصيل، فيكون التناقض مرده إلى سوء التأويل المقارن وليس لأمر أصيل جاءت به الديانة «وتظهر خطورة هذا المنحى الفكري جلية في محاولات لي أعناق النصوص القرآنية والخروج بها عن مفاهيمها الواضحة لتتلاءم مع توجهات فكرية معينة»[3]. ومن ثم تقدم وتروج في مختلف وسائل الإعلام على أنها تعبير عن موقف حضارة بأكملها، بينما هي في حقيقتها لا تعدو أن تكون وجهة نظر غير قائمة على أسس علمية، ولكنها تجد من وسائل النشر المادية والمعنوية ما يسعف فتنتشر في المجتمع وتغذي مشاعر الحقد الناشئة عن الأفكار غير السليمة المنتشرة، سيما بعد أن صار الإعلام الجديد وسيلة للفت الانتباه لدى بعض من ينشط فيه بتتبع واقتناص الأفكار الشاذة لا للتعبير عن موقف ولكن للفت نظر واهتمام تكون له آثاره السلبية فيما بعد.

والمتأمل في الواقع العالمي يرى التربص والانتظار سيد الموقف، وتختلف

---

(1) إسماعيل الفاروقي/لوس لمياء الفاروقي، أطلس الحضارة الإسلامية، ترجمة: عبدالواحد لؤلؤلة، مراجعة: رياض نورالله، مكتبة العبيكان، ط1، 1419هـ/1998م، ص 25.

(2) طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص 32.

(3) عبدالكريم القلالي، تأويل النصوص الشرعية وآثاره العقدية والفكرية في الغرب الإسلامي، الدار العالمية للكتاب، الدار البيضاء، ط1، 2019م، ص 184.

اتجاهـات التكهنـات سـواء في بعـده السـياسي أو الاقتصـادي أو الإيديولوجـي، فإننـا نجدهـا يوحدهـا الحديـث عـن الهيمنـة لمـن سـتكون؟ مـع تغييـب سـؤال التعـاون الـذي ينبغـي أن يسـود، ونلحظ التخـوف من الآخر بدل مـد اليد للآخر والتعـاون معـه، رغـم توفـر الوسـائل وتيسرهـا، ونشـير عـلى سـبيل المثـال إلى تنبـؤات وتخوفـات «صامويـل هنتنغتـون» المتعلقـة بانتشـار الإسـلام في الغرب، والتـي نـرى أنهـا أخـذت حيـزا أكـبر مـن الاهتـمام لا لتميـز فيهـا، بـل لأمر قد يرجـع إلى طبيعـة المهمـة التـي كان يتولاهـا الرجـل أو إلى ذات الأفـكار التـي ينشرهـا ويـراد لهـا الانتشـارا تهييئـا لمـا سـيحدث مـن صـدام، وفي ظـل هـذه التوجهـات المعـززة للصـدام ينبغـي السـعي إلى إبراز المحاسـن الجامعـة المحققة للتعـاون، ونحتـاج إلى قـراءة التاريـخ وحسـن توظيفـه أو مـا يسـميه إسـماعيل الفاروقـي «الأخـذ بناصية التاريـخ وتوجيهه لإنتـاج الثقافة والحضـارة»[1]. وإذا اسـتثمرنا العناصر الإيجابية في التاريخ الإسـلامي فسـنجد فيها ما يسـعف على ذلـك، وإذا تأملنـا تاريـخ الحضـارة الإسـلامية فلن نجـد أنها انكفأت عن نفسـها يومـا، ولم ترفـض في أي مرحلـة مـن مراحلهـا التعامـل مـع الآخـر والتفاعـل والتعـاون معـه، وقـد تفاعلـت الحضـارة الإسـلامية مـع مختلـف الحضـارات؛ كاليونانيـة، والهنديـة، والفارسـية، وشـكل ذلـك مزيجا من التلاقـح على مختلف الأصعـدة؛ فأيـن موقـف «الإعـلام الإسـلامي» مـن إبـراز هـذه الجوانـب كلهـا وبيانهـا للعالمـين!. ويمكن أن تعتـبر تلك التجارب التي أشرنـا إلى بعضها منطلقا لـرؤى اسـتشرافية لمـا يمكـن التوافـق بشـأنه وتوظيفهـا في تعزيـز الدعـوة إلى التفاهـم والتعـاون، ورغـم وجود بعض الأمـور المختلف فيها فإن ذلـك ينبغي أن لا يؤثـر عـلى السـلم والسـلام، سـواء بين أتبـاع الحضـارة الواحدة أو بـين أتباع الحضـارات المختلفـة، وهـذا أمـر نجد له شـواهد وأمثلة في مختلـف الحضارات فمثـلا «الكونفوشـية» اسـتطاعت أن تحقق انسـجاما رغم الاختـلاف أو على حد

(1) إسـماعيل الفاروقي/لـوس لميـاء الفاروقـي، أطلـس الحضـارة الإسـلامية، ترجمـة: عبدالواحـد لؤلؤلـة، مراجعـة: ريـاض نوراللـه، ص 27

تعبير «الكونفوشيين «الانسجام مع وجود الاختلاف» وقد بني هذا النموذج على اللاءات الثلاث التي أطلقها «دنغ شياو بينغ» وهي «لا تقلدوا الغرب، ولا تقلدوا الدول الاشتراكية الأخرى، ولا تتخلوا أبدا عن مزاياكم» ولم تكن تلك اللاءات مانعة من اكتشاف الآخر وتطوير الذات. بل إن التأكيد على الهوية وتعزيزها صمام أمام ووسيلة ثبات وعزيمة وإصرار، وحسب إقرار «اليونسكو» فإنه «بدون إحساس بالهوية وبدون التأكيد الذي توفره الهوية لوجودنا نشعر جميعا بالخطر ويصيبنا الشلل، وعليه، فإن هذه الحاجة إلى الهوية هي حاجة مشروعة تماما، إذ الفرد يحتاج إلى أن يعرف من هو وإلى أي جماعة ينتمي، لكن الإنسان شأنه شأن الجماعة، يعيش بين غيره من البشر أو من الجماعات ولذلك فإنه لا يمكن الاكتفاء بالقول بأن من حق كل فرد أن يعيش، إذ ينبغي بعدئذ بيان الكيفية التي يؤثر بها تأكيد هذا الحق على حياة الآخرين»[1]. والاعتزاز بالهوية والانتماء لا يعني ازدراء الآخر أو احتقار ما عنده، بل يشيد بالجميل ويدعو إلى قيم الخير حيث كانت ومع أي كانت دون احتقار أو استعلاء، ويمكن توظيف شهادات مختلف المنصفين من مختلف الحضارات فيما يدلون به من شهادات، ونشرها على شكل أقوال أو مقاطع تمثيلية أو في محتويات هادفة، أو تضمينها في مختلف رسائل الإعلام، لتوعية الإنسانية بخطاب العقلاء، ونشير على سبيل المثال إلى شهادة الأمير «تشارلز» التي قال فيها «كثيرة هي السمات واللمسات التي تعتز بها أوربا الحالية التي هي فعلا مقتبسة من أسبانيا المسلمة: الدبلوماسية، والتجارة الحرة، والحدود المفتوحة، وأساليب البحث الأكاديمية في علم أصل الإنسان، والأتيكيت، والأزياء، والأدوية البديلة، والمستشفيات، فكل هذه وصلتنا من هذه المدنية العظيمة، وكان الإسلام في القرون الوسطى معروفا بالحلم والتسامح عندما كان يسمح لليهود والمسيحيين بممارسة شعائرهم الدينية،

(1) أصداء التنوع الثقافي، طريق نحو تحقيق التنمية، الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الإعلان العالمي لليونسكو بشأن التنوع الثقافي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، فرنسا، 2011، ص 17.

واضعا ذلك مثالا، لم يتعلمه الغرب لسوء الحظ لعدة قرون. إن الأمر العجب هو وجود الإسلام في أوربا كجزء منها منذ أمد طويل، أولا في أسبانيا، ثم في البلقان، وكذلك مساهمته في حضارتنا التي كثيرا ما نعتقد خطأ بأنها حضارة غربية كليا. إن الإسلام جزء من ماضينا وحاضرنا في جميع ميادين الجهد البشري، لقد ساعد الإسلام على تكوين أوربا المعاصرة فهو جزء من تراثنا، وليس شيئا مستقلا بعيدا عنا»[1]. إن من شأن هذا الاعتراف تعزيز أواصر القربى وتقريب التفاهم ودفع فجوات الاختلاف والتصدي لخطاب الكراهية الذي لا يجد منفذا في هذه المواقف أو الذي يتغذى من وقائع تاريخية لا تصلح للاستشهاد ولا تصلح أن تكون شاهدا أصلا، فضلا عما يحققه هذا الاعتراف من معاني إيجابية وبث لروح العمل والتفاؤل وتحقيق ما فقد في زمن توفرت فيه من الوسائل ما لم يتوفر من قبل، غير أن تلك الوسائل لم توجه وجهتها السليمة فضرت أكثر مما نفعت!.

وإقرار منجزات أي حضارة ليس طعنا في الانتماء أو التخلي عنه، فقد خلط كثير بين مواقف الإنصاف ومواقف الاعتزاز وحب الانتماء، وبينهما فرق، فالإنصاف مطلوب وواجب، والصدق في الانتماء حق وفضيلة، سيما حين يكون انتماء للحق ومبادئه ومثله وقيمه، ونتيجة هذا الالتباس في المفهوم والمواقف نلاحظ أن الاتصال بين الحضارة الإسلامية والغربية عرفا تفاوتا واختلافا بين محذر من الغزو الفكري والتغريب، كما هو الأمر عند «رشيد رضا» مثلا، وبين داع إلى المقاومة واسترجاع الهوية، كما هو الأمر عند «محمد عبده»، وبين قائل بالتسليم بتفوق الحضارة الغربية، والدعوة إلى التوفيق بين منجزاتها وبين الحضارة الإسلامية كما هو الأمر عند «الطهطاوي»، وبين من يرى النقل من الحضارة الغربية في سبيل استعادة الريادة، كما هو الأمر عند «طه حسين». ولا يسعنا أن نصدر حكما

(1) جريدة الشرق الأوسط، الإسلام والعالم الغربي، العددان: 58-54 بتاريخ 8-7 نوفمبر 1993م، نقلا عن: عبد القادر طاش، الإعلام وقضايا الواقع الإسلامي، مكتبة العبيكان، الرياض، ص 76.

عامـا عـلى تلـك المواقـف فالأمـر يقتـضي موضوعية وتأنيـا في الحكـم، غير أنه نشـير أنـه لا منـاص مـن تفكيك هـذه الدعـاوى وبيـان حقيقتها، وقد نجـد أنها متفقـة في كثـير مـن الجوانـب ومختلفـة في أخـرى، ونتعامـل مـع كل ببصـيرة تحفـظ لحمـة الوحـدة الداخلية، ونبذ التفسـيق ولغـة الوعيد، والدعـوة إلى حوار قائـم عـلى الحكـم والبصـيرة، فـإن الأمـر يكـون أشـد حينـما نختلـف ويكـون سـبب الاختـلاف هـو ذلـك الآخـر الـذي نسـعى لتحقيـق التعـاون معـه ونحـدث بذلـك قطيعـة داخليـة؛ فنكـون كالتـي نقضـت غزلهـا. ونتيجـة هـذا التبايـن في الـرؤى ظهـرت رؤى مختلفـة مـن مختلـف مفكـري الحضـارة الإسـلامية؛ حيـث ظهـر منهـج يدعـو إلى امتـلاك المعرفـة الذاتيـة والوعـي والتبـصر والانطـلاق مـن خصوصيـات الحضـارة الإسـلامية ومقوماتهـا الذاتيـة وثوابتهـا، ومـن رواد هـذا المنهـج «علي عـزت بيجوفيتش» و»إسـماعيل الفاروقي» وظهـر منهج يقوم عـلى نقـض الأسـس التـي قامت عليهـا الحضـارة الغربيـة وبيـان مثالبهـا، وأنها لا تصلـح للجميـع، ومـن أصحـاب هـذا المنهـج «عبدالوهـاب المسـيري» ومهـما تباينـت هـذه المناهـج في كثـير مـن الـرؤى والجزئيات فإنهـا لا تقـول بالقطيعة بـين الحضـارات بـل هـي مختلفـة في منهـج الانطـلاق نحـو الريادة هـل ينبغي أن ينطلـق مـن خصوصيـات أو لا مانـع من الاقتبـاس والنقل. وهـي كلها مناهج قائمـة عـلى تثمـين الدعـوة إلى التعـاون ونبـذ القطيعـة والاسـتعلاء والبغضـاء. ومـا تـزال محـاولات السـعي نحو تحقيق السـلم والتعـاون تحتـاج إلى كثير عمل أكـثر مـن كثـير قـول، فالجهـود متواصلـة في دعـم الحـوار الحضـاري غـير أننـا نسـجل عليهـا أنهـا -أحيانـا- لا تعـدو أن تكـون مؤتمـرات ولقـاءات تنفـض أفكارهـا بانفضـاض المجتمعـين فيها، ونشـير على سـبيل المثـال إلى «حركة عدم الانحيـاز»[1] التـي كانـت مـن نتائـج الحـرب العالميـة الثانيـة (1939 - 1945م)

(1) تقـوم «حركـة عـدم الانحيـاز» على عشرة مبـادئ، وينص المبـدأ الثالث على «إقرار مبدأ المسـاواة بـين جميـع الأجنـاس والمسـاواة بـين جميع الـدول كبيرها وصغيرها» كـما ينص المبدأ التاسـع على «تعزيز المصالح المشـتركة والتعـاون المتبادل».

وكانت نواتها التأسيسية في «مؤتمر باندونغ»[1] بمشاركة 29 دولة، ثم انعقد مؤتمر الحركة في «بلغراد» سنة (1961م) بمشاركة 25 دولة، وتوالت المؤتمرات منذ سنة 1961م إلى سنة 2019م، دون أن يكون لذلك أثر ملموس على المستوى الداخلي للدول المشاركة وعلى المستوى الخارجي في علاقاتها مع الدول، وقد أشرنا إلى هذا على سبيل التمثيل ونظائره كثيرة، سواء كانت المؤتمرات تعنى بقضايا داخلية أو خارجية؛ فالهوة بين القول والفعل سحيقة جدا إذا ما أردنا أن نصارح أنفسنا والقراء. ولا نبخس بهذا جهود التنظير حقها فهي مدخل ضروري من المداخل غير أنه لا ينبغي الإفراط فيها على حساب العمل، ولا ينبغي أن نتوقف عند التنظير وصياغة المواثيق، بل لابد من تجاوز إلى الواقع العملي، وإذا كان هناك من يتعلل بتحديات التنزيل؛ فإن المطلوب أيضا أن نتوجه إلى تلك التحديات للمعالجة، كيلا تظل عائقا دائما ومستمرا، وآفة مزمنة تحول دون تطبيق ما نصبو إليه.

(1) انعقد المؤتمر سنة 1955م، وحضرته 29 دولة إفريقية وآسيوية، وقد بدت بواعثه بعد بزوغ المعسكرين (الشيوعي والرأسمالي) وكانت فكرة الدول المجتمعة قائمة على عدم الانحياز وعدم الارتباط بأي من المعسكرين، والسعي للتعاون لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورغم أن الشعار المعلن هو عدم الانحياز فقد كانت هناك دول وثيقة الصلة بمعسكر من المعسكرين.

7. من واقع « صدام الحضارات»

إلى طموح «تعاون الحضارات» الواقعية والمثالية

آفة صدام الحضارات قديمة، وليست حديثة، والجديد في ذلك ليس هو الموضوع وإنما اختلاف الطرح من زمان إلى زمان، وهو صدام قد يكون بين حضارة وحضارة نظريا أو عمليا، واتخذ أشكالا متعددة، سواء عن طريق مواجهة، أو عن طريق نقض لاحق لسابق، كما هو الشأن بالنسبة «للحضارة الإغريقية التي نزعت نحو الإنسانية واتخذها الغرب نموذجا للاقتداء منذ «عصر الانبعاث» وبلغ الأمر حد «تأليه الإنسان» في حين نجد الحضارة المسيحية في طور تكوينها عارضت «الإنسانية الإغريقية» من خلال «الخطيئة الأصلية» وأعلنته «مخلوقا هابطا» أو«كتلة خاطئة»، وقسمت الهندوسية الجنس البشري إلى طبقات، وإنسانية التوحيد تحترم الإنسان بوصفه إنسانا ومخلوقا دون تأليه أو تحقير»[1].

وإذا كان أصل كرامة الإنسان أمرا متفقا عليه وهو ما ينبغي السعي له فإننا عند الحديث عن تعاون الحضارات ينبغي أن نستحضر المفاهيم المتعلقة بالكرامة الإنسانية فما حققها نسعى إلى تبنيه وتحقيقه، وما كان منافيا لها نسعى إلى نبذه من أي حضارة كان ذلك، وبعيدا عن ادعاءات التفوق، ينبغي أن يوضح الأمر للمدارسة بين عقلاء الحضارات ومنصفيها، وأن تنبذ المعاني السيئة التي لا تليق بالإنسان[2]. ومراعاة الواقعية في تعاون

---

(1) إسماعيل الفاروقي/لوس لمياء الفاروقي، أطلس الحضارة الإسلامية، ترجمة: عبدالواحد لؤلؤلة، مراجعة: رياض نورالله، ص 141.

(2) الحضارة الإغريقية مثلا حضارة وثنية، تؤمن بتعدد الآلهة، وقد صورت الآلهة في صورة خصائص الإنسان المعروفة من الخير والشر والصلاح والفساد، ولذلك لم يكن غريبا أن تظهر هذه الحضارة آلهتها في صورة كائنات يحارب بعضها بعضا، وتلجأ إلى الخداع والتآمر ....، ولأن هذه هي الآلهة فلا بأس أن يمارس الإنسان بعض ما تمارسه الآلهة، وهكذا يكون تأليه الإنسان! أما المسيحية في المقابل فقد اعتقدت بالخطيئة الأصلية التي جعلت الجنس البشري

الحضـارات شرط لتطبيـق الـرؤى النظريـة وتنزيلهـا عمليـا، يضـاف إلى ذلـك واقعيـة المفاهيـم ووضوحهـا، فالتعـاون الحضاري لا يعني الانسـلاخ عـن الهوية أو السـعي لتعـاون متوهـم يفقـد البوصلـة، فبالنسـبة للحضـارة الإسـلامية ينبغي السـعي إلى التصـدي لحمـلات التشـويه التـي تصدر أحيانـا من الداخـل أو من الخـارج، وأن نعـي مسـؤولية الحضـارة الإسـلامية في تقديـم المفاهيـم الناصعـة للإنسـانية، ليـس هيمنـة، ولكـن حـوارا بالتي هي أحسـن. ومراعاة الحسـنى في الحـوار شرط تزخـر بـه نصـوص الحضـارة الإسـلامية بغض النظر عـن الطرف الـذي يكـون معـه الحـوار، وحـين الدعـوة إلى مفهـوم مـا لا يكلـف الإنسـان الوصايـة عـلى موقـف طـرف ما واتباعـه أو عـدم اتباعـه ﴿ادْعُ إِلَى سَـبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَـةِ وَالْمَوْعِظَـةِ الْحَسَـنَةِ وَجَادِلْهُـمْ بِالَّتِـي هِـيَ أَحْسَـنُ إِنَّ رَبَّـكَ هُـوَ أَعْلَـمُ بِمَـنْ ضَـلَّ عَـنْ سَـبِيلِهِ وَهُـوَ أَعْلَـمُ بِالْمُهْتَدِيـنَ﴾ (النحـل: 125) فهـي دعـوة إلى القيـم الفضلى ومحاسـن الأخلاق ومكارمهـا، للتعاون في تطبيقهـا، فإن تحققت الاسـتجابة فنعـما هـي وإن لم تتحقـق فلا مجـال للشـنآن أو العـداوة والبغضاء، فالخصوصيـات معتـبرة ومرعيـة، بـل والجميـع مدعـو لنقـاش عقـلاني إنسـاني حـول مختلـف المفاهيـم بـلا إكـراه ولا هيمنـة بوسـائل ظاهـرة أو خفيـة، وشرط نجـاح ذلـك أن يكون بين الأنداد، خلافا للسـائد اليوم لدى الحضارات السـاعية للهيمنـة بوسـائل إكـراه أو تهديـد. والخضـوع لنظريـة في الحـوار تحـت طائلـة

سـاقطا، ولا يمكـن التخلـص مـن حالـة السـقوط إلا أن يتجسـد الإلـه في المسـيح، ويمـوت عـلى الصليـب تكفـيرا عـن خطيئـة البـشر. والهندوكيـة جعلت معظـم الناس الهنـود في طبقـة المنبوذين ووصفـت غـير الهنـود بالنجاسـة، وأبقـت الصفـة العليا لفئـة قليلة مـن البراهمة، ولا يتـم الانتقال مـن طبقـة إلى أخـرى إلا بعد الموت، بالتقمص والتناسـخ، أما العمل الأخلاقـي في الحياة فلا قيمة لـه. والبوذيـة تـرى أن الحياة الدنيا للإنسـان وسـائر المخلوقـات هي شر وبؤس وشـقاء، وينحصر دور الإنسـان في التخلـص مـن هـذا المصـير بالانضبـاط والتأمـل والتفكـر وليس مـن عقيدة غير التوحيـد الإسـلامي تعطـي الإنسـان الكرامـة والتقديـر، دون تأليـه أو امتهـان، وليـس غـير عقيدة التوحيـد مـن يعطـي الإنسـان قيمتـه الأخلاقيـة ورؤيتـه الإيجابيـة المتفائلـة نحـو الحيـاة. وهـذه هـي إنسـانية الإسـلام. (ينظـر: فتحـي حسـن ملـكاوي، منظومـة القيـم العليـا، التوحيـد والتزكيـة والعمـران، المعهـد العالمـي للفكر الإسـلامي، الولايـات المتحـدة، ط1، 1434هـ - 2013م.ص 71).

التهديد الغذائي أو الأمني لا يليق بالإنسانية ولا بكرامتها بل هو مساومة وإرهاب وتهديد أقرب منه لأن يكون حوارا، كما أن جلب المتبنين لمشروع حضاري ما عن طريق الإغراء والمساومة استغلال للضعف ومناف للكرامة الإنسانية. والمطلوب أن يحل محله حوار قائم على القناعة وحرية إبداء الرأي، وتناول مختلف القضايا الداخلية والخارجية بحرية دون ضغط أو إكراه، وبمقدور رواد وسائل التواصل الاجتماعي إنشاء صفحات وقنوات تعنى بتعزيز هذا التوجه، والانعتاق من أسر الحوارات النمطية المسيرة والموجهة تجاه قضايا معينة لأهداف خاصة، قائمة على المجاملة أكثر من قيامها على الوضوح، وبمقدور الإعلام الجديد الإسهام في كسر هذا التنميط في الحوار، والانطلاق في حوارات حول قضايا عملية حقيقية، ولو افتراضية في مراحلها الأولى ومن ثم يمكن تطويرها إلى مشاريع عملية في الواقع تعزز التفاهم والتقارب «وليس من الممكن إقامة حوار حقيقي بين الحضارات من شأنه أن يتيح إخصابا متبادلا بين الثقافات، إذا لم نبدأ بتحليل الآليات التاريخية التي منعت أو زيفت هذا الحوار إلى اليوم، وأفقرت معايير المقارنة، ولا سيما شروط عدم التوازن الاقتصادي المطرد بين (الغرب) وبين (العالم الثالث)»[1].

أولا: واقع صدام الحضارات:

تنطلق بعض النظريات المتعلقة بصدام الحضارات من نظريات كأنها مسلمة ومن كثرة ترديدها تصير كأنها حقائق ومعتقدات، في حين أن تأملها كفيل ببيان وهنها، ومسؤولية الإعلام تتجلى في الوعي بحقيقة هذه الأطروحات والكف عن ترديدها ونشر مغالطات متعلقة بها تصير وكأنها مسلمات، وما فتئ الإعلام بشقيه التقليدي والجديد يقدم قضايا تاريخية تغذي واقع الصدام، وكأنها تستشهد له، في حين أن ما ينبغي هو التعاون

(1) روجيه غارودي، في سبيل حوار الحضارات، تعريب: عادل العوا، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ص 40.

على درء واقع الصدام من خلال إبراز واستدعاء الجانب المشرق ونبذ دعاوى الصدام، ونشير على سبيل المثال إلى ما ظل يردده «صامويل هنتنغتون» عن الصدام الحضاري خصوصا بين الحضارة الإسلامية والغربية نظرا لما يعتبره صداما ذا أسس دينية لكون كل من الحضارتين «الإسلامية» و«المسيحية» تعتبر نفسها صاحبة الحق من منطلق ديني، وقد كان منطلق الترويج لهذا الفكر القائم على الاستعلاء من الإعلام؛ وذلك من مقال صغير عنوانه «صدام الحضارات»[1] نشر في المجلة الأمريكية «الشؤون الخارجية» ثم تطور إلى كتاب «صدام الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمي»[2]

وقد كان عام 1993 بداية إثارته الجدل حين كتب مقال «صراع الحضارات» ردا على أطروحة تلميذه «فوكوياما» المعنونة ب «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» التي ذهب فيها إلى أنه بعد انتهاء الحرب الباردة، ستكون الديمقراطية الليبرالية الشكل الغالب على النظام العالمي. ورد عليه «هنتغتون» معتبرا الرؤية قاصرة[3]، وأن الصراعات ستحركها الاختلافات الثقافية ثم توسع في أطروحته في كتابه «صراع الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي» حيث خلص فيه إلى أن النزاع سيكون بين: الحضارة الغربية، والحضارة اللاتينية، والحضارة اليابانية، والحضارة الصينية، والحضارة الهندية، والحضارة الإسلامية، والحضارة الأرثوذكسية، والحضارة الإفريقية، والحضارة البوذية.

---

(1) صدر المقال المعنون ب « The Clash of Civilizations» في المجلة الأمريكية «Foreign Affairs»

(2) صدر الكتاب بالإنجلزية، وعنوانه: The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order

(3) يرى عبدالوهاب المسيري أن رؤية كل من «هنتنغتون» و «فوكوياما» لم يكن بينها تناقض إلا ظاهرا، وأنه إذا حللنا الأمر بعمق فسنجد أن صراع الحضارة الغربية الحديثة العلمانية ضد الحضارات الأخرى لدى «هنتنغتون» هي نفس الثنائية الكامنة في عالم فوكوياما. (ينظر: عبدالوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج 2، ص 267).

ولا نريد هنا أن نجعل من الإعلام رقيبا على الناس في أفكارهم وأطروحاتهم وآرائهم، إلا أن تركيز الإعلام على زاوية معينة وإيلاءها من الاهتمام والنشر ما يزيد عن الحد يصير أحيانا إعادة نشر ودعاية، سيما حين لا تحضر الموضوعية واستدعاء وجهات النظر الأخرى، ولا يبقى الأمر حينئذ في حدود نقل واقع الصدام، بل في عرضه كواقع لا بديل عنه، وتبرر بذلك مساعي الصدام والهيمنة والاستعلاء؛ فالأمر ينبغي أن يخضع أولا إلى حوار موضوعي منصف، وإن تعذر فإن استمساك كل طرف بما هو عليه لا يقتضي اعتداء على حق الآخر في الوجود أو في التعبير عن رأيه «والاختلاف الفكري بين الأمم في الواقع الكوني ينقسم باعتبار مجالاته إلى ثلاثة أقسام: «اختلاف في المفاهيم» و«اختلاف في الأحكام» و«اختلاف في القيم»»[1]. وقد عرض طه عبدالرحمن مبادئ ضبط الاختلاف لدى منظري الاختلاف الكوني، وذكر أنه ظفر عندهم بثلاثة مبادئ أساسية لضبط الاختلاف، وهي: «مبدأ التسامح» و«مبدأ الاعتراف» و«مبدأ التصويب» وعقب على هذه المبادئ بأنها لا تفي بالغرض المطلوب، وأن مبدأ «الحياء» يفضُل هذه المبادئ الثلاثة، من حيث أن «الحياء من الذات» يدفع الشعور بالتفوق الذي يتولد لدى الأمة المتسامحة، وأيضا كيف أن «الحياء من الغير» يصرف الشعور بالغرور الذي يتولد عند الأمة المعترف بها، وأخيرا كيف أن «الحياء من الله» يدرأ الشعور بالعظمة[2]. وأطروحة صدام الحضارة إذا تأملنا أسسها التي تقوم عليها نجد الأمر البارز هو الشعور بالاستعلاء والرغبة في الهيمنة واعتقاد التفوق الذي يتضمن احتقارا للآخر.

ومسؤولية الإعلام وأهل الفكر في درء أطروحة الصدام والتأسيس للتعاون النافع للإنسان حيث كان بوصفه إنسانا، ودرء آفات التمييز والتوعية بطموح التعاون على اختلاف مستوياته واستدعاء وجهات النظر المساندة

(1) طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص 159.

(2) المرجع نفسه، ص 155.

للتعاون الحضاري إلى الإعلام وتوظيف تلك المفاهيم في مختلف وسائل التواصل بأشكال مختلفة صوتا وصورة ومشاهد ورموزا وإشارات، ويتم ذلك من خلال استدعاء الأفكار النيرة المعروفة بالدفاع عن السلم والتأسيس له، ثم من خلال عرض ما ينشر من كتب لأرباب هذا المنهج وتوظيفها في قوالب مختلف في مختلف وسائل الإعلام التقليدية والجديدة، بحيث تصير النظريات الإيجابية هي الذائعة في المجتمع ويسعى الجميع لنشرها من منطلق إنساني محض، يعزز به القيم الإنسانية والنبيلة، وينخرط الجميع في إثراء ثقافة الاعتراف والتفاهم ودرء الصدام والإقصاء الممنهج.

ثانيا: طموح تعاون الحضارات:

طموح تعاون الحضارات ليس ترفا بل هو ضرورة، ووفق تعبير «كولد ليفي شتراوس» «إن المصيبة والنقيضة الأخطر اللتين تستطيعان أن تصيبا مجموعة بشرية، وأن تمنعاها من تحقيق طبيعتها كاملة هي أن تكون وحيدة»[1]. كما يقرر أن «كل تقدم ثقافي هو نتيجة للتآلف بين الثقافات. ويقوم هذا التآلف على الجمع (الواعي أو غير الواعي الإرادي أو غير الإرادي، المقصود أو العرضي، المختار أو الإكراهي) بين الفرص التي تصادفها كل ثقافة أثناء تطورها التاريخي...، وهذا التآلف يكون أكثر خصوبة بقدر ما يتم بين ثقافات أكثر تنوعا»[2]. فالتنوع شيء إيجابي وكلما ازداد المجتمع تنوعا ازداد ثراء وعطاء إلا أن الواقع المعاش والرؤية الإعلامية للتنوع غالبا ما تقدمه مقترنا بمشكلات أو مزاحمة من إنسان لإنسان آخر على ثروة وممتلكات، والثقافة المتعاونة توظف ذلك التنوع فيما هو فكري ثقافي وما هو مادي، والمنفتح على الحقائق الجديدة بعقل متفحص وجهد بناء «يغني

(1) كولد ليفي شتراوس، العرق والتاريخ، ترجمة: سليم حداد، المؤسسة الجامعية للنشر والدراسات والتوزيع، لبنان، د. ط، د.ت. ص 59.

(2) المرجع نفسه، ص 59.

تجربتـه وحياتـه كـما يدفـع بثقافتـه وحضارتـه دومـا إلى الأمـام»[1]. ويمكـن القـول إن غيـاب التفاعـل غـير المتكافئ بـين مختلف أتباع الحضـارات أدى إلى هيمنـة أحاديـة، فكريـا، وإعلاميـا، وسياسـيا، واقتصاديـا، كـما أن نكـران جميل الحضـارات الأخـرى وعـدم الاعـتراف بمـا فيهـا مـن إيجابيـات ولـد إقصـاء واغترابـا، وقليـل هـم المنصفـون في مختلـف الحضـارات الذيـن يسـتطيعون تجـاوز الصـور النمطيـة والنظـر إلى حضارتهـم والحضـارات الأخـرى بأعـين ناقـدة علميـة وموضوعيـة، ومـن هـؤلاء القلائـل الأمـير «تشـارلز» الـذي قـال «الإسـلام يسـتطيع أن يعلمنـا اليـوم كيـف نفهم وكيـف نعيش في عالمنا المسـيحي الـذي يفتقـر إلى المسـيحية التـي فقدهـا. فالإسـلام في جوهـره يحتفـظ بنظـرة مدمجـة ويرفـض أن يفصـل بـين الإنسـان والطبيعـة، أو بـين الديـن والعلـم، أو بـين العقـل والمـادة. كـما حافظ عـلى وجهـة نظـر ميتافيزيقية موحدة للإنسـان وللعـالم الـذي يحيـط بنـا»[2]. فهـذا الموقف الذي عـبر عنه الأمير «تشـارلز» لنا أن نتخيـل كيـف لـو أن الإعـلام سـعى لتقديمـه وتوظيفه على أحسـن وجه وعلى نطـاق واسـع، لا لتعلقـه بفـرد ولكـن كفكـر نافـع للإنسـانية يبحـث عـن معـاني بنـاءة في أي حضـارة وجـدت. ومهـم أن تصـدر هـذه المواقـف من الأفـراد وأن تتبناهـا أيضـا وتدعمهـا المؤسسـات باعتبارهـا حقائـق علميـة وموضوعيـة توجه الإنسـان نحـو الاعـتراف وتدعـوه إلى مزيـد مـن التعـاون، وتبـصره بحقيقـة ما كان ومـا ينبغـي أن يكـون والتخطيـط الحسـن لمـا سـيكون. ويمكـن الاسـتفادة مـن خـلال المتوفـر مـن جهود تسـير نحو تحقيـق التعاون وتسـعى إليـه، وينبغي نشرهـا وتثمينهـا، وبيـان مثالبهـا سـعيا للنهـوض بهـا، ونشـير هنـا عـلى سـبيل

(1) إسـماعيل راجـي الفاروقـي، التوحيد جوهـر الحضارة الإسـلامية، المعهد العالمي للفكر الإسـلامي، 1401هـ-1981م، ص 24.

(2) جريـدة الشرق الأوسـط، الإسـلام والعـالم الغربي، العـددان: 58-54 بتاريـخ 8-7 نوفمبر 1993م، نقـلا عـن: عبـد القادر طـاش، الإعلام وقضايـا الواقع الإسـلامي ، مكتبة العبيـكان، الرياض، ص 78.

الفصل الثاني

وسائل الإعلام وخطاب الكراهية الواقع والمأمول

المثـال إلى جهـود «منظمـة التعاون الإسـلامي» التي تضمن ميثاقهـا[1] جملة من المبـادئ والأهـداف النبيلـة السـاعية إلى تحقيـق تعـاون بـين الـدول الإسـلامية، غـير أن الواقـع الـذي تعيشـه الدول الإسـلامية ومعضلـة «التحكـم الخارجي» و «القابليـة الداخليـة» للتدخـلات الخارجيـة أو ما يسـميه مالك بن نبـي «القابلية للاسـتعمار» حالـت وتحـول دون تحقيـق أهـداف الميثـاق عمليـا، سـيما التحكـم السـياسي الداخـلي الناتـج عـن الضغـط السـياسي الخارجـي، فيتعـرض الأفراد والمؤسسـات لعراقيـل ومعيقـات تحـول دون تنزيـل الـرؤى، وكم هـي المؤسسـات الخيريـة والإعلاميـة السـاعية لأهـداف إنسـانية محضة تـم إيقافهـا أو التضييق عليهـا بذرائـع واهيـة. فرغـم مـا تتوفـر عليـه الحضارة الإسـلامية مـن مؤهلات مختلفـة نـرى العجـز أولا عـن التعبـير عـن تلـك المؤهـلات مـن خـلال الإعـلام الرسـمي ونـرى الخضـوع للإمـلاءات الخارجيـة ثانيـا في توجيـه المجتمعـات والشـعوب فيـما يعـرض عـلى الإعـلام من برامـج وفقـرات لا تبني إنسـانا واعيا ذا رأي وفكـر مؤسـس بل ترسـخ السـلبية والإحبـاط داخل المجتمـع وتغذي بذلك مشـاعر الطبقيـة والعنصريـة والكراهيـة فينطلـق الاقتتـال والتنـازع مـن داخـل الأسرة ليمتد في المجتمع ويظل الجميع منشـغلا بمشـكلات هامشـية غير واع ولا عـارف بـأدواره الحضاريـة ومقتضيـات وجـوده الإصلاحيـة والاسـتخلافية.

وبعـد أن بينـا في هـذا الفصـل نمـاذج تاريخيـة وأمثلـة لمـا كان مـن جهـود التعـاون والتفاهـم التـي ينبغي أن تتخـذ مثالا للاقتداء وأن تكـون مادة إعلامية للتعريـف بمـا كان، سـنتناول في الفصـل الثـاني بيـان واقـع وسـائل الإعـلام مع الكراهيـة، وهـل تصـدى لها أم تـولى نشرهـا وتغذيتها؟.

(1) ينظـر ميثـاق «منظمـة التعـاون الإسـلامي» عـلى الرابـط التـالي: https://cutt.us/eVXS9 تـم الاطـلاع عليـه بتاريـخ: 2020-11-03م.

الفصل الثاني

وسائل الإعلام وخطاب الكراهية الواقع والمأمول

الأصل في وسائل الإعلام أن تكون ذات رسالة بانية هادفة مساهمة في خدمة الإنسانية وتحقيق التقارب والتواصل فيما بينها محذرة من كل ما من شأنه أن يؤذي الإنسان أو يؤثر سلبا في حياته، إلا أن الناظر في الواقع يرى أنها صارت أدوات مغذية للكراهية ومسخرة لإذاية الإنسان ماديا ومعنويا. وفي هذا الفصل بيان لصلتها بالكراهية، من خلال إبراز أهم مراحل الاتصال الإنساني وما مر به خطاب الكراهية من أطوار، وصولا إلى واقعه الراهن، الذي أضحى فيه خيارا مدروسا في بعض الأحيان كما يتجلى ذلك في آفات ممارسات الإعلام الموجَّه، وما لأزمات الشعوب «الإنسانية» و«الاجتماعية» و«الاقتصادية» و«الثقافية» من أثر وتأثير في وسائل التواصل الاجتماعي واستنبات الكراهية قولا وفعلا وإشارة وصورة. كما يعنى الفصل باستدعاء ما ينبغي أن يكون لوسائل لإعلام على اختلاف أنواعها وتعدد جهاتها من وظائف سامية في التصدي لخطاب الكراهية، وتحليل التحديات التي تواجهها، ومن ثم النظر في الوظيفة الرسالية لوسائل الإعلام في مجال درء «صدام الحضارات» والإسهام في تحقيق «تعاون الحضارات»، وذاك ما سنتناوله بالبيان من خلال الصفحات التالية.

1 - مراحل تطور التواصل والاتصال الإنساني وأطوار خطاب الكراهية

أولا: تطور التواصل والاتصال الإنساني:

دراسة مراحل تطور وسائل الاتصال والتواصل ظلت متأثرة بغاية الإنسان من التواصل وحاجته إليه، انطلاقا من التواصل الشفوي الأول ومرورا بالتواصل الكتابي، ثم بداية ظهور التقنية الحديثة في أشكالها التي صارت تعتبر اليوم تقليدية، وصولا إلى ما يسمى «الثورة الرقمية» التي نعيش ملامحها الآن ولا ندري ما ستسفر عنه هذه الثورة التي يوحي الواقع بإرهاصات يصعب إدراك مآلاتها.

والتواصل في مختلف مراحله كان مرتبطا بحاجة الإنسان إلى التفاهم مع ما حوله، وقد عرفت البشرية أشكالا عدة من طرق التواصل اختلفت من مرحلة زمنية إلى أخرى، بدء بالاتصال اللفظي أو الإشاري وجها لوجه، أو التواصل الكتابي عن طريق الإرسال، وغير ذلك من الوسائل التي أبدعها الإنسان على مر التاريخ. فمنذ وجود الإنسان احتاج إلى التواصل للتعبير عن مقاصده وتلبية حاجياته، وقد تنوعت سبل الاتصال بالآخرين بتنوع الثقافات وتطورت بتطورها، فقد كان التواصل الشفهي هو الوسيلة الأولى ثم إرسال الرسائل الشفهية مع الرسل للمسافات البعيدة، واستعمال وسائل للإعلام بأمر كإشعال النيران، إلى أن اخترعت الكتابة وبدأت معها حقبة جديدة، ونظرا لقلة الوسائل كانت الكتابة تتم نقشا على الحجر أو الجدران، وجاء العصر الروماني الذي عرف فيه التواصل الشفهي أشكالا متعددة ومختلفة، وظلت الخطابة في مختلف العصور وسيلة للإعلام والتلاقح .... ومع تطور الوسائل الصناعية والتكنولوجية تطورت وسائل التواصل، ورغم اختلاف النظريات في تحديد زمن ظهور الإعلام والتواصل كعلم مستقل

لـه أسسـه وقواعـد فإنـه مـن المؤكـد أن الانطلاقـة الأولى كانت بوجود الإنسـان الـذي شـعر بالحاجـة الماسـة إلى التواصـل والاتصـال. وتقسـم مراحـل التواصل الإنسـاني إلى:

- **مرحلـة الإشـارة**، وهـي المرحلـة البدائية البسـيطة التي كانت تسـتخدم فيها أصـوات وإشـارات محـدودة لا تتعدى حركة الجسـد والعلامات.
- **مرحلـة التخاطـب باسـتخدام اللغـة**، أتاحـت للأفـراد قـدرة أكـبر عـلى التواصـل، فاللغـة مخـزون تراكمـي هائـل للمعـاني والتعبـيرات.
- **مرحلـة الكتابة**، وقد سـاعدت عـلى قفزة حقيقية في الاتصـال، وتم التحول مـن الكتابـة التصويريـة إلى الكتابة التي تعبر عـن الكلام المنطوق.
- **مرحلـة الطباعـة**، وأتاحـت هـذه المرحلـة الفرصـة لتعميـم نمـط اتصـالي جديـد، عـبر نـشر مئـات وآلاف النسـخ مـن الصحـف والمطبوعـات.
- **مرحلة الإعلام**، وتجسـدت هذه المرحلة بظهور السـينما 1895م، ثم الإذاعة 1923، والتلفزيون.
- **مرحلـة الاتصـالات الحديثـة**، وتمـت هـذه المرحلـة بظهـور عصر الشـبكات الإلكترونيـة، واسـتخدام الحاسـوب في مجـال الإعلام[1].

ويقسـم المهتمـون بالعـرض التاريخـي لتطـور وسـائل وأدوات الإعـلام مـا يعـرف ب «التفسـير الإعلامـي للتاريـخ» إلى مـا يـلي:

- **المرحلة السمعية** في التاريخ (النفخ في الأبواق).
- **المرحلة الخطية** (النقش والرسم على الجدران والجلود).
- **المرحلة الطباعية** (الصحف).

---

(1) ينظـر في هـذا التقسـيم: كمال الحاج، نظريـات الإعلام والاتصال، الجامعة الافتراضية السـورية، 2020، ص 4.

- **المرحلة الإلكترونية** (الراديو والتلفزيون والفيديو واستخدامات الكمبيوتر والأقمار الاصطناعية في الإعلام)[1].

وقد أفضى تطور التواصل إلى ميلاد النظريات الإعلامية التقليدية المعروفة، وهي نظريات محكومة بالخلفيات التي صدرت عنها، وهذه النظريات عند التأمل في خلفياتها وأهدافها تنجلي الكثير من أسباب الانحراف في الممارسة الإعلامية، وأن من الوسائل الإعلامية ما أنشئ لأهداف سيئة، فبدهي أن تنشر الكراهية وتتبناها في سبيل تحقيق أهدافها التي هي غير مشروعة -من وجهة نظر إنسانية وأخلاقية- وسنقدم ملاحظات مختصرة على هذه النظريات:

- «**نظرية السلطة**»[2] تقوم هذه النظرية على العنف وفرض النفوذ والسعي للهيمنة، وتوجيه الرأي العام للانصياع لتوجه معين وأنه ينبغي أن تظل وسائل الإعلام خاضعة للسلطة الحاكمة، والإعلامي يقوم بدور وظيفي محدد له. ولو تأملنا ما يتعلق ب«نظرية السلطة» فسنجد أنها مستندة إلى هيمنة الكنيسة والفكرة التسلطية، القائمة على سلب الحرية والتفكير، وسعت إلى تشديد الرقابة، وفرض العقوبات على من يخالفها التوجه، ومركزية المعلومة التي تقتضي مصادقة النظام الرسمي على الموافقة قبل النشر، ولا يخفى ما في هذه النظرية من مصادرة حق الرأي والتعبير والتسلط وتكريس منهج الاستبداد والتحكم في الرقاب «ما أريكم إلا ما أرى» وهذه النظرية تجبر أربابها على نشر ما يخالف الأخلاق والذوق العام والتحيز إلى المصالح الضيقة، واعتماد التضليل، وهي أمور منافية للأخلاق الإنسانية.

- «**نظرية الحرية**» تقوم هذه النظرية على الاستماع للرأي المخالف،

---

(1) فاروق أبو زيد، مدخل إلى علم الصحافة، عالم الكتب، مصر، 1986، ص 43.

(2) تعتبر أولى النظريات الإعلامية نشأت في «انكلترا» في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

والانفتاح على مختلف التوجهات، وأن الفرد يجب أن يكون حرا في نشر ما يعتقد أنه صحيح عبر وسائل الإعلام، وترفض هذه النظرية الرقابة والتضييق على حرية الرأي والتعبير، والسعي إلى تحقيق الاكتفاء عن طريق الربح المادي من خلال الإعلان والدعاية. وقد كانت ظروف ميلاد هذه النظرية ما عاشته أوروبا من تسلط وقهر وهيمنة مطلقة للكنيسة، وسعي لفرض الرأي الواحد فظهرت حركات تسعى إلى الانعتاق والحرية سيما في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حيث ستعرف أوروبا تحولا وانفكاكا من القبضة التي كانت تمنع أي اجتهاد كيفما كان نوعه، فحصل التخلص من القيود المفروضة، وكان للثورة الفرنسية سنة 1879م دور بارز في ذلك، ثم حذت حذوها مجموعة من الدول الأخرى، وتستند «نظرية الحرية» إلى كون الحقيقة تستمد من الإنسان، وليس من النظام الرسمي، وترك الآراء تتحاور فيما بينها بحرية دون تقييد، وإلى حرية التراخيص، واستخدام وسائل الإعلام وحماية أصحابها، ورفع قيود النشر، ومما يلاحظ على هذه النظرية المبالغة في التحلل من جميع القيود بما في ذلك ما هو أخلاقي، كما تجلى ذلك في الممارسة العملية لإعلام هذه النظرية، سيما وأنها قائمة على الربح المادي وهوس الإنتاج من أجل الربح وتحقيق الأهداف المادية.

- **«نظرية المسؤولية الاجتماعية»** تقوم هذه النظرية على معالجة بعض العيوب التي أتت بها نظرية الحرية، والتوجيه نحو حرية مسؤولة تراعي مصلحة الفدر والجماعة من خلال الحفاظ على الأخلاق والذوق العام. وتعتبر أن الحرية حق وواجب ومسؤولية، وأن الإعلاميين في وسائل الاتصال يجب أن يكونوا مسؤولين أمام المجتمع بالإضافة إلى مسؤولياتهم أمام مؤسساتهم الإعلامية. ولما كانت نظرية الحرية مفضية إلى ما ذكرنا من التفلت من كافة القيود على نحو مفرد جاء التفكير في «نظرية المسؤولية الاجتماعية» القائمة على توجيه الحرية توجيها

مسؤولا، وتدعو هذه النظرية إلى تدخل الدولة بجملة من التشريعات لحماية بعض الطبقات العاملة في المجتمع، وإلى الموضوعية في تناول القضايا الخلافية، والإيمان بالتعددية الفكرية ونقل مختلف الآراء، والتزام القيم الأخلاقية والمواثيق المنظمة للعمل الإعلامي، ومما يلاحظ على هذه النظرية الإغراق في خدمة النشاط الاقتصادي وتحقيق المكاسب المادية والتكيف مع المجتمع.

- «**النظرية الشيوعية**» وتسمى أيضا «النظرية الاشتراكية» وتقوم هذه النظرية على اعتبار أن الإنتاج المادي هو المحور الأساسي لمختلف جوانب الحياة، وتقوم على أساس الرأي الواحد والسعي للسيطرة على وسائل الإعلام عن طريق ملكيتها والتحكم فيها، وإدارتها من أجل تطويعها لخدمة الشيوعية والاشتراكية. وتركز على امتلاك وتوظيف وسائل الإعلام لتحقيق التغييرات المنشودة في المجتمع، ومن تلك التغييرات المنشودة: الرقابة الكلية على العمل الإعلامي، وترويج أفكار الدولة، ولا يخفى ما في هذه النظرية من هيمنة لصالح فئة معينة، فالتملك المقيد لوسائل الإعلام، وتخصيص فئة معينة به تكريس للطبقية، سيما وأن هذا النظرية لا تسمح بالنقد إلا في حدود معينة.

وهناك من يصنف هذه النظريات الأربع على أنها نظريات تقليدية، ويضيف إليها النظريتين التاليتين:

- «**النظرية التنموية**» وترجع ظروف ميلاد هذه النظرية إلى ضرورة اعتبار الواقع والفوارق المادية والاجتماعية بين مختلف الدول، وقد ظهرت هذه النظرية في عقد الثمانينات وهي مستندة على تقرير لجنة «واك برايل» حول مشكلات الفجوة الرقمية في بلدان العالم، وتقوم هذه النظرية على معارضة التبعية والهيمنة الخارجية، وتسعى إلى تأكيد الخصوصية والهوية، وتدعو إلى التعاون لتحقيق الأهداف التنموية. ويذهب أصحاب

هـذه النظريـة إلى أن على وسـائل الإعـلام الانخراط في السياسـة التنموية، والخضـوع لأولوياتهـا وحاجيـات المجتمـع الاقتصاديـة، وأن للدولـة حـق الرقابـة عـلى عمل الإعـلام خدمة للأهـداف التنمويـة. وملاحظتنا على هذه النظريـة مـا فيهـا مـن هوس مـادي هو الموجـه للإعـلام، ويـؤدي إلى تبني أطروحـات قـد تخالـف الـذوق العـام والمتعـارف عليـه مـن المواثيـق والقيم بدعـوى خدمـة الأهـداف التنموية.

- «**نظريـة المشـاركة الدمقراطيـة**» وتوصـف بأنهـا أحـدث إضافـة لنظريـات الإعـلام وأصعبهـا تحديـدا، وقـد ظهـرت هـذه النظريـة كاتجـاه يسـعى إلى تنظيـم وسـائل الإعـلام، وجـاءت ردا عـلى مركزيـة مؤسسـات الإذاعـة، وتوحـي عبـارة «المشـاركة الديمقراطيـة» إلى التحـرر مـن هيمنـة الأحـزاب والنظـم، ويسـعى هـذا التوجه إلى تمكـين الأفراد والأقليات مـن التعبير عن اهتماماتهـا ومشـكلاتها، وتركز هـذه النظرية على تلبيـة احتياجات الجمهور المسـتقبل لوسـائل الإعـلام، وحـق الجميع في اسـتخدام وسـائل الاتصال من أجـل المشـاركة، وتشـجيع التعدديـة والتفاعـل بـين المرسـل والمسـتقبل، وأن تكـون السـيطرة للجمهـور بـدل المسـيطرين عـلى وسـائل الإعـلام. وأهـم ما تميـزت بهـذه النظرية حق الجميع في امتلاك وسـائل الإعلام، واسـتعمالها، وبنـاء محتواهـا، والميـل نحو وسـائل الإعـلام الصغـيرة التي تتسـم بالتفاعل والمشـاركة، واعتبارها أفضل من وسـائل الإعلام التي تصب في اتجاه واحد. ومـما يلاحـظ عـلى هـذه النظريـة عـدم الاهتـمام بمـا ينبغـي أن ينـشر في وسـائل الإعـلام، واعتبـار الأمر يقـف عند حد تلبيـة رغبات الجمهـور، وهي رغبـات تختلـف، وتـؤدي إلى نشر ما يلائـم الأخلاق ومـا لا يلائمها، كما هو واقـع بالنسـبة لوسـائل التواصـل الاجتماعي التي تعج بشـتى المنشـورات بما فيهـا المؤديـة إلى البغضاء والعداوة. وحسـب «تشومسـكي» فهنـاك مفهومان للدمقراطيـة الإعلاميـة «المفهـوم الأول: يعتـبر أن المجتمـع الديمقراطـي هو المجتمـع الـذي يملـك فيـه العامـة (الجمهـور) الوسـائل اللازمـة للمشـاركة

الفعالـة في إدارة شـئونهم وأن تكـون وسـائل الإعـلام منفتحة وحـرة ...، أما المفهـوم الآخـر للديموقراطيـة، فهـو: أن يمنع العامة من إدارة شـئونهم وكذا من إدارة وسـائل الإعلام التي يجب أن تظل تحت السـيطرة المتشـددة. وقد يبـدو هـذا مفهوما مسـتهجنا أو شـاذا للديموقراطية، ولكن مـن المهم بمكان فهـم أن ذلـك هـو المفهـوم الحاكم»[1].

أما من حيث التأثير فتقسـم النظريات الإعلامية أو ما يسـمى ب«نظريات الاتصـال الجماهـيري» بحسـب درجـة قـوة التأثـير في جمهورهـا إلى «مرحلـة التأثـيرات الفعالـة، ومرحلـة التأثـيرات المحـدودة، ومرحلـة التأثـيرات المعتدلـة، ومرحلـة التأثـيرات الفعالـة، ويمكـن إجـمال خصائـص كل مرحلـة مـن هـذه المراحـل على النحـو الآتي:

- **مرحلـة التأثـيرات الفعالـة**، وقـد ارتبطـت بدراسـة الاتصـال الأولى التـي عـاصرت الحربـين العالميتـين، والتـي تأثـرت بمفـردات علـم النفـس السـلوكي.
- **مرحلـة التأثـيرات المحـدودة**، بـدأت هـذه المرحلـة منـذ خمسـينيات القـرن المـاضي، واكتشـف الباحثـون أن تأثـيرات وسـائل الاتصـال في الجمهـور محـدودة جـدا.
- **مرحلـة التأثـيرات المعتدلة**، وبدأت في سـتينيات القـرن العشرين؛ إذ اعتبر علـماء الاتصـال أن تأثير وسـائل الاتصال هـو أقل حدة.
- **مرحلـة التأثـيرات الفعالـة**، سـطع نجـم هـذه المرحلـة مـرة أخـرى في عقد السـبعينات...، ولكـن مـع تصـور أكثر نضجـا»[2].

ووفـق رأي «هشـام المـكي» الباحـث في مجـال التواصـل فـإن «أغلـب

(1) ناعـوم تشومسـكي، السـيطرة عـلى الإعـلام الإنجـازات الهائلـة للبروباجنـدا، تعريـب أميمـة عبداللطيـف، مكتبـة الـشروق الدوليـة ، القاهـرة، ط1، 1423هــ- 2003م، ص 7.

(2) هشـام المـكي، صـورة الإنسـان في الإعـلام الغـربي بـين الأسـس المعرفيـة والمضامـين الإعلاميـة، إسـلامية المعرفـة، السـنة الرابعـة والعـشرون، العـدد 95، شـتاء 1440هــ2019-م، ص 124

النظريـات الإعلاميـة الأساسـية لا تخـرج عن نظام يتفرع إلى ثـلاث مجموعات مـن النظريـات، هـي:

- **الاتصـال الخطـي التمثيـلي**، الـذي يهيمـن فيـه المرسـل عـلى العمليـة الإعلامية/الاتصاليـة، وتسـود فيـه اسـتعارة الآلـة التـي تسـتند إلى فلسـفة «ديـكارت».

- **الاتصـال التفاعـلي التعبيري**، الذي تتسـاوى فيه مكانة المرسـل والمسـتقبل، وتسـود فيـه الاسـتعارة العضويـة التـي تسـتند إلى فلسـفة «اسـبينوزا».

- **الاتصـال التبـادلي المربك**، الذي تختلط فيه الاسـتعارات، ويتراجع كل من المرسـل والمسـتقبل، ويقتـصر الاهتـمام عـلى اسـتمرار الاتصـال، ولـو مـن دون مضمون.

وهكـذا يتأطـر الاتصـال الجماهـيري بـين ثلاثـة نمـاذج معرفيـة أساسـية، يمتـاز الأول والثـاني منهـا بوجـود مركـز ثابـت، في حـين يغيب هـذا المركز عن النمـوذج الأخـير الـذي تختفـي فيـه المطلقـات، وتسـوده الصـيرورة والتحـول المسـتمر. وتعكـس أنواع الاتصـال الثلاثة (الخطي التمثيـلي، والتفاعلي التعبيري، والتبـادلي المربـك) انتقـال الفكـر الغـربي من مرحلتـي التحديـث والحداثة إلى مرحلـة ما بعـد الحداثـة»[1].

وهناك تقسيم للاتصال حسب التصنيفات التالية:

أولا: حسب المشاركين بالاتصال، ويقسم إلى:

- **الاتصـال الـذاتي**، وهـو الاتصـال الـذي يجـري بـين الفـرد ونفسـه، بهـدف تنظيـم فهمـه وإدراكـه لنفسـه والأشـياء مـن حولـه.

- **الاتصـال الشـخصي**، وهـو الاتصـال المبـاشر بـين الأفـراد، وهـو اتصـال يتصـف بالمواجهـة بـين شـخصين.

(1) هشـام المكي، صـورة الإنسـان في الإعـلام الغـربي بـين الأسـس المعرفيـة والمضامـين الإعلاميـة، إسـلامية المعرفـة، السـنة الرابعـة والعـشرون، العـدد 95، شـتاء 1440هـ-2019-م، ص 148

- **الاتصال الجمعي**، وهو الذي يكون فيه عدد الأفراد الذين يجرون الاتصال أكثر من اثنين.

- **الاتصال الجماهيري**، وهو الذي تقوم به جهات أو أفراد للوصول إلى عدد كبير من الأفراد باستخدام وسائل الاتصال الجماهيري (وسائل الإعلام).

ثانيا: التقسيم حسب نمط الاتصال، ويقسم إلى:

- **الاتصال اللفظي**، ويكون باستخدام اللغة منطوقة أو مكتوبة.

- **الاتصال غير اللفظي**، باستخدام لغة الإشارة والحركة.

ثالثا: التقسيم حسب درجة الرسمية، ويقسم إلى:

- **الاتصال الرسمي**، وهو الذي يتم بين إدارات مختلفة بالطرق الرسمية.

- **الاتصال غير الرسمي**، وهو الاتصال الذي يجري بين الأفراد العاملين في إحدى المؤسسات خارج نطاق الاتصال الرسمي.

رابعا: التقسيم حسب جهة الاتصال

- **اتصال أفقي**، وهو الذي يحصل بين فردين أو أكثر، على المستوى نفسه وظيفيا أو مهنيا.

- **اتصال نازل**، وهو الاتصال الذي من أعلى التنظيم في مؤسسة أو شركة إلى المرؤوسين.

- **اتصال صاعد**، وهو الاتصال الصادر من المرؤوسين إلى رؤسائهم في العمل.

- **اتصال صاعد نازل**، وهو الاتصال في الاتجاهين بين الرؤساء والمرؤوسين[1].

---

(1) ينظر: كمال الحاج، نظريات الإعلام والاتصال، ص 6.

وقد عرفت تطور وسائل الاتصال والتواصل تباينا مختلفا في مختلف طفرات تطوره، فقد «شهدت في النصف الثاني من القرن العشرين تطورا غير مسبوق في أشكالها، وطاقاتها وتقنياتها، كما أخذ التواصل مع الجمهور الواسع يجد مزاحمة من التواصل مع الفرد الواحد أو مع الجماعة المحدودة، فانفتح الطريق لمزيد التطوير التقني لهذه الوسائل التي درج الإعلاميون العرب على تسميتها ب»وسائل الاتصال» والأصح أن يقال «وسائل التواصل» وتولى مالكوا هذه الوسائل مهمة تنظيم الحوارات وتوجيهها بحسب أهدافهم، ونقلها إلى كل مكان في العالم، وجعلوا من تنمية وسائط التواصل وتوسيع حريتها شروطا أساسية لتقدم المجتمعات وإعادة تنظيمها، تحقيقا لأهداف الحداثة، فصاروا يبشرون بقيام «مجتمع التواصل العالمي» الذي يجعل البشرية رابطة واحدة، كما يبشرون بمجيء «الإنسان التواصلي» الذي يملأ الكون مساواة»[1]. وقد كان لهذا التطور إرهاصاته القريبة حيث يعتبر القرن التاسع عشر عصر ثورة إعلامية، ويعتبر القرن العشرون عصر انتصار الإعلام والتقنيات، مع ظهور الاتصالات المنفتحة على الجميع، أما القرن الواحد والعشرون فهو قرن التعايش، بين أرباب وجهات النظر المختلفة، في عالم صغير للغاية يعلم فيه الأفراد كل شيء، ولا يقوى المرء على الإفلات منه. وهذه التصنيفات والأسس والنظريات التي أشرنا إليها إذا كانت أحيانا تفسر الدافع لإنشاء بعض وسائل الإعلام، فإن التحدي الآن في استعمال الإعلام من قبل فئات لا تعرف شيئا عن هذه النظريات وهي وإن نسبت إلى واحد منها فلربما اتفاقا وليس تخطيطا وعقيدة، حيث صار المستعمل لوسائل الإعلام -سيما الإعلام الجديد- لا يرى إلا ما يحقق رغباته، ولا ينشر إلا ما يرى أنه يحقق من ورائه نفعا -في الغالب- ويكاد يتفلت من أي ضوابط أو قوانين أو أخلاقيات في النشر، وهو تحد يزداد يوما بعد يوم، وتتعدد مخاطره حين يكون بيد فئة لا تعير اهتماما لما تنشر

(1) طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص 202.

ولا لآثار ما تنشر. وبهذا يمكننا القول بأن التطور الذي يشهده الإعلام لا يقتصر على مستوى الوسائل والآليات، بل تطور على مستوى المضامين، بغض النظر عن هذا التطور هل هو تطور إلى ما هو حسن أو إلى ما هو سيء، ولئن كان الخطاب قديما محدود التأثير أو بعبارة أدق محدود التوسع فإن النظام الإعلامي الجديد كسر هذا الحاجز بما حقق من طفرة في التوسع، خلال فترة وجيزة -من ثمانينات القرن الماضي إلى الآن- ولم تعد الوسائل الإعلامية وسائل توفير معلومة فحسب، كما كانت الرؤية التقليدية لها، بل صارت تشكل تحولات متداخلة وفق ما يصطلح عليه «الرأسمالية المعلوماتية». ويسعى إلى ممارسة الدعاية على نحو مدروس أو ما يعرف ب «البروباجندا» «التي هي محاولة متعمدة من فرد أو جماعة باستخدام وسائل الإعلام، لتكوين الاتجاهات، أو السيطرة على الاتجاهات، أو تعديلها عند الجماعات، وذلك لتحقيق هدف معين، وفي كل حالة من الحالات يجب أن يتفق رد الفعل مع هدف رجل الدعاية»[1]. وهذه الرؤية المدروسة أو غير المدروسة سواء صدرت عن فرد أو جماعة، فإن آثارها أحيانا قد لا تبدو إلا على المدى البعيد بعد تغيير الاتجاهات وتشكل المفاهيم، التي تم السعي لها لبناء سياق نفسي أو اجتماعي معين «في أيامنا هذه مالكوا وسائل الإعلام هم الذين يفرضون الألحان. ينشرون «ألحانهم» في الصحف والمجلات ومن دور نشر الكتب التي يمتلكونها، بل يبثون «ألحانهم» على محطات الراديو ومحطات التلفزيون، وشبكات الكابل، كذلك يعملون أقراصا مدمجة ل«ألحانهم» ويصنعون ألعاب الفيديو ل «ألحانهم» وحيث إننا نستمع فقط ل «ألحانهم» معظم الأوقات، فإن ألحانهم تلتصق في عقولنا، ونجد أنفسنا ندندن بها[2]. وتنتقل من هذه الوسائل إلى منصات التواصل لتداولها على

(1) فهد الشميمري، التربية الإعلامية، كيف نتعامل مع الإعلام؟ ص 98.

(2) آرثر آسا بيرغر، وسائل الإعلام والمجتمع وجهة نظر نقدية، ترجمة: صالح خليل أبو إصبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد: 386، 1433هـ - 2012م، ص 231.

نحـو آخـر ونمـط مختلف. ورغـم أن هنـاك منافسـة حقيقية ل «وسـائل الإعلام التقليديـة» مـن قبـل بعـض الحسـابات الفرديـة في الإعـلام الجديـد فـإن آفـة كثـير مـن القنـوات والصفحـات الشـخصية المنتـشرة أنهـا لم تعـد القيـم توجهها بقـدر مـا صـارت في كثـير مـن أحوالها باحثة عـلى الربـح ولو بكشـف العورات وهتـك القيـم، ولم تعـد القيم هـي الموجهة لوسـائل الإعـلام الفردية والمؤسسـية بقـدر مـا صـار الموجـه هـو «المـادة» وهـوس «الربـح» الأمـر الـذي أفـضى إلى تقليـص «السـيادة» عـلى وسـائل الإعـلام وتحكـم شركات ربحيـة فيهـا، تتحكـم في الإعـلام وفي القـرارات التشريعيـة والسياسـية أيضـا، وتمتد أنشـطتها لما هو عالمـي موظفـة التطـور التقنـي في تقديم رؤاهـا وإذاعتها وفق رؤيتهـا المتحكمة في ثقافـة المتلقـي، الـذي لم يعـد مسـتهلكا فقـط، بـل مسـتهلكا ومنتجـا في آن، ينتـج بمـا تيـسر لـه مـن وسـائل يـسرت الإنتـاج، وكـما يتلقـى دون تمييـز، ينتج أيضـا دون تمييـز، بـل وتصـير صفحته وقناته الخاصة وسـيلة لنشر مـا لا يعرفه هـو أصـلا؛ إذ هـو يتعاقد لنشر «إشـهارات» وتقاضي الربح، وقد ينشـئ محتوى عـن التصـدي للكراهيـة، ويـذاع بـين ثنايـا المقطـع إشـهار يتضمـن الكراهيـة، وبذلـك أضحـت «السـوق الإعلاميـة» تعـج بفـوضى متزايـدة، ويتحقق الانتشـار الواسـع لقيـم سـيئة تشـكل الفكـر والمجتمع في ظل «ثـورة رقميـة» فرضت عزلة إجباريـة عـلى الأفـراد المنهمكـين في تلقـي رسـائل توجـه الفرد لا شـعوريا.

وحتـى القيـم السـيئة صـارت تسـوغ عـلى أنهـا تعبـير عـن واقـع الجماهير وميولاتهـا ورغباتهـا، وهـي في الحقيقـة صناعـة لميـولات الجماهـير وتوجيـه لاهتماماتهـا، وتعبـير عـن واقـع، لكنـه الواقـع الـذي تريـده تلـك الوسـائل؛ فطالمـا سـمعنا الحكايـة التقليديـة عـن الأفـلام بأنها تعـبر عن واقـع يجري بين ظهرانينـا، لكـن ذلـك الواقـع من أين أتى وتلـك الرؤى من شـكلها؟ ومن يبنيها؟ ويوجههـا؟ أليـس الإعـلام نفسـه؟!. نعـم لابد مـن التسـليم بأن الإعـلام يجب أن يعكـس همـوم المجتمـع وآمالـه وآلامـه لكـن بمـا يبنيـه، لا بمـا يهدمـه ويقـوض أركانـه، فيكـون بذلـك كمـن يهـدم ثـم يصـور مـا هـدم، وينقـل الهـدم كواقـع،

فالهدم واقع مشاهد مرئي، لكن من هدم؟ ومن تسبب؟. وهذا يقتضي استحضار «المسؤولية الأخلاقية للإعلام» باعتباره مسؤولا عما يقدمه من أخبار ومعلومات، ورؤى وأفكار، وهي رؤى لا يختلف العقلاء والحكماء أنها يجب أن تكون بانية لا هادمة. وقد كان الرهان من قبل يتجلى في السعي إلى تعددية إعلامية كوجه من وجوه الحرية والتعبير عن مختلف الآراء، لكن التحدي الذي يواجه هذه التعددية يتمثل في النظم والقيم والتشريعات المنظمة تطبيقا والتزاما، وعلاج ذلك لا يكون بالإعراض عن هذه الوسائل بل بالمشاركة البناءة والمنافسة الخيرة، ولا مناص من «السير نحو انفتاح فكري أوسع وإعادة قراءة نقدية لكبار الأدباء والفلاسفة والمؤرخين الذين صاغوا وعيا غريبا، بالإضافة إلى ضرورة إدراك التاريخ البشري بمنح مكانتها الصحيحة للحضارات الأخرى ولما قدمته في تاريخ الإنسانية؛ هكذا سنتمكن من إعادة النظر في «استثنائية» التاريخ الأوروبي عندما نضعها في سياق الألفيات الطويلة من تاريخ الإنسان»[1].

ورغم ما تحقق من تطور في وسائل الاتصال فلن نجافي الحقيقة إن قلنا إن الإنسان المنعم بهذه الوسائل يعاني الإحباط والعزلة والانفصال الداخلي عن العالم من حوله، ويشكو العزلة والاغتراب بينه وبين نفسه ومجتمعه بسبب تراجع قيم التعاون والإخاء، وقد لا نحتاج إلى الإسهاب باستدلالات متعددة على ما أحدثته وسائل التقنية والتواصل من قطيعة بين بني الإنسان انطلاقا من الأسرة وصولا إلى الأمة بمفهومها الجامع، حيث الانكباب على هذه الوسائل في جانبها المادي الإغرائي وضعف العلاقات الإنسانية القائمة على التعاون والتآزر، بل ومن كثرة التواصل غدا الإنسان لا يأبه لما يصله من عشرات الرسائل، بينما كان بالأمس القريب ينتظر بشغف وصول رسالة، حينما كان يعيش ندرة أو كلفة الاتصال، سيما وأن «الرسائل التي توجهها

(1) جورج قرم، تاريخ أوروبا وبناء أسطورة الغرب، ترجمة رلى ذبيان، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2011، ص 418.

الوسائل الجديدة أصبحت أكثر فردية، بدلا من الرسائل العمومية السابقة. ويختار الأفراد أن يعرضوا أنفسهم للمعلومات التي يحتاجون إليها بصفة شخصية، وتلبي الوسائل الجديدة هذه الحاجات بسهولة، فالاتصال تحت الطلب أصبح حقيقة واقعة...»[1]. وهناك تخوفات في الرؤية الاستشرافية المستقبلية للاتصال خلال السنوات القادمة حيث «يفترض تقسيم الرؤية العامة الشاملة إلى اختيارات فردية، وأفضلية ذاتية، فالتكنولوجيا الجديدة تؤدي إلى «التقوقع الذاتي» للأفراد بالقدر الذي يعرض حياتهم للخطر. فوسائل الاتصال الجديدة تتعامل مع الأفراد باعتبارهم «مستهلكين» أو «زبائن» أو «بائعين» أو «مشترين» ولكنها تتجاهلهم كمواطنين يعيشون في مجتمع واحد، ولديهم لغة واحدة مشتركة. وهكذا فبالرغم من تفجر المعلومات[2] إلا أن الناس أصبحوا يشعرون بالعزلة بقدر أكبر»[3]. كما أن تفجر المعلومات لم يوظف بالشكل المناسب ولم يوجه نحو خدمة الإنسانية بالشكل الذي ينبغي استثماره في التقارب والتآخي وإبراز مجالات التعاون «ومظاهر مشكلة تفجر المعلومات التي تتمثل في النمو الهائل في حجم الإنتاج الفكري، وتشتت هذا الإنتاج، وتنوع مصادر المعلومات وتعدد أشكالها، وكذلك مظاهر سوء توزيع المعلومات على المستوى الدولي والمستوى الوطني»[4]. كما أدى التكاثر أحيانا إلى فقدان قيمة المعلومات «وأصبحت المعلومات صناعة لها سوق كبير لا يختلف كثيرا عن أسواق السلع والخدمات الأخرى. وقد ظهر مجتمع المعلومات نتيجة المزاوجة بين تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية والاتصالات الحديثة»[5]. ويصعب التكهن بما سيؤول إليه أمر التطور في

(1) حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ص 265.

(2) اصطلاح يقصد به اتساع المجال الذي تعمل فيه المعلومات ليشمل كل جوانب النشاط البشري.

(3) حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ص 268.

(4) المرجع نفسه، ص 281.

(5) حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ص 284.

وسـائل الاتصـال، ذلـك أن «العـالم يمر بمرحلـة تكنولوجيـة معلوماتيـة اتصالية جديـدة تتسـم بسـمة أساسـية وهـي المـزج بـين أكـثر مـن تكنولوجيـا معلوماتية اتصاليـة تمتلكهـا أكـثر مـن وسـيلة لتحقيـق الهـدف النهـائي، وهـو توصيـل الرسـالة الاتصاليـة إلى الجمهـور المسـتهدف،» أطلـق عليهـا مرحلـة الاتصـال متعـدد الوسـائط Multimedia أو التكنولوجيـة الاتصاليـة التفاعليـة Inter-active ومرتكـزات هـذه المرحلـة الأساسـية، الحواسـيب الإلكترونيـة في جيلهـا الخامـس المتضمـن أنظمـة الـذكاء الاصطناعـيArtificial Intelligence إضافة إلى الأليـاف الضوئيـة Fibers Optics وأشـعة الليـزر والأقـمار الاصطناعيـة العاملـة بالنظـم الرقميـة، ونظـم الاتصـالات عـن بعـد، Tele- communica-tion وأبـرز مسـتحدثات هـذه المرحلـة الاتصاليـة الرقمية؛ الإنترنـت والصحافة الإلكترونيـة وشـبكات التواصـل الاجتماعـي مثـل الفيسـبوك، وتوتـير، ويوتيوب، والمدونـات، وأنظمـة البريد الإلكـتروني، وبرامج المحادثـة، والتلفزيون التفاعلي، وراديـو الإنترنـت والنشر الإلكتروني مثـل: المكتبات الرقميـة والكتب الإلكترونية النصيـة والمسـموعة، ويـرى خـبراء الاتصـال أن أداء وسـائل الاتصـال لوظائفها تؤثـر في المجتمعـات وتعمـل على تغييرهـا، ويختلف نوع التأثير تبعا لكل وسـيلة، وقـد زاد التطـور التكنولوجـي الضخـم لوسـائل الاتصـال والتوقعـات المذهلـة لمسـتقبلها مـن قـوة ذلك التأثـير»[1].

والأصـل في تطـور التواصـل أن يكـون بانيا ميـسرا ومؤسسـا لتواصل أعمق بـين بنـي الإنسـان، غـير أن المتأمـل فيـه يجد أنه سـبب هـوة وانفصـالا، إضافة إلى مـا سـاهم فيـه من ذيوع خطـاب الكراهية، فبعـد أن كان خطـاب الكراهية محصـورا صـار متناقـلا بـين هذه الوسـائل عابرا للحـدود، وهذا يفـضي بنا إلى طرح التسـاؤل التالي:

ما علاقة تطور التواصل بخطاب الكراهية؟

(1) عبدالكريـم عـلي الدبيسي/زهـير ياسـين الطاهـات، دور وسـائل الاتصـال الرقمـي في تعزيـز التنـوع الثقـافي، مجلـة الاتصـال والتنميـة، العـدد 6 تشريـن الأول، 2012، ص 8.

الكراهيـة مـرت بمراحـل مختلفـة، دلالة وممارسـة، وهـي عميقـة ضاربة في التاريـخ، ويمكـن أن نقـول بأنهـا وجـدت بوجـود المجتمعـات الإنسـانية، ولا تكاد حضـارة مـن الحضـارات القديمـة والحديثـة تخلـو منهـا ومـن مظاهرهـا -على مسـتويات مختلفـة- ونجـد في مختلـف الشرائـع السـماوية والوضعيـة مـا ينظم التواصـل بـين بنـي الإنسـان، ويدعـو إلى احترام الآخـر وعدم إذايتـه، بأي نوع مـن أنـواع الإذايـة، ويمكـن أن نعتـبر مرحلة مجـيء الحضارة الإسـلامية مرحلة «تزكيـة» لمـا سـبقها مـن الشرائع في تنظيم هـذا الأمر بما تضمنتـه من نصوص صريحـة محرمـة للإذايـة واحـترام الآخر، بـل تضمنت تحريـم الوسـائل المؤدية إلى الإذايـة، وإن كانـت في أصلهـا مباحـة وأثابـت عـلى القـول الحسـن والكلام المحقـق للمـودة والوئـام. والمتحدثـون عـن تاريـخ الكراهيـة يغفلـون نصـوص القـرآن بمـا تضمنتـه مـن دعـوات لنبـذ الكراهيـة والإشـادة بالآخـر المخالف في الاعتقـاد حينـما يكـون متحليـا بالفضائـل التي تسـتحق المدح، فـلا يقتصر الأمر عـلى كـف الإذايـة بـل يذكـر بجميل الأوصـاف ومحاسـنها، كـما في قولـه تعالى ﴿ذَلِـكَ بِـأَنَّ مِنْهُـمْ قِسِّيسِـينَ وَرُهْبَانًـا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْـتَكْبِرُونَ * وَإِذَا سَـمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُـولِ تَـرَى أَعْيُنَهُـمْ تَفِيـضُ مِـنَ الدَّمْـعِ مِـمَّا عَرَفُـوا مِـنَ الْحَـقِّ يَقُولُـونَ رَبَّنَـا آمَنَّـا فَاكْتُبْنَـا مَـعَ الشَّـاهِدِينَ﴾ (المائـدة: 83) فقـد ورد «أن المعنـي في هذه الآيـة ثمانيـة مـن نصـارى الشـام كانوا في بلاد الحبشـة وأتـوا المدينـة مع اثنين وسـتين راهبـا مـن الحبشـة مصاحبـين للمسـلمين الذيـن رجعـوا مـن هجرتهـم بالحبشـة وسـمعوا القـرآن وأسـلموا. وهـم: بحـيرا الراهـب، وإدريـس، وأشرف، وأبرهـة، وثمامـة، وقثـم، ودريـد، وأيمـن، أي ممـن يحسـنون العربيـة ليتمكنـوا مـن فهـم القـرآن عنـد سـماعه. وهـذا الوفـد ورد إلى المدينـة مـع الذيـن عادوا مـن مهاجـرة الحبشـة سـنة سـبع فكانـت الإشـارة إليهـم في هـذه الآيـة تذكـيرا بفضلهم»[1].

ووظيفـة الإعـلام تتجلى في ترسـيخ المعـاني الإيجابية المضمنة لـدى مختلفة

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 7، ص 8.

الحضـارات وإبرازهـا عـلى نحـو موضوعـي شـامل، بمـا أوتيتـه هـذه الوسـائل مـن تأثـير، سـيما وأنهـا صـارت أداة في بنـاء عقيـدة الجمهـور وتوجيـه آرائهـم والتأثـير عـلى سـلوكهم كـما هـو بين ذلـك واقعا؛ فالإعـلام لم يعـد يقتصر على نقـل صـورة المجتمـع ووقائعه بـل أصبح أداة لصناعـة الحدث وتوجيهـه والتحكم فيـه والسـيطرة عـلى العقول من خـلال رؤية أحادية تتشـكل من ثقافـة الصورة، والمشـهد، وطريقـة نقـل الخـبر. وقـد أثبتـت كثـير مـن الدراسـات المهتمـة تأثير الإعـلام في الجمهـور -سـواء التأثـير الإيجـابي أو السـلبي- ونـورد آراء وأمثلـة لكبـار المختصـين في دراسـات الإعـلام والاتصـال الذيـن اهتموا بدراسـة التأثر والتأثـير التـي تحدثهـا هذه الوسـائل في الجمهور، وسـعيها إلى تشـكيلهم فكريا وسـلوكيا، بوسـائل مشروعـة وغـير مشروعة، ومـن هؤلاء:

- سيرج تشـاخوتين 1973 - 1883 Serge Tchakhotine الـذي جـاء بعنـوان مثـير «الدعايـة السياسـية واغتصـاب الجماهـير» Le viol des foules par la propagande politique وقـد بـين فيـه التأثـير والانقـلاب الذي يمكن أن تحدثـه وسـائل الإعـلام، وقـد أعطـى لكتابه هذا العنـوان للدلالة والاشـمئزاز مـن بعـض مـا تمارسـه هـذه الوسـائل في حـق متابعيهـا أحيانـا مـن «تلويـث» فكري.

- كيرت لوين 1947 - 1890 Kurt Lewin وينسـب له طرح وتطوير نظرية «حـارس البوابـة الإعلاميـة» فقـد طرحـت النظريـة للمـرة الأولى سـنة 1943م، ويـرى أنـه عـلى طـول الرحلـة التـي تقطعهـا المـادة الإعلاميـة حتـى تصـل إلى الجمهـور المتلقـي المسـتهدف، توجـد نقـاط «بوابـات» يتـم فيها اتخـاذ قرار بما يدخـل ومـا يخـرج. والقائـم بالاتصـال يديـن أولا إلى مجموعـة من السياسـات التـي يرسـمها أصحـاب الملكيـة لوسـائل الإعـلام أو القائمـين عليهـا، وقـد تكون هـذه السياسـات معلنـة صريحـة أو مسـتترة، ويعتـبر التزامـه بهـذه السياسـات

ضرورة لاستمرار المؤسسة الإعلانية، واستقرارها في علاقتها بالمجتمع[1].
وله أيضا نظرية «الفعالية التنظيمية» التي يوضح فيها تحقيق التأثير على سمات ضرورية تمكن من تحقيق الفعالية وتنحصر هذه السمات في «القدوة الحسنة» و»القدرة على الاتصال»، و»بناء علاقات إنسانية»، و»المشاركة في اتخاذ القرارات».

- هارولد لاسويل Harold Lasswell 1902-1978 وقد بين في كتابه: Propaganda Techniques in the World War «تقنيات الدعاية خلال الحرب العالمية» وتأثير وسائل الاتصال على صناعة الرأي العام، وتتمثل وظيفة الإعلام في رأيه: في السيطرة على البيئة، من خلال تزويد المجتمع بالمعلومات والأخبار، وتشكيل الرأي العام نحو قضية ما، والتوعية بالتراث، ونقل المعرفة والقيم.

- بول لازارسيفلد (Paul Lazarsfeld) 1901-1976 وتتلخص رؤيته لوظيفة الإعلام في مراقبة البيئة، ووحدة المجتمع، ونقل التراث، والترفيه والإعلان، ومنح المنزلة للأشخاص وتكريس العلاقات الاجتماعية، ويتفق معه في هذه الرؤية روبيرت ميرتون Robert Merton 1910 - 2003 .

- ويلبر شرام Schramm Wilbu 1907-1987 الذي يعتبره البعض «أبا لدراسات الاتصال» ويختلف أثر الوظيفة الإعلامية عنده بين المرسل والمتلقي، فالمرسل وظيفته الإعلام، والتعليم، والإمتاع، والإقناع، وبالنسبة للمتلقي: الفهم، والتعلم، والاستمتاع، والاقتناع، واتخاذ القرار.

- تشارلس رايت Charles Wright و(1916 – 1962) ويرى أن وظيفة الإعلام تتجلى في التوجيه، والتأثير، والتغيير، والترفيه بغض النظر عن الأثر الذي يحدثه ويوقعه.

---

(1) ينظر: كمال الحاج، نظريات الإعلام والاتصال، ص 46.

ثانيا: أطوار خطاب الكراهية:

يمكن أن نعتبر أن أول صدور لخطاب الكراهية في التواصل كان من إبليس، باعتبار أن الكراهية تعني حمل مشاعر سلبية ضد الآخر وإظهارها، فكان أول صدور للكراهية من خلال قصة إبليس مع آدم عليه السلام؛ كأقدم قصة تؤرخ لمشاعر فيها إذاية وإحساس بالاستعلاء والتعبير عنه لفظا، كما قص علينا القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ* قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ* قَالَ فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾(سورة الأعراف: 13-11) فمشاعر الاستعلاء وادعاء التفاضل ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ واضحة في موقف إبليس؛ حيث «استند في تفضيل نفسه إلى فضيلة العنصر الذي خلق منه على العنصر الذي خلق منه آدم»[1]. فادعى التفاضل وامتنع عن الامتثال فكان سبب استعلاء إبليس أنه «غره زكاء عنصره وذلك ليس كافيا في التفضيل وحده»[2]. ولما كان هذا السلوك لا يليق بأهل العالم العلوي طرد إبليس وأخرج من الجنة لهذا السبب ﴿قَالَ فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾. فسبب إخراجه ما ادعاه لنفسه من التفاضل المبني عنده على زكاء العنصر، وهذا بالنسبة للعالم العلوي أما إذا أردنا التأريخ لخطاب الكراهية منذ التعايش الإنساني على الأرض فيمكن التأريخ له بقصة «ابني آدم» التي تضمنت مشاعر الحقد والبغي المفضي إلى إذاية الآخر والاعتداء عليه، ووقعت بذلك أول جريمة قتل؛ وقد قص القرآن الكريم هذه القصة في قوله تعالى ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 8، ص 41.

(2) المرجع نفسه.

(المائدة: 27). فكان الدافع للإذاية بالقتل مشاعر الحقد؛ لأمر لا دخل له فيه، وهو أن الله تقبل من أحدهما، فنال بذلك فضلا ومزية، حيث تقبل منه ولم يتقبل من الآخر، ففكر في قتله دفعا لغلواء مشاعره المتأججة. ومن خلال المثالين يمكن أن نقول بأن «الكراهية» منذ نشأتها الأولى وهي تؤدي إلى الإفساد وإلى الإذاية، ولما كان وقعها بهذه المنزلة وجب التعاون لدرئها ووقاية المجتمع منها. ونجد أن الحضارة الإسلامية قائمة على التحذير من مثل هذه المشاعر المفضية إلى الأفعال الشنيئة، ولذلك ما لبثت تحذر من كل سلوك فيه إذاية للآخر وتعبير عن الكراهية، أو انتقاص منه لأي سبب من الأسباب، وفي القرآن الكريم نصوص كثيرة دالة على ذم الكراهية والتنفير منها، وأنها صفة لا تليق بالمؤمن، ومن ذلك قول الله تعالى ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ * يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ * يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات: 11 - 13). ونجد أيضا في السنة نصوصا صريحة فيما يتعلق باستعمال المصطلح، كإحساس وشعور داخلي[1]. أو بتضمن النهي عن الأفعال التي تصنف ضمن الكراهية وتلحق الإذاية بالآخر، كما في قوله صلى الله عليه وسلم «ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذيء»[2].

---

(1) من ذلك ما ورد في قول النبي صلى الله عليه وسلم «حبكم الدنيا وكراهيتكم القتال» (مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421 هـ - 2001م) وقد ذكرنا الحديث لتضمنه مصطلح الكراهية، وإن كان مختلفا في المعنى عما نحن بصدده.

(2) أبو عيسى الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998 م، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في اللعنة، ج 3، ص 418، حديث 1977.

والغاية من ذلك تطهير المجتمع من مخاطر الكراهية ودرء المشاعر والمظاهر السلوكية المؤججة للعداوة والبغضاء.

وبالرجوع إلى التاريخ فإننا نلاحظ أن الكراهية اتخذت أشكالا وصورا عدة في الخطاب والكلام، ثم ما تطور بعد ذلك من وسائل الكتابة، ولم تكن مقتصرة على أتباع الديانات المختلفة، بل بين أتباع الديانة الواحدة أيضا، وهي على مراتب ومستويات، منها ما يكون بين العامة والخاصة، ومنها ما يتخذ شكلا عدائيا وموقفا معينا، ومنها ما يكون تأليفا وكتابة، كما أن هناك نماذج في التاريخ يمكن الاستئناس بها في تحقيق التعاون مع المختلف فكريا وتوظيف ما عنده من أمور مشتركة سعيا للتعاون، وفي موقف «ورقة بن نوفل» الذي كان على النصرانية، ومطلعا على التوراة والإنجيل، و»بحيرا الراهب» من رسالة النبي صلى الله عليه وسلم، ووفود نجران التي كانت تأتي النبي صلى الله عليه وسلم، والتي كانت فيها حوارات متعلقة بقضايا الإيمان، انتهى بعضها بتسليمهم وإقرارهم، وكل ذلك دال على حسن التواصل والتفاهم، وفي مراسلات النبي صلى الله عليه وسلم للملوك والأمراء ما يدل على الرغبة في التعاون على معاني الخير والقيم الإنسانية، وفي حسن استقبال النجاشي ملك الحبشة للمسلمين والمشركين أمارة حسن إنصات وتعاون، لما تحمله من معاني الخير والفضائل التي هي محل اتفاق بين جميع الديانات، وهذا هو الأصل في العلاقة بين الديانات، ويبقى الانحراف عن هذا الأصل أمرا منبوذا غير مقبول، وقد ظهرت أمثلة ونماذج لذلك في التاريخ، منها محاولات «يوحنا الدمشقي» (676 - 749م) التي تعتبر من النماذج المؤسسة للتقاطع الداعية إلى الانغلاق وازدراء الآخر، وسلك منهجه تلميذه «ثاودوروس أبو قرة» (750 - 820م) الذي اتسمت أعماله بالهجوم على الإسلام، والنيل من الآخر ونشر الكراهية ضده، وقد خصصنا هذين النموذجين بالذكر باعتبار أعمالهما من أمثلة دعاوى القطيعة والكراهية، ثم تلتها أعمال أخرى نحت نفس النحو.

2 - خطاب الكراهية في الواقع العالمي الراهن

هناك قلق أممي من تصاعد خطاب الكراهية في الواقع العالمي، ويتم التعبير عن هذا القلق في مختلف المحافل والمناسبات دون أن يجد طريقه الأمثل للتصدي لهذا الخطاب المنتشر على مختلف الأصعدة، سواء على الصعيد المحلي أو الوطني أو الدولي، ومن أبرز التحديات تحقيق التعايش في ظل استمساك مختلف الأطراف بمصالحها المادية الخاصة دون اعتبار للمصلحة الإنسانية العامة، ووظيفة الإعلام التوعية بمخاطر هذا النمط من الفكر وقطع الطريق أمام التفكير المادي المهووس بالربح والسيطرة المادية دون إيلاء أي اهتمام للمشترك الثقافي والتاريخي والإنساني أو ما يسميه «روجيه غارودي» «الإنسان الغربي ذو البعد الواحد ذاك الذي ينتظر من نمو العلوم والتقنيات نموا لا نهائيا أن يروي غلة إرادته في السيطرة والربح»[1]. ووظيفة الإعلام دفع الهيمنة ونزعات التفوق والتضحية بالإنسان وتعزيز إنسانية الإنسان، والمتأمل في واقع الخطاب العالمي الراهن يرى أن الغاية تحصيل الربح وتحقيق المكاسب السياسية والمادية، ولو على حساب القيم والأخلاق، وقد صار هذا الهدف مشروعا بكثرة تكراراه وطغيان الرؤية المادية للأشياء، وصار الإعلام فضاء للربح والكسب بلا ضوابط ولا قيم، فضلا عن تحكم الجهات الممولة في رسائله، وصار الإعلام مجرد ناقل لرؤى مؤثرين سياسيين واقتصاديين، دون احترام ل «الاستقلالية» و»النزاهة» و»الموضوعية» فترى مؤسسات إعلامية يختلف هواها باختلاف مسيريها، ويتناقض أحيانا حسب تغير المصالح، فالوصلات الإشهارية قد لا تأبه لما تكرسه من طبقية بقدر ما تأبه للكسب المادي، ولا تكترث لما ترسخه من ازدراء واحتقار غير آبهة بالقيم، ولا يقتصر الخطاب الإعلامي على تشويه المخالف، بل يسعى إلى تسويغ ذلك التشويه، وتبرير الخطاب المنحرف، وقد تفطن عالم الاجتماع الألماني

(1) روجيه غارودي، في سبيل حوار الحضارات، تعريب: عادل العوا، ص 34.

في كتابه « Le viol des foules par la propagande politique» الذي يتحدث فيه عن اغتصاب العامة بالدعاية السياسية[1] إلى تأثير «الإعلام الجماهيري» في تكوين الفكر وتوجيه السلوك، وصودر كتابه بما تضمنه من آراء تفكيكية للآراء التي تم عن طريقها إخضاع الآراء الأوروبية لأفكار متناحرة أفضت بها إلى الكراهية (كما حدث في الحرب العالمية الثانية) وتتجاوز وظيفة وسائل الإعلام التحكم في الفكر والسلوك إلى التحكم في الذوق «فما يشاهده الناس وما يقرؤونه أو ما يستمعون إليه وما يرتدونه وما يأكلونه والأماكن التي يذهبون إليها وما يتصورون أنهم يفعلونه كل ذلك أصبح وظائف يمارسها جهاز إعلامي يقرر الأذواق والقيم التي تتفق مع معاييره الخاصة التي تفرضها وتعززها مقتضيات السوق»[2]. وصار النشر الإعلامي محكوما بالاقتصاد ولو نشر ما أباد الإنسان، ووفقا لرأي «بورديو» «فإن الذي يمارس الضغط على التلفزيون هو المحدد الاقتصادي، هذا يعني أنه لا يمكن السعي لقول شيء عبر التيليفيزيون غير ذلك الذي تحدد مقدما من قبل أولئك الذين يمتلكون هذه المحددات، أي من قبل المعلنين الذين يدفعون إعلاناتهم، من قبل الدولة التي تمنح الدعم»[3]. ورغم وعي بعض الهيآت والجمعيات الحقوقية بخطر هذا الخطاب ومقاطعة المنصات التي تنشر خطابات وإعلانات تغذي الكراهية فإن المشكلة في تفاقم وازدياد، ووفقا لما أوردته «المنظمة العربية للأخبار التقنية» فإنه نظمت حملة لمقاطعة الإعلانات على فيسبوك « تسمى (Stop Hate for Profit) – نظمتها مجموعة من جماعات الحقوق المدنية – تواصل ضغطها بقوة على الشركة للقيام بالمزيد لوقف انتشار خطاب الكراهية والمعلومات المضللة. حيث انضمت الكثير من

---

(1) ينظر: Tchakhotine، Serge . Le viol des foules par la propagande politique. Gallimard، Paris، 1968، p.704.

(2) هربرت أ.شيللر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة: عبد السلام رضوان، ص 180.

(3) بيير بورديو، التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول، ترجمة وتقديم درويش الحلوجي، دار كنعان، دمشق، ط1، 2004م، ص 44.

العلامات التجارية الكبرى لهذه الحملة»[1]. وقد كان للحملة تأثيرها «حيث أزالت «فيسبوك» ما يقرب من 10 ملايين مشاركة انتهكت قواعدها ضد خطاب الكراهية في الربع الأخير، ومعظمها حُذفت قبل أن يُبلغ المستخدمون عنها»[2]. وبمقارنة النسب المحذوفة مع ما يتم الإبقاء عليه أحيانا عجزا أو قصدا وتمييزا تبقى وسائل التواصل محتضنة لخطاب الكراهية بشكل مريب، ليس في المنشورات فحسب بل في التعليقات التي تعرب عن مستوى خطير وصله خطاب الكراهية، والأمر نفسه في وسائل الإعلام التقليدية التي تواصل تكريس الصور السلبية عن الآخر، وقد تحدث «جاك شاهين» في كتابه «الصورة الشريرة للعرب في السينما الأمريكية» أنه من بين ما يزيد على 900 فيلما تمتد منذ عصر السينما الصامتة، وحتى عصر الأفلام التي تعتمد على أعقد التقنيات «الكومبيوتورية» لم يجد إلا اثني عشر فيلما تقدم صورة إيجابية للشخصية العربية، بينما قدمت البقية الكاسحة صورة شديدة السلبية والوحشية والعدوانية، باعتبار العربي مصدرا للتهديد، مكشرا عن أنيابه على الدوام[3]. فخطاب الكراهية تنامى فقط مع وسائل التواصل أما جذوره في وسائل الإعلام فقديمة قدم هذه الوسائل، بل ومرعي وممنهج «وفي الفترة من (1929 - 1956) أنتجت «هوليود» 231 مسلسلا سينمائيا بمعدل 8.5 مسلسلا في السنة. كانت المواقف العنصرية لهذه الفترة لا تنطوي على أي إثارة ثقافية أوروبية، وإنما يصور أغلبها، أبناء الشرق باعتبارهم، شخصيات شريرة، تضمر رغبات تدميرية، للجنس الأبيض...»[4]. وقد سجل برنامج الإبلاغ الموحد عن الجرائم التابع لمكتب التحقيقات الاتحادي بالولايات المتحدة «في عام 2013، حوالي 6000 حادث من حوادث الجرائم

(1) ينظر الرابط التالي: https://cutt.us/9QW8u تم الاطلاع عليه بتاريخ 24 - 11 - 2020م.

(2) ينظر الرابط التالي: https://cutt.us/9QW8u تم الاطلاع عليه بتاريخ 24 - 11 - 2020م.

(3) جاك شاهين، الصورة الشريرة للعرب في السينما الأمريكية، ترجمة: خيرية البشلاوي، مراجعة: أحمد يوسف، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2013م، ص 27.

(4) المرجع نفسه، ص 27.

المرتكبة بدافع الكراهية: 48.5 % ذات دوافع عنصرية (66 % ضد السود، 21 % ضد البيض، 5 % ضد الآسيويين، 4 % ضد هنود أمريكا أو سكان ألاسكا الأصليين) و17 % بدافع التحيز الديني؛ و11.1 % بدافع التحيز الإثني»[1]. ويبقى السؤال: ما الإجراءات الرسمية الوقائية والعلاجية لتفادي تكرار مثل هذه الجرائم؟ وما يظهر من جهود -على استحياء- عقب الجريمة لم تختف مع الزمن، ولا نجد إرادة ورؤى مستدامة للقضاء على المشكلة.

ويتخذ خطاب الكراهية في الواقع العالمي الراهن وفي وسائل الإعلام أشكالا متعددة، تارة بممارسة الكراهية قولا أو فعلا، وتارة بالدعوة إليها، وتارة بالإشادة بها، وتارة بتغذيتها، وتارة بالسكوت عنها، وتارة بصدور أي تصريح أو تلميح يدل على ازدراء دين، أو لون، أو جنس، أو عرق، أو هوية، ويشمل ذلك الأقوال والأفعال والرموز والصور والإشارات والمقاطع المسموعة والمرئية وكل أشكال التعبير الأخرى، كما لا يقتصر خطاب الكراهية على الممارسة بل يشمل أيضا التطبيع مع ممارسيه، أو ممجديه، وهناك سياسة ممنهجة وصمت عالمي مطبق وغض للطرف على بعض تجليات الكراهية، ونشير في هذا السياق على سبيل المثال إلى ما ورد في تقرير الأمم المتحدة نفسها عن «التمييز المنهجي ضد مجتمع «الروهينجا» المسلم، بما في ذلك القيود المفروضة على حرية التنقل والوصول إلى الأرض، والغذاء، والماء، والتعليم، والرعاية الصحية، والزواج، وتسجيل المواليد»[2]. في زمن تعتبر هذه الأمور من الحقوق الضرورية والأساسية وتحرم منها هذه الفئة بسبب انتمائها الديني بمباركة عالمية أو إنكار لا يتجاوز حد التنديد اللفظي إن وجد إن على المستوى الرسمي أو الشعبي، ولعل من أسباب ذلك أنه «لم يبلغ البشر بعد من الترقي ما يكفي لتوسيعهم نظام التعاون والتضامن في المعيشة العائلية إلى إدارة الأمم الكبيرة. وكم جربت الأمم ذلك فلم

(1) ينظر: https://cutt.us/8VmZ2 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 10 - 01 - 2021م.

(2) ينظر https://cutt.us/zOUFn تم الاطلاع عليه بتاريخ: 11 - 1 - 2021م

تنجح فيها إلا الأمم الصغيرة مدة قليلة. والسبب هو مجرد صعوبة التحليل والتركيب بين الصوالح والمصالح الكثيرة المختلفة»[1]. التي تكون غالبا هي سبب الصمت المريب. وهناك من يربط خطاب الكراهية في الواقع العالمي الراهن بمؤثرات تاريخية «وأن الخطابات الحالية حول الإسلام تتغذى ولو بطريقة غير واعية من صور ذهنية ضاربة في القدم، وهي وحدات ذهنية استعصت على «القطيعة الإبستمولوجية» حسب العبارة الباشلارية، ولم تفلح العقلانية في إخضاعها للنقد الذي يجردها من قدسيتها التاريخية»[2]. ومما ينبغي أن تهتم به وسائل الإعلام الجديد تفنيد ما تراكم من مفاهيم محرفة ومن ادعاءات بنيت في ظروف لغايات معينة، سواء تعلق الأمر بما هو تاريخي أو بما هو معاصر.

(1) عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، المطبعة العصرية، حلب، د.ط، د.ت، ص 84.

(2) علي محمد فخرو، مداخل للخروج من النمطية، مقال منشور ضمن إصدار الإيسيسكو: دور الإعلام في معالجة ظاهرة الخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا) ص 22.

3 - خطاب الكراهية في وسائل الإعلام

إذا كان التصدي لخطاب الكراهية قد يكون محل اتفاق، فإن الإشكال واقع في تحديد مفهوم الكراهية كما سلف القول، ومن الإشكالات المتعلقة بالكراهية في وسائل الإعلام اختلاف وجهات نظر الوسائل الإعلامية لحقيقة الكراهية وحدود حرية الرأي والتعبير، وهذا أمر يستدعي التفكير في ميثاق ملزم للجميع، ولو أخذنا على سبيل المثال موقعا من مواقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» وتحديده لخطاب الكراهية واعتباره حرية التعبير فسنجده يحدد ذلك من منطلق هذه القيم التي أعلنها كمعايير ضابطة للسياسات المتعلقة بفرض قيود على الرأي والتعبير، وهي:

- **المصداقية**، لضمان مصداقية المحتوى الذي يراه الأشخاص على «فيسبوك». واجتناب تقديم معلومات مزيفة عن هويتهم أو ما يقومون به.
- **الأمان**، حتى لا تكون أشكال التعبير تحمل تهديدا للأشخاص قد تتسبب في إخافة الآخرين أو استبعادهم أو إسكاتهم.
- **الخصوصية:** كحماية المعلومات الشخصية، واختيار طريقة وتوقيت المشاركة على «فيسبوك» والتواصل بسهولة أكبر.
- **الكرامة:** فالأشخاص متساوون في الكرامة والحقوق. والمتوقع احترام كرامة الآخرين وعدم الإساءة إليهم أو الحط من قدرهم[1].

فهذه المعايير لا نختلف حولها قيميا وإنسانيا إلا أن الإشكال في واقع هذه المنصات الذي يكاد يكون خلوا من هذه المعايير، وقد يكون الأمر يرجع أحيانا إلى عدم تمكن «السلطة التقنية» من متابعة ومراقبة كل ما ينشر سواء في النشر أو التعليق على المنشورات أو لاعتبارات أخرى، وإذا ما

(1) فيسبوك، معايير المجتمع وعمليات الحماية، ينظر الرابط التالي: https://cutt.us/jVhQ6 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021-1-20م.

رجعنا إلى سياسة منصة فيسبوك فسنجد الاعتراف بالأمر صريحا في سياسة المنصة حيث ورد عقب ذكر المعايير السالفة القول ب «أننا قد لا نكتشف المحتوى والسلوك الذي يخالف هذه المعايير، وفي حالات أخرى، قد يقتصر تطبيق تلك المعايير على الظروف التي تم فيها تقديم معلومات إضافية وسياق إضافي لنا»[1].

كما تخلي شيئا من المسؤولية عنها بكونها تعطي الأشخاص حق الإبلاغ عن تلك المحتويات، وحتى لو لم يتم اتخاذ أي إجراء في حقها فإن للشخص إمكانية حظر تلك الجهة وإخفاء منشوراتها، وإن كان الإشكال هنا في وصول هذه المنشورات إلى الشخص قبل حظر تلك الجهة، ونخلص بهذا أن هذه المنصة التي أوردنا سياستها -على سبيل المثال- تجعل المسؤولية مشتركة، إلا أن ذلك لا يعفيها من تحمل المسؤولية فيما ينشر من خطاب العداوة والبغضاء، بل والتغاضي أحيانا عن عدم حظر بعض المنشورات رغم التبليغ عنها، والإسراع في حذف البعض الآخر، الأمر الذي يوضح أن هناك ازدواجية في المعايير. والإبقاء على «الفقرة «المبهمة والمطاطية» المشهورة المقيدة التي تتكرر في القوانين بل في الدساتير بالمنطقة ومفادها أن الإعلام حر في تناول القضايا، باستثناء ما يمس «المصلحة العامة» أو «الأمن الوطني» أو «السيادة الوطنية» وإذا لم تقنن هذه التعبيرات بدقة، فسيبقى كل شيء تقريبا تحت طائلة مثل هذه الألفاظ»[2].

ومن أسباب ذيوع خطاب الكراهية في مختلف وسائل الإعلام رعاية التضليل المقصود «إذ أن أحد أخطر أدوات نشر الكراهية، يكمن في نشر الأكاذيب والافتراءات والتلبيسات، والتلاعب بالعقول وتزوير الحقائق،

---

(1) فيسبوك، معايير المجتمع وعمليات الحماية، ينظر الرابط التالي: https://cutt.us/jVhQ6 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021-1-20م.

(2) عبدالرحمن عزي، الحتمية القيمية والإعلام المعاصر، مجلة إسلامية المعرفة، عدد 81، 1436هـ/2015م، ص 24.

وتزييف التاريخ، حيث بات هذا الأمر صناعة ضخمة تنفق في سبيلها المليارات من الدولارات، ليس فقط لاستهداف الدول والشعوب والأمم، ولكن أيضا لإشعال الحروب، والصراعات والفتن لمصلحة جماعات ضغط، وشركات عابرة للقارات وغير ذلك، وهذه الممارسة لا تقتصر على منطقة جغرافية بعينها، أو تستهدف فئة بعينها، ويكفي الإشارة إلى من يروج خطاب الكراهية عالميا لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو ذاتية أو غيرها»[1]. والتضليل الإعلامي على مراتب ودرجات، وهناك أصناف من الدعاية، فهناك:

أ. **الدعاية من حيث المصدر**، وتشمل: «الدعاية البيضاء والمكشوفة»[2] و«الدعاية الرمادية»[3] و«الدعاية السوداء»[4].

ب . **الدعاية من حيث الوظيفة**، وتشمل «الدعاية التحريضية» و«الدعاية الاندماجية» و«الدعاية التسويقية».

ج. **الدعاية من حيث النشاط**، وتشمل «الدعاية السياسية» و«غسل الدماغ» و«الحرب النفسية».

وهناك أنواع متعددة من الدعاية حسب أهدافها ووسائلها ومقاصدها، فهناك «دعاية إيديولوجية» و«دعاية تشهيرية» و«دعاية تضامنية» و«دعاية تفريقية» وغيرها من الأنواع التي تستهدف التضليل الإعلامي، وهي في مجملها تعتمد أساليب تضليلية تستند إلى: «التحريف» و«التنكير» و«التهويل والتضخيم» و«لفت الأنظار» و«التخويف» و«التجاهل» و«الكذب والتشويه» و«قلب الصورة» و«الإثارة» و«السخرية» و«الاستخفاف»[5].

(1) سعد عبدالسلام، جذور صناعة خطاب الكراهية في ثقافة المجتمع المعاصر، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد: الخامس، جانفي ، 2021م، ص 59.

(2) وهي التي تكون بشكل علني وصريح، وتحمل اسم الدولة والجهة التي تحتضنها.

(3) وهي التي تخفي اتجاهاتها ونواياها وأهدافها، وتدعو إلى ما تريد بطرق غير مباشرة.

(4) وهي التي لا تكشف مصدرها مطلقا وتكون مجهولة وغير معروفة.

(5) ينظر: بسام عبدالرحمن المشاقبة، الإعلام الإسرائيلي وفن التضليل الدعائي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014م، ص 30.

ويتخذ التضليل أشكالا وطرقا متعددة، منها:

- **التضليل بالانتقائية المتحيزة**، التي تنتقي بعض الكلمات والحقائق والاقتباسات والمصادر وتتجاهل الأخرى، وتقوم بالتركيز على جانب من الحقيقة وإغفال حقائق أخرى مرتبطة بها.
- **التضليل بالتلاعب بالمعلومات وتزييف الحقائق**، بحيث تعطى معاني وانطباعات معينة، ويتم تفسيرها بشكل معين يخالف الواقع.
- **التضليل بإهمال خلفية الأحداث**، مما يجعلها ناقصة ومشوهة، ولا يستطيع المتلقي فهمها وتفسيرها.

إضافة إلى أشكال أخرى متعددة من التضليل؛ كالتضليل بالمزج والتمويه عند عدم التمييز بين الخبر والتعليق، والتضليل بمعلومات تشوش على الحقيقة، والتضليل بعناوين ومقدمات أخبار معينة، والتضليل باستخدام مفردات معينة، والتضليل بالإيهام والتدليس في المصادر والمعلومات، والتضليل بادعاء التوازن وإغفال وجهات نظر أخرى، والتضليل باختيار قضايا ومشكلات زائفة، والتضليل بإغراق الجمهور بمعلومات لا تهمه، والتضليل بالتعتيم والتغييب، والحذف والتجاهل، والتضليل بالتضخيم والتهويل، والتضليل بالتهوين وتقليل قيمة الموضوع، والتضليل بالتفكيك والتجزيء، حيث يحصر النقاش في صورة معينة، والتضليل بقلب الصورة، والتضليل بالمصطلحات المصنوعة المنحوتة، والتضليل باستطلاعات رأي غير حقيقية ... وغيرها من أنواع التضليل التي تتجدد وتتطور باستمرار سيما مع التطور العلمي والتقني[1].

وإذ نتحدث عن التضليل ينبغي التمييز بين قبول الحق والحقيقة من أي جهة كانت وبين الرد المطلق المستند إلى رد قول ما لمجيئه من طرف ما أو أتباع حضارة معينة، فكما نرفض التضليل نرفض المعلومات السطحية المضللة أيضا التي تستغل «سذاجة» أو «براءة» مستفيدة من:

---

(1) فهد الشميمري، التربية الإعلامية، كيف نتعامل مع الإعلام؟ ص 107 (بتصرف).

- غيـاب الوعي لدى مسـتعملي وسـائل التواصـل، وتلقي الأمـور المزيفة وكأنها حقائق.

- هـوس السـبق الإعلامـي، دون التأكـد مـن الحقائـق ودون تدقيـق المحتوى، واسـتثارة المشـاعر بغـض النظـر عن المنشـور، وهـو ما يـؤدي إلى البعد عن الحقيقـة والبحـث عن كسـب المشـاهدات والمتابعات.

- غيـاب كـوادر متدربـة قـادرة عـلى اسـتيعاب مفاهيـم ومـآلات المصطلحـات المستعملة.

- صـدوره مـن نخـب يفـترض أن تكـون مثالا في خطـاب التـوازن والاعتدال، وفي الوقـت الـذي أخـط هـذه الكلـمات تتـداول وسـائل الإعـلان صنفا من هـذا الخطـاب الـذي نسـعى إلى درئـه، ويتعلـق الأمـر بتصريحـات تداولتها مختلـف وسـائل الإعـلام حيـث صرح رئيـس أسـاقفة اليونـان بتصريحـات الكراهيـة تجـاه الإسـلام والمسـلمين قائـلا «إن الإسـلام ليـس دينـا» و»أن المسـلمين يقفـون دائمـا مـع الحـرب» وينبغـي أن يلاحـظ هنـا الجهـة التـي صـدر عنهـا التصريـح ومـا فيـه مـن تضليـل مكشـوف، يتضمـن حثـا عـلى الكراهيـة وتوليـدا لهـا، وواجب وسـائل الإعـلام التعامل بحذر مـع مثل هذه التصريحـات وعـدم تداولهـا، بـل عـدم تمكـين مـن عـرف بهـذا النـوع من الخطـاب مـن وسـائل الإعـلام وإلا فإنهـا تسـاءل أخلاقيا وقانونيـا عن هذا الخطـاب الـذي يبـث عبرهـا. ووظيفـة الإعـلام الجديـد تجنـب تناقـل تلـك التصريحـات، والتصـدي لهـا، وبيـان مـا تنطـوي عليه مـن مخاطـر وما قد تـؤدي إليـه مـن ردود فعل.

أمثلة لانتشار خطاب الكراهية في وسائل الإعلام:

انتشـار خطـاب الكراهيـة في وسـائل الإعـلام أصبـح أمـرا يتكـرر بشـكل متزايـد سـواء في الإعـلام التقليـدي أو الإعـلام الجديـد الـذي لا يمكـن حـصر مـا فيـه مـن خطـاب الكراهية سـواء عـلى مسـتوى النـشر أو التعليـق، وتأثيراته

على المجتمع خطيرة، تنتقل من حد القول إلى الفعل. ونشير إلى بعض الأمثلة فيما يلي:

أولا: الحرب الأهلية في رواندا، وقد غذتها وسائل إعلامية، خصوصا إذاعة RTLM التي كان لها دور سلبي بارز في التحريض على الكراهية؛ فقد أبيد قرابة مليون إنسان بسبب التحريض الإعلامي ل «الهوتو» (الأغلبية السكانية) ضد «التوت» (الأقلية السكانية) فقد «كانت جرائم الإبادة الجماعية قائمة على خلفية من التحريض الإعلامي وخطابات الكراهية التي تم بثها عبر الراديو باستمرار لتعزيز وتأصيل أفضلية أبناء «الهوتي» على «التوتسي» وذلك في مجال لا يجيد معظم الشعب القراءة والكتابة ويستمع أغلب البسطاء إلى الراديو ويعتبرون كل ما يجئ به حقيقة لا جدال بها . ويشكل الهوتو 80 % من السكان»[1]. وقد كان ذلك على نحو ممنهج ومنظم حيث «نشرت مقالات مهينة ومثيرة للانفعالات عن طائفة «التوتسي» وقامت مجلات بنشر قوائم للتوتسي تصورهم فيها على أنهم يشكلون تهديدات ونشرت رسوم كاريكاتورية ومقالات مهينة عن نساء «التوتسي» تصورهن فيها على أنهن يمارسن البغاء مع جيش «التوتسي» ويقمن بالتجسس لهذا الجيش وقد حكم بعض من ثبت في حقه نشر ذلك بالسجن 35 عاما بعد أن كان الحكم بالسجن مدى الحياة. وتعد هذه المحاكمات الأولى تقريبا في القانون الدولي التي عاملت خطاب الكراهية والخطاب التحريضي على أنها جرائم ضد الإنسانية تحت اسم «إعلام الكراهية»»[2].

ثانيا: قضايا الأقليات[3] والمهاجرين، الكراهية تجاه هذه الفئة لها صور

---

(1) خطابات الكراهية وقود الغضب، نظرة على مفاهيم أساسية في الإطار الدولي، ص 12.

(2) المرجع نفسه، ص 13.

(3) هناك من يعتبر في مفهوم الأقليات النظر إلى العدد وبناء عليه ينظر إلى الأقلية على أنها الأقل عددا بالنسبة لمن هم أكثر عددا. وهناك من يعتبر المكانة والوجاهة بحيث تكون الجماعة المستضعفة مهضومة الحقوق التي ينظر إليها نظرة دونية هي الأقلية، وهناك من يعتبر وجهة القوة والتأثير، وهذا الأخير هو ما نقصده عند استعمال المصطلح.

متعـددة كتكريـس النظرة الدونيـة، وعدم الاعتراف بلغتهـم وثقافتهم، وإبعادهم عـن منابـر الإعـلام، ومواقـع المسـؤولية، ونعتهم بنعـوت حاطة بالكرامة، ونشـير عـلى سـبيل المثـال إلى «الشـعور المعـادي للمهاجرين الـذي أضحى معلـما مميزا للمجتمعـات الأورو-أمريكيـة (خطابـة التحالُف القومي واحـدة من كثير غيرها) وينـزل «الآخـر» أيضـا منزلـة مصـدر التلـوث والتآمـر، ومصـدر تعاسـة العـرق الأبيض»[1].

ثالثـا: التمييـز الطائفـي، ونشـير عـلى سـبيل المثـال إلى الحـرب الكلاميـة الدائـرة بـين السـنة والشـيعة، والتمييـز في الخطـاب والتعامـل عـلى أسـاس طائفـي، وإنشـاء وسـائل إعلاميـة عـلى ذلـك الأسـاس، وفيـة لجهتهـا مهاجمـة لمخالفهـا، وينطبـق هذا على وسـائل الإعـلام التقليدية والجديـدة، وهناك قنوات متخصصـة في هـذا الصنـف من القـدح والإذايـة، ومواقع التواصـل انتشر معها هـذا الخطـاب عـلى نحـو مطـرد، فبعـد أن كان مقتـصرا عـلى الخاصـة صـار منتـشرا بـين العامة، وينـذر ذلك بتطـورات ومزيد من الطائفية والانقسـام، ولو أن جهـود هذه الوسـائل سـخرت في ترسـيخ الثقافـة البانية واحـترام الاختلاف في الـرأي والمعتقـد لأثمـر ذلـك توافقا داخليا يمكـن توظيفه في جهـود التعاون الخارجـي بمـا يخدم المشـتركين في الانتماء لحضارة واحـدة وأرباب الحضارات المختلفة.

رابعـا: قضايـا اللاجئـين، وهـي إضافـة إلى كونهـا مـن المـآسي الإنسـانية التـي يتفـرج عليهـا العـالم المعـاصر، وتتنصـل منهـا مختلـف الـدول، وقلـة قليلة هـم الذيـن يسـتطيعون اسـتقبال هـذه الفئـة والتعـاون معهـا، بـل صرنـا نقـرأ ونسـمع خطابـات تعتبر اللاجئين مهدديـن للأمن الغذائي، وصـار الغريب ينظر إليـه نظـرة توجـس ، وحقـه أن يكـون محـل عنايـة وإخـاء واهتـمام، ومـا تـزال

(1) برامـود كيـه نايـار، مقدمـة إلى وسـائل الإعـلام الجديـدة والثقافـات الإلكترونيـة، ترجمة: جلال الديـن عـز الديـن عـلي، مراجعة: نيڤـين عبد الرؤوف، مؤسسـة هنـداوي سي آي سي، د.ط، د.ت، ص 169.

قصة الإخاء بين المهاجرين والأنصار من أروع الأمثلة في تاريخ الحضارة الإسلامية بما كان فيها من تضحية وفداء وإيثار قل نظيره.

خامسا: الإعلانات والإشهارات، تعتبر الإعلانات في وسائل الإعلام بصفة عامة، وفي وسائل الإعلام الجديد بصفة خاصة، من وسائل نشر الكراهية والتحريض عليها، سيما وأن وسائل الإعلام الجديد ك «يوتيوب» مثلا تعرض عليها مواد إشهارية، دون إذن صاحب المادة الإعلامية، فقد تكون المادة تتناول التصدي لخطاب الكراهية، وتعرض فيها إعلانات داعية إلى الكراهية، وذلك لأن العقد يتضمن توظيف المادة لعرض الإعلانات دون معرفة محتوى تلك الإعلانات، حيث يرتبط الأمر بهاجس الربح المادي، والثراء السريع، وقد يؤدي الأمر أحيانا إلى عرض مشاهد عنف، وهناك فئة توظف موادها المعروضة للكسب من «اليوتيوب» دون اعتبار للقيم والأعراف والكرامة الإنسانية، وبعض القنوات الشخصية تحصد ملايين المشاهدات بمحتويات غير هادفة بل وهابطة تشتمل على ألفاظ العنصرية والكراهية، وتكرس الطبقية في المجتمع. وهنا يأتي دور التزكية في بناء الفرد وأثره في التصدي لمثل هذه السلوكيات والتزام القيم في النشر وفي الربح، واحترام خصوصية الآخرين، وتحقيق ما يعرف ب «الأمن السيبراني»[1] أو «أمن المعلومات» فمثل هذه الأمور التي استفحلت الآن بشكل مخيف لا نرى سبيلا لضبطها إلا بالتربية البناءة الهادفة وتحقيق التزكية في نفوس الأفراد التي تمنع نشر ما يضر بالإنسان.

سادسا: وسائل الترفيه، لم تعد وسائل الترفيه من ألعاب وغيرها مقتصرة على الأطفال بل صارت إدمانا لدى الكبار أيضا، أما ألعاب الأطفال فتجدها تتضمن إعلانات حاطة وألفاظ بذيئة تغرس في الناشئة استعمال ألفاظ تغذي الكراهية في الأسرة والمجتمع، ثم تمتد لتصير سلوكا يظن بأنه

(1) يقصد به حماية المعلومات الرقمية والممتلكات من السرقة والاختراق والحماية من الهجمات الرقمية.

عاديا، فتترسخ معه ثقافة مجتمعية خطيرة لا تنتبه لمخاطر بعض الألفاظ والسلوكات ودلالتها وأثرها في المدى القريب والبعيد «وقد وصلت ألعاب الفيديو في السنوات الأخيرة إلى مستوى هائل من التطور التقني الذي يمزج بين التأثير البصري والصوتي والحركي، والمحاكاة والتفاعل مع الحركة البشرية لا سلكيا، وأصبح التصوير التلفزيوني ممزوجا مع الرسوم المتحركة، مما جعل اللاعب يحس بأنه يعيش عالما حقيقيا داخل تلك اللعبة»[1] ومنها ما أدى بمدمنيها إلى الاعتداء على الآخر وتمثل ما يشاهد في اللعبة، كما أدى بعضها إلى الانتحار وقتل النفس.

(1) فهد الشميمري، التربية الإعلامية، كيف نتعامل مع الإعلام؟ ص 246.

4. آفات الإعلام الموجَّه ومنافع الإعلام الموجِّه

لقد كان امتلاك وسائل الإعلام التقليدية حكرا على فئة معينة، بما يتطلبه من وسائل قانونية ومادية، ومع ظهور وسائل التواصل الحديثة، صار بمقدور كثير من الأفراد امتلاك وسيلة إعلامية يخاطب بها الجماهير، وتتجاوز مشاهدة بعض القنوات الشخصية أحيانا عدد مشاهدات القنوات الرسمية، وتلك فرصة ثمينة لتصحيح كثير مما راج من خطاب محرف يغذي الكراهية وينميها، وإن كان المهتمون بهذه الثقافة لا يجدون رواجا لمقاطعهم الهادفة؛ إذا ما قورنت بمقاطع تنشر ثقافة هادمة، تكون أحيانا موجَّهة وممولة لإلهاء المجتمع عن اهتماماته الحقيقية. وإذا كان الإعلام التقليدي من أشد آفاته ومخاطره التحكم فيه وتوجيهه؛ فإن الإعلام الجديد لم يسلم من ذلك أيضا وإن بدرجة أقل، غير أن الأفراد المنخرطين في مختلف منصات التواصل بمقدورهم إحداث تغيير وتأثير وتوجيه للمواد الإعلامية التي ينشئونها ويشاركونها نحو ثقافة السلم والتفاهم، وترسيخ دور الإعلام في المجتمع وما ينبغي أن تتحلى به المؤسسات الإعلامية من قيم أخلاقية ورسائل هادفة. ووظيفة الإعلام تحقيق التوعية البناءة والتحلي بالموضوعية والتمييز بين «الحياد الإيجابي» و»الحياد السلبي» والتخلص من التبعية الفكرية للفرد أو الجماعة أو الدولة، ونشر الحقيقة، وتجاوز الرؤى المنغلقة التي لا تنظر للآخر إلا من الزاوية التي يريد أرباب الإعلام تصويره بها « وقد لعبت وسائل الإعلام وما تزال تلعب دورا سلبيا ومناوئا في هذا الميدان وهي وسائل إعلام واقعة بمعدل كبير تحت تأثير أصحاب مصالح خاصة. وقد ساهمت بعض إنتاجات صناعة السينما الأمريكية بطريقة إرادية ومدبرة في تقوية صورة الإسلام كعدو ضاربة بذلك الجاليات المسلمة في قارتنا»[1] وإن كان الإعلام الجديد نفسه واقعا في إصر وأسر التحكم تارة عن وعي وإدراك، وتارة دون وعي وإدراك، وصارت معضلة ما يسميه طه عبدالرحمن

(1) هانس كوكلر، تشنج العلاقة بين الغرب والمسلمين الأسباب والحلول، تعريب وتقديم: حميد لشهب، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2013م، ص 144-143.

ب «الفكـر الأحَـدي»[1] في الحلقـة الإعلاميـة «وهـو الفكـر الـذي تنتجـه فئـة معينـة مـن المثقفـين السياسـيين أو العاملين في كنف أرباب السياسـة الرسـمية، بانيـة عـلى افتراضـين اثنـين، أحدهـما: أنـه لا وجـود لفكـر بديل عنـه، والثاني: أن معارضـة هـذا الفكـر تخـرج صاحبهـا مـن دائـرة العقـل، ودائرة الواقـع معا، وتتوسـل هـذه الفئـة المتسيسـة في بـث هـذا الفكـر بـين جمهـور المواطنـين بما اسـتطاعت أن تجمعـه في يدهـا مـن وسـائل الإعـلام الواسـعة وأدوات التعبـير النافـذة، فصـارت هـذه الوسـائل والأدوات، ينقـل بعضهـا عـن بعـض، ويكـرر بعضهـا بعضـا، حتـى كأنهـا تتكلـم لغة واحـدة»[2].

وكـما أن هنالـك «الفكر الأحَدي» في الحلقـة الإعلامية هنالك أيضا «الفكر الأحَـدي» في الحلقـة المعلوماتيـة «وهـو الفكر الـذي تنتجه القـوى المتحكمة في الاتصـالات والمعلوميـات، والـذي يدور أساسـا عـلى تمجيد التكنولوجيـا الجديدة للمعلومـات، كالوسـائط الإعلاميـة المتعـددة والشـبكات الرقمية-عـلى رأسـها الانترنـت- والطـرق السـيارة الإلكترونيـة وآليـات دمج شـبكات الهاتف وشـبكات التلفـاز، وشـبكات الحاسـوب بعضهـا في بعـض، ويركز هـذا التمجيد عـلى إبراز آفـاق التواصـل والتقـارب، وفرص التعامـل والتفاعل غير المسـبوقة التي تفتحها هـذه التكنولوجيـا، القـادرة عـلى طـي المـكان وطـي الزمـان، فضـلا عـن بيـان إمكاناتهـا المذهلـة في توسـيع وتغيير مختلـف قدراتنا الذهنيـة، إدراكية كانت أو تصوريـة أو تذكريـة أو اسـتدلالية»[3]. وهنـاك أيضـا ما يعرف ب «ملكية وسـائل إعلاميـة متنوعـة»[4] تتحكـم وتوجه، وتصنـع الرأي العام وتؤثر فيـه، تحركه متى

(1) «الفكـر الأحـدي» عنـده «عبـارة عـن مفاهيـم مكـررة، وأحـكام مقلـدة، واسـتدلالات جاهـزة في مختلـف المجـالات، التـي تعنـي المواطنـين في أحـوال معاشـهم» ينظـر: طـه عبدالرحمـن، الحـق الإسـلامي في الاختـلاف الفكـري، ص 184.

(2) طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص 185.

(3) المرجع نفسه، ص 186.

(4) يقصـد بهـا امتـلاك شركـة معينـة لأكـثر مـن نـوع مـن وسـائل الإعـلام مثـل الجرائـد، والمجلات والإذاعـة السـموعة والمرئيـة وغيرهـا. ينظـر: مجمـع اللغـة العربيـة بالقاهـرة، معجـم المصطلحات الإعلاميـة، ص 16.

شـاءت وتتغـاضى عـن قضايـاه متـى شـاءت حتـى غدا الإنسـان أسـير الوسـيلة الإعلاميـة. ويعتـبر عـالم الاجتـماع «هـارود لاسـويل» ممـن عنـي بتأثـير أجهزة الإعـلام عـلى تكويـن الرأي، داعيـا إلى تحليل الرسـائل الإعلامية بطرح الأسـئلة التاليـة: مـن القائـل؟ ومـا ذا يقـول؟ وبأي وسـيلة؟ ولمـن؟ وبأي قصـد؟[1]. ورغم مـا تلقتـه هذه الأسـئلة من انتقـادات واعتراضـات، فإن اسـتحضارها يعين على تحليـل الرسـالة الإعلاميـة، فالسـؤال الأول متعلـق بالقائـل وصفاتـه ومؤهلاتـه ومميزاتـه، والسـؤال الثـاني متعلـق بالرسـالة وفحواهـا ومضمونهـا، أو ما يعرف ب«تحليـل المضمـون»[2] والسـؤال الثالـث متعلـق بالوسـيلة المسـتعملة، والسـؤال الرابـع مـن المسـتهدف بهـذه الرسـالة؟ والسـؤال الخامـس مـا المقصـود الـذي يريـد أن يحققـه المرسـل ويـرى أثـره في المسـتقبل؟ وهـو مـا يعـبر عنـه ب»فك الشـفرة»[3]. وأثمـرت هـذه الأسـئلة حقـولا معرفيـة للبحـوث العلميـة في مجـال التواصـل والاتصـال، وصـارت هـي المرجعيـة لمـا يعـرف ب: «تحليـل التحكـم والرقابـة» و»تحليـل المحتـوى « و«تحليـل وسـائل الإعلام « و«دراسـة الجمهور» و«دراسـة التأثـيرات» وسـواء كانـت الرسـالة لأهـداف اقتصاديـة أو اجتماعيـة أو ثقافيـة أو علميـة أو سياسـية فإنهـا تحمـل رسـائل معينـة فيـما تتعمـده مـن مفـردات وصـور وتعابـير وأشـكال، لذلـك يعتبر خطـاب الكراهية لـه امتدادات مـع مختلـف المجـالات بطـرق مختلفـة ومتنوعة.

والأصـل في الإعـلام أن يكـون موجِّهـا لا موجَّها لإحداث آثار سـلبية، وما لم

---

(1) Lasswell، Harold Dwight. Structure et fonction de la communication dans la société. In Balle. F، Padioleau. J.G، (Dir). Sociologie de l'information، textes fondamentaux. Larousse، Paris، 1971، pp. 31

(2) أداة بحثيـة تسـتخدم في التوصيـف الكمـي والموضوعـي لخصائـص الرسـالة الاتصاليـة ووضـع مـؤشرات حـول منتجهـا ومتلقيهـا. ينظـر: مجمـع اللغـة العربيـة، القاهـرة، معجـم المصطلحـات الإعلاميـة، ص 13.

(3) تفسـير رمـوز الرسـالة لاسـتيعاب مضمونهـا بصـورة تتفـق مـع المعـاني التـي اسـتهدفها المرسـل. ينظـر: مجمـع اللغـة العربيـة بالقاهـرة، معجـم المصطلحـات الإعلاميـة، ص 18.

تتحقق الاستقلالية ستظل الرواسب والآثار هي هي، مهددة بتنامي الكراهية، التي تنجم عنها أشكال من الانحراف الفكري والسلوكي. ومن آفات الإعلام الموجَّه، أنه يكون مصدر تصدير لخطاب الكراهية برعاية رسمية، كما هو الشأن بالنسبة لكثير من الدول التي ينتج إعلامها خطاب كراهية موجه ضد المعارضة أو تجاه بعض القضايا المعينة، يصل أحيانا درجة التصريح على التضييق ومصادرة الحقوق علانية والضرب بكل المواثيق عرض الحائط. وغالبا ما توسم الفئات المخالفة في الفكر والرأي بنعوت الإذاية والكراهية وتأليب المجتمع ضدها.

والإعلام الموجِّه يسعى للتوجيه نحو قيم الخير والفضيلة والتعاون، منطلقا من كون مسؤولية الإنسان وكرامته وتكريمه كلها وسائل تقتضي أن يكون في مقام التوجيه النافع يوظف الآلة ولا توظفه، يوجِّه نحو الخير ولا يوجَّه نحو الشر، يعلم ويعمل بما علم، يبتكر ويطور ما ابتكر في نفع الإنسان، يطور الآلة فيوجهها نحو الخير، ويبتكر وسائل التواصل لينفع بها الإنسانية ويحقق التواصل النافع، وآفة التطور التقني في انفكاك العلم عن العمل، فصارت التقنية تطلب لذاتها، بغض النظر عما توظف فيه، والمعرفة لا تكون نافعة إذا انفك العلم عن العمل أو كما يقول طه عبدالرحمن «إن المعرفة العلمية لا تطرد على مبادئ التحكم المستقل عن طلب السيادة وعن حظ البأس حتى تكون طريقا لمزيد التخلق السلوكي، لا لمزيد التطبيق التقني، ما دام هذا التطبيق لا يزيد صاحب هذه المعرفة إلا إصرارا على طلب السيادة؛ ولا تخلق إلا بالتزام العمل الحي القهري الذي يجعل المعرفة النظرية بالأسباب موصولة بالتحقق السلوكي بمعانيها، وهذا الوصل هو وحده الذي يرقى بمضامين العلم وأحكامه من مرتبة التدليل المجرد إلى مرتبة العمل المسدد، فيورث صاحبه نور البصيرة، كما يرقى بتطبيقات العلم ووسائله من مرتبة العمل الظاهر إلى مرتبة التجربة المؤيدة، فيورث صاحبه نور الحكمة؛ ومتى حصل هذا المتخلق البصيرة والحكمة، زاد عمله في علمه، إذ تنفتح له فيه

أبـواب لم تخطـر عـلى قلبـه، كـما زادت تجربتـه في مداركه، إذ تنكشـف له فيها آفـاق لم ترهـا عينه»[1].

والإعـلام الموجِّـه يغـرس القيم قبل أن ينشر الخبر أو ينقـل الرأي فهو يلتزم الصـدق في نقـل مـا ينقـل موجهـا النـاس لمـا ينبغـي أن تكـون عليـه تصرفاتهم في امتلاكهـم للوسـائل، حتـى ولـو كان النقـل لا يوافق هوى المؤسسـة الإعلامية ورغباتهـا «وتشـويه الأخبـار بالنقـل المتعاطـف أو الجـزئي للمعلومات من شـأنه تقديـم صـورة مشـوهة للواقـع ومـن ثـم لا يمكـن النـاس مـن الحكـم حكـما صحيحـا مـما قـد ينعكـس عـلى سـلوكياتهم وردود أفعالهـم»[2]. بـل يكـرس فقـد الثقـة ويـؤدي إلى مثـل تلـك الممارسـة كـرد فعـل أو اتبـاع وسـيؤثر عـلى طـرق تنـاول الأخبار ونقـل الآراء.

(1) طـه عبـد الرحمان، سـؤال الأخلاق مسـاهمة في النقد الأخلاقـي للحداثة الغربيـة، المركز الثقافي العربي، المغـرب، ط1، 2000م، ص138.

(2) بهـاء درويـش، أخلاقيـات الميديـا، دعـاوي التنظـير ومـبررات التفعيـل، مجلـة الاسـتغراب، العدد الحـادي عـشر، 1439هـ - ربيـع 2018م، ص 40.

5. أزمات الشعوب «الإنسانية» و«الاجتماعية» و«الاقتصادية» و«الثقافية» وانعكاساتها السلبية في وسائل التواصل الاجتماعي وتأجيج خطاب الكراهية

خطاب الكراهية لا ينطلق من فراغ ولا يتولد ذاتيا، بل من ورائه ظروف ومؤثرات، تتعدد وتختلف باختلاف المجتمعات، فقد تكون المؤثرات إنسانية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو ثقافية، أو غيرها، ولكل منها أثرها في تأجيج خطاب الكراهية «والسلام لم يعد يعني غياب الحرب والعنف فقط، بل يعني توفير بنيات تحتية فعالة على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والسياسي لضمان استمرار السلام، فالسلام يتطلب العمل من أجل العدالة، فلا سلام بلا عدالة ولا عدالة بلا تضامن. والتوترات لم تعد مرتبطة بالقوة والعنف المادي بل إن العنف المعنوي الذي يمارس على الأفراد والشعوب من خلال امتهان كرامتها وحرمانها من حقوقها ومن إنسانيتها قد يكون له نتائج أكثر خطرا من العنف المادي المباشر»[1]. وحسب «جوهان كالتونغ» مؤسس معهد بحوث السلام في «أوسلو» فإنه ينبغي التمييز بين ثلاثة أنواع من العنف:

- العنف المباشر: الذي يتسبب بشكل مقصود في الألم والمعاناة للإنسان وتفقده آماله.
- العنف البنيوي: وهو عنف معنوي ورمزي قد يبدو على المستوى الظاهري عنفا بسيطا ولكنه في العمق هو عنف متواصل ذو بعد خطير وحاد على المستوى البعيد.
- العنف الثقافي: يسعى لمنح الشرعية والمصداقية للعنف المباشر أو العنف البنيوي.

(1) محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارات وثقافة السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006م، ص 363.

وفي مواجهة مستويات العنف هاته، ينبغي توظيف نفس مستويات السلام التي توازيها، أي السلام المباشر مقابل العنف المباشر، والسلام البنيوي مقابل العنف البنيوي والسلام الثقافي مقابل العنف الثقافي[1].

ووسائل تغذية هذه الأنواع من العنف والمؤججة للكراهية في المجتمع متعددة، منها ما يرجع إلى الفرد، ومنها ما يرجع إلى المجتمع، ومنها ما يرجع إلى الدولة، وقد يكون الدافع اجتماعيا أو سياسيا أو دينيا أو اقتصاديا، وكلما تمتعت الشعوب بالحكم الرشيد الذي يحفظ الحقوق كلما قل خطاب الكراهية وخفتت أسبابه، والتحليل العميق لخطاب الكراهية الذي تتجلى بعض تجلياته في وسائل الإعلام ينبغي أن يكون شموليا غير مقتصر على النظريات الإعلامية فقط، وحصر المشكلة في زاوية الإعلام، بل يشمل التحليل النفسي وأسباب نشوء الخطاب، واستدعاء علم النفس الاجتماعي وغيرها من الوسائل المعينة في التحليل لفهم الظاهرة فهما كليا، وكذلك عدم الاقتصار في النظر إليها على نحو معزول بل لابد من استدعاء الظروف والسياق سواء كانت الظروف اجتماعية أو ثقافية أو غير ذلك، سيما وأن العنف نفسه ليس معزولا بل هو ممتد وقد «امتزج بالثقافات وتسلل إلى قلب الحضارات، وتداخل مع أشكال القيم التربوية والجمالية»[2]. وينظر إليه أحيانا على أنه عمل بطولي أو إنجاز، سيما إذا تم تقديمه في سياق يوحي بذلك، خصوصا وسائل الإعلام التي تتلقى منها بعض المجتمعات تلقيا تقليديا أعمى بتبني كل ما ينشر فيها، خصوصا ما يتعلق بالكراهية الأسرية التي لطالما حرصت كثير من القنوات على تحقيق نسب عالية من المشاهدات بمسلسلات رديئة قيميا غير هادفة إنسانيا، تنشر الرعب والخوف والكلام المؤذي داخل الأسر باقتحامها البيوت عبر الشاشات، وتصير بعض الأسر مجرد ناقل لما تشاهد دوت تمييز ودون قدرة على القراءة والتفكيك والتحليل، ونشاهد تأثير هذه

(1) المرجع نفسه، ص 363.

(2) جان بودريارد/إدغار موران، عنف العالم، ترجمة: عزيز توما، ص 23.

المشاهد على الأسر داخليا أو فيما ينعكس في تعبيرها على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث صرنا نقرأ أحيانا خطاب كراهية في وسائل الإعلام الجديد أحيانا بين الأقارب على غرار تلك التي تتم مشاهدتها، خصوصا عند الرغبة في الانفصال حيث جدران الصفحات الشخصية والتعليقات مفعمة بخطاب الكراهية بأوصاف تمييزية تحمل دلالات سيئة تغذي الخلاف الذي يتطور أحيانا إلى العنف المادي، وهذا تطور خطير في مستوى خطاب الكراهية، فهو لم يعد مقتصرا على المختلفين في الدين أو اللغة أو الانتماء بل صار معشعشا داخل البيت الواحد وبين أفراد تحت سقف واحد. ومع التراخي الملحوظ لمنصات التواصل في التصدي لخطاب الكراهية فإننا نلاحظ أن هذه الوسائل صارت قبلة لبعض مصدري هذا الخطاب الراغبين إلى إشفاء غليلهم بخطابات كراهية صريحة أو سرية يختفون وراء أسماء غير معروفة، ويجعلون من مواقع التواصل وسيلة خصبة وسريعة لتمرير الخطاب المؤذي خصوصا مع عدم تفعيل المنصات للقوانين التي تنص عليها في هذا الشأن، وتشير إحصاءات صادرة عن منصة التواصل الاجتماعي فيسبوك « أن 10 أو 11 من كل عشرة آلاف مشاهدة محتوى في الربع الثالث من العام 2020 تضمنت خطاب كراهية، وقالت إنها اتخذت إجراء إزاء 22.1 مليون محتوى تضمن خطاب كراهية في الربع الثالث من عام 2020 مقارنة مع 22.5 مليون في الربع السابق، واتخاذ إجراء لدى الشركة بإزالة المحتوى أو تغطيته بتحذير أو تعطيل الحسابات...»[1]. وهو إجراء متواضع جدا بالنظر لما يبقى ولما نصادفه في هذه الوسائل من عبارات الكراهية، التي ينتقل تأثيرها المباشر إلى الناشئة التي تلج هذا العالم وتتلقى ما فيه كما هو دون تمييز بل قد تردد بعض عبارات الكراهية دون وعي منها، ومن هنا تأتي أهمية «مقاومة تأثير العوامل المؤدية إلي الخوف من الآخرين واستبعادهم، ومساعدة النشء علي تنمية قدراتهم على استقلال الرأي والتفكير النقدي

(1) ينظر: https://cutt.us/OgFFr تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021-02-12م.

والتفكير الأخلاقي»[1]. وتمييز ذلك النوع من الخطاب وعدم التأثر به واجتناب التفاعل معه، فالمشكلة إذا مركبة من شقين الشق الأول يتعلق بالأزمات التي تنشئ الكراهية وتغذيها وتنميها، والشق الثاني يتعلق بالإعلام في طريقة تعامله مع هذه الأزمات وتوظيفها سلبيا لنشرها في المجتمع، ولذلك نرى أن التصدي للأزمتين ينبغي أن يكون موازيا، جانب يستهدف وضع حد لما تنشره وسائل الإعلام وتوظفه، وجانب يستهدف الوقاية من تلك الأزمات، والقضاء عليها في مهدها، وهي:

- **الأزمات الإنسانية**، وتعتبر هذه الأزمات أوقاتا لتنامي خطاب العداوة، فيما يفترض أن تكون أوقاتا لزيادة التلاحم والبحث عن أواصر القربى والتعاون. وسواء كانت الأزمات مجتمعية أو دولية فإن طبيعتها تقتضي استدعاء الأخوة الإنسانية والتعاون لدرء المخاطر.

- **الأزمات الاقتصادية والاجتماعية**، وتعتبر من الأسباب المباشرة لخطاب الكراهية، سواء كانت هذه الأزمات متعلقة بالأفراد أو الجماعات أو الدول، حيث الشعور بعدم الاستفادة العادلة من الثروة يؤدي إلى استنبات مشاعر الحقد والكراهية، كما أن الفقر والتهميش من أهم أسباب الجرائم، وحتى الفئات التي لا تمتلك وسائل تواصل تعبر عن ذلك بمختلف الوسائل بالكتابة وما تيسر لها من وسائل.

- **الأزمات الثقافية**، وتتخذ الأزمات الثقافية أشكالا ومظاهر متعددة، تارة تكون في ذيوع نسق ونمط ثقافي سلبي، تغذى في الكراهية، عن قصد أو دون قصد، حيث تصير بعض المقولات المتداولة المغذية للصراع، كأنها معتقد أو ثقافة سليمة راسخة، سيما حينما تتلقف المقولات دون تمحيص، وتردد حتى تصير مسلما لدى العام والخاص.

---

(1) إعلان مبادئ بشأن التسامح، متاح على الرابط التالي: hrlibrary.umn.edu/arab/tolerance.html تم الاطلاع عليه بتاريخ 14-2-2021م.

ونظـرا لتعـدد هـذه الأزمـات وتنوعهـا؛ فـإن التوجه إليهـا بالاهتـمام لعلاج مشـكلة الكراهيـة أمـر مفيد من الناحيـة الوقائية والعملية، إضافـة إلى ما ينبغي أن يتبـع مـن خطـوات سـعيا لعدم انعـكاس هذه الأزمـات وتصريفها في وسـائل الإعـلام وتحويلهـا إلى خطـاب كراهية، وذلك عن طريق سـن تشريعات واضحة مـن شـأنها الوقايـة والحد مـن ذيـوع الكراهية المنبثقـة من هذه الأزمـات، وأن تكـون هنـاك وسـائل لـردع المنصـات التـي لا تكـف عـن نـشر هـذا الخطـاب، وجديـر بالذكـر في هذا السـياق تحـركات لجمعيات المجتمع المـدني لصد خطاب الكراهيـة، تتضمـن التوجيـه والمقاطعـة في حـال عـدم التفاعـل والاسـتجابة، والانتقـال مـن موقـف المنتظـر إلى تقديـم اقتراحـات مـن شـأنها مسـاعدة المنصـات ووسـائل التواصـل على التصـدي للكراهية، وقد حـددت حملة مقاطعة الإعلانـات على فيسـبوك بسـبب نـشره خطاب الكراهيـة 10 توصيـات تريد من فيسـبوك تطبيقهـا لمعالجـة خطـاب الكراهية بشـكل أفضـل على فيسـبوك وهي:

- الاسـتعانة بمديـر تنفيـذي لديـه خلفيـة عـن الحقـوق المدنية، وتكـون مهمته مراجعـة منتجـات الشركـة وقواعـد التمييـز والتحيـز والكراهية.
- المشـاركة في تدقيـق منتظـم مـن قبـل طـرف ثالث مسـتقل حـول المعلومات الخطـأ والكراهيـة القائمـة عـلى الهويـة، مـع نـشر نتائـج التدقيـق عـلى الإنترنـت.
- إخطـار الـشركات إذا عُرضـت إعلاناتها بجانب المحتـوى الذي حذفته منصة فيسـبوك والـذي حددت أنه ينتهـك قواعدها، مع رد أمـوال هذ الإعلانات.
- البحـث عـن مجموعـات فيسـبوك التـي تحـض عـلى الكراهيـة وتنـشر المعلومـات الزائفـة وإزالتهـا.
- اعتـماد تغيـيرات في سياسـة الشركـة للمسـاعدة في مكافحة المحتـوى الذي يحـض عـلى الكراهية.

- التوقف عن التوصية أو تضخيم المجموعات أو المحتوى المرتبط بالكراهية أو الإضلال أو المؤامرات.
- إنشاء طريقة للإبلاغ تلقائيا عن المحتوى الذي يحض على الكراهية في المجموعات الخاصة.
- التوقف عن إعفاء السياسيين من تصريحاتهم التي تحض على الكراهية والعنف.
- تشكيل فرق من الخبراء لمراجعة المحتوى الذي يحض على الكراهية والتحرش.
- السماح للأشخاص الذين تعرضوا لمضايقات بسبب اللون أو العرق بالتحدث إلى أحد موظفي الشركة.[1]

(1) ينظر الرابط التالي: https://cutt.us/9QW8u تم الاطلاع عليه بتاريخ: 24 - 11 - 2020.

6. التعدد والتطور الإعلامي تعزيز للتعاون الحضاري أم تقويض له؟

يعرف التطور الإعلامي تقدما مذهلا بسبب تسارع التقدم العلمي والتقني، وتبعا لذلك صار تعدد الإعلام ونشاطه المطرد يحقق أشبه ما يمكن أن يوصف بغزو صامت لمختلف مناحي الحياة «ووفقا لمعلومات (The World Of Social Media (Omobono بلغ في نهاية عام 2010 عدد المواقع على شبكة الإنترنت 255 مليون موقع، منها 21.4 مليون موقع أضيفت خلال عام 2010 وبلغ عدد المدونات خلال العام نفسه 152 مليون مدونة، وارتفع عدد المشتركين في فيسبوك Face book من 500 مليون مشترك خلال نفس العام إلى 835 مليون في نهاية شهر آذار 2012 ويتم تحميل 3 آلاف صورة على الموقع في الدقيقة الواحدة وبمعدل تحميل 3 مليار صورة شهريا، ويبلغ عدد زوار الموقع 175 مليون مشترك يوميا، وكذلك يتم تحميل 2 مليار فيلم فيديو يوميا على موقع يوتيوب youtube وأصبح الفرد بحاجة إلى ألف سنة لمشاهدة كل الأفلام على اليوتيوب»[1] وقد يبدو هذا التطور بالنظر إلى لغة الأرقام أمرا إيجابيا وجيدا، إلا أنه عند النظر في المحتوى وتقدير الآثار يبدو الأمر غير ذلك، ولطالما كثر التبشير بعصر إعلامي جديد يقرب العالم من بعضه ويمهد للانفتاح والتسامح، إلا أن هذا التبشير لم يدم طويلا، حيث ثبت عكسه بوسائل يسرت الاتصال دون أن تحقق التواصل الإنساني البناء، حيث تكاد الوظيفة التعارفية والتعاونية لوسائل الإعلام تتلاشى أمام السيل الجارف من خطاب الكراهية وأصبح التحدي «في عالم مشبع بالإعلام والاتصالات والتقنيات ...كيف السبيل إلى منع الإعلام والتواصل من أن يصبحا أداتي تسريع لسوء التفاهم والكراهية بعد أن كانا بالأمس عاملي

(1) عبدالكريم علي الدبيسي/زهير ياسين الطاهات، دور وسائل الاتصال الرقمي في تعزيز التنوع الثقافي، مجلة الاتصال والتنمية، العدد 6 تشرين الأول، 2012م، ص 12.

تقارب، وذلك لأن كل الاختلافات والغيريات باتت مرئية»[1]. وتظل هذه الوسائل التعارفية التعاونية تحديا أيضا من زاوية ممارسة نقيض التعارف والتعاون، وليس جديدا الإشارة إلى أن تنامي خطاب الكراهية له ارتباط بالتعدد والتطور الإعلامي، فقد تضمن تقرير «اليونسكو» حول مكافحة خطاب الكراهية في الأنترنت أن «أكبر مشاكل خطاب الكراهية توجد حاليا في البلدان التي ترتفع فيها نسبة استخدام الأنترنت»[2]. وذلك يقتضي أن زيادة وتطور هذه الوسائل يعني مزيدا من تحديات خطاب الكراهية ما لم تتم الوقاية منها والتصدي لها «فلا زيادة المعلومات التي تبث، ولا سرعة انتقالها بطريقة أكثر مساواة، تؤديان إلى زيادة في التواصل والتفاهم البيني»[3]. وتتفاقم تحدياتها مع التطور الإعلامي الذي يشهد وتيرة متسارعة حتى صارت تشبه ب»عقارب الساعة» مع كل حركة حدث جديد، و»الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالية» في نمو مستمر، وقد مكن تعدد هذه الوسائل مختلف الأفراد من القيام بدور الناشر، وتيسرت فرص الوصول إلى المعلومة ونشرها على حد سواء، وقد أدى هذا التطور إلى إبراز جملة من التحديات الجديدة المتعلقة بخطاب الكراهية «وتؤكد مختلف مراصد الإعلام وتقارير رصد الممارسة الإعلامية، على مسؤولية وسائل الإعلام في نشر ثقافة الكراهية، بل وأصبحت وسائل الإعلام متهمة بالترويج لهذه الثقافة بشكل استعراضي، لا يختلف عن الترويج لمختلف المنتجات الثقافية والرياضية، وهو واقع أصبح ينذر بتهديدات متعددة، وعلى مختلف الأصعدة والمستويات»[4] فهي من جهة خولت كل فرد حق الرأي والتعبير ومكنت الجميع من حق نقد مختلف المحتويات الإعلامية، لكنها أبرزت تحديا وتعقيدا جديدا في إمكان

(1) دومينيك وولتون، الإعلام ليس تواصلا، ص 16.

(2) مجموعة مؤلفين، مكافحة خطاب الكراهية على الإنترنت، ص 11.

(3) دومينيك وولتون، الإعلام ليس تواصلا، ص 19.

(4) مرصد الإعلام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خطابات الكراهية والتحريض: الظاهرة، المفهوم، وآليات المواجهة، ص 4.

مواجهـة الكراهيـة مـن خـلال ما يمكـن أن نسـميه «النشر غير المسـؤول» الذي قـد لا يـدرك صاحبـه عواقب مـا ينشر ولا يعي أحيانا ذلك، سـيما عبر المشـاركة وإعـادة النشر بأسـماء وهميـة أو مسـتعارة «فالتطور التقني في وسـائل الإعلام المتنوعـة سـاهم بصـورة كبيرة في تفـشي ظاهرة الكراهيـة وخطابها في منصات التواصـل الاجتماعـي، حيـث يتـم اسـتقطاب شرائح وأعـداد متزايـدة للانضمام إلى جيـوش الكراهيـة العصريـة مسـلحين بالحقـد والأفـكار العنصريـة لخـوض معـارك الاقتتـال الجماعي، والمذهبـي، والعرقي في الفضاء الإلكتروني الواسـع. زد عـلى ذلـك التعصـب الفكـري والإيديولوجـي والنظـرة الاسـتعلائية المتمثلـة بالخطـاب الأحـدي الجانـب، الـذي يدعـي أنـه الخطـاب الوحيـد الـذي يملـك الحقيقـة، مـما سـاهم في تأجيـج السـلوك العـدواني وإثـارة النعـرات بمختلـف أشـكالها»[1] وهـو مـا يجعـل متابعـة ورصـد خطـاب الكراهيـة الرقمـي أمـرا بالـغ التعقيـد عـبر الإرسـال العلنـي والمشـفر، الأمـر الـذي يجعـل تعزيـز الوعي الإعلامـي لـدى مختلـف الشرائـح المسـتعملة لـه ضرورة ملحـة لمكافحـة خطـاب الكراهيـة وتعزيـز التفاهـم بـين الشـعوب وتحقيـق التعـارف والتعـاون، وتحقيق هـذه الغايـات يحتـاج إلى جهـود وقائيـة لمواجهـة «اسـتخدام خطـاب الكراهيـة الـذي يبـدو متناميا، لاسـيما بفضـل الاتصـالات الإلكترونية التي تضخـم تأثيره، وأن نطاقـه الحقيقـي لا يـزال مـع ذلـك مـن الصعـب تحديـده بدقـة في غيـاب الإبـلاغ المنهجـي للأفعـال وجمـع البيانـات في هذا الصـدد، وأنه يجـب محاربة هـذا التوجـه مـن خـلال تقديـم الدعـم المناسـب، للأشـخاص المسـتهدفين أو المتضرريـن»[2]. ولا يكفـي في معالجـة الظاهـرة نهـج أسـلوب الرقابـة أو مـا يعـرف ب «الأنترنـت الآمـن»[3]، فتلـك عنايـة بالأثـر واهتـمام قـد لا يكـون لـه

(1) سـعد عبدالسـلام، جـذور صناعـة خطـاب الكراهيـة في ثقافـة المجتمـع المعـاصر، مجلـة التميـز الفكـري للعلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية، العـدد: الخامـس، جانفـي (2021) ص 64.

(2) توصيـة السياسـة العامـة رقـم 15 للجنـة الأوروبيـة لمناهضـة العنصريـة والتعصب بشـأن مكافحة خطـاب الكراهيـة، (المعتمـدة في ديسـمبر 2015م) ص 4.

(3) يـراد بهـذا الاسـم تصفيـة المحتـوى مـن قبـل مـزودي خدمـات الإنترنـت، وهـي المكلفـة بمنـع الوصـول إلى صفحـات الويـب المحظـورة.

الأثـر المرجـو، بـل أسـلوب الوقايـة وطـرح البديـل النافـع وبنـاء الإنسـان مـن خـلال نـشر قيـم التعـاون والتسـامح وبثهـا في التربيـة الإعلاميـة والمعلوماتيـة لـدى أتبـاع مختلـف الأديـان والثقافات، هو الأسـلوب الناجع أمـلا في أن يصبح سـلوك التعـاون طبيعيـا غـير متكلـف وعقيـدة راسـخة لـدى مختلـف الشـعوب، وحسـب رأي «سـتيفن جيـه كـيرش» فـإن «العوامـل الوقائيـة تسـتطيع تخفيـف التأثـير السـلبي لعوامـل الخطـر المتعـددة»[1]. ويـرى أن تأثيرات وسـائل الإعلام «تحـدد بثـلاث طـرق مختلفـة: كعامل خطـر، وكعامل وقائي، وكعامـل مفيد. وفي حـين أن عوامـل الخطـر تزيـد مـن احتمال حـدوث نتائج سـلبية، فـإن العوامل الوقائيـة تقلـل مـن هذا الاحتـمال»[2].

ومـن تحديـات التعدديـة الإعلاميـة ارتباطهـا بمرجعيـات معينـة توظـف امتـلاك الوسـائل الإعلاميـة في إقصـاء الآخر والتمكـين لثقافة معينـة، والرؤى المتعلقـة بتصنيـف الأنظمـة الإعلاميـة بالنظـر إلى خفاياهـا تبـدو مرتبطـة بامتـلاك القـوة، ولا نقصـد هنـا القـوة الإعلاميـة بـل القـوة الخفية التـي تصنع القـوة الإعلاميـة نفسـها، فهنـاك رؤيـة «وليامـس»Raymond Williams» سـنة 1926 الـذي انتهـى إلى تصفيـف الأنظمـة الإعلاميـة إلى تسـلطية، أبويـة، تجاريـة، وديموقراطيـة، وتصنيـف «رايـت»«Wright C.R.» سـنة 1959 الـذي صنـف الأنظمـة الإعلاميـة إلى: سـوفياتي، صينـي، بريطـاني، كنـدي، أمريـكي، ثـم أنظمـة الـدول غـير الصناعيـة، ورؤيـة «نامورس»Namurois»سـنة 1964 الـذي يربـط الأنظمـة الإعلاميـة بالجهـات التي تخضع لهـا؛ فهناك إعـلام تابع لإدارة الدولـة، وإعـلام يديـره العمـوم، وإعـلام كـشركات عامـة، وإعـلام يـدار كمـشروع خـاص. وهنـاك تصنيف ظهر سـنة 1956 يـكاد يكون محـل اتفاق بين

(1) سـتيفن جيـه كـيرش، الإعـلام والنـشء، تأثـير وسـائل الإعـلام عـبر مراحـل النمـو، ترجمـة: عبـد الرحمـن مجـدي، نيفـين عبـد الـرؤوف، مراجعـة: نيفين عبـد الرؤوف، مؤسسـة هنـداوي سي آي سي، المملكـة المتحـدة، 2017، ص 291.

(2) المرجع نفسه، ص 290.

«سيبرت» «Sibert» ، و»بترسون»Peterson»، و«شرام»«Schramm» الذين صنفوا الأنظمة الإعلامية إلى أربعة وهي: التسلية، والليبرالية، والشيوعية، والمسؤولية الاجتماعية، وهذا ارتكازا على الأنظمة الاجتماعية، والسياسية القائمة، وخاصة نظام الحكم السائد في المجتمع كمرجع للحكم على النظام الإعلامي.

كما تعتبر أحيانا التعددية أيضا من الحواجز، والأصل فيها أن تكون عامل تقارب وتقرب للآخر لمعرفته والتعاون معه والاستفادة منه؛ ذلك «أن المجتمع الكوني أحوج من غيره إلى العمل التعارفي الذي يورث الأخلاق؛ فلما كان هذا المجتمع يحتضن أمما مختلفة، أوجب اختلافها أن يتغلغل في العمل التعارفي حتى يحصل من الأخلاق ما يكفي لتواجدها فيما بينها، بحيث كلما زاد عدد الأمم، زادت الحاجة إلى هذا العمل التعارفي؛ ولما كان المفروض في هذا المجتمع أن يضم كل الأمم الموجودة، صار لا يضاهيه أي مجتمع آخر في هذه المتطلبات الأخلاقية؛ فإذن يلزم أن يكون المجتمع الكوني أقدر على الإبداع الأخلاقي مما عداه»[1]. ورغم التطور والتعدد الذي ينبغي أن يوظف في الانفتاح الفكري والثقافي مع تزايد وسائل الإعلام الفردية فإن تقارير «مرصد الإعلام في شمال إفريقيا والشرق الأوسط»[2] المخصصة ل «رصد وتوثيق خطابات الكراهية الموجهة ضد المدافعين عن حقوق الانسان ونشطاء المجتمع المدني» [3] تسجل حالات تزايد خطاب الكراهية وانتشارها[4]. والأمر

(1) طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص38

(2) تقدم المؤسسة نفسها على أنها تتكون من منظمات المجتمع المدني في العالم العربي و ترصد و تقيم وسائل الاعلام من أجل إرساء اعلام حر قائم على احترام حقوق الإنسان. ينظر: https://cutt.us/5EVTN تم الاطلاع عليه بتاريخ 21-1-2021

(3) ينظر التقرير على الرابط التالي: https://cutt.us/wpRCY تم الاطلاع عليه بتاريخ: 21-1-2021.

(4) تنظر التقارير على صفحة المرصد على الرابط التالي: http://menamediamonitoring.com/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 21-1-2021

نفسه أكدته «اليونسكو» فيما يتعلق بانتشار الكراهية وتناميها في الشبكات الاجتماعية، حيث رسائل الكراهية على الأنترنت «أصبحت تنتشر بشكل متزايد واستدعت اهتماما غير مسبوق من أجل محاربة خطاب الكراهية، وحسب HateBase «قاعدة الكراهية»[1] فإن أغلبية حالات خطاب الكراهية تستهدف أفرادا بناء على انتمائهم العرقي وجنسياتهم. ولكن التشجيع على الكراهية بناء على الدين وعلى الطبقة الاجتماعية أصبح في تزايد مطرد أيضا»[2]. وإزاء هذه التحديات المتعددة بتعدد وسائل الإعلام فإن المأمول توظيف التطور الإعلامي توظيفا بناء في التعاون الحضاري، وحرص مختلف أتباع الحضارات مهما تعددت انتماءاتهم على إبراز القيم النبيلة ووسائل ترسيخ الثقافة التعاونية، أو ما يسميه عبدالوهاب المسيري «تدويل النماذج المعرفية والحضارية الحديثة»[3] والانعتاق من الرؤية المادية الصرفة. وأن لا يظل أتباع بعض الحضارات مجرد مستهلكين لثقافة وفكر إعلامي سائد مهيمن على الإعلام والأفكار، وإذا كان بمقدور أي فرد امتلاك قناة على وسائط التواصل فينبغي أن يستثمر ذلك في البناء وتجاوز المشكلات التي خلفتها وسائل إعلام سلبية أثمرت القطيعة والكراهية والطائفية والعنصرية التي لم يسلم منها حتى الأطفال فيما يستهدفون به من وسائل مغذية للكراهية، ولسنا نحلم في هذا المطلب بمثالية غير ممكنة الوقوع؛ غير أن قضايا الخلاف التي يصعب التوافق بشأنها يجب أن تتناول بآداب وضوابط خالية من العداء، فتحقق الرسالة الإعلامية تماسكا اجتماعيا في حال الوفاق والخلاف، والمتأمل -مع الأسف الشديد- في حال المنتشر من القنوات الشخصية في وسائط التواصل الاجتماعي يجد هدرا للأوقات فيما لا ينفع، وفسادا في الأخلاق، ينتج مجتمعا غير متماسك أخلاقيا، ويلاحظ المتتبع للتواصل الاجتماعي أنه «سلاح ذو حدين فهو سلوك حضاري عندما يوظف

---

(1) تطبيق يعتمد على الشبكة العنكبوتية يجمع حالات من خطاب الكراهية على الأنترنت من كافة بقاع العالم.

(2) مجموعة مؤلفين، مكافحة خطاب الكراهية على الأنترنت، ص 15.

(3) عبدالوهاب المسيري، العالم من منظور غربي، كتاب الهلال، عدد 602، فبراير، 2001، ص 5.

في تجـاوز جميـع مظاهر العـداء في المواقف وفي التعبير عن الآراء، والتسـامي بالاختـلاف مـن مزالـق الانفعاليـة المفعمـة بمشـاعر التعصـب المقيـت إلى تقوية وشـائج التعـاون في كل شـأن يهـم البشريـة في حاضرهـا ومسـتقبلها وترسـيخ قيـم التسـامح والتعـاون بـين الناس. وهو سـلوك مدمر لـه آثاره السـلبية عندما يكـون معـبرا لإثـارة النزعـات العنصريـة وإشـاعة ثقافـة الحقـد والضغينـة»[1] ورغـم الجهـود البنـاءة لبعـض القنـوات السـاعية لبنـاء الشـخصية بنـاء واعيـا وسـليما؛ فإنهـا تظـل محـدودة إذا مـا قورنت عـددا ومتابعة واهتمامـا، وهو أمر يقتـضي التفكـير في تعزيزهـا وإعـادة النظـر في طريقـة عمل الكثـير من هذه الوسـائل الهادفـة شـكلا ومضمونـا، ويجـب أن نتحـلى بثقافـة الاعـتراف بالحق سـواء كانـت لنـا أو علينا، لنسـتطيع تـدارك النقـص الحاصل وتجاوز الإشـكالات القائمـة، فرغـم توفـر عـدد من القنـوات الهادفة عـلى مختلف وسـائل التواصل إلا أنهـا تحقـق نسـب متابعـة متدنيـة؛ فأيـن الخلل؟!.

وقـد أتيحـت -بهـذا التعـدد والتطـور الإعلامـي- فـرص لإبـراز الإشراق الحضـاري والتعريف به بمختلف اللغـات والوصول إلى مختلف أتباع الحضارات وبيـان مـا يحملـه الوحي الإلهي من سـعادة للبشرية جمعـاء، ولا نحتاج في ذلك سـوى تلمـس طريـق الوحـي نفسـه في عـرض المسـائل والقضايـا عـلى النـاس، بجـمال وعقلانيـة آسرة، لذلـك ينبغـي أن يكـون العمل متوازنـا في الإبصار بهذا الإشراق، ودرء الانحـراف البـشري في الفهـم والممارسـة، الـذي يـؤدي عن وعي أو دون وعـي إلى حجـب النـاس عـن إدراك هـذا النور.

ولطالمـا رسـخت صور سـلبية لدى غير المسـلمين عـن الإسـلام، وقد تيسرت كثـير من الوسـائل التي ينبغـي توظيفها لتصحيـح الصور النمطيـة وبيان حقيقة رسـالة الإسـلام التـي حجبـت عـن كثيرين بفعـل قلة تعمـدت الطمس والتشـويه لمـآرب مختلفـة. وكـما طُمـس ذلك بمختلف الوسـائل أبرزهـا الوسـائل الإعلامية؛

(1) عبدالقـادر بخـوش، نحـو صياغة مشروع ديني موحد ضد التجديف والإسـاءة للمقدسـات الدينية مـن خـلال التواصـل الاجتماعـي، برجس، المجلد: 4، العـدد: 2، يوليو دسـمبر 2017م، ص 91.

فـإن مـن أقـوى الوسـائل لتصحيح ذلـك الوسـائل الإعلاميـة نفسـها، ولا نحتاج في ذلـك سـوى تقديـم الإسـلام كما هـو بصفائـه في مختلف المجـالات، فيتحقق بذلـك تعريـف وتعارف وتعاون بين الحضارة الإسـلامية وسـواها من الحضارات الأخـرى التـي يدعـى أبناؤهـا لإبـراز معـاني الخـير وقيـم الفضيلـة ومـد اليـد لتعـاون حـق مثمـر يسـتهدف الإنسـانية جمعـاء. ولعـل «المشـترك الإنسـاني» و«المشـترك الأخلاقـي» مـن أهـم المداخـل الممهـدة للتعـاون والمحققـة لـه عـلى الأقـل في تجـل مـن تجلياته التي سـتمتد لكافـة المجالات. وهو مشـترك لا ينوب فيـه أحـد عـن أحد أو يدعي اسـتعلاءه عـلى أحد بقـوة إعلاميـة أو اقتصادية أو سياسـية، بـل الكلمة السـواء في ذلك لما يسـعد البشرية ويجنبهـا الظلم والعدوان والبغضـاء ويحقق السـلم والسـلام بينها واقعا ملموسـا. وإذ نتحـدث عن توظيف الإعـلام في التقـارب ينبغـي أن نميز بين العلاقات الفردية والجماعية للشـعوب، وبـين العلاقـات الدوليـة والأمميـة، فالعلاقـات الفرديـة والجماعيـة لا يواجههـا مـن التعقيـدات مـا يواجـه العلاقـات الدولية التي تكـون متأثرة بمصالـح مادية متعـددة «وهنـاك تصـوران متعارضان للتواصل. الأول، وهو المسـيطر على نطاق واسـع، يركـز عـلى الكفـاءة التقنية كعلامة عـلى تقدم الاتصـالات ضمن نوع من السلسـة المسـتمرة، مـع امتدادهـا لصالـح الصناعـات التـي تمثـل اليـوم القطاع الأكـثر توسـعا في العـالم. أمـا التصـور الثـاني فأقـلي ....، وينطلـق مـن البعـد الأنثربولوجـي للتواصـل، ويعطي الأفضليـة للعمليات السياسـية الواجب تطبيقها تلافيـا لأن يصبـح أفـق عـدم التواصـل بـين الأفراد والشـعوب مصـدرا لنزاعات فيـما بينهـم»[1]. وغالبـا فـإن أي خطـاب إعلامـي يخضـع عـادة في تحريره إلى خلفيـة تحريريـة معينـة متحكمـة فيـه، ومـن رواد مواقـع التواصل مـن لا يدرك هـذه الخلفيـة، ويشـارك المنشـورات عـن حسـن نيـة، وكل هـذا يسـتدعي جهـدا مضاعفـا في عمليـات التأكـد مـن صحـة المعلومـات وخلفياتهـا قبـل مشـاركة نشرهـا، وهـو أمـر يصعب عمليا لارتباطه بمسـتويات فكرية وثقافيـة معينة، لكن

(1) دومينيك وولتون، الإعلام ليس تواصلا، ص 28.

لا مناص من التوعية بالمبادئ الأولية في ذلك. وقد أصبح الأفراد في مشكلة مع المعلومات والأخبار التي تزعجهم «ويودون التمكن من تقديم رؤاهم الخاصة للعالم. لقد أصبح تعذر الفهم الأفق المتاح للتواصل، الأمر الذي يجبر على التفاوض المستمر للتمكن من التعايش»[1]. وقد نصت المادة الأولى من «إعلان مبادئ بشأن التسامح» على أهمية الاتصال في تعزيز التسامح، وأن «التسامح يعني الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا ولأشكال التعبير وللصفات الإنسانية لدينا، ويتعزز هذا التسامح بالمعرفة والانفتاح والاتصال وحرية الفكر والضمير والمعتقد»[2].

والتطور التقني الإعلامي تختلف الرؤى والأنظار إليه باختلاف الخلفيات والمرجعيات والمطامح «وقد كان لأحد الاختراعات التقنية في ميدان التواصل، وهو الاختراع الرقمي، أثره البالغ في تغيير النظرة إلى التواصل وتحويل التعامل مع وسائله، معلنا اكتمال التصور الحواري لدى أهل الفكر الأحدي، فقد أضحى بالإمكان المعالجة الرقمية لأنظمة المعلومات المختلفة، نصوصا وأصواتا وصورا، وكذا اختزال أحجامها وأقدارها بصورة مذهلة، وإدماج وسائل الإعلام بعضها في بعض بكيفية واسعة، وجمع الشبكات بعضها إلى بعض بما ولد منها شبكة الشبكات، أي «الإنترنيت» فضلا عن التقدم البعيد في مجال صنع الأجهزة الإلكترونية التي ترفع بدرجة قصوى قدرات الحواسيب في التخزين والتحسيب؛ كل ذلك أدى إلى تدفق سيول هائلة من المعلومات في الشبكات، سرعان ما رأى فيه أرباب الفكر الأحدي فتحا جديدا يمهد لقيام «مجتمع المعلومات العالمي» مجتمع يأتي للبشرية بالحضارة المثلى كما يمهد لظهور «الإنسان الرقمي» الذي يملأ الكون أمنا»[3]. ومهما تعددت تنظيرات

---

(1) المرجع نفسه، ص 20.

(2) إعلان مبادئ بشأن التسامح، متاح على الرابط التالي: hrlibrary.umn.edu/arab/tolerance.html تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021-2-14م.

(3) طه عبد الرحمان، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص203

التصدي للظاهرة فإننا نرى التربية الفردية والبناء السليم أنجع الوسائل لتوظيف التعددية المتزايدة يوما بعد يوما على نحو يصعب أن نتنبأ بمستقبله علاقات وتواصلا «والتحدي الحقيقي متعلق بالتواصل أكثر مما هو متعلق بالإعلام الذي يعتبر توافره غير كاف لإيجاد التواصل، إذ إن وجود المعلومات الكلي يزيد من صعوبة التواصل، بل إضافة إلى ذلك تقود ثورة الإعلام إلى حالة من التقلب في التواصل، وتكون النتيجة عندئذ غير متوقعة. كذلك لم تعد المشكلة متعلقة بالإعلام وحسب، وإنما هي أكثر من ذلك مشكلة شروط يتوجب استيفاؤها من أجل تمكين ملايين الأفراد من التواصل، أو بالأحرى من التوصل إلى التعايش في عالم أصبح فيه كل فرد يرى كل شيء ويعلم بكل شيء، وحيث الاختلافات اللسانية والفلسفية والسياسية والثقافية والدينية جعلت من التواصل والتسامح أمرين أكثر عكسا، وبكلمة: فإن الإعلام معني بالرسالة، أما التواصل فمعني بالعلاقة، وهذه مسألة أكثر تعقيدا»[1]. ويدل هذا التنوع في وسائل التواصل وارتباط الإنسان بها على ضرورتها للحياة البشرية وأنه لا يمكن الاستغناء عنه، وحسب عالم الاجتماع الألماني «يورغن هابرماس»[2] «لقد غدا التواصل الصوت الوحيد القادر على توحيد عالم فقد كل مرجعياته. لنتواصل ولنتواصل بالأدوات والتقنيات التي تضعف التواصل نفسه. هذا هو جب التناقض الذي وضعنا فيه»[3]. وتحقيق التواصل الخلاق وفق نظرية «هابرماس» يقتضي التخلص من النزعات اليقينية والانفتاح على كل العلوم الاجتماعية، وعلم النفس، وتاريخ الأدب، وتاريخ الفن، والعلوم السياسية، والقانونية، والأخلاق، وتوظيفها فيما يعين على تحقيق تواصل

---

(1) دومينيك وولتون، الإعلام ليس تواصلا، ص 13.

(2) يعتبر من الساعين إلى التأسيس لأخلاق تواصلية، قائمة على تقدير الآخر والتعاون والتعارف معه. وهو من أبرز المفكرين المعاصرين، ومعروف بمواقفه ضد كل مظاهر اللاعقلانية التي سادت العالم الغربي في أواسط القرن العشرين.

(3) مصدق حسن، يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت النظرية النقدية التواصلية، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء – المغرب، بيروت- لبنان، ص 141.

أخلاقـي هـادف. وعـرف «هابرمـاس» بأنه «يجمع بـين الأخـلاق النظرية وبين مبـدأ الاتصـال فالعقـل الاتصـالي هـو الـذي يسـود في الأخـلاق، لـذا يرجع إلى معايـير التعميـم الـكلي للخطـاب الذي يتيـح بلوغ حقـل الأخـلاق النظرية»[1].

ومـا لبثـت وسـائل الاتصـال تتطـور بتطـور الاكتشـافات والاختراعـات إلى أن صـارت وسـائل لنـشر القيـم والأفـكار، وتعـددت آثـار هـذه الوسـائل عـلى الفـرد والمجتمـع، وصرنـا نعيـش في مجتمـع يطلـق عليـه «مجتمـع المعلومـات»[2] و»مجتمـع المعرفـة»[3] ومـن فـرط تطورهـا بـدأت تبدو تخوفـات منها مـا يتعلق بالتواصـل ذاتـه، فبعـد هـذا التطـور لم يعد الهاجـس متعلقا بالاتصـال أكثر مما صـار متعلقـا بتحقيـق التعايـش والتقديـر بـين الأفـراد المتصلـة، وأن تصير هذه الوسـائل وسـائل تقديـر واحـترام للآخـر لا سـخرية فيهـا ولا إذايـة للمختلـف فكريـا أو دينيـا أو غـير ذلـك من أوجه الاختـلاف ونؤكد هنا ما قالـه «دومينيك وولتـون» «إن الهـدف لم يعـد التقاسـم مـع الآخرين مـا هو مشـترك بيننا بقدر مـا هـو تعلـم كيفيـة تدبـير الاختلافـات التـي تفصلنـا. وذلـك إن عـلى المسـتوى الفـردي والجمعـي عـلى حـد سـواء. أخـيرا في التواصـل تبقى أبسـط الأمور في جانـب الرسـائل والتقنيات بينما أعقدهـا فهي في جانب البـشر والمجتمعات»[4]. وهـذه الرؤيـة في التوجـه نحـو الإنسـان بالإصـلاح هـي الرؤيـة التـي جـاءت الحضـارة الإسـلامية بالتركيـز عليهـا، ذلـك أن بصلاحـه يتحقـق صـلاح الأشـياء فهـي تبـع لـه، والإشـكال الواقـع اليـوم أن الإنسـان تبـع للأشـياء موجـه وفـق المصالـح المادية !.

---

(1) أبـو النـور حمـدي أبـو النور حسـن، يورجين هابرمـاس الأخلاق والتواصـل، دار التنويـر للطباعة والنـشر والتوزيـع، بـيروت، 2011، ص 11.

(2) يقصـد بـه المجتمـع المعتمـد على توليـد المعلومات المتصل بشـبكة الاتصالات التي تتبـادل المعلومات وتتطـور بسرعـة، ويـراد بـه تحديـدا عـصر التوسـع في اسـتعمال تكنولوجيـا الإعـلام والاتصالات خـلال العقـود الأخيرة مـن القـرن العشرين.

(3) يقصد به المجتمع الذي يقوم على نشر المعرفة وتوظيفها في مختلف المجالات.

(4) دومينيك وولتون، الإعلام ليس تواصلا، ص 14.

7. دور وسائل الإعلام «الفردي» و«المؤسسي» في التصدي لخطاب الكراهية التحديات والدور المنشود

أولا: الإعلام الفردي

المقصود به الإعلام الذي يمتلكه الأفراد، وهو امتلاك نسبي بالنظر إلى انتماء الوسيلة الإعلامية إلى منصة عامة لها مؤسسوها الذين يتحكمون في سياساتها العامة وفق توجهات وخلفيات معينة، لكن يظل بمقدور مختلف الأفراد امتلاك وسائل إعلامية يعبرون فيها عن آرائهم بقدر كبير من الحرية. والإقبال على هذا النوع من الإعلام في ازدياد، وهناك أمثلة حققت نجاحا كبيرا بما تتحلى به من صدق ووضوح في الخطاب، ولما له من أهمية وتأثير فإن توظيفه في التصدي للكراهية أمر بالغ الأهمية، وإدراكا لأهميته وتأثيره هناك توجهات لدعم هذا النوع من الإعلام وتبنيه وتشجيعه من الأفراد والمؤسسات، وقد ارتكزت استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية التي أعلنها الأمين العام «أنطونيو غوتيريش» بتاريخ 18-6-2019[1] على مبادئ أربعة نصت على أهمية دعم «الجيل الجديد من المواطنين الرقميين» في التصدي للظاهرة، وتتضمن المبادئ الأربعة:

- المبدأ الأول: تماشي الاستراتيجية وتنفيذها مع الحق في حرية الرأي والتعبير.
- المبدأ الثاني: اعتبار معالجة خطاب الكراهية مسؤولية الجميع أفرادا وجماعات وحكومات ....
- المبدأ الثالث: دعم الجيل الجديد من المواطنين الرقميين، ممن لديهم القدرة على التعرف على خطاب الكراهية ورفضه والوقوف في وجهه.
- المبدأ الرابع: جمع البيانات المنسقة والبحث، بما في ذلك الأسباب الجذرية والدوافع والظروف المؤدية إلى خطاب الكراهية .

(1) ينظر الرابط التالي: https://cutt.us/ddyeL تم الاطلاع عليه بتاريخ: 14-1-2020

ويـأتي التوجـه نحـو اعتماد الإعلام الجديـد والفردي كوسـيلة فعالة وناجعة لعـلاج خطـاب الكراهيـة، بعد أن كان الإعـلام التقليدي حكرا عـلى صناع القرار أو طبقـة معينـة في المجتمع، وتمكن الإعلام الجديد من تقليص هذه الفجوة بين فئـة لم تكـن تسـتطيع الوصول إلى وسـائل الإعلام وبين فئـة متحكمة ومحتكرة، وقـد أصبـح بمقـدور وسـائل التواصـل مد الجسـور واستكشـاف الثقافـات، بين مختلـف أتبـاع الديانـات، وبنـاء مجتمـع السـلم، والتفاهـم، والتعـاون، وتجـاوز العوائق السياسـية التي تسـتفيد أحيانـا من خطاب الكراهية، بل تسـعى لتوظيفه سياسـيا، وافتعالـه لتحقيـق مـآرب، ومـن شـأن هـذه الوسـائل -بمـا أوتيـت مـن اسـتقلالية نسـبية- توعيـة الناس بحقيقة ما قد تروجه وسـائل الإعـلام التقليدية الموجَّهـة، ونسـتند في ادعائنـا عـلى قدرة وسـائل الإعـلام الجديد عـلى التصدي لخطـاب الكراهيـة على المـؤشرات التالية:

- نسبة مستخدمي وسائل التواصل في المجتمع.
- التأثير الواقعي لهذه الوسائل في مختلف شؤون الحياة فكرا وسلوكا.
- التفاعل المجتمعي مع ما ينشر في هذه الوسائل.
- المصداقية النسبية لبعض الحسابات الفردية المؤثرة.
- ضـمان الوصـول إلى المخاطـب بشـتى الطـرق والوسـائل المعلمـة بتلقيـه الرسـالة ووصولهـا إليـه.

ورغـم إيجابيـة هـذه المـؤشرات فـإن المسـؤولية الفرديـة والمجتمعيـة تظـل أمـرا بالـغ الأهميـة في توظيـف هـذه الوسـائل توظيفـا حسـنا، إضافـة إلى مـا يجـب أن يبـذل مـن جهـد في متابعـة ومراقبة الخطـاب الذي يصـدر من بعض الأفـراد، وقـد يكـون الإيعـاز فيـه مـن مؤسسـة رغم أنـه صـادر عن فـرد، وهنا يـأتي دور أربـاب الشـبكات الاجتماعيـة في المراقبـة، ويعـترف أربـاب الشركات التقنيـة الموفـرة لخدمـات التواصـل بالعجـز عـن مراقبة كل ما ينشر في وسـائل

التواصل الاجتماعي، وقد صرح «بيل جيتس» المؤسس والمشارك في شركة مايكروسوفت «أنه لمن الصعب للغاية أن تتمكن شركات الإعلام هذه من متابعة كل ما يقال على منصاتها، وأن تحذف الأشياء الخطأ تماما، وتتخلص من تلك الأشياء أو تبطئ انتشارها». كما ذكر أن من التحديات تشفير الرسائل المباشرة للمستخدمين في خدمة التراسل الفوري «واتساب» مؤكدا: «أن بعض الرسائل على منصاتها لا تراها تلك الشركات بسبب التشفير[1] في واتساب». وأضاف: «لكيلا يتحملوا أي مسؤولية، فقد جعلوا ذلك مبهما. كما تعلمون، مهما كانت المشكلات، سواء مكافحة اللقاح، والمواد الإباحية للأطفال فهي الآن لا تستطيع التدخل في هذه الأشياء»[2]. ومهما تكن التحديات والإمكانات فإن هناك مسؤولية كبرى تقع على عاتق الأفراد وممتلكي وسائل الإعلام الفردية، وتقتضي المسؤولية الإنسانية والأخلاقية القيام بدرء المعاني السلبية وبيان الصورة الحقيقية للحضارات كما هي دون تأثر بخلفيات سلبية وخطاب نمطي منتشر، وأهم التحديات التي تواجه الإعلام الفردي والمؤسسي في التصدي لخطاب الكراهية نختصرها فيما يلي:

- الصعاب التقنية المتعلقة بإزالة المواد المتضمنة خطاب الكراهية أو المحرضة عليه.
- القوة المالية والإعلامية والمساندة الرسمية لخطاب الكراهية.
- وجود أفراد نُصبوا أو نصبوا أنفسهم متحدثين باسم بعض الديانات يروجون خطابا محرفا وموجَّها.

(1) التشفير أو ما يعرف بالكتابة السرية قديم قدم الكتابة نفسها، فقد وجدت كتابة سرية باللغة الهيروغليفية المصرية ترجع إلى عام ٢٠٠٠قبل الميلاد. والشفرة وسيلة لتحويل رسالة ما إلى شكل غامض يستغلق معه فهمها مع وجود طريقة لفك ذلك الغموض، ينظر: هال أبلسون وهاري لويس وكين ليدين، الطوفان الرقمي، كيف يؤثر على حياتنا وحريتنا وسعادتنا، ترجمة: أشرف عامر، مراجعة: محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014م، ص 232.

(2) تنظر المقابلة على الرابط التالي: https://cutt.us/8DcLY تم الاطلاع عليه بتاريخ 24 -11- 2020.

- الحواجز اللغوية بين أتباع الحضارات، ورغم ما تتيحه مختلف مواقع الترجمة من خدمات، إلا أن الأمر يظل بحاجة إلى مزيد من الجهود.
- الصراع الفكري والطائفي بين أتباع الديانة الواحدة، الذي يفضي إلى خطاب وتأسيس قنوات ومواقع وحسابات تحذر من المخالف في الفكر وتزدريه.
- ضعف القيم الأخلاقية باعتبارها مناعة ووقاية من الخطاب المنحرف.
- غياب التوازن العلمي والمعرفي بين مختلف الشعوب.
- السيطرة على المعلومة والتضليل الإعلامي.
- طغيان الجانب الاستهلاكي للمعلومة وتبعية الأكثرية لأقلية متحكمة.
- الرقابة الآلية غير كافية واعتماد مراجعات «الذكاء الاصطناعي» لخطاب الكراهية أثبت عدم نجاعته، بسبب تحدي عدم استيعاب السياق الثقافي للكلمات.

وإضافة إلى ما ينبغي أن تحققه وسائل الإعلام من أهداف فإن واجب التصدي للكراهية يظل من الأولويات لما له من تأثيرات مختلفة في المجتمع، وإذا كانت أهداف الإعلام تحدد غالبا في الإخبار ونقل الأحداث والقضايا المهمة، والاهتمام بالقضايا الاجتماعية، والتربوية، والثقافية، والترفيهية، والإعلانية، والإقناعية، والتوجيهية، فإن اجتناب خطاب الكراهية وبناء الخطاب الهادف البناء يجب أن يكون حاضرا في هذه الوظائف كلها. ومن الطرق التي يمكن أن تسهم في التصدي لخطاب الكراهية والاضطلاع بالدور المنشود:

- تصحيح الصور النمطية عن الحضارات، وامتلاك القوة الإعلامية، لنشر خطاب التعاون.
- التصدي لخطاب تغذية الكراهية أيا كان مصدره.

- التغلب على آفة الانحياز والبحث عن الفضيلة والحقيقة.

- تبني أرباب الخطاب الوسطي المعتدل، واستضافتهم في البرامج الإعلامية، ومشاركة مقاطعهم الصوتية والمرئية والمكتوبة في وسائل التواصل الاجتماعي.

- توظيف التعدد الإعلامي وتعدد مصادر المعلومة في التصدي لخطاب الكراهية.

- مراجعة الأفكار النمطية وأخذ المعلومة من مصادرها المعتمدة، وتفسيرها تفسيرا سليما.

وهناك جهود فردية مختلفة لتعزيز ثقافة الحوار والتعايش والسلام، فليس ضروريا أن تنتظر الشعوب دور الدول والمؤسسات الرسمية التي تكون محكومة باعتبارات المصالح المادية وتعد خطواتها غالبا وفق هذا المنظور، كما أن بإمكان الأفراد تعزيز التعاون بينهم بما تيسر من الوسائل لإطلاق مبادرات السلام العملية الملموسة في الواقع، ويمكن أن نشير في هذا الصدد إلى مبادرة الشخصيات الحائزة على «جائزة نوبل للسلام» بمناسبة إحياء الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان بصياغة بيان 2000 لثقافة السلام والذي يؤكد على ما يلي:

« ... لأني واع بالمسؤولية إزاء مستقبل الإنسانية وخصوصا أطفال اليوم والغد، ألتزم في حياتي اليومية، أسرتي، عملي، جماعتي، بلدي بأن:

- أحترم الحياة: احترام حياة وكرامة كل كائن إنساني بدون تمييز أو حكم مسبق .

- أرفض العنف: أطبق اللاعنف الإيجابي عبر رفض العنف بكل أشكاله: الجسدي، النفسي، الاقتصادي والاجتماعي خصوصا اتجاه الأفراد الأكثر فقرا وضعفا كالأطفال والمراهقين.

- أتعامل بكرم: أقسم وقتي ومواردي المادية بسخاء للقضاء على التهميش، الظلم، والقمع السياسي والاقتصادي.

- أنصت من أجل التفاهم: أدافع عن حرية التعبير والتنوع الثقافي عبر تشجيع الإنصات والحوار بدون الاستسلام للتعصب والنميمة وإقصاء الآخر.

- أحافظ على كوكب الأرض: أدعم استهلاكا مسؤولا ونمطا تنمويا يأخذان بعين الاعتبار أهمية كل أشكال الحياة ويحفظان توازن الموارد الطبيعية لكوكبنا الأرض.

- أكتشف من جديد قيمة التضامن: أساهم في تنمية جماعية بالمشاركة الكاملة للنساء وفي إطار احترام مبادئ الديموقراطية وذلك من أجل أن نخلق جميعا أشكالا جديدة للتضامن[1].

ثانيا: الإعلام المؤسسي:

وهو الإعلام التابع للجهات الرسمية أو غير الرسمية المتمثلة في بعض المؤسسات، والغالب عليه أنه يكون معبرا عن سياسة معينة، لا يمتلك فيها الأفراد حق التعبير عن رأيهم وفكرهم بحرية تامة، وإنما يخضعون لتوجهات معينة تحددها المؤسسة، يمارسون «حرية تعبير» في حدود ما تسمح به المؤسسة، ولا يسعهم إلا التعبير عما تراه المؤسسة، قد يكون المذيع أحيانا غير مقتنع بما يقول لكنه ينقل فكرا وهو يعلم ما يتضمنه من كراهية أو من مجانبة للحقيقة حفاظا على عمله ومورد كسبه، وهذا التحدي من أكثر التحديات التي تواجه العاملين في مختلف المؤسسات الإعلامية سيما تلك التي يقل فيها هامش حرية التعبير عن الرأي، والتنبيه على هذه الممارسات

(1) محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارات وثقافة السلام، ص 361.

ينبغـي أن يكـون مـن مؤسسـات أخـرى راشـدة في خطابهـا، وأن يكـون هنـاك ميثـاق جماهـيري يقاطـع هـذا الصنـف مـن الإعـلام المغـذي للكراهيـة، كما أن الإعـلام الفـردي لـه دور في التصـدي لهـذا النـوع مـن الإعـلام بعـدم مشـاركة مقاطعـه واجتنـاب تدويلهـا عـلى مختلف المنصـات، والتوعية بمخاطـر نشر هذا الخطـاب وحمـل الإعلاميين على تعزيـز ثقافة البناء والتعـاون. وتحديد مفاهيم الحريـة وتوجيههـا توجيهـا سـليما والتوعيـة بمخاطر النشر غير المسـؤول والذي قـد يكـون النـاشر أحد ضحايـا ذلك النشر حينـما يتضمن المنشـور تحريضا على العنـف بشـتى أشـكاله وصـوره، كـما أن البعض قد يتـذرع بأنه ينقـل واقعا معينا في نـشره لصورة تحمل دلالات سـيئة أو من شـأنها أن تـؤدي إلى ردود فعل غير محمـودة العواقـب، لذلـك فـإن الوعـي بوظيفـة الوسـائل الإعلامية لـدى الفرد والمجتمـع أمـر مهـم، ليـؤدي الإعـلام رسـالته كـما ينبغـي، وأهـم تلـك الوظائف التـي ينبغـي الوعـي بها:

- **وظيفـة التوجيـه**، وهـو توجيه نحو المعـاني الإيجابية والقيـم الحقة، ومعاني الخير، ووسـائل النفـع للنفس والغير.

- **وظيفـة التثقيـف**[1] **والتعليـم**، وتقتـضي هـذه الوظيفـة اسـتحضار ترسـيخ معرفـة بنـاءة، وثقافـة أصيلة تؤمـن بالتعددية، وترسـخ التعـاون، وتنشر قيم السـلم والسـلام، وقـد تكـون هـذه الأمور عـلى نحو مبـاشر أو غـير مباشر، مـن خـلال تضمينهـا في حـوارات أو صـور أو قصـص أو غـير ذلـك مـما يـترك أثـرا طيبـا في النفس.

- **وظيفـة الوحـدة المجتمعيـة والأمميـة**، ونبـذ معـاني الفرقة، وعـدم نشر ما يـؤدي إلى التنافـر والكراهيـة، ونـشر مـا يحقق الوحـدة والتـآزر والتعاون.

---

(1) تأثـير تحدثـه الرسـالة الإعلاميـة بشـكل تراكمـي على المـدى الطويل مـن خلال مضامـين صورو وأشـكال إعلاميـة متكـررة، ينظـر: مجمـع اللغـة العربيـة بالقاهرة، معجـم المصطلحـات الإعلامية، ص 16.

- **وظيفة الرقابة**، والمقصود رصد الانحرافات في القول والفعل، وبيان مخاطرها والتحذير منها، وتوجيه مختلف الفئات إلى عدم التفاعل مع ذلك الصنف من المنشورات ونبذها.

ومن شأن الوعي بهذه الوظائف والعمل على تنزيلها أن لا تقتصر على الوقاية والتصدي لخطاب الكراهية، بل تصبح الوسائل الإعلامية معززة للتسامح واحترام القيم والتنوع والتعدد مؤسسة للتعاون ومرتقية به إلى التعارف.

8. الوظيفة الحضارية لوسائل الإعلام من تغذية «صدام الحضارات» إلى تقريب «تعاون الحضارات»

كثير من الدارسين يذكرون ما يعرف ب «صدام الحضارات» أو بالأحرى «الحرب الحضارية» في الزمن المعاصر مقترنا ب «صامويل هنتنغتون» -من حيث الاستعمال وليس المفهوم- بينما «المهدي المنجرة» سبق «هنتنغتون» في استعمال المصطلح، في حديثه عن «الحرب الحضارية» باعتراف «هنتنغتون نفسه» في كتابه «صدام الحضارات» حيث قال «وصف المفكر المغربي البارز مهدي المنجرة، حرب الخليج بينما كانت دائرة بأنها أول حرب حضارات»[1]. إلا أن هنالك فرقا في التناول بين الحديث عن الموضوع بين أطراف محذرة منه -كما هو الشأن بالنسبة ل»المهدي المنجرة»- وأطراف تسعى إلى ما يدعم طرح الصدام والسعي إلى هيمنة حضارة معينة -كما هو الشأن بالنسبة لأطروحة هنتنغتون- تفاديا لصدام مزعوم بينما الصدام يتولد من مثل هذه النظريات الأحادية التي ترى استفراد حضارة معينة وإقصاء حضارات أخرى؛ حيث تشرع بذلك عدوان الغرب بقيادة الولايات المتحدة على العالم. ورغم ما مضى في تاريخ البشرية القديم والحديث من حروب وصدامات فإن الاستفادة وأخذ العبرة منها لم تتحقق على النحو المطلوب «وتاريخ الشؤون الدولية طوال الخمسة قرون الفائتة تاريخ حروب أو في الأقل استعدادا لحروب، نظرا لطبيعة التنافس والفوضى التي اتسمت بها خصومات الأمم، وتنطوي كلتا الحالتين على استهلاك للمصادر التي يمكن للمجتمعات أن تستفيد منها في أمور خيرة أخرى سواء كانت عامة أم خاصة»[2]. وإذا كانت تلك الحروب قد وضعت أوزارها ظاهرا فإنها

(1) صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي، ص 782.

(2) بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007م، ص 814.

في الخفاء تزداد استعارا بسبب غياب قيم المحبة والوئام، وذيوع خطاب البغضاء والسعي غير المحمود نحو الهيمنة والإقصاء، ومع التطور التقني والعلمي الهائل المهدد للإنسانية فإنه لا مناص من تعاون أحرار العالم أجمع للتصدي لكافة المخاطر قيميا وعلميا، والتوجه نحو ترسيخ مناخ التعايش السلمي الذي «يجب أن يتحقق عن طريق التفاهم المتبادل وليس عن طريق التلويح والتهديد بالقوة»[1]. وتمتين أخلاقيات الاعتراف بالآخر، من خلال ممارسات تعزز المعرفة المتبادلة وتنمي الالتزام بأخلاقيات التواصل والحجاج حول مختلف المسائل وفق آداب الحوار والمناظرة، دون أن يبخس أي طرف حق الطرف الآخر في الحوار والدفاع واستعمال ذات الوسائل، وتعزيز هذه المفاهيم ينبغي أن يتجلى في مختلف الرسائل الإعلامية؛ فالتنوع الثقافي يجب أن يكون حقا يمكن للجمع الوصول إليه «وإلى جانب كفالة التداول الحر للأفكار عن طريق الكلمة والصورة، ينبغي الحرص على تمكين كل الثقافات من التعبير عن نفسها والتعريف بنفسها، ذلك أن حرية التعبير وتعددية وسائل الإعلام والتعددية اللغوية والمساواة في فرص الوصول إلى أشكال التعبير الفني والمعارف العلمية والتكنولوجية، بما في ذلك المعرفة في صورتها الرقمية، وإتاحة الفرصة لجميع الثقافات في أن تكون حاضرة في وسائل التعبير والنشر، هي كلها ضمانات للتنوع الثقافي»[2]. ووفقا لرأي «لوه تشونغ مين» فإنه «مما لا شك فيه أن هناك اختلافا بين ثقافات الأمم المختلفة، إلا أن هذا الاختلاف لا يعني تفوق ثقافة أمة ما وتدني أخرى، كما أنه لا يمكننا أن نخضع ثقافتنا التقليدية الخاصة لمعايير نظرية المركزية الأوربية، وأن نبالغ في رفض تراثنا وثقافتنا؛ بسبب الالتزام

(1) يازا جنكياني، صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد، ترجمة: على مرتضى سعيد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2011 م، ص 152.

(2) أصداء التنوع الثقافي طريق نحو تحقيق التنمية، الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الإعلان العالمي لليونسكو بشأن التنوع الثقافي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، فرنسا، 2011، ص 27.

العشـوائي بالمركزيـة الأوربيـة. ففي ظل الوضـع العالمي الذي نعيشـه اليوم، فإن التفـوق الثقـافي لأمة مـا يتمثل في تلـك التعددية والاختلاف بـين الدول والأمم المختلفـة حيـث إن كل أمـة تـكاد تنفـرد ببعـض السـمات الخاصـة التـي تميزهـا عـن غيرهـا مـن الأمـم الأخـرى، ومـن ثـم فإننـي أراني متمسـكا بالدعـوة إلى المـزج بـين الثقافتـين الشرقية والغربيـة؛ من أجـل التمتع بالمنجـزات الحضارية البشريـة»[1]. ووظيفـة وسـائل الإعـلام نـشر الثقافـة التعاونيـة بـين الحضـارات باسـتدعاء منظريهـا لتقديـم أطروحاتهـم وتشـجيعها ليـس تحيزا إلى فئـة ولكنه تحيـز إلى الإنسـانية وسـلمها وأمنهـا وأمانهـا، وانخـراط الإعلام -عـلى اختلاف مسـتوياته ودرجاتـه- في هـذا النـشر يعتـبر واجبـا حضاريا ومسـؤولية إنسـانية منطلقهـا الحـس الإنسـاني المحـض. ومـن الغلط قـصر وظيفة الإعـلام على نقل الخـبر وإذاعتـه بـل «العلاقـة بـين وسـائل الاتصـال والثقافـة علاقـة تكامليـة، فـإذا كانـت وسـائل الاتصـال الرقمـي هـي أوعيـة ثقافيـة وأن الرسـائل الثقافية في جوهرهـا هـي وسـائل للاتصـال والثقافـة تشـكل أداة ومصـدرا للاتصـال الإنسـاني، فـإن الرمـوز والكلـمات والتعبـيرات اللغويـة، والإيحـاءات الجسـدية جميعهـا أجـزاء مكونـة للثقافـة تؤدي دورا بالـغ الأهمية في عمليـة الاتصال بين أفـراد المجتمـع، وفي توحيد رسـالة الاتصال بتوحيد معناهـا، وإيصال المعنى إلى الأفـراد. إن وسـائل الاتصـال الرقمي هي الناقل الأسـاسي للثقافـة، وهي أدوات تسـاعد عـلى دعـم المواقـف أو التأثـير فيهـا وعـلى حفـز وتعزيز ونـشر الأنماط السـلوكية وتحقيـق التكامـل الاجتماعي»[2].

---

(1) لـوه تشـونغ مـين، ولد للإصـلاح (مقومات التجربة الصينية) ترجمة: حسـانين فهمي حسـين، ص 74.

(2) عبدالكريـم عـلي الدبيسي/زهـير ياسـين الطاهـات، دور وسـائل الاتصـال الرقمـي في تعزيـز التنـوع الثقـافي، مجلـة الاتصـال والتنميـة، العـدد 6 تشريـن الأول، 2012، ص 10.

9. أهمية الجمع بين مناقشة الآثار ومعالجة الأسباب

إن فهم وعلاج أي ظاهرة يقتضي البحث عن جذورها وأسبابها وعدم الاقتصار على مظاهرها أو آثارها، ووفق تعبير عبدالوهاب المسيري «أن نتجاوز سطح الظاهرة لنصل إلى جذورها وعناصرها المتشابكة، والتي تبتدئ فيما نسميه النموذج الإدراكي أو المعرفي»[1]. ويمكن القول: لو أن كثيرا من جهود التصدي لخطاب الكراهية وجهت للوقاية المبكرة ورصد مؤشرات الانبعاث لأمكن تلافي الكثير من خطاب الكراهية المنتشر، وفي الوقت الذي نشير فيه إلى التوجه للأسباب واعتماد أسلوب الوقاية نشير إلى أن هنالك من ما يزال يعارض هذا الأسلوب في التصدي لخطاب الكراهية، فمحكمة الدول الأمريكية قد أوصت بأن «التعسف على حرية المعلومات لا تمكن مراقبته بالإجراءات الوقائية ولكن فقط بفرض عقوبات على المذنبين بارتكاب التعسفات».[2] وهذا في نظرنا تساهل مع خطاب الكراهية، وإن كان قد يأتي في سياق حرية التعبير، إلا أنه يعقد ويعيق جهود محاربة الكراهية، بالاقتصار على المعالجة عند صدورها، ولا نقصد اتهام النوايا أو التضييف على حرية التعبير وإنما التوجه إلى الأسباب المغذية للكراهية ومعالجتها، واتباع أسلوب وقائي فعال، واعتماد أساليب تربوية وعلمية وتقنية تحد من استنبات هذا الفكر بطرق مباشرة أو غير مباشرة، فخطاب الكراهية يجد مكانا خصبا في بعض البيئات لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وعند الحديث عن أثر وسائل الإعلام ينبغي بيان وجهيها: وجه التأثر، ووجه التأثير، أو بمعنى أوضح هل هي فاعلة أم مفعول بها، فإذا كانت الوسيلة الإعلامية صدى أثر ونتاج رأي وفكر فإن ما ينبغي أن نهتم به مصدر ذلك الفكر الساعي إلى توظيف الوسائل توظيفا سيئا، ويغلب في تحليلنا أحيانا مناقشة آثار وسائل الإعلام دون الحديث عن مصدر تلك الآثار ومنبعها،

(1) عبدالوهاب المسيري، العالم من منظور غربي، ص 8.

(2) مجموعة مؤلفين، مكافحة خطاب الكراهية على الإنترنت، ص 24.

وقد تتعدد الوسائل ونتسابق في التقنيات سعيا لتغلب مزعوم دون اهتمام ببناء الإنسان الذي يخاطب عبر تلك الوسيلة ويوظفها.

والواقعية في الطرح تقتضي القول بأن الإعلام وحده غير قادر على مواجهة خطاب الكراهية، ولكنه قادر على إنتاجها بشكل رهيب، ذلك أن صناعة الكراهية لها الوسائل المعينة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، فلو كان الإعلام وحده من يصنع هذا الخطاب لكان الأمر هينا، لكنه يبقى أكثر الوسائل فاعلية في التصدي لها، فالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية البئيسة مولدة للتمييز والكراهية، وتأثيرات خطاب الكراهية لا تقتصر فقط على مجال دون مجال بل تأثيرات ذات شعب مترامية، والخطاب الواحد قد تكون له تأثيرات اجتماعية، وفكرية، وثقافية، ودينية، وسياسية، واقتصادية، وأمنية، ونفسية، وقيمية، وهذه الآثار نفسها ينبغي معالجتها في الأسباب، اجتماعيا، وفكريا، وثقافيا، ودينيا، وسياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا. وحين تتحد الوسائل الإعلامية على الاهتمام بأمر ولو كان في بدايته سخرية أو شيئا منبوذا فإنها تقدر على ترسيخه شيئا فشيئا ونشير هنا على سبيل المثال «إلى أول عملية دعائية حكومية في العصر الحديث، حيث كانت أثناء إدارة الرئيس «وودرو ويلسون» الذي انتخب رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية في عام 1916 وفق برنامج انتخابي بعنوان «سلام بدون نصر» وكان ذلك في منتصف الحرب العالمية الأولى، في تلك الأثناء كان المواطنون مسالمين لأقصى الدرجات، ولم يروا سببا للانخراط والتورط في حرب أوروبية بالأساس ....، فقامت الإدارة بإنشاء لجنة للدعاية الحكومية أطلق عليها (لجنة كريل) وقد نجحت هذه اللجنة خلال ستة أشهر في تحويل المواطنين المسالمين إلى مواطنين تتملكهم الهستيريا والتعطش للحرب، والرغبة في تدمير كل ما هو ألماني، وخوض حرب، وإنقاذ العالم!»[1].

(1) ناعوم تشومسكي، السيطرة على الإعلام الإنجازات الهائلة للبروباجندا، تعريب أميمة عبداللطيف، ص 8.

المقترح المنشود:

المأمول في وسائل الإعلام التقليدية والجديدة منها، أن تقوم بوظيفتها البناءة، وأن تحقق الإعلام والإحاطة بما يجري بموضوعية ودون تحيز، وأن تسهم في التنشئة الاجتماعية على التربية والقيم ومكارم الأخلاق، وأن تكون وسائل محفزة للتنوع والاكتشاف والتعرف إلى الآخر، وأن تيسر المناقشة والحوار نظريا وعمليا، وأن تسعى لتقديم ذلك تقديما قائما على التعددية والتفاهم وحسن الظن بالآخر، مضمنة مختلف المحتويات مضامين قيمية تعزز روح التعاون وتدعو إلى المبادرة، وتثقف الإنسان بذاته وبالمحيطين حوله، ساعية نحو التقارب الاجتماعي ونبذ الفوارق والطبقية والعنصرية، وحتى برامج الترفيه يجب أن تكون رسائلها هادفة بانية غير هادمة. وتحقيق ذلك يقتضي استقلالية مالية وفكرية، كي تتمكن مختلف الوسائل من أداء رسالتها، وقد تبين ما على النظريات الإعلامية من ملاحظات، بسبب مؤثرات خارجية، وكل واحدة منها صادرة عن مدرسة أحادية معينة سعت لتلبية مطالبها أكثر من تلبية مصالح الإنسان بصفة عامة أيا كان عرقه وجنسه، وذلك يقتضي تأسيس نظريات إعلامية مشتركة، تتخلص من هذا الإصر، وتبنى على أسس توافقية محققة للمصالح الإنسانية، على نحو توازني وتشاركي، وفق حقوق وقواعد أخلاقية يشترك الجميع في صياغتها ولا تقتصر طائفة على إملاء ما تراه هي ومن ثم تسعى إلى فرضه على الجميع باعتباره رؤية كلية وهي في الأصل منبثقة من نظام معين ورؤية أحادية لم تعر اهتماما للمخالفين لها في الرأي والتوجه ورغم ذلك سعت إلى فرض نمطها. ومن شأن تعزيز هذه الثقافة إعلاميا لدى المنتج والمتلقي درء الكثير من المشكلات الإعلامية ودفع الكراهية التي ينتجها أرباب نظرية معينة مستهدفين بها أرباب نظرية أخرى أو ساخرين منها، فوسائل الإعلام يجب أن تظل فوق هذه التحيزات الضيقة، وأن لا ينظر إليها على أنها وسائل ربح تتغير طبعا لمنطق الربح وتروج للشيء ونقيضه؛ لأن ذلك يؤدي -كما هو حاصل- إلى فقدان الثقة في هذه الوسائل.

الفصل الثالث

قراءة في نماذج من التشريعات
والمواثيق ذات الصلة بالكراهية والإعلام

الفصل الثالث

قراءة في نماذج من التشريعات والمواثيق ذات الصلة بالكراهية والإعلام

تتباين التشريعات والمواثيق ذات الصلة بالكراهية والإعلام فيما بينها تبعا لاختلاف مراحلها الزمنية، والتباين في مرجعياتها المؤثرة في صياغتها، وكذا المقاصد التي وضعت من أجلها، كما تتفاوت في درجة الالتزام بها تبعا لوعي والتزام المعنيين بالميثاق واختلاف مستويات الإلزام، ورغم ما هو ملاحظ من فجوة بين الواقع وتلك المواثيق، على صعيد المؤسسة الواحدة، أو على الصعيد المحلي، أو الإقليمي، أو الدولي، فإن وجودها يظل أمرا ضروريا ويبقى أمر التفعيل لا يقل أهمية عن وجودها، وهي وإن كانت مواضيعها وقضاياها عامة إلا أن لها صلة وطيدة بالكراهية من أوجه مختلفة بما تحفظه من حقوق كالحق في حرية الرأي والتعبير أو بما تقره من تعددية، ويلاحظ عليها غياب الاهتمام بالجانب الديني وما يعزز الرقابة الذاتية التي تسمو على مختلف المواثيق من ناحية الالتزام، وحسب رأي عبدالقادر بخوش فإن التشريعات الدولية «مهما بلغ تأثيرها لا يمكن لها أن تكون أداة ردع، ما لم تستبطن الظاهرة الدينية، ناهيك عن استحضار الوازع الديني باعتباره صمام أمان والدرع الواقي. ولذلك ينبغي استشعار جميع رواد الاتصال الاجتماعي بأهمية الوازع الديني الذي يعصمهم من الإساءة للأديان وإشاعة ذلك بينهم»[1]. وتأتي أهمية الجانب الديني في المرتبة الأولى من حيث الأثر والتأثير الذي لا يمكن أن تحققه المواثيق والقوانين، وتأتي أهمية هذه المواثيق في كونها مرجعا حين لا يرتدع الإنسان بتدينه، فتكون حكما لتحديد طبيعة الخطاب ومدى اندراجه ضمن الكراهية، وكيفية ردع الجهة المصدرة له

(1) عبدالقادر بخوش، نحو صياغة مشروع ديني موحد ضد التجديف والإساءة للمقدسات الدينية من خلال التواصل الاجتماعي، برجس، المجلد: 4، العدد: 2، يوليو دسمبر 2017م، ص 92.

عـن الكـف عن ذلك، وسـنتناول بالبيان والتحليـل في الصفحـات التالية جوانب مـن التشريعـات والمواثيـق موضحـين مـا فيهـا مـن جوانـب إيجابيـة ومكامـن قصـور فيـما يتعلـق بالوقاية والتصـدي لخطـاب الكراهية.

1.خطاب الكراهية

ومواثيق الشرف ومدونات السلوك

مدونات السلوك والتشريعات والمواثيق ذات الصلة بالكراهية والإعلام كثيرة ومتعددة ومتنوعة، منها «مدونة سلوك الأوروبية لمكافحة خطاب الكراهية غير القانوني على شبكة الإنترنت» و«مدونة سلوك المحررين البريطانية» و«مدونة أخلاق الإعلام السويدية» و«مدونة السلوك الإعلامي الألمانية» و «أخلاقيات الإعلام النرويجية» و«مدونة السلوك المهني الإعلامي الفلسطينية» و«مدونة مبادئ الصحفيين المحترفين في بلجيكا» و«ميثاق واجبات الصحفيين المحترفين الفرنسيين سنة 1918» و«ميثاق ميونيخ سنة 1971» وغيرها من المدونات التي من شأنها حث العاملين في الإعلام على التزام مثُله وقيمه الأخلاقية. وتتجلى أهمية مدونات السلوك في مكافحة خطاب الكراهية في كونها ترسخ جملة من القواعد والسلوكيات التي يجب على المنتمين لمؤسسة ما التزامها، وعلى المنتمين إليها أن يكونوا على دراية تامة بها. ومن خلال ما هو موجود من المدونات لدى مختلف المؤسسات يمكن القول بأن الإشكال ليس في غياب المدونات السلوكية بل في عدم تطبيقها، فكم هي المؤسسات الإعلامية التي ترفع شعارات براقة، وواقعها مناقض تماما لتلك الشعارات، وهناك بون شاسع بين الخطاب النظري أو ما يمكن أن نصطلح عليه «مثالية المواثيق» وبين الممارسة العملية، سواء تعلق الأمر بالإعلام التقليدي أو الجديد، وبتاريخ 31 مايو 2016 وافقت كل من شركات «فيسبوك» و«جوجل» و«مايكروسوفت» و«تويتر» و«تيك توك» على «مدونة ضبط السلوك» التابعة للاتحاد الأوروبي، وقدمت هذه الشركات تعاريفها الخاصة لخطاب الكراهية لمنعه على منصاتها، غير أن متابعها يلاحظ أنه لم يتغير شيء ملموس في واقعها الافتراضي وتأثيراتها العملية.

وهناك أيضا نماذج أخرى مختلفة من الإعلانات والمواثيق التي تهتم بالتصدي لخطاب التمييز والكراهية، ونشير مثلا إلى «إعلان مبادئ التعاون

الثقافي الدولي» و«ميثاق الشرف الإعلامي العربي» و « العشرية العربية للتنمية التشاركية والاتصالات» و«إعلان بروكسيل من أجل الحد من خطاب الكراهية في وسائل الإعلام» و «إعلان بيروت «الإيمان من أجل الحقوق» وقد عرفت التشريعات والمواثيق المتعلقة بالإعلام والكراهية تطورا سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو المحلي، وهناك أيضا الجانب المنظم للإعلام من الناحية القانونية، وهناك الجانب الأخلاقي الذي تتعدد وتختلف مستوياته، وهناك من يسميه «دليل السلوك المهني» وبعضهم يسميه «ميثاق الشرف الأخلاقي» كما يسمى «مدونة سلوك» و«الممارسات الفضلى» و«الأخلاق الإعلامية» وغيرها من المسميات التي تصب في معنى مجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية والسلوكية، التي قد تكون تشريعات إعلامية أو مواثيق شرف مكتوبة، وقواعد مسيرة للعمل الإعلامي، يصوغها الإعلاميون أنفسهم، وهي تحدد السلوك الصحيح من غيره في السلوك المهني، حيث يحتكم إلى ما وضع من معايير ومواثيق ومبادئ، وهي من هذه الناحية تختلف عن التشريعات القانونية التي تطبق في المحاكم والقضاء. ومن أبرز تحديات هذه المواثيق الرغبة المعاكسة لها أحيانا من طرف واضعيها؛ فهناك من يرى أن هم الإدارة الإعلامية في الواقع المعاصر «منصب على المستوى الربحي فهي لا يمكن أن تكون راعية للانضباط المهني. إذ يمكن أن تغض الطرف عن غلطة إذا كانت ترضي مصالحها، وربما هي التي تكون أوعزت لموظفيها بارتكابها، وفي حال عمت فضيحة ما يصبح الصحفي كبش فداء. ويمكن أن يصلح القانون للتخلص من موظفين غير مرغوب فيهم»[1]. وهذا أمر واقع مشاهد في كثير من المؤسسات الإعلامية التي تتحول من وسيلة للتوعية والبناء إلى طرف في النزاعات السياسية والاقتصادية.

وتعتبر التشريعات ذات الصلة بالكراهية والمواثيق الإعلامية أساليب وقائية يفترض أن تحول دون وقوع الكراهية، وأن تحد منها عند وقوعها،

(1) جان كلود برتراند، أدبيات الإعلام (ديونتولوجيا الإعلام)، ترجمة: رباب العابد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1429هـ - 2008م، ص 110.

ومـن فوائدهـا: ضـمان الشـفافية والمصداقيـة، ووقايـة العمـل الإعلامـي مـن خلـل يـؤدي إلى اسـتصدار قوانـين تضيـق عـلى الحريـات الإعلاميـة، وتنظيـم العمـل والسـير بـه نحـو تحقيـق مقاصـده وفـق مثـل وقيم عليـا «فلا علـم دون أخلاقيـات توجهـه، وذلـك إذا مـا أردنـاه علما يخـدم البشرية، ويحقق للإنسـان رفاهيتـه»[1]. ومختلـف المواثيـق الدوليـة تنـص عـلى نبـذ التمييـز والكراهيـة في أي موقـع كان، وتدعـو إلى تحقيـق الكرامـة الإنسـانية، والتحـلي بقيـم التسـامح والسـلم والسـلام وهـي بذلك تشـمل الإعلام وغـيره، أما المواثيـق الإعلامية فهي أخـص مـن تلك المواثيـق؛ حيث وضعت خصيصـا لحفظ الرسـالة الإعلامية ودرء مـا يحـول دون تحقيـق أهدافهـا، وصبغـة مواثيـق الـشرف الإعلاميـة أن فيهـا خاصيـة عـدم الإلـزام القانوني الذي يجعلهـا مختلفة عن التشريعـات القانونية، وهـذه الصبغـة هنـاك مـن يعتبرهـا إيجابية وهناك مـن يعتبرها سـلبية في هذه المواثيـق، فمـن ناحيـة يفـترض أن تكـون تنمـي خلـق الرقابـة الذاتيـة والتزكيـة لـدى الفـرد، وتـؤدي إلى تعزيز الالتـزام بالقيم والأخلاق بشـكل يقي من الكثير مـن الـزلات المهنيـة، وهنـاك مـن يسـتصغر القيمـة العملية لهـذه المواثيـق حيث يـرى «أن المواثيـق الأخلاقيـة لا يلـزم بهـا كثـير مـن الإعلاميـين، ولذلـك تظـل مجـرد نصـوص جامـدة، وذلـك لأنه ليـس هناك عقوبـات يتعرض لهـا الإعلامي الـذي لا يلتـزم بهـذه الأخلاقيات، أو ينتهكهـا، ولذلك توصـف المواثيق الأخلاقية بأنهـا «بـدون أنيـاب» وأنهـا قليلـة الأهميـة، بل هناك مـن يرى أن واقع وسـائل الإعـلام «لم يعـد يعتمـد كثـيرا عـلى الضمـير الفـردي منـذ أن دارت الوسـائل الإعلاميـة في دائـرة الصناعـات الضخمة»[2].

وبالرغـم مـن المحـاولات التـي بذلـت للبحـث عـن وسـائل لتوقيـع عقوبات عـلى عـدم الالتـزام بالأخلاقيـات إلا أنها «تظـل عقوبات لا قيمة لهـا، ولا تؤدي

(1) بهـاء درويـش، أخلاقيـات الميديـا، دعـاوي التنظـير ومـبررات التفعيـل، مجلـة الاسـتغراب، العدد الحـادي عـشر، 1439هـ - ربيـع 2018م، ص 37.

(2) جان كلود برتراند، أدبيات الإعلام (ديونتولوجيا الإعلام)، ترجمة: رباب العابد، ص 108.

إلى الالتـزام بالأخلاقيـات»[1]. ومـن وجهـة نظرنـا فـإن مـا ينبغـي تعزيـزه هـو الالتـزام بالمواثيـق، والخلـل ليـس فيهـا إنمـا فيمـن لا يقـدر مـا عاهـد عليه من مواثيـق، والـذي يفلـت مـن المواثيـق يمكنـه أيضـا أن يفلـت مـن القانـون بطرق مختلفـة، كـما هـو واقـع وحاصل، حيـث يـكاد الانضمام للعهـود والمواثيـق يكون إجـراء شـكليا لـدى بعـض المنتمـين إليهـا، وفي ظـل غيـاب أثـر وتأثيرهـا عـلى الواقـع فإنـه يجـب السـعي لتعزيـز التزكيـة التـي تحمـل صاحبهـا عـلى الالتزام الطوعـي والاسـتجابة الذاتيـة دون خـوف أو إكـراه، بل نـرى أن تعزيـز التوعية بأهميـة هـذه المواثيـق قـد يكـون أولى من تعزيـز التوعيـة بما هو قانـوني، كما أن فكـرة ربـط عـدم فعـل الـشيء بالعقـاب هـو الـذي أدى في كثـير مـن دول العالم إلى الكراهية المنظمة، سـيما حينما تجد الوسـيلة الإعلامية نفسـها محمية مـن نظامهـا الرسـمي، فتـمارس في حـق الآخريـن ما لا يجـوز من القـول ومن الإذايـة، ولا تجـد حرجـا في التضليـل والتطاول عـلى الآخريـن، والتحريض على العنـف بطـرق غـير مبـاشرة، وسـبب كل ذلـك أزمـات أخلاقيـة وغيـاب الرقابـة الذاتيـة والمهنيـة «وغالبـا ما يتم تقسـيم أسـاليب صياغة المواثيـق والمدونات إلى أسلوبين:

- **المنهـج المثـالي**، تكـون فيـه اللغـة مثاليـة وعاليـة ومـواد الميثاق شرفيـة عليا، تخاطـب أشـخاصا تفترض فيهـم المثاليـة والالتزام الجماعـي، ولا تأتي على ذكـر المصالـح السياسـية أو الاقتصاديـة أو الثقافيـة، وتسـتند إلى الإيمـان بالإنسـانية والنبل والرشـاد.

- **المنهـج المعيـاري**، تتـم فيـه صياغـة مـواد الميثـاق أو المدونة بناء عـلى معايير ومصالـح وقواعـد، وواجبـات، ومهـارات مهنيـة، تـؤدي جميعهـا إلى قبـول المخاطبـين الذيـن هـم الصحفيـون ومؤسسـاتهم التحريريـة بمـواد مدونـة السـلوك أو ميثـاق الـشرف الأخلاقـي»[2].

(1) فهد الشميمري، التربية الإعلامية، كيف نتعامل مع الإعلام؟ ص 115.

(2) مجموعـة مؤلفـين (تحـت إشراف صالـح مشراقـة) أخلاقيـات الإعـلام، مركـز تطويـر الإعـلام، جامعـة بيرزنـت، ط1، 2017، ص 12.

وظهـور هـذه المواثيق والمدونات له ارتباط وثيـق بالتطور الإعلامي والتقني، ويقتـضي هـذا التطـور مواكبـة مـن هـذه المواثيق «وعـبر التاريـخ، ارتبط ظهور الأخلاقيـات الإعلاميـة بمراحـل الإنتـاج أو الحقـب السياسـية، أو ظهـور تقنيات إعلاميـة واتصاليـة جديـدة، فمثـلا في الولايـات المتحـدة كان الظهـور الأول للأخلاقيات عام 1638 عندما أدخلت المطبعة للولايات لترجمة الإنجيل للسـكان الأصليـين، ثـم عـادت وظهرت تنظيمات صحفية عـام 1690 على يد حاكم ولاية "ماساتشوسـتس" الـذي أغلـق صحيفـة مدعيا أنها هددت سـلام وثقـة الحكومة المحليـة، وحتـى العـام 1830 ظل تنظيم الإعلام بأيدي الجهات السياسـية، إلا أن بدايـة القرن التاسـع عـشر حملت تطورات جديـدة...، صـارت الصحافة مرتبطة بالمعلومـات وليـس بالسياسـة كـما في السـابق، ومرتبطـة أيضـا بالأعـمال وليـس بحـكام الولايـات أو البعثـات أو الطوائـف الدينيـة، وهـذا أدى إلى ربـط تأريـخ تطـور تنظيـم الإعـلام وأخلاقياته بأربع مراحـل هي: المرحلـة التقدمية، والمرحلة المهنية، ومرحلة المسـؤولية الاجتماعية، ومرحلـة النظرية المعيارية»[1]. وفي بلدان أخرى ظهرت المواثيق في مطلع القرن العشرين قبل سـنوات من الحرب العالمية الأولى وبعدهـا بقليـل[2]. وكان ظهـور الأخلاقيـات في وثائـق يصـدر عـلى خمـس مسـتويات: عالميـا، وإقليميـا، ووطنيـا، وعـلى مسـتوى المؤسسـة الواحدة، وقطاعيـا[3].

ورغـم الأهميـة العلميـة والنظريـة لما هو موجـود من مواثيـق؛ فإنها لا تخلو

---

(1) مجموعة مؤلفين (تحت إشراف صالح مشراقة) أخلاقيات الإعلام، ص 11.

(2) ظهـر أول ميثـاق أخلاقـي صحفـي في ولاية كنسـاس الأميركية، عـلى أيدي رابطـة المحررين عام 1910 وعام 1918 وضعت فرنسـا ميثاق أخلاقيات المهنة، الصحفية، وعام 1926 وضعت الولايات المتحـدة قانـون الآداب لتنظيـم مهنـة الصحافـة، وفي عـام 1938 وضعـت نقابـة الصحفيـين في بريطانيـا القواعـد المهنيـة التـي يجـب عـلى الصحف تبنيها في ممارسـة مهنـة الصحافـة، وتوالت المواثيـق في الهنـد عـام، 1958 وفي مـصر عـام 1958 - 1960 (ينظـر: مجموعـة مؤلفـين (تحت إشراف صالـح مشراقـة) أخلاقيـات الإعلام، ص 11.

(3) المرجع نفسه.

مـن ملاحظـات ليـس عـلى مسـتوى التطبيـق فحسـب، بـل عـلى مسـتوى البنـاء والتكويـن أيضـا، ونـورد في هـذا الصـدد رأي الباحـث الإعلامـي "عبدالرحمـن عـزي" الـذي ذهب فيـه إلى «أن مراجعـة مواثيق الشرف الإعلاميـة في المنطقة العربيـة، بـدء بميثـاق "فيدراليـة الصحفيـين العرب سـنة 1972 إلى ميثـاق قناة الجزيـرة سـنة 2004 تُبَـين تَبَايـن مسـتوى تطـور هـذه المواثيق من بلـد لآخر...، وتذبـذب المرجعيـة الثقافيـة والإيديولوجيـة، واسـتثناء المرجعيـة القيمية في مثل هـذه المواثيـق...»[1]. ومرجعيـة المواثيـق ينبغـي أن تكـون متعـددة تعـدد وتنـوع الحضـارات، ويـرى "عبدالرحمـن عـزي" ضرورة "منهجية الحتميـة القيمية في الإعـلام" «وتشـمل مصـادر منهجيـة الحتمية القيميـة المعاني والـدلالات المعرفية المرتبطـة بتفاسـير القرآن الكريم والسـنة النبوية وإرث العلماء المسـلمين الأوائل مـن أمثـال الغـزالي (أبـو حامـد) وابـن خلـدون وابـن القيـم...، والمحدثـين مثل مالـك بـن نبـي والنورسي»[2] فهذه إحـدى المرجعيات المهمـة المغيبة في كثير من المواثيـق الإعلاميـة، وإضافـة إلى إشـكال المرجعيـة والبناء، هناك أيضـا التحدي الأكـبر وهـو عـدم تطبيـق هـذه المواثيق وكونهـا -غالبـا- صورية؛ فالإشـكال في التطبيـق والتنزيـل أكـثر مما هـو في التنظير ولدينـا من القوانين مـا يكفي إلى حـد كبـير في التصـدي للكراهية لكـن الإشـكال في التفعيل، ويمكـن القول دون مبالغـة إن بعـض المواثيـق في بعـض البلـدان تـكاد تكـون عديمـة الفائـدة حيث الكراهيـة المنظمة في الإعلام، برعاية رسـمية، بل هـي في بعض الأحيان مقياس قيـاس الـولاء، فالمصطلحـات حـاضرة نظريا غائبـة عمليا، ومختلـف الأمم شرقا وغربـا لهـا مواثيـق تجمعهـا ومواثيـق خاصة بقطـر معين في هذا المجـال إلا أن البـون شاسـع بـين التنظـير والتطبيـق، وخذ على سـبيل المثـال ما تضمنتـه المادة الثانيـة مـن "الميثـاق الإفريقي لحقوق الإنسـان والشـعوب" حيث تنـص على أنه

(1) عبدالرحمـن عـزي، الحتميـة القيميـة والإعـلام المعاصر، إسـلامية المعرفـة مجلة الفكر الإسـلامي المعـاصر، عـدد 81، 1436هـ/2015م، ص 22.

(2) عبدالرحمن عزي، منهجية الحتمية القيمية في الإعلام، ص 13.

«يتمتع كل شخص بالحقوق والحريات المعترف بها والمكفولة في هذا الميثاق دون تمييز خاصة إذا كان قائما على العنصر، أو العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي، أو أي رأي آخر، أو المنشأ الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر» .هذا على مستوى التنظير ولكن على مستوى التطبيق لا شيء من ذلك واقع؛ فالتمييز العنصري على أشده، والاقتتال المنظم وغير المنظم في أوجه. والأمر نفسه يصدق على مختلف دول العالم التي يتفاوت فيها ذلك أو تختلف أوجهه وأسبابه. ورغم ما تضمنته مختلف المواثيق من عبارات ك "الكرامة الإنسانية" و"احترام التعددية الثقافية" و"الحرية" و"القيم المشتركة" و"الحق في المعلومة" وغيرها من العبارات التي تنطوي على معاني إيجابية يمكن أن توظف في درء الكراهية عند وجود فراغ تشريعي؛ فإنه غالبا ما يتم غض الطرف عن قول أو سلوك الكراهية بدعوى غياب النص القانوني أو قد تستحضر نصوص فضفاضة لتطبيقها حيث يخضع ذلك للمصالح المتعددة أكثر من خضوعه لشي آخر. والنصوص ما لم يتحقق بعدها العملي بحدود فاصلة واضحة فإنها لا تعدو أن تكون جعجعة بلا طحين ومصطلحات للاستهلاك في المنابر والمفاخرة في المحافل، وافتقارها إلى البعد العملي جعل الكثيرين يشعرون بعدم جدواها. بل أحيانا تكون مغذية للكراهية بطرق غير مباشرة، ونشير في هذا السياق إلى ما تضمنته توصية تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة ب "تعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير وحمايته" ومن شأنها تشجيع خطاب الكراهية فهي من جهة مقيدة ومسهمة في تحديد خطاب الكراهية ببعض القيود، ومن جهة أخرى تدعو إلى غض الطرف عن نوع من خطاب الكراهية حيث تنص التوصية في شأن «حظر الحالات الخطيرة والمتطرفة فقط من حالات التحريض على الكراهية بوصفها أفعالا إجرامية» داعية إلى تحديد «عتبات عالية ومتينة، تشمل العناصر التالية: شدة الضرر، والقصد منه، ومضمونه، ومداه، وإمكانية أو احتمال

حدوثـه، ووشـوكه، وسـياقه»[1]. وقد يكـون التخوف هنا مـن التضييق على حرية الـرأي والتعبـير لكـن عـلاج الأمـر لا يتـم عـلى هـذا النحـو بـل بالتنصيص على الحـدود الفاصلة، وتسـمية الأشـياء بمسـمياتها.

وإذا كانت هذه المواثيق منظمة للإعلام المؤسـسي، الذي يجمع فئة مشـتركة ينظمهـا ميثـاق معـين، فإن الإعـلام الجديد الذي يكـون النشر فيـه أحيانا تابعا لهـوى الفـرد وميولاتـه يقتـضي اتبـاع مداخل أخـرى مختلفـة لتنظيمه، وأسـاس تلـك المداخـل إصـلاح الفـرد. وإذا كانـت مواضيع المواثيـق الإعلامية تـدور غالبا حـول حريـة التعبـير، وحـق الجمهـور في المعرفـة، وتحـري الصـدق والأمانـة، واحـترام القيـم العامـة؛ فـإن الإشـكال المطـروح والتحـدي القائـم حاليـا هو ما يمكن أن نسـميه "التسـيب في التعبير" وغياب مسـؤولية النشر سـيما في وسائل التواصـل التـي تخاطـب عقـل الداخـل إليهـا دون اسـتئذان وتفاجـئ بـصره في صـور تحمـل تأثـيرات نفسـية وفكريـة وثقافيـة مختلفة «ومع انتشـار الوسـائط الجديدة للإعلام وشـبكات التواصل الاجتماعـي ازدادت فضاءات نشر الكراهية اتسـاعا، ومعهـا أصبـح العمـل الإعلامـي يتأثـر بهـا بشـكل أو بآخـر، خاصـة مـع سـيطرة نزعتـي الإثـارة و الدعاية في معظم الوسـائل الإعلاميـة، ومعها أصبحنا وأكـثر مـن أي وقت مـضى مطالبين بالتذكـير وبالدعوة للتمسـك، بالقيم المهنية للصحافـة»[2] وقبـل أن نشـير إلى بعـض المواثيـق الإعلامية نود الإشـارة إلى أمر مهـم يتـم إغفالـه، وهو المرجعيـة الدينيـة في المواثيق الإعلامية، سـواء من حيث البنـاء، أو مـن حيـث اعتمادها كمرجعيات مسـتقلة معـززة للمواثيـق الإعلامية.

المرجعيـة الدينيـة ومواثيـق الـشرف الإعلامية: إثـارة أمر المرجعيـة الدينية عنـد الحديـث عـن مواثيـق الـشرف الإعلاميـة مـن شـأنه تعزيـز الالتـزام بتلك

---

(1) ينظـر تقريـر الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة المتعلـق ب «تعزيز الحـق في حرية الـرأي والتعبير وحمايتـه» عـلى الرابـط التالي:
https://cutt.us/9jOcE ص 29. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021-01-18م.

(2) مرصـد الإعـلام في الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا، خطابات الكراهيـة والتحريـض: الظاهرة، المفهـوم، وآليـات المواجهـة، ص 19.

المواثيق، لأقدميتها التاريخية وتأثيرها الروحي والذاتي ورقابتها الداخلية، فأقدميتها مرتبطة بوجود الإنسان والرسالة على الأرض وما تحث عليه الشرائع السماوية من توجيه نحو القول الحسن والمعاملة بالحسنى، وهي بذلك أقدم ما ينظم التواصل الإنساني، يضاف إلى ذلك ما تضمنته الشرائع السابقة من تعاليم التسامح، ونبذ العنف، والدعوة إلى الأخوة، والاحترام، والسعي لدفع الظلم والبغي والعدوان في القول والعمل، وإذا كانت مختلف الشرائع السابقة أصابها من التحريف ما يجعل الوصول إلى النص الصحيح من الأمور الصعبة، فقد بقيت آثار تدل على ما هنالك من تسامح، وتضمن القرآن الكريم إشارات لما تضمنته الشرائع السابقة من دعوة إلى الوحدة والاجتماع على قيم الخير والفضيلة، وما فتئت تعاليم الإنسان واجتهاداته على مر القرون تتفتق بما يعينه على العيش بسلام، منذ ظهور الاعتداء والظلم ومشاعر الكراهية في قصة «ابني آدم». ومنذ بزوغ فجر الحضارة الإسلامية كان الحرص على دفع آفات الكراهية ومشاعر العداوة والبغضاء وتحقيق الأخوة والوحدة وكرامة الإنسان، وقد حرص النبي صلى الله عليه وسلم على بيان ذلك عمليا في سلوكه، وتجلى ذلك أيضا في سلوك أصحابه وفيما خطه من عهود ومواثيق تاريخية، ونشير على سبيل المثال إلى «وثيقة المدينة المنورة» وما كان لها من أثر في تحقيق التعايش والسلم والسلام ونبذ الكراهية بين قبائل عرفت حروبا طاحنة، وبين ديانات مختلفة جمعت حقوقها في ميثاق يكفل للجميع كرامته، ووثيقة المدينة المنورة كتاب كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم «بين المهاجرين والأنصار، وادع فيه يهود وعاهدهم، وأقرهم على دينهم وأموالهم، وشرط لهم، واشترط عليهم»[1]. والقضايا التي يتناولها الكتاب كثيرة، ونورد من بنودها ما لها صلة وطيدة بالموضوع، ومنها: «أن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين. وأن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم، مواليهم

(1) ابن هشام، السيرة النبوية، ج 1، ص 503.

وأنفسهم إلا من ظلم أو أثم، فإنه لا يوتغ (يهلك) إلا نفسه وأهل بيته»[1]. فإقرار التعددية والتعاون في الإنفاق على أمر مشترك ما داموا يعيشون في ظل تهديد واحد يهدد حياتهم وأمنهم جميعا، وكل ذلك ما دام الجميع ملتزما بقيم السلم والسلام غير معتد ولا ظالم ولا محتل، ولا آخذ حق الغير، فتلك أمور لا ينبغي التعاون فيها بل هي من التعاون على الإثم والعدوان. وقد أزاح النبي صلى الله عليه وسلم بتلك المعاهدة «ما كان من حزازات الجاهلية، والنزعات القبلية، ولم يترك مجالا لتقاليد الجاهلية»[2]. وبذلك يعيش كل أفراد المجتمع في أمن وأمان وسلم وسلام. وتم تأكيد تلك الحقوق والتذكير بها حينما اتسعت أطياف المجتمع في أعظم خطبة في الإسلام «خطبة حجة الوداع» التي تكتسب أهميتها وقيمتها من خلال النظر إلى قائلها، ومضامينها، ومن ناحية زمانها، ومكانها، وأحوال المخاطبين فيها، وتضمنت حقوقا مختلفة لم يعرف لها العالم نظيرا من قبل ومن بعد.

وعادة في الحديث عن النماذج من التشريعات والمواثيق يتم التركيز على مواثيق متأخرة لأسباب مقصودة أو غير مقصودة، بينما قد تكون المواثيق متضمنة لمضامين موجودة من قبل وهي نفسها بل وهناك ما هو أحسن منها دقة وتنظيما وبيانا، بل وأسبق تاريخا، وأعرق حضارة، فإذا كانت نصوص خطاب الكراهية ودرء التمييز وتحقيق العدل والمساواة موجودة بقرون قبل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقبل العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، وغيرها من المواثيق، فإنه لا ينبغي أن نغفل تلك النصوص، سيما وأنها المرجعية الأولى لدى أتباع بعض الحضارات، وإذا كان أرباب الحضارات تتباين مرجعياتهم التشريعية في الجانب الديني مثلا، فينبغي استدعاء ما هو متفق من هذه الجوانب، وإذا تحدثنا عن الجانب التشريعي في الشرائع السماوية فإننا لن نجد اختلافا بين هذه التشريعات،

(1) المصدر نفسه، ج 1، ص 503.

(2) صفي الرحمن المباركفوري، الرحيق المختوم، ص 127.

ومـا نجـده مـن تبايـن يكون سـببه بسـبب مـا حصل مـن تـصرف في النصوص غـير المحفوظـة، ويمكـن أن نسـتدعي في هذا السـياق ما تضمنه القـرآن الكريم مـن دعـوات لنبـذ الكراهيـة، والتصـدي لدعـوات التمييـز التـي وجدهـا قائمـة فدفعهـا بنصـوص تشريعيـة باقيـة وهـي بيننا شـاهدة، وتعتـبر مثالا مشـتركا لما تضمنتـه الشريعـة الإسـلامية وأقرتـه مـما جاءت بـه الشرائـع السـابقة، والتي لا تختلـف عـن بعضهـا في مجـال القيـم والأخـلاق؛ كما في قولـه تعـالى ﴿وَقُولُوا لِلنَّـاسِ حُسْـنًا﴾ (البقرة: 83). «وجعل الإحسـان لسـائر الناس بالقـول؛ لأنه القدر الـذي يمكـن معاملـة جميـع النـاس بـه، وذلـك أن أصـل القـول أن يكـون عـن اعتقـاد، فهـم إذا قالـوا للنـاس حسـنا فقد أضمـروا لهم خيرا وذلك أصل حسـن المعاملـة مـع الخلـق»[1]. ودعـوة الإسـلام قائمة عـلى اللين في الخطـاب واختيار مـا لا يـؤذي مـن الـكلام، وقد تجـلى ذلـك في صورته العمليـة عند انبثـاق فجر الحضـارة الإسـلامية التـي كانـت محاطة بمختلـف أتبـاع الديانات ﴿فَبِـمَا رَحْمَةٍ مِـنَ اللَّـهِ لِنْـتَ لَهُـمْ وَلَـوْ كُنْـتَ فَظًّـا غَلِيـظَ الْقَلْـبِ لَانْفَضُّـوا مِـنْ حَوْلِـكَ فَاعْـفُ عَنْهُـمْ وَاسْـتَغْفِرْ لَهُـمْ وَشَـاوِرْهُمْ فِي الْأَمْـرِ فَـإِذَا عَزَمْتَ فَتَـوَكَّلْ عَلَى اللَّـهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِـبُّ الْمُتَوَكِّلِـينَ﴾ (آل عمـران: 159).

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 1، ص 583.

2.ميثاق الأمم المتحدة (1945م)

تم توقيع "ميثاق الأمم المتحدة" في 26 يونيو 1945، وأصبح نافذا في 24 اكتوبر 1945م وورد في ديباجته السعي إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، والتأكيد على الحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية، والسعي لتحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي، والدفع بالرقي الاجتماعي قدما، ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية، وأنه يتم اتخاذ وسائل التسامح والسلم وحسن الجوار لتحقيق السلم والأمن الدولي، وترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها.

ويتناول الفصل التاسع من ميثاق الأمم المتحدة ما يتعلق بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي، وتنص مواده على الرغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، والتنسيق من أجل تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم. واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا.

وكل هذا الذي أشرنا إليه مدون على المستوى النظري ويبقى الواقع العملي دون هذا التنظير بكثير، حيث تظل الكرامة الإنسانية لكثير من الشعوب أمرا بعيد المنال، ويظل الواقع المثقل بالأزمات الإنسانية مرتبطا تارة بإكراهات وتحديات، وأحيانا بسبب سياسات إقصائية ممنهجة تولد المزيد من العنصرية والكراهية، لأسباب متعددة، منها ما هو اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي.

3.الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1946م)

اعتُمد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من قبل هيأة الأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948، وبدأ العمل بشأنه عام 1946 حيث شاركت في إعداده بلدان من مختلف الحضارات، وما يزال إلى يومنا هذا يعتبر أكثر الوثائق انتشارا وترجمة واستشهادا. ويمكننا النظر فيه من زاويتين: من زاوية تاريخ صدوره، وهو تاريخ متأخر جدا، ومن زاوية مضامينه، وهي مضامين ليست جديدة، ولا يسع المقام ببيان أصل كل مضمون من مضامينه ومقارنته بما سبقه من تشريعات، سيما وثيقة المدينة المنورة.

والإعلان العالمي لحقوق الإنسان تمت صياغته كردة فعل عن جرائم الحرب العالمية الثانية التي آذت الضمير الإنساني العالمي، وهو بذلك كان رد فعل أكثر مما كان رغبة وإنشاء، ويكتسي أهميته من عالميته، وفيما ينص عليه من حقوق تضمن لجميع البشر دون تمييز حفظ كرامتهم بغض النظر عن أعراقهم وجنسيتهم ولون بشرتهم، وانتمائهم، وهناك فجوة واسعة بين بنوده والواقع العالمي الراهن، ورغم كون ديباجته تنص على أن «الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم ... وكأن غاية ما يرنو إليه عامة البشر هو انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة» فإنه على المستوى العملي لا نجد تطبيقا عمليا لهذه الكرامة والاعتراف بالحقوق، بل نجد الازدواج في الخطاب والتمييز العنصري الذي هو عبارة عن غض الطرف عن تصريحات مقابل التهويل من شأن تصريحات أخرى بحسب البلدان التي تصدر فيها، والجهات التي تصدر منها، فحرية الرأي والتعبير مثلا تستدعى في مواقف معينة ويتم غض الطرف عنها في مواقف أخرى، بمباركة ممن يفترض أن يكونوا سباقين لتطبيق بنود هذا الإعلان. وتنص كثير من مواد الإعلان العالمي

لحقـوق الإنسـان عـلى الكرامـة وحفـظ الحقـوق، ومـن ذلـك مـا ورد في المـادة الأولى مـن الإعـلان أنـه «يولـد جميـع النـاس أحـرارا متسـاوين في الكرامـة والحقـوق. وقـد وهبـوا عقـلا وضمـيرا وعليهـم أن يعامـل بعضهـم بعضـا بـروح الإخـاء». وفي المـادة الثانيـة «لكل إنسـان حق التمتـع بكافة الحقـوق والحريات الـواردة في هـذا الإعـلان، دون أي تمييـز، كالتمييـز بسـبب العنـصر، أو اللـون، أو الجنـس، أو اللغـة، أو الديـن، أو الـرأي السـياسي، أو أي رأي آخـر، أو الأصـل الوطنـي، أو الاجتماعـي، أو الـثروة، أو الميـلاد، أو أي وضع آخـر، دون أية تفرقة بـين الرجـال والنسـاء». كما تنـص المـادة السـابعة أن «كل الناس سواسـية أمام القانـون ولهـم الحـق في التمتـع بحمايـة متكافئـة عنـه دون أية تفرقـة، كما أن لهـم جميعـا الحـق في حمايـة متسـاوية ضـد أي تمييـز يُخل بهـذا الإعلان وضد أي تحريـض عـلى تمييـز كهـذا» ومن شـأن مراعاة هـذه الحقوق تحقيـق تعاون مـع جهـود التصـدي لخطـاب الكراهيـة، واسـتدعاؤها للواقـع العمـلي يجـب أن يكـون عـلى الصعيـد العالمي دون تمييز بسـبب الانتـماء الحضـاري أو الجغرافي أو غـير ذلـك، وإلا فـإن هذه المواثيق والحقـوق تظل حبيسـة الأوراق التي كتبت عليهـا، مـا دامـت الإنسـانية لا تنعـم بتلـك الكرامة والحريـة على درجـة واحدة.

4.الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان[1] (1950م)

تهدف الاتفاقية إلى حماية حقوق الإنسان في نطاق مجلس أوروبا وقد صدرت في روما في 4 نوفمبر 1950م. وقد ورد في ديباجة الاتفاقية أنها تسعى إلى «توثيق عرى الوحدة بين أعضائه، وإحدى الوسائل لبلوغ هذا الهدف لحماية وتطوير حقوق الإنسان والحريات الأساسية» وتنص المادة العاشرة من الاتفاقية على أن لكل شخص الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حرية الرأي وحرية تلقي أو نقل المعلومات أو الأفكار من دون أن يحصل تدخل من السلطات العامة، ودونما اعتبار لحدود لا تحول هذه المادة دون إخضاع الدول شركات البث الإذاعي أو السينما أو التلفزة، لنظام التراخيص.

ونص البند الثاني من المادة العاشرة أنه «يجوز إخضاع ممارسة هذه الحريات وما تشمله من واجبات ومسؤوليات، لبعض المعاملات أو الشروط أو القيود أو العقوبات المنصوص عليها في القانون، والتي تشكل تدابير ضرورية في المجتمع الديمقراطي، للأمن الوطني أو سلامة الأراضي أو السلامة العامة أو حماية النظام ومنع الجريمة، أو لحماية الصحة أو الأخلاق، أو لحماية سمعة الغير أو حقوقه، أو لمنع الكشف عن معلومات سرية، أو لضمان سلطة القضاء ونزاهته».

وقد خلت الاتفاقية من التنصيص على الكراهية صراحة إلا أن ما له صلة بمعناها وارد في المادة 14 التي نصت على حظر التمييز وأنه «يجب تأمين التمتع بالحقوق والحريات المعترف بها في هذه الاتفاقية دون أي تمييز، وتحديدا ذاك القائم على الجنس، أو العنصر، أو اللون، أو اللغة، أو الدين، أو الآراء السياسية، أو الأصل الوطني، أو الاجتماعي، أو الانتماء

(1) تنظر الاتفاقية على الرابط التالي: https://cutt.us/RUuXb تم الاطلاع عليه بتاريخ 22-01-2021م.

إلى أقلية وطنية، أو الثروة أو الولادة أو أي وضع آخر». ويعتبر التقابل بين بعض العبارات الواردة في الاتفاقية من أبرز إشكالات التطبيق والتنزيل، فالتنصيص في المادة العاشرة من الاتفاقية على أن لكل شخص حق «حرية التعبير» مع ما ورد في البند الثاني من المادة العاشرة نفسها بأنه يجوز إخضاع ممارسة هذه الحريات وما تشمله من واجبات ومسؤوليات بحسب ما تقتضيه السلامة العامة أو حماية النظام يعطي الأمر صلاحيات واسعة في التعامل مع الخطاب لكون مقتضيات السلامة وحماية النظام غير مقيدة تحديدا دقيقا، وكذلك ما يتعلق بتقييد حرية التعبير بحماية سمعة الغير، وهو أمر مهم غير أن إشكالات التنزيل تتجلى في التفاعل مع بعض الخطابات المسيئة حين يتم غض الطرف عن بعضها ويتم الاهتمام بإساءات قد تكون أقل حدة، فحين تتعلق الإساءة بالإسلام وتصدر عن جهات لها تأثيرها يتم غض الطرف وعدم إيلائها ما تستحق من اهتمام وما يترتب على ذلك من آثار، في حين قد تصدر إساءات معزولة من أفراد لا تمثلهم إلا هم ويتم تضخيمها إعلاميا وتقديمها للرأي العام كأنها كراهية منظمة لدى أتباع الحضارة التي ينتمي إليها الفرد الذي صدر منه القول أو الفعل!.

5.الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1969م)

يرجع تاريخ بدء تنفيذ الاتفاقية إلى عام 1969م، وقد تم تعريف «التمييز العنصري» في الاتفاقية على أنه «أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق، أو اللون، أو النسب أو الأصل القومي، أو الإثني، ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو الثقافي، أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة»[1] ومن ركائز الاتفاقية اعتبارها «التمييز بين البشر بسبب العرق أو اللون أو الأصل الإثني يشكل عقبة تعترض العلاقات الودية والسلمية بين الأمم وواقعا من شأنه تعكير السلم والأمن بين الشعوب والإخلال بالوئام بين أشخاص يعيشون جنبا إلى جنب حتى في داخل الدولة الواحدة»[2]. ونصت الاتفاقية على أن «كل نشر للأفكار القائمة على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية، وكل تحريض على التمييز العنصري وكل عمل من أعمال العنف أو تحريض على هذه الأعمال يرتكب ضد أي عرق أو أية جماعة من لون أو أصل إثني آخر، وكذلك كل مساعدة للنشاطات العنصرية، بما في ذلك تمويلها، جريمة يعاقب عليها القانون»[3]. وتسعى بنود الاتفاقية إلى التأكيد على أن «أي مذهب للتفوق القائم على التفرقة العنصرية مذهب خاطئ علميا ومشجوب أدبيا وظالم وخطر اجتماعيا، وبأنه لا يوجد أي مبرر نظري أو عملي للتمييز العنصري في أي مكان»[4]. وأكدت

---

(1) تنظر الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، على الرابط التالي https://cutt.us/N43jz تم الاطلاع عليه بتاريخ 07-03-2021

(2) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/N43jz تم الاطلاع عليه بتاريخ 07-03-2021

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه.

الاتفاقيـة تفاقـم «مظاهــر التمييـز العنـصري التـي لا تزال ملحوظـة في بعض مناطـق العـالم، والسياســات الحكومــية القائمـة على أسـاس التفـوق العنصري أو الكراهيـة العنصريـة مثـل سياسـات الفصل العنـصري أو العـزل أو التفرقة». وهنـاك مـن يعتبر هـذه الاتفاقية هـي «الأولى مـن نوعها التـي تتضمن خطابا مبـاشرا يشـكل التزامـات وضوابـط فيـما يخـص التمييـز وخطابـات الكراهيـة مـن بـين كل المواثيـق الدوليـة، وتناولـت تلـك الاتفاقيـة في المـادة الرابعة حظر الدعـوة إلى الكراهيـة أو التمييـز»[1].

وتتلخص رؤية الاتفاقية في القضاء على أشكال التمييز في:

- سـن التشريعـات المقتضـاة إذا تطلبتهـا الظـروف، بحظـر وإنهـاء أي تمييـز عنـصري يصـدر عـن أي أشـخاص أو أي جماعـة أو منظمـة.
- تشجيع المنظمات والحركات الاندماجية المتعددة الأجناس.
- اتخـاذ التدابير الخاصة والملموسـة اللازمة في المـيدان الاجتماعي والميدان الاقتصـادي والميدان الثقـافي والميادين الأخرى.
- تأمـين النـماء الـكافي والحمايـة الكافـية لـبعض الجماعــات العرقــية أو للأفـراد المنتمـين إليهـا، على قصـد ضمان تمتعهـا وتمتعهم التام المتســاوي بحقـوق الإنسـان والحريـات الأساسـية، ولا يجـوز في أيـة حـال إدانـة أيـة حقـوق متفاوتـة أو مسـتقلة تختلـف باختـلاف الجماعـات العرقيـة بعد بلوغ الأهـداف التـي اتخـذت مـن أجلها.

وخلصـت الاتفاقيـة إلى إنشـاء لجنة تسـمى «القضاء على التمييـز العنصري» تكون مؤلفة من ثمانــية عشــر خبـيرا مـن ذوي الخصال الخلقية الرفيعة المشهود لهم بالتجرد والنزاهة، تنتخبهم الدول الأطــراف مــن بيــن مواطنـيها ويخدمون بصفتهـم الشـخصية، ويراعـى في تأليـف اللجنة تأمـين التوزيع الجغـرافي العادل وتمثيـل الألوان الحضاريـة المختلفة والنظم القانونية الرئيسـة.

(1) ينظر: خطابات الكراهية وقود الغضب، نظرة على مفاهيم أساسية في الإطار الدولي، ص 7.

6.العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[1] (1976م)

يمنح العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية قوة قانونية لكثير من الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهو -العهد الدولي- ملزم للدول الأعضاء باحترام نصوصه وتطبيقها، ونصت المادة الثانية من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على مكافحة التمييز «بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب».

وفي المادة الرابعة من "العهد الدولي" نلاحظ أيضا أنه «في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تتهدد حياة الأمة، والمعلن قيامها رسميا، يجوز للدول الأطراف في هذا العهد أن تتخذ، في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع، تدابير لا تتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذا العهد، شريطة عدم منافاة هذه التدابير للالتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي وعدم انطوائها على تمييز يكون مبرره الوحيد هو: العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الأصل الاجتماعي» كما تنص المادة 19 على أن «لكل إنسان حقا في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها» وقد ورد التنصيص صراحة على نبذ الدعوة إلى الكراهية في المادة 20 حيث نصت على أنه «تحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية "القومية" أو "العنصرية" أو "الدينية" تشكل تحريضا

(1) معاهدة اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر سنة 1966م، ودخلت حيز التنفيذ في شهر مارس سنة 1976م، ويحق لجميع الدول الأطراف المنخرطة فيه اقتراح تعديلات كما تنص على ذلك المادة 51 من العهد الدولي.

على التمييز أو العداوة أو العنف». ولعلنا نتساءل في هذا الصدد عن سر التنصيص على هذه الأنواع دون غيرها ؟!. ونلاحظ في المادة 24 أنه «يكون لكل ولد دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب، حق على أسرته وعلى المجتمع وعلى الدولة في اتخاذ تدابير الحماية التي يقتضيها كونه قاصرا». وتنص المادة 26 من "العهد الدولي" أن «الناس جميعا سواء أمام القانون ويتمتعون دون أي تمييز بحق متساو في التمتع بحمايته. وفي هذا الصدد يجب أن يحظر القانون أي تمييز وأن يكفل لجميع الأشخاص على السواء حماية فعالة من التمييز لأي سبب، كالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب». وتضمنت المادة 27 حق الانتماء والحرية الدينية وأنه «لا يجوز، في الدول التي توجد فيها أقليات اثنية أو دينية أو لغوية، أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره أو استخدام لغتهم، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم». كما نلحظ أن حدود حرية الرأي والتعبير في "العهد الدولي" وردت مقيدة فالمادة 19 من العهد الدولي مخصصة لبيان الحريات وما يتعلق بها من قيود حينما يتعلق الأمر بالآخر، فالفقرة الأولى من المادة نصها: «لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة» وفي الفقرة الثانية «لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها». وهذا الإطلاق تقيده الفقرات الموالية في كون هذه الحقوق «يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية: لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، ولحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو

الآداب العامـة». إن هـذه القيـود عـلى أهميتهـا قد تكـون توضيحية مـن جانب، ولكنهـا تزيـد الأمـر غموضـا مـن جانـب آخـر، وذلـك لعـدم التنصيـص صراحة عـلى تلـك الحـدود، ولغمـوض مـا تحيـل إليـه مـن النصـوص القانونيـة، كما أن الاسـتثناء غـير المحـدد بمراجـع معينـة يمكن الاحتـكام إليهـا يظل منفذا واسـعا للتفلـت مـن تطبيـق كثـير مـن المـواد والنصوص.

وإجـمالا يمكـن القـول بـأن مـا ورد في هـذا العهـد يمكـن أن يكون أساسـا ومنطلقـا لصياغـة تعريـف مفصـل ودقيـق لخطـاب الكراهيـة، وقـد لاحظنـا أنه مـن أكـثر الوثائـق اسـتدعاء واستشـهادا عنـد الحديـث عـن التصـدي لخطـاب الكراهيـة. ويضـاف إلى العهـد الـدولي الخـاص بالحقـوق المدنيـة والسياسـية «العهـد الـدولي الخـاص بالحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة» وهـو يقـرر مجموعـة مـن الحقـوق، أساسـها: الحريـة، والعـدل، والسـلام في العـالم، وإضافـة إلى مـا تضمنـه مـن نصـوص ومـواد فـإن المـادة الخامسـة منـه تنـص عـلى أنـه «ليـس في هـذا العهـد أي حكم يجـوز تأويله عـلى نحو يفيـد انطواءه عـلى أي حـق لأي دولـة أو جماعة أو شـخص بمبـاشرة أي نشـاط أو القيام بأي فعـل يهـدف إلى إهـدار أي مـن الحقـوق أو الحريـات المعـترف بهـا في هـذا العهـد أو إلى فـرض قيـود عليها أوسـع مـن تلك المنصـوص عليها فيـه»[1]. وهذا التقييـد أمـر إيجـابي وسـلبي في آن بحسـب تأويلـه، فهو مـن ناحيـة مقيد ومن ناحيـة أخـرى مبيح لكثـير من الأقوال والأفعـال التي قد تندرج ضمـن الكراهية بدعـوى الحقـوق والحريـات، ولذلـك نـرى أنه وقع فيـما وقعت فيـه الكثير من العهـود والمواثيـق مـن تعميـم يظل فضفاضـا وواسـعا، يصعب الوصـول معه إلى الحكـم عـلى القـول أو الفعـل بكونـه كراهيـة أو حريـة تعبـير، ومـا لم تـرد مواد ونصـوص مفصلـة سـيظل الأمر يـراوح مكانه، وسـتظل الكثير من هـذه المواثيق ملجـأ لأربـاب خطـاب الكراهيـة بـدلا مـن أن تكـون واقيـة من هـذا الخطاب.

(1) العهـد الـدولي الخـاص بالحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعية والثقافيـة، المادة الخامسـة، متاح على الرابـط التـالي: https://cutt.us/0loDH تـم الاطـلاع عليه بتاريـخ: 2021-03-01م.

7."إعلان وبرنامج عمل ديربان" المتعلق بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب[1]. (2001م)

صدر «إعلان وبرنامج عمل ديربان» بجنوب أفريقيا (31 أغسطس-8 شتنبر 2001م) وقد دعا الإعلان إلى «تشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز من أي نوع سواء على أساس العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي، أو غيره، أو الأصل القومي، أو الاجتماعي، أو الملكية أو المولد أو أي وضع آخر». كما دعا إلى مزيد اهتمام بالتنوع الثقافي من خلال اعتباره «أحد الأصول الغالية لتقدم البشرية عامة ولتحقيق رفاهها، وينبغي تقديره حق قدره والتمتع به وقبوله قبولا حقيقيا وتبنيه، كسمة دائمة تثري مجتمعاتنا» واعتبر أن «اشتراك جميع الأفراد والشعوب على قدم المساواة في تكوين مجتمعات عادلة ومنصفة وديمقراطية وشاملة يمكن أن يسهم في إقامة عالم خال من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب» وتم التأكيد في الإعلان على «أن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، حيثما ترقى إلى مستوى العنصرية والتمييز العنصري، هي أمور تشكل انتهاكات خطيرة وعقبات أمام التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وتمثل إنكارا لحقيقة بدهية هي أن جميع البشر قد ولدوا أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق، وتعد عقبات أمام قيام علاقات ودية سلمية فيما بين الشعوب والأمم، وأنها من الأسباب الجذرية لكثير من النزاعات الداخلية والدولية، بما فيها النزاعات المسلحة، وما يترتب عليها من تشريد قسري للسكان». كما ورد فيه التأكيد على أهمية تعزيز التعاون الدولي من أجل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، ومن أجل تحقيق أهداف عملية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. واعتبر

(1) ينظر الإعلان على الرابط التالي: https://cutt.us/rXvvS تم الاطلاع عليه 2021-01-28م.

أن «كره الأجانب بمختلف مظاهره هو أحد المصادر والأشكال الرئيسية المعاصرة للتمييز والصراع، وأن مكافحته تتطلب إيلاء اهتمام عاجل واتخاذ إجراءات سريعة من جانب الدول والمجتمع الدولي على حد سواء». وورد فيه الاعتراف بأنه « على الرغم من الجهود التي اضطلع بها المجتمع الدولي والحكومات والسلطات المحلية فإن آفة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ما زالت قائمة وتؤدي باستمرار إلى وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان وإلى المعاناة والحرمان والعنف، وهو ما ينبغي مكافحته بجميع الوسائل المتاحة والمناسبة، وكأمر له أولوية عليا، وهو ما يُفضل أن يجري بالتعاون مع المجتمعات المحلية المضارة». كما اعتبر أن ثقافة الاستعلاء التي سادت من «الاستعمار» ما تزال تغذي الكراهية وأن «نظريات تفوق بعض الأعراق والثقافات على غيرها، وهي نظريات روجت ومورست في عهد الاستعمار، ما زالت تطرح بشكل أو آخر حتى يومنا هذا» ويسعى الإعلان إلى «تجسيد فكرة الأسرة العالمية القائمة على المساواة والكرامة والتضامن وأن نجعل من القرن الحادي والعشرين قرنا لحقوق الإنسان والقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ولتحقيق تكافئ الفرص الحقيقي والمساواة في المعاملة بين جميع الأفراد والشعوب» كما دعا إلى «استخلاص العبر من مظاهر العنصرية وتجاربها في الماضي في كافة أنحاء العالم بغية تجنب تكرارها» واعتبر أن من أهم وسائل تحقيق ذلك «قيم التضامن، والاحترام، والتسامح، والتعددية الثقافية، التي تشكل الأساس الأخلاقي ومصدر الإلهام لكفاحنا على نطاق العالم ضد العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب». واعتبر أن «قيمة وتنوع ثقافات الشعوب الأصلية وتراثها، التي يعد إسهامها الفذ في تنمية المجتمع وتعدديته الثقافية ومشاركتها التامة في جميع جوانب المجتمع، لا سيما بشأن القضايا التي تهمها، أمورا أساسية من أجل الاستقرار السياسي

والاجتماعي، ومن أجل تنمية الدول التي تعيش فيها». كما أكد على أهمية مراعاة واعتبار الجانب الديني في التصدي للكراهية وخلص في الختام إلى حث «زعماء الطوائف الدينية على مواصلة مواجهة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من خلال أمور، منها: تعزيز ورعاية الحوار والشراكات لتحقيق المصالحة والتعافي والانسجام في داخل المجتمعات وفيما بينها، ويدعو الطوائف الدينية إلى المشاركة في تعزيز الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، ويشجع كبار رجال الدين على تشجيع زيادة التعاون والاتصالات بين الجماعات العرقية المتنوعة».

وقد ظهر من خلال تأمل ودراسة «إعلان وبرنامج عمل ديربان» أنه متقدم وموضوعي وجريء أكثر من غيره في التنصيص على الأسباب المغذية للكراهية ك «الاستعمار» الذي خلف آثارا يصعب أن تنسى وجراحا لا تندمل، وما يزال أربابه يأنفون ويستعلون غير آبهين بما حصل يرفضون تقديم اعتذار أو اعتراف للشعوب التي لحقها -وما يزال- الضرر المادي والمعنوي، وتولد بسبب ذلك في نفوسها من الآثار ما يصعب أن يمحى دون معالجة شاملة للأمر من منظور إنساني يحتكم فيه إلى الإنسانية وما تقتضيه من قيم الحق والمعروف. وفي دعوة «إعلان وبرنامج عمل ديربان» إلى اعتماد أسس من شأنها أن تؤتي ثمارا عملية في التصدي للكراهية كما هو الشأن في دعوة الإعلان إلى إيلاء الاهتمام للجانب الديني، وإحياء دور زعماء ما سماه «الطوائف الدينية» لمواصلة الجهود المتعلقة بمكافحة التمييز والعنصرية، وفي الوقت الذي يتجه فيه العالم إلى التقليل من دور الدين في هذه الأمور فإنه لا مناص من مراجعة موضوعية لهذا الواقع العالمي إذا ما أردنا النهوض والتصدي لمشكلات الكراهية التي غدت مدمرة للإنسان ومفسدة لحياته المادية والروحية.

8.الميثاق العربي لحقوق الإنسان[1] (2004م)

تم اعتماد "الميثاق العربي لحقوق الإنسان" في القمة العربية التي استضافتها تونس سنة 2004، وقد استندت مواد الميثاق على «الانطلاق من مقومات إيمان الأمة العربية بكرامة الإنسان الذي أعزه الله منذ بدء الخليقة وبأن الوطن العربي مهد الديانات وموطن الحضارات ذات القيم الإنسانية السامية التي أكدت حقه في حياة كريمة على أسس من الحرية والعدل والمساواة، وتحقيق المبادئ الخالدة للدين الإسلامي الحنيف والديانات السماوية الأخرى في الأخوة والمساواة والتسامح بين البشر، وما أرسته عبر تاريخها الطويل من قيم ومبادئ إنسانية كان لها الدور الكبير في نشر مراكز العمل بين الشرق والغرب ما جعلها مقصدا لأهل الأرض والباحثين عن المعرفة والحكمة». وورد فيه التأكيد على «حق الأمم في تقرير مصيرها والمحافظة على ثرواتها وتنميتها ...، ورفض أشكال العنصرية والصهيونية كافة التي تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان وتهديدا للسلم والأمن العالميين، وإقرارا بالارتباط الوثيق بين حقوق الإنسان والسلم والأمن العالميين، وتأكيدا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحكام العهدين الدوليين للأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومع الأخذ في الاعتبار إعلان القاهرة بشأن حقوق الإنسان في الإسلام».

وخلاصة ما تضمنه هذا الميثاق أن وسائل الإعلام العربية تتحمل مسؤوليتها تجاه الإنسان العربي، وأن عليها تقديم الحقيقة للمتابع كما هي، وأنها لا تقبل بمختلف أشكال التمييز العنصري، والعصبية والتعصب، وأنها تحترم مختلف الشعوب ولا تتدخل في شؤونها الداخلية، وأنها ستسعى

(1) ينظر الميثاق العربي لحقوق الإنسان على الرابط التالي: https://cutt.us/L1Nt0 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021-10.

لتوظيف الإعلام في رسائل بناءة وستجنبه الرسائل التي تنشر العنصرية وتغذي الاختلاف.

ولا تختلف مواد هذا الميثاق كثيرا فيما يتعلق بالحرية والكرامة والعيش المشترك عما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتظل الفجوة قائمة بل وزائدة بين ما ورد في هذا الميثاق وما تعيشه الدول العربية من انتهاك للكرامة، وفقدان لأبسط الحقوق، وانتشار لخطاب الكراهية داخليا ومخاطر الاقتتال والحروب التي فاقت خطاب الكراهية، حيث الإعلام الطائفي منتشر على أشده، ونشرات الأخبار تكاد خلفية الكراهية تطغى فيها على أدنى شروط الموضوعية المنشودة في العمل الإعلامي، فضلا عن نعت الإنسان بنعوت قدحية بسبب الاختلاف في وجهات النظر التي أصبحت وسائل الإعلام منبرا خصبا فيه في كثير من البلدان العربية لتصدير وصناعة الكراهية. ويمكن القول إن من وسائل الإعلام ما تخلى عن دورها وصارت مهتمة بصناعة الكراهية ونشر أسباب الحقد والعداوة والبغضاء، متأثرة بتوجيهات السلطة وإغراء المال، حيث توأد مدونات السلوك الإعلامية ومواثيق الشرف المهنية، فانتقلت بذلك هذه الوسائل من دور التوجيه إلى معضلة الوقوع في آفة خطاب الكراهية وصناعته بتفنن !.

9."مبادئ كامدن"[1] (2009م)

تتعلق «مبادئ كامدن» بقضية حرية التعبير والمساواة، بصفتها حقوقا أساسية مرتبطة بكرامة الإنسان وتعزيز السلم، والأمان في المجتمع، وهي تمثل جملة من القوانين المعترف بها من قبل المجتمع الدولي، وضعها متخصصون في قضايا حقوق الإنسان، بهدف تحقيق توافق في الرؤى حول القضايا الحقوقية وتقريب وجهات النظر، وقد ورد في ديباجتها أنها «مبنية على فكرة أن كلا من حرية التعبير والمساواة هما حقان جوهريان وأن تحقيقهما أمر أساسي لحماية حقوق الإنسان والتمتع بها، كما أن هذين الحقين مكتملان ويدعم كل منهما الآخر...، وتُعرِّف بأهمية وسائل الإعلام وسائر وسائل الاتصالات العامة في صون حرية التعبير» وتشتمل «مبادئ كامدن» على ما يلي:

- المبدأ الأول: التصديق وإدماج قانون حقوق الإنسان، ويحث على تفعيل معاهدات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية.

- المبدأ الثاني: الإطار القانوني لحماية حق حرية التعبير، ويتضمن مسؤولية الدول في ضمان حرية الرأي والتعبير، وتحديد القيود بقوانين دقيقة تعرفها، وإنشاء إطار قانوني واضح لحماية حق الوصول إلى المعلومة.

- المبدأ الثالث: الإطار القانوني لحماية حق المساواة، ويتضمن حق الحماية القانونية المتساوية، وعدم التمييز على أساس الأصل، أو النوع، أو العِرق، أو الدين، أو المعتقد، أو الإعاقة، أو العمر، أو التوجه الجنسي، أو اللغة، أو الرأي السياسي، أو أي رأي آخر، أو الأصل القومي، أو الاجتماعي، أو الجنسية، أو الملكية، أو أي وضع آخر. كما تضمن مسؤولية الدول في إنشاء أطر قانونية واضحة لمحاربة أشكال التمييز.

---

(1) ينظر https://cutt.us/FOSYA تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021-1-10م.

- المبدأ الرابع: إتاحة سبل الانتصاف، وذلك من خلال إتاحة سبل الانتصاف المتاحة، والحق في محاكمة عادلة ومهنية وعلنية من قبل محاكم مختصة مستقلة وعادلة.

- المبدأ الخامس: إطار السياسة العامة للتعددية والمساواة، ويتضمن مسؤولية الدول في وضع سياسة عامة لتنظيم وسائل الإعلام، وضمان استقلاليتها وشفافيتها من خلال هيآت مستقلة تضع النظم وتتحمل المسؤولية أمام الجمهور. والحق في استخدام وسائل الإعلام والتكنولوجيا في إنتاج مضامين غير مقيدة بحدود الجغرافيا. كما تضمن مقترحات لتيسير الاستفادة من وسائل الإعلام وتكنولوجيتا الاتصال، وضمان حقوق الأقليات والمجموعات المستبعدة في الحصول والمشاركة في الموارد الإعلامية، وضمان التعددية في المشهد الإعلامي، وضمان حق الأشخاص في الوصول إلى وسائل الإعلام للرد أو النشر.

- المبدأ السادس: دور وسائل الإعلام الجماهيرية، وذلك من خلال تنوع القوى العاملة، وتمثيليتها للمجتمع، والاهتمام بمختلف القضايا المتصلة باهتمام المجتمع بموضوعية، ومعايير مهنية وأخلاقية معترف بها.

- المبدأ السابع: حق التصحيح والرد، وذلك لحماية الحق في المساواة وعدم التمييز، وتصحيح المعلومات الخاطئة، وضمان حق الرد للجميع، وضمان سبل الانتصاف وحفظ الحقوق.

- المبدأ الثامن: مسؤوليات الدولة في محاربة التمييز ضد الأفراد والمجموعات، وضمان حرية الرأي وحق الاختلاف، وترويج التفاهم والتقدير بين الثقافات، وتأمين معلمين للتدريب على قيم ومبادئ حقوق الإنسان.

- المبدأ التاسع: مسؤوليات وسائل الإعلام، ويتضمن المسؤولية الأخلاقية

والاجتماعية، وتعزيز مبادئ المساواة لدى العاملين في المؤسسات الإعلامية، وتغطية الأحداث في سياقها بموضوعية ودقة، وتجنب الإشارة إلى العرف أو الدين وغيرها مما يعزز التعصب، وإعطاء الفرصة لمختلف الأطراف لإسماع صوتهم، وحظر نشر الصور النمطية والسلبية للأفراد والجماعات، ووضع مختلف التدابير لتنفيذ قواعد السلوك المهني الإعلامي، ورفع الوعي حول الدور الذي يمكن أن تحققه وسائل الإعلام في تفادي الصور النمطية السلبية.

- المبدأ العاشر: جهات فاعلة أخرى، كالشخصيات القيادية في المجتمع، التي يجب أن تكف عن التصريحات التمييزية، وتعزيز التفاهم بين الثقافات. وتعزيز دور جمعيات المجتمع المدني وإبراز صوت مختلف أطياف المجتمع دون تمييز، ونشر ثقافة التنوع والتعددية داخل المجتمع.

- المبدأ الحادي عشر: القيود، وذلك بأن تكون واضحة، غايتها حفظ حقوق الآخرين وليس التضييق عليهم، ويجب أن تكون واضحة في نص قانوني، تلبي حاجات المجتمع وتحفظ حقوقه دون تضييق، ويجب أن تقتصر القيود على الخطابات المؤذية دون غيرها من أشكال التعبير.

- المبدأ الثاني عشر: التحريض على الكراهية، ويشتمل هذا المبدأ على مسؤولية الدول في منع الدعوة إلى الكراهية على أساس قومي أو عرقي أو ديني، مما يشكل تحريضا على التمييز أو العداء أو العنف، وأن على الدول أن تراجع قوانينها المتعلقة بخطاب الكراهية.

وملاحظتنا على هذه المبادئ تأتي أولا في كونها تدعو إلى اعتبار التعددية والتنوع، وعند تأمل الشخصيات التي صاغت هذه المبادئ (كما هي مثبتة أسماؤها في آخر وثيقة «مبادئ كامدن») نلاحظ أن التعددية غائبة على مستوى الأسماء، وأن هنالك نوعا من الانتقائية المقصودة أو غير المقصودة في الفئة المشاركة، ولذلك نعتبر أن المشكل في كثير من القضايا المتعلقة

بالكراهية والقضايا التي ترسخها ليس على المستوى النظري بل على مستوى الممارسة، فمن السهل أن تتم الدعوة إلى احترام التعددية لكن هل نحترمها فعلا في صياغة القوانين ونلتزم بها فيما يسن من تشريعات، فالتشريع الذي يدعو إلى احترام التعددية، ولا يراعي إحضار تلك التعددية في وضع تشريعاته لن يتجاوز أثره الورق الذي كتب عليه. ورغم أهمية ما تضمنته هذه المبادئ من قضايا من شأنها أن تحد من الكراهية، كالإيمان بالتعددية وإشراك مختلف الفئات في الرأي واتخاذ القرار؛ فإن ذلك ينبغي أن يتجلى أيضا حين صياغة هذا المبادئ وإنشائها، لتكون بذلك مثلا للتعددية المنشودة وحق الجميع في أن يكون له رأي وصوت وتمثيل يعبر عن قضاياه ويبدي وجهة نظره ويعبر عن قضاياه التي تؤرقه وتهمه.

وحرية التعبير حق أساسي لا نقاش فيه، لكننا نحتاج إلى الحدود الفاصلة بين ما هو إساءة وما هو تعبير، فالنشر المسيء المهدد للسلم المجتمعي المكرس لمختلف أشكال الكراهية والعنف، يلحق ضررا بالغا في الأمد القريب والبعيد. ولا يمكن الحديث عن العدالة والمساواة في ظل هيمنة أغلبية على وسائط الإعلام تصدر ما تشاء من الخطاب غير مراعية لمختلف فئات المجتمع وأطيافه، والذين يتجاهلون لكونهم أقل شأنا -في نظر أصحاب الخطاب المهيمن- يسعون لإثبات وجودهم بطرق أخرى غير مشروعة للفت النظر والانتباه، فينشغل المجتمع عن قيم التعاون والتعارف وتصرف جهوده إلى ردود الفعل «وحرية التعبير ليست فقط نتيجة ثانوية لتغيير تقني، بل يجب حمايتها بتدابير قانونية وتنظيمية تقدر على الموازنة بين مجموعة متنوعة من القيم والمصالح المتعارضة في بيئة عالمية معقدة من الخيارات»[1].

(1) مجموعة مؤلفين، حرية الاتصال، حرية التعبير، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو، 2013، ص 4.

10."خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية..."[1] (2012م)

ضم اجتماع «خطة عمل الرباط...» حوالى 54 خبيرا لهم انتماءات وخلفيات متنوعة، وشارك في المناقشات أكثر من 200 مراقبا، وقد جاءت في سياق التحريض على الكراهية القومية والعنصرية الدينية، وخطة عمل الرباط ثمرة تقييم شامل ونقاش موسع لتطبيق التشريعات والسوابق القضائية والسياسات العامة فيما يتعلق بالدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف على الصعيدين الوطني والإقليمي، إلى جانب تشجيع الاحترام الكامل لحرية التعبير التي يحميها القانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد تركزت تلك الجهود على العلاقة بين حرية التعبير وخطاب الكراهية، وبخاصة فيما يتعلق بالمادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تمنع الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشمل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف. وبذلك فإن خطة عمل الرباط ثمرة نقاش مستفيض في عدد من اللقاءات[2]، ونتج عن ذلك لقاء ختامي للخبراء في الرباط 4 و 5 اكتوبر 2012. وتعتبر «خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية، التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف» إطارا نظريا وعمليا مهما في التصدي لخطاب الكراهية، وهي من أهم الاستراتيجيات المعتمدة دوليا كمرجعية في التصدي لخطاب الكراهية، وفيما اطلعت عليه من النصوص المتصلة بهذا الشأن لا توجد حدود فاصلة بين حرية الرأي والتعبير وبين خطاب الكراهية مثل ما توجد بقدر لا بأس به من الوضوح في خطة عمل الرباط، خصوصا وأن موضع حرية الرأي والتعبير وخطاب الكراهية مما تتباين فيهما الأنظار بين دعاة إلى حرية رأي

---

(1) تنظر «خطة عمل الرباط ...» على الرابط التالي: https://cutt.us/QuXe6 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18 - 01 - 2021م.

(2) نشير على سبيل المثال إلى حلقات العمل الإقليمية التي عقدت في فيينا 9 - 10 فبراير، 2011م، ونيروبي 6 - 7 أبريل 2011م.

وتعبير تكاد تكون خالية من القيود والضوابط، وبين ضرورة التقييد منعا للإذاية والإساءة، وقد ورد في تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة المخصص ل»خطاب الكراهية والتحريض على كراهية الأقليات في وسائط الإعلام» أن «خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداء أو العنف، تمثل إطارا شاملا لمساعدة الدول في تنفيذ التزاماتها بمكافحة التحريض على الكراهية. وهي تضم توصيات وتوجيهات محددة بشأن تحقيق التوازن بين حرية التعبير المكرسة في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وأوجه الحظر الواردة في المادة 20، وذلك من خلال اختبار الحد المسموح ذي النقاط الست لأشكال الخطاب المحظورة بموجب القانون الجنائي. ومن بين العناصر الرئيسة التي تطرحها الخطة لمنع التحريض على الكراهية تأتي المسؤولية الجماعية للدول ووسائط الإعلام والمجتمع، والحاجة إلى تعزيز الوعي الاجتماعي والتسامح والاحترام المتبادل والحوار بين الثقافات»[1].

وهناك إشادة أممية بخطة عمل الرباط لما تضمنته من مبادئ واضحة فصلت بين حرية الرأي والتعبير وخطاب الكراهية، كما تعتبر شاملة لتناولها الموضوع من شقه التشريعي، والقضائي، وجانب السياسات العامة، وقد نصت على أن «حرية ممارسة المرء شعائر دينه أو معتقده - أو عدم ممارسته - لا يمكن تحقيقها إلا مع احترام حرية التعبير، إذ أن الحوار العام الحر يقتضي احترام التنوع في القناعات الراسخة لدى مختلف الناس. وكذلك فإن حرية التعبير ضرورية من أجل إيجاد الجو الملائم لإجراء نقاشات بناءة حول المسائل الدينية. والحقيقة أن التفكير الحر والنقدي في المناقشات المفتوحة هو السبيل الأفضل للبحث في التفسيرات الدينية ومدى التزامها بالقيم الأساسية التي ترتكز عليها العقائد الدينية أو انحرافها عنها»[2].

---

(1) ينظر التقرير على الرابط التالي: https://cutt.us/zIcr1 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 1-10-2020م.

(2) تنظر «خطة عمل الرباط ...» على الرابط التالي: https://cutt.us/QuXe6 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18 - 01 - 2021م.

وخطـة عمـل الرباط وإن شـارك فيها ممثلوا ثقافات مختلفـة، فإنها بحاجة إلى تحديد أكثر وملامسـة لمكامن الغموض المسـكوت عنها في خطاب الكراهية، وهـي مـن وجهـة نظرنـا تمثـل حـدا لا بـأس به مـما ينبغي سـنه في هـذا المجال إلا أنهـا غـير محققـة للمطلوب، وهي تسـد شـيئا مـن الفراغ في مجـال مكافحة خطـاب الكراهيـة الـذي يعـاني منـه العـالم أجمـع، ومـن شـأنها تعزيـز وحماية الحقـوق وحفـظ الكرامـة التـي يهددهـا خطـاب الإقصـاء والطائفيـة والعـداوة والبغضـاء بـل ويهدد الأمـن الاجتماعي والسـلم والسـلام العالمي.

وكاقـتراح عمـلي للخـروج مـن إشـكال خطـاب الكراهيـة وحـدود الـرأي والتعبـير فـإن خطـة عمـل الربـاط خلصـت إلى أن تلـك القيـود يجـب:

- أن ينص عليها القانون.
- أن تحدد بشكل دقيق لخدمة مصلحة مشروعة .
- أن تكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي لحماية تلك المصلحة.
- أن تكون القيود معرفة بوضوح وبشكل محدد.
- أن تسـتجيب لحاجـة اجتماعيـة ملحـة، وأن تكون هي التدابـير المتاحة الأقل تقييدا.
- أن لا تكـون فضفاضـة جـدا، أي أنهـا لا تفـرض قيـودا على الـكلام بطريقة متوسـعة أو غـير هادفة.
- أن تراعـي مبـدأ التناسـب بمعنـى أن الفائـدة التـي تنتـج عنهـا للفئـات المسـتهدفة تفـوق الـضرر الـذي قـد يلحـق بحريـة التعبـير، بمـا في ذلك ما يتعلـق بالعقوبـات التـي تجيزهـا هـذه القيـود.

11.وثيقة مكة المكرمة (2019م)

صدرت «وثيقة مكة المكرمة» في رمضان 1440ه، الموافق ل 30 ماي 2019م، وأقر الوثيقة 1200 شخصية إسلامية يمثلون 139 بلدا من بلدان العالم، من مرجعيات مختلفة، وقد استمدت «وثيقة مكة المكرة» من وثيقة المدينة المنورة[1] كما ورد في ديباجة «وثيقة مكة المكرمة»، وتسعى الوثيقة «لبناء جسور المحبة والوئام الإنساني، والتصدي لممارسات الظلم والصدام الحضاري، وسلبيات الكراهية، وقد اشتملت الوثيقة على المبادئ والأسس التالية -نوردها مختصرة، وقد وردت في الوثيقة بشيء من التفصيل-:

1. البشر على اختلاف مكوناتهم ينتمون إلى أصل واحد، وهم متساوون في إنسانيتهم.
2. رفض العبارات والشعارات العنصرية والتنديد بدعاوى الاستعلاء البغيضة.
3. الاختلاف بين الأمم في معتقداتهم وثقافاتهم وطبائعهم وطرائق تفكيرهم قدر إلهي.
4. التنوع الديني والثقافي في المجتمعات الإنسانية لا يبرر الصراع والصدام، بل يستدعي إقامة شراكة حضارية إيجابية.
5. أصل الأديان السماوية واحد، وهو الإيمان بالله وحده لا شريك له، وشرائعها متعددة.
6. الحوار الحضاري أفضل السبل إلى التفاهم السوي مع الآخر.
7. براءة الأديان والفلسفات من مجازفات معتنقيها ومدعيها.
8. التآزر لوقف تدمير الإنسان والعمران، والتعاون على خير الإنسانية ونفعها.

---

(1) التي وضعها النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة وكانت أساسا ودستورا ينظم حياة المسلمين فيما بينهم، وينظم حياتهم مع غيرهم، وكافة فئات المجتمع على اختلاف انتماءاتهم ودياناتهم.

9. سن التشريعات الرادعة لمروجي الكراهية، والمحرضين على العنف والإرهاب والصدام الحضاري.

10. المسلمون أثروا الحضارة الإنسانية بتجربة فريدة ثرية، وهم اليوم قادرون على رفدها بكثير من الإسهامات الإيجابية التي تحتاجها البشرية في الأزمات.

11. مكافحة الإرهاب والظلم والقهر، ورفض استغلال مقدرات الشعوب وانتهاك حقوق الإنسان.

12. الطبيعة التي نعيش بين جنباتها هبة الخالق العظيم للإنسان...، والاعتداء على موارد الطبيعة تجاوز للحق، واعتداء على حق الأجيال القادمة.

13. أطروحة الصراع الحضاري، والدعوة للصدام، والتخويف من الآخر مظهر من مظاهر العزلة، والاستعلاء المتولد عن النزعة العنصرية، والهيمنة الثقافية السلبية، والانغلاق على الذات.

14. الصراع والصدام يعمل على تجذير الكراهية، واستنبات العداء بين الأمم والشعوب، ويحول دون تحقيق مطلب العيش المشترك.

15. ظاهرة «الإسلاموفوبيا» وليدة عدم المعرفة بحقيقة الإسلام وإبداعه الحضاري وغاياته السامية.

16. ترسيخ القيم الأخلاقية النبيلة وتشجيع الممارسات الاجتماعية السامية واجب الجميع.

17. الحرية الشخصية لا تسوغ الاعتداء على القيم الإنسانية.

18. التدخل في شؤون الدول اختراق مرفوض.

19. تجارب التنمية الناجحة عالميا أنموذج يحتذى في ردع أشكال الفساد كافة.

20. تحصين المجتمعات المسلمة مسؤولية مؤسسات التربية والتعليم بمناهجها ومعلميها وأدواتها ذوات الصلة.

21. تحقيق معادلة العيش المشترك الآمن بين جميع المكونات الدينية والإثنية والثقافية على اتساع الدائرة الإنسانية يستدعي تعاون القيادات العالمية والمؤسسات الدولية كافة.

22. المواطنة الشاملة استحقاق تمليه العدالة الإسلامية لعموم التنوع الوطني...، وفق مبدأ الاستحقاق المتبادل، والحقوق العادلة مع الجميع، ومن بينهم الأقليات الدينية والإثنية.

23. الاعتداء على دور العبادة عمل إجرامي يتطلب الوقوف إزاءه بحزم تشريعي، وضمانات سياسية وأمنية قوية، مع التصدي اللازم للأفكار المتطرفة المحفزة عليه.

24. تعزيز مبادرات وبرامج مكافحة الجوع، والفقر، والمرض، والجهل، والتمييز العنصري. وتعزيز ما يعرف ب «الاتصال التنموي»[1].

25. التمكين المشروع للمرأة وفق تأطير يحفظ حدود الله تعالى حق من حقوقها.

26. العناية بالطفل صحيا وتربويا وتعليميا طليعة مسؤوليات الدول والهيآت والمؤسسات الأممية والأهلية ذوات الصلة، فضلا عن مسؤوليات الأسرة.

27. تعزيز هوية الشباب السلم بركائزها الخمس: الدين، والوطن، والثقافة، والتاريخ، واللغة.

28. تجاوز المقررات والمبادرات والبرامج كافة طرحها النظري، وشعاراتها

---

(1) نشاط اتصالي موجه لخدمة أغراض التنمية، ويسعى لحل مشكلات المجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية والتغلب على الفقر ونشر المستحدثات وتبني الأفكار الجديدة، ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، معجم المصطلحات الإعلامية، ص 20.

الشكلية، وتكاليفها غير المجدية إلى الفاعلية من خلال أثر إيجابي ملموس.

29. لا يبرم شأن الأمة الإسلامية، ويتحدث باسمها في أمرها الديني، وكل ذي صلة به إلا علماؤها الراسخون في جمع كجمع مؤتمر هذه الوثيقة[1].

وقد خلصت الوثيقة إلى أهمية إيجاد منتدى عالمي (بمبادرة إسلامية) يعنى بشؤون الشباب، يعتمد ضمن برامجه التواصل الحوار الشبابي البناء مع الجميع في الداخل الإسلامي وخارجه، متبنيا أطروحات الشباب وإشكالاتهم. وتكتسي «وثيقة مكة المكرمة» أهميتها من مرجعيتها التي استمدت منها (وثيقة المدينة المنورة) والشخصيات الموقعة عليها، وهي قائمة على مبادئ الحق والعدل والمساواة ونبذ التمييز والعنصرية والكراهية، ونصت الوثيقة على أهمية التمييز بين الدين والتدين، باعتبار الأول معصوما، والثاني قد يصدر الزلل من صاحبه، ولا ينبغي أن يحمل ذلك للدين. وتؤكد على أهمية «وحدة القيم الإنسانية» و»الإيمان بالتعددية» وأن التنوع لا يبرر الصراع «وهي ترسي من جديد ومن منظور إسلامي وإنساني شامل أسسا متينة للتعايش والتفاهم والتعارف مصداقا لقوله تعالى﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات:13) ...وفيها التصدي لدعوات الصدام والكراهية والاستعلاء العنصري»[2].

ومما تتميز به «وثيقة مكة المكرمة» تناولها لما يتعلق بالكراهية وحفظ الحقوق من وجهة نظر شمولية جاءت شاملة ومتضمنة للأساليب الوقائية

---

(1) تنظر هذه المبادئ في: «مؤتمر وثيقة مكة المكرمة» المنعقد خلال الفترة 24-22 من شهر رمضان المبارك لعام 1440هـ الموافق 27 29- من شهر ماي لعام 2019م.

(2) عادل بوراري، نظرات تربوية في وثيقة مكة المكرمة، قراءات في وثيقة مكة المكرمة، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، منشور على الرابط التالي: https:// cutt.us/h0UAQ ص 20.

مـن قبيـل الدعـوة إلى تعزيز برامج مكافحـة الجوع، والفقر، والمـرض، والجهل، والتمييـز العنـصري، ومتضمنـة أيضـا لعـلاج المشـكلة مـن خـلال الدعـوة إلى انخـراط المؤسسـات التعليميـة والدعويـة في التصـدي للظاهـرة والإسـهام في الوقايـة منهـا، ومتضمنـة الدعـوة إلى تجاوز الشـعارات الشـكلية وتحقيـق العمل الميـداني الملمـوس، وهـو أمر يدل على وعـي بحقيقة التحدي والإشـكال المطروح إزاء مختلـف المواثيـق والتشريعـات.

ونخلـص في خاتمـة هـذا الفصـل إلى التأكيـد عـلى ضرورة تطبيـق المواثيق والتشريعـات المختلفـة ذات الصلـة بالكراهيـة، وذلـك لما لها من أثـر في الوقاية مـن خطـاب الكراهيـة وعلاجه، ولمـا يؤدي إليه التـزام تلك البنـود وتطبيقها من تمكـين ذوي الحقـوق مـن حقوقهـم، كـما نؤكد أن المشـكلة لا تقتـصر فقط على القصـور عـلى مسـتوى التشريـع والتحديد -مع الإقـرار بأهمية ذلك- بل المشـكلة في عـدم تطبيـق المتوفـر مـن النصـوص والتـي لا تعـدو في كثير منهـا أن تكون نصوصـا للتفاخـر بـين الـدول والتوقيـع عليهـا مـن بـاب المجاملة وكسـب بعض المصالـح، والأمـر يقتـضي توافقا بـين القول والفعـل، وبين التشريعات المسـطرة والواقـع المعـاش، وإلا ظلـت المواثيـق -عـلى أهميتهـا- حـبرا على ورق مـا دامت الإنسـانية لا تنعـم بتلـك المواثيـق ولا تجـد لهـا أثرا ملموسـا في حياتها.

الفصل الرابع

المداخل الخمسة لعلاج خطاب الكراهية

في وسائل الإعلام وبناء إعلام تعاوني هادف

الفصل الرابع

المداخل الخمسة لعلاج خطاب الكراهية

في وسائل الإعلام وبناء إعلام تعاوني هادف

علاج خطاب الكراهية لا يمكن أن يكون بكتاب يصدر أو مؤتمرات وندوات تعقد، بل إن علاجه يستدعي تعاونا من الأفراد والمؤسسات والدول، ويقتضي موضوعية ووضوحا يتجاوز الرؤى السطحية للموضوع و«المجاملات» المنتشرة فيه، ورغم ما تنطوي عليه الكراهية والاستعلاء من دناءة، فهناك من يستمسك بها خفية، أو علانية بطرق غير مباشرة، من أصحاب الفكر الأحدي ورؤى الهيمنة وفرض النمط الواحد، وهم كما يصفهم عبدالوهاب المسيري يرون «أن الخصوصية زخرفة يمكن الاستغناء عنها، وأن الهوية إضافة لا مبرر لها. ولحل هذه الإشكالية لابد من الحديث عن الخصوصية والأصالة ذرا للرماد في العيون مع الاستمرار في عمليات التحديث والتغريب والتطبيع»[1]. وهو استعلاء أخذ أشكالا متعددة وفي ميادين مختلفة، وله آثاره في التعامل مع الماضي والحاضر، وحسب رأي عز الدين معميش فإن ما خلص إليه «برتراند رسل» في «اعتماد قاعدة علمية في المفاصلة بين الحضارات، ومن ثم التفريع عليها في الحكم على السمات العامة والخاصة لهذه الحضارات التي أخذت كل واحدة منها طريقا مختلفا عن الأخرى في الاتجاه نحو المستقبل وآليات التعامل مع الماضي والحاضر... غير مستغرب، بوصفه متولدا عن جملة معايير اختصها ما يعرف بالغرب لنفسه، مؤسسا بذلك مركزية ومحورية متعالية، تحكمت في الشعور والوجدان الأوروبي منذ مطلع الحداثة أو قبلها بكثير على رأي الكثير من المحققين»[2]. وقد بين

(1) عبدالوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج 2، ص 268.

(2) عز الدين معميش، فكر الاستغراب في التداول المعرفي المعاصر: نحو رؤية موضوعية في استكشاف الآخر، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، عدد 100، صيف 1441هـ/2020م، ص 27.

عبدالوهاب المسيري حقيقة الثقافة والاستعلاء في الفكر الغربي[1] وما أدت إليه من إحساس بالتفوق وسعي إلى الهيمنة، وهذه الثقافة من الموانع التي تحول دون درء الكراهية، ذلك أنها مانعة من الحوار بالحسنى وتحول دون تواصل الأطراف وتعاونهم بسبب شعور فئة أنها الأعلى وأن رأيها يجب أن يسود وأن منطقها هو الذي ينبغي أن يحكم، وهذه مشاعر سلبية مغذية للكراهية مولدة للتطرف والنزعات العنصرية ومورثة للبغضاء بسبب التعالي وادعاء التفوق والاستبداد بالرأي والقرار، ولا تقتصر هذه المظاهر على الشأن السياسي أو الاجتماعي بل تمتد إلى وسائل الإعلام باعتبار السيطرة عليها وجها من أوجه الهيمنة لتوجه الفكر والرأي، فتصير وسائل الإعلام بذلك وسائل ممارسة للكراهية وممثلة لها وناطقة بأسماء رعاتها ومروجيها كما هو سائد اليوم في المشهد الإعلامي الذي تغلب عليه التجاذبات والتأثيرات المختلفة الأمر الذي يجعل الوقاية من الكراهية ينبغي أن تنطلق من وسائل الإعلام وأن تشمل الإعلام الذي يمارس الكراهية.

وتتعدد مداخل الوقاية وعلاج الكراهية وتختلف باختلاف الأفراد والمجتمعات والمؤسسات والدول، كما أن المداخل تتداخل أحيانا، وتختلف أولوياتها بحسب الخطاب، فعلاج خطاب الكراهية لدى العامل في مؤسسة إعلامية يختلف عن معالجته مع فرد ينشر على نحو مستقل، وغير تابع لجهة معينة، فصلة الأول بالقوانين المحلية والإقليمية والدولية ومسؤوليته مع جهته التحريرية وأخلاقياته المهنية مما لا يعذر بجهله، بخلاف الثاني الذي قد يصدر عنه أحيانا من القول ومن السلوك ما لا يعرف تداعياته وآثاره، بل قد يعيد نشر مقاطع لا يميز ما فيها من طيب القول أو قبيحه، وهو شأن الكثيرين من مستعملي مواقع التواصل الاجتماعي، فقد «شكلت المجتمعات الافتراضية وشبكات التواصل الاجتماعي أرضية خصبة لتنامي نوع جديد من الهويات أطلق عليه «الهوية الافتراضية». ولئن اختلف

(1) ينظر على سبيل المثال: «دراسات معرفية في الحداثة الغربية» و «الحداثة وما بعد الحداثة».

الفضـاء الـذي تترعـرع فيـه هـذه الهويـة - مـن حيـث هـي ذات «أفلتـت» من ضوابـط الفضـاء العـام الحقيقي ومـن معايير المجتمـع الواقعي- فـإن إملاءات مخصوصـة تمـارس عـلى الـذات داخـل ما يسـميه الفيلسـوف الفرنسي «ميشـال فوكـو» ب»البانوبتيكـون» الموسـع والتبـادلي. وهـو مـا يدفع الـذات الافتراضية نحـو التلـون حينـا والتفرخ أحيانا، حسـب مقتضيات كل مجتمـع افتراضي تنضم طوعـا إلى مسـتخدميه»[1]. وهنـا يـزداد الإشـكال أو التحـدي حـدة حينـما يكون نـاشر الكراهيـة غـير واع بمـا يفعل، يمتلك الوسـيلة الإعلامية ثم ينشر ويشـارك مـا يجـد مـن صـور ومقاطع لا يـدرك آثاراهـا، وهذا الصنـف يحتـاج توعية أولا ومـن ثـم يحتـاج إلى مداخـل خاصـة لإقناعـه بالكـف عن إعـادة نـشر الكراهية وترسـيخ مـا صـار يعـرف ب «المواطنـة الرقميـة» والتـي تفـسر بأنها عبـارة عن مجتمـع رقمـي ملتـزم ذاتيـا وأخلاقيـا بقوانـين وأخلاقيـات تنظـم تعاملاتـه في الفضـاء الرقمـي، دفعـا لكثـير من أنـواع خطاب التمييـز والعنصريـة، وتحصيلا للتسـامح الـذي هـو «الوئـام في سـياق الاختـلاف، وهـو ليـس واجبـا أخلاقيـا فحسـب، وإنمـا هو واجب سـياسي وقانوني أيضا، والتسـامح، هـو الفضيلة التي تيـسر قيـام السـلام، يسـهم في إحـلال ثقافـة السـلام محـل ثقافـة الحـرب»[2]. وهـي ثقافـة يجـب أن تكـون راسـخة عـن وعـي وقناعـة، تسـود القـول والفعل، تنتـشر في «المجتمـع الافـتراضي»[3] وتنعكس واقعـا في الحياة العمليـة، فيتكامل

(1) ثريـا السـنوسي، مواقـع التواصـل الاجتماعـي وواقـع البنـاء الـذاتي للهويـة، مجلـة علـوم الإعلام والاتصـال، العـدد: الثالـث، ديسـمبر 2019.

(2) إعـلان مبـادئ بشـأن التسـامح، متـاح عـلى الرابـط التـالي: hrlibrary.umn.edu/arab/tolerance.html تـم الاطـلاع عليـه بتاريـخ 14 - 2 - 2021م.

(3) يعـرف «المجتمـع الافـتراضي» بأنـه: جماعة مـن البشر تربطهـم اهتمامات مشـتركة، ولا تربطهم بالـضرورة حـدود جغرافيـة، أو أواصر عرقيـة أو قبليـة أو سياسـية أو أو دينيـة، يتفاعلـون عـبر وسـائل الاتصـال ومواقـع التواصـل الاجتماعـي الحديثـة، ويطورون فيـما بينهم شروط الانتسـاب إلى الجماعـة، وقواعـد الدخـول والخـروج وآليـات التعامـل، والقواعـد والأخلاقيـات التـي ينبغـي مراعاتهـا، ينظـر: بيـير بورديـو، التلفزيـون وآليـات التلاعـب بالعقـول، ترجمـة وتقديـم درويـش الحلوجـي، ص 230.

الانسجام بين مختلف أفراد المجتمع. وإذا كان هناك من يرى أنه مع «الخلفية المشتركة تزداد قوة العلاقات الافتراضية كلما تأسست على خلفية مشتركة في العالم الواقعي»[1] فإنا نرى أن من شأن الخلفيات المشتركة في العالم الافتراضي أيضا أن تعزز العلاقات في العالم الواقعي؛ فكلاهما يعكس الآخر، وبعض المراحل تبدأ من الافتراضي إلى الواقعي، وبعضها يبدأ من الواقعي إلى الافتراضي؛ فعلاقة التأثير والتأثر بينهما وطيدة.

وما سنقترحه من مداخل هي مداخل تصلح للفئتين: الفئة الواعية بما تنشر، والفئة غير الواعية بما تنشر، وهذه المداخل -من وجهة نظرنا- إذا روعيت وتوفرت ظروف تنزيلها يمكن أن تسهم إسهاما بناء في الوقاية والتصدي للكراهية، وهي:

(1) بيير بورديو، التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول، ترجمة وتقديم درويش الحلوجي، ص 232.

1. المدخل الإنساني «الكرامة الآدمية»

أصل هذا المدخل ما حظي به الإنسان من التكريم الرباني ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (الإسراء: 70). وهو تكريم شامل لجميع نوع بني آدم، يقتضي الواجب الإنساني تعاون الجهود الإعلامية لحراسة القضايا الإنسانية، ودرء كل ادعاء يريد قصر هذه الصفة على فئة أو عرق معين، وهناك مسؤولية مشتركة بين جميع وسائل الإعلام في تعزيز الانتماء الإنساني المشترك القائم على الإحساس بالأصل الواحد، والاختلاف في الأمور الأخرى سنة من السنن الكونية التي لا ترتفع وهو اختلاف لا يمنع من التعاون الإنساني بل هو باعث على سموه، يرفع الإنسان «إلى مرتبة أسمى في بذل الجهد، وهو الجهد الاكتمالي؛ إذ يمكنه هذا الجهد الأرقى من أن يعلو بتعامله مع الآخرين إلى رتبة تعامله مع أديانهم، مضفيا عليه قدسيتها»[1].

والتصدي لخطاب الكراهية يجب أن يوظف لحفظ الإنسان وحمايته، لا أن يتخذ ذريعة لحفظ «إيديولوجيا» معينة لأن ذلك يعتبر شكلا من أشكال الهيمنة المولدة للكراهية، والتمييز بين الناس، وإذا كان «تفوق (أوروبا) الذي استقر في الأذهان أمدا طويلا أغواها بالزهو باعتبارها ربة العالم والنظر إلى بقية البشر باعتبارهم خلقوا لنفعها وخدمتها»[2]. فإن هذا النظر ولد الكثير من المآسي للشعوب الأوروبية نفسها وللشعوب الأخرى أيضا، وإذا كان أتباع مختلف الحضارات ينشغلون لمن ستكون الهيمنة ل«الكونفوشية» أو «الهندوسية» أو «الإسلام» أو «المسيحية الأرثوذوكسية» و«المسيحية الغربية»

(1) طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص44

(2) ديبتر سنغاس، الصدام داخل الحضارات التفاهم بشأن الصراعات الثقافية، ترجمة شوقي جلال، ص 146.

فـإن مـا هـو أولى بالاهتمام أي الحضارات أقدر على اسـتيعاب كرامة الإنسـان وتلبيـة حاجياتـه الماديـة والروحيـة، والنظـر إلى الأمر لا بمنطـوق الهيمنة، ولكن مـن منطلـق إنسـاني محـض يلبـي حاجيـات الإنسـان ويحقـق سـعادته. وحسـب اصطـلاح طـه عبدالرحمن فـإن «للإنسـان-الآية»، وجوديـن اثنين:

«أحدهـما: «الوجـود القريـب» وهـو وجـود الإنسـان في صلة بإنسـان مثله، وهذه الصلة الإنسـانية تنشـئ عالما مسـتقلا بذاته، هو»عالم الإنسـان». والثاني: «الوجـود البعيـد»، وهـو وجـود الإنسـان في صلـة بالكائنـات الأخـرى التـي يمكـن أن تنشـئ بدورهـا عـوالم مسـتقلة بذاتهـا، وهـي «عـوالم غـير الإنسـان» وتحصـل هـذه الصلـة، هي الأخرى، بواسـطة علمية نصطلح على تسـميتها باسـم «المعالمـة»، بحيـث لا عالمية للإنسـان بغـير «معالمة»؛ فيلزم أن خاصيـة «العالمية» -أو قـل بوجـه أدق، خاصيـة «العوالميـة»- ليسـت هـي الأخـرى صفـة ثابتـة، ولا قائمـة بذاتهـا؛ وإنمـا تابعـة لعمليـة «المعالمـة» التـي هـي كذلك سـيرورة لا ثبات معهـا، ولا قيـام لهـا بذاتهـا؛ فبقـدر ما تقـوى قدرة الإنسـان عـلى «المعالمة»، أي عـلى الاتصـال بالعـوالم الأخـرى، يـزداد تحققـه ب «العالميـة»؛ والعكـس أيضـا صحيـح، فبقـدر مـا تضعـف هذه القـدرة، ينقـص تحققـه ب «العالميـة»؛ وواضح أن «الإنسـان-الآية» يتميـز عـن كائنـات هـذه العـوالم بصفـة أساسـية، وهـي «الحمـل الاختيـاري للأمانـة»، إذ أن الأمانـة عُرضـت عـلى هـذه الكائنـات كـما عُرضـت عليـه؛ فبينـما أبت حملها، إشـفاقا منهـا، ارتضى هو حملها، غير مشـفق منهـا كـما أشـفقت هـي منهـا. ويترتـب عـلى الوجوديـن المذكوريـن للإنسـان-الآيـة: «الوجـود القريـب» أي وجـوده المؤانـس لمـن هـو مـن جنسـه، و»الوجـود البعيـد»، أي وجـوده المعـالم لمـن هو مـن غير جنسـه، أخوتان اثنتـان؛ إحداهما، الأخـوة القريبـة، ذلـك أن «المؤانسـة» تـورث الإنسـان أخـوة خاصـة داخل عالم الإنسـان؛ والثانيـة، الأخـوة البعيـدة، ذلـك أن «المعالمـة» تـورث الإنسـان أُخوتـه العامـة للكائنـات الأخـرى التـي تسـتقل بهـا عـوالم أخـرى»[1]. ومتـى تحققـت

(1) طه عبدالرحمن، ثغور المرابطة، مركز مغارب، المغرب، ط1، 1440ه2018-م، ص 194.

هـذه الإنسـانية أثمـرت عـزة وكرامـة للفـرد تصـدر منـه تجـاه نفسـه، ومـن ثـم تكريمـا وتقديـرا للآخريـن مـن حوله، بل وتقدير الأشـياء، وبذلـك يتحقق صلاح وإصـلاح الإنسـان في الكـون وتمتعـه بالكرامـة الآدميـة الممنوحـة لـه، مسـتمتعا بالأخـوة القريبـة التـي تشـمل بنـي الإنسـان والأخـوة البعيـدة الممتـدة للكائنـات فـلا يتعامـل إلا بمـا تقتضيـه الأخـوة مـن إخـاء وإحسـان وتكريم.

ومـن مقتضيـات المدخـل الإنسـاني مراعـاة ظـروف الإنسـان وحاجياتـه، والعنايـة باهتماماتـه، وتفعيـل دور الإعـلام في تحقيـق التنميـة وبـث الأمـل في النفـوس، وكشـف الواقـع والحقيقـة للمجتمـع بعيـدا عـن التضليـل، والتعريـف بالمشـاريع التنمويـة، والتـزام خطـاب إعلامـي راشـد مسـؤول يراعـي الإنسـان ويخاطبـه بواقعيـة، غـير متحيـز إلى فئـة أو متناس همـوم طائفة، ذلـك أن من شـأن الإعـلام الواقـع في مثـل ذلـك أن لا تسـمع كلمتـه وأن لا يلتفـت إلى قوله، والمطلـوب وفـق تعبـير عبدالوهـاب المسـيري «أن تكـون إنسـانيتنا المشـتركة هـي محـط اهتمامنـا»[1]. وحـين تكـون الإنسـانية محط اهتمام فإن الإنسـان يسـعى لمـا يحقـق الإنسـانية، وتصـير موجهـا لأقوالـه وأفعالـه ينطـق ويتـصرف وفقهـا. وفي العـالم اليـوم تقـدم تقنـي حديـث يغلب عليه هاجـس الربح المـادي صناعة واسـتعمالا، وهنـاك جهـود حثيثـة وتنافـس علمي حـاد غير شريف بسـبب غياب القيـم الإنسـانية «والواقع أن الكشـوف الكـبرى في التكنولوجيا الحديثة تعتمـد علـى تـضـافـر عقـول وأيد كثـيرة، ولا بد أن يبدو لأولئـك الذين يأخذون على عاتقهـم البـدء في مشـاريع جديـدة أن قدراتهم لا حدود لها؟ غـير أنهم يغفلون هنـا حقيقـة هامة؟ هي أن هذه المشـاريع كلها تقتضي جهدا إنسـانيا؟ وينـبـغـي أن تـخـدم أهدافـا إنسـانية. وفي هـذه الناحيـة بالـذات نجـد عالمنـا المعـاصر يـحـمـل فـي طياته تهديـدا يتجاوز كافـة حدود الاعتـدال»[2].

(1) عبدالوهاب المسيري، العالم من منظور غربي، ص 305.

(2) رسل برتراند، حكمة الغرب الفلسفة الحديثة والمعاصرة، ترجمة: فؤاد زكريا، ص 18.

ونقترح لتفعيل هذا المدخل:

- استحضار السياق النفسي والاجتماعي لمصادر خطاب الكراهية والناتج أحيانا عن فقدان الشعور بالكرامة الإنسانية، فلا يجدها الإنسان في نفسه فضلا عن السعي لتحقيقها مع غيره.
- توقيع مواثيق تقدر إنسانية الإنسان، وتعتبر كرامته مسؤولية مشتركة بين الجميع.
- الإدانة الجماعية والإنسانية لسلوكيات خطاب الكراهية التي تؤذي الإنسان قولا أو فعلا.
- احترام التنوع داخل المجتمع، وتقدير الاختلاف والتعدد، واعتبار احترامه متصلا بتقدير الإنسان.
- تفعيل المواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بكرامة الإنسان، وإخراجها من حيز التنظيرات إلى الواقع العملي المعاش.

2. المدخل الديني

الأصل في التدين أن يكون حاملا لصاحبه على التزام قيم الدين الذي ينتمي إليه، وأن يكون ممتثلا لما يتضمنه من تعاليم، ف»الصدق» و»الأمانة» على سبيل المثال خلق مشترك ولو تم الالتزام بهما فقط حق الالتزام لاتقينا كثيرا من الأسباب المؤدية إلى خطاب الكراهية عن طريق التضليل والاختلاق وغير ذلك، وتتجلى أهمية هذا المدخل في كون كثير من الحضارات قائمة على الدين؛ حيث «نجد أن غالبية الحضارات تستند إلى الدين، فالحضارة الهندية استندت إلى الديانة الهندوكية، كما استندت الحضارة الفرعونية إلى الديانة المصرية القديمة. وارتكزت الحضارة الصينية على العقيدة الكونفوشيوسية. واعتمدت الحضارة اليابانية على ديانة الشنتو، واعتمدت الحضارة الغربية على الديانة المسيحية، واستندت الحضارة العربية الإسلامية على الديانة الإسلامية»[1]. ومن شأن استدعاء هذا العنصر لدى مختلف أتباع الحضارات احترام الآخر وتقديره، والالتزام الديني هو عنصر أقوى من كل الالتزامات لتعلقه برقابة ذاتية تمنع صاحبها من سوء التصرف «وإن كان للقانون دوره في ردع الإنسان عن اقتراف الأخطاء إلا أن للدين هيبته وسطوته على النفوس لا تضاهى، فنزعة التدين نزعة مغروسة في أعماق النفس البشرية حتى أشدها همجية وبدائية»[2] وبذلك يعتبر الدين من أهم مداخل درء الكراهية والوقاية من إذاية الإنسان لأخيه الإنسان، وبناء إعلام رسالي تعاوني هادف، ذلك أن الدين جامع لكل من آمن به، ومحتو أيضا لمن لم يؤمن به، حيث يجعل الجميع في حل وأمان، وإذا تأملنا على سبيل المثال رسالة الإسلام؛ فنجد أنها جاءت موحدة وجامعة، مستثمرة للمشترك الديني والإنساني وجمع الناس على الأخوة الدينية والإنسانية، فجاءت الأخوة

(1) عطا محمد حسن زهرة، تكامل الحضارات بين الإشكاليات والإمكانيات، ص 31.

(2) عبدالقادر بخوش، نحو صياغة مشروع ديني موحد ضد التجديف والإساءة للمقدسات الدينية من خلال التواصل الاجتماعي، برجس، المجلد: 4، العدد: 2، يوليو - دسمبر 2017م، ص 92.

الدينية جامعة ليس للشعوب المخاطبة يومئذ فحسب، بل والتذكير بالمشترك الديني من قبل ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ (الشورى: 13). والامتثال العملي لهذا المشترك يجب أن يكون وفق الدين نفسه، وفي الجانب العملي لهذا الأمر نرى مثلا أن الحضارة الإسلامية تدعو إلى احترام وتقدير كافة الرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام، كما أن الشرائع السابقة تضمنت حقائق متعلقة بالبشارة والتبشير بنبي الإسلام، وهو تبشير من شأنه أن يحمل أتباع تلك الديانات على امتثال ما جاءت به تعاليم ديانتهم. ودفعا لسوء لبس قد يحصل نؤكد هنا أن رسالة الإسلام ناسخة وجامعة لما سبقها من الرسالات، وحقائقها مطلقة وقطعية، والمجال العقدي ثابت لا حق لأحد في تبديله أو تغييره، وعنصر الثبات هذا قد يريد البعض توظيفه على أنه من موانع التواصل والتحاور، إلا أنه عند التأمل فيه يتبين أن الأمر على خلاف ذلك، فالعقائد الإسلامية جامعة لمن آمن بها، غير محاربة لمن لم يؤمن بها، وهو في حياته في حل من أمره له أن يعتقد ما يشاء دون إذاية أو ضرر، واختلاف المعتقد لم يكن أبدا مانعا من التعاون والتعارف أو إكراه أحد على منهج أو معتقد ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ (البقرة: 256) والنصوص الدينية الإسلامية الصريحة في ذلك كثيرة، والفهم العملي لتلك النصوص في حياة النبي صلى الله عليه وسلم شواهده كثيرة، منها قوله: «لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفا ما أحب أن لي به حمر النعم، ولو أدعى به في الإسلام لأجبت»[1] وكان سبب الحلف أن قريشا كانت تتظالم بالحرم، فقام عبد الله بن جدعان والزبير بن عبد المطلب فدعاهم إلى التحالف على التناصر، والأخذ للمظلوم من الظالم[2] وهو مظهر عملي من مظاهر التعاون على قيم الخير النبيلة،

(1) البيهقي، السنن الكبرى، جامع أبواب تفريق ما أخذ من أربعة أخماس الفيء غير الموجف عليه، باب إعطاء الفيء على الديوان ومن يقع به البداية، حديث: 13080، ج 6، ص 596.

(2) المصدر نفسه.

ومـد اليـد للآخـر المخالـف في الديـن والمعتقـد حينـما يدعـو إلى الفضيلـة، وأن اختـلاف الديـن ليـس مانعـا من التعـاون، فرغم أن الأمـر كان قبل الإسـلام إلا أن النبـي صـلى اللـه عليـه وسـلم ذكـره بعـد مجـيء الإسـلام وأثنى عليـه، وذكر أنـه لـو دعـي لمثـل ذلك في الإسـلام لأجـاب، وذلـك لما فيه مـن معـاني الفضيلة والخـير للإنسـان ودفـع الظلم عنـه، ومثل هذه المعاني السـامية هـي التي ينبغي أن تسـتثمر في الإعـلام وتسـتخلص منهـا العـبر ليبنـى وفقهـا سـلوك الإنسـان، بـدلا مـن تجـزيء آيـات وأحاديـث عـن سـياقها ونشرهـا وفـق مفاهيـم يريدها ناشرهـا، ولا تقتضيهـا القـراءة الموضوعيـة لتلـك النصوص بـل وأحيانا الانطلاق مـن جزئيـات معزولـة لإصـدار أحـكام كليـة، أو مـا تسـميه «ناديـة مصطفـى» الانطـلاق مـن واقعـة معزولـة «لمحاكمـة تـراث بأكملـه، دون التمييز بـين ما هو مـن الأحـكام الفقهيـة وما هـو نظري مبـدئي وما هو ظـرفي اسـتثنائي»[1]. فلو أن وسـائل الإعـلام انطلقـت مـن الحـد المتفـق عليـه لأمكـن تجـاوز الكثـير مـن العـداوات بـين أبنـاء الديـن الواحـد والديانـات المختلفـة، وتقتـضي الموضوعيـة العلميـة والإعلاميـة بيـان مـا لـدى الآخـر مـن معتقدات ومـن مواقـف ووضعها للنظـر والمناقشـة بتجـرد دون تحيـز، ومـن ثـم يبـين الإعـلام ويسـهم في إبـراز أكـثر الحضـارات قابليـة للتعـدد والاختـلاف واسـتيعاب جميـع الأطيـاف للعيـش المشـترك الآمن.

ومـما يقتضيـه هذا المدخل تكوين علماء راسـخين واعـين بطبيعة التحديات وحقيقتهـا، يَأتون صنـاع خطاب الكراهية ويدخلون عليهـم مواقعهم وصفحاتهم يجادلونهـم بالتي هي أحسـن، ويشـاركون المجتمـع همومه وتحدياته، ويغرسـون التربيـة عـلى القيـم ومـكارم الأخـلاق، ونسـجل بـكل أسـف انكفـاء بعـض حملة العلـم والدعـوة عـلى أنفسـهم ممـن يفـترض أن تكـون لهـم الصـدارة والكلمـة والتوجيـه، وعـدم توظيـف وسـائل التواصـل توظيفـا أمثـل للوقايـة من مسـالك التطـرف والتمييـز، وتعرف وسـائل التواصل غيابا لكثير من الشـخصيات العلمية

(1) ناديـة مصطفـى، الديمقراطيـة العالميـة مـن منظورات غربيـة ونحو منظور حضاري إسـلامي في العلاقـات الدوليـة، دار البشـير للثقافـة والعلـوم، القاهـرة، ط2، 2013م، ص 57.

والدعوية التي يفترض فيها تصدر المشهد الإعلامي توجيها، وحتى من لم يمكن من الإعلام الرسمي ففي الإعلام الجديد بديل وغنية، كما أثبتت ذلك تجارب بعض العلماء والدعاة، لذا نرى أن المدخل الديني في وسائل التواصل ينبغي تعزيزه وتطويره وتوجيهه من لدن الخبراء والمتخصصين في مختلف المجالات العليمة والدعوية والتربوية والنفسية، وحتى يكون الخطاب مثمرا يؤتي أكله، فلابد من خطابي ديني وقائي يقي من الوقوع في براثين التمييز، وخطاب ديني يحد من غلوائها، وخطاب يخفف من آثاراها، والدين يتضمن كليات تسعى إلى حفظ ضروريات الإنسان وتحصيل كمالياته (حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ العقل، حفظ العرض، حفظ المال) وهي كليات ثرية يندرج ضمنها ما لا يحصى من الجزئيات، وتحديد مستوى الخطر والجرم للفعل يرتبط بمدى تهديده ونقضه لهذه الكليات، فمن نقض كليتين أكثر ممن نقض واحدة، وإذا تأملنا الآثار المحتملة لخطاب الكراهية سنجدها مهددة للكليات الخمس بأجمعها، بل نجدها أيضا مهددا للحرية -عند من يضيفها إلى الكليات وإن كانت متضمنة فيها- فخطاب الكراهية مهدد للدين، والنفس، والعقل، والعرض، والمال.

ودعوات إقصاء الدين عن الحياة مهما تذرعت بذرائع مختلفة؛ فإنها في حقيقتها تدعم ذلك لمآرب سياسية كما ذهب إلى ذلك عالم الاجتماع الإسباني «خوسيه كازانوافا» مؤكدا أن «النقد لم يكن عرضا نظريا أو اقتراحا تجريبيا بل برنامجا سياسيا عمليا»[1] يسعى لإقصاء دين معين عن الحياة. ويرى «هشام المكي» أن «الرؤية الدينية المسيحية تتغلغل في عمق النظريات الاتصالية والإعلامية الحديثة، وتؤثث الاستعارات الذهنية التي تبني تلك النظريات. وإذا كانت تلك النتيجة قد احتاجت قدرا لا بأس به من التحليل للوصول إليها؛ فإن الآثار البحثية لتلك الرؤية الدينية أكثر وضوحا، بل إن نشأة الفكر الاتصالي الحديث في الغرب بشقيه الأوروبي

(1) خوسيه كازانوافا، الأديان العامة في العالم الحديث، ترجمة قسم اللغات الحية والترجمة في جامعة البلمند، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2005م، ص 322.

والأمريكي، تأثرت بشكل كبير بالرؤية الدينية المسيحية التي سادت هناك، حتى أن ملامح الفكر الاتصالي في كل بلد تتأثر تبعا للكنيسة المهيمنة هناك: كاثوليكية أو بروتستانتية»[1]. ويؤكد أن «بحوث الاتصال الجماهيري المعاصر، وما تهتم به من قضايا التأثر وغيرها، فهي لم تخرج قط عن الرؤيتين الدينيتين الإرسالية والشعائرية، وهما الرؤيتان المسؤولتان عن ترتيب مجالات بحوث الاتصال الجماهيري وتحديد أنواعها»[2]. فدعاوى إقصاء الدين أو الدعوة إلى الانسلاخ عنه دعاوى عامة لكنها في باطنها خاصة، وعند التأمل فإن الدين أمر جامع وميسر ومقرب ومحقق للتفاهم والتعاون؛ إذا فهم الفهم السليم، وتولى بيانه من لا يكتمون العلم أو يحرفون الكلم عن مواضعه، وقد عد «طه عبدالرحمن» أن من سمات «المثقف المرابط» أنه «يعتقد بقوة أن جوهر الدين هو إنسانيته؛ فبقدر ما يتضمن الدين من «المشترك الإنساني» يكون تحققه بالخاصية الدينية؛ وهذا المشترك الإنساني هو عبارة عن جملة المثل العليا والقيم الأخلاقية التي تأخذ بها الأمم جميعا؛ والخاصية الدينية إنما هي في أساسها، جملة المعاني الروحية التي تتأسس عليها هذه المثل والقيم التي تشترك فيها جميع الأمم؛ وميزة الدين المنزل أنه يدعو إلى الأخذ بمبدأين تأسيسيين يوسعان هذا المشترك القيمي بما لا يضاهيه في هذا التوسيع أي نظام قيمي آخر»[3]. ويعتبر طه أن «الدين والأخلاق شيىء واحد، فلا دين بغير أخلاق ولا أخلاق بغير دين، ولا يمكن أن نتبين هذه الحقيقة إلا إذا تخلصنا من اعتقادات شائعة عن الدين والأخلاق»[4]. ونلاحظ الاقتران في القرآن الكريم بين الإيمان والعمل الصالح تأكيدا لثمرة المعتقد في العمل، وما يجب أن يكون

(1) هشام المكي، حضور الإله في النظريات الإعلامية الحديثة: رصد في المظاهر والممارسات البحثية، دورية نماء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية، العدد 3، صيف عام 2017م، ص 157.

(2) هشام المكي، حضور الإله في النظريات الإعلامية الحديثة: رصد في المظاهر والممارسات البحثية، دورية نماء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية، العدد 3، صيف عام 2017م، ص 159.

(3) طه عبدالرحمن، ثغور المرابطة، ص 209

(4) طه عبد الرحمان، سؤال الأخلاق مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية، ص 52

بينهما من وشائج «فالدين عندنا لا ينحصر في شعائر ظاهرة لا معاني خفية تحتها، بل إنه لا فائدة من وراء الإتيان بالشعيرة من دون تحصيل السلوك وفقَ المعنى الخفي الذي يكمن فيها؛ كما أن الأخلاق عندنا لا تنحصر في أفعال كمالية لا حرج في تركها، بل هي أفعال ضرورية تختل حياة الإنسان بفقدها»[1]. ونشير هنا إلى ما تزخر به العقيدة الإسلامية من ثراء في الرقابة الإيمانية التي تجعل الفرد صالحا يراقب ذاته قبل الإقدام على ما يضر، عالما أنه مثاب على فعل الخير ومعاقب على نشر الشر مستحضرا الرقابة ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾ (الإسراء: 36).

والمنصفون ينادون ببناء المجتمع بناء دينيا، وأن الدين هو الكفيل بتنظيم الحياة والحد من سوء القول والفعل، لما تضمنه من خصائص لا توجد في غيره، ومطلوب «استشعار الوازع الديني وإشاعته بين الناس حتى لا تنتهك المقدسات الدينية أثناء التواصل الاجتماعي فهي صمام الأمان، وشحذ الهمم لسن قوانين دولية تحمي المقدسات الدينية آخذة في الاعتبار حاجة القانون الدولي لمعرفة كنه الظاهرة الدينية وما تتضمنه من أنساق، وأن أي قصور في فهم الظاهرة يلقي بظلاله على أعتاب العلاقات الدولية»[2] وقد خلص «إعلان وبرنامج عمل ديربان» المتعلق بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب إلى أن «أن الأديان والروحانية والمعتقدات تؤدي دورا رئيسيا في حياة ملايين النساء والرجال، وفي أسلوب حياتهم، وفي الطريقة التي يعاملون بها الآخرين. ويمكن للأديان والروحانية والمعتقدات أن تسهم في تعزيز الكرامة والقيمة الأصليتين للبشر، وفي القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب»[3].

---

(1) المرجع نفسه، ص 57

(2) عبدالقادر بخوش، نحو صياغة مشروع ديني موحد ضد التجديف والإساءة للمقدسات الدينية من خلال التواصل الاجتماعي، برجس، المجلد: 4، العدد: 2، يوليو - دسمبر 2017م، ص 92.

(3) ينظر الإعلان على الرابط التالي: https://cutt.us/rXvvS تم الاطلاع عليه بتاريخ 28 - 01 - 2021م.

وذلك إذا ما وظف الدين توظيفا سليما؛ وإلا فالوقائع دالة على استدعاء الدين لدى الساعين إلى الهيمنة وتوظيفها توظيفا سيئا يخضعونه لرغباتهم ومصالحهم بدل أن يخضعوا هم لتعاليم الدين، ويمكن التذكير في هذا السياق بما قامت عليه فلسفة الرئيس الأمريكي السابق «ريتشارد نيكسون» (حكم خلال فترة 1969–1974) الموجه للجيش الأمريكي «الله مع أمريكا، الله يريد أن تقود أمريكا العالم» ومثل هذا الكذب على الدين والسعي لتوظيفه لتحقيق المصالح أمر لا ينطلي على العقلاء، وينبغي التصدي لمثل هذا التوظيف وأن تظل للدين حرمته ومكانته الموجّهة للناس لا أن يوجهه الناس وفق أهوائهم ومصالحهم.

ونقترح لتفعيل هذا المدخل:

- توقيع مواثيق احترام التعددية الدينية داخليا وخارجيا، وتفعيلها عمليا، وإعلان "اليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية"[1] أمر مهم جدا، والأهم منه أن نلمس هذا التعاون واقعا.
- رفع الحصانة عن ممارسي خطاب الكراهية أيا كانت مواقع مسؤولياتهم.
- درء التأويلات الفاسدة للدين، واعتماد تأويلات صادرة عن اجتهاد جماعي من أهل الاختصاص.
- احترام والتزام التعاليم الدينية بأن تكون هي الموجِّهة وليست الموجَّهة.
- تمكين المؤسسات الدينية من أداء دورها الرسالي الهادف.
- اضطلاع أهل العلم والدعوة بالأمانة والمسؤولية واستحضار التحديات وتنسيق الجهود للتغلب عليها.

---

(1) أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 21 مايو يوما عالميا للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية. وأعلن ذلك بمناسبة الإعلان العالمي للتنوع الثقافي في نوفمبر 2001م.

3. المدخل الأخلاقي

الأخـلاق هي المنظمة لسـلوك الإنسـان والمميـزة له عن غـيره، وهي الموجهة لقولـه وفعلـه، والاهتـمام بهـا اهتـمام بالإنسـان، إذ الإنسـان لا حيـاة لـه بـلا أخـلاق، ولـو بينـه وبـين نفسـه، وقـد عرفـت الأخـلاق مراحـل مختلفـة ارتبطت بتطـور الفكـر الإنسـاني، واختلـف الالتـزام بهـا باختـلاف الـرؤى والنظريـات المؤطـرة لهـا، وانتقلـت مـن حيـز التخلـق الفـردي إلى نظريـات وأسـس وقواعد أخلاقيـة تطـورت علميـا في مراحـل مختلفـة وقـد «كان مبحـث الأخـلاق منـذ الحضـارات الشرقيـة القديمة والحضـارة اليونانية القديمة مبحثا فلسـفيا نظريا يهتـم بوضـع قواعـد ومبـادئ أخلاقية عامـة حول ماهيـة الخير والـشر أو يهتم بتحديـد القيـم الأخلاقيـة الواجـب اتباعهـا. ولكن مع تقـدم العلـم والتكنولوجيا - وتحديـدا القـرن العشريـن- بـدأت تظهـر مشـكلات أخلاقيـة ناجمـة عـن هـذا التطـور العلمـي المسـتمر والمتلاحـق وذلـك في شـتى المجـالات مثـل مجال الاقتصـاد والبيولوجيـا والهندسـة والفضـاء والإعلام...الـخ. وتمثـل المشـكلات الأخلاقيـة لـكل علـم مجـال بحـث مسـتقل، هنـاك أخلاقيـات لعلـم الطـب، وأخلاقيـات للبيولوجيـا، وأخلاقيـات للهندسـة، وأخلاقيـات الإدارة، وأخلاقيـات الإعلام....الـخ. هـذه المباحـث – التـي تشـكل في مجموعها ما يعـرف بأخلاقيات العلـم والتكنولوجيـا- مباحث فلسـفية بينيـة، وتوصف هذه المباحـث بالأخلاقيات التطبيقيـة، أي تطبيـق المعايـير والمبـادئ الأخلاقيـة في حـل المشـكلات الناجمـة عـن تطـور هـذه العلوم، وتُعـد أخلاقيـات الطب- والتي تسـتخدم بشـكل خاطئ أحيانـا مرادفـا لأخلاقيـات البيولوجيـا- أكـثر هـذه المباحـث اكتـمالا، لقدمهـا النسـبي عـن بقيـة فـروع الأخلاقيـات التطبيقية، بينـما يقف مبحـث «أخلاقيات الإعـلام» ضمـن المباحـث الأكـثر حداثـة التـي لم تتشـكل بعد بشـكل نهـائي، بل وتتطـور باسـتمرار»[1]. ودعـوى عـدم تشـكل أخلاقيـات الإعـلام ليسـت ذريعـة

(1) بهـاء درويـش، أخلاقيـات الميديـا، دعـاوي التنظـير ومـبررات التفعيـل، مجلـة الاسـتغراب، العدد الحـادي عـشر، 1439هـ - ربيـع 2018م، ص 36.

لعدم التزامها، فهناك حد أدنى متفق عليه من هذه الأخلاقيات، لذلك نرى أن الإشكال لا يتعلق بغياب اكتمال الرؤية الأخلاقية بل يتعلق أساسا بعدم الالتزام وغياب آليات الإلزام. وهناك من ينحو نحوا خاصا عند الحديث عن الأخلاق والإعلام، فيخصص القول لما يعرف ب»أخلاقيات الإعلام» وهو أمر مهم للتأكيد عليه، إلا أنه يجب أن يتناول بنحو شمولي، بحيث تكون «أخلاقيات الإعلام» مظهرا من مظاهر التربية الأخلاقية العامة، وليس مظهرا من مظاهر المهنية فقط، فالانتماء الجزئي لمهنة معينة تؤطره قيم أخلاقية كبرى، وليس للأخلاق المهنية إلا أن تكون باعث قوة والتزام أكثر، وهي ضمن الأخلاق العامة إذا نظرنا إليها بمنظور إعلامي وبمنظور اندراج الجزئيات في الكليات. فأخلاقيات الإعلام هي في حد ذاتها مجموعة من القيم المرتبطة بالإعلام، والتي يلتزم بها الإعلامي في قيامه بوظيفته الإعلامية، جمعا وكتابة ونشرا، ويعبر عنها ب»مواثيق الشرف الإعلامي».

وأخلاقيات الإعلام مرعية أيضا من جانب ما تسده من فراغ تشريعي قانوني أحيانا «ويعتبر موضوع أخلاقيات الإعلام من القضايا الجادة والمتشابكة، فلطالما ارتبط بالفلسفات والأديان القديمة والمعاصرة، وهو مرتبط بحرية الصحافة والإعلام على ضوء الفلسفات الإعلامية، لكن الموضوع بحد ذاته هو موضوع قديم لا زال يحتاج إلى الكثير من الدراسات نتيجة التطورات السريعة التي شهدها العالم في ميدان الإعلام والاتصال؛ إذ تطرح التطبيقات الجديدة للإنترنت في المجال الصحفي العديد من الإشكاليات، بسبب التغيرات التي طرأت على بيئة العمل الإعلامي ككل، فلقد أتاحت تلك التطبيقات للكثير من الناس على غرار الصحفيين التعبير عن آرائهم وأفكارهم بحرية، فهم يقدمون الأخبار ويعبرون عن آرائهم في الأحداث وفي قضايا الشأن العام الكبرى وبصور قد تتجاوز الحدود أحيانا مما يستدعي ضرورة الاحتكام إلى أخلاقيات الممارسة الإعلامية ومواثيق الشرف

الإعلامـي»[1]. ومـن شـأن هـذه المواثيـق الأخلاقيـة فـض النزاعـات والفصـل في الخلافـات التـي قـد تنجـم أحيانـا «وعـبر التاريـخ، تمـت صياغـة مبـادئ أخلاقيـات الإعـلام في شـكلين، الأول: عـبر كتابـة ميثـاق شرف مهنـي، والثاني: عـبر صياغـة مدونـة سـلوك، وعـبر هذين الشـكلين تقـوم لجـان الأخلاقيات أو مجالـس التحكيـم داخـل الاتحـادات أو النقابـات بتقييـم الممارسـات الصحفيـة، والبت في منازعات وشـكاوى حول التغطيات والمصالح والممارسـات والسـلوكيات التـي يقـوم بهـا أبناء مهنـة الصحافـة»[2].

والمدخـل الأخلاقـي لا يقـوم عـلى العقوبـات أو الترهيـب بقـدر مـا يقـوم عـلى الترغيـب، واحـترام الميثاق الأخلاقـي، وغالبا ما تتخـذ التأديبات الأخلاقية للواقعـين فيـما يخالـف تلـك المواثيـق عـلى رد المخالـف إلى الصـواب أو توجيـه التنبيه أو الإنذار وقد يصل الأمر حد تجميد العضوية أو سـحب البطاقة، حسـب طبيعـة المخالفـة وانتهاك الميثـاق وخطورة القول أو الفعل ودرجته. وهناك سـعي حثيـث مـن مختلـف القـوى ليفقـد الإنسـان المرجعيات المنظمـة له سـواء الدينية أو الأخلاقيـة، والغايـة مـن ذلـك حسـب وصـف عبدالوهـاب المسـيري أن «يفقد الجميـع أيـة خصوصيـة وأيـة منظومـة قيميـة ليصبحـوا آلـة إنتاجية اسـتهلاكية، لا تكـف عـن الإنتـاج والاسـتهلاك دون أيـة تسـاؤلات»[3]. وذلـك منـذر بخـراب العلاقـات وأن تتحـول وسـائل الاتصال والتواصل إلى وسـائل قطيعة، فالإنسـان كلـما انفتـح عـما حولـه أكـثر وتواصـل مـع قـدر أكـبر احتـاج إلى مزيـد تخلـق، ووفـق رأي «طـه عبدالرحمـن» فإنـه «كلـما كان الاختـلاف الفكري أشـد، كانت متطلباتـه الأخلاقيـة أكـبر؛ ذلـك أن الخلـق المطلـوب في التواصـل الفكـري مـع الأمـة المختلـف فيهـا يكـون أدق وأرفع من الخلـق المطلـوب في التواصل الفكري

(1) حنـان عـلال، الأخلاقيـات المهنيـة في زمن الإعلام الجديـد، مجلة المعيار، عدد 45، سـنة: 2019م، ص 830.

(2) مجموعة مؤلفين (تحت إشراف صالح مشراقة) أخلاقيات الإعلام، ص 10.

(3) عبدالوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج 2، ص 274.

مـع الأمـة المتفـق معهـا، وكلـما زاد هـذا الاختـلاف بـين الأمـم وزاد عـدد الأمم المختلـف معهـا، احتيـج إلى مزيـد تخلـق بعضهـا مـع بعـض، حتـى تتيـسر سـبل التواصـل الفكـري بينهـا»[1]. وبهـذا يصير الاختـلاف عامل تقـارب أكثر مما هو عامـل افـتراق كـما أريد لـه في الواقع أن يكـون «وإذا كان تصرف الإنسـان مع أبنـاء أمتـه، عمومـا يسـتدعي أخلاقـا معينة -أي عمـلا تعارفيـا مخصوصا- فإن تصرفـه مـع غـيره من الأمـم الأخرى يتطلـب منه أخلاقـا تعلوها رقـة و تنوعا - أي عمـلا تعارفيـا أكـبر- نظـرا إلى أن وجـوه الاختـلاف بين أمتـه وأممهم تكون أظهـر وأشـد؛ وحيثـما وجـد مزيد الاختـلاف، احتـاج إلى مزيد العمـل التعارفي، وأساسـه تبـادل المعـروف؛ وكلما تعـددت الأمم التـي يتعامل مع أبنائهـا، تزايدت الاختلافـات بـين يديـه؛ وكلما اشـتدت هـذه الاختلافـات، ازداد تغلغـلا في عمله التعـارفي؛ ومعنـى هـذا أنـه يسـلك إزاء هـذه الأمـم مسـالك أخلاقيـة لهـا مـن الدقـة والتلـون عـلى قـدر اختلافاتهـم معـه»[2]. وإذا كان الاختـلاف لا منـاص منـه فـلا سـبيل لتدبـيره إلا بتعزيز الأخلاق التـي هي دعامة الأمـم والحضارات وهـي وفـق تعبـير « إسـماعيل الفاروقـي» «إن ضمانة توكيـد العـالم التي تكفل لـه إنتـاج حضـارة متوازنـة دائمـة قادرة عـلى إصلاح ذاتهـا هي الأخـلاق»[3].

ووفـق مؤلفـي[4] «أخلاقيات الإعـلام» فإنه مع الممارسـات الميدانية للإعلام ظهـرت أدبيـات كثـيرة تشـير إلى التـزام الأخلاقيـات بشـكل أو بآخـر بنظريـات اجتماعيـة بمقاديـر مختلفـة، ومـن هـذه النظريـات: «نظريـة السـلطة»[5]

(1) طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص 143.

(2) المرجع نفسه، ص 20.

(3) إسـماعيل الفاروقي/لـوس لمياء الفاروقـي، أطلـس الحضـارة الإسـلامية، ترجمـة: عبدالواحـد لؤلؤلـة، مراجعـة: ريـاض نوراللـه، ص 144.

(4) مجموعة مؤلفين، أخلاقيات الإعلام، ص 16.

(5) تقـوم هـذه النظريـة التقليدية عـلى أن للحكومات الحق في منح او حجب التراخيص في تأسـيس وسـائل الاعـلام، كـما تقـوم الحكومـات عـبر هـذا النـوع مـن التنظـير بإنشـاء وزارات أو هيئات تقـوم بـالإشراف أحيانـا وبالرقابـة في أحيـان أخـرى على وسـائل الإعلام.

و»نظرية المسؤولية الاجتماعية»[1] و «النظرية المعيارية»[2] و»نظرية المشاركة الديمقراطية»[3].

وإذا كان "بول كيندي" ينقل عن "سواد المؤرخين أن الحضارة الإسلامية هي حضارة الأخلاق"[4] فإن على الإعلام الإسلامي أن يكون مضرب المثل في الالتزام ونبذ الطائفية والكف عن تشجيع الكراهية التي تتزايد على نحو مخيف في إعلامه الرسمي، فضلا عن مواقع التواصل الاجتماعي التي أصبحت وسيلة مفضلة للسب والشتم لدى الكثيرين والاختفاء وراء أسماء مستعارة لتوجيه رسائل الإذاية والعنف والبغضاء المنافية للقول الحسن المأمور به في الإسلام، ومهما بذل في التصدي لذلك من جهود فإن التغلب عليه يبقى أمرا صعبا، لذلك فإن التخلق الفردي هو الكفيل بالتصدي للظاهرة سواء لدى أصحاب القرار ومن هم في موقع المسؤولية أو لدى عامة مستعملي مواقع التواصل الاجتماعي.

وخلاف ما قد يظن في كون المدخل الأخلاقي مضيقا؛ فإنه على العكس من ذلك بل هو شامل وموسع، والخصوصية الأخلاقية وكونية العمل التعارفي مصدر ثراء وتنوع؛ ذلك «أن الخصوصية الأخلاقية للأمة المسلمة لها تعلق باختلاف الناس، أشخاصا وأمما، حيث إن المسلم يأتي عملا تعارفيا مع الآخرين - أو قل باختصار يتعارف معهم- لكي يزداد تخلقا؛ إلا أن هذا

---

(1) انتشرت كبديل عن النظريات السلطوية لأنها راهنت على التزام العاملين ووسائل الإعلام بمسؤولية فكرية وأخلاقية عميقة وأمينة تجاه المجتمعات.

(2) تفترض هذه النظرية أن وسائل الاعلام تعكس مبادئ سياسية واجتماعية وفلسفية قادمة من جمهورها، وبالتالي، فهذه الوسائل تصنع جمهورا، عبر عكس مجموعة من البنى الثقافية والسياسية والعادات المجتمعية الموجودة.

(3) افترضت هذه النظرية أن أفضل أنواع الاعلام هو الذي ينتج من المواطنين وليس من ذلك المملوك للدول أو المملوك للقطاع الخاص أو حتى للأحزاب والبرلمانات. وطالبت هذه النظرية بتدخل الأفراد والمجتمعات الصغيرة والأقليات في عمل وسائل الإعلام، ودعت إلى محاربة احتكار الحكومات أو القطاع الخاص للإعلام.

(4) بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، ص 9.

التعـارف ليـس لـه حد يقف عنده، بل يتوجب على المسـلم أن يبـذل جهده في أن يشـمل تعارفـه أكـثر النـاس، حتـى إذا بلغ نهايـة طاقته، اسـتحق أن ينـزل منزلة مـن تعـارف مـع الناس جميعا، إذ قاصـد الشيء في باب الأخـلاق أيضا كفاعله؛ يلـزم مـن هـذا أن الخصوصيـة الأخلاقيـة للأمـة الإسـلامية تقـوم في النهـوض بعمـل تعـارفي كوني.

ولا يلـزم أبـدا مـن هـذا العمـل التعـارفي الكـوني أنـه ينبغـي أن يتعـارف الآخـرون فيـما بينهـم كـما يتعـارف المسـلم معهـم، وإنمـا الـذي يلـزم منـه هـو أن المسـلم يجتهـد في أن يتعـارف مـع كل إنسـان، بحيـث كلـما اتسـعت دائـرة تعارفـه، زادت حظـوظ اشـتراكه مـع الآخريـن في تعـارف بعضهـم مـع بعـض، حتـى إذا أضحـى بموجـب قصـده ـ بعـد بـذل أقـصى جهـده ـ في التعـارف مـع كل النـاس يكـون قـد شـاركهم جميعـا في تعارفهـم، فضـلا عمـن اختـص بالتعـارف معهـم؛ وهكـذا يؤدي تعارف المسـلم مـع الناس إلى تبـين أنهم جميعا يشـتركون في التعـارف؛ أي أن «العمـل التعـارفي الكـوني «يفـضي إلى «كونيـة العمـل التعـارفي»»[1]. والتـزام القيـم الأخلاقية في العمـل الإعلامي على مراتب ومسـتويات، تختلـف باختـلاف مسـتويات القيـم الخلقيـة ذاتها؛ ذلـك أن «القيم الخلقيـة ليسـت نوعـا واحـدا، وإنمـا نوعـان: «قيـم عامـة» و«قيم خاصـة»؛ أما القيـم الخلقيـة العامـة، فهي مسـتمدة مـن الفطـرة الآدمية؛ فمثـلا لا أحد ينازع في خيريـة العـدل وشريـة الظلـم؛ ولا يتصـور وجـود كونيـة حقـة بغـير اعتبـار هـذه القيـم والعمـل عـلى مقتضاهـا؛ وأمـا القيـم الخلقيـة الخاصـة، فـلا شـك أنهـا تختلـف باختـلاف الأمـم وتتغـير بتغـير الأزمنـة؛ ومع هـذا، فإنـه يجوز أن تكـون بعـض القيـم الخاصـة بالمجتمـع الأقوى قـد رفعـت إلى رتبة القيـم العامة لغلبـة خصوصيتـه عـلى سـائر الخصوصيـات الأخـرى، ولإنزالهـا منزلـة الكونيـة الملزمـة للأمـم كافـة»[2]. ومـا الدعـوات المتصاعـدة والمطالبـة بأهميـة الأخـلاق

(1) طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص 29.

(2) المرجع نفسه، ص38-37

في العمل الإعلامي إلا دليل على أهميتها وأثرها العملي، صحيح أن هناك فجوة بين التنظير والعمل في هذا المجال إلا أن الوعي بها مدخل مهم لاستدعائها للوقاع العملي، كما أن التزامها من قبل مختلف وسائل الإعلام الفردية والمؤسسية مسلك مهم في الاهتداء والاقتداء، من شأنه أن يحمل الوسائل الأخرى على الالتزام الأخلاقي، ومن المبادرات الساعية لتعزيز الأخلاق في العمل الإعلامي «الميثاق العالمي للأخلاق للصحفيين» عام 2019 من قبل الاتحاد الأوروبي للصحفيين[1]، و»شبكة الصحافة الأخلاقية»[2]. وأهمية المدخل الأخلاقي تتجلى فاعليته عند توحيد المرجعية الأخلاقية، وهو أمر مهم يناط بالتعاون الحضاري ومستويات التعارف الأممي، وتتجلى أهمية توحيد المرجعية الأخلاقية في تحديد الموقف من بعض السلوكات، فهناك سلوكات قد يصنفها البعض ضمن «الكراهية» ويصنفها الطرف المخالف ضمن «الحقوق المشروعة» للدفاع عن النفس أو الرأي أو الفكر، وعند الاختلاف يمكن الرجوع إلى ما هو إنساني، وكلاهما يحتاج إلى تعزيز قائم على التوافق لا على الاختلاف والتباين، وإضافة إلى ترسيخهما نظريا، يجب الاهتمام بالترسيخ العملي، وتوجيه القول نحو السلوك، وأن يكون ذلك التزاما ذاتيا عن إرادة طوعية وقناعة، والأخلاق تقي من الانحراف حين تكون عن قناعة، فتصلح الإنسان في ذاته وفي علاقته بالغير، أيا كان هذا الغير «فالأخلاق لا تتناول علاقة الفرد بخالقه أو بما سواه من الأفراد في المجتمع فحسب، بل أيضا تتناول علاقاته بالكائنات الحية، حيوانات أو نباتات، ولا تقف الأخلاق في توسعها عند هذا الحد بل إنها تتعداه إلى أن تشمل كل شيء، جامدا كان أو حيا، معنويا كان أو ماديا»[3]. فلا يتصرف

(1) وثيقة تدافع عن المعايير الأخلاقية للعمل الإعلامي.

(2) مجموعة دولية تعتمد المبادئ التالية: «الحقيقة والدقة» و»الاستقلالية» و»الإنصاف النزاهة» و»الإنسانية» و»المساءلة».

(3) طه عبدالرحمن، سؤال الأخلاق، ص 82.

الإنسان إلا وفق ضوابط أخلاقية ينفع بها نفسه والأشياء من حوله. وإذا كان «يوهان غالتونغ» يرى أن ما ينبغي التركيز عليه في «التغطية الإعلامية الأخلاقية» ما يسميه «أخلاقيات النتائج وليس أخلاقيات النوايا والمقاصد»[1]. أو ما يسميه «أخلاقيات الأعمال بدلا من أخلاقيات المعتقدات»[2] -وهو مع تسليمه بأهمية النوايا والمعتقدات فإنه يرى أنهما لا يشكلان المعايير التي ينبغي أن يقاس بها عمل وسائل الإعلام- فإنا نختلف معه في الطرح مع تسليمنا بأن أمر النوايا يصعب أن يعرف، لكنه ضروري ولا يقل أهمية عن العمل ذاته، بل هو الموجه له، غير أن النية الحسنة تحتاج إلى تطابق مع العمل الحسن، صحيح قد تصدق النية أحيانا ويسوء الفعل، لكن ذلك لا يكون على نحو ممنهج ومكرر؛ فالنوايا أمر خفي داخلي لكنها تعرف بآثارها ومظاهرها، ومتى نشأ الإنسان على التربية الخلقية السليمة صار فعل الأشياء الحسنة أمرا مرغوبا لديه «والإنسان ما خُلق إلا ليتخلق، ولا يكون له من الإنسانية إلا على قدر ما له من التخلق الذي من أجله خلق، بحيث إذا قام بشرطه على تمامه، حقق الإنسانية فيه، وإذا تركه سقط إلى رتبة البهيمة ...»[3]. وإذا كان هناك من يفترض أن «وظيفة رجال الإعلام تتراوح من نشر الفضائح السياسية لبعض الشخصيات إلى عرض الأحداث المهمة التي تحدث في العالم، فإن هذه المهام جميعها لا صلة لها من قريب أو من بعيد بالأخلاق»[4]. وهذا الافتراض ناتج عن قصور في تحديد الوظيفة الإعلامية ودورها في تشكيل الرأي والقيم والتزام الصدق دون بحث عن الشهرة

---

(1) يوهان غالتونغ، وجاك لينش، التغطية الإعلامية للنزاعات التوجهات الجديدة لإعلام السلام، تعريب: رشيد زياني-شريف، مؤسسة قرطبة وشبكة ترانساند بالاشتراك مع معهد الهوفار، 2010م، ص 70.

(2) المرجع نفسه.

(3) طه عبد الرحمان، سؤال الأخلاق مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية، ص88-87.

(4) بهاء درويش، أخلاقيات الميديا، دعاوي التنظير ومبررات التفعيل، مجلة الاستغراب، العدد الحادي عشر، 1439هـ - ربيع 2018م، ص 38.

بوسائل غير مباحة. وكلما تعززت الأخلاق سلوكا وامتثالا أفضى ذلك إلى اعتبارها ضرورة من ضرورات الحياة يهب الجميع للإنكار على من خالفها، وإذا كان هناك من يرى «أولية الأخلاقي على القانوني، أي أوليات أخلاقيات الإعلام على قوانينه، فالانضباط القيمي أدوم وأكثر فعالية من تشريعات «خارجية» تحكم تفاصيل الممارسة الإعلامية»[1]. فإني أرى أن الأولى اعتبار أولوية الإنساني على الأخلاقي، ليس تبخيسا لما هو أخلاقي ولكن باعتبار أن مجال الاتفاق فيما هو إنساني أوسع من الاتفاق فيما هو أخلاقي، فإن الإنسانية تسع الجميع لتحكم السلوك، ذلك أن التفلت مما هو أخلاقي قد يجد البعض له مبررات، ولن يجد سبيلا للتفلت مما هو إنساني، لذلك نرى تقديمه في الاعتبار، وهو ما سلكناه في هذه المداخل، حيث اعتبرناه سابقا على ما هو أخلاقي وقانوني.

ولترسيخ هذا المدخل وتفعيله نقترح ما يلي:

- إنشاء محتويات إعلامية قيمية تتضمن الحث على القيم الأخلاقية.
- ترسيخ القيم الأخلاقية التي تدرأ خطاب الكراهية في الممارسة العملية.
- القدوة الأخلاقية لدى القادة والساسة، وأهل الحل والعقد.
- تشجيع الصحافة الأخلاقية أفرادا ومؤسسات، تنويها، وتشجيعا، وتكريما.
- عدم نقل مواقف مبنية على تحيزات أو صور نمطية عن الآخر، والتحلي بالصدق والأمانة.
- تعزيز الرقابة التنظيمية.

---

(1) عبدالرحمن عزي، الحتمية القيمية والإعلام المعاصر، إسلامية المعرفة مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، عدد 81، 1436هـ/2015م، ص 27.

4. المدخل القانوني

الحديث عن المدخل القانوني للوقاية والحد من الكراهية يشمل القوانين «المحلية» و»الإقليمية» و»الدولية» ويظل القانون وسيلة من وسائل الحد من الكراهية ولا يمكن تحقيق كل شيء به، ولكن بإمكانه وضع حد لجزء من أنشطة الكراهية التي لا يأبه أصحابها للجانب الإنساني والأخلاقي. وهناك قصور قانوني على مستوى التشريع والتحديد فيما يتعلق بخطاب الكراهية ووفقا ل «خطة عمل الرباط» فقد «أبرزت النقاشات في مختلف حلقات العمل عدم وجود أي حظر قانوني للتحريض على الكراهية في العديد من الأطر القانونية الوطنية عبر العالم، علاوة على ذلك، فإن التشريعات التي تحظر التحريض على الكراهية تستخدم مصطلحات متفاوتة، وهي غالبا غير منسجمة مع المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. فكلما توسع تعريف التحريض على الكراهية في القوانين الوطنية، ازدادت الاحتمالات بفَتْح باب التطبيق التعسفي لتلك القوانين. كما أن المصطلحات المتعلقة بمخالفات التحريض على الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تختلف باختلاف البلدان ويزداد غموضها نوعا ما، في حين يجري تضمين التشريعات الوطنية أنواعا جديدة من القيود على حرية التعبير»[1]. ومراعاة التوازن بين حق حرية الرأي والتعبير ليس مطلوبا فقط عند وضع القيود القانونية بل هو مطلوب أيضا عند تطبيقها؛ لذا «يجب النص على قيود قانونية وليس اعتباطية، ويجب لهذه القيود أن تمتثل لمعيار كونها ضرورية، لتكون متناسبة وموجهة لتفادي أي تقييد غير مبرر للحرية»[2].

ورغم ما هو متوفر من إشارات في النصوص القانونية لمختلف البلدان

(1) تنظر «خطة عمل الرباط ...» على الرابط التالي: https://cutt.us/QuXe6 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 18 - 01 - 2021م.

(2) مجموعة مؤلفين (إغينيو كاكاياردون، دانيت كال، نياغو ألفي، غايرييلا مارتينيز) مكافحة خطاب الكراهية على الأنترنت، ص 5.

فيـما يتعلـق بالتمييـز العنصري وإذايـة الآخر؛ فإن الملاحظ أن خطـاب الكراهية منتـشر، وتفعيـل القوانـين التـي تحـد من شـأنه إما غائبـة أحيانا أو غـير مفعلة ولا يتـم توظيفهـا، بحيـث لا تعـدو أن تكـون قوانين مسـطرة على الـورق، ورغم أهميـة التنصيص على ذلك في سياسـة بعض وسـائل الإعـلام ومنصات التواصل فإننـا لا نجـد للأمـر الأثـر المطلـوب في الواقـع[1]، ومـرد ذلـك في نظرنـا يرجع إلى: عـدم الاهتـمام بهذا الخطاب بسـبب عـدم الوعي بآثاره، وصعوبة المسـاطر القانونيـة المتبعـة، وضعف الاهتمام المجتمعي بالكراهيـة، حيث تجد التوجه العام نحـو «محـو أميـة الإعـلام» دون العنايـة بالآثـار المترتبة على سـوء الاسـتخدام. والحظـر الجنـائي لا يمكـن أن ينهـض بمفـرده للحـد مـن خطـاب الكراهية، بل نـرى أن اسـتعماله آخـر الـدواء، ذلـك أن اجتنـاب الكراهيـة يجـب أن يكـون اقتناعـا وسـلوكا ذاتيـا، أمـا التدخـل الجنـائي فيمكـن أن يكـون في مرحلـة مـن المراحل عند اسـتنفاذ جميع الوسـائل أو حينما يكون هذا الخطاب يشـكل تهديدا قويـا ومبـاشرا للأمن والسـلم. وأحيانا نجد أن النصـوص القانونية في حد ذاتها تعتـبر تحريضـا عـلى الكراهية حينـما لا تراعي التعدد الدينـي والثقافي، ويمكن أن نشـير عـلى سـبيل المثـال إلى مواقـف عـدد مـن الـدول الأوروبية مـن ارتداء الحجـاب في الأماكـن العامـة وتجريمـه عـلى أتبـاع الديانـة الإسـلامية، وغـض الطـرف عـلى ذات اللبـاس لـدى أتبـاع ديانات أخـرى -كاليهود مثلا- والإشـكال هنـا مركـب مـن أمريـن: التضييـق عـلى الحريـات، والتمييـز العنـصري في التعامـل. ومثـل هـذا التمييز يؤدي إلى فقـدان الثقة في مؤسسـات الدولة، وفي التنظـير العالمـي للحقـوق حينـما يلتـزم الصمـت المريب أمـام مثل هـذه الأمور،

(1) ونشـير هنـا عـلى سـبيل المثـال إلى سياسـة منصـة «فيسـبوك» في التعامل مـع خطـاب الكراهية حيـث تنـص سياسـتها عـلى أنـه يُحذر « الشـخص عنـد أول انتهـاك، ولكـن إذا اسـتمر في انتهاك سياسـاتنا، فقـد نقيـد قدرتـه عـلى النـشر على فيسـبوك أو نقـوم بتعطيـل ملفه الشـخصي. ويمكن أيضـا أن نبلـغ جهـة إنفـاذ القانـون عندمـا نعتقـد بوجـود خطـر فعـلي ينطـوي على حـدوث إيذاء جسـدي أو تهديـد مبـاشر للسـلامة العامـة» ينظـر: معايـير مجتمع فيسـبوك، على الرابـط التالي: https://cutt.us/jVhQ6 تـم الاطـلاع عليـه يتاريـخ 20 - 1 - 2021.

وقد اعتبر التقرير الصادر عن لجنة القضاء على التمييز العنصري لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة «أن وجود عدد قليل من الشكاوى قد يعني وجود عقبات أمام ممارسة الضحايا حقوقهم، مثل انعدام ثقة الضحايا في المؤسسات والسلطات القضائية في الدولة الطرف»[1]. ويزداد الإشكال عمقا حينما تكون الدولة طرفا في مشكلة التمييز وعدم الإنصاف، حيث يكون الأثر عميقا إن على المستوى القريب أو البعيد، ويصعب بعد ذلك الإقناع بما يرفع من شعارات الحرية والكرامة. ولطالما اتخذت بعض القوانين ذريعة في بعض البلدان للتضييق على الحرية بدعاوى مختلفة، وهنا يجدر أن نشير إلى أن المطلوب وضع النصوص الواضحة، وكذلك أيضا الشفافية في التطبيق، والبعد عن الانتقاء وإذاية الإنسان بسبب رأيه أو فكره أو التعبير عن موقفه من قضية تكفلها حرية الرأي والتعبير. ومما ينبغي أن تنص عليه القوانين أيضا التمييز بين درجات القول أو الفعل المؤدي للكراهية، وهناك حديث عن «أهمية التمييز بين ثلاثة أنواع من التعبير:

أ- التعبير الذي يشكل جريمة حسب تعريف للقانون الدولي ومن ثمة يمكن المتابعة بشأنه جنائيا.

ب- التعبير الغير قابل للعقاب جنائيا والذي يمكن أن يبرر وضع قيود معينة ورفع قضية مدنية.

ج- التعبير الذي يؤدي إلى عقوبات جنائية أو مدنية إلا أنه يثير القلق بشأن التسامح، والسلوك المتمدن واحترام الآخرين»[2]. ومن شأن هذا التمييز تحقيق شيء من الإنصاف، فكثيرا ما نرى عقوبات تطبق باسم القانون لا تناسب مستوى الجرم، ويكون الشطط والتمييز واضحا في

---

(1) ينظر التقرير على الرابط التالي: https://cutt.us/peBC8 تم الاطلاع عليه بتاريخ 1-11-2021م.

(2) مجموعة مؤلفين، خطاب الكراهية في الأنترنت، اليونسكو، 2015م، ص 15.

كثير من القضايا، ويجدر أن نورد في هذا السياق توصية المقرر الخاص للجمعية العامة للأمم المتحدة في تقرير "تعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير وحمايته" حيث اقترح فيما يتعلق بالأنماط الأخرى من خطاب الكراهية التي لا تصل إلى مستوى الدعوة للكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداء أو العنف، بأن تعتمد الدول قوانين مدنية، تتضمن تطبيق سبل انتصاف إجرائية وموضوعية، من قبيل رد الاعتبار، ومنع التكرار، وتقديم تعويض مالي. وفي حقيقة الأمر فيما يتعلق بالخطاب الذي يثير القلق من زاوية الكياسة والتسامح مع الآخرين يلزم، بدلا من خفض عتبة التحريض على الكراهية، تعزيز الردود على التمييز، بما في ذلك عن طريق تعزيز تمتع الأقليات الإثنية أو الدينية أو اللغوية بحقوقها[1].

ولترسيخ هذا المدخل وتفعيله نقترح ما يلي:

- إيجاد "قانون رقمي" واضح ودقيق، بعيد عن العبارات الفضفاضة التي تهدد حرية التعبير.
- تحقيق التوازن بين حق حرية الرأي والتعبير والتصدي لخطاب الكراهية.
- سن القوانين المتعلقة بالجرائم الإلكترونية، والتنصيص عليها وتحديدها.
- تيسير الإجراءات المحققة لهذا الغرض، وتوفير تيسير قضائي ومرافعات مجانية.
- فرض العقوبات المناسبة على الجناة لتعزيز الأمن الرقمي.
- توسيع حق الترافع ضد خطاب الكراهية، ومنح صلاحيات ذلك لمؤسسات المجتمع المدني.

---

(1) ينظر التقرير على الرابط التالي: https://cutt.us/9jOcE تم الاطلاع عليه بتاريخ 15-1-2021.

- التوعية القانونية المترتبة على آثار خطاب الكراهية جنائيا.
- تطوير استراتجية خطاب الكراهية وعدم الاقتصار عن البنود القانونية التقليدية.
- تحديد جزاء مختلف الأطراف من ممارسين ومضيفين وناشرين، وتوسيع الدائرة لتشمل كل مشارك في نشر خطاب الكراهية.
- وضع فواصل واضحة بين خطاب الكراهية وحرية التعبير.
- تكوين المتدخلين القانونيين تكوينا يمكنهم من رصد خطاب الكراهية وتحديد أثره ومستوياته.
- تفعيل المواثيق والقوانين الدولية للتصدي لخطاب الكراهية العابر للحدود.
- ضمان التطبيق الشفاف للقانون دون محاباة.
- إتاحة الملاحظة لمختلف الجهات على النصوص القانونية المنظمة
- استحضار ما تضمنته "خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية" فيما يتعلق بمقاربات اعتبار التعبير يقترب من الجريمة الجنائية من خلال المعايير التالية: السياق، المتكلم، النية، المحتوى أو الشكل، مدى الخطاب، الرجحان[1].
- تسمية الأشياء بمسمياتها وتفسير النصوص المتعلقة بخطاب الكراهية تنصيصا واضحا، وهناك تصنيف للآثار القانونية بحسب درجة خطاب الكراهية.

(1) خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية، التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف، ص 9.

5. المدخل الحقوقي

وظيفه المدخل الحقوقي في علاج خطاب الكراهية له زوايا متعددة، منها ما يتعلق بحفظ الحقوق من جانب حفظ كرامة الإنسان وحريته وعدم إذايته بإشارة أو قول أو فعل، ومن جانب حق الإنسان في الوصول إلى المعلومة والمعرفة والتعبير عن الرأي المخالف. وعند اشتداد الاختلاف يجب أن يبقى حق الاختلاف الفكري محفوظا بما لا يسيء للآخر ولا يؤذيه، وعند استحالة التوافق يحتفظ كل طرف برأيه، فإذا كان التواصل التعارفي يقتضي التعاون على المعروف «وكان المعروف هنا هو أفكار تنفع الجانبين، وجب أن تبقى أسباب التواصل والتحاور بين الأمتين محفوظة»[1]. بحيث يبقى التواصل التعاوني مفتوحا لا يتوقف على اختلاف في قضية، أو يرتبط بها. وإذا تأملنا واقع الحضارات اليوم نجد أن معنى التعاون وإن كان منشودا في جوانب فإنه غائب ومغيب في أكثر الجوانب، سيما الحضارة الغربية الواقعة فيما يصطلح عليه طه عبدالرحمن "التصلب الاستعلائي"[2] القائم على الآفات الثلاث: "آفة التعصب الفكري"[3] و "آفة التسلط الفكري"[4] و "آفة الإقصاء الفكري"[5]. وهي ليست نسقا واحدا ولكنها أنساق مختلفة، تختلف عن بعضها فكريا وإنسانيا.

---

(1) طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص 144.

(2) المرجع نفسه، ص 144.

(3) ويقصد به: الأمة التي ترى أن ما تدركه وتعتقده وتريده لا يخصها وحدها، بل يشمل أيضا الأمة التي تتعاون معها.

(4) ويقصد به: الأمة المستبدة بإبداء التطرف في أفكارها وأحكامها، بل تسعى إلى فرضها على كل أمة تدخل في التعاون معها، وقهر عقول أهلها على الانقياد لها (الهيمنة الفكرية).

(5) ويقصد به: الأمة المستبدة من الأمتين المتعاونتين إلى أن تنزع عن فكر الأمة الأخرى صفات «الفائدة» و «المعقولية» و «الإبداع» التي يتصف بها...، مانعة هذه الأمة من حق المساهمة في بناء فكر مشترك بينهما يكون أوسع أفقا. (ينظر: طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص 144 - 145).

والوعـي بالحقوق يقتضي الانسـجام وما يسـمى ب"ثقافـة التوافق" القائمة عـلى اعتبـار جميع «الأشـياء الموجـودة في الكون هـي عبارة عن وحـدة متكاملة تتشـكل مـن مختلـف الجوانـب والعنـاصر، وأن جميـع الأطـراف المكونـة لهـذه الوحـدة المتكاملـة تتميـز بأنـه يربـط بينها علاقة ترابـط وتأثير وتأثـر واختلاف وتشـابه. وبمـا أن مبـدأ "التوافـق" يعكـس القواعـد العامـة للأشـياء المختلفـة، فإنـه يشـهد تغـيرات كبـيرة باختـلاف العصـور المتعاقبـة، كـما أنـه يشـهد ثـراء في مضمونـه وفقـا للتطـور المسـتمر للمجتمـع. فكلمـة "التوافـق" التـي تطلقهـا اليـوم تشـتمل على معاني التناغم، الانسـجام، السـلام، العطـف، الحياد، وغيرها مـن مضامـين الفلسـفة الإنسـانية والمفاهيـم الحياتيـة العميقـة التـي تسـاعد عـلى التفاهـم والتعايـش والتوافـق بـين أفـراد المجتمـع»[1] وتمنـح الجميـع حـق العيـش وفـق نمطـه دون إذايـة أو سـخرية أو تضييـق مـن الآخـر متمتعـا بكافـة حقوقـه ينفـع ولا يـضر. ويتطلـب نـشر هـذه الثقافـة والتشـبع بهـا صـدرا رحبا، وأفقـا واسـعا، وسـعة صدر، وتنسـيقا بـين الجهات ووعيـا بالحقـوق والواجبات. والوصايـة الإعلاميـة تسـلب الإنسـان أسـمى حقوقـه وهو حـق التفكـير؛ فحفظ حـق الاختـلاف الفكري ينجم عنه التسـامح وحسـن القول والفعـل، وعدم حفظه يـؤدي إلى الانغـلاق والتنكـر للمخالـف، ونقـترح الإجـراءات التاليـة لتفعيل هذا المدخل:

- تحليل المحتوى الإعلامي ودراسـة مآلاته وآثاره، لكيلا يكون ناشرا للكراهية، ولـكي يتضمـن قيـما بناءة تـدرأ الكراهية وترسـخ الوعـي الحقوقي.
- مكافحـة الخطـاب التضليـلي المسيء، وكم من قضايا وهميـة صنعت إعلاميا ترتبـت عنهـا آثـار، ليتبـين فيـما بعـد أن أصـل الخـبر عـار عـن الصحـة، فيكـون الإعـلام بذلـك وسـيلة إذايـة للفـرد والمجتمـع.

(1) لـوه تشـونغ مـين، وُلد للإصـلاح (مقومات التجربة الصينية) ترجمة: حسـانين فهمي حسـين، ص 78.

- تطوير الوعي الحقوقي لدى مختلف الفئات في المجتمع، سيما الأقليات التي تعترضها عوائق اللغة والاندماج. ولا يكفي أن تكون حقوق الأقليات مسطرة على الورق يترافع بها في المحافل فقط، بل ينبغي أن تكون ملموسة ومشهودة في الواقع والحياة. وينبغي أن توظف مختلف وسائل الإعلام في هذه التوعية، سميا الإعلام الجديد الذي بمقدوره استهداف هذه الفئة وتوعيتها بحقوقها برسائل ومنشورات وغير ذلك.

- دعم المنظمات الحقوقية العاملة وتحفيزها ماديا ومعنويا، وتيسير سبل تعاونها مع مختلف المؤسسات، وإحاطتها بما يرصد من خطاب الكراهية.

- تعزيز الوعي الحقوقي في البرامج التعليمية، وتعزيز التعاون داخل الوسط المدرسي بغض النظر عن الانتماء أو الديانة أو العرق، وترسيخ التربية الحقوق القائمة على التوازن بين المطالبة بحق النفس وحفظ حقوق الآخرين.

- إحقاق حقوق المتضررين من خطاب الكراهية ومساندتهم ماديا ومعنويا.

- انخراط وسائل الإعلام في التعريف بقضايا المتضررين وإنصافهم معنويا، وتذليل الوسائل لهم لإبلاغ خطابهم للمجتمع، وتمكينهم من المشاركة في مختلف البرامج الإعلامية.

- تكوين الهيآت الحقوقية تكوينا مستوعبا لخطاب الكراهية والتمييز بينه وبين حرية التعبير.

- عدم توظيف التصدي لخطاب الكراهية توظيفا سيئا من شأنه التضييق على الحقوق والحريات.

- إبراز التكامل بين حق الرأي وحرية التعبير وبين التصدي لخطاب الكراهية وأنه لا تنافي بينهما.

- تيسير المشاركة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية دون تمييز.

- إنشاء وكالات مستقلة وهيآت للتتبع ورصد خطاب الكراهية.

أهمية الجانب العلمي والتقني في تعزيز المداخل السابقة:

كل مدخل من المداخل السابقة يسد ثغرة ويسهم في الوقاية من الكراهية وعلاجها، وهي متى أخذت مجتمعة أمكن التصدي لخطاب الكراهية على نحو أشمل، وهي كلها تتعزز بالجانب العلمي والتقني الذي يمكن أن يكون خادما لها كلها، حيث تسهم التقنية في نشر الأخوة الإنسانية ورصد ما يخالفها، وتنشر الوعي الديني وترصد ما يقوضه أو يسيء إليه، وتعين على تمتين الأخلاق والتزامها، وتقدم استشارات قانونية وحقوقية بتخصيص منصات مرشدة لمختلف الفئات التي يمكن أن تكون عرضة لخطاب الكراهية من الأفراد أو المؤسسات أو الدولة، إضافة إلى توظيف التقدم التقني في فرض قيود على المحتويات التي تنشر خطاب الكراهية، وعدم احتضانها، والإسهام في منع وصولها والتعامل مع ذلك بموضوعية دون انتقاء ومن خلال قواعد بيانات مساعدة، ووضع نوافذ ووسائل إشعار بكون المحتوى المنشور يتضمن الكراهية أو يشجع عليها، ويقتضي ذلك وعيا بما هو إنساني وما هو حقوقي وما هو قانوني وما هو أخلاقي. وكثير من المنصات رغم انفتاحها وتقبلها لمراجعة نظمها؛ كالمراجعة الداخلية التي رحبت بها «فيسبوك» مؤكدة على أهمية مراجعة كافة القوانين المتعلقة بوقف خطاب الكراهية عامة إلا أن الإشكال يبقى في الممارسة العملية من لدن رواد هذه المواقع وصعوبة التحكم في المحتويات واستنطاق الدلالات ومواكبتها النشر السريع تقنيا، والتعامل الآني مع ما ينشر قبل استفحاله. وإذ تقر مختلف شركات التواصل الاجتماعي بصعوبة التغلب على التحديات التي تواجهها في مراقبة ما ينشر من منشورات وتعليقات، تظل المداخل السابقة هي الأنجع

والأمثل للتغلب على الصعاب ودرء الكثير من الآفات إضافة إلى استشعار أهمية الجانب العلمي والتقني الذي ينبغي أن يكون محل تشجيع واهتمام من مختلف مراكز البحث نظريا وعمليا، وسعيا نحو ابتكار وسائل لترشيد «الثقافة الإلكترونية»[1].

(1) يراد بها البيئة الإلكترونية التي تتلاقى فيها أشكال متنوعة من التكنولوجيات والوسائط الإعلامية: ألعاب الفيديو، والإنترنت والبريد الإلكتروني، والصفحات التعريفية، والدردشات على الإنترنت، وتكنولوجيات الاتصال الشخصي، وتكنولوجيات الترفيه والمعلومات المحمولة، والتكنولوجيات المعلوماتية الحيوية والطبية الحيوية (ينظر: برامود كيه نايار، مقدمة إلى وسائل الإعلام الجديدة والثقافات الإلكترونية، ترجمة: جلال الدين عز الدين علي، مراجعة: نيڤين عبد الرؤوف، ص 282).

6. نحو رؤية عملية لتنزيل المداخل الخمسة:

الإشكالات والموانع، سبل التجاوز

نشير في مطلع الحديث عن الرؤية العملية لتنزيل المداخل الخمسة أنها لا تقتصر فقط بالإعلامي الذي يراه الناس ناطقا أو ناشرا بل هي شاملة لمختلف المكونات والأطراف المشاركة في العملية الإعلامية سواء تعلق الأمر بالمرسل أو المستقبل، أو بأوجه الاستعمالات من قبل الأفراد لوسائل التواصل أو تعلق بالمؤسسات الإعلامية التي يحتاج الأمر فيها إلى خطاب مالكي هذه الوسائل إضافة إلى مقدمي البرامج، والمخرجين، ومهندسي الصوت والصورة، والمظهر، وغير ذلك مما يمكن أن يكون له صلة بتمرير خطاب الكراهية ولو على نحو صامت.

والمدخل الجامع لتنزيل المداخل السابقة بناء إنسان يتحلى بالثوابت الحضارية الإنسانية، يوظف وسائل الإعلام في الغايات النبيلة، يميز بين الغث والسمين، ويتصدى للسلوكيات الهدامة، وينشر الثقافة البانية. وإلى جانب الانتباه إلى مخاطر ومطامع الحضارة المركزية الساعية للهيمنة وإقصاء الآخر ينبغي أن لا يشغلنا ذلك عن البناء الذاتي والواعي للإنسان الإعلامي، فلابد من توازن بين مقاومة المخاطر وبين البناء الذاتي، وتشكيل الوعي يبدأ من الفرد قبل المجتمع.

وحلم القضاء على الكراهية أمر جميل يحلم به الإنسان السوي، وعند الشروع في تحقيق هذا الحلم تواجهنا إشكالات متعددة ومتداخلة وعميقة، منها ما هو عقدي، ومنها ما هو فكري، ومنها ما هو مذهبي، ومنها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو سياسي، ومنها ما هو اقتصادي، وغير ذلك من الإشكالات التي تتعدد فروعها وتتجدد، وإزاء هذه التحديات الكبرى نحتاج إلى العمل الدؤوب والتعاون والتنسيق بين الجهود للتغلب على خطاب الكراهية،

وليس من الحصافة أن نتحدث عن منطلقات ومداخل علاج الكراهية دون بيان جذورها ومعضلات وعوائق تنزيلها، ومن ثم النظر في سبل تجاوزها. ومن المهم أن تكون الرؤى العملية ممكنة التحقق -وسيلة وغاية- غير مؤدية إلى مزيد إبطاء بسبب عدم واقعيتها، ومهما كانت الرغبة لدى فئة عريضة لتحقيق التعاون فإنها تصطدم بالقوى المتصارعة على الابتكار والنمو والربح غير المشروع ولو على حساب القيم والإنسان، حيث تتحكم موازين القوى وتغيب القيم «وتغيرت النظرة إلى القيم والأخلاق، وخضعت للمنطق المادي للتاريخ ولتوجهات المؤسسات الاقتصادية والسياسية، سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية، حيث الغاية تبرر الوسيلة، وحيث لا وجود للحكم القيمي الديني في كل نواحي الاقتصاد والسياسة»[1].«فالمنطق الاقتصادي والمالي القائم اليوم قد تقوى بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث أدى ذلك إلى آثار كبيرة في شروط عمل الصحفيين بسبب سلطة الإعلان والمعلنين المتزايدة؛ فالبحث المحموم عن السبق الصحفي والإخراج الإعلامي المنتظم وصدارة المباشر، وازدهار الإعلام المتواصل وسيادة السرعة كلها دلائل على تغيير الوتيرة والمضمون في إنتاج المعلومة لدى هيئات التحرير. وهذا السياق الجديد أدى بالباحث «إنياسيو راموني» إلى القول إنه «من قبل كانت وسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية الكبيرة تبيع المعلومة وبرامج التسلية للمواطنين، أما الآن فتفضل أن تبيع المستهلكين (القراء، والمستمعين، والجمهور، ومتصفحي الأنترنت، والمدونين، والمغردين ...) للمعلنين»[2]. والإشكالات التي تواجهنا في تنزيل هذه المداخل بعضها إشكالات داخلية صادرة من داخل حضارة معينة، وبعضها إشكالات خارجية صادرة من حضارات مختلفة.

---

(1) عز الدين معميش، فكر الاستغراب في التداول المعرفي المعاصر: نحو رؤية موضوعية في استكشاف الآخر، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، عدد 100، صيف 1441هـ/2020م، ص 38.

(2) ريمي ريفيل، الثورة الرقمية، ثورة ثقافية، ترجمة سعيد بلمبخوت، مراجعة: الزواوي بغورة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1439هـ /2018م، ص 133.

الإشكالات والموانع :

إن ما سلف بيانه من المداخل قد يكون على مستوى التنظير أمرا هينا وميسورا، إلا أن الإشكال في التنزيل والتطبيق، ومن أهم الإشكالات التي تعترض ما ألمعنا إليه من مداخل ما يلي:

السياسة الأحدية المتحكمة، والمتأمل في السياسة العالمية المعاصرة يرى التحكم والتقلب في المواقف كيف يكون تبعا لمصالح اقتصادية أو سياسية أو غير ذلك، دون اعتبار لجوانب أخرى، وقد تعتبر الرؤية الحضارية هي الموجه أحيانا لهذه السياسات سيما في أهدافها الاستراتيجية الكبرى، كما أنه قد يكون العكس.

خطاب الكراهية المتنقل، وذلك أنه «عندما يزال مضمون من الشبكة، قد يجد فرصة للتعبير في مكان آخر من الشبكة، وقد يكون ذلك على المنبر نفسه باستخدام اسم مختلف أو في مكان مختلف من شبكة الأنترنت. وإذا أغلق موقع الأنترنت فقد يعاد فتحه باستخدام خدمة استضافة على الأنترنت ترتكز على لوائح تنظيمية أقل صرامة، أو قد ينقل موقعه إلى بلد تتيح فيه القوانين عتبة أعلى لخطاب الكراهية»[1] وتعني الطبيعة المتنقلة لخطاب الكراهية الانتشار الأوسع للخطاب من خلال تعدد المجتمعات التي ينتشر فيها وتعدد الوسائل والمنابر.

التفاوت الكبير بين أتباع الحضارات، وقد أدى هذا التفاوت إلى تفويت الكثير من فرص درء خطاب الكراهية، ومن مظاهره: التملك الإعلامي لكبرى الشبكات العالمية في مجال الإعلام والاتصال سواء المرئي أو المسموع أو المقروء، أو محركات البحث، أو البريد الإلكتروني، أو الوسائط الاجتماعية، أو المواقع الإلكترونية، وغيرها من الوسائل المتعددة، فهي لدى أتباع بعض

(1) الاتجاهات العالمية في حرية التعبير، وتنمية وسائل الإعلام تركيز خاص على الوسائل الرقمية، ص 28.

الحضـارات متاحـة، ولـدى آخرين غـير متاحة، وهناك فئات تجـد صعوبات في الاسـتفادة من هـذه الوسـائل وتوظيفها.

عـدم الوعـي بالمشـترك الإنسـاني، المعـين على التصـدي لخطـاب الكراهية، وغيـاب فهـم سـنن الاختـلاف، وطغيـان الصـور النمطية التـي تتناقـل اجتماعيا فيـما يتعلـق بالآخـر المخالـف في الفكر.

تداخـل السـلطات، وعـدم اسـتقلالها، حيـث التحكـم السـياسي في وسـائل الإعـلام، وتوجيهها مـن قبـل الأحـزاب أو الجهـات الممولـة لهـا، وتنعـدم بذلـك اسـتقلالية الإعـلام، بسـبب التبعيـة السياسـية والماليـة، والتهديـدات القضائيـة المشـفرة لهـذه الوسـائل، ومحاكـمات كثـير مـن الإعلاميين تشـكل توجيهـا معينا لباقـي الوسـائل التـي لا تسـاير .

جهالـة المصـدر، وهـو تحـد حقيقـي وشـائع، حيـث يلتجـئ بعض مسـتعملي خطاب الكراهية إلى أسـماء وهمية أو انتحال أسـماء شـخصيات، أو مؤسسـات، بدعـم رسـمي أحيانـا وحمايـة مـن بعـض الـدول السـاعية إلى تحقيـق أهـداف معينـة عـبر "التضليـل الإعلامـي" ويصدر هـؤلاء خطابا أكثر عنفا وقـوة لأمنهم مـن العقـاب والمتابعـة، ولأنـه لا يعـرف بأنـه صاحـب هـذا الخطـاب، و"جهالـة المصـدر" هنـا نسـبية، فالتخفـي الحقيقـي عـن الجهـات الأمنيـة يتطلـب تقنيات عاليـة، ولكـن مقصودنـا هنـا مـن تتوفر لهـم الحمايـة لترويج خطـاب الكراهية لدوافـع سياسـية أو غيرهـا «ولقـد سـعت بعـض الحكومـات ومنابـر التواصـل الاجتماعـي إلى إنفاذ سياسـات قائمة على الاسـم الحقيقي. ولكـن هذه التدابير لاقـت اعتراضـات شـديدة؛ لأنهـا تصطـدم بالحق في حرمة الشـؤون الشـخصية وتقاطعهـا مـع حرية التعبـير»[1].

السياسـات المتناقضـة المؤثـرة والممولـة لبعـض وسـائل الإعـلام، وتأرجـح بعـض الإعلاميـين بين الضمـير المهني وأخلاقيـات العمل وضغـط "الإيديولجيا"

(1) المرجع نفسه، ص 29.

وتبعية المصالح، بل هناك من يرى أن الاستقلالية محض خيال فالانتماء السياسي أو المالي أو الإيديولوجي له حضوره الظاهر أو الخفي.

تخوفات التضييق على حرية التعبير، وهي تخوفات متعلقة بالتضييق على المعارضة بدعوى التصدي لخطاب الكراهية، سيما وأن بعض القوانين الفضفاضة يوظف تأويلها توظيفا سيئا لأغراض غير سليمة.

غياب الوعي بآثار خطاب الكراهية، وقد كان سببا وما يزال في إبادات جماعية، ومنطلقا للعنف، وتهديد التماسك الاجتماعي، وتقويض جهود التعاون، ومعوق من معوقات الاستقرار والسلم والأمن والتنمية.

واقع الفقر والتهميش، وهو من أهم أسباب انتشار الكراهية وانتقالها من القول إلى الفعل، بما تولده من فراغ يؤدي إلى الإقدام إلى سلوكات منحرفة، وإلى تصرفات غير مسؤولة في الواقع وفي مواقع التواصل.

توظيف التصدي لخطاب الكراهية توظيفا سيئا، لمآرب أخرى، قصد التضييق على الديانات أو بعض الجماعات، حيث يكون الغرض محاصرة خطاب معين وغض الطرف عن ألوان أخرى، والموضوعية في التصدي للكراهية شرط أساس لنجاحها.

طغيان الرؤية الاستعلائية، وهي نابعة من حب الهيمنة والشعور بالتفوق وفرض الرؤية الأحادية والعولمة بذرائع مختلفة، تطغى فيها الرؤية الواحدة ويفرض النمط الواحد في الحياة الذي قد يكون سببه كما يقول "غارودي" «تاريخ "فرص" أضاعتها الإنسانية بسبب التفوق الغربي الذي لا يرجع إلى تفوق ثقافة بل إلى استخدام تقلبات السلاح والبحر لأهداف عسكرية وعدوانية»[1].

انتشار خطاب الكراهية وذيوعه، الأمر الذي يعقد جهود بناء الخطاب

(1) روجيه غارودي، في سبيل حوار الحضارات، تعريب: عادل العوا، ص 9.

الرصين الهادف، سيما في وسائل التواصل سواء في المنشورات السرية أو العلنية، وكلاهما يحمل خطورة وتهديدا للأمن الفكري والاجتماعي «كشفت دراسة جديدة لشركة Radicati المتخصصة بجمع بيانات وإحصاءات استخدام البريد الإلكتروني بأن عدد المشتركين في حسابات البريد الإلكتروني في جميع أنحاء العالم سيزداد من 3،1 مليار مشترك في عام 2011 إلى 4.1 مليار مشترك بحلول نهاية عام2015»[1].

الازدواجية في المواقف، وذلك أننا نلاحظ أن «الواقع الكوني لا يسلم بوجود الأمم إلا متى قهرته إراداتها، بمعنى أنه لا يقر بالأمم ولا يمارس العمل التعارفي إلا حال الضعف؛ وعلامة ذلك أنه يلجأ إلى بعض القيم الخلقية، رافعا شعارها، وإلى بعض المشاريع الإصلاحية، متعهدا بتطبيقها، حتى يستعين بذلك كله على استرجاع سلطانه؛ ولا يكاد يطمئن إلى عودة سابق قوته إليه، حتى يتنكر لهذه القيم والإصلاحات، متخليا عن العمل التعارفي، ويرجع إلى إنكار وجود هذه الأمم المتميزة، محتالا عليها بشتى الطرق لكي تتخلى عن حقوقها، وواضعا خططا تمحو من ذاكراتها القيم الخلقية التي أنهضتها إلى المطالبة بها، وتستبدل مكانها قيما أخرى تخدم أغراضه في الهيمنة...، ومن ثم كان الواقع الكوني ـ أخلاقيا ـ لا ينفك يتقلب بين حالتين متناقضتين: «قوة لا تقر إلا بالمجتمعات ووجوب العمل التعاوني» و»ضعف يعترف بالأمم ووجود العمل التعارفي»»[2].

غياب الأمانة في النقل ونقل ما يُراد فقط، سيما في وسائل الإعلام الرسمية والمملوكة، حيث تمتزج المصالح وتغيب الرسالة الإعلامية الهادفة، وتسير الرؤية التحريرية ساعية لخدمة سياسات معينة تملى عليها لا تجد حرجا في التغاضي عن نقل خبر، كما لا تجد حرجا في تزييف خبر آخر

(1) عبدالكريم علي الدبيسي/زهير ياسين الطاهات، دور وسائل الاتصال الرقمي في تعزيز التنوع الثقافي، مجلة الاتصال والتنمية، العدد 6 تشرين الأول، 2012، ص 13.

(2) طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص39 - 40

واستضافة توجهات معينة لدعم الطرح الذي تريده، دون إتاحة الفرصة لمختلف الأطراف للتعبير عن وجهة نظرها، ويتطور الأمر أحيانا إلى السب والشتم بين نخب يفترض أن تكون مثالا في الخطاب البناء، غير أنها بقولها وفعلها تمثل نماذج سيئة في تكريس الكراهية وتغذيتها.

طغيان الأفكار والخلفيات المسبقة، التي تحول دون تلقي كثير من الرسائل الهادفة، وهناك تخوف مطروح يتعلق ب"الصدام بين القيم الآسيوية والغربية" وأنه «قد يكون إيذانا ببداية مناقشة جديدة بين نظامين أو حتى إيذانا بتطاحن في مجال السياسة الدولية»[1].

غياب وسائل الإبلاغ ورصد خطاب الكراهية، وينبغي أن يكون الأمر على نحو تعاوني في الواقع وفي وسائل الإعلام الجديد، ولا يكون الرصد من أجل الرصد، بل للتوعية بمخاطر خطاب الكراهية والتصدي له وفي حال الإصرار عليه ترتيب التبعات القانونية اللازمة، لينعم المجتمع بالأمن والسلم.

قصور القوانين، وعدم تجديدها وضعف مواكبتها للتطورات التقنية «وحرية المعلومات على الإنترنت أمر محفوف بالمخاطر، والتغيرات التكنولوجية تفوق في سرعتها التغييرات في القوانين والتشريعات، وعندما تأتي نقلة تكنولوجية فتزعج المواطن ينبري مشرعو القوانين لسن قوانين فضفاضة أكثر من اللازم، وما إن تنته خصومة أمام القضاء حول تكنولوجيا بعينها حتى تظهر سلسلة أخرى من التغييرات التكنولوجية، وبطء حركة سن التشريعات يخرج لنا قوانين وتشريعات نظل نعاني منها ردحا من الزمن»[2].

الاختلاف في وجهات النظر، حول ما يمكن تقييده ومراقبته وما لا

---

(1) ديبتر سنغاس، الصدام داخل الحضارات التفاهم بشأن الصراعات الثقافية،ترجمة شوقي جلال، ص 167.

(2) هال أبلسون وهاري لويس وكين ليدين، الطوفان الرقمي، كيف يؤثر على حياتنا وحريتنا وسعادتنا، ترجمة: أشرف عامر، مراجعة: محمد فتحي خضر، ص 350

يمكن، وهناك اتجاه يرفض القيود والمراقبة تماما، مشبها القيام بعمليات مراقبة، وإنفاذ القوانين، وفرض منظومة أخلاقية معينة على العملاء بأن تقوم «خدمة البريد بفتح رسائلك الشخصية أثناء نقلها إليك، ثم تقرر أي الخطابات والطرود ينبغي أن تصلك، وأيها ينبغي أن يُحجب عنك»![1] ولاشك أن هذا المسلك مبالغ فيه، وفيه انتهاك للخصوصية، وتحويل الأمر إلى رقابة فقط، وهي تربية لا تثمر في المجتمع، والمنشود أن يكون الكف عن رسائل الكراهية طواعية، وأن لا يحصل التدخل بالقانون والحظر إلا في حالات عدم الاستجابة والإصرار على التمرد ووجود ما يهدد المجتمع.

سهولة نقل خطب الكراهية في المواقع الإلكترونية، بخلاف وسائل الإعلام التقليدي، فإذا كانت الثانية قد تتكبد خسائر حال إغلاقها أو إيقافها فإن المواقع الإلكترونية لا تكون خسائرها مثل وسائل الإعلام التقليدية التي تكون مرتبطة بموارد بشرية قارة ومباني وتجهيزات معينة، بخلاف المواقع الإلكترونية التي يمكن أن تعيد نشر الخطاب عبر مواقع أخرى تنشئها في دقائق لتعيد نفس الخطاب بأسماء حقيقية أو وهمية، كما يسهل نقل المادة من موقع إلى آخر، ونقل استضافة المواقع إلى بلدان أقل تشددا في القوانين المتعلقة بخطاب الكراهية، وبذلك تنتقل إلى جمهور أوسع، وتنتشر في بيئات أخرى، فضلا عما تولده أحيانا هذه المقاربة من قبل السلطات في مختلف وسائل الإعلام من تعاطف يؤدي إلى رسائل عكسية، حيث يجد خطاب تلك الجهة تعاطفا أوسع وربما ثقة عمياء فيما ينتج. إضافة إلى كون مستعملي هذه الوسائل تتعدد وتختلف أحوالهم، فيهم المنطلق من خلفية "عدائية" وفيهم "الناقل غير الواعي" لما ينقل، وفيهم "المداهن" الذي يسعى لتبرير تصرفات معينة لمصالح شخصية، وفيهم "الموظف المطيع" الذي ينشر ما يملى عليه، وفيهم "المصلحي" الذي يسعى لمصلحته دون اكتراث بعواقب النشر، وفيهم "صاحب النشر الهادف".

(1) المرجع نفسه، ص 425.

غياب جيل من المثقفين عن واقع صناعة المحتويات الرقمية، وعدم تكيفهم مع التقدم التقني، وتولى صناعة المحتوى كثير ممن يهدف إلى تحقيق الربح وتحصيل المتابعات ولو هدمت بذلك قيم وأخلاق.

غياب الثقة بين المواطن ووسائل الإعلام، ويستوي في ذلك الإعلام التقليدي والجديد وإن كان بدرجات متفاوتة، والمسؤول عن غياب الثقة هو الإعلام نفسه بما ترسخ من ممارسات التضليل المقصود، وعدم التبين والتثبت، وكذلك ما انتشر من إعلام يمكن أن نصطلح عليه "الإعلام الخادم" وهو الذي يسعى لخدمة توجهات معينة ومرتبط بالمصلحة، دون اكتراث بالقيم والمبادئ، وهذا الصنف من الإعلام موجود في الإعلام التقليدي ومنتشر أيضا في الإعلام الجديد بسبب غياب التربية الخلقية المانعة من الكذب.

الفجوة بين الخطاب الرائج والواقع المعاش، ذلك أن الخطاب تارة يكون غرضه طمس الحقيقة، وتارة يكون غرضه، تكريس صور نمطية، والدفاع عن رؤى وأطروحات رسمية معينة، فيصير الخطاب ساعيا لتحقيق أهداف مسطرة سلفا مغتربا عن الواقع غير مكترث بهمومه الحقيقية لا يعبر عنها، ولا يتداولها، فيؤدي ذلك إلى الفجوة، بحيث يظن المتابع غير المطلع على الواقع أن كل شيء على ما يرام، فيما تظل الحقيقة والواقع المزري -اجتماعيا وثقافيا وسياسيا- مغيب تماما.

غياب الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ويؤدي ذلك إلى العنف والانحراف، فمن لا يجد عملا يشتغل به، ولا طعاما يقيم به أوده، ولا يطعم نفسه من جوع ولا يأمن من خوف، يشعر بالحرمان، سيما حينما يرى الثروة تبدد وتستفرد بها طائفة معينة، وتعيش بذخا وترفا فيما طائفة أخرى تعيش الفقر والحرمان، فيتولد عن ذلك السب والشتم الذي يصل في بعض الأحيان إلى الاعتداء والتربص وتخريب الممتلكات، وكلها أمور نابعة من عدم تلبية حاجات الإنسان وغياب الوازع الخلقي الذي يحول بينه وبين قول أو فعل ما لا ينبغي.

سبل التجاوز:

رغم كثرة الموانع التي تحول دون تنزيل المداخل الخمسة بما فيها من تعقيد تتشابك فيه جملة من العوامل منها ما يرجع إلى ما هو سياسي، ومنها ما يرجع إلى ما هو اجتماعي وثقافي وغير ذلك من العوامل التي تفرز بمجملها جملة إشكالات وموانع، إلا أن تلك الإشكالات والموانع مهما تعددت فهي بسبب ما كسبت يد الإنسان، وبمقدوره أن يتغلب عليها كما كان بمقدوره التسبب في صناعتها، غير أنها تتطلب قدرا من الإرادة والنظر الرشيد السديد المحكم، الذي يجب أن تنخرط فيه كافة شرائح المجتمع الواحد وأن يصدق التعاون بين مختلف الدول للتغلب على مختلف الموانع وتجاوزها، ونقترح لتحقيق ذلك ما يلي:

- تنسيق جهود العاملين والمهتمين بمناهضة خطاب الكراهية، لتشكيل تأثير قوي مسموع.
- التمييز بين حرية الرأي والتعبير وبين خطاب الكراهية بحدود واضحة.
- إرساء نظم تربوية وتعليمية، تنمي سلوك التعارف والتعاون، وتؤمن بالتنوع "الإثني" و"العرقي" و"الثقافي".
- تجاوز عقد النقص، ودرء ثقافة العولمة والسعي نحو الثقافة العالمية التي تسهم فيها كل حضارة بنصيبها.
- إقرار مقررات تعليمية تعرف بمختلف الحضارات، وتعزز إنسانية الإنسان بغض النظر عن انتمائه أو عرقه ....
- وضع خطط وبرامج وظيفية وعملية وواقعية للتصدي لخطاب الكراهية.
- إشراك مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في رصد خطاب الكراهية، واتخاذ إجراءات عملية، فيمن يصدره، ومن يروج له.

- التشجيع على إنتاج المحتويات الهادفة في مختلف وسائل الإعلام.
- تعزيز ثقافة السلم والسلام، ونبذ ثقافة "الاستعلاء" التي تعتبر عائقا أمام ثقافة التعاون.
- حفظ حقوق الجميع سواسية دون تمييز.
- تعزيز ثقافة الانتماء للإنسانية واعتبار المشترك الإنساني.
- إنفاذ القوانين والمواثيق الدولية عمليا، ونبذ التمييز العنصري في تطبيقها.
- اعتماد قوانين ومواثيق تشاركية بعيدا عن ثقافة "الغالب والمغلوب".
- الإدارة الرشيدة لوسائل الإعلام.
- خلق وسائل إعلامية بناءة.
- دعم جهود المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الساعية لتعزيز ثقافة التعارف والتعاون، وتطوير قدراتها الفكرية والمادية في هذا المجال.
- توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال للتوعية بمخاطر وآثار الكراهية.
- ترسيخ ثقافة "الممانعة" الواقية من التفاعل مع خطاب الكراهية.
- مراعاة الاستدامة في الأنشطة، واستحضار الأبعاد التربوية.
- التنسيق والتكامل بين الجهات الثقافية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- تبادل التجارب الميدانية بين الخبراء والمهتمين بهذا المجال.
- مأسسة العمل الإعلامي، وإشراك مختلف الخبراء فيه.
- الندية في الخطاب، وعدم التبعية في الخبر والرسالة والهدف.
- تجاوز المعالجة السطحية لكثير من القضايا.

الفصل الخامس

دور وسائل الإعلام في درء خطاب الكراهية وصدام الحضارات

- توفير مؤسسات إرشادية للمتضررين من خطاب الكراهية، ووكلاء للدفاع عنهم.
- تعزيز المؤسسات المنخرطة في مناهضة خطاب الكراهية (مؤسسات تعليمية، ثقافية، رياضية، اجتماعية ...).
- توسيع دائرة الحق في تقديم الشكوى ضد خطاب الكراهية، ولو كان من غير المعني بالأمر، ووضع استمارات إلكترونية لتقديم الشكوى بيسر[1]. ونشير هنا على سبيل المثال إلى "مؤسسة مراقبة الأنترنت" وهي مؤسسة غير حكومية مقرها المملكة المتحدة يقدم الجمهور من خلالها شكاوى حول المحتويات غير اللائقة.

(1) يمكن الاطلاع على سبيل المثال على نموذج استمارة تقديم الشكوى لدى لجنة القضاء على التمييز العنصري لدى الأمم المتحدة على الرابط التالي: https://cutt.us/9WkmA تم الاطلاع عليه بتاريخ: 11 - 1 - 2021م.

الفصل الخامس

دور وسائل الإعلام في درء خطاب الكراهية وصدام الحضارات

رغم الواقع الذي قد يبدو حالكا عند النظر في واقع الإعلام سيما الإعلام الجديد ومنصات التواصل الاجتماعي التي تبرز فيها تحديات جمة فيما يتعلق بالتصدي لخطاب الكراهية، فإن الإعلام يمكن أن يكون له أثر بالغ في درء الكراهية وصدام الحضارات، وهذا ما يهتم هذا الفصل من البحث بتوضيحه، من خلال بيان دور وسائل الإعلام في درء خطاب الكراهية وصدام الحضارات، ومسؤولية الإعلام في الحد من الكراهية الداخلية المنتشرة بين أتباع الحضارة الواحدة والبلد الواحد، وما ينبغي أن يكون للإعلام من أثر في التوعية بالتأثيرات السلبية لخطاب الكراهية وطنيا، وإقليميا، ودوليا، إضافة إلى مسؤولية النهوض بالفكر والمعرفة ودرء الثقافة المضللة من خلال تصحيح «الصور النمطية» السائدة، ودرء كل المعاني السلبية، ومن ثم تقريب الأفكار النافعة للإنسانية من خلال التعريف ببعض الأعلام من مختلف الحضارات ونشر أفكارهم مثل أنموذج «مالك بن نبي» في مجال التعاون الحضاري وتعزيز الجهود المؤسسية المبذولة في الحد من الكراهية جهود «الإيسيسكو» و»اليونسكو» والتعريف بها، ومساندة الجهود الفردية المبذولة في التأسيس لحق الاختلاف الفكري كما هو الأمر بالنسبة ل»أنموذج طه عبدالرحمن» وغير ذلك مما ينبغي أن ينهض به الإعلام في سبيل تعزيز التفاهم والتعايش سعيا لتحقيق التعاون ومن ثم تحصيل التعارف. وهذا ما سنتناوله بمزيد بيان وتفصيل في الصفحات التالية:

1. مسؤولية الإعلام في الحد من الكراهية الداخلية بين الجماعات المختلفة ونبذ الخلاف الطائفي

تعتبر مختلف وسائل الإعلام مسؤولة عن الحد من خطاب الكراهية سواء وسائل الإعلام المطبوعة (الصحف، المجلات...) أو وسائل البث الإعلامي (الإذاعة، والتلفزيون...) أو وسائل الإعلام الإلكتروني (المواقع، المدونات ...) ومنصات التواصل الاجتماعي (يوتيوب، فيسبوك، تويتر، انستاغرام، واتساب ...) وتتأكد هذه المسؤولية أكثر مع الإعلام الجديد والبيئات الرقمية التي يمكن القول بأنها أصبحت متحكمة في حياة الفرد والمجتمع؛ انطلاقا من الهواتف الذكية في مختلف الاستعمالات وصولا إلى الألعاب والمراسلات التي غيرت البنى الأسرية والاجتماعية تغييرا كبيرا، وصار الهاتف مستقبلا لمختلف الخدمات بما فيها البث التلفزيوني ومواقع الأخبار والصحف والصور والرسوم والمقاطع المرئية والمسموعة، كما أصبحت متضمنة النشر الورقي أيضا سواء الكتب أو الصحف أو المجلات، ولما كانت منصات التواصل الاجتماعي أكثر توظيفا في خطاب الكراهية فإن هذه المنصات لا يكفي أن تضع قوانين تحد من خطاب الكراهية، بل لابد من توظيف نظمها التقنية في ذلك؛ فهناك مثلا ما يعرف ب «غرف الصدى»[1] التي تلائم محتوياتها جماعة معينة، وقد تكون الجماعة تهم نشر خطاب العداوة والعنصرية، فتشكل «غرف الصدى» تغذية لأنشطة الجماعة، كما أنه لابد من ابتكار وسائل المراقبة

(1) يقصد ب «غرف الصدى» كون مستعملي وسائل التواصل يمكن أن يكونوا معرضين للتفاعل مع خطابات محددة تلائم آرائهم وقناعاتهم ويتبادلون المعلومات مع فئة تؤمن بنفس الأفكار، ويؤدي ذلك إلى تبادل محتوى معين مع جماعة معينة، قد ينمي أحيانا خطاب التطرف لدى الفئة. ويعبر عنها أيضا ب «فقاعة الفلترة» وهو لتأثير تقنية يستخدمها عدد من محركات البحث في تحديد نتائج البحث المعروضة للمستخدمين. وتقوم هذه التقنية بتخمين المعلومات التي قد يريد المستخدم رؤيتها بناء على معلومات عنه (مثل المكان، وسلوكيات النقر الماضية، وتاريخ البحث) ومن ثم يصبح المستخدم منفصلا عن المعلومات التي لا تتفق مع وجهات نظره.

الهادفة التي لا تحد من حرية التعبير ولا تضيق حق النشر، وإذا تأملنا واقع هذه المنصات في سياستها، فسنجد قوانين تحد من خطاب الكراهية وتنظم سياسة النشر فيها، ونشير إلى بعض الأمثلة ذات الصلة المباشرة بالتصدي لخطاب الكراهية، وهي كما يروج فيها خطاب الكراهية هي منصات أيضا لنشر الخطاب البناء والتفاعل الهادف ومد الجسور بين الحضارات، إلا أنه نظرا لاتخاذها وسيلة من قبل الكثير لنشر الكراهية تحت غطاء حرية الرأي والتعبير، فإن المسؤولية الإنسانية والأخلاقية تقتضي اتخاذ إجراءات معينة للحد من الكراهية والإسهام في إحقاق السلم والسلام، ونشير إلى أشهر المنصات على سبيل المثال:

- فيسبوك Facebook

تم تأسيسه سنة 2004م، ويعتبر أشهر مواقع التواصل الاجتماعي، وهو شبكة اجتماعية مفتوحة بإمكان أي فرد إنشاء حساب خاص به ونشر ما يريد، وقد وجهت للموقع العديد من التحذيرات، والتهديدات بالغرامة المالية بسبب نشر خطاب الكراهية وتبنيه، في عدد من البلدان، ورغم أن سياسات "فيسبوك" تنص صراحة على حذف محتوى "الكراهية المنظمة" فإنه يلاحظ تأرجح في سياستها، وتترك باب التأويل واسعا حينما ترد ذلك إلى طبيعة البلدان التي يصدر فيها الخطاب، وقد ورد في ديباجة هذا القانون «نحن نريد أن يتمتع الأشخاص بالقدرة على التحدث بحرية عن القضايا التي تهمهم، حتى في حالة عدم اتفاق البعض أو اعتراضهم. وفي بعض الحالات، نسمح بالمحتوى الذي قد يخالف معايير مجتمعنا بهدف إذكاء الوعي العام؛ إذا كان له أهمية إخبارية أو يحقق الصالح العام. ولا نفعل ذلك إلا بعد الموازنة بين قيمة المصلحة العامة واحتمال حدوث ضرر ونراجع معايير حقوق الإنسان العالمية لاتخاذ مثل هذه القرارات»[1]. والمتأمل في هذه

(1) ينظر معايير وقوانين النشر في فسبوك على الرابط التالي: https://cutt.us/Z7tDc تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 - 1 - 2021

الديباجة يلاحظ أن هذا التنصيص يزيد الأمر غموضا، بل قد يكون من وجه مشجعا لخطاب الكراهية؛ ذلك أن الموازنة بين ما يسميه القائمون على المنصة "قيمة المصلحة العامة واحتمال حدوث ضرر" يجب أن يكون مستندا إلى معايير واضحة، وإلا سيصبح الأمر تابعا للمصلحة الخاصة للمنصة -تحت ذريعة المصلحة العامة- والتي ترى فيها إبقاء مواد معينة وحذف أخرى من وجهة نظر من يتابع بموضوعية مشتملة على الكراهية، فلا معنى لحجب محتويات متعلقة بطائفة معينة، والسماح بنشر محتويات متعلقة بطائفة أخرى كما هو مشاهد في واقع المنصة، كما أن ما ورد في الديباجة "نسمح بالمحتوى الذي قد يخالف معايير مجتمعنا بهدف إذكاء الوعي العام؛ إذا كان له أهمية إخبارية أو يحقق الصالح العام" من شأنه تبرير أي خطاب كراهية قد تبقيه المنصة متعللة بما ورد في الديباجة تجاه الجهات المسؤولة أو المراقبة. ويبقى الأمر في مثل هذه الأحوال متعلقا - بحد كبير- بوعي الأفراد الذين ينبغي أن يجعلوا من هذه المنصات وسائل لإيصال رسائلهم الهادفة، وبث المحتويات البناءة، وخاصية المشاركة تتيح الوصول إلى ملايين المشاهدين، ومن شأنها تحقيق تأثير وتقارب وتعاون في درء ثقافة الهدم وتحقيق الثقافة الهادفة البانية.

تويتر Twitter

تم تأسيسه سنة 2006م، ويقدم خدمة التدوين المصغر، وبإمكان أي شخص إنشاء حساب بخطوات بسيطة يعبر فيه عما يريد، وقد ورد التنصيص في «قوانين تويتر وسياساته» على «السلوك الباعث على الكراهية» و«الصور وأسماء العرض التي تحض على الكراهية». وورد تحديد ذلك بقيود تفصيلية ك «التهديدات العامة» وإبداء الرغبة في أو تمني حدوث ضرر فادح لشخص أو مجموعة من الأشخاص «وكذا» الإشارات إلى القتل الجماعي أو أحداث عنيفة أو وسائل محددة للعنف...» أو «التحريض على الفئات المحمية»

و»الإهانات المتكررة أو غير المقبولة وكذا الألقاب أو الإيحاءات العنصرية أو الجنسية، أو أي محتوى آخر يهين أي شخص» و«الصور التي تحض على الكراهية»[1].

وهذه القوانين تبدو متقدمة إلى حد ما من بعض الجوانب للتصدي لخطاب الكراهية، ويمكننا القول يقينا إن اطلاعا بسيطا على بعض التغريدات والتعليقات في «تويتر» ستظهر بالملموس أن هذه القوانين لا تعدو أن تكون مثالية وقوانين مسطرة لا صلة لها بما ينشر من خطاب مفعم بالكراهية والتحريض على العنف، فالتغريدات المهددة والمؤذية والمغذية للكراهية تصل إلى حد يستعصي عن الحصر، وهو الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن الجدوى من هذه القوانين دون تفعيل ؟! ولا ندعو أبدا إلى التضييق على حرية الرأي والتعبير فذلك حق مكفول، بل هناك منشورات كثيرة لا صلة لها بالرأي وتتعلق بنشر التهديدات وإرهاب الآخرين وتصدر من «شخصيات مرموقة» حساباتها محل اهتمام من إدارة «تويتر» نفسها، بحيث يبقى مجال عدم الانتباه للتغريدة أو العجز التقني لمراقبة كل ما ينشر أمرا غير وارد، لتكرره من جهة، ومشاركاته الواسعة النطاق من جهة أخرى. وهنا تتحول هذه الوسائل من وسائل وقاية إلى وسائل نشر، والمفترض فيها تعزيز الخطاب البناء، ودعم التغريد الهادف، والتشجيع عليه، وتقديم بعض الامتيازات لأصحابه، ممن يسعون إلى مد جسور التفاهم داخليا وخارجيا.

يوتيوب YouTube

تم تأسيسه سنة 2005م، وهو يتيح لكل فرد تسجيل حساب فيه لرفع المقاطع المرئية، كما يمكن متابعة ما ينشر فيه دون تسجيل، ويتيح إمكانية البث والمتابعة المباشرة، كما يتيح التعليق على مختلف المقاطع المنشورة، وتعتبر

(1) ينظر: قوانين وسياسات تويتر على الرابط التالي: https://cutt.us/IUUF1 تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 - 1 - 2021.

سياسة النشر فيه أكثر توضيحا من سابقيه، وقد خصصت سياسة الموقع فقرة خاصة للحديث عن المنشورات الممنوعة بسبب الكراهية، ووضع الموقع قيودا واضحة نرى من وجهة نظرنا أنها مساعدة على التمييز بين خطاب الكراهية وحرية الرأي والتعبير إلى حد كبير وإن كان تطبيق ذلك لا يتم على الشكل المطلوب، والمعايير التي وضعها لتحديد خطاب الكراهية، تشمل كل محتوى يروج للعنف أو الكراهية ضد الأفراد، أو الجماعات، استنادا إلى «العمر» أو «الطبقة الاجتماعية» أو «العجز» أو «الانتماء العرقي» أو «الهوية الجنسية والتعبير عنها» أو «الجنسية» أو «العرق» أو «حالة الهجرة» أو «الديانة» ...[1]، وغيرها من المعايير، ورغم وضوح هذه المعايير إلى حد كبير مقارنة ب»فيسبوك» مثلا، ورغم توفير ميزة الإبلاغ في المقاطع المنشورة إلا أنه -ومن خلال التجربة- لا يتم الاكتراث في كثير من الأحيان للإبلاغ.

منصات التواصل الواقع ومثالية المواثيق!

ما سبقت الإشارة إليه من منصات كان الغرض من ذلك البيان على سبيل المثال فقط، وهناك منصات ومواقع أخرى متعددة وهي في تطور مستمر، والمقصود ليس عدها بل الإشارة إلى بعض ما تضمنته سياستها من قوانين للحد من الكراهية والنظر في مدى تطبيق تلك القوانين فيما ينشر من تغريدات ومقاطع وتعليقات، والفجوة بين واقع هذه المنصات وقوانينها كبيرة جدا، لذلك نرى أن وضع السياسات والشروط غير كاف في التصدي للكراهية بل لابد من تعزيز المحتوى الذي ينشر التعاون والتسامح، ومن ثم يستطيع المتابع من خلالها التمييز بين خطاب الكراهية وغيره، وبذلك يصبح الأفراد منخرطين في عمل رسالي هادف، بحيث يكون للفرد القدرة على تصنيف المحتوى، وناشر للإيجابية غير مقتصر على البحث عما يلبي رغباته وميولاته. وخطاب الكراهية المنتشر في هذه الوسائل أنواع منه ما هو

(1) تنظر سياسة الكلام الذي يحض على الكراهية على الرابط التالي: https://cutt.us/m7fKG تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021-1-23.

عابـر للحـدود بـين أرباب الحضـارات المختلفة، ومنـه ما هو داخـلي بين أرباب الحضـارة الواحـدة بـل والمدينـة الواحـدة، حيـث تجـد الكراهية الداخليـة منافذ أخـرى للامتـداد تتطـور أحيانـا إلى أعـمال عنـف في الواقـع، وتعتـبر الكراهيـة الداخليـة مـن العقبات التي لم تسـتطع كثـير من دول العالم التغلـب عليها، رغم أنهـا مـن حيـث حصر المشـكلة جغرافيـا وفكريـا أهـون، للاشـتراك في القانون الواحـد والمرجعيـة الواحـدة -أو الغالبـة- حيـث القانـون المنظـم لهـذه الوسـائل داخـل البلـد الواحـد يشـمل الجميع، ومـا يزال خطـاب الكراهية الداخلي سـاريا في الـدول الإسـلامية وغيرهـا بـين الطوائف سـعيا للهيمنة السياسـية أو التحكم أو لمـوروث تاريخـي أو لمعتقدات متداولة، حيـث كل طائفة تدعو إلى الكفاح ضد طائفـة أخـرى مهدديـن بذلـك السـلم والتماسـك الاجتماعـي، فمسـألة الخلاف مثـلا بـين السـنة والشـيعة لا تقتـصر عـلى حـد الخـلاف الفكـري بـل وصلـت حـد التأليـب والاقتتـال في قنـوات متخصصـة في ذلـك على منصـات التواصل، ومختلـف مسـائل الاختـلاف بـين مختلف الفـرق يمكـن -في نظرنـا- احتواؤها، لأن الكثـير مـن المواقـف ناشـئة عـن اجتهـادات معينـة قابلـة للنقـاش وإعـادة النظـر والمراجعـة، ولا تنبثـق مـن نصـوص واضحـة الدلالـة، بـل هـي تأويـلات مختلفـة في مراحـل زمنيـة مختلفـة يمكن فهـم الكثير من قضاياهـا بالنظر إلى سـياقها التاريخـي، ومـا تـزال بعـض مسـائل الخلاف العقـدي والفقهـي مصدرا للتعصـب المذهبـي. والاختـلاف عنـد النظـر إليـه نظرة شـمولية يمكـن أن يكون مصـدر ثـراء لا مصـدر تعصـب وكراهيـة وإقصاء، فتعـدد الـرأي والاختلاف فيه ينبغـي أن لا يتعـدى الفكـر إلى مشـاعر الكراهيـة. وتتعـدد مظاهـر الكراهيـة بسـبب الاختـلاف في الـرأي سـواء تلك المتعلقـة بما هو عرقي أو مـا هو مذهبي أو مـا هـو فكـري، وتغيب أحيانـا لغة الحوار ويحل محلها السـخرية والاسـتهزاء، حيـث درجـات الكراهيـة متصاعـدة، سـيما في وسـائل الإعـلام، ويتعـدى الأمـر الخطـاب إلى تشـويه الحقائـق وتزويرهـا، والنيـل مـن المقدسـات الدينيـة بغيـة تشـويه الخصـم، وتوظيـف مختلـف الوسـائل للتضييـق عليـه، وتجييـش المشـاعر ضده.

والحاجة ماسة لإنشاء «إعلام أخلاقي» قائم على التعددية[1] والتنوع وإشراك الفئات التي تتعرض لخطاب الكراهية إشراكا فعالا حتى تتمكن من الاضطلاع بدورها والتعبير عن ثقافتها وهويتها ووجهات نظرها، ودرء الصور النمطية السلبية وتحقيق التوازن في مواجهة الإعلام المجحف الغالب قوة وجمهورا. ورغم أن مختلف وسائل التواصل وقعت اتفاقيات لمنع خطاب الكراهية عبرها، بعد احتجاجات من مختلف الهيآت والتي أطلقت في بعض حملاتها شعار «أوقفوا الكراهية الهادفة إلى الربح» إلا أن تلك التوقيعات لا يوجد لها أثر عملي ملموس، ومن القضايا التي أثيرت بين الفاعلين وممثلي منصات التواصل السعي إلى تحديد واضح لخطاب الكراهية، والالتزام به عمليا.

ومما ينبغي أن يستحضر ونحن نحلل الخطاب الإعلامي الأسس التي يقوم عليها؛ ذلك أن لها تأثيرا في الرسالة الإعلامية بل هي الموجه له، فحين نجد إعلاما منحلا من القيم الأخلاقية ولا يعترف بها، فإن ذلك غالبا له مؤثراته، فمثلا الإعلام المادي الصرف القائم على تلبية الغريزة والشهوة غير الآبه بالمثل والقيم الدينية والأخلاقية له علاقة بما حصل من التنافر بين المجتمع الغربي والكنيسة، فالحضارة الغربية المعاصرة قائمة على هذا الصدام الداخلي بين مختلف مكوناتها، بسبب موقف الكنيسة من قضايا العلم والرأي والفكر، وظهر إزاء ذلك من تنكر لما كانت عليه الكنيسة وتحلل من كل قيد ديني تعبيرا عن رفض ما كانت تحكم به الكنيسة، وقد ظهر في الإعلام بشقيه التقليدي والجديد آثار هذا الانفصال والتنكر، وغدت بعض السياسات الإعلامية قائمة على هذا التنكر، ولا يعنينا في هذا المقام بيان أسباب ودواعي ذلك، بل المقصود بيان المؤثرات التي تؤثر في التوجهات الإعلامية فيصير الخطاب متأثرا بخلفيات معينة، كما أن على

(1) نشير بالتعددية إلى تعدد الوسائل الإعلامية في الملكية (العامة، الخاصة) والنوع (المطبوعة، الإذاعة، التلفزيون، الإنترنت ...).

الفـرد أن يتفطـن لتأثـير وسـائل الإعـلام عليـه «فالفـرد عليـه أن يتعـرف عـلى مـدى تأثـير وسـيلة الاتصـال عليـه، حتـى يتجنـب المخاطـر التي مـن الممكن أن تترتـب عليهـا»[1]. سـيما في ظـل واقـع إعلامي يغلـب على ملاكه هَمٌّ حشـد أكبر عـدد مـن المشـتركين سـعيا وراء الربـح المـادي، والمطلـوب هـو اسـتحضار البعد الإنسـاني، وتنميـة القـدرات التوعويـة الملموسـة، غـير المقتـصرة عـلى العبـارات الرنانـة في المواثيـق والقوانـين للاحتـماء بهـا أو إشـهارها عند الحاجـة، فالأمر يقتـضي وضوحـا وتعاونـا وإرادة لتحقيـق حيـاة السـلم والسـلام لكافة الشـعوب والأمم.

(1) بيير بورديو، التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول، ترجمة وتقديم درويش الحلوجي، ص 226.

2. دور الإعلام في التوعية بالتأثيرات السلبية لخطاب الكراهية «وطنيا» و«إقليميا» و«دوليا»

لا تقتصر وظيفة الإعلام على نقل المفاهيم، بل هي مؤثرة في تشكيلها وصناعتها «وتعمل وسائل الإعلام على الترفيه عنا، وتسهم في التنشئة الاجتماعية، وتعلمنا وتثقفنا، وهي تبيعنا الأشياء (وتبيعنا كجمهور للمعلنين) وتغرس في نفوسنا بعض المبادئ إلى جانب الكثير من الأشياء الأخرى»[1] ووسائل الإعلام لها تأثر سابق وتأثير لاحق، التأثر السابق هو الذي يحكم خطابها، ويوجه رسالتها، وقد يكون عفويا أو مقصودا، والتأثير اللاحق ما ينتج عن ذلك الخطاب ويثمره «وبينما تتيح التكنولوجيات الثقافية الإلكترونية فضاءات للنشاط، فهي تفسح أيضا فضاءات لجريمة الكراهية والاعتداءات المرتبطة بالعرق. وفي كثير من الحالات المؤسفة، تكون الجريمة الإلكترونية أيضا عاكسة لمشكلات وتوترات اجتماعية أصيلة، من بينها العنصرية، والتحيز على أساس الجنس، والاستغلال، والولع الجنسي بالأطفال. ولذا، فخطابات الكراهية الإلكترونية يمكن أن تكون لها عواقب مادية وجسدية وخيمة على ضحاياها»[2]. وهناك من ينظر إلى وسائل الإعلام على أن «امتلاكها شأنه شأن أشكال الملكية الأخرى، متاح لمن يملكون رأس المال. والنتيجة الحتمية لذلك هي أن تصبح محطات الإذاعة وشبكات التلفزيون والصحف والمجلات وصناعة السينما ودور النشر مملوكة جميعا لمجموعة من المؤسسات المشتركة والتكتلات الإعلامية، وهكذا يصبح الجهاز الإعلامي جاهزا للاضطلاع بدور فعال وحاسم في عملية التضليل»[3]. وصار الاستثمار

---

(1) آرثار آسا بيرغر، وسائل الإعلام والمجتمع وجهة نظر نقدية، ترجمة: صالح خليل أبو إصبع، ص 23.

(2) برامود كيه نايار، مقدمة إلى وسائل الإعلام الجديدة والثقافات الإلكترونية، ترجمة: جلال الدين عز الدين علي، مراجعة: نيفين عبد الرؤوف، ص 170.

(3) هربرت أ. شيللر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة: عبد السلام رضوان، ص 9.

فيها استثمارا ماديا أحيانا بغض النظر عن الرسائل والخطاب الذي ينشر فالمهم عند بعض ممتلكي وسائل الإعلام تحقيق الربح وإنقاذ المشروع من الإفلاس ولو هدمت بذلك مجتمعات وقيم وأججت مشاعر كراهية وبغضاء. وحينما يكون الهاجس المادي هو الغالب، فإن هذه الوسائل بما لها من تأثير تصنع إنسانا لا يفكر ولا يعتبر إلا ما هو مادي أيضا، فتفقد القيم وتندرس من حياته الأخلاق شيئا فشيئا وبذلك «يصبح الإنسان إنسانا طبيعيا أحادي البعد لا عمق له ولا ذاكرة ولا قيم، يبدأ دائما من نقطة الصفر وينتهي فيها»[1]. وهذا أمر مشاهد اليوم في مواقع التواصل الاجتماعي وينذر بمخاطر أخلاقية كبيرة، وأدى طوفان المواد الإعلامية المنشورة إلى عدم التمييز بين ما ينبغي أن ينشر وما لا ينبغي أن ينشر، والأمر منذر بتكون جيل إعلامي لا يميز الفضيلة من الرذيلة، فهناك النشر حسب الهوى والنشر حسب الطلب، وهناك أيضا إشكال اختلاف المرجعيات الإعلامية التي تصنف تصنيفات متعددة ومختلفة، إلا أن كل صنف من تلك الأصناف يمكن أن يكون حاملا لرسائل إيجابية أو سلبية، وأهم تلك التصنيفات:

- **التصنيف بالانتماء**، إذا نظرنا إلى الإعلام من خلال الانتماء والمنطقة الجغرافية، نلاحظ أن هناك الإعلام المحلي، والإعلام الخليجي، والإعلام العربي، والإعلام الأوروبي، والإعلام الأمريكي، والإعلام الآسيوي .... وغير ذلك.

- **التصنيف بالملكية**، ونلاحظ أن هناك الإعلام الحكومي، والإعلام شبه الحكومي، والإعلام التجاري، والإعلام الخيري ... وغير ذلك.

- **التصنيف بالتخصص**، حيث نجد الإعلام الرياضي، والإعلام الفني، والإعلام الاقتصادي، والإعلام التنموي، والإعلام الديني، والإعلام الثقافي، والإعلام التعليمي، والإعلام الطبي، وإعلام الأسرة، وإعلام الطفل ... .

(1) عبدالوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج 2، ص 274.

- **التصنيف بالاتجاهات**، ويختلف حسب الاتجاهات والقيم، فهناك الإعلام الصادق، والإعلام الكاذب، والإعلام الذي يخاطب العقول، والعواطف[1].

والأصل في هذا التنوع في الانتماء أن يكون عامل تعاون وتكامل، وأن يكون كل تصنيف يقدم رسالة هادفة للمجتمع، فمثلا إذا نظرنا إلى التصنيف بالانتماء فإن الإعلام العربي ينبغي أن يقدم رؤية مشرقة ومفاهيم سليمة عن حضارته، وكذلك الأمر بالنسبة للإعلام الآسيوي على سبيل المثال، وأن لا يكون الاقتصار فقط على توجيه الخطاب داخليا -رغم أهميته- بل يجب أن يمتد إلى الحضارات الأخرى ويخاطبها بلسانها. وكذلك الأمر مثلا بالنسبة للإعلام المصنف حسب التخصص؛ فالإعلام الرياضي ينبغي أن تكون له رسائل بانية يوجهها لمتابعيه، ويدرأ بها الكراهية الداخلية والخارجية، ويسعى إلى تعزيز التماسك المجتمعي، والأمر نفسه بالنسبة للإعلام الديني يجب أن يكون واعيا بالمسؤولية الملقاة على عاتقة مدركا أمانة الرسالة والبلاغ حريصا على تقديم الدين بوجهه السمح كعامل تعاون واشتراك لا كعامل تقاتل واختلاف، ومن تأمل واقع الإعلام الديني في العالم في مختلف الحضارات يرى التعصب سمة غالبة، وبدلا من التركيز على المعاني الإيجابية يتم التحذير من الآخر والتخويف منه وتوجيه الخطاب نحو الصراع والاقتتال، والأصل توجيهه نحو التعاون والتوعية بالمفاهيم المشتركة.

(1) فهد الشميمري، التربية الإعلامية، كيف نتعامل مع الإعلام؟ ص 53.

3. دور الإعلام الجديد في تصحيح "الصورة النمطية" عن الآخر

يقصد بالصورة النمطية: التصورات المعممة أو المفترضة عن جماعة أو مجتمع سواء كانت سلبية أو إيجابية «ومفهوم الصور النمطية (Stereotype) مفهوم مستعار من عالم الطباعة، ويعني الصفيحة التي تستخدم لإنتاج نسخ مطابقة للأصل، وتم استخدام هذا المصطلح ليصف ميل الإنسان إلى اختزال المعلومات والمدركات، ووضع الناس والأفكار والأحداث في قوالب عامة جامدة، بحيث يمثل رأيا مبسطا، أو موقفا عاطفيا، أو حكما متعجلا غير مدروس، يتسم بالجمود وعدم التغير»[1]. والصورة النمطية بهذا المعنى تجد اليوم رواجا كبيرا سيما في وسائل الإعلام الجديد التي يسعى كثير من روادها إلى الإثارة دون التحقق مما ينشر، فتجد مصدر الصورة النمطية قد شاركه الآلاف وانتشر، ثم يصير شبه يقين جازم ومعتقد راسخ يصدقه ويتكون لديهم تصور معين وفق تلك الصورة النمطية، سيما مع قلة الوعي وغياب الثقافة المؤصلة الناقدة التي تنظر إلى الأشياء بعين التمحيص والنقد وفق منهاج «التبين» و«التثبت». وهناك وجه آخر أيضا للإعلام الجديد استطاع من خلاله وضع حد لبعض الصور النمطية المشاعة سيما تلك التي يروج لها الإعلام التقليدي، حيث صار بمقدور رواد الإعلام الجديد بيان الحقيقة وتناقلها وكشف التنميط الذي يحدث، وهو أمر حاصل إلا أنه لم يبلغ بعد المستوى المطلوب والمنشود؛ فقد استطاع الإعلام الجديد أن يكون متنفسا ومنبرا للعامة، واستطاع رواده تشكيل الرأي والخروج عن النمط الأوحد في انتقاء الأخبار والتحليل، لكن السؤال: هل نجحوا في التقرب من بعضهم البعض وتقريب ثقافاتهم وكسر الحواجز المفتعلة بين الثقافات وتصحيح الصور النمطية المخيفة و«المزيفة» أحيانا، والتي تغذيها بعض

(1) المرجع نفسه، ص 87.

الأحداث والوقائع الشاذة؟ حيث يجد الكثيرون «أن من مصلحتهم اللجوء إلى استخدام الصور النمطية الملائمة لما يسمونه إسلاما شموليا...، بدلا من الانكباب على دراسة الأسباب السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة لظاهرة الإرهاب»[1]. ومسؤولية الإعلام في درء نشر الصور النمطية تتجلى أولا في التصدي لما ينشر في وسائل الإعلام نفسها من صور نمطية، فالإعلام الجديد تنشر فيه الصور النمطية، ووظيفة هذا الإعلام نفسه أن يتصدى لناشري تلك الصور، والأمر نفسه بالنسبة للإعلام التقليدي، فالمسؤولية الإنسانية والأخلاقية تقتضي من جهة التصدي لما ينشر من سلبيات ومن ثم نشر ما هو إيجابي، وينبغي تحقيق التوازن في ذلك، لكيلا يتم الاهتمام بجانب على حساب آخر، وإن كانت الثقافة البانية منافعها أقوى وأسد من مجرد الاشتغال بالردود وتصحيح ما ينشر، سيما حين يكون مقصد أرباب الثقافة الهادمة الإلهاء عن العمل والبناء. ولعل وسائل الإعلام الجديد بما أوتيت من خصائص ومميزات يمكن أن تسهم في تحقيق وعي حقيقي قائم على المعرفة الحقة بما أوتيت هذه الوسائل من مزايا «وازدادت أهمية ما أطلق عليه الصناعة الثقافية أو آلات الثقافة وأساليب نشرها باستخدام التكنولوجيا المعلوماتية والاتصالية الرقمية الراهنة بما تتصف به من مميزات، وخصائص تفاعلية لم تكن تميز سوى أشكال الاتصال التي أنهت فكرة الاتصال في اتجاه واحد من المرسل إلى المتلقي، وهو ما كانت تتسم به وسائل الاتصال الجماهيري التقليدية، إذ أصبح الاتصال في اتجاهين تتبادل فيهما أطراف عملية الاتصال الأدوار، ويكون لكل طرف القدرة والحرية في التأثير على عملية الاتصال في الوقت والمكان المناسبين لهما»[2] ويتيح ذلك ترسيخ المعرفة وتصحيح ما علق بالأذهان من أفكار غير واضحة، وحينما نتحدث

(1) جون إسبوزيتو، الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟، ص 15.

(2) عبدالكريم علي الدبيسي/زهير ياسين الطاهات، دور وسائل الاتصال الرقمي في تعزيز التنوع الثقافي، مجلة الاتصال والتنمية، العدد 6 تشرين الأول، 2012، ص 9.

عـن الصـورة النمطيـة عـن الآخـر ينبغـي أن نقـر أن هـذه الصـورة موجودة في مختلـف الحضـارات، وإن كان ذلـك بتفـاوت وتبايـن، إلا أن كل حضـارة بحاجة لمعرفـة المزيـد عـن الآخـر، وإذا كان الغـرب عـرف بالدراسـات الاسـتشراقية السـاعية إلى معرفـة ثقافـة الـشرق وتاريخـه وفكـره، لأغـراض مختلفـة، غلبـت عليهـا الخلفيـات المسـبقة، فإنـا لم نسـتطع بعـد أن نخطـو مثـل تلـك الخطـوات لا في أهدافهـا وغاياتهـا، ولكـن في إنجازاتهـا العلميـة والمعرفيـة التـي فاقـت أحيانـا جهـود العـرب أنفسـهم في الكشـف عـن تراثهـم وخدمتـه، وإن كانـت تلـك المعرفـة لم يكـن الغـرض منهـا التعـرف إلى الآخـر للتعـاون معـه، بقـدر ما كان الهـدف التعـرف إلى الآخـر لتقويضـه والاسـتيلاء عـلى ثرواتـه، وهـو هدف سـلبي[1]، عكـس ما ننشـده من تعرف للآخـر بحثا عن الأواصر المشـتركة وفرص التعـاون والتاريـخ الإنسـاني المشـترك، وهو أمر ينبغي السـعي له، ومن المشـاريع الجديـدة في هـذا المجـال مشروع كليـة الشريعة والدراسـات الإسـلامية بجامعة قطر «موسـوعة الاسـتغراب»[2] ويسـعى القائمون عليها إلى معرفة الآخر معرفة علميـة موضوعيـة لأهـداف بناءة، قصـد التعـاون، وتحقيق التحالـف الحضاري، وتفعيلـه مـن خـلال أسـس عميقـة، ودرء الصـور المتعاليـة التـي رسـختها بعـض الدراسـات الاسـتشراقية، ولعـل مـا تيـسر مـن وسـائل الاتصـال والتواصل معين عـلى التعريـف بالـذات تعريفا موضوعيـا ومعرفة الآخر معرفـة موضوعية أيضا. ووفـق رؤيـة «عز الدين معميش» فإن «الاسـتغراب كمـشروع فكري يروم النفاذ إلى البنيـة الداخليـة للحضـارة الغربيـة بـكل مكوناتهـا وإنتـاج آليـات موضوعية للفهـم بعيـدا عـن المركزيـة الغربيـة التـي تحكمت في إنتـاج المعرفة والدراسـات

(1) يعتـبر المفكـر الفلسـطيني المهتـم بالاسـتشراق «إدوارد سـعيد» مـن أبـرز مـن تنـاول الحديث عن المسـتشرقين بموضوعيـة» في كتابـه «الاسـتشراق المفاهيـم الغربيـة للـشرق» بـين فيـه أسـاليبهم التنميطيـة المتبعـة في التأليـف والإعـلام وغـير ذلـك مـن الوسـائل. وقـد أثـار كتابـه جملـة مـن الـردود تأييـدا واعتراضـا ونقاشـا مـا يـزال قائمـا.

(2) أعلـن عنهـا كرسي الإيسيسـكو الـدولي لتحالف الحضـارات بجامعة قطر، واتحـاد جامعات العالم الإسـلامي التابع للإيسيسكو.

التاريخية والحضارية لفترة طويلة ولا تزال»[1]. ومثل هذه المشاريع ينبغي أن ينخرط الإعلام في التعريف بها وتقديم ما ينتجه أهل العلم والمعرفة من مفاهيم من شأنها معرفة الآخر معرفة موضوعية تدرأ الصور النمطية وتحقق معرفة موضوعية أساسها الأمانة العلمية والصدق في النقل، وتقدير الآخر المختلف فكريا. وتشير بعض «الدراسات أنه منذ أحداث 11 سبتمبر وخطابات الكراهية الدينية تركز على الديانة الإسلامية، وأنها تعكس القوالب النمطية السلبية عن المجتمعات الإسلامية والعربية عموما، والاستخلاص الأهم في هذا السياق هو غياب الرؤية الكلية، وربط الظاهرة بعدد محدود من المتغيرات، من أهمها: الهوية، والهجرة، والتحزب، والتطرف»[2].

ورغم ما تيسر من وسائل تواصل فإن هناك ضمورا في التعريف بالحضارات، والأمر يحتاج مزيد وعي لتحقيق التواصل البناء «وهذا التواصل أو التفاعل ليس مطلوبا لذاته، وإنما لما يحققه من ارتقاء بالإنسان؛ ولا ارتقاء بغير زيادة من القيم الخلقية، ولا زيادة في هذه القيم بغير العمل التعارفي؛ وعلى هذا، فإن ما يمحوه هذا الواقع الكوني إنما هو ثروة من القيم والمبادئ تفيد الأشخاص والأمم في تخليق بعضهم لبعض؛ ولا أرقى بالإنسان من تواصل يقوم على المبادئ العليا، ولا أزكى له من تفاعل يتمسك بالقيم المثلى؛ ولا ينهض بهذا التواصل والتفاعل إلا العمل التعارفي وحده».[3]. وشرط التعارف صدق النوايا والتزام العدل في القول والفعل والموقف من الحضارة التي ينتمي إليها الفرد ومن الحضارات الأخرى. وما هو شائع من تداول

(1) عز الدين معميش، فكر الاستغراب في التداول المعرفي المعاصر: نحو رؤية موضوعية في استكشاف الآخر، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، العدد 100، صيف 1441هـ/2021م، ص 22.

(2) إيمان محمد حسني عبدالله، خطابات الكراهية الدينية الزائفة على شبكة الفيسبوك دراسة في الاستراتيجية والبنية الإيقاعية، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، العدد: 30، شتنبر 2020م، ص 186.

(3) طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص42-41

الصـور النمطيـة المجافيـة للحقيقـة ينبغـي تجـاوزه بإعـادة النظـر في كثـير مما قيـل ويقـدم عـلى أنه مسـلمات والحقيقة أنـه إلى المغالطات أقـرب، ولطالما ضر ذلـك بالحـوار الحضاري «والصور النمطية الجماعيـة لا تعبر عن وقائع التاريخ الموضوعيـة، بقـدر ما تعكـس حمولة عاطفية سـطحية، وذاكرة تاريخيـة انتقائية، شـادهما التأويـل والترديـد، وغذتها ظـروف الصراع السـياسي والاجتماعي عبر القـرون لكـن الوعـي بمظاهـر التنميط، وكشـف جوانـب التحيز، يظـلان شرطا ضروريـا لاسـتئناف الحضـارة الإسـلامية وتجديـد نضارتهـا، بجهـود كل الأقوام المسـلمين، فهـي حضـارة كانـت وسـتبقى مظلـة إنسـانية جامعـة لعـدد وافر من الأمـم والشـعوب التي اسـتظلت بظلال الإسـلام ورضيتـه دينا»[1].

وينبغـي أن تكـون مختلـف الأطـراف عـلى يقظـة عنـد رصـد أول خطاب أو منشـور إعلامـي مـن شـأنه نـشر صـور سـلبية عـن الآخـر، والتصـدي لخطـاب التعميـم الـذي ينطلـق مـن جزئيـة معزولـة لتعميـم الخطـاب ووضـع صـور نمطيـة عـن الآخـر غـير مطابقـة للواقـع أو ذكـر انتمائـه ووصـف جماعتـه في سـياق الحديـث عـن الحـادث الـذي يـورد لأغـراض سـيئة، وحتـى مـا يقـع من الوقائـع والأحـداث ينبغـي أن لا نتجـاوز بهـا الفـرد الذي صدرت عنـه ما دامت جماعتـه التـي ينتمـي إليهـا لا تتبنى ذلـك القـول أو الفعل. والتوظيـف الانتقائي للأحـداث، دال عـلى نوايـا سـيئة، ورغبـة في إلحـاق الإذايـة بالآخـر، وتأجيـج العـداوة والبغضـاء.

وإجـمالا يمكـن القـول بـأن الإعـلام الجديـد في علاقتـه بالصـورة النمطية عـن الآخـر، يمكـن أن يكـون لـه دور إيجـابي أو سـلبي، وذلـك لمـا توفـر له من خصائـص تتجـلى فيـما يلي:

---

(1) محمـد المختـار الشـنقيطي، نرجسـية الريـادة ولجـام الإسـلام: صورتـان متضادتـان عـن الكـرد والسـودان والأمازيـغ في الـتراث العـربي، مجلـة تجسـير، العـدد 2، 2020، تصـدر عـن مركز ابن خلـدون للعلـوم الإنسـانية والاجتماعيـة، ص 35.

- سهولة الرجوع إلى المادة الإعلامية وتوفرها حسب رغبة المتابع، ووقته وظروفه.
- سهولة تنقلها بين الأفراد والمجتمعات وإعادة نشرها بمجهود غير مكلف.
- تمكن أي فرد يستعمل هذه الوسائل من إعادة نشر المادة والترويج لها.
- يمكن الوصول بالمادة الإعلامية إلى جمهور أوسع خلال مرحلة زمنية معينة أو خلال مراحل مختلفة.

وكل هذه الخصائص يمكن أن توظف توظيفا إيجابيا في تصحيح الصورة النمطية عن الآخر، ويمكن أن توظف توظيفا سلبيا في إنشاء صور تغذي الكراهية وتنميها «وقد وجهت العديد من الانتقادات لوسائل الإعلام الجديدة باعتبارها ساعدت على نشر وترويج الثقافة المبتذلة بدلا من الثقافة الجادة، وأنها تقدم مواد إعلامية سطحية تعتمد في الأساس على الإثارة والتشويش بدلا من العمق، الأمر الذي أصاب الحياة الثقافية بالعقم، كما أنها – في رأي النقاد لدور وسائل الإعلام الثقافي – أدت إلى تنميط الأذواق، وتعميم أنماط الحياة والتشجيع على التقليد الأعمى مما أثر على قدرة الإنسان على الابتكار والإبداع والنقد والتحليل، غير أن البعض يرى ـ على العكس مما سبق ـ أن التكنولوجيا الجديدة لوسائل الاتصال والإعلام قدمت خدمات جليلة للثقافة، ويكفي أنها كسرت الطوق الذي قيد الثقافة حقبا طويلة، وقصرها على النخبة التي تملك المال والنفوذ، فأتاحت هذه التكنولوجيا الفرصة للمواطن العادي للتواصل مع الآخرين وممارسة حقه في الإعلام وأن ينال حقه من الثقافة»[1].

وكثير من وسائل الإعلام -سيما التقليدية- مكرسة للصور النمطية بسبب توجيهها من لدن أصحاب خلفيات معينة، يسعون لترويج أطروحات تخدم

(1) عبدالكريم علي الدبيسي/زهير ياسين الطاهات، دور وسائل الاتصال الرقمي في تعزيز التنوع الثقافي، مجلة الاتصال والتنمية، العدد 6 تشرين الأول، 2012، ص 11.

مصالحهم السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ولذلك يجب «مراجعة نزعة الاختزال والتبسيط والتعميم التي تسعى إلى نزع الطابع الإنساني عن ثقافات وجماعات وشعوب بأكملها وتحميلها مسؤولية أفعال وأعمال مشينة يرتكبها أفراد ومجموعات ينتمون إليها. كما أنه يجب فهم السياق الواقعي والإطار التاريخي والملابسات المحيطة بمختلف التوترات للتمكن من إيجاد حلول مناسبة وفعالة»[1].

ويقتضي الواجب الأخلاقي والإنساني انخراط مختلف وسائل الإعلام في تصحيح النظر إلى الآخر أو ما يسميه «يوهان غالتونغ» «النظر بانتظام إلى القضايا من زوايا مختلفة» واجتناب النظر من «زاوية واحدة، الزاوية الذاتية»[2]. ولابد من التمييز بين صناعة الصورة النمطية المقصودة والممنهجة وبين التعميم العرضي الذي يصنع أيضا صورا نمطيا بسبب الوقوع في التعميم دون تثبت «وعملية التعميم الفكرية العرضية، الناتجة عن قصور العقل البشري، ونقص المعرفة والمعلومات، تختلف تماما عن الاعتداء الإعلامي على الآخرين بعملية القولبة، وتصنيع الصورة النمطية السلبية»[3]. وتصنيع هذه الصور فضلا عن كونه عملا غير أخلاقي ـ لاعتماده التضليل واجتناب الموضوعية، وتعمد الإساءة وإذاية الآخر ـ فهو عملية مخطط لها ومدروسة يراد منها الحصول على ردود فعل معينة أو تأثيرات مقصودة عادة ما تكون سيئة، وصناعة الصور النمطية «من أخطر ما تقوم به وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، ومن أشد أشكال الظلم الذي يتعرض له البشر في هذا العصر»[4]. وتتجلى تعقيدات الصور النمطية، فيما تحققه

(1) محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارات وثقافة السلام، ص 362.

(2) يوهان غالتونغ، وجاك لينش، التغطية الإعلامية للنزاعات التوجهات الجديدة لإعلام السلام، تعريب: رشيد زياني-شريف، ص 11

(3) فهد الشميمري، التربية الإعلامية، كيف نتعامل مع الإعلام؟ ص 86.

(4) المرجع نفسه، ص 87.

مـن تضليـل، ولكونهـا أمـرا لا يسـتطيع جميـع الأفـراد التحقـق منـه، فهناك من لا يمتلـك الوسـائل الفكريـة والتقنيـة اللازمـة لإدراك التنميـط، وهـي تكتسـب تعقيدهـا مـن كونهـا توجـه الأفـكار وترسـخ بعـض المعتقـدات، لصدورهـا عـن وسـائل إعـلام اعتـاد المتابـع لهـا تكوين فكره ورأيه وفقها بشـعور أو دون شـعور منـه «فالصحافـة تعتمـد في جانـب كبـير مـن أدائها عـلى مفهوم بنـاء الصورة، سـواء فيـما يتعلـق بالـذات أم بالآخـر. فمن خلال مـا تنشره الصحـف من أخبار وتحليـلات وتفسـيرات وتعليقـات ووجهـات نظـر حـول القضايا والأحـداث ذات الطابـع الفكـري والثقـافي، يتـم بنـاء صـور محـددة حـول الآخـر. وعـن طريـق اتبـاع أسـلوب التراكـم في النشر، تكتسـب الصـورة التي أوجدتهـا الصحف حول ذلـك الآخـر طابعـا نمطيـا يفـرض عـلى مـن يحـاول تغييرهـا أو تعديلهـا القيام بجهـود إعلاميـة ضخمـة»[1]. ورغـم تنصيـص الكثـير مـن المواثيـق والتشريعـات عـلى تجريـم الصـور النمطيـة بمـا تمثلـه مـن اعتـداء عـلى الآخـر، فـإن المتأمل في واقـع الإعـلام سـواء التقليـدي الـذي قـد يسـهل فيـه التغلب على هـذا الأمر إلى حـد مـا، أو الإعـلام الجديـد الـذي يصعـب فيه رصـد هذا الأمـر فضلا عن التغلـب عليـه يلاحـظ نشـاطا كثـيرا للتصويـر النمطـي الـذي يسـتفيد أصحابـه في بعـض البلـدان مـن فـراغ التشريـع وفي بلـدان أخرى مـن عـدم المتابعة، بل وأحيانـا مباركـة التنميـط مـن قبـل المؤسسـات الرسـمية بصـورة مبـاشرة وغـير مبـاشرة، ووفقـا لـرأي المفكـر النمسـاوي» هانـس كوكلـر» فإنـه «يتميـز الوضع الراهـن لعلاقـة الإسـلام والمسـيحية في أوروبا بأشـكال جديـدة للمواجهة والتي تتغـذى وتسـتمر عـن طريـق الأحـكام المسـبقة للقـرون الغابـرة. هنـاك بعـض المثقفـين الأوروبيـين الحاليـين ممـن يصقلـون صورة الإسـلام كعدو كـما يتضح ذلـك مـن خـلال بعـض المواقـف فيما تعلـق بما سـمي في وقته قضية «رشـدي»

(1) تقريـر حـول حـوار الثقافـات في العـالم وبيبليوغرافيـا سـنوية حـول حـوار الثقافـات (صـورة الغـرب في الصحافـة العربيـة تجليـات التفاعـل بين الأنا والآخر) مؤسسـة الفكر العـربي، بيروت، ط1، 1432هـ - 2011م ص 5.

أو في التعامل مع مثقفين مسيحيين الذين حاولوا إعطاء صورة متوازنة عن الإسلام كآن ماري شيمل. يظهر كما لو أن أوروبا -نظرا للفراغ الإيديولوجي وانهيار الاتحاد السوفياتي- غير مستعدة بعد للتخلي عن الأحكام المسبقة القديمة وعن صورة الإسلام كعدو»[1]. ومن الصور النمطية الشائعة والمتوارثة ما ألصقه الفكر الاستشراقي -في بعض الدراسات غير الموضوعية- بالحضارة الإسلامية، حتى صار التخويف منها سمة بارزة لأعمال كثير من المستشرقين، وصارت تلك الصور تتداول في وسائل الإعلام وكأنها الحقيقة، بل تقدم بعض وسائل الإعلام على أنها نتاج مفكرين وخبراء ومتخصصين، والإنصاف يقتضي أن لا نجعل الدراسات الاستشراقية كلها في مرتبة واحدة، إلا أن الغالب عليها التنميط داخليا بتناقل أفكار لمستشرقين معينين، ومن ثم تصدر ذلك التنميط وكأنه نتائج دراسات علمية ! ونؤكد هنا ما ذكره الباحث علي النملة في كون «فئة من المستشرقين استهواهم الإعلام الجديد الذي يعتمد سرعة النشر على حساب المعلومة الموثقة...، ويتخلون عن المفهوم التقليدي العميق للاستشراق ويتبرؤون منه ....، ويصبح المصطلح عند هذه الفئة مشؤوما، ويلتفون عليه بألقاب علمية أخرى، ويعزفون عن الأبحاث في قضايا تراثية، وينصبون أنفسهم خبراء في قضايا المسلمين المعاصرة، فيميلون في كتاباتهم إلى نمط «المستشار» و«الخبير»»[2]. وهنا يكون التضليل مضاعفا، يمارسه صاحب الخطاب ووسيلة الإعلام التي تذيع هذا الصنف من الخطاب الذي يكون قائما على التحيز ومتضمنا نشر الصور النمطية ومصطلحات تغذية الكراهية وبذلك «يستفيد الإعلام من الخلفية العلمية لهذه الفئة من المستشرقين في تذكية صناعة الكراهية بين الثقافات، وإضفاء صور نمطية غير حسنة عن الإسلام وحضارته وثقافته، وعن المسلمين. وغدت وسائل

(1) هانس كوكلر، تشنج العلاقة بين الغرب والمسلمين الأسباب والحلول، تعريب وتقديم: حميد لشهب، ص 145.

(2) علي بن إبراهيم النملة، الاستشراق السياسي وصناعة الكراهية بين الشرق والغرب، بيسان للنشر والتوزيع، لبنان، ط2، 2015م، ص 145.

الإعـلام تلاحـق المسـتشرقين بالمقابـلات والإسـهامات الأخـرى، كعـرض رؤى المسـتشرقين وكتبهـم»[1]. وتمكـين فئة معينـة وحرمان الفئـات الأخرى من بعض الوسـائل يعتـبر في حـد ذاتـه صنفـا مـن أصنـاف التمييز، كـما أن نـشر الرؤية الأحديـة يغـذي السـعي نحـو الهيمنـة وإقصاء فكـر الآخر من خلال عـدم إتاحة نفـس الوسـائل لـه للتعبـير عـن رأيـه، ولا ندعـو هنـا إلى غلبـة أو حلبـة صراع، لكـن ينبغـي اعتماد الموضوعيـة والنقد العلمـي النزيه الرصـين، وتمكين مختلف أتبـاع الحضـارات مـن التعريـف بحضارتهـم دون دور الوصايـة الـذي يقـوم به طـرف مـن حضـارة معينـة للتعريف بحضـارة أخرى عـلى نحو ممزق، والإشـكال هنـا ليـس في نقـل المعرفـة ولكـن في تحريـف الكلـم عـن مواضعه.

مظاهر الصور النمطية في وسائل الإعلام:

تتخذ الصور النمطية في وسائل الإعلام أشكالا متعددة، ومنها:

- إلصـاق تهمـة معينـة بفـرد أو جماعـة ونشرهـا، ومـن ثـم يتداولهـا الجميـع دون بينـة أو تثبـت.
- وسم حضارة ما أو أتباعها بأوصاف معينة، وتعميم ذلك.
- عزل بعض الصور والوقائع عن سياقها لترسيخ صور نمطية معينة.
- إعادة نشر صور وأفكار نمطية دون تبين أو تثبت.

(1) المرجع نفسه، ص 145.

4. آفات «الصدام الحضاري»أنموذج: «صامويل هنتنجتون» أي دور معرفي لوسائل الإعلام؟

تعتبر كتابات «برنارد لويس»[1] و «بنجامين باربر»[2] و «صامويل هنتنغتون»[3] و «دانيال بايبس»[4] أمثلة للكتابات المغذية لخطاب الكراهية، وتسعى لتغذية الصدام الحضاري بطرق مباشرة أو غير مباشرة، سيما عند «هنتنجتون» فقد أثارت آراؤه المتعلقة ب»صراع الحضارات» نقاشا وجدلا كبيرا واستقبلت دراسته عن هذا الموضوع كما يقول محمد عمارة ب «اهتمام كبير، ونقد كثير، ورفض شديد»[5]. ويرى «هنتنجتون» أن صراع الحضارات سيهيمن على الحياة السياسية العالمية، وأن «دور الدولة القومية كفاعل أساسي في الصراعات الدولية قد تراجع (ولم يختف كلية) وظهر بدلا من ذلك الصراع بين الحضارات والثوابت الحضارية. وقد نشب هذا الصراع نتيجة دخول الحضارات غير الغربية كعناصر فاعلة في صياغة التاريخ، أي أن الغرب لم يعد القوة الوحيدة في هذه العملية. فالصراع ليس حتميا وإنما هو نتيجة دخول لاعبين جدد! وأن أساس اختلاف الحضارات هو: التاريخ، واللغة، والحضارة، والتقاليد، ولكن أهم العناصر طرا هو

(1) ينظر على سبيل المثال: «العرب في التاريخ» لبرنارد لويس، وقد ترجمه إلى العربية: نبيه أمين فارس/محمود يوسف زايد. وأيضا «الهويات المتعددة للشرق الأوسط» لبرنارد لويس، وقد ترجمه حسن بحري.

(2) ينظر على سبيل المثال كتابه «المواجهة بين التأقلم والعولمة» وقد ترجمه إلى العربية: أحمد محمود.

(3) من أشهر أعماله «صدام الحضارات».

(4) له العديد من المقالات والدراسات والمؤلفات، وينظّر لخطاب الكراهية في أشهر وسائل الإعلام العالمية، ومن مؤلفاته: «اليد الخفية: مخاوف الشرق الأوسط المؤامرة» The Hidden Hand: Middle East Fears of Conspiracy ولـه أيضا: Muslim immigrants in the United States Backgrounder " المهاجرون المسلمون في الولايات المتحدة».

(5) محمد عمارة، الحضارات العالمية تدافع؟ أم صراع؟، دار نهضة مصر، القاهرة، ط1، 1998م، ص 3.

الديـن (نلاحظ بشـكل جانبـي أن طريقـة هنتنجتون في التصنيف ليسـت جيدة، فهـو يـورد عنـاصر متداخلـة مثـل التقاليـد والتاريـخ باعتبارها عناصر مسـتقلة تمـام الاسـتقلال، كـما أنـه يذكـر العناصر بشـكل رأسي وكأنهـا جميعا متسـاوية، ولكـن يجـب أن نذكـر أنـه يعطـي مركزيـة سـببية للديـن) . فكأن هنـاك صراعا حضاريـا في العـالم هـو في واقـع الأمـر صراع دينـي. وبعد أن يبلـور هنتنجتون أطروحتـه بهـذا الشـكل (الحضـارة الغربيـة مقابـل الحضـارات غـير الغربيـة) يعطـي انطباعـا بـأن ثمـة تنوعا حضاريا هائـلا في العالم (ومن هنـا حديثه عن الحضـارة الغربيـة الأرثوذكسـية مقابـل البروتسـتانتية والكاثوليكيـة، والحضـارة الكونفوشيوسـية والحضـارة الإسـلامية اللتـين يـرى أنهـما يمارسـان نوعـا مـن التعـاون في اكتسـاب القـوة والـثروة)»[1].

ووفـق رأي «المسـيري» «لو دققنـا النظر لوجدنا أن التعدديـة التي يطرحها «هنتنجتـون» واهيـة زائفـة إذ تطـل الثنائيـة الصلبة بوجهها، فالعالم ينقسـم إلى قسـمين اثنـين: الغـرب مـن ناحيـة، وبقيـة العالم مـن ناحيـة أخـرى ... ، أو كما يقـول هنتنجتـون «إن الحضـارة الغربيـة حديثـة وغربيـة» أي أن التحديـث هـو التغريـب، ومـن ثـم فإن «مـن يود أن يحـدث فليغرب». وهو يقتبس باستحسـان بالـغ كلـمات «نايبـول» (الكاتـب الجامايـكي الـذي تخصـص في تأليـه الغـرب وتجريـح العـالم الثالـث، ومنـه وطنـه الأم -الهنـد- كـما تخصـص في الهجـوم عـلى الإسـلام) : «إن الحضـارة الغربيـة هـي الحضـارة العالميـة التي تناسـب كل النـاس»، ومعنـى ذلـك أن الحضـارة الغربية حالـة طبيعية، صفة لصيقـة بطبيعة الإنسـان، ومـن ينحـرف عنهـا فهـو إنسـان غـير طبيعـي وشـاذ! وهـذا يعنـي أن التاريـخ يتبـع مسـارا واحـدا وأن «هنتنجتـون» يؤمـن بالنمـوذج أحـادي الخط، رغـم كل حديثـه عـن التعددية والـصراع»[2].

(1) عبدالوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج 2، ص 266.

(2) المرجع نفسه، ج 2، ص 267.

ويـرى «طـه عبدالرحمـن» «أن مفهـوم «صـدام الحضارات» الذي اشـتهر بـه «صامويـل هنتنغتـون» مفهـوم مـزدوج: توصيفـي وتوجيهـي في آن واحـد، إذ لا يكتفـي صاحبـه بوصفـه المجموعـات الحضاريـة الثمانيـة التـي يحتضنهـا العـالم، تاريخيـا وواقعيـا، بـل أيضـا يحـدد الخطـط التـي ينبغـي أن تتبعها هذه المجموعـات في التعامـل بعضهـا مـع بعـض؛ وهـذا التعامـل هـو بـدوره مـزدوج: تصارعـي وتعايـشي في آن واحـد، إذ لا يكتفـي هـذا المؤلـف بـأن يبحـث مختلف مظاهـر وأسـباب التنـازع بـين الحضـارة الغربيـة وغيرهـا مـن الحضـارات و أن يعالـج احتـمالات دخولهـا في الحـروب بعضهـا مـع بعـض، بـل أيضـا يوضـح مسـلكين متعارضـين للتواجـد أو على الأقل للتهـادن بينهما، هما: «مسـلك حفظ الهيمنـة الغربيـة» ومسـلك «حفـظ التعدديـة الثقافيـة» وإن كانـت تترجح عنده فائدة المسـلك الثـاني».[1]

وللمسـيري رأي مخالف لما هو سـائد في الموقف الشـائع لدى المهتمين بفكر "هنتنجتـون" و"فوكويامـا" فالمسـيري يقول: «أشـار بعـض المحللين السياسـيين إلى أن أطروحـة "هنتنجتـون" هـي عكـس أطروحـة فوكويامـا، فبينـما يعلـن الأول تصاعـد الـصراع بـين الحضـارات يعلـن الثـاني انتهـاء الجـدل والتدافـع والتاريـخ. والأمـر هـو بالفعل كذلك لو قنعنا بالمسـتوى التحليلي السـياسي وبنقل الأفـكار، أمـا إذا تعمقنـا وحاولنـا الوصـول إلى المسـتوى المعـرفي فإننـا سـنجد أن الأمـر مختلـف تمامـا ... ، ثمـة ثنائيـة حـادة واسـتقطاب متطـرف في عـالم "هنتنجتـون" بـين الأنـا الغـربي (الحديـث العلـماني) مـن جهـة، والآخـر (غـير الغـربي غـير الحديـث غـير العلـماني) مـن جهـة أخـرى، وهـي ثنائيـة لابـد أن تمحـى، وهـذا هو في واقع الأمر صراع الحضـارات، أي صراع الحضارة الغربية الحديثـة العلمانيـة ضـد الحضـارات الأخـرى. وهـي نفـس الثنائيـة الكامنـة في عـالم "فوكويامـا" و«فـؤاد عجمـي»...، ولكـن نقطـة الاختـلاف الأساسـية بـين الثلاثـة تكمـن في الاختـلاف حـول سرعـة الوصـول، ففوكويامـا زادت حرارتـه

(1) طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص 57 .

المشيحانية فتعجل وأعلن أننا قد «وصلنا» و»عدنا» ولذا فهو يعلن نهاية الآخر وانتصار الذات ونهاية التاريخ وبداية الفردوس الأرضي، بينما يرى «فؤاد عجمي» أننا قد بدأنا كلنا نستحث الخطى ولكننا لم نصل بعد. أما «هنتنجتون» فهو أقل تفاؤلا من كليهما، فهو يرى أن الطريق إلى النهاية الفردوسية الطبيعية في لحظة الوصول ليست بهذه البساطة. وحتى يوضح وجهة نظره، فإنه يشير إلى تلك الأيام الجميلة حينما كان الغرب يهيمن على المؤسسات السياسية والأمنية الدولية والاقتصادية ثم تغير الأمر بعد ذلك إذ ظهر لأول مرة بعد إعلان حقوق الإنسان (وهو إعلان علماني تماما يستند إلى فكرة القانون الطبيعي) دول لا تؤمن لا بالتراث المسيحي/اليهودي (أي تراث الحضارة الغربية) ولا بالقانون الطبيعي (التحديث على الطريقة الغربية والعلمانية) . وقد زادت هذه الدول عددا وأصبحت الآن في المقدمة، وهذه الدول التي لا تنضوي تحت المنظومة الغربية لا تحث الخطى نحو النهاية الموعودة (والاستسلام للآخر لمحو الثنائية) إذ أن بعضها بدأ (على حد قول «جورج ويجيل» الذي يقتبس «هنتنجتون» كلماته) يتراجع عن عمليات العلمنة والتغريب في العالم وبدأت تقاوم، بل قد تتحالف مع بعضها ضد الفردوس الأرضي ونهاية التاريخ وحالة الطبيعة»[1]. والثقافة الاستعلائية التي ترى صلاحية نفسها للهيمنة على العالم، وتنظر بقصور إلى الحضارات الأخرى، تحتاج إلى مراجعة ذاتية لمواقفها، وتحتاج أيضا إلى موقف عادل من الآخر، يغلب فيه نشدان الحق والسعي إلى الفضيلة والتعاون الإنساني بعيدا عن أطروحات الصدام والصراع التي لا تخدم أحدا كما ثبت ذلك تاريخا وواقعا في مختلف النواحي السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية «ويتميز مفهوم «الصدام «عن نظائره من مفاهيم المواجهة مثل «النزاع» و «الصراع» من جانب معين؛ فإذا كان «النزاع» يغلب عليه الطابع السياسي و»الصراع» يطغى عليه الطابع الاقتصادي، فإن «الصدام» يختص باعتماد

(1) عبدالوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج 2، ص 270.

العنصر الثقافي وتقديمه على العنصرين الآخرين: السياسة والاقتصاد؛ ولا شيء أدعى اليوم إلى الصدام من اعتقاد الغرب الراسخ بشمولية ثقافته وحضاراته، وقد ساقه هذا الاعتقاد إلى التطرف البالغ في تفضيل قيمه ومؤسساته وممارساته، مدعيا أن ثقافته نمط في الفكر وليس في الأنماط الفكرية أعقل ولا أحدث منه، ومستنفرا كل وسائله لحمل شعوب العالم على الأخذ بها، رغم ما فيها من تعارض مع قيم ومؤسسات وممارسات هذه الشعوب، والواقع أن هذا التطرف البعيد ناتج عن المطابقة الباطلة بين الثقافة التي هي نتاج يختلف باختلاف الأمم وبين القيم الأخلاقية التي تضمنتها الثقافة والتي قد لا تختلف في جزء منها باختلاف هذه الأمم. ومن هنا، يتضح أن صدام الحضارات الذي اقترن بالتعددية القيمية قام على مبدأ التطابق بين الثقافة والأخلاق، وأدى هذا التطابق إلى التطرف الثقافي»[1].

ووفق رأي «المسيري» فإن «الدين (كما قال هنتنجتون) أساس الهوية والخصوصية الحضارية التي تتجاوز الحدود القومية وتوحد الحضارات، فالصراع ليس صراعا بين حضارات (لكل قيمتها وقيمها) وإنما هو صراع بين منظومة قيمية غربية علمانية تدور في إطار المرجعية المادية وتستند إلى فكرة القانون الطبيعي (المادي) بكل ما يتضمنه ذلك من إنهاء للتاريخ والإنسان والهوية من جهة، ومن جهة أخرى كل من يقاوم ذلك ولا يوافق عليه ويرى أن الإنسان ليس مجرد مادة (وهذه هي الصلة الحقيقية بين الإسلام والكنفوشيوسية) ولكن هنتنجتون موقن تماما أن ذلك صراع مؤقت، فثمة نقطة أساسية واحدة يتجه نحوها العالم فيتحقق فيها القانون الطبيعي (والعقل الكلي الغربي، الطبيعي/المادي الحديث) نقطة انتصار الحضارة الغربية الحديثة الطبيعية/المادية العلمانية، وهي نقطة وصلت إليها بعض

(1) طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص 58 .

البلاد بالفعل»[1]. ويرى محمد عمارة «أننا يجب أن نتخلص من وهم النظر إلى «نزعة صدام الحضارات» التي دار الحديث حولها كثيرا منذ مقال «صامويل هنتنغتون» سنة 1993م باعتبارها مجرد «معركة فكرية» بين دعاة حوار الحضارات وبين الداعين لصدامها؛ ذلك أن «هنتنجتون» لم يكن -في مقاله الذي تحول إلى كتاب- «داعيا ومبشرا» بصدام الحضارات، وإنما كان في حقيقة الأمر كاشفا عن الواقع التاريخي لصدام الحضارات كما تمثل في علاقة الغرب بالإسلام ثم كان -مع ذلك-»مشيرا» على صاحب القرار الأمريكي أن يحيد الحضارات غير الإسلامية، ويبدأ صراعه مع حضارتنا، ثم مع الحضارات الصينية -الكونفوشيوسية- ليعود بعد كسر شوكتيهما إلى احتواء الحضارات الأخرى المستعصية على الأمركة والتغريب»[2]. وبذر أفكار الهيمنة والسعي إلى نشرها وتحقيقها تعتبر من أبرز عوائق تحقيق التعاون الحضاري، ومن وسائل تغذية الكراهية، وهي موجهة لوسائل الإعلام نحو ترسيخ السيطرة والهيمنة، فيما ينبغي أن تكون وظيفة الإعلام كشف مثالب هذه الهيمنة وسلبياتها في أفقها التنظيرية والعملية. وبغض النظر عما شاب أطروحة «هنتنجتون» من شكوك؛ فإنه يقدم مغالطات قائمة على تشويه الحقائق والتاريخ ومجافية للعلم والموضوعية فهو يصف ما يسميه ب «الطبيعة العنيفة للعلاقات المتغيرة بين الإسلام والمسيحين» بأنها تتدفق من طبيعة الديانتين والحضارتين المؤسستين عليهما»[3]. وبنى ذلك على قراءات محرفة وإخراج لوقائع شاذة عن سياقها، ويقدمها كأنها هي الأصل، غير مكلف نفسه عناء قراءة تاريخ الحضارة الإسلامية ونصوصه الثرية الناطقة والداعية إلى الحوار والسلم والسلام ونبذ العنف.

وما يسعى «هنتنجتون» للوصول إليه هو تهييء الرأي العام لقبول هذا

---

(1) عبدالوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج 2، ص 271.

(2) محمد عمارة، الموقف من الحضارات الأخرى، ص 12.

(3) صمويل هنتنجتون، صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي، ص 666.

الصدام وتبرير العدوان على الحضارات الأخرى سيما الحضارة الإسلامية، فهو بتركيزه على نظرية الصدام يبرر لما سيكون من عنف، معتبرا الحضارة الإسلامية تشكل خطرا، وفي ذلك تجييش للمشاعر وتغذية للكراهية تجاه الحضارات الأخرى، معتمدا في ذلك مغالطات تاريخية، من قبيل انتشار الإسلام بالسيف وأنه قائم على العدوان.

ووظيفة الإعلام -سيما الجديد- الذي يمتلك هامشا من الحرية أن يتصدى لبيان زيف هذه النظريات ووهن ما قامت عليه، وأن يبين سياقها ويوضح مآلاتها، وأن تكون هناك توعية خاصة وعامة بأسباب ذيوع مثل ذلك الخطاب وما ينتج عنه، وهل هو خطاب نابع من آراء فكرية محضة أو هو موجه لخدمة مصالح معينة. والتوعية التي يمكن أن يحققها الإعلام في هذا الصدد أمر ينبغي أن لا يستهان به، سيما مع الإقبال الكثير على وسائل الإعلام الفردية. وموازاة مع نهوض الإعلام ببيان هذا الزيف فإن المطلوب أيضا تعريف الإعلام بآراء المنصفين من الحضارات الأخرى، وأن يكف عن تداول النماذج المسيئة للحضارات؛ فإذا كان «هنتنجتون» يمثل أطروحة الصدام فإن هناك أمثلة ونماذج من مختلف الحضارات تسعى إلى بيان أوجه التعاون بين الحضارات، وهي التي ينبغي التعريف بها، لما تحققه من نفع للإنسانية وتيسر أسس التعاون، من خلال الاعتراف بفضل مختلف الحضارات على الإنسانية. وفي الحضارة الإسلامية أمثلة ونماذج لرؤى معتدلة لها نظريات متوازنة في الدعوة إلى التعاون، غير أن أفكارها لم تحظ بالاهتمام في وسائل الإعلام وتقريب الناس من فكرها وتثقيفهم بمشاريعها، حيث وجه الإعلام التقليدي والجديد اهتمامه نحو أمور أخرى أدت إلى تغييب الشعوب وتخديرها، ولم تول جانب الفكر والثقافة ما يستحق من اهتمام، وظلت أفكار هذه النماذج من الأعلام حبيسة الكتب أو التداول بين النخبة المثقفة.

5. منافع «التعاون الحضاري» أنموذج «مالك بن نبي» أي دور معرفي لوسائل الإعلام؟

من أبرز القضايا التي شغلت الفكر الإسلامي الحديث قضية «الآخر» وما نجم عن فروعها من أمور تباينت الأنظار فيها، وما قضية «التعاون الحضاري» إلا تجل من تجلياتها، باعتباره يتعلق بالتعاون بين أرباب الحضارات المختلفة، وسنتناول رؤية «مالك بن نبي» لهذا الموضوع، لما تتسم به رؤيته الحضارية من شمول، ولكون كتبه كانت متعلقة بمشكلات الحضارة، وهو خبير بالحضارتين الغربية والإسلامية، وتنم كتبه على اطلاع واسع على مختلف الحضارات. وقد سعى لتقديم ذلك وفق رؤية مرتبطة بالأصل ومتصلة بالعصر، ومنهجه النقدي ورؤيته البنائية جديرة بالمدارسة والاقتداء، لارتباطها بما هو عملي، ولقيامها على الحوار الذي يعتبره مالك بن نبي أساس كل عمل؛ إذ الحوار منفذ لكل أشكال التعاون أو حسب تعبير مالك بن نبي «الحوار هو أبسط صورة لتبادل الأفكار، وهو بذلك الرحلة التمهيدية البسيطة لكل عمل مشترك»[1]. وما أكثر القضايا التي تحتاج إلى جهود مشتركة، ذلك أن «في العالم أكداسا من الكراهية والحقد لابد من تصفيتها، ففي نفسية غالب الشعوب بذور فكرية مميتة»[2]. والرؤية العالمية السائدة للسلام يشوبها الكثير من الغبش والخلل في التصور وفي الواقع العالمي. ويرى مالك بن نبي أن «الثقافة الحضارية ينبغي أن تعطي لفكرة السلام شخصيتها الحقيقية، بأن تضعها منذ الآن تحت ضمان المبادئ»[3]. وغياب فكرة السلام وعدم تحققها في الواقع راجع إلى عدم اتباع «الطريق المستقيم» كما يعبر على ذلك مالك بن نبي بقوله «لماذا لا يمكن للتعايش أن يتبع في الميدان السياسي الطريق الأقصر، أي الطريق المستقيم، فإن طريقه

(1) مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، دار الفكر، دمشق، ط1، 1978م، ص 95.

(2) مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، دار الفكر- دمشق، ط 4، 1984م، ص 127.

(3) المرجع نفسه، ص 128.

ليس مستقيما، بل هو كأسنان المنشار ينمو تارة إلى فوق وتارة إلى أسفل»[1]. والحضارة عنده قائمة على السلم، ومعنى ذلك أن أي تعاون يجب أن يكون قائما على أساس السلم كعقيدة وكقناعة، لا كاستسلام لأمر الواقع فقط، وهو بذلك ينتقد السلم الهش في «البلاد المتحضرة» قائلا: «ولايزال السلام في البلاد المتحضرة يعد نتيجة لحرب ظافرة، وليس نتيجة لتخطيط صالح للحياة الدولية، تحت رقابة فعالة من الضمير العالمي؛ ففكرة السلام لم تحقق حتى الآن استقلالها وشخصيتها الخاصة، وهي تدين في خضوعها هذا للثقافة الإمبراطورية التي لا ترى السلام إلا حيثما يكون مؤيدا بالسلاح»[2]. ووظيفة الإعلام تتجلى في تعزيز عقيدة السلم وترسيخها كنمط حياة، وعقيدة راسخة غير متأثرة بتأثيرات المال والاقتصاد وسواها من وسائل الضغط، ومتى تتبعنا إصلاح الأشياء نجدها في ازدياد وبلا حصر، والمدخل لإصلاحها بأقصر الطرق وأيسر الأساليب هو الإنسان، وقد تميزت رؤى مالك بن نبي في توجيه الإصلاح نحو الإنسان الذي بصلاحه تصلح الأشياء وهو ما يعبر عنه ب «تشييد الإنسان وإنشاء سلوكه الجديد أمام كل المشكلات»[3]. والإنسان لا يتأتى منه السلوك الجيد إلا إذا كان محصنا بالثقافة، والثقافة في صورتها العملية كما يعرفها مالك بن نبي «مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية، التي تؤثر في الفرد منذ ولادته وتصبح لا شعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه»[4] فهذا التعريف يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته، ويتحرك في نطاقه الإنسان المتحضر. وهكذا نرى أن هذا التعريف يضم بين دفتيه فلسفة الإنسان وفلسفة الجماعة، أي مقومات الإنسان ومقومات المجتمع. والحضارة عنده غير متمركزة ولا حكرا على شعب دون آخر، ويقرر ذلك بقوله: «إذا نظرنا إلى الأشياء من الوجهة

(1) مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية، دار الفكر-دمشق، ط الثالثة، 1422هـ - 2001م، ص 191.

(2) مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، دار الفكر، دمشق، د.ط، 1420هـ - 2000م، ص 128.

(3) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر، دمشق، د.ط، 1420هـ - 2000م، ص 59.

(4) مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، ص 74.

الكونيـة، فإننـا نـرى الحضـارة تسـير كـما تسـير الشـمس، فكأنهـا تـدور حـول الأرض مشرقـة في أفـق هذا الشـعب، ثـم متحولة إلى أفق شـعب آخر»[1]. ويضع حـدودا لمـا يميـز بين تغيير الإنسـان وتغيير الأشـياء أو ما يسـميه «الأفـكار التي تغـير الإنسـان والأفـكار التـي تغير الأشـياء» وبينهـما تراتب «وهنالـك في عالم الأفـكار داخـل المجتمـع تراتـب بـين الأفـكار التـي تغير الإنسـان والأفـكار التي تغـير الأشـياء. فالأفـكار الأولى تضـع قـدرة تكيـف الطاقـة الحيويـة عـلى عتبـة حضـارة، أمـا الأفـكار الثانيـة فإنها تطـوع المـادة لحاجات الحضـارة في المرحلة الثانيـة مـن دورتهـا التي أشرنـا إليها آنفـا»[2].

ومـن خـلال اسـتقراء أهـم كتـب ابـن نبي يمكـن القـول إن أهـم المعادلات التـي تصنـع الرقـي الحضاري هـي: «معادلة «عوامـل السـقوط والنهوض» بين الداخـل والخـارج، ومعادلـة «رؤيـة النهوض» بـين الأصالة والمعـاصرة، ومعادلة «وقـود النهـوض» بـين المنهـج والمفـردات، ومعادلـة «مـادة النهـوض» بـين الواجبـات والحقـوق، ومعادلـة «جنـود النهـوض» بـين الفكـر والـروح، ومعادلة «طائـرة النهـوض» بـين جناحي الفـرد والمجتمع، ومعادلة «حركـة النهوض» بين الأفـكار والأفـراد، ومعادلة «جسـم النهوض» بـين المضامين والأشـكال»[3]. وإن فكرا كهذا بما اشـتمل عليه من رؤى حضارية عميقة وإسـهام في تكوين الرصيد الحضـاري الإنسـاني القائـم على أسـس الخير والتعـاون وتحرير الإنسـان يجب أن يكـون أولويـة في مختلـف برامـج التربيـة والتعليـم والإعلام تعريفـا وتثقيفا، ولنـا أن نتسـاءل عـن نصيب ذكر مثل هـذه الأفكار أو صاحبها وتعريف الناشـئة بهـا في البرامـج التعليميـة والوسـائل الإعلامية، بـل وجعل مختلـف الأفكار مادة إعلاميـة تقـدم بطـرق مختلفـة، ووظيفـة مختلـف المهتمـين بالوسـائل الإعلامية العنايـة بإبـراز الأعـلام والأفـكار التـي تعتـبر وقـودا للمجتمعـات في اسـترجاع

(1) مالك بن نبي، شروط النهضة، دار الفكر، دمشق، 1986م، ص 49.

(2) مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، ص 59.

(3) ينظـر في تفصيـل هـذه المعـادلات: فـؤاد محمـد عبدالرحمـن البنا، العـروج الحضـاري بين مالك بـن نبـي وفتح الله جولن، سلسـلة كتـاب الأمة، إدارة البحوث والدراسـات الإسـلامية، قطر، العدد: 155، ط1، 1434هـ - 2013م، ص 60.

رؤيتها الحضارية، بدلا من جعل الإعلام وسيلة لتجهيل الشعوب وتخديرها تارة بغير النافع من البرامج والملهيات وتارة بالتضليل المقصود الذي يصرف الناس عن حقائق الأشياء، فتشكيل الفكر تابع لما استند إليه وما يتلقى ويقرع مسامعه من أشخاص سواء في الأسرة أو الإعلام أو التعليم. ويتجلى الدور المعرفي لوسائل الإعلام في التثقيف والتعريف بمثل هذه الأفكار مقابل أفكار الصدام والصراع التي يروج لها على نطاق واسع على مستوى الإعلام والإعلام في مختلف مظاهر الحياة والتي رسخت لنظرية الاستعلاء وورثت في النفوس شعور السادة والعبيد بمظاهر مختلفة، وإن المدخل لهذا التحير هو التحرر الفكري الذي ينطلق من ربط المجتمع بمن يرشده ويدله على منافع الخير أو ما يسميه مالك بن نبي «شروط النهضة». ومن شأن التوعية الإعلامية بهذه الأفكار ترسيخ الثقافة التعاونية الهادفة البانية التي تنشئ أجيالا راغبة في العمل والتعاون باختلاف أنواعه وصوره «التعاون الاقتصادي والثقافي، والتعاون في الدفاع عن الحقوق الإنسانية، وعن حق الشعوب المطلق في تقرير مصيرها، وفي الجهد المشترك لحل مشكلة الشعوب المتخلفة، وفي السعي من أجل السلام والتعاون الدولي، هذه المبادئ تكون في مجموعها منوالا يستطيع التاريخ أن ينسج عليه ثوبه الوقور»[1]. وتتميز رؤية بن نبي للتعاون أنه لا يليق أن يظل مقتصرا على عالم الأشياء والمادة في حين يزداد هوة بين الإنسان وأخيه الإنسان «فالعلم قد ألغى المسافات الجغرافية بين الناس، ولكن هُوى سحيقة قد بقيت بين ضمائرهم»[2]. ومتى توفر التخطيط أو ما يسميه مالك بن نبي «فكرة الخطة العامة» أمكن أن نوجه الإعلام هذا التوجيه، ثم يتولى هو هذا التوجيه، وتوجيه الإعلام يكون ببناء الإنسان السوي الموظف لهذا الإعلام المخترع لنظمه وبرامجه القادر على جعله في خدمة الإنسان وتحقيق سعادته ودرء مختلف المخاوف عنه.

---

(1) مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية، ص 106.

(2) مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، دار الفكر المعاصر، بيروت/دار الفكر دمشق، د.ط، 1431هـ- 2002م. ص 167.

6. نماذج للجهود المؤسسية المبذولة في الحد من الكراهية

- جهود «الإيسيسكو»

تبذل «منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة» المعروفة اختصار ب «الإيسيسكو» جهودا حثيثة لتقوية التعاون بين الدول الأعضاء، في مجالات الثقافة والتربية والتعليم والاتصال، من خلال تشجيع الحوار بين الثقافات والتصدي لخطاب الكراهية بشتى الوسائل، وتعقد لقاءات تواصلية في مختلف بلدان العالم لتعزيز ثقافة السلم والحوار ونبذ التمييز العنصري والكراهية، سيما الدول الأعضاء في المناطق العربية والإفريقية والآسيوية، وكذا للمجتمعات المسلمة خارج العالم الإسلامي في كل من أمريكا وأوروبا وآسيا وأفريقيا، ومما تتميز به أنشطة «الإيسيسكو» في التصدي لخطاب الكراهية هو تنوع أنشطتها بين مؤتمرات، وندوات، وملتقيات، وحلقات دراسية، واجتماعات لخبراء مختلف التخصصات، ودورات تدريبية وطنية وإقليمية، وإعداد دراسات وتقارير وكتب ورؤى عملية للتصدي لخطاب الكراهية، وتحليل أبعاد الرؤى الإعلامية لمختلف المنابر الإعلامية والتوعية بخلفياتها، ودعم سبل تفعيل وسائل الاتصال لخدمة الأهداف النبيلة، وتقديم الدعم للجهات التي تسعى لمكافحة الكراهية والتمييز العنصري، والتركيز على التربية والتعليم، باعتباره أهم مداخل التربية والتنشئة السليمة للتعامل مع المجتمع بمختلف الوسائل.

ولما كانت جهود هذه المنظمة متعددة لا يسمح المقام بعدها، سنشير على سبيل المثال إلى نموذج من جهودها المتمثل في «الكتاب الأبيض حول حوار الحضارات» وقد صدر باللغات الثلاث: العربية، والإنجليزية، والفرنسية في طبعتين. ويضم جملة من الوثائق والقرارات والبيانات والإعلانات الخاصة بحوار الحضارات. وتعد الندوات والمؤتمرات المنظمة في هذا المجال أيضا بالعشرات، سيما تلك التي تنظم

في بلـدان غربيـة، ونشـير عـلى سـبيل المثـال إلى المؤتمـرات التـي تنظـم في بلـدان تعـرف تصاعـدا في خطـاب الكراهية، منهـا عقد لقاء تواصـلي حول دور المجتمـع المـدني في الحـد مـن خطـاب الكراهيـة والتمييـز العنـصري في مدينة «أمسـتردام» بتاريـخ: 15-14 شـتنبر 2019، وشـارك في اللقاء خمسـة وعشرون خبـيرا في القانـون الـدولي، والعمـل الجمعـوي، والإعـلام، والاندمـاج وحقـوق الإنسـان، ومـن أهـداف اللقـاء توظيـف وسـائل الإعـلام في التصـدي لخطـاب الكراهيـة والتمييـز العنـصري في المجتمعـات الأوروبيـة، وتضمـن اللقـاء جملـة مـن القضايـا المهمة المتعلقـة بالكراهية، حيث تـم تناول القضايـا التالية: خطاب الكراهيـة والتمييـز العنـصري مـن منظـور القانـون الـدولي، ودور مؤسسـات المجتمـع المـدني في التصـدي لخطـاب الكراهيـة، والتحديـات التـي تواجـه هذه المؤسسـات في أوروبـا، والمبـادرات الحقوقيـة والإعلاميـة الكفيلـة بالحـد مـن الكراهيـة والتمييـز العنـصري[1].

ومـما تمخـض عـن هـذا اللقـاء «إنشـاء النـواة الأولى لشـبكة منظـمات المجتمـع المـدني النشـيطة في مجـال مكافحـة الكراهيـة والتعصـب الدينـي والتمييـز العنـصري. وتتكـون هـذه النـواة مـن عـشر جمعيـات مـن مؤسسـات المجتمـع المـدني المتكونـة مـن أعضـاء مسـلمين وغـير مسـلمين مـن هولنـدا وفرنسـا وبلجيـكا وبريطانيـا والدانمـارك، وهـي مفتوحـة لانضـمام جمعيـات أخـرى مهتمـة بالموضـوع ونشـيطة في مجالاتـه»[2].

ومن مهام هذه الشبكة:

- توظيـف تقنيـات الإعـلام الجديـد وخاصـة شـبكات التواصـل الاجتماعـي مـن أجـل التشـاور والتنسـيق حـول أفضـل الممارسـات و المبـادرات العمليـة

(1) يراجـع تقريـر اللقـاء عـلى الرابـط التـالي: https://cutt.us/iiRCp تـم الاطـلاع عليـه بتاريـخ 07-02-2021.

(2) ينظر: https://cutt.us/SoURG تم الاطلاع عليه بتاريخ 07-02-2021

للمساهمة في مكافحة التعصب الديني خاصة فيما يتعلق بالتعريف بأشكال الاضطهاد والاستفزاز والتنميط الذي تتعرض له الأقليات الدينية وفي مقدمتها الأقليات المسلمة.

- وضع برنامج تنفيذي على المستوى الإعلامي والحقوقي، كفيل بالمساهمة في الحد من التحريض على الكراهية عبر وسائل الإعلام.

- تعزيز الحوار والاحترام والتسامح تجاه آراء ومعتقدات الآخر مع المحافظة على تعزيز واحترام التنوع الثقافي والديني المتفق مع قواعد ومعايير حقوق الإنسان.[1]

وتعنى "الإيسيسكو" في مختلف أنشطتها المتصلة بهذا المجال بالسعي إلى:

- دعم التفاهم بين الشعوب، سيما بين الدول الأعضاء، وغيرها من الدول.

- إقرار السلم والأمن في العالم، من خلال الدعوة إليه وترسيخه، ودعم مبادراته.

- تشجيع الحوار بين الثقافات والحضارات والأديان، من خلال التنظير والدعوة العملية إليه.

- نشر العدل والسلام، والتوعية بالحقوق.

- تعزيز الجهود الثقافية المسهمة في تحقيق التواصل من خلال تأسيس "المجلس الأعلى للتربية والثقافة في الغرب".

(1) ينظر: https://cutt.us/SoURG تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021-02-07

- جهود اليونسكو

ونشير على سبيل المثال إلى إصدار "فرص انتشار التربية الإعلامية والمعلوماتية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"[1] الذي تم إنجازه بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة لتحالف الحضارات (UNAOC) واليونسكو (UNESCO) مع المركز الدولي لتبادل المعلومات حول الأطفال والشباب والإعلام التابع لمركز "نورديكوم" جامعة غوتنبرغ. كما تبذل "اليونسكو" أيضا جهودا لتعزيز التنوع الثقافي وهو مدخل مهم لدرء الكراهية وتحقيق التعايش والتعاون، وقد نصت المادة الأولى من إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، بوصفه تراثا مشتركا للإنسانية على أن: «الثقافة تتخذ أشكالا متنوعة عبر المكان والزمان ويتجلى هذا التنوع في أصالة وتعدد الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية. والتنوع الثقافي بوصفه مصدرا للتبادل والتجديد والإبداع، هو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية»[2]. ويأتي هذا الاهتمام بالثقافة اعتبارا لكون الثقافة تمتلك وسائل الربط بين الماضي والحاضر والمستقبل، وتساعد على فض النزاعات من خلال بيان ما يجمع الإنسانية من روابط مشتركة. وفي عام 2001، اعتمدت اليونسكو "الإعلان العالمي للتنوع الثقافي" وفي ديسمبر 2002، أعلنت الجمعية العامة في قرارها 57/249 يوم 21 مايو يوما عالميا للتنوع الثقافي للحوار والتنمية. وفي عام 2015، اعتمدت اللجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع مشروع القرار بشأن الثقافة والتنمية المستدامة (A/C.2/70/L.59).

---

(1) الكتاب ثمرة من ثمار سلسلة ورش العمل لتدريب المدرسين في مجال التربية الإعلامية والمعلوماتية التي شارك برنامج الأمم المتحدة لتحالف الحضارات بتنظيمها خلال عام 2013 و 2014 في فاس بالمغرب والقاهرة بمصر.

(2) أصداء التنوع الثقافي، طريق نحو تحقيق التنمية، الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الإعلان العالمي لليونسكو بشأن التنوع الثقافي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، فرنسا، 2011، ص 14.

وتسعى اليونسكو لتعميق قيم التنوع الثقافي من خلال دعم أهداف أربعة، وهي:

- دعم نظم مستدامة لحوكمة الثقافة.
- تحقيق تبادل متوازن من السلع والخدمات الثقافية وانتقال الفنانين والعاملين الآخرين في مجال الثقافة.
- دمج الثقافة في برامج وسياسات التنمية المستدامة.
- تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ويضاف لجهود اليونسكو ما تبذله الأمم المتحدة عبر مختلف وسائلها من جهود لدرء الكراهية، سواء في مجال سوء الأمن والسلم الدوليين، أو في مجال تعزيز التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان، أو احترام القانون الدولي وإيصال الإغاثة الإنسانية، والتي ترمي بمجموعها إلى صنع السلام وحفظ السلام وبنائه، وجهودها متعددة في هذا المجال نشير على سبيل المثال إلى "خطة عمل القيادات والجهات الفاعلة الدينية لمنع التحريض على العنف والجرائم الوحشية" القائمة على مجموعة من التوصيات، وهي:

-**المنع**، وهي إجراءات محددة لمنع ومكافحة التحريض على العنف، والتطرف العنيف، ومنع التحريض على العنف الجنساني.

-**التعزيز**، وذلك بتعزيز التعليم وبناء القدرات، والحوار بين الأديان وداخل الأديان، وتعزيز التعاون مع وسائط الإعلام التقليدية والحديثة، وتعزيز العمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

-**البناء**، والمقصود به بناء مجتمعات مسالمة، وعادلة وشاملة للجميع من خلال احترام حقوق الإنسان وحمايتها، وتعزيزها، وتأسيس شبكات من القادة الدينيين.

-**التنفيذ**، أي ضرورة تنفيذ خطة العمل هذه على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي. ومن أجل تنفيذ خطة العمل على نحو كامل وشامل، يُوصى أيضا بأن يسهم في تنفيذها جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك مؤسسات الدولة والمؤسسات الدينية، ومنظمات المجتمع المدني العلمانية والدينية، ووسائط الإعلام الحديثة والتقليدية، والأوساط الأكاديمية والمؤسسات التعليمية، فضلا عن المنظمات الإقليمية والدولية.[1]

رؤية اليونسكو للحد من خطاب الكراهية في وسائل الإعلام:

في كتاب "مكافحة خطاب الكراهية في الأنترنت" أوضح "كيتاشو أنجيدا" نائب المديرة العامة لليونسكو "رؤية اليونسكو للتصدي لخطاب الكراهية في الإعلام، التي ينبغي أن تعزز الجانب القانوني ويتمثل ذلك في ردود الفعل التي يمكن أن تعتبر مكملة لأي قيود قانونية تنفذها أي دولة في التصدي للكراهية، وهو ما تسميه "اليونسكو" "ثقافة قرائية الوسائط والمعلومات" وتتجلى فيما يلي:

- الرصد والتحليل من قبل المجتمع المدني.
- الأفراد الذين يعززون الخطاب من نظير لنظير.
- الأعمال المنظمة من قبل المنظمات الغير حكومية من أجل التبليغ عن بعض الحالات لدى السلطات.
- تنظيم حملات من أجل الدفع إلى تدخل شركات الأنترنت التي تأوي المحتويات الخاصة.
- التمكين المهيكل للمستعملين عبر التربية والتدريب حول المعرفة

(1) ينظر خطة عمل القيادات والجهات الفاعلة الدينية لمنع التحريض على العنف والجرائم الوحشية، ينظر على الرابط التالي: https://cutt.us/fwq8B تم الاطلاع عليه بتاريخ 18-1-2021.

والأخلاقيات والمهارات ذات الصلة باستعمال حق حرية التعبير على الأنترنت[1].

وتشمل المبادرات التي تم إطلاقها من أجل مكافحة ظهور أو انتشار رسائل مفعمة بالكراهية:

- مجهودات الأبحاث من أجل رصد كيفية ظهور خطاب الكراهية على الأنترنت وانتشاره وإمكانية تطوير نظام الإنذار المبكر، ووضع وسائل للتمييز بين مختلف أنواع الخطاب.
- الأعمال المنسقة بين أعضاء المجتمع المدني التي تروم خلق تحالفات وطنية ودولية للتعامل مع التهديدات الحديثة التي تربط بين الكراهية على الأنترنت والعنف خارج الأنترنت.
- مبادرات تشجيع التشبيك الاجتماعي ومزودي خدمات الأنترنت ليلعبوا دورا أكبر لمكافحة خطاب الكراهية على الأنترنت بشكل فعال.
- حملات التثقيف والقرائية في مجال وسائط الإعلام ومبادرات تهدف إلى تهييء المستخدمين لتأويل خطاب الكراهية على الأنترنت والتفاعل معه[2].

جهود المراكز العلمية والجوائز البحثية "دولة قطر نموذجا"

تعتبر دولة قطر من الدول الرائدة في مجال الاهتمام بحوار الأديان، من خلال ما تبذله من جهود لتحقيق التفاهم والتعايش بين الأديان ومختلف الثقافات على أساس الاحترام والسلم، وهي جهود مهمة من شأنها التأسيس نظريا لمختلف القضايا المتصلة بالحوار والتعايش والتعددية والوقاية من الكراهية التي يكون سببها الاختلاف الثقافي أو المذهبي.

(1) ينظر: مجموعة مؤلفين، مكافحة خطاب الكراهية على الأنترنت، ص 6.

(2) مجموعة مؤلفين، مكافحة خطاب الكراهية على الأنترنت، ص 16.

وتعتبر رؤية قطر الوطنية 2030 التي أكدت على تشجيع حوار الحضارات والتعايش بين الأديان المختلفة من تجليات هذه الجهود الرامية إلى تنزيل الرؤية بما تنظمه من مؤتمرات ومبادرات تحتضنها على أراضيها موفرة لها الدعم المادي والمعنوي، ومنها: استضافة المنتدى التمهيدي لحوار الحضارات لمنظمات المجتمع المدني (عقد في مايو2011) و»منتدى الأمم المتحدة الرابع لتحالف الحضارات (عقد في ديسمبر 2011) و»برنامج الزمالة الدولية لتحالف الحضارات» الذي ضم مجموعة من القادة الشباب في أوروبا وأمريكا ما بين عامي 2010 و2017م. و»المنتدى العربي الصيني والحوار بين الحضارتين العربية والصينية» عام 2015م. إضافة إلى ما تحتضنه من مراكز بحثية وما تطلقه من مبادرات متعددة لتشجيع الحوار بين الأديان والثقافات المختلفة، ونشير على سبيل المثال إلى «جهود مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان» الذي يسعى إلى تحقيق الاعتراف المتبادل بين مختلف أتباع الديانات والاعتراف بالاختلافات، وتيسير التعاون بين الأفراد والمؤسسات، وتشجيع ثقافة التعايش، وتوظيف القيم الدينية في الحوار، وقد نظم مؤتمرات عدة في هذا المجال. وكذلك أيضا «اللجنة القطرية لتحالف الحضارات» من خلال التنسيق مع المؤسسات العلمية للإعلان عن جوائز بحثية، كما هو الشأن بالنسبة لجامعة قطر ولجنة تحالف الحضارات في إطلاق «جائزة قطر العالمية لحوار الحضارات» التي تحقق في مختلف مواسمها عددا من البحوث العلمية الرصينة التي من شأنها الإسهام في حل كثير من الإشكالات التي تعترض سبيل حوار الحضارات وتحقيق التعاون بينها. وقد تضمنت «خطة دولة قطر لتحالف الحضارات 2022-2018م» أمورا تفصيلية مهمة وبينت الإطار العام للخطة من خلال» التعليم، والشباب، والهجرة، والإعلام.

7. نموذج للجهود الفردية المبذولة في التأسيس لحق الاختلاف الفكري «أنموذج طه عبدالرحمن»

تعتبر دراسات طه عبدالرحمن من الدراسات العميقة والمتأنية لواقع الحضارة الإسلامية وغيرها من الحضارات الأخرى، وتعتبر -من وجهة نظري- مثالا للدراسات الرصينة[1]، وتقوم رؤيته على النقد الموضوعي ودراسة كل حضارة من خلال مصادرها الأصيلة. وخلص في معظم دراساته إلى أن الحضارة العالمية السائدة تعاني من آفات متعددة ومختلفة. ويرى أن مجالات الوقاحة الاجتثاثية للفكر العالمي الجديد تتجلى في: الإعلام، والاقتصاد، والمعلوميات معتبرا أن «المبدأ الإسلامي الذي يمكننا من دفع هذه الوقاحة ومحو هذه الآفات، هو «مبدأ الحكمة» ويقتضي تأسيس النظر الملكي على النظر الملكوتي في مجال الإعلام؛ كما يقتضي تأسيس العمل التعاوني على العمل التعارفي في مجال الاقتصاد؛ وتكامل القيم الملكوتية و القيم التعارفية في مجال المعلوميات»[2]. ويرى أن المدخل لإصلاح مختلف الآفات هو الدين معتبرا أنه «لا إنسان بعير دين»[3]. معرفا الإنسان بأنه «الكائن الحي المتدين» ومنتقدا ادعاء وجود من لا يتدين أصلا بدين سماوي، معتبرا أن ذلك «لا يرفع جواز أخذه من الدين بطريق غير مباشر، محرفا لما أخذه أو متسترا عليه أو متبعا فيه طريق القياس، كما إذا استبدل مكان الإيمان بالإله الإيمان بمطلق من عنده يقيمه بدله»[4]. ويرد طه عبدالرحمن مشكلات النظام العلمي والتقني المعاصر إلى ما يعتبره

---

(1) ويتجلى ذلك في كثير من أعماله، منها: «العمل الديني و تجديد العقل» و «تجديد المنهج في تقويم التراث» و «سؤال الأخلاق ، مساهمة نقدية للحداثة الغربية» و «الحق العربي في الاختلاف الفلسفي» و «الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري» وغيرها من الأعمال.

(2) طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص 43 (بتصرف).

(3) طه عبدالرحمن، سؤال الأخلاق، ص 149.

(4) المرجع نفسه، ص 149.

آفة القطع مع التصور الديني والأخلاقي للعالم. ويلخص رؤيته للحضارة الغربية الحديثة بأنها «حضارة ناقصة عقلا، وظالمة قولا، ومتأزمة معرفة، ومتسلطة تقنية»[1]. وأنها بوجهيها «العقلي» و»القولي» وبشقيها «المعرفي» و»التقني» «وإن قصدا بهما تلبية حاجات الإنسان المختلفة والمتزايدة؛ فإنهما يضران بأخلاقيته بقدر يهدد إنسانيته؛ فالوجه العقلي من هذه الحضارة يقطع عنه أسباب الترقي في مراتب الأخلاق، والوجه القولي يضيق نطاقها ويجمد حركتها وينقص من شأنها، والشق المعرفي يخرجها من الممارسة العلمية ويفصلها عن المعاني الروحية، والشق التقني يعمل على استبعادها والاستحواذ عليها، كما يحرص على أن يستبدل بها غيرها»[2]. ويخلص إلى أن وجود الإنسان متوقف على الدين، منتقدا الفصل بين العقل والشرع، ومقدما طرحه «بأن يكون العقل شرعا يتلقاه الإنسان من الداخل، وأن يكون الشرع عقلا يتلقاه الإنسان من الخارج»[3]. وفي نقده للهيمنة التي يتم السعي لها تحت مسمى العولمة، يرى أن «العولمة تخضع لثلاث سيطرات: سيطرة الاقتصاد في حقل التنمية، وسيطرة التقنية في حقل العلم، وسيطرة الشبكة في حقل الاتصال»[4]. والعولمة وإن كان ظاهر التسويق لها يوحي بأنها تواصل وتفاهم فإن حقيقتها إقصاء واستعلاء وفرض لنمط فكري معين. وهي بنمطها السائد تؤدي إلى تفاقم الفقر والتخلف والتهميش والاستعباد الاجتماعي والتنميط الثقافي والتفاوت الاقتصادي، وكل هذه الأمور تؤدي إلى العنصرية واستفحال الكراهية. وهو من خلال أطروحاته المختلفة يسعى إلى درء الهيمنة والتأسيس لحق الاختلاف الفكري، ونبذ ثقافة الاستعلاء وفرض المنهج الأحدي في التفكير، مبينا التضليل المعتمد لدى الساعين إلى

(1) المرجع نفسه، ص 145.

(2) المرجع نفسه، ص 145.

(3) المرجع نفسه، ص 151.

(4) المرجع نفسه، ص 78.

الهيمنـة، ويسـلك في سـبيل نقـض ذلـك الطريق العلمـي الرصين الـذي يدحض بـه أقاويـل التضليل والتحريف، داعيـا إلى النقد العلمي الموضوعـي والتحلي به، والسـعي إلى الحـق كغايـة، والترقـي من خـلال الممارسـة القولية والفعليـة، مبينا أن حريـة الـرأي وحـق الاختـلاق يحفـظ للجمـع وجـوده واسـتقلاله. ويـرى أن «العـدوان العقـدي» مـن أخطـر أنـواع الظلم، وأن السـبيل نحو السـلم والسـلام يكـون بالتفاهـم وبسـط جسـور التفاهـم المؤديـة إلى التعايـش والتسـاكن ومـن تحقيـق «التعـاون» والرقـي بـه إلى مرتبـة «التعـارف» وكل ذلـك لا يتـأتى إلا بتحريـر الإنسـان مـن مختلـف الأغلال التـي تكبل فكـره وحريته وتقيـد حركته، وكل ذلـك يحتـاج إلى «ميثـاق» يتفـق عليـه مختلـف أربـاب الحضـارات، ومـن ثـم يتـم السـعي لتنزيلـه واقعـا، حتـى تنعـم الإنسـانية بالأمـن والسـلام ويسـود بينهـا التعـاون والتعـارف. ويـرى أن الإنسـان يجـب أن يبـذل غاية ما في وسـعه ليدفـع الأذى عنـه «سـواء كان الأذى داخليـا (مـن نفسـه) أو خارجيـا مـن غيره وهـو يجعـل الجهـد مرتبتـين: الأولى: الجهـد الـذي هو عبـارة عن بـذل الطاقة، و»الجهـد الاكتـمالي» وهـو بذل أقـصى الطاقـة»[1].

(1) طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص 253.

8. مقترحات لتوظيف الإعلام في الحد من الكراهية وتعزيز التنمية الشاملة

ما توفر للإعلام -سيما الجديد- من خصائص تجعله وسيلة فعالة للحد من الكراهية وتعزيز التنمية الشاملة بمختلف الطرق والوسائل، فهو يتمتع بخصائص المعرفة الشمولية، والنشر على نطاق واسع بلا حدود أو قيود، وامتلاك الفرد لوسيلة النشر، والآنية في نقل الأخبار وتدويلها، والتفاعلية وتوسيع دائرة النشر عن طريق التشبيك وغير ذلك من الخصائص التي تعتبر وسائل مساعدة لنشر الخطاب الهادف البناء، وتحقيق التعاون بين مختلف الأفراد، ويقتضي توظيف الإعلام في الحد من الكراهية العناية بالجانبين الوقائي والعلاجي، والعلاج الوقائي يتعلق بمراحل ما قبل ظهور الخطاب وهي على مستويات، ونرى أن الجانب الجدير بالاشتغال ما يتعلق بالقناعة والاقتناع، وهناك من يرى سلوك سبيل الرقابة قبل النشر، ومن الناحية العملية لا نراه سليما، لأمرين، الأول: يتعلق بصعوبات تقنية وعملية، والثاني: يتعلق بما قد يفضي إليه من التضييق على حرية التعبير. وقد يؤدي تعزيز هذا النوع من الرقابة إلى ذيوع ردود فعل غير سليمة، ذلك أن التضييق لا يؤتي ثماره والاقتناع منظم وميسر لعمل الجميع، فمتى ما غلب الاقتناع أمكن ملاحظة النتائج في الواقع. وتوظيف الإعلام في الحد من خطاب الكراهية يجب أن يكون بشكل واضح وصريح، متناولا الآثار الخطيرة لخطاب الكراهية، ومسميا الأشياء بمسمياتها، ذلك أن الحد من هذا الخطاب عن طريق التلويح والتلميح لم يؤت ثماره وأكله المرجوة، وتيسيرا لتوظيف هذه المقترحات عمليا، سنسعى إلى تقسيمها وفق ما تقتضية عملية الاتصال والتواصل ومكوناتها الأساسية:

أ- **المرسل**، ويقتضي أن يكون على درجة عالية من الالتزام المهني والأخلاقي، فلا يصدر عنه إلا ما ينفع وما يفيد، سيما في وسائل الإعلام الجديد

التـي يمتلـك فيها قدرا من حرية النشر، وبالنسـبة للإعـلام التقليدي هناك تحـدي السياسـة التحريريـة المتحكمـة، فأحيانـا يعـي المرسـل أن الخطـاب خطـاب كراهيـة وفيـه تضليـل لكنـه لا يملـك حـق عـدم النـشر والإذاعـة، خوفـا مـن فقـدان العمل وغير ذلك، بل قد يسـخر المرسـل الـذي يكون في قـرراة نفسـه مقتنعا بـأن الخطاب خطـاب كراهية بتبريـره وتحليله والدفاع عنـه، كـما هـو الشـأن بالنسـبة لكثـير من وسـائل الإعـلام، التـي تدافع عن سياسـات ظالمـة وعن قتـل وتشريد.

ب- **الرسـالة**، لم تعد الرسـالة مقتصرة على من يرسـلها بل صار المرسـل متعددا ومتعديـا، يمـا تتيحه وسـائل الإعـلام الجديد من إمكانيـات التحميل وإعادة النـشر والمشـاركة، وبذلـك تصـير الأطـراف المرسـلة متعـددة، رغـم أن أصل صـدور الرسـالة واحـد؛ فلذلك كلـما كان المحتوى نافعا ومفيدا يسـعى لنشر معـاني الخـير والفضيلـة والتفاهـم والتعـاون كان أنفـع، وسـلامة الرسـالة مـن الكراهيـة ثقافـة وقناعـة يجـب أن تنـشر، ولابد مـن مقاطعة الرسـائل الهادمـة والمثـيرة لخطـاب البغضاء، وعـدم نشرها.

ج- **الدوافـع**، مـن الأمـور التـي تغفل عنـد تحليل خطـاب الكراهيـة البحث عن دوافـع الخطـاب أو التوقـف عنـد معرفتـه دون البحـث عن حلول للمشـكلة، والدوافـع قـد تكـون عن جهـل أو عن قصـد، وإلى جانب التصـدي لخطاب الكراهيـة ينبغـي التواصـل مـع الجهـة التـي صـدر عنهـا الخطـاب والبحث عـن الدوافـع والأسـباب، فقـد تكـون أحيانـا بسـبب صـور نمطيـة سـائدة، ويجـب حينئـذ بيـان الحقائـق والتعريـف بهـا، أو قـد تكـون ناجمـة عـن مشـكلات معينـة، اجتماعيـة أو اقتصاديـة، أو غير ذلك فيجـب التعاون لدرء تلـك المشـكلات واتقـاء هـذا النـوع مـن الخطاب.

د- **الوسـيلة**، تيـسرت وسـائل الإعـلام بما جد من وسـائل تقنية وصـار بمقدور الكثـير امتـلاك هـذه الوسـيلة والتعبـير بهـا عـما يريـد، ويمكن القـول بأن

الغالب الآن في التعبير بالنسبة للأفراد مواقع التواصل، وتضاف إلى ذلك بعض الوسائل الأخرى، وينبغي أن يشمل التصدي للكراهية توعية أرباب الوسائل الإعلامية بأهمية الوقاية وضرورة رقابة خطاب البغضاء، وأن توظف الوسائل في نشر القيم البانية، ويقتضي ذلك أن تكون قوانين النشر لدى منصات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية واضحة ومفصلة، وأن لا تكون غاية أرباب الوسائل تحقيق الربح ونسب المشاهدة العالية على حساب القيم.

هـ- **التحليل**، وهو أمر مهم لفهم منابع الخطاب وتحليل مظاهره ودراسة آثاره، وينبغي أن يكون التحليل من مختلف ذوي الاختصاصات ليتم تحليل خطاب الكراهية تحليلا شاملا يعين على التصدي للظاهرة، والتحليل ينبغي أن لا يقتصر على واقعة الكراهية بصفة منعزلة، فظروفها وسياقها أمور مهمة للوعي بالأمر وما ينبغي أن يتخذ إزاءه. وتحليل الخطاب يقتضي النظر في مدى انتشاره، وبيئته، ومستوى التفاعل معه، والتحقق من عواقبه، وتصنيف درجة الخطاب، وامتداده، والآثار المحتمل وقوعها.

و- **المستقبل**، الذين يستقبلون خطاب الكراهية أصناف متعددة فيهم المثقف، ومنهم الواعي بما يسمع المدرك لآثاره، وهناك المردد لما يسمع ويقرأ دون وعي بآثار الخطاب ودلالاته، سيما في وسائل الإعلام الجديد حيث يتم تبادل الرسائل سرا وعلانية دون تأمل آثار الخطاب ومخاطره، وما قد يترتب عيله. وكلما كان المستقبل على درجة من الوعي أمكن أن يسهم في التصدي للخطاب بالتحذير منه وعدم مشاركته، وبيان مخاطره.

ز- **الأثر**، تحديد مصدر الخطاب ومستوى تأثيره المباشر، ونوعيته، والأضرار المحتملة، واحتمالات المآلات أمر مهم في التصدي للكراهية، سواء الأثر المباشر أو غير المباشر، وقد يظهر الأثر في المدى القريب أو البعيد، وتكرير خطاب الكراهية يجعل تداوله أمرا يكاد يصير عاديا،

وبذلك يتداول الخطاب وينتشر ويحدث آثارا سلبية في المجتمع تصل حد التطبيع مع القبيح من القول والفعل. والوعي بالأثر يقتضي وضع الإجراءات للحد منه، وقاية، وحاضرا ومستقبلا، واقتراح ما يعزز التنمية والتماسك ويدرأ الكراهية، كما أن دراسة الأثر لا يراد منها بيان الأثر فقط بل توظيف ذلك في التحكم في الخطاب واتخاذ الإجراءات للحد من ذيوعه، واتخاذ التدابير اللازمة للحد من انتشاره، تربويا، وقانونيا.

وإضافة لما سلف فإن الأصل في الرسالة الإعلامية -سواء كانت صوتا، أو صورة، أو رمزا أو قصة...- النبل ونشر ما ينفع الناس، ومن الوسائل المقترحة لتحقيق ذلك:

- تعزيز الأخوة الإنسانية، وخطاب السلم، والاحترام المتبادل.
- اجتناب مثيرات الحساسية المذهبية، والعرقية، والدينية، واللغوية.
- تشجيع الحوار بين الحضارات، والتوعية بأهميته في برامج التربية والتعليم، وفي مختلف مظاهر الحياة في المجتمع.
- نشر ثقافة التعاون، قولا وعملا، وتربية الناشئة تربية تعاونية تعتبر التعاون على البر والتقوى قربة وفضيلة إنسانية تتحلى بها في مختلف مجالات الحياة.
- تفعيل مقتضيات مختلف القوانين ذات الصلة بحقوق وكرامة الإنسان، وينبغي السهر على ذلك من الأفراد والمؤسسات، والتحقق من تنزيل مختلف الوسائل الوقائية والعلاجية.
- تحمل الفرد، ومؤسسات المجتمع المدني[1]، والدولة، مسؤوليتها في خطاب

(1) مصطلح «المجتمع المدني» راج عند المنظرين السياسيين الغربيين حتى القرن الثامن عشر بمعنى مجتمع المواطنين الذين لا تربطهم علاقات بعائلات أو عشائر سياسية. أما اليوم فإن المجتمع المدني يعني جميع القوى الشعبية والبرجوازية التي لا تجد في الدولة الراهنة الحريات وتفتح الطاقات التي تصبو إليها، فالمجتمع المدني مناهض ومعارض للدولة التي يتهمها بالهرم والتحجر، وخاصة في الدول الغربية. (ينظر: عبدالوهاب المسيري/فتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة، دار الفكر، دمشق، ط3، 1431هـ/2010م، ص 361).

الكراهيـة، واعتبـاره اهتمامـا مشـتركا بـين الجميـع، ولا يقتـصر على طرف دون آخـر، فالتصـدي لآفـة الكراهيـة واجب إنسـاني.

- الوعـي بمسـؤولية حمايـة الآخـر مـن خطـاب الكراهيـة، وجمـع البيانـات المتعلقـة بخطـاب الكراهيـة وتوظيفهـا في التصـدي لـه، وينبغـي أن يكـون توظيفـا موضوعيـا غايتـه التصـدي للكراهيـة وليس إنتـاج الكراهيـة بطرق وبصيـغ أخـرى.

- إعـداد خطـط عمليـة للتصـدي لخطـاب الكراهيـة ودرء بواعثـه والتخفيـف مـن آثـاره، وأن يكـون المهتمـون بذلـك عـلى وعـي تـام بالتحديـات التـي سـتواجههم.

- وضع برامج للتوعية المجتمعية بالآثار المترتبة عن ممارسة خطاب الكراهية.

مجالات الحد من خطاب الكراهية:

توظيـف الإعـلام في الحـد من الكراهية يمكن أن يشـمل مختلـف المجالات، بحيـث يوظـف للحد مـن الكراهية في:

المجـال السـياسي، وذلـك بالكف عن تـداول خطاب العنـف والغلبة، ونلاحظ نمـو الكراهيـة في مراحل الانتخابات، حيث ينتشر الخطـاب العنيف ويتم التنكر لمختلـف القيـم وتسـتعمل الوسـائل غـير المشروعـة لتحقيـق المكاسـب السياسـية، وهـو أمـر تشـترك فيـه جميـع دول العالم على تفـاوت، وأحيانا يتطـور الأمر من العنـف اللفظـي إلى العنـف المـادي، ولـو تحقـق الوعي بالقيـم النبيلـة والتنافس الشريـف لأثمـر ذلك وعيا لدى الأجيـال المتعاقبة، فمثل تلك الخطابات المكرسـة للعنصريـة والتمييـز لا تنتهـي بانتهاء الانتخابـات بل تظل آثارهـا عميقة وممتدة في المجتمع.

المجـال الاقتصـادي، وذلـك بإطلاق مبادرات اقتصادية تسـتهدف الأوسـاط التـي يكـثر فيها خطـاب الكراهية بسـبب البطالـة والفقر والتهميش، ومن شـأن

الـرؤى المسـتدامة تحقيـق عمـل قار واسـتقرار نفسي يثمر إنسـانا صالحا يشـغل وقتـه بما ينفـع أمته.

المجـال الاجتماعـي، وذلـك بالتأثير الإيجـابي في الـرؤى الاجتماعية، ونمط الحيـاة، وبنـاء المفاهيـم والتصـورات، ونـشر وعـي مجتمعـي بمختلـف القضايـا وترسـيخ ثقافـة التنميـة والبنـاء والانخـراط في التعـاون، والمبادرة لنفـع المجتمع ودرء الآفـات والمخاطـر التـي تهدده.

المجـال الدينـي، وذلـك بإبـراز المعتقـدات الدينيـة السـمحة، وفهـم الديـن مـن أسسـه ومصـادره وبيـان التأويلات الفاسـدة التـي توظف الديـن في خدمة أهوائهـا وتخـرج دلالات النصـوص عـن مقاصدهـا.

المجـال الفنـي، عـلى اختـلاف أشـكاله وصـوره سـواء كان صـورة أو رمـزا، والتشـجيع عـلى الفـن الهـادف ونبـذ الفـن السـافل الهابـط الـذي يـورث بذيء الألفاظ والسـخرية من الآخر بسـبب معتقده أو لونه أو جنسـه. فالإعلام رسـالته تقتـضي تقديـم الفـن النبيـل الباني، ومـع ما هو مشـاهد من "تكتـل إعلامي"[1] أصبـح هاجـس الربـح هـو المتحكـم فيما يعـرض وينشر.

وهنـاك أمـر إيجـابي ينبغي اسـتثماره وتوظيفه فيما هو إيجـابي وهو حرية النـشر في مواقـع التواصـل الاجتماعـي، فغالبـا قد يكـون لدى الإعلامي رسـالة بنـاءة لكنـه لا يسـتطيع إذاعتهـا ونشرهـا؛ لأنهـا قـد لا تـرضي الجهـة المالكـة أو المتحكمـة في الوسـيلة الإعلاميـة التي يشـتغل فيهـا، بينما في صفحـات التواصل هنـاك قـدر لا بـأس بـه مـن الحريـة في التعبـير عـن مختلـف القضايـا ومـما هـو معـروف لـدى المهتمـين بالإعـلام والتواصـل أنـه «إذا كان الشـخص الـذي يديـر الصحيفـة ليـس هـو مالكهـا، فإنـه يكـون أكـثر اسـتجابة لمطالـب المالـك

(1) أحـد أشـكال الملكيـة الإعلاميـة التـي تجمـع بين وسـائل الإعـلام وغيرها مـن المنتجـات غير ذات الصلـة بهـا، مثـل السـيارات والأجهـزة الإلكترونيـة. ينظـر: معجـم المصطلحـات الإعلاميـة، مجمع اللغـة العربيـة، القاهـرة، 1429هـ-2008-م، ص 13.

الفصل السادس

دور وسائل الإعلام في نشر قيم السلم والتعايش والتعاون الحضاري

الأصلي للجريدة، وتلبية رغباته، وهي تعني الرغبة في زيادة الأرباح، بغض النظر عن تلبية حاجات الجمهور وتقاليده»[1]. وبعض المؤسسات الإعلامية وإن كانت تقيد من حرية العاملين فيها بمراقبة ما ينشر خارجها بما في ذلك النشر في وسائل التواصل، فإن الإعلامي النبيل لن يعدم فضاء يوجه فيه رسالة بانية تحث على التزام الخير ونبذ الشر. ولحرية النشر أثر كبير في تطور الإعلام، وما يزال التنافس على أشده بين مختلف وسائل الإعلام والتواصل والاتصال «وتفترض الاتجاهات الحالية لتطور وسائل الاتصال نمو أحد تصورات ثلاثة لوضع الاتصال خلال القرن الواحد والعشرين، وتشمل هذه التصورات ما يلي:

أولا: تكريس العزلة والتفتت الجماهيري، حيث تمنح وسائل الاتصال الجديد الأفراد القدرة على خلق بيئات الاتصال التي تناسبهم، وأدى ذلك إلى تناقص المعرفة.

ثانيا: تكريس الهيمنة والاندماج لوسائل الاتصال، للقضاء على الشركات المنافسة، والوقاية ضد مخاطر المستقبل.

ثالثا: التوافق بين التكنولوجيا القديمة والحديثة، وينبني هذا التصور على أن تقوم التكنولوجيا الجديدة بسد جوانب النقص في التكنولوجيا القديمة»[2].

(1) حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ص 269.

(2) حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ص 276 (بتصرف)

الفصل السادس

دور وسائل الإعلام في نشر قيم السلم والتعايش والتعاون الحضاري

تعتبر وسائل تحقيق السلم والتعايش والتعاون الحضاري متعددة، ويظل التواصل بمختلف وسائله من أهم الأمور الميسرة لتحقيقها، وقد تكون عائقا دون ذلك في الآن نفسه، فالأمر مرتبط باستعمالها، وطرق توظيفها، وهي بذلك يمكن أن تكون وسائل معززة للتعايش والسلم والسلام -وهو الأصل فيها- وقد تكون ناقلة للكراهية مغذية للاقتتال والفتن والطائفية كما هو مشاهد في واقع كثير منها، وسنسعى في هذا الفصل إلى بيان ما يفترض أن تكون عليه في نشر قيم السلم والتعايش والوقاية من الكراهية ودرئها، وذلك من خلال إبراز ما يمكن أن تسهم به في نشر التعاون الحضاري، وما ينبغي أن تعززه من وسائل يمكن أن تكون منطلقا للتعايش والتعاون الحضاري الأممي، وما يمكن أن توجه إليه من خلال التراث الحضاري المشترك، إضافة إلى ما استجد من وسائل الإعلام الجديد التي يفترض أن تكون مسهمة في تحقيق معاني الأخوة الإنسانية وقيم الخير والتعاون، وتعزيز الوعي بالذات والآخر وحق الانتماء، ونشر الحوار بين الثقافات وتصحيح المفاهيم، والوصل بين شعوب وأمم الأرض والتعريف بإرثها التاريخي والإنساني. وهذا ما سنتناوله بشيء من البيان فيما يلي من الصفحات.

1. التعايش والتعاون الداخلي منطلق للتعايش والتعاون الحضاري الأممي، أي دور لوسائل الإعلام؟

الحديث عن التعايش والتعاون الداخلي يجب أن لا يكون عبارة عن مجاملات وتهدئة وقتية أو تغطية لضغائن خفية، بل الأمر يقتضي إيمانا بالتعددية والتنوع. والإيمان بحق الآخر في الاختلاف واعتباره حقا مسلما لا يقتضي حاكمية أو رقابة عليه، بل يقتضي أن يصغي كل طرف للآخر ويؤمن به دون نفور أو إحن، وأن يلتئم الجميع لمواجهة أي شذوذ فكري يغذي الكراهية ويولد العنصرية، وأن يتحقق التنوع الداخلي على نحو يشكل ثراء للوطن وتنوعا في الأفكار، يوسع الآفاق، ويخرج كل طرف من رؤى ضيقة إلى انفتاح على رؤى شمولية تحقق الخير لأبناء الوطن على اختلاف مكوناتهم وانتماءاتهم، ومهما اختلفت الرؤى والأفكار فهناك أمور جامعة تسع الجميع، وتستدعي تعاونا لتحقيقها. وكثيرا ما يتم الحديث عن التعاون الحضاري بين الحضارات المختلفة، ويتم إغفال التعاون بين أرباب الحضارة الواحدة. والتعاون على درجات: أدناها تعاون الفرد مع نفسه، يليه تعاون الفرد داخل جماعة، ثم التعاون داخل المجتمع، ثم التعاون العام الذي لا حدود له، ويمكن حصر هذه الأنواع في نوعين:

النوع الأول: التعاون الداخلي بين أرباب الحضارة الواحدة، وهو منطلق التعاون الخارجي، وقد خسرت الحضارة الإسلامية الكثير بسبب غياب هذا التعاون، قديما وحديثا، وهناك قطيعة داخلية بين أبناء هذه الحضارة تحتاج إلى تجاوز، لتعزز الحضارة الإسلامية مركزيتها، وتقوم بوظيفتها الإعلامية المنشودة، وتبرز خصائص فكرها التعاوني المرن الذي فسد داخليا بسبب انحرافات الممارسة، وتراجع خارجيا بسبب التفريط في السنن الكونية، وعدم الأخذ بالأسباب، ويقتضي هذا الصنف من التعاون انسجاما بين وسائل الإعلام وتوافقا في الخطاب الهادف البناء.

النوع الثاني: التعاون الخارجي مع مختلف الحضارات، ومن الواقعية في تحقيق هذا التعاون أن يكون منبنيا على التعاون الداخلي، فكلاهما بحاجة للآخر «وإمكانات قيام حوار مثمر فيما بين الثقافات أعظم كثيرا الآن إذا ما ارتكز على تصورات واقعية بشأن ثقافة المرء وثقافات الآخرين»[1]. ومن الواقعية النظر في مدى تحقق التعاون على مختلف المستويات عمليا، وليس شعارات رنانة ترفع للتمويه والتضليل، ومهم أن تكون لدينا مناسبات للتذكير بالتسامح ك«يوم التسامح العالمي»[2]، والأهم أن نعيش هذا التسامح في حياتنا، وجميل أن يكون لدينا «إعلان مبادئ التسامح الأممي» والأجمل أن ننعم بهذا التسامح، وأن تستشعر الإنسانية كافة حق الآخر في العيش بأمان وسلام انطلاقا من قناعات يمارسها الإنسان مع أخيه الإنسان، تشمل ما حوله والعالم أجمع.

وللإعلام أثر كبير في تحقيق التعاون الداخلي والخارجي ودرء آفاته، فالإعلام الطائفي يعتبر عقبة كأداء أمام مختلف جهود السلم والسلام، والإعلام القائم على التمييز العنصري يغذي الطائفية وينمي مشاعر الحقد والعداوة. صحيح أن من وظيفة وسائل الإعلام نقل الخبر، لكن دورها لا يتوقف عند ذلك؛ فعند نقل المعاني السلبية ينبغي استحضار القيم الإنسانية ودرء ما يؤدي إلى الصدام، وأحيانا قد يكون الخطاب موجها للداخل والخارج أو لهما معا ويحمل معاني سيئة؛ فيؤدي إلى انقسامات داخلية وإثارة للمشاعر داخليا وخارجيا، ويمكن أن نشير على سبيل المثال في هذا السياق إلى خطاب الرئيس الأمريكي «جورج بوش» حينما صرح في خطاب عدائي من منطلق

---

(1) ديبتر سنغاس، الصدام داخل الحضارات التفاهم بشأن الصراعات الثقافية، ترجمة شوقي جلال، ص 215.

(2) بدأت فكرة اتخاذ يوم عالمي للتسامح سنة 1993م، وقررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن يكون عام 1995م هو «العام الدولي للتسامح» ثم أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم (95/51) الذي دعت بموجبه الدول الأعضاء إلى اعتبار يوم 16 نوفمبر من كل عام يوما عالميا للتسامح.

ديني حينما أعلن حربه على الإسلام، وقام بتبرير الحرب ضد أفغانستان والعراق من منطلقه الديني، موظفا الدين فيما لا صلة له به، وتلقفت الكثير من وسائل الإعلام تصريحاته دون بيان لمخاطر ذلك الخطاب وما يشكله من خطر على الإنسانية.

الإعلام الديني وخطاب الكراهية بين الوقاية والتغذية؟!

يفترض في الإعلام الديني على اختلاف أنواعه أن يكون سباقا للوقاية من الكراهية والتعريف بالدين كما هو، باعتباره إعلاما منتميا إلى ما ينشر السم والسلام، ويمكن القول: إن مسؤولية هذا الإعلام في التصدي للكراهية آكدة من غيره، لاعتبارات عدة، منها ما يتعلق بموقعه داخل المجتمع، ومنها ما يتعلق بخلفيته التي يسعى الجميع لفهمها كيفما يشاء، ولكونه مسؤولا عن أمانة الكلمة ونشر الوعي دون تضليل في المعارف، ودون تحريض على العنف، أو استضافة من عرفوا بتأويل النصوص تأويلا غير سليم، وإذا كان هذا هو ما ينبغي أن يكون؛ فإن الواقع شاهد بخلاف ذلك حيث يرى المتتبع للإعلام الديني ما يبث من كراهية بين الطوائف والمذاهب والحضارات، على مستويات مختلفة:

- **على المستوى المذهبي**، حينما نتحدث عن المستوى المذهبي نقصد ما هو حاصل بين أتباع المذهب العقدي الواحد من ألفاظ القدح والتقريع حين يختلفون في بعض الفروع فيكون ذلك الاختلاف حاملا لهم على وصف بعضهم بأقبح النعوت، وتعتبر منصات التواصل الاجتماعي مرتعا خصبا لمن تأمل التعليقات على بعض المواضيع وما يصدر فيها من عنف لفظي يصل أحيانا إلى التهديد الجسدي، بسبب اختلاف في أصل أو فرع، ومهما يكن الاختلاف فالواجب أن يظل كل واحد يعمل على شاكلته، دون إذاية للآخر أو السخرية منه، ودون تأجيج للطائفية المقيتة؛ حيث يتجاوز الأمر ادعاء امتلاك الحق إلى إعلان حروب كلامية خطيرة، لها

تأثيراتها السلبية على خطاب التعارف والتعاون الداخلي، وتجد ذلك على الصعيد المحلي والإقليمي أحيانا، ويتطور إلى ادعاء طائفة بحقها في الوجود والاستحواذ والتحكم دون أخرى، ونشير هنا على سبيل المثال إلى الكراهية اللفظية وخطاب العنف الحاصل بين "السنة" و"الشيعة" في مختلف البلدان، بل وبين المذاهب السنية أنفسها.

- **على المستوى الحضاري**، إن من لا يستطيع تحقيق تعارف وتعاون داخلي يصعب عليه تحقيق تعارف وتعاون خارجي، لأنه قد اتخذ الانغلاق ديدنا له وعادة، ويستغرب أحيانا الانفصال أو ما يعبر عليه ب"الازدواجية" في الخطاب بين فئات تدعي مد يد التعارف والتعاون إلى حضارات خارجية وهي لا تستطيع فتح حوار داخلي مع "الجار ذي القربى" و "الجار الجنب" و "الصاحب بالجنب". ومن عجز عن تحقيق حوار داخلي فهو أعجز عن تحقيق حوار حضاري خارجي شامل مع مختلف الحضارات.

- وتأثير وسائل الإعلام في تحقيق التعايش والتعاون مرتبط بمدى تأثير هذه الوسائل في جمهورها، وهو تأثير له ارتباط بجملة من المتغيرات، يجب أن تكون وسائل الإعلام مواكبة ومراعية لها «ويمكن التعبير عنها بالمتغيرات التالية:

- **متغيرات البيئة**، وهي كافة الظروف السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، وقد تكون وسائل مساعدة لوسائل الإعلام على إحداث التأثير والتغيير أو تكون عوامل تضعف فعالية وسائل الإعلام.

- **متغيرات الوسيلة**، وهي العوامل المتعلقة بوسائل الإعلام ومصداقيتها، وتنوعها، وشمولها، وتجانسها... .

- **متغيرات المحتوى**، تتجلى أهمية المحتوى في قدرته على الاستمالة، والإقناع، والتنوع، والتكرار، والجاذبية، وإشباع حاجات المتلقي دورا مهما في فعالية تأثير وسائل الإعلام.

- **متغيرات الجمهور**، متغيرات الجمهور لها دلالة كبيرة في فعالية تأثير وسائل الإعلام، حيث يختلف الأفراد في خبراتهم، وثقافتهم، وتعرضهم الانتقائي لوسائل الإعلام، وقابليتهم للتأثر ... .
- **متغيرات التفاعل**، فآلية التفاعل وطريقته، وهل هو جماعي أم فردي كل ذلك يحدد مدى فعالية تأثير وسائل الإعلام»[1].

وكل هذه المتغيرات لابد لها من مراعاة واعتبار الأولوية أو التراتبية فالتعاون لابد أن يكون مراعيا للمراحل التالية: التعاون مع الذات، التعاون مع الآخر داخل المجتمع الواحد، التعاون مع الآخر محليا، التعاون مع الآخر عالميا وكونيا. وكل تلك الأصناف من التعاون تقتضي وعيا بمنهجها وسننها وشروط نجاحها.

(1) فهد الشميمري، التربية الإعلامية، كيف نتعامل مع الإعلام؟ ص 60.

2. توظيف مقومات التراث الحضاري المشترك في بناء الإعلام الرسالي الهادف.

من شأن المشترك الحضاري توجيه رسالة الإعلام نحو الوعي بهذا المشترك وإيمانه بالتعددية وانعكاسها في برامجه، وخطابه، فيصبح مثالا للتعددية في واقعه، وموجها لاحترامها فيما ينشر ويوجه إليه، ومع انتشار الإعلام الجديد أخذت القراءة تتراجع شيئا فشيئا وحلت محلها وسائل التواصل بصورها، ومقتطفات منشوراتها المختصرة التي هي أبقى وأشد تأثيرا، سيما حينما تتوفر لها وسائل الدعاية والإعلان، فيمكن توظيف تلك الوسائل للتوعية المختصرة المؤثرة في ترسيخ القضايا المشتركة التي تدعو مختلف أتباع الحضارات لمزيد تقارب وتعارف، وما هو مشترك ومحل اتفاق ينطلق منه للبناء عليه، وما هو محل خلاف يتحاور بشأنه للوصول إلى وفاق، وإن تعذر بقي كل على حاله مع تعاون نافع غير ضار، وبعض ما قد يظهر لنا اختلافا يمكن اعتباره تعددية لا تثير تنافرا أو اختلافا، فمثلا تنوع الأديان الذي ينظر إليه على أنه اختلاف مرجعية تاريخية ضاربة في الأزل لا يمكن تجاوز ذلك الاختلاف وبالتالي لا مناص من التطاحن أمر غير صحيح، فذلك التعدد إذا نظرنا إليه في سياقه التاريخي الصحيح سنجد أن وراء «تنوع الأديان يوجد الدين الحنيف، دين الله في البدء الذي فطر عليه جميع الناس قبل أن يتطبعوا بما يجعلهم أتباع هذا الدين أو ذاك»[1]. ثم عرفت الأديان تتابعا دون تناقض أو تباين باعتبار وحدة المصدر، سوى ما كان من تحريف البشر، إلى أن ختمها الله بالدين الخاتم الجامع، وحفظ الدين الخاتم معاني الخير والفضيلة التي كانت من قبل، ولو استثمرت القضية الجامعة والأصل المشترك الذي هو التوحيد بما يقتضيه من لوازم وتبعات لأمكن درء الكثير من الخلافات، منها الوحدة التي وردت في القرآن

(1) إسماعيل راجي الفاروقي، التوحيد جوهر الحضارة الإسلامية، ص 25.

الكريم في سياق الحديث عن تعدد الرسل وتعدد الشرائع السابقة؛ ليأتي التعقيب بالحث على الوحدة واجتناب الفرقة ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ (الشورى: 14).

ومن شأن الإعلام الرسالي الهادف توظيف هذا المشترك والتعريف به، لبناء مجتمعات محصنة وصامدة ومستعدة لمواجهة الأزمات الناتجة عن الكراهية عند حدوثها، وصد دعوات الفرقة والتناحر، ويتطلب ذلك وعيا مسبقا، تشارك فيه مختلف الجهات الفاعلة ويظل دور الإعلام رائدا لما له من إمكانيات الوصول إلى أكبر شريحة واسعة يكون أثرها أحيانا أبلغ من الجهود الميدانية المقتصرة على حدود المكان والمنتهية بزمن معين، فيما تظل الرسالة الإعلامية أقوى وأبقى للأجيال الحاضرة والمستقبلية، حيث تظل الرسالة الهادفة ناطقة في كل حين بضغطة زر عند البحث عنها أو الرغبة في إعادة نشرها.

3. مسؤولية الإعلام «الفردي، والمؤسسي» في تحقيق معاني الأخوة الإنسانية وقيم الخير والتعاون

السعي نحو تحقيق معاني الخير والإنسانية رسالة نبيلة يجب أن تكون حاضرة في حياة الإنسان الذي استخلف في الأرض ليعمرها ويصلحها، فلا ينشر إلا ما يحقق العمارة، ويلائم كرامة الإنسان، وينبذ ما سوى ذلك، وهذه المعاني تترسخ في الإنسان بما يلقى إليه من تعليم وتربية تتعدد منافذها ووسائلها من: أسرة، ومدرسة، وإعلام، وغير ذلك، والمؤسسات الإعلامية كلما حققت هذه المعاني فيما تنشره وتذيعه إلا وكانت أقرب إلى الإنسان تسعى في خدمته وما يصلحه، وكلما نشرت عكس ذلك فإنها تحيد عن رسالتها وتسعى لمحاربة الإنسان وتأجيج الاقتتال بين بني آدم الذين هم أبناء أب واحد، ولا تقتصر وظيفة نشر الرسالة البانية الهادفة على الإعلام المؤسسي بل إن الإعلام الفردي بما حققه من نجاح في الانتشار فهو أيضا مسؤول عن نشر ما يحقق معاني الأخوة الإنسانية بما أتيح له من سهولة النشر وإمكانيات الترجمة الميسرة لمخاطبة مختلف شعوب العالم في شتى المعمورة، بأقل جهد وأيسر طريق، والأصل في الإعلام الفردي والمؤسسي أن يكمل بعضه بعضا في التوجيه نحو القيم البانية التي يحتاج ترسيخها إلى وقت وتكرار لكي تظل راسخة وثابتة يتم التذكير بها بين الحين والآخر، ووفقا لرأي «طه عبدالرحمن» فإن «الفضائل لا تكتسب على عجل (كسعة الصدر، والانفتاح على أفكار الآخرين، والصبر على الرأي المخالف، والحكمة، والحلم...) بل لابد لمن أراد التحلي بها أن يقضي وقتا غير قصير في التمرن والتعود عليها، أما الفضائل التي يمكن أن يكتسبها الإنسان بسرعة فلاحظ لها في الوجود الدائم ولا في التأثير البعيد، وهذا ما نلاحظه في الفضائل التي تورثها ثقافة التغيير الناتجة عن المعلوميات، لا سيما في جيل الشباب ك «التسامح بلا قيد» و«الشفافية بلاحد» ...»[1]. وذلك يقتضي رؤية لطرق ترسيخها وإثباتها

(1) طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص 206.

حتـى تصـير فضيلـة راسـخة في النفـس، وليـس شـعارا يرفـع ثم ينـسى، وهناك أمثلـة سـلك فيهـا الإعـلام مسـلك التكـرار لترسـيخها، لكـن غالبـا مـا كان ذلـك في مناحـي سـلبية ومـع قضايـا فكريـة أو سـلوكية غـير سـليمة، ومـع ذلـك فقد أثـر تكرارهـا أثـرا وتأثـيرا، ونرى أحيانـا أن الإعلام يكـرر بعض المعاني السـلبية وتكـون معلومـة في البدايـة بأنهـا مجانبـة للصـواب، لكـن بكـثرة التكـرار تصير قناعـة راسـخة وأمـرا مألوفـا، يتـداول شـيئا فشـيئا إلى أن يصير قناعـة وأحيانا عقيـدة، يحتـاج تغييرهـا إلى وقـت ونفـس، فلذلـك لا ينبغـي الاسـتهانة بما ينشر مـن رسـائل سـلبية بشـكل مبـاشر أو غير مبـاشر، فهي لهـا تأثيرهـا في المجتمع غـير أن التأثـير قـد يكـون بطيئـا غـير ظاهر وقـد يكون سريعـا يظهـر للعيان.

ونرى أن إسـهام مختلف وسـائل الإعلام في تحقيق معاني الأخوة الإنسـانية يمكن تحققـه بالخطوات التالية:

- **الالتـزام**، ونقصـد بـه التـزام الإعـلام نفسـه هذه المعـاني وتصديـره لخطاب واع بنـاء هادف ينشر الخير والسـلم والسـلام، ويتأتى ذلـك باختيار مختلف البرامـج التـي تقـدم، بمـا في ذلك تلك التـي يقصد بهـا الترفيه.

- **التدافـع**، والمقصـود الوعـي بسـنة التدافـع بـين الحـق والباطـل والانخراط فيـه بالتصـدي للخطـاب البغيض أيـا كان مصدره من الإعـلام أو من غيره، وتـارة يقـدم ذلـك عـلى أنـه حريـة رأي وتعبـير أتيـح للضيـف الإفصـاح عن رأيـه، لكـن عنـد التتبـع يظهر أن مـن يخالف ذلـك الفكر لا يتاح لـه التعبير عـن رأيـه المخالف عـلى ذات الوسـيلة الإعلامية.

- **الامتثـال**، أي امتثـال التعدديـة في البرامـج الإعلاميـة نظريـا وعمليـا بـدرء ثقافـة الإقصـاء، وإشراك مختلـف الانتـماءات في التعبـير عـن آرائهـا والتعريـف بحضاراتهـا، واعتبـار ذلـك حقـا أصيـلا وليـس منـة أو تفضـلا.

- **التوجيـه**، وهـو توجيـه نحـو المعـاني الخـيرة النبيلـة، والتعريـف بالـتراث

الإنسـاني المشـترك، والانعتـاق من تسـلط السـلطة لاسـتعادة ثقـة الجماهير، وتصحيـح الثقافـة المحرفـة ومـا لحـق التاريـخ والواقـع مـن تشـويه وتضليل مقصود.

- **الانعتـاق**، وذلـك بانفـكاك الإعـلام مـن أغـلال الاختلافـات والتجاذبـات السياسـية غـير النبيلـة، والرقـي بـالأداء مـن مسـتوى الانحياز إلى مسـتوى التوجيـه والتسـديد والتحـلي بحضـارة القـول والفعـل.

- **التفاعـل**، ويتأتى بتحقيـق التفاعل بين نظريات الإعلام وممارسـاته العملية، ففلسـفة الإعـلام فيهـا كثـير مـن الرسـائل البانيـة غـير أنـه عنـد المقارنـة بـين النظـري والواقـع العمـلي تتسـاءل هـل الأمـر يتعلق بـذات المؤسسـة أو بمؤسسـات مختلفـة ؟!.

4. دور وسائل الإعلام في تحقيق الوعي ب«الذات» و«الآخر» وتعزيز الانتماء وتحقيق التعايش السلمي

إن ما يعيشه العالم من واقع الاحتقان والانعزال في ظل توفر وسائل التواصل والاتصال يدل على فجوات متعددة في مختلف المجالات أفضت إلى غياب الوعي بالذات والآخر، وتؤدي أحيانا إلى وعي موروث غير سليم يؤدي إلى خلافات وإحن «ولم يعد خافيا ما تمثله التداعيات السلبية لمناخ الاحتقان السائد بين الثقافتين العرب-إسلامية والثقافة الغربية، ليس فقط على علاقات اقتصادية أو سياسية هنا أو هناك، بل على مجمل قضايا مصيرنا الإنساني المشترك»[1] لذا وجب توظيف مختلف الوسائل لتحقيق وعي شامل ينطلق من الذات ويمتد إلى الآخر، ومن وظائف الإعلام نشر الوعي وقيم السلم والتعايش، والوعي مراتب ينطلق من الذات ثم يمتد نحو الآخر سواء أكان صاحب انتماء متفق أو مختلف، ووسائل الإعلام تعتبر «في كثير من دول العالم أحد منتجي الثقافة عن طريقه التفاعل والتأثير الإنساني المتبادل، وفى السنوات الأخيرة اكتسبت وسائل الإعلام، باختلافها، أبعادا جديدة زادت من قوة تأثيره على الأفراد والجماعات. أضف إلى ذلك أن الإعلام باعتباره مؤسسة اجتماعية هامة في المجتمعات البشرية يحمل مضامين اقتصادية، وسياسية، وأيديولوجية إن لم تكن لها القدرة على ترسيخ ثقافة المجتمع وهويته، فإنها تؤدي إلى تزييف الوعي وإفساد العقول»[2] وإذا وجدت معيقات في الواقع الاجتماعي تعيق التعايش والتعارف فإن وظيفة الإعلام التصدي لذلك عن طريق توعية الجماهير بما ينبغي أن يكون من تعارف وتعاون، فتكون وسائل الإعلام بذلك مؤثرة ومثمرة، ولكن

---

(1) تقرير حالة حوار الثقافات في العالم، دراسة مسحية لصحف ودوريات إنكليزية وفرنسية وألمانية وعربية، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ط1، 1432هـ - 2011م، ص 8.

(2) دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى طلبة الجامعات، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية ،2010 المجلد:12 العدد 1، ص 137.

الواقـع ناطـق بغـير ذلـك؛ حيـث خطـاب الكراهيـة في ازديـاد، وألفـاظ العداوة منتـشرة بكـثرة في وسـائل التواصل، ومن الاسـتنتاجات التي توصـل إليها تقرير المقـرر الخـاص للجمعيـة العامة للأمم المتحـدة، المعني ب «تعزيـز وحماية الحق في حريـة الـرأي والتعبـير» أنـه «حـدث ارتفـاع مقلـق في عـدد أشـكال التعبير عـن الكراهيـة والتحريـض عـلى العنـف والتمييـز. وكثيرا مـا تزداد حدة أشـكال التعبير هذه بسـبب الساسـة ووسائط الإعلام، بينما سـهلت الأنترنت أيضا تنامي خطـاب الكراهيـة وبـروزه في السـنوات الأخـيرة»[1]. ووسـائط الإعـلام تنعكـس فيهـا ثقافـة مجتمعيـة منتـشرة، وتتجـلى فيهـا خفايا وخبايـا حقيقة الإنسـان بما يحملـه مـن أفـكار ومعتقـدات غالبـا ما يعـبر عنها بعفويـة وبحرية ظنـا منه أنه يكتـب دون مراقبـة، لكـن سرعان ما يتجلى ذلـك في المجتمع وتبـدو آثاره، وهـي وسـائط يـسرت الوصـول إلى كثـير مـن المجـالات وأفـرزت في الآن ذاتـه كثـيرا مـن التحديـات. وقبـل الاهتـمام بتأهيـل الوسـائط الإعلاميـة ينبغـي الاهتـمام بتأهيـل الإنسـان المسـتعمل لهـا ليوظفهـا في تحقيق معـاني الخير والدعـوة إليه، والرسـالة الإعلاميـة وإن انطلقـت مـن جانـب فهـي رسـالة متبادلـة، لأن هناك طرفـا آخـر يسـتقبلها، ولا نقتـصر عـلى الرؤية القائلـة بتأثير المجتمع في وسـائل الإعـلام بـل كل منهـما يؤثـر في الآخـر، وإذا كان الشـخص قـد يكـون بمقـدوره الابتعـاد عـن هـذه الوسـائل فـإن الإعـلام لا غنـى له عن الأشـخاص.

ومـن العبـث أن تظـل بعـض وسـائل الإعـلام تـردد شـعارات التسـامح دون أن ينعكـس هـذا التسـامح في رسـالتها وبرامجهـا، وكل الشـعارات قيمتهـا في ملامسـة الواقـع وتغيـيره، وقدرتهـا عـلى ترجمـة الأفـكار إلى حيـاة عمليـة، ولن يكـون بمقدورنـا تغيـير شيء مـن واقعنـا الاجتماعـي مـا دام هـم الشـعارات والتضليـل هـو الغالـب، فالصراحـة ونشـدان الحقيقـة وإعلانها شروط أساسـية للوضـوح مـع الـذات ومـع الآخـر، ومتى توفـرت هذه الـشروط اسـتطاع الإعلام

(1) تقريـر الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة، «تعزيـز الحق في حرية الـرأي والتعبـير وحمايته» ينظر الرابـط التـالي: https://cutt.us/9jOcE ص 28.تـم الاطـلاع عليـه بتاريـخ 15 – 1 - 2021

أن يـؤدي رسـالته ويحقـق أثـره وتأثـيره الإيجـابي في المجتمـع. فحـين تتحـلى الوسـيلة الإعلاميـة بالتسـامح شـعارا وعمـلا سـيظهر أثـر ذلـك، وينصـت لهـا النـاس، كـما أنهـا حـين تنـشر البغضـاء والكراهيـة سـنجد هنـاك من يتأثـر بها ويسـعى لنقلهـا إلى الواقـع بعـد المشـاهدة، وفي التاريـخ أمثلـة عديـدة لأدوار سـلبية عـزز فيهـا الإعـلام الكراهيـة، وتبناهـا ونشرها، ونشـير على سـبيل المثال إلى مـا أورده تقريـر الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة المتعلـق بخطـاب الكراهية عـن «الإبـادة الجماعيـة في رواندا عـام 1994، حيث اضطلعت وسـائط الإعلام بـدور رئيـسي في دعـم الكراهيـة الإثنيـة والعنـف والتحريـض عليهـما ضـد السـكان مـن «التوتـسي» ومن «الهوتـو» المعتدلين. فقد بثت صحيفـة «كانغورا» الكراهيـة ضـد «التوتـسي» حيـث نـشرت مقـالات ورسـوما كاريكاتوريـة هوجم فيهـا «التوتـسي». ووصلـت المحطـات الإذاعيـة إلى جمهـور أوسـع، حيـث قامت بـدور أسـاسي في نقـل الدعايـة المتسـمة بالكراهيـة والتحريـض عـلى العنـف. وقـام راديـو روانـدا ومحطـة الإذاعـة والتلفزيـون (RTML) بالتحريـض عـلى المذابـح وتشـجيعها وتوجيههـا. وأشـارت رسـائل الكراهيـة المذاعـة خـلال الإبادة الجماعيـة إلى «التوتـسي» بـ «الصراصـير» وأصـدرت تعليـمات بقتلهـم. وقُتل ما يقـرب من مليـون شـخص»[1].

وأشـار التقريـر ذاتـه إلى أنـه «بعـد الحـادي عـشر مـن أيلول/سـبتمبر، تعـرض الإسـلام والمسـلمون للوصـم والعـداء في وسـائط الإعـلام الغربيـة. وربطـت بعـض تلك الوسـائط الإسـلام بالإرهاب، مما يعـد محركا رئيسـيا لعودة ظهـور كراهيـة الإسـلام حـول العـالم، وفقـا للمقـرر الخـاص المعنـي بالأشـكال المعـاصرة للعنصريـة والتمييـز العنـصري وكُـره الأجانـب ومـا يتصـل بذلـك مـن تعصـب. وعـلى الرغـم مـن قيـام العديـد مـن منظـمات المجتمـع المـدني بإلقـاء خطابـات داعمـة للمسـلمين بعد هجـمات 11 أيلول/سـبتمبر، اسـتغلت المنظمات المتطرفـة المعاديـة للمسـلمين وسـائط الإعـلام لنـشر رسـائل الخـوف والغضـب.

(1) ينظر التقرير على الرابط: https://cutt.us/zIcr1 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021-01-10م.

وأشـارت الخبـيرة المسـتقلة السـابقة المعنيـة بقضايـا الأقليـات في أحـد التقارير (A/HRC/13/23/Add.2) إلى أن أفـراد المجتمعـات المسـلمة والعربيـة في كندا ذكـروا أن التصـورات النمطية السـلبية تعززت منذ أيلول/سـبتمبر 2001، بما في ذلـك في وسـائط الإعـلام، مـما ثبطهم عـن المشـاركة في النقاش العـام أو إثارة شـواغلهم»[1]. ووسـائل الإعـلام النـاشرة لمثـل هـذا الخطـاب والمغذيـة لـه هـي مقـصرة في أداء رسـالتها، ومضيعـة لرسـالة غيرها من الوسـائل الإعلامية حيث تظـل منشـغلة بالـرد عـلى مـا يثـار من تضليـل وانحيـاز، فتكـون بوجـه آخر من الوجـوه ولـو عـلى نحو غـير مباشر منخرطـة في الدعايـة للرسـائل البغيضة ولو عـلى سـبيل الـرد، لذلك نـرى أن الاهتمام بالبنـاء وتحقيق التزكية لدى الإنسـان الـذي سـيتصدى بفطرتـه ووعيـه لـكل تضليـل وإسـاءة أيـا كان مصدرها.

(1) ينظر التقرير على الرابط: https://cutt.us/zIcr1 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 10 - 01 - 2021م.

5. دور وسائل الإعلام الجديد في نشر الحوار بين الثقافات وتصحيح المفاهيم "نموذج الإسلاموفوبيا" أو "الخوف من الإسلام"

لوسائل الإعلام تأثر وتأثير في مختلف ما يستجد من القضايا، ولا تقتصر وظيفتها على نقل الوقائع والأحداث، بل على التوعية أيضا بطبيعة تلك الأحداث، والسعي لتقريب وجهات النظر عند الاختلاف، سواء كانت وسائل محلية أو إقليمية أو عالمية، وبذلك تكون وسيلة من وسائل نشر الوعي وتصحيح المفاهيم ودفع الزيف الذي تسعى إليه مختلف المؤسسات بمختلف الوسائل، وهناك مفاهيم كثيرة مغلوطة انتشرت بواسطة الإعلام نفسه، وتقتضي الرسالة الإعلامية النبيلة تصحيح المفاهيم ودحض الأباطيل الإعلامية المنتشرة وهو ليس انحيازا من الإعلام ضد الإعلام بل هو انحياز للحقيقة وتصحيح للمسار «وتعد ظاهرة الخوف من الإسلام التي اصطلح عليها في الغرب ب "الإسلاموفوبيا" من الظواهر الجديدة التي اقترنت بتصاعد موجة العنصرية والكراهية للإسلام، فهي صناعة إعلامية وبضاعة سياسية، تضافرت في تضخيمها جهود دوائر كثيرة معادية للإسلام والمسلمين»[1] وقد كان لوسائل الإعلام الحظ الأوفر في صناعة ما يعرف ب"الإسلاموفوبيا" الذي يسعى إلى التخويف من الإسلام ونشر صور نمطية عنه وعن معتنقيه، وهو خطاب في تصاعد دون أن يأخذ من الاهتمام والوقاية ما يأخذه الخطاب "المتطرف" حين يصدر من جهة تحسب على المسلمين، واستطاعت وسائل الإعلام الغربية سيما بعد أحداث 11 سبتمبر عام 2001 أن تربط بين الإسلام والإرهاب في مخاطبتها للإنسان الغربي، وأثمر ذلك حاجزا وسوء فهم مسبق، يعتبر عائقا أمام خطاب السلم والسلام، والوعي بحقيقة رسالة الإسلام، ووجد الكثير من المسلمين أنفسهم منشغلين بالدفاع عن النفس وتصحيح الصورة الخاطئة، وأضعف ذلك جهود التعارف والتعايش، وأفضى إلى صدور نعوت وازدراء للدين الإسلامي نفسه، والتعبير على ذلك

(1) الإيسيسكو، دور الإعلام في معالجة ظاهرة الخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا)، ص 5.

في مختلف منصات التواصل، بل وصل إلى جدران المساجد، والتضييق على بعض المظاهر كحجاب المسلمات، وأثمر ذلك تضييقا على الحريات، وعدم مساواة، وشعورا بالمظلومية، والطبقية في التعامل، وصولا إلى التضييق على الأئمة وخطباء المساجد.

وإذا كانت ممارسة "الإسلاموفوبيا" تنبع أحيانا من رؤية ممنهجة ومؤسسة قصد القطيعة مع الإسلام، وتكون أحيانا نتيجة عدم المعرفة بالإسلام، وتلقي بعض المعارف عنه من أوساط تقدمه تقديما محرفا، فإن وظيفة الإعلام تحري الدقة والموضوعية، والتصدي للخطاب العنيف من أي جهة كان، ورغم دعوات مختلف النشطاء المسلمين لإبراز الوجه السمح لرسالة الإسلام، إلا أن هناك من يصر عن قصد على استمرار هذا الربط بين سلوك بعض أفراد الديانة وتعاليم الديانة، ويكون الإصرار على التنكر للقيم والمبادئ السمحة وانتقاء وقائع لبناء المواقف عليها، ويضاف لذلك بعض القوانين التمييزية والجائرة في حق أتباع بعض الديانات، ونشير على سبيل المثال إلى "منع الحجاب في فرنسا" و"حظر المآذن في سويسرا" وغيرها من النظم التي تنم على طبقية مؤسسة وتمييز ممنهج، وما جريمة "نيوزيلندا" والاعتداء على المصلين في أماكن العبادة، والاستنكار -الذي كان على استحياء- من لدن بعض الدول إلا دليل من الأدلة الدامغة على الازدواجية في التعامل مع الأحداث، والتمييز بين الفئات المستهدفة، وكذلك أيضا غض الطرف عن الممارسات الاستفزازية المؤذية لمشاعر الآخرين والمؤججة لأعمال العنف التي تصدر أحيانا عن مختلف الفئات المؤثرة في السياسة أو الفن أو الإعلام أو غير ذلك[1]. ولا يصدر من الجهات الرسمية أي تنبيه أو إجراء بدعوى

(1) ونشير على سبيل المثال إلى باميلا جيلر (Pamela Geller) الناشطة السياسية الأمريكية المعروفة بتصريحاتها العدائية ضد الإسلام والتي تقود حملة ضد المسلمين في ولاية تكساس الأمريكية وخارجها . والبرلماني الهولندي جرت ولدرز (Geret Wilders) وكذلك السياسي الفرنسي اليميني (Le Pen) وغيرهم الى جانب الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة إلى النبي صلى الله عليه وسلم والتي يدعمها بعض الساسة بتصريحاتهم.

حرية الرأي والتعبير!. وتتم أحيانا رعاية تلك الأعمال الاستفزازية التي تؤدي حتما إلى ردود فعل وقد تصدر ممن يفترض فيهم الدعوة إلى السلم والسلام، ونشير في هذا السياق إلى ما «دعا إليه "الواعظ الإنجيلى" اليميني من حرق نسخ من المصحف في 2010/ 9/ 11. ومقابلة بناء المسجد المقترح إقامته في وسط المدينة ب"مانهاتن" باعتراضات صاخبة واسعة المدى من أهالي نيويورك. وفيما يعترفون بأن للمسلمين الحق في إقامة المبني، إلا أنهم يبدون قلقهم من تدنيس (الموقع المقدس) ل 9/ 11»[1]. فهذا القلق البالغ والتخوف غير المشروع ينم على التمثلات الحقيقية إزاء الإسلام والمسلمين، وما ترسخه من معتقدات تولد العنف والكراهية. ونرى أن علاج مشكلة "الإسلاموفوبيا" يجب التوجه بها أساسا إلى الشعوب ضحايا المؤسسات الفكرية الساعية إلى الهيمنة والتخويف من الآخر المختلف فكريا وثقافيا، وبعض الدوائر السياسية والفكرية تسعى إلى صناعة الكراهية ونشر الصور النمطية لتسويغ تصرفاتها اللإنسانية في حق الأمم والشعوب، ووظيفة الإعلام إنتاج محتويات موضوعية وفق حوار بناء يخاطب العقل ويزيل الحواجز وحجب إدراك الحقيقة ومعرفتها «فالجهد الفكري الذي يبذله العقل المسلم في هذه القضية، يجب أن يتوجه إلى الإنسان الغربي أولا وإلى دوائر الفكر والثقافة والسياسة في الحضارات الشرقية أيضا»[2].

ويمكن توظيف شهادات العلماء المنصفين من مختلف الحضارات في محتويات إعلامية جذابة توجه للناشئة، وتغرس في نفوسهم معاني الخير والتعاون والتواصل وتدرأ خطاب الصدام والصراع. وأمثلة ذلك كثيرة، وحسبنا أن نشير إلى مثال المستشرق الدنماركي "جوستاف جرونباوم" في شهادته المتعلقة بالحضارة الإسلامية حيث يقول: "في ظل القيم الأساسية

---

(1) ستيفن شيهى، الإسلامفوبيا، ترجمة: فاطمة نصر، مراجعة: عمر حسن الشناوى، مكتب سطور للنشر – القاهرة، ط1، 2012م، ص 13.

(2) محمد عمارة، الموقف من الحضارات الأخرى، ص 11.

للإسلام يطرح الإسلام أسئلة جوهرية ثلاثة، ويقدم إجابته عليها وهي: كيف تعيش حياة صحيحة؟ وكيف تفكر تفكيرا صحيحا؟ وكيف تقيم نظاما صحيحا؟ ... لقد قدم الإسلام أجوبة على هذه الأسئلة في التربية الصحيحة للفرد، والترتيب النسبي لمناشط الإنسان، وتحديد القصد والمجال بالنسبة لسلطة الحكم أو ممارسة القوى السياسية، وكذلك بنى الإسلام نظاما للقيم يتناول الواجبات والحقوق في السلوك الفردي والسلوك الاجتماعي وعلاقات الفرد بقرابته أو بالجماعة كلها»[1]. وإذا كان ترسيخ "الإسلاموفوبيا" يشهد جهودا -سرية وعلنية- للإبقاء على تلك الصور المغلوطة المفسدة للتعاون، فإن وظيفة الإعلام الجديد التصدي لتلك المخططات، وبيان زيفها، وما تضمره من نوايا وما تسعى إليه من مقاصد التفرق والفتن والبغضاء، وبمقدور كل فرد أن يسهم بما يستطيع عبر مختلف وسائل التواصل في بيان منافع التعاون وحاجة البشرية إلى التفاهم، ومد اليد نحو البشرية جمعاء للتعاون على ما يحقق الحياة الآمنة والمطمئنة.

(1) ينظر: محمد فتحي عثمان، القيم الحضارية في رسالة الإسلام، الدار السعودية، جدة ، د.ط، 1402هـ/1982م، ص 42.

6. دور الإعلام الجديد في التواصل بين الشعوب والتعريف بتجارب التعاون الداخلي والخارجي في مختلف الحضارات

من الغايات التي أنشئت من أجلها مواقع التواصل الاجتماعي تيسير التواصل والتعاون بين الأفراد وتجاوز الحواجز[1]، ووفق بعض الدراسات فإن مما «ساعد في انتشار وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية حاجة أبناء سكان المدن المكتظة إلى نمط وطريقة حياة أهلية واجتماعية بديلة تتميز بالسهولة والسرعة والكلفة المنخفضة، وهو ما لا توفره طبائع الاجتماع المدني المعاصر ذات المباني الشاهقة أو المرتفعة والمكدسة، والتقسيم العمراني والمدني والاجتماعي والاقتصادي غير الأهلي كما هو الحال في نمط حياة أهل الريف والقرى، وهي الخدمة التي قدمتها ووفرتها وسائل التواصل الاجتماعي؛ فمواقع التواصل الاجتماعي سدت حاجة الناس بطريقة عصرية سهلة في الاجتماع والتواصل البشري، وخدمت فكرة تأسيس الشبكات والمجموعات والتيارات، والشركات والمؤسسات، وحتى الشلل والصداقات والزمالات المهنية والحزبية والاجتماعية، وقدمت منصات المشاركة والمصداقة والتبادل»[2]. وغاية التواصل التي من شأنها أنشئت هذه المواقع تحققت من وجه ولم تتحقق من أوجه عدة ومختلفة، حيث صارت أحيانا سببا للقطيعة والعزلة الذاتية والاختيارية، ويرجع ذلك إلى سوء الاستعمال وغياب الرؤية الرشيدة في التوظيف. وتوظيفها الحسن يقتضي تسخيرها في الإيجابي من المعاني كالتعريف بمحاسن الحضارة وإطلاع أرباب الحضارات الأخرى على النماذج المشرقة من التعاون الداخلي التي يمكن أن تكون مثالا يحتذى،

---

(1) وهناك من يرى أن لها غايات أخرى، كالغايات الأمنية والسياسية، وأنها ثمرة إنتاج مجمع صناعي، يضم تحالف وزارة الخارجية الأميركية، ووزارة الدفاع البنتاغون، وجهاز الأمن القومي الأميركي، ينظر: شبكات التواصل الاجتماعي منصات للحرب الامريكية الناعمة، ص 50.

(2) شبكات التواصل الاجتماعي منصات للحرب الامريكية الناعمة، ص 48.

والسعي للتصدي لمشاريع الفرقة والكراهية. ولا تقتصر وظيفة الإعلام الجديد على التواصل بل هي مؤثر في صناعة الرأي وتشكيله، ولها التأثير القوي في ذلك، وإذا جرى استعمالها بشكل مناسب بإمكانها أن تعزز التقارب بين الشعوب والاطلاع على تجاربهم الداخلية في التغلب على بعض المشكلات، سيما المتعلقة بالخلافات والنزاعات، وبذلك يمكن أن يكون الإعلام الجديد وسيلة تذليل عقبات فرضتها القنوات الرسمية، والاجتماعات النخبوية المغلقة، وفي ظل ظروف مشحونة بالتوتر بين الدول لأسباب سياسية واقتصادية يمكن للشعوب أن تلعب دورا مهما في التخفيف من التوتر عبر رسائل التفاهم، وتحقق تواصلا سليما، وسينعكس ذلك على العلاقات بين الشعوب، وهذه قضايا من شأنها أن تجعل الشعوب مؤثرة لا متأثرة، وقادرة على تشكيل رأي موحد.

ولا يكفي توفر الرغبة لدى فئة بل ينبغي السعي لترسيخ الأمر كتربية وقناعات مسلمة، لدى كل فرد، فيكون السعي للتعاون عنده فضيلة إنسانية تدرأ عنده كل ما ينافي التعاون. ويشهد الإعلام الجديد تطورات مختلفة ومتسارعة تحقق تحولات مثيرة، من خلال التواصل السري والعلني السريع، حيث الأفكار المتبادلة لا تظهر للجميع لرصدها، وتوجه إلى فئة مقصودة، عبر مجموعات أو رسائل خاصة، تكون أحيانا معروفة المصدر وأحيانا مجهولة المصدر وتكون لغايات سيئة، وهو أمر إيجابي وسلبي في آن، فبقدر ما وفرت وسائل الإعلام الجديد فرصا للتواصل أثمرت أيضا صورا وتحديات سلبية أخرى، وكما أنها وسيلة من وسائل السلم، هي أيضا وسيلة من وسائل التحريض على العنف ما لم توجد الممانعة الذاتية التي تقي من شر الخطاب الشاذ والمنحرف.

ومما ينبغي الاهتمام به في سبيل تحقيق التعاون درء خطاب التيئيس؛ فإذا كانت بعض وسائل الإعلام تسعى إلى ترسيخ بعض المشكلات عن طريق

تقديمها بأنها غير قابلة للحل، كمشكلة غياب الحوار والتعاون بالشكل المطلوب، فإن وظيفة الإعلام الجديد أن يبرهن على إمكان ذلك بخطوات ملموسة، ولو كانت في مستوياتها الأولى محدودة، لكن نجاح التجربة يثمر ثقة في توسيعها وتنزيلها على نحو أوسع، وبمقدور الإعلام الجديد تحقيق إنجازات وعقد شراكات في هذا المضمار، تقرب المجتمعات وتجمع الثقافات، دون إقصاء أو تمييز؛ ذلك أن إقصاء أي فئة -مهما كان حجمها- سيولد ردود أفعال، وإن لم تظهر في أمد قريب؛ فإنها ستنمو وتضفو على السطح في الأمد البعيد. وتعزيز دور الإعلام الجديد في التواصل بين الشعوب والتعريف بتجارب التعاون الداخلي والخارجي في مختلف الحضارات يقتضي دعم وتعزيز "التعددية الإعلامية" المؤدية إلى تعدد وجهات النظر والآراء المعروضة في "وسائط الإعلام" واعتماد نظم ترخيص ميسرة لتفادي تركيز ملكية وسائط الإعلام في قطاع معين، بما في ذلك منصات التواصل التي قد تظهر للبعض بأنها تمثل تعددية مطلقة، إلا أنها تظل غير آمنة بسبب تملكها من لدن فئة لها توجه معين تسعى لفرض "العولمة" في مختلف جوانب الحياة «ولم يعد التعامل مع وسائل الاتصال الرقمي ووسائل الإعلام الجديدة خيارا في ظل العولمة المتعددة الجوانب، بل صار ضرورة حتمية، إذ لم يعد ممكنا التفاعل مع القضايا الحياتية للناس بعيدا عنها ومن دونها، بل أصبحت عند بعضهم، وعلى مختلف أنواعها، حاجة أساسية في تطور المجتمعات ونموها، وفي المقابل يعتبرها بعضهم الآخر مسؤولة عن التوتر القائم بين الشعوب وتوسيع الهوة بين الحضارات والثقافات، لذلك فإن السؤال الجدير بالطرح هو أين تنتهي حدود حرية التعبير لتبدأ ممارسة أفعال التحريض على الكراهية وتحقير الأديان والثقافات؟ وما هو الدور المنشود من وسائل الاتصال الرقمي ومنها وسائل الإعلام الجديدة في التقريب بين الثقافات وتعايشها، أو تكامل الحضارات وتعاونها، وهل يمكن تحقيق ذلك التقريب بعيدا عن إسهام وسائل الاتصال والإعلام وتدخلها

الفصل السابع

دور الإعلام في التأسيس لحضارات متعاونة

«رؤية استشرافية»

الإيجـابي في خلـق فضـاءات التفاعل الإيجابيـة لتلاقي وحوار الحضـارات؟»[1].
ومهـما يكـن مـن توافـق أو اختلاف بشـأن الإعـلام الجديد وما حققـه من نتائج إيجابيـة أو سـلبية، فإن مطلـب النهوض به لتحقيق التعـاون والتعارف والتعريف بالتجـارب التعاونيـة وقيادتهـا يظـل محـل اتفاق.

(1) عبدالكريـم عـلي الدبيسي/زهـير ياسـين الطاهـات، دور وسـائل الاتصـال الرقمـي في تعزيـز التنـوع الثقـافي، مجلـة الاتصـال والتنميـة، العـدد 6 تشريـن الأول، 2012، ص 15.

الفصل السابع

دور الإعلام في التأسيس لحضارات متعاونة

«رؤية استشرافية»

تتحدد ملامح الرؤى الاستشرافية انطلاقا من الماضي والحاضر «والمعارف مترابطة فيما بينها: فمعرفة الماضي خاضعة للحاضر، الذي تكون المعرفة المتعلقة به خاضعة للمستقبل»[1]. وكلما تحقق الوعي بالماضي والحاضر أثمر ذلك وضوحا في إبصار المستقبل ووعيا بما ينبغي أن يكون فيه «فالمستقبل يتولد من الحاضر، ومعنى ذلك أن الصعوبة الأولى للتفكير في المستقبل هي صعوبة التفكير في الحاضر. والانعماء تجاه الحاضر هي التي تجعلنا بالفعل لا نبصر المستقبل»[2]. ووقائع الحاضر هي إرهاصات ومقدمات لوقائع المستقبل، ومتى أحسنا التعامل معها والوقاية من مخاطرها وجلب منافعها أمكننا أن نحصد ذلك في المستقبل «وحالة العالم الحاضر تتضمن بشكل مضمر حالات عالم المستقبل»[3]. وتحليل الواقع الإعلامي وعلاقته بالتعاون الحضاري في صورته الحاضرة يعيننا على إدراك ما قد يثمره الإعلام من علاقات بالتعاون مستقبلا سلبا وإيجابا، وإذا كان الواقع لا يخفى ما فيه من تنميط وكراهية ورسائل غير إيجابية يصنعها ويتداولها الإعلام، فإن الأمر يقتضي أن نفكر في كيفية كف وسائل الإعلام عن هذه الممارسات غير المشروعة، ومن ثم توظيفه في التأسيس لحضارات متعاونة فتحصيل النافع يتأتى أصلا بعد دفع الضار، وقد يكون ذلك موازاة بينهما «لابد لكل تصور مستقبلي متعلق بحوار الحضارات أن يكون مؤسسا على تساوي شركاء الحوار

---

(1) إدغار موران، إلى أين يسير العالم، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 1430هـ - 2009م، ص 14.

(2) المرجع نفسه، ص 12.

(3) المرجع نفسه، ص 13.

وليس على علاقة الشريك الأعلى والشريك الأدنى. لابد من تجاوز المعتقدات القديمة للمركزية الأوروبية للمستشرقين والإيديولوجية الناتجة عنها والمتمثلة في الاعتقاد في تفوق الحضارة الإسلامية الغربية»[1]. وسنتناول في الصفحات التالية بيان كيفية توظيف الإعلام في التأسيس لحضارات متعاونة من خلال رؤية استشرافية تنطلق من الواقع والكائن ناشدة ما ينبغي أن يكون.

(1) هانس كوكلر، تشنج العلاقة بين الغرب والمسلمين الأسباب والحلول، تعريب وتقديم: حميد لشهب، ص 146.

1. التنمية المستدامة والحوار المستدام مدخل لبناء مجتمع متعاون مع نفسه ومع غيره

الحديث عن التنمية المستدامة يقتضي تحرير المفهوم وبيان المدلول بسبب ما حصل فيه من تباين في الرؤى الموضحة للمقصود، وما صاحبها من قصور جعل التنمية مقصورة على الجانب المادي، دون عناية بالإنسان الذي هو أساس التنمية فقد كانت التنمية في بداية ظهورها عند الغربيين متجهة في الغالب نحو التنمية الاقتصادية. وكانت البداية الأولى لمصطلح التنمية مقتصرة على الدلالة على المفهوم التقليدي للتنمية، الذي كان محصورا في الدلالة على النمو الاقتصادي، وتقسيمات التنمية التي لم تكن تفي بكافة الأغراض، فأضيف إليها لفظ «الشاملة» لتصبح التنمية الشاملة متجاوزة نوعا ما القصور الذي كان في المصطلح من قبل، إلا أنه أصبح دالا على نموذج تنموي معين وهو النموذج الغربي الذي لا يخفى ما فيه من القصور، ولما لم يكن هذا المصطلح شاملا اصطلح لفظ «التنمية المستقلة» لتجاوز القصور الحاصل في سابقه، وليدل لفظ «التنمية المستقلة» على التحرر من التبعية إضافة إلى نوع من الشمولية في المجالات التنموية، ومدلول التنمية المستقلة لم يكن أيضا محققا لمقصود التنمية بما يحقق المنفعة الحاضرة والمستقبلية؛ فاحتيج للفظ «التنمية المستدامة» ليشمل ذلك الأجيال الحاضرة والمقبلة، لكن القصور الذي ظل فيه هو اقتصار ذلك على جانب المادة وإغفال جانب الروح؛ فاحتيج إلى مصطلح آخر، وعند البحث في التراث الإسلامي نجد أن المصطلح المحقق لذلك بشمولية هو «التزكية»[1] لما تضمنه من معاني النماء وجمعه بين المادة والروح.

وبهذا يمكن القول بأن من المشكلات التي يمكن أن تضاف لمشكلات

(1) ينظر: عمر عبيد حسنة، من التنمية إلى التزكية رؤية في الإصلاح، مقال ضمن كتاب: إشكال التنمية ووسائل النهوض، مركز البحوث والدراسات، قطر، ط1، 1429هـ2008-م، ص: 728 وما بعدها.

التنمية مشكلة تحديد مفهومها، فهناك من ربطها بالمجال العمراني والصناعي والاقتصادي، وهناك من ربطها بالإنسان، وهناك من ربطها بالبيئة والطبيعة «وهذه الاختلافات حول تحديد محور التنمية وأهدافها لم تكن نهاية المطاف، إذ أن الرؤى ظلت تتعدد أيضا حول أسلوب التنمية ومقاييس تحقيقها والمشاكل المرتبطة بها...، فمن المفكرين من اعتقد أن الأسلوب الرشيد للتنمية هو الاهتمام بالفرد، وجعل تنميته هي الأصل، وهناك من دعا إلى الاهتمام بجزء مخصوص من الأرض أو الثروة»[1]. وهناك أغلال وقيود فكرية وتراكمات متعلقة بمفهوم التنمية، استوردت من وسط إلى وسط آخر مغاير يراد استنباتها فيه، والمستورد في الأصل غير صالح ليكون نموذجا يقتدى به، فمخاطره يعترف بها أصحابه ويسميه روجيه جارودي «النمو الوحشي» الذي يقول عنه إنه «يتطلب ضحايا بشرية، واليوم يثقل علينا لون من القلق والضيق، لم يثقل قط على البشر طوال تاريخهم، هو قلق بقاء الكرة الأرضية وبقاء الذين يسكنونها»[2].

وقد انعكس الإشكال النظري للتنمية على الواقع العملي، فألفينا ما يناقضها من وسائل الهدم وإشاعة الكراهية ونشر العداوة المفضية إلى الاقتتال، والاهتمام بالجانب المادي ولو على حساب حياة الإنسان «وظاهرة التنمية أو رؤية التنمية غير السوية، أصبحت إشكالية عالمية فالنمط التنموي الغربي، بشقيه الرأسمالي والاشتراكي، لم يعد صالحا ليس لدول العالم الثالث فقط، ولكنه أصبح محل نظر وتحليل ودراسة بالنسبة إلى شعوب الغرب ذاتها»[3]. وذلك بما أفرطت فيه من ماديات أفقدتها تذوق معنى

---

(1) إبراهيم أحمد عمر، فلسفة التنمية رؤية إسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط2، 1413هـ/1992م، ص 16.

(2) روجيه غارودي، مشروع الأمل، دار الآداب، بيروت، ط: الأولى، 1977م، ص 5.

(3) إشكالية التنمية ووسائل النهوض، رؤية في الإصلاح، نخبة من الباحثين والكتاب، مقال: من التنمية إلى التزكية رؤية في الإصلاح، عمر عبيد حسنة، ص 734.

الحياة، وهناك مطالب لدى عقلائهم «بثورة ثقافية واختيار مشروع جديد للحضارة»[1]. وإن أخطر ما في التنمية أن تكون ضد الإنسان من حيث لا يشعر، فتنمو شيئا فشيئا في عالم الماديات، على حساب الإنسان، دون اهتمام وعناية به، وعند الحديث عن التنمية ينبغي أن نستحضر مقاصدها الحقيقية، وما يجب أن تكون عليه من شمول وما يجب أن ينخرط فيه الإعلام من عناية وتوجيه للتنمية ومجالاتها لتعزيز «الروابط الإنسانية التي تجمع بين الأمم والشعوب، من خلال الحوار بين الحضارات والثقافات على قاعدة الاحترام المتبادل بين المنتسبين لهذه الثقافات والمنتمين لهذه الحضارات جميعا، ولا بد من حماية مبادئ الحق والعدل والإنصاف؛ لتكون دافعا مساعدا للمجتمع لتعميق التسامح واستتباب الأمن والسلام والتعايش الثقافي والحضاري الشامل بين البشر، وكل هذا يفرض على قطاع تكنولوجيا الاتصال أن يكون منظومة متكاملة من الحرية والتشاركية والتعددية؛ لأنه يؤدي دورا مركزيا في تكريس هذه القيم أو تعطيلها وهو بهذا يعد ركنا أساسيا من أركان المجتمعات باتجاه التنمية المستدامة التي لا يمكن أن تتحقق في غياب التنوع الثقافي»[2]. وقد رأينا رأي العين كيف أن التقدم العلمي صار يهدد حياة الإنسان أكثر مما يضفي عليها الرخاء والأمان. فهناك التنمية المادية المقتصرة على جانب التقدم العلمي، والتي لا تولي اهتماما إلا للأمور المادية، وقد نشأ في مواجهة هذه التنمية «التنمية الإنسانية» سعيا منها للاهتمام بالإنسان، ووضعه ضمن أولويات التنمية، وصرف الاهتمام في الاقتصار على التنمية المادية المرتبطة بالأشياء الاصطناعية «لنصوبه على الأشياء الطبيعية: أي على الإنسان، الحيوان، النبات، والجماد»[3]. ومن شأن الإعلام أن يسهم في تصحيح المفاهيم المتعلقة بالتنمية وأن يعزز من توجيهها نحو الإنسان

---

(1) روجيه غارودي، مشروع الأمل، ص 103.

(2) عبدالكريم علي الدبيسي/زهير ياسين الطاهات، دور وسائل الاتصال الرقمي في تعزيز التنوع الثقافي، مجلة الاتصال والتنمية، العدد 6 تشرين الأول، 2012، ص 16.

(3) إبراهيم أحمد عمر، فلسفة التنمية رؤية إسلامية، ص 39.

مـن خـلال توظيـف التعدديـة الثقافيـة والقضايـا الإنسـانية المشـتركة، وأهميـة اسـتحضار الإنسـان كمقصـد أسـاس في أي تنميـة؛ ذلـك أن «التنـوع الثقـافي يسـاهم مـع جهـود وسـائل الإعـلام الجديـدة عـلى خلق تنميـة مسـتدامة تضمن لجميـع الشـعوب حيـاة آمنـة في جـو مـن الأخـوة والانسـجام، وذلـك مـن خلال اسـتغلال وتوجيـه التنوع الثقافي لصالـح جهود التنمية ومحاربـة الفقر والأوبئة التـي تجتـاح مناطـق عديدة من العـالم، وبالتالي فإن وسـائل الاتصـال الرقمي ووسـائل الإعـلام الجديـدة تسـعى لتحقيـق مجتمـع المعرفـة بغيـة تعزيـز مفهوم التشـاركية في المعرفـة والثقافـة، ويؤكـد عـلى عـدم اسـتبعاد أي فرد مـن عملية التفاعـل مـع المعرفـة لخدمـة التنميـة المسـتدامة، وأن التطـور الكبـير في مجال تكنولوجيـا الاتصـال الحديثـة يسـاهم في تعزيـز قيـم التنـوع الثقـافي لإيجـاد وخلـق فـرص جديـدة للتنميـة ليـس فقـط ببعدهـا الاقتصـادي، بـل بأبعادهـا الأخـرى: الثقافيـة، والاجتماعية، والسياسـية، والإنسـانية، إضافـة إلى ذلك، فإن التنـوع داخـل المجتمع الواحد يمكن أن يسـتغل كحافز للتنمية والاسـتقرار إذا ما كرسـت الجهـود الحكوميـة وغير الحكوميـة لذلك، وهو ما يمكـن أن يحدث عن طريـق خلـق برامـج وأنشـطة مهتمة بهـذا المجـال»[1]. وتوجيه الإعـلام للاهتمام بهـذه المجـالات لابـد أن يصحبـه توجيـه تصحيـح المفهـوم إذ لـه صلـة بتنـوع المجـالات المسـتهدفة وعـدم اقتصـار الإعـلام عن الحديـث على الجانـب المادي وإغفـال الجانـب الإنسـاني، وقـد نتـج عـن الاضطـراب في المفهـوم الاضطراب في المقيـاس الـذي تقـاس بـه التنميـة، فمنهم مـن جعل المقيـاس «يحـدد بإنتاج المصانـع والحقـول وبعدد الوظائف، ومسـتوى الدخول الفرديـة والقومية، ومنهم مـن حـد أنماطـا سـلوكية وقيـما معينة تقـاس التنميـة بانتشـارها، أو انحسـارها ورسـوخها أو اضمحلالهـا»[2].

---

(1) عبدالكريـم عـلي الدبيسي/زهـير ياسـين الطاهـات، دور وسـائل الاتصـال الرقمـي في تعزيـز التنـوع الثقـافي، مجلـة الاتصـال والتنميـة، العـدد 6 تشريـن الأول، 2012، ص 17.

(2) إبراهيم أحمد عمر، فلسفة التنمية رؤية إسلامية، ص 16.

ومـن أهـم التحديـات التـي تواجه التنمية في العالم الإسـلامي ما رسـخ في أذهـان كثـير مـن النـاس حول مفهـوم التنميـة، بحيث لا يـرون نموذجـا للتنمية سـوى مـا تسـوقه الـدول الطامعـة في خـيرات هـذه البـلاد «والـذي بنـت عليـه الـدول الغنيـة ثروتهـا وأفقـرت بـه الأمـم الأخـرى ولوثت بـه البيئـة وأجدبت به الأرض ولطخـت بـه المحيطـات»[1]. والنمـوذج الغـربي في هـذا المجـال -بمـا في ذلـك المجـال العلمـي- قائـم عـلى «تغيـير الطبيعة لامتلاكهـا، والذي هـو محرك النمـو بالتحريـك الفكـري والتقني للأشـياء والبـشر»[2]. وهو مـشروع قائم على «نفـي وتهديـم لجميـع الثقافـات الأخـرى غـير الغربيـة»[3]. وهـو أمـر منـاف للتعدديـة والتعايـش السـلمي والتعاون المفـضي إلى التعارف. والتنميـة في الفكر الوضعي تسـلب الإنسـان إنسـانيته، وتجعله عبدا لشـهواته يلهث وراءها بمختلف السـبل، والنمـو فيهـا غايتـه النمو، والاسـتهلاك غايتـه الاسـتهلاك، والإنتاج من أجـل الإنتـاج، وبذلـك صـار الإنسـان وسـيلة لتحقيـق هذه الأشـياء، ولـو اقتضى الأمـر إهلاكـه. ويتميـز منظـور الحضـارة الإسـلامية للجانـب التنمـوي برؤيتـه الشـمولية الماديـة والروحيـة، وجعلـه الأشـياء في خدمة الإنسـان ومنزلتـه فوقها ﴿وَلَقَـدْ كَرَّمْنَـا بَنِـي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُـمْ فِي الْـبَرِّ وَالْبَحْـرِ وَرَزَقْنَاهُـمْ مِـنَ الطَّيِّبَـاتِ وَفَضَّلْنَاهُـمْ عَـلَى كَثِـيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَـا تَفْضِيـلًا﴾ (الإسراء: 70).

والتنميـة في الحضـارة الإسـلامية مرتبطـة بالإنسـان ومـن شـأن ذلـك أن يجعلهـا متوازنـة؛ فحيثـما وجد الإنسـان يجـب أن تكون التنميـة، وفي ذلك علاج لكثـير مـن المشـكلات التنمويـة المرتكـزة في بعـض المناطـق مـن البلـد الواحـد دون أخـرى ليسـت بـين المـدن والقـرى فحسـب بـل بـين المـدن نفسـها، وبـين القطاعـات أيضـا، ومـا ذلـك إلا لارتبـاط التنميـة في مفهومهـا الوضعـي بالكـم والعـدد وحسـاب نسـب الأربـاح فقـط، فـترى الاسـتثمار مقتـصرا عـلى قطـاع دون آخـر أو في منطقـة دون أخـرى اعتبـارا لحسـاب الربـح المـادي الـذي لا

(1) المرجع نفسه، ص 17.

(2) روجيه غارودي، مشروع الأمل،ص 106.

(3) المرجع نفسه، ص 106.

يعير للقيم الإنسانية أي اهتمام فتتفرخ السلوكات المنحرفة وتنمو الطائفية وعبارات التمييز العنصري، بسبب إهمال جانب التربية والروح. والتنمية في الفكر الإسلامي لا تغفل أبدا الجانب المادي كما لا تغفل الجانب المعنوى؛ فهي تنظر إليهما برؤية متكاملة، فتحقيق التنمية المادية أمر لابد منه، وهو معين على تحقيق التنمية المعنوية، والعكس أيضا صحيح، وهي منضبطة ومسترشدة بقيم «المعروف» ومجتنبة «للمنكر» بما تحمله الكلمة الأولى من معاني الخير والصلاح والإعمار وفعل كل ما هو معروف وحسن يسعد البشرية سعادة حقيقية، وبما تحمله كلمة «المنكر» من معاني الشر والفساد كان صغيرا أو كبيرا؛ فلذلك وظيفة الأمة تحصيل «المعروف» ونبذ «المنكر» وخيرية هذه الأمة مرتبطة بالاستمساك والعمل على تحصيل «المعروف» واجتناب «المنكر» لا سيما في منافسة الأمم على تحصيل التفوق، فسعي الأمة الإسلامية للخيرية منضبط وسعيها للتقدم لتكون لها الريادة العلمية والتنموية منضبط بالتوجيهات التي تجعل تلك التنمية تنمية حقيقية، قال تعالى ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ * كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ (آل عمران: 109- 110). ومما نقله الطبري في معنى ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ «كنتم خير الناس للناس، على هذا الشرط...»[1] وليس صدفة أن يكون موقع الآية في القرآن الكريم عقب آية تتحدث عن الكون وعاقبة الأمر ليستبصر الإنسان بمآلات تصرفه في الكون المسخر له إصلاحا وإعمارا، وهو إعمار لا ينبغي أن يشغله عن معاده ومرجعه.

ومصطلح «التزكية» أكثر وأقوى دلالة من مصطلح «التنمية المستدامة» وهو البديل الذي ينبغي الرجوع إليه، ووفق رأي «طه عبدالرحمن» فإن «مقتضى التزكية أنها تشترط في المنفعة أن يصلح بها حال الإنسان، سواء

(1) ابن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: الأولى، 1422 هـ - 2001 م، ج 5، ص 674.

أكانت مادية أم معنوية؛ ولا صلاح لهذا الحال بغير زيادة في إنسانيته، بمعنى أخلاقيته؛ أما المنفعة المادية التي يمكن أن تلبي الحاجة ويحتمل أن تفسد الخلق، فإن التزكية تصرفها صرفا؛ فالتزكية، على خلاف التنمية، لا تطلب عموم المنافع، وإنما تطلب «المصالح» منها، علما بأن المصالح -في معناها الأصلي- هي عبارة عن المنافع التي يتحقق بها صلاح الإنسان؛ فإذن أهل العولمة في علاقاتهم الاقتصادية ينفعون ولا يصلحون وينمون ولا يزكون، إذ يشتغلون بتنمية مواردهم ويهملون تنمية أخلاقيهم؛ فأخلاقهم، من هذا الجانب، أخلاق من وقعوا في تقديس الاقتصاد بما يشبه تقديس العطاء الإلهي الذي لا ينقطع؛ وما الفتنة الاقتصادية التي ابتلي بها الجميع إلا ناطقة بهذا التأليه للاقتصاد»[1].

ومتى تحققت التزكية بمفهومها الحضاري الإسلامي حققت معها التعاون والسلام المستدام، وأمن الإنسان من القلق والخوف «وإن كان الجيل الذي عاصر أحداث الثلاثينيات قد أفاق من حالة الرضا عن النفس حين دوى انفجار الكراهية التي قيل إن تقدم الحضارة سوف يستأصلها، فمن ذا الذي يستطيع أن يضمن ألا نفاجأ بانفجار جديد من مصدر آخر لا ندركه حتى الآن؟ الإجابة بطبيعة الحال هي أنه ليس ثمة ما يضمن ذلك، ولا بوسعنا أن نطمئن الأجيال القادمة على أنه لن يظهر هتلر آخر أو بول بوت آخر؟»[2]. والأحداث والوقائع المتسارعة التي نعيشها والتي تفاجئ العالم بما لم يكن في الحساب تؤكد في كل مرة أنه لا أمان من مختلف مخاطر التقدم العلمي إلا بتحقيق تزكية الإنسان الذي تحمله تلك التزكية على التوظيف النافع للعلم والتقنية فيما يصلح الإنسان لا فيما يهلكه، ويسعى لنفع الآخر بما يبدعه، مشاركا معه العلم النافع ومتعاونا معه في مواجهة مختلف التحديات وليس صانعا أو مصدرا للمشكلات المؤذية للإنسان.

---

(1) طه عبدالرحمن، روح الحداثة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2006، ص 80.

(2) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام الترجمة والنشر، ط1، 1413 هـ- 1993م، ص 240.

2. توظيف الإعلام الجديد في التعريف بمؤهلات الحضارة الإسلامية في بناء التعاون الحضاري

حينما نتحدث عن مؤهلات الحضارة الإسلامية ينبغي أن نميز بين الحضارة الإسلامية وبين واقع المسلمين، فالحضارة الإسلامية لا تواجهها التحديات العلمية والتقنية على المستوى النظري؛ لأن مبادئها لا تتنافى مع هذه التقنية وفيها من القيم ما هو كفيل بتنظيمها، ومنطلقاتها مستوعبة لكل أشكال التطور، وموقفها من الآخر لا قصور فيه ولا غموض فهي قائمة على التصديق بكل الرسالات السماوية، وساعية إلى تكريم الإنسان، وهي «مؤهلة للقيام بدور الإنقاذ لحضارة الإنسان، وملء الفراغ الحضاري من خلال قيمها المتأتية من الوحي، على الرغم من تقدم الأمم وتطور العلوم والمعارف، فهي حضارة الوحي المنفتحة على الإنسان، غير المتحيزة لجنس أو قوم أو لون، التي تحقق حرية الاختيار، وتعترف بـ(الآخر)، ولا تكره أحدا على اعتناق قيمها؛ ومحور مقاصدها إلحاق الرحمة بالعالمين: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء:107)»[1]. وهي بهذه الخصائص متوفرة على مقومات المواكبة والفاعلية، والإشكال في غياب الروح العملية والفاعلية لدى المسلمين، سواء في تقديم هذه الرؤية الكونية المتميزة للحضارة الإسلامية أو في تمثلها في أخلاقهم وسلوكهم «إن حضارة الإسلام، قيميا وتاريخيا وواقعيا، في ضوء ذلك، وسعت التاريخ العام الإنساني، وتاريخ النبوة من لدن آدم، عليه السلام، لذلك فهي ذات عمق تاريخي، وغنى إنساني، ابتداء من النشأة الأولى وحتى ينشئ الله النشأة الآخرة، وجاءت بأنموذج يحتذى للتكامل والاكتمال والكمال؛ فقوله تعالى:﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (المائدة:3) -كما هو معلوم- لا يعني رسالة محمد صلى الله عليه وسلم فقط، وهذا قائم بطبيعة الحال، وإنما يعني - فيما يعني- أن عندها وبها

(1) من تقديم عمر عبيد حسنة لكتاب الأمة، تكامل الحضارات بين الإشكاليات والإمكانيات، لمؤلفه عطا محمد حسن زهرة، ص 17.

اكتملت وتكاملت مسيرة النبوة وحضارة النبوة ودين البشرية، من لدن آدم، عليه السلام، فهي تمثل الصورة المبكرة والخاتمة والخالدة للكمال والاكتمال والتكامل»[1]. ولا يعني هذا غربة الحضارة الإسلامية عن الحضارات الأخرى بل يعني التفاعل معها، فهي من جانب تضمنت أمورا من الحضارات السابقة ووظفتها وأشادت بالخيِّر منها، وكما قال إسماعيل الفاروقي «لا توجد حضارة بلا وحدة؛ فما لم تكن العناصر التي تشكل حضارة ما متحدة، متناسجة، متناسقة، مع بعضها فإنها لا تشكل حضارة، بل خليطا متراكما...، والواقع أنْ ليس من حضارة لم تقتبس بعض العناصر الغريبة عنها، ولكن المهم أن تقوم تلك الحضارة بهضم تلك العناصر؛ أي إعادة تكوين أشكالها وعلاقاتها حتى تتمثلها في نظامها الخاص»[2]. ووفقا لرأي الفاروقي فإن الحضارة الإسلامية في رؤيتها التفسيرية للعالم قائمة على «الإدراكية»[3] و»الغائية»[4] و»قدرة الإنسان وطواعية الطبيعة»[5] و»المسؤولية والحساب»[6].

ووظيفة الإعلام تناول المؤهلات الحضارية بموضوعية ودراسة قدرة الحضارة على تنظيم الحياة بمختلف تعقيداتها وتحدياتها المادية والروحية، وإذا تأملنا واقع الحضارة الإسلامية فسنجد فيها هذا الشمول بينا واضحا؛ ذلك أنها حضارة منبثقة من دين «لا يعطل قوة من قوى الإنسان، بل يرشده لصرفها إلى طريق مستقيم، ولا يكبت شهوة من شهواته، بل يضع له حدا مشروعا معقولا، ولا يحول دون تحقيق أفكاره في الفضاء الأعلى، بل يصف لتحليقها أحسن فضاء وأقوم جهة، ولا يعوق قواه العلمية عن اكتشاف

(1) المرجع نفسه، ص 10.

(2) إسماعيل راجي الفاروقي، التوحيد جوهر الحضارة الإسلامية، ص 20.

(3) ويقصد بها القدرة على الفهم والملاحظة والاستيعاب.

(4) ويقصد بها تحقيق غاية الخالق في خلق الخلق.

(5) ويقصد بها إمكان تحقيق الغاية السابقة في المكان والزمان، ومراعاة القدرة الإنسانية وبذل الوسع لتحقيق الغاية.

(6) وذلك باعتبار المسؤولية والحساب شرطا للالتزام والإلزام الأخلاقي.

الوسائل المادية والاستمتاع بها، بل يوجه هذا الاكتشاف والاستمتاع إلى الأغراض الصحيحة النزيهة. فكأنه بكل هذا يشغل كل إنسان فيما فطر عليه من الكفاءة، سواء أكان بطبعه ميالا إلى المادية أم إلى الروحية، ويريد أن يحليه من العلم والتعقل بما يعينه على أن يتجنب طريق الإفراط والتفريط ويسلك طريق الاعتدال والقصد، ويعرف واجباته في الدنيا كإنسان، ويقوم بها على أحسن الوجوه، ويشعر بما عليه من الحقوق لله وللخلق ولنفسه ويؤديها خير الأداء، ولا يغرق في الجوانب الروحية لحد أن يتخذ المكاشفات الروحية واللذات الباطنة هي المحور لمساعيه وجهوده، ولا ينصرف إلى المادية حيث يجعل كل همه وجهده وكفاحه مقصورا على اللذات الحسية والشهوات النفسية والسعادات المادية»[1]. وإذ نتحدث عن مؤهلات الحضارة الإسلامية ينبغي التنبيه إلى أمر لطالما وقع فيه الكثير من أبناء هذه الحضارة ظنا منهم أنهم يحسنون وهم يسيئون من حيث لا يشعرون، وهو الانتقائية في إبراز بعض النصوص وإضمار أخرى، وكأنهم يريدون أن تتوارى ولا تظهر، والمطلوب أن تجمع النصوص المتعلقة بالموضوع الواحد، ومن ثم يفهم الموضوع فهما كليا سليما كما هو، ولاسيما النصوص المتعلقة بالموقف من الآخر. والإشكال قطعا ليس في النصوص -الصحيحة الصريحة- بل في سوء فهمها أو فصلها عن سياقها أو إغفال النصوص الأخرى المبينة لها، والموضوعية والإنصاف تقتضي أن نبرز ما لدى كل حضارة كما هو دون «التستر» على أمور والظهور بخطاب «مجاملات» فذلك الخطاب هو الذي أضر بالحوار من جوانب متعددة ومختلفة، بل أفقد الثقة أحيانا فيمن يدير ذلك الحوار ويتولاه لغياب «المصداقية العلمية». والذين يتولون بيان هذه الأمور للعالمين ويتصدرون مختلف وسائل الإعلام ينبغي أن تتوفر لديهم المكنة العلمية والوسائل البيانية لتقريب هذه الأمور للمتابعين.

---

(1) أبو الأعلى بن أحمد حسن المودودي، الإسلام في مواجهة التحديات المعاصرة، تعريب: خليل أحمد الحامدي، مؤسسة الرسالة، ص 2.

وحين نتحدث عن مؤهلات أي حضارة فإن ذلك لا يقتضي الهيمنة، كما لا يقتضي التخلي عن الخصوصية «وليس بالقليل عددهم أولئك الذين يحملون مفهوم «الخصوصية» على معنى يضاد مفهوم «الكونية»، منتصرين للكونية باسم «وحدة التاريخ الإنساني» أو «عالمية الحضارة» أو أخيرا «حلول العولمة»، بل نجد من بينهم من يقع في تناقض صريح، إذ يجمع إلى هذا الانتصار البالغ للكونية الدعوة إلى الإقرار للمجتمعات والجماعات والأفراد بحق الاختلاف باسم «احترام الآخر» و»الاعتراف بالآخر» و»قبول الآخر» و»التسامح مع الآخر»؛ وهل حق الاختلاف إلا حق الاختصاص بأشياء، بينما الكونية هي عدم الاختصاص بأي شيء!»[1]. وهذه المفاهيم ينبغي أن يبرز الإعلام حقيقتها وتجلياتها، وأن يبين ما يناقضها ويسعى لدرء كل ما يهدد الحياة الإنسانية الآمنة، ويعزز المفاهيم ويبينها بلا تحريف أو تضليل، والإعلام معين على تأكيد معاني الخصوصية وإبراز القضايا المشتركة، والخصوصية لا تعني الانغلاق، ووفق رأي طه عبدالرحمن فإنه «لا تفيد الخصوصية معنى «انكفاء الأمة على ذاتها» بالضرورة؛ فقد تتعلق الأمة بذاتها في أمور وتنفتح على غيرها فيما عداها؛ وقد تتمسك ببعض الثوابت التي تراها محددة لهويتها في مقابل الهويات الأخرى من دون أن تجمد عليها جمودا مطلقا؛ بل قد تتحول الأمة عن هذا الثابت أو ذاك تدريجيا وبمرور الزمن، أو تعدله بما يضمن استمراره على نسق آخر؛ وقد تلقح الأمة ما لها من ذاتها بما ورد عليها من غيرها فتزداد قدرتها على مواصلة الاستمداد من الأمم الأخرى، أي ينفتح لها طريق الكونية، أو على العكس، تزداد خصوصيتها متى صارت تنتج ما لم تكن تنتجه وتعطي لغيرها ما لم تكن تعطيه؛ فالخصوصية لا تعدو كونها حيز الأمة، فلا أمة بغير حيز يضمها؛ ومعلوم أن لكل حيز أوصافه التي تميزه عن غيره؛ فمثل الخصوصية بالنسبة للأمة كمثل الجسم بالنسبة للروح؛ فكما أن الروح تحتاج إلى أن تحل في جسم يخصها ولا تشاركها فيه

(1) طه عبد الرحمان، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص26

الأرواح الأخرى، فكذلك الأمة تحتاج إلى أن تكون لها خصوصية لا تشاركها فها الأمم أخرى؛ أو قل الخصوصية إنما هي جسم الأمة»[1].

كما أن الكونية لا تعني التطابق والتماثل والتشابه في كل القضايا، وكما يقول طه عبدالرحمن «لا تفيد الكونية معنى "الاشتمال على كل الأمم" بالضرورة؛ إذ معنى "الاشتمال على كل الأمم" هو الانطباق على جميع الأمم بالتساوي كما إذ اشتركت الأمم كلها بنفس القدر في وضع نفس القوانين التي تجري بنفس الوجه على كل واحدة منها؛ والواقع أن كثيرا مما يوصف بالكونية لا ينطبق على الأمم كلها بهذا المعنى، فضلا عن أن تتساوى في هذا الانطباق؛ إذ حقيقة أمره أنه عبارة عن خصوصية أمة بعينها عممت على الأمم أخرى، طوعا أو كرها؛ والتعميم الطوعي يحصل في حال التكافئ الثقافي أو الفكري بين الأمتين: المنقول منها والمنقول إليها؛ بينما التعميم الكرهي يحصل في حال تفاوتهما الثقافي أو الفكري؛ وهذا الصنف الثاني من التعميم قد يكون ناتجا عن اضطرار الأمة إلى غيرها لسد حاجاتها الثقافية أو الفكرية وهو أمر لا ينازع أحد في مشروعيته؛ ولكنه قد يكون ناتجا أيضا عن إكراه تمارسه إحدى الأمتين على الأخرى، وهو أمر غير مشروع ولا معقول؛ والحال أن الأمة المسلمة، في سياق أنواع الاستعمار التي ما فتئت تتوالى عليها، تظل مكرهة على الأخذ بخصوصية المستعمر وعلى النظر إليها على أنها كونية تلزم الأمم قاطبة»[2]. فكلا المفهومين "الخصوصية" و"الكونية" لا يناقض الآخر ولا يعارضه، بل «الخصوصية عنصر في الكونية؛ هاهنا تصبح الكونية، لا خصوصية واحدة متسلطة على ما عداها، وإنما حصيلة تأليف صريح بين الخصوصيات المختلفة؛ فمثلا الفكرة الكونية هنا لا تكون فكرة خاصة لأمة واحدة أخذت بها - عن رضى أو عن غير رضى- الأمم الأخرى، وإنما فكرة عامة نتجت عن تداخل الأفكار الخاصة لكل الأمم فيما بينها،

(1) المرجع نفسه، ص27

(2) طه عبد الرحمان، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص27

فتستحق أن تنسب لجميع الأمم من غير أن تنسب لواحدة بعينها»[1]. ويرى طه عبدالرحمن أن الخصوصية الإسلامية تمتلك من المقومات ما يجعلها "خصوصية جامعة" «وإذا بطل القول بالتضاد بين الخصوصية والكونية، جاز أن تقبل الخصوصية الإسلامية الاجتماع إلى الكونية، أي أن تكون، باصطلاحنا، خصوصية جامعة»[2]. وتقتضي الرسالة الخاتمة للأمة الإسلامية امتلاك الأجوبة على مختلف التحديات «والأمة المسلمة تجيب عن أسئلة هذا الزمان بخصوصيتين جامعتين، وهما: "الخصوصية الإيمانية" و"الخصوصية الأخلاقية"، لزم أنها- بموجب أخذها بالكونية المتنوعة- لا تجيز لنفسها الاستبداد بالجواب عن هذه الأسئلة ولو أنها أولى به من غيرها، مادام هذا الزمان ... هو زمان الرسالة الخاتمة، فتقع عليها مسؤوليته أكثر مما تقع على أمة سواها بل إنها تقر لكل أمة من الأمم الأخرى بحقها في أن تجتهد في تحديد جوابها وتخصيصه بحسب مقتضيات مجالها التداولي»[3]. وهذا الإقرار لا نجده لدى كثير من أرباب الحضارات «فهذا الموقف الذي يفتح باب التنوع ليس أبدا هو الذي تتخذه «أمة الغرب» من الأمم المعاصرة؛ فهي لا ترى في جوابها عن أسئلة هذا الزمان واحدا من الأجوبة الممكنة -أي جوابا متحددا بخصوصية مجالها- وإنما ترى فيه الجواب الذي ينبغي أن تأخذ به الأمم جميعا، وأن تغير على مقتضاه مجالاتها التداولية المختلفة، أي أنها ترى فيه الجواب الكوني؛ ولا غرابة في هذا الموقف المستبد متى عرفنا أن الأمة الأقوى دأبها أن تطغى، ولاسيما أن «أمة الغرب» استطاعت أن تحدث نظما ومشاريع ومؤسسات تخترق هذه المجالات الخاصة، وتخترع مصالح ومطامع لا تعرف الحدود ولا القيود إلا ما يزيدها قوة وطغيانا، كل ذلك -بحسب زعمها - من أجل توحيد الأمم وتحقيق العولمة، وبهذا تكون

(1) المرجع نفسه، ص27

(2) المرجع نفسه، ص28

(3) المرجع نفسه، ص31

قد اغتصبت حق تحديد الواقع الكوني»[1]. وفي تاريخ الحضارة الإسلامية ما يعين على إبراز هذه المؤهلات ذلك أن «التجربة الحضارية التاريخية الإسلامية، التي جاءت ثمرة لقيم الوحي، ساهمت فيها جميع الشعوب والأعراق والأجناس والألوان والجغرافيا، واستطاعت منذ وقت مبكر في حياة البشرية إلغاء التمييز والعنصرية وإيقاف تسلط الإنسان على الإنسان، وتعبيد الناس جميعا لإله واحد يتساوى أمامه الجميع، وأن تبني حضارة إنسانية، وتؤصل وتؤسس قيما مشتركة، بحيث يجد كل إنسان نفسه فيها وجزء منها، ذلك أن ما تتمتع به الحضارة الإسلامية من قيم إنسانية متأتية من الوحي، من خارج الإنسان، عصم أهلها من التسلط والهيمنة والتعالي والانغلاق والتحيز، وجعلها في كل زمان ومكان المأمن الحقيقي للإنسان، كما أنه يؤهلها اليوم، وفي هذه الظروف الدولية بالذات، وهذا اللقاء الإنساني والتواصل الجغرافي والحضور المعلوماتي والإعلامي لتقديم القيم الإنسانية، التي يستظل بها الجميع، ويؤوي إليها الجميع، ويفر إليها الجميع من جديد ﴿فَفِرُّوا إِلَى اللهِ﴾ (الذاريات:50) »[2].

ونخلص مما سبق إلى أهم المؤهلات الحضارية للحضارة الإسلامية التي ينبغي أن يسعى الإعلام لتجليتها ـ والتي نرى تجلياتها ـ فيما يلي:

أ. **الاعتراف بالأديان السابقة**، ويتجلى ذلك في الاعتراف بالأنبياء، وذكر ما تضمنته تلك الأديان من الشرائع، والثناء عليها، وإنكار ما نالها من تبديل وتغيير كان الغرض منه التضليل وكسب مآرب معينة.

ب. **الاعتراف بالأديان القائمة**، وترك حرية الاختيار للناس بما يدينون، ولا يضيق على أحد لديانته، ولا يترك التعاون معه لاختلاف معتقده، وفي

(1) المرجع نفسه، ص31

(2) من تقديم عمر عبيد حسنة لكتاب الأمة، تكامل الحضارات بين الإشكاليات والإمكانيات، لمؤلفه عطا محمد حسن زهرة، ص 7.

حث النبي صلى الله عليه وسلم المسلين على الهجرة إلى الحبشة خير مثال على ذلك.

ج- **احتواء الشرائع السابقة**، وذلك بتضمن الشريعة الإسلامية لقضايا من الشرائع السابقة؛ فكل الرسل والأنبياء تدعو الحضارة الإسلامية إلى توقيرهم ومحبتهم وإجلالهم. واعتبار الدعوة الإسلامية تتمة لدعوات الرسل والأنبياء من قبل، وذلك يقتضي الاشتراك والاعتراف بما كان، وفي أصول الفقه أصل سديد في هذا المجال يعرف ب»شرع من قبلنا».

د- **وحدة المصدر والرسالة**، وما فتئ القرآن الكريم يكرر التذكير بهذه الوحدة، والمصدر الواحد للرسالات ووحدة دعوتها التوحيدية والدعوة إلى الوحدة الجامعة ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾ (الشورى: 13).

وعند اعتداء أرباب الحضارات الأخرى على الحضارة الإسلامية فإن منهج الحضارة الإسلامية قائم على التمييز بين الظالم وغيره، ومنهجها في ذلك واضح كما بينه القرآن الكريم الذي ميز بين من قتل الأنبياء وظلم واعتدى وبين من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر، قال تعالى ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ * يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ * وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ (آل عمران: 115-113). وهذه المعاني الخيرة ينبغي أن يوليها الإعلام حقها من التعريف ويقدمها للشعوب، فيعرفها بحضارتها أولا ثم بالحضارات الأخرى المختلفة، ويسعى إلى إبراز المعاني الميسرة للتعارف والتعاون، وإحلالها محل ما ساد من خطاب التنفير والصور النمطية السائدة

التـي طغـت عـن قصـد أو عـن غـير قصـد. والإشـكال الـذي نعيشـه -كـما يعـبر عـلى ذلـك غـارودي- «لا مـن نقص من الوسـائل ولكن مـن غياب الغايـات»[1]. وفي خضـم السـعي إلى التعريـف بالـذات والتعـرف إلى الآخـر ينبغـي أن نستحضر أن «الغرب لـيس كتلة واحدة فهناك عقلاء يـفـهـمـون الأمـور عـلى حـقـيـقـتـهـا وحـكـمـاء يـعـمـلـون من أجل الـسـلام والـتـعـايش والحـوار بـين الحـضـارات والـثـقـافـات والأديان»[2]. ومسؤولية الإعلام استدعاء أولئـك العقـلاء وتقديـم أطروحاتهـم بديـلا عـن أطروحـات الصـدام والصراع.

(1) روجيـه جـارودي، كيـف نصنـع المسـتقبل، ترجمـة وتقديـم: منـى طلبة/أنـور مغيـث، دار الشروق، ط3، 1423هـ /2002م، ص 283.

(2) عبدالعزيـز بـن عثـمان التويجـري، العـالم الإسـلامي والغـرب التحديـات والمسـتقبل، منشـورات المنظمـة الإسـلامية للتربيـة والعلـوم والثقافـة، إيسيسـكو، 1428هـ /2007م، ص 24.

3. رؤية الحضارة الإسلامية لتحقيق التعاون الحضاري

الحضارة الإسلامية بما فيها من غنى معرفي وتعددية متنوعة تعبر عن رقي معرفي وتكامل حضاري واستيعاب لمختلف الأجناس والأعراق، وبناء مجتمع لا مكان فيه للطبقية أو العنصرية وبذلك ينخرط الجميع في بنائه، ويتحقق التعارف والتعاون الداخلي الممتد إلى نشر نموذج الاقتداء في العالم الخارجي، لا سيما في وقت ما تزال فيه مختلف المواثيق والتشريعات الدولية عاجزة عن تحقيق هذا المعنى، ولم تفلح في درء الكراهية كقناعة لدى الأفراد والمجتمعات، وما تزال الجهود تستنزف الكثير من الأوقات والأعمار والأموال، والكراهية في ازدياد، بل هناك جهود في السر والعلن تسعى إلى تقويض جهود التعاون، التي حقها أن تثمن وتنوع لا أن تقوض، واستفادة الحضارة الإسلامية في مختلف مواقفها من أفكار مسلمين وفدوا من حضارات أخرى دليل على انفتاح حضاري ترجم عمليا دون أن يثير أي توجس. وبهذا تكون الرؤية الحضارية الإسلامية لتحقيق التعاون مكتملة ومكونة من شقين:

- **الشق النظري**، ويتمثل فيما تزخر به من نصوص في هذا المجال، سواء في القرآن أو السنة النبوية، وهي نصوص لابد أن تجمع جميعها وتفهم في ظروفها وسياقها، ويبين عامها من خاصها ومطلقها من مقيدها، حتى تكون الرؤية صحيحة وحتى يكون فهم النص سليما، والأمر في ذلك لا يقتضي مجاملة أو تنازلا يل يحتاج إلى أن يوسد إلى أهله الذين يحسنون بيانه للناس.

- **الشق العملي**، ويتمثل في الترجمة العملية للتعارف والتعاون والذي كانت "المؤاخاة" فيه معنى وثيقا للانسجام ومشاركة الإنسان لأخيه الإنسان أعز وأغلى ما يملك في مثال عجيب للتضحية والفداء لا ينخرط فيه الإنسان إلا حين يكون ذلك منبعثا من إيمان راسخ وعقيدة ثابتة. ومكونات المجتمع المسلم في المرحلة الأولى "المكية" والمرحلة الثانية "المدنية" كان

يتكون من أجناس مختلفة من أفراده من هو من أصل حبشي؛ ك"بلال بن رباح" و"وحشي بن حرب" قاتل حمزة الذي أسلم فيما بعد، و"أم أيمن الحبشية" حاضنة النبي صلى الله عليه وسلم ومربيته، ومن بلاد الفرس "سلمان الفارسي" و"سالم مولى أبي حذيفة" و"فيروز الديلمي"، ولم يكن هذا التعدد ليثير أي مشكلة في المجتمع، بل كان دافعا لمزيد عناية واهتمام، وإذا حصل ما يمكن أن يخدش بهذا المعنى يكون الموقف الحازم والحاسم في القطع مع رواسب الجاهلية، سواء كان الموقف بسبب طبقية متوهمة أو بسبب اختلاف في الانتماء الجغرافي كما هو الشأن في قصة أبي ذر، ولفظها عند الإمام البخاري في صحيحه، كما رواها بسنده «...عن ابن سويد، عن أبي ذر، قال: رأيت عليه بردا، وعلى غلامه بردا، فقلت: لو أخذت هذا فلبسته كانت حلة، وأعطيته ثوبا آخر، فقال: كان بيني وبين رجل كلام، وكانت أمه أعجمية، فنلت منها، فذكرني إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال لي: «أساببت فلانا» قلت: نعم، قال: «أفنلت من أمه» قلت: نعم، قال: «إنك امرؤ فيك جاهلية» قلت على حين ساعتي: هذه من كبر السن؟ قال: «نعم، هم إخوانكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فمن جعل الله أخاه تحت يده، فليطعمه مما يأكل، وليلبسه مما يلبس، ولا يكلفه من العمل ما يغلبه، فإن كلفه ما يغلبه فليعنه عليه»[1]. وهذا الموقف العملي الحاسم يبرز موقف الحضارة الإسلامية من كل ما يمكن أن يؤدي إلى الشحناء والبغضاء، ويستفاد من اللفظ النبوي التشديد في الأمر والإنكار والتنفير منه.

وتنبثق الرؤية الحضارية الإسلامية لتحقيق التعاون من عالميتها، ودعوة الناس جميعا لتحقيق التعارف فيما بينهم ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات: 13). وهي متضمنة للقضايا الكلية المشتركة

(1) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما ينهى من السباب واللعن، ج 8، ص 16، حديث: 5060.

ذات المبادئ الإنسانية الجامعة دون فصل جنس عن جنس أو دين عن دين، ولا يمكن قصرها على ملة أو طائفة معينة بما يقتضيه لفظ «الناس» من دلالة، ومتضمنة للتعارف بكونه مفهوما محققا للتواصل والتعاون بين الناس، وليكون هو المنطلق في التعامل، والتذكير بالأصل الواحد ﴿مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾ الذي قصد به آدام وحواء[1]، حيث يظل الجميع على اختلاف ألسنتهم وألوانهم متصلا بالخلق الأول، وإثبات الاستواء والاشتراك في النسب، ورؤيتها قائمة على الاستفادة من النافع المفيد غير الضار، ولا يضر في ذلك أن يكون ذلك منبثقا منها أو من غيرها، ففيها من الأصول الكلية ما يحقق استيعاب الجزئيات، وتشكيلها وفق رؤيتها الحضارية، وتلك أمارة حيوية وإبداع وانفتاح «والتعارف يعد قيمة أساسية من قيم عالمية الإسلام وخصائصه العامة الأخرى. فإذا كان الإسلام عالميا، وواقعيا، وميسرا، وعلميا، وإقناعيا، ومتوازنا، ومتكاملا، وإنسانيا...فإن هذا العالمية لا يمكن أن تتجسد على حقيقتها، ولا يمكن أن تمارس حق ممارساتها إلا في ظل إطار التعارف الإسلامي الذي يدعو إلى التكريم...»[2]. وهذا التقسيم ﴿شُعُوبًا وَقَبَائِلَ﴾[3] إقرار للتعدد والتنوع، وتوجيه إلى التدرج في التعارف، حتى يعم ذلك الجميع، فالأصل أن التعدد والتنوع بين بني الإنسان غرضه تحقيق التعارف، والذي يعده ذريعة للتنافر والاختلاف يخرج عن هذا الأصل والقصد. والانتساب للأصل الواحد يعزز التعارف والتعاون ويدفع العنصرية والطبقية، ومهما تباعدت الأوطان والبلدان يظل الأصل الإنساني الجامع قائما، وإذا كان

(1) ذهب الطاهر ابن عاشور إلى أن المراد بالذكر والأنثى: آدم وحواء أبوا البشر، بقرينة قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ (الحجرات: 13) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 26، ص 258..

(2) عبدالعزيز برغوث، مفهوما التعارف والتدافع وموقعهما في الحوار من المنظور الإسلامي، مجلة إسلامية المعرفة، السنة السادسة عشرة، العدد: 63، شتاء 1432هـ/2011م، ص 88.

(3) ذكر البغوي في تفسيره أن مما قيل في معنى الشعوب والقبائل: الشعوب من العجم، والقبائل من العرب، ينظر: الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق : عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1420هـ، ج 4، ص 265.

«التنوع بين الثقافات يطرح مشاكل عديدة، إذ يمكننا أن نتساءل عما إذا كان يشكل بالنسبة للإنسانية غنما أم غرما»[1]. فإن الحضارة الإسلامية تعتبر التنوع والتعدد مصدر ثراء، ومهما تعددت الثقافات وتباينت الأفكار يبقى الأصل الواحد، والتذكير بأصل الأخوة والوحدة الإنسانية دعوة إلى الوحدة في الحال، والرقي بين بني الإنسان بقدر ما يكتسب كل واحد منهم من خصال الخير، وهي دعوة للتنافس فيها، ولكيلا يكون الأمر باعثا على التعالي، تم التذكير بأن العليم بالسرائر والأحوال هو الله، فلا مجال للتعالي حتى ممن حصل معاني الخير في نفسه، فالمراد من هذا التنوع تحقيق التواصل والتعارف ﴿قُلْ يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ (الأعراف: 159) وفي الآية نفسها بيان الأصل الواحد واستواء الجميع فيما يجري من أمور مالك الملك سبحانه ﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ ومن ثم الدعوة إلى الاجتماع على قضايا مشتركة محققة للتعاون والتقارب ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (الأعراف: 158) والدعوة للإيمان بالله والرسول في هذا السياق تذكير بما في التوراة نفسها، وفي التعبير ب «كلماته» إيحاء لقضية عيسى عليه السلام، ثم بيان لقيم الخير المشتركة بين ما سبق من الأمم، وما ينبغي التعاون عليه من المثل والقيم ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ (الأعراف:159).

وقد جعل إسماعيل الفاروقي الجانب المنهجي في الحضارة الإسلامية قائما على أسس ثلاثة، وهي:

- **الوحدة**، وتعني الاتحاد والتناسق، والتكامل مع الذات ومع الغير.
- **العقلانية**، وهي قائمة على رفض ما لا يتطابق مع الواقع وإنكار التناقضات المطلقة، والانفتاح على الأدلة الجديدة أو المناقضة، والاهتداء بالوحي والعقل.

(1) كولد ليفي شتراوس، العرق والتاريخ، ترجمة: سليم حداد، ص 7.

- **التسامح**، بوصفه مبدأ منهجيا يفيد القبول بالحاضر ويحمي المسلم من الانغلاق بوجه العالم، ومن النزعة المحافظة المميتة، والإقبال على الحياة والتجربة الجديدة[1].

ونضيف إليها أساس **"العدل"** مع الموافق والمخالف، وإنصاف المخالف إذا كان معه الحق ولو على حساب الموافق، فهي مبادئ لا تحيز فيها ولا مداهنة ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (المائدة:8). فركيزة "العدل" في الحضارة الإسلامية من أكثر ما يضمن التعايش والتعدد، وحفظ الحقوق التي من شأنها تعزيز التعاون على المعروف، وذلك يقتضي التعاون على معاني الخير والتحذير من معاني الشر، وفي القرآن الكريم نجد هذا المسلك جليا؛ ففي تصوره لأرباب الحضارات الأخرى وفي حديثه عن أتباع الشرائع السابقة يذكرهم بحالهم إنصافا وعدلا، ففي الحديث عن قوم موسى عليه السلام، نجد خطابا فيه ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ (الأعراف: 159) وخطابا فيه ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾ (الأعراف: 148) ولفظ الأمة يوحي بالدلالة على جماعات متفرقة يجمعها أمر واحد «والمسلم على الخصوص، إنما هو هذا الإنسان الذي لا ينفك يتغلغل في العمل التعارفي، لأنه يمده بالأخلاق التي تجعله قادرا على التعامل مع مختلف الأمم التي يتكون منها العالم؛ وهذا يعني أن المجتمعات كلها ترتقي عنده إلى رتبة الأمم المختلفة كما يعني أن اختلاف هذه الأمم يجعله يتعاطى من غير انقطاع تهذيب أخلاقه؛ ومن هنا يلزم أن العمل التعارفي - وهو التعامل مع مختلف الأشخاص والأمم على مقتضى المعروف- هو الأصل في تخلق المسلم؛ فتخلق

(1) إسماعيل راجي الفاروقي، التوحيد جوهر الحضارة الإسلامية، ينظر ص 19 وما بعدها.

المسلم تخلق تعارفي بحق»[1]. وقد تجسدت هذه الرؤية عمليا في تحقيق التعاون لبناء المجتمع في المراحل الأولى من تاريخ الحضارة الإسلامية التي «كان مجتمعها الأول، أو نواتها الحضارية الأولى، مجتمع الألوان والأجناس والتفاوت الاجتماعي، المنسجم المتعاون المتكافل المتكامل، فبلال إلى جانب أبي بكر وعمر، وسلمان إلى جانب عثمان وعلي، رضي الله عنهم جميعا، والفقراء في كنف الأغنياء، والقيم العليا واستباق الخيرات متاح للكسب الفردي: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ (المائدة:48)، فالأكرم الأتقى، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (الأنعام:52) ويقول: ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الأنعام:54) فالمعيار كسبي، متاح لكل إنسان، وليس قصريا ينتهي بالحضارة إلى التمييز والعنصرية والانحياز»[2]. وبالرجوع إلى نصوص الحضارة الإسلامية وتأملها والنظر فيها وما جاءت به من استيعاب يظهر ما تتميز به نظريا وعمليا «ورصيد الحضارة الإسلامية من التكامل الحضاري في هذا المجال، وتجربتها التاريخية، وقيمها الإنسانية الداعية إلى قبول (الآخر) والتعارف معه، والمشاركة في إيجاد صيغ إنسانية يساهم بها الجميع، ويتعارف عليها ويعرفها الجميع، يؤهلها لأخذ زمام المبادرة، والاضطلاع بهذه المهمة الإنسانية، التي تسهم بالارتقاء والتحفيز والتفاعل والتبادل في المعارف والتجارب، والقضاء على أسباب التعصب والحقد والتحيز والعنصرية، والتحول من المواجهة- التي تكلف البشرية اليوم أمنها وتستنزف اقتصادها- إلى الحوار والتعارف، والتحول من البحث

(1) طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص 20.

(2) من تقديم عمر عبيد حسنة لكتاب الأمة، تكامل الحضارات بين الإشكاليات والإمكانيات، لمؤلفه عطا محمد حسن زهرة، ص 7.

عـن نقـاط الاختـلاف وتضخيمهـا إلى البحـث عـن مواطـن الائتـلاف وتنميتها؛ فأمر التكامل والاعتراف بـ(الآخر) والتعاون معه ليس بدعا بالنسبـة للحضـارة الإسـلامية، بل هـو عنوان لتكامل الحضـارات التاريخية، حضارات الشـعوب»[1]. ويجـدر التنبيـه إلى أن الغـرض مـن بيـان رؤيـة الحضـارة الإسـلامية للتعـاون الحضـاري ليـس الغـرض منـه إقصـاء مفهـوم أو فكـر حضـارة مـا، بـل بيـان الخصوصيـات المرنـة وأسـس الاسـتيعاب التي انطـوت عليها الحضارة الإسـلامية لاسـتيعاب كافـة مـا هـو نافـع، والتعـاون في مختلـف مجـالات الخـير مـع أي حضـارة دون أي عائـق أو مانع، شرط أن يكون ذلك نافعا للإنسـانية، والحضارة الإسـلامية لا تقـوم عـلى الصـدام، بل قائمة عـلى التعاون ونفع الإنسـان بوصفه إنسـانا، وقائمـة عـلى المثـل والقيـم التـي ترشـد اسـتعمال الوسـائل بمـا لا يضر الإنسـان، فقـد يتحقـق التقدم العلمـي تقنيـا وتكنولوجيا لكنه بـدون أخلاق يظل خطـرا محدقـا بالإنسـانية «فـإذا كان الغرب متأثـرا بعلمه، قد وضـع العالم على عتبـة العـصر الـذري، فقلـب بذلـك جميع عنـاصر المشـكلة الإنسـانية، فإنه يريد مدفوعـا بأخلاقـه أن يعيـد العالم إلى القرون الوسـطى، والتناقـض المحزن بين هذيـن الوضعـين مفهوم بـين»[2]. والوقائع المتتالية والمتسـارعة خير شـاهد على ذلـك، ويتميـز المنظور الحضاري الإسـلامي في ربطه أمور العلـم بالخالق، حيث يسـتحضر الخلـق الرقابـة الربانيـة فيما يفعلون ويـذرون «فلذلك ربط الإسـلام أمـر القـراءة والعلـم باللـه، وذلـك دلالـة النفـع والصـلاح، وبتأمـل أول مـا نـزل مـن القرآن نستشـف ذلـك وندركه ﴿اقْرَأْ بِاسْـمِ رَبِّـكَ الَّـذِي خَلَقَ﴾(العلق:1)»[3].

(1) المرجع نفسه، ص 5.

(2) مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية، ص 42.

(3) عبدالكريـم القـلالي، تجديـد وإحياء الفـروض الكفائية من تصورات الأحـكام الفقهية إلى تحقيق المقاصـد العقديـة الاسـتخلافية مراجعـة فكريـة لأثـر الفـروض الكفائيـة في التنميـة المسـتدامة واسـتحقاقات الحيـاة ومقاصـد الإنسـان الوجوديـة، الـدار العالميـة للكتـاب، الدار البيضـاء، ط1، 2019م، ص 238.

4. التعاون المنشود بين وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع الأخرى في نشر التسامح وتحقيق التعاون

تتوفر كثير من الوسائل الإعلامية[1] على مواثيق وقيم تتعلق بكل مؤسسة على حدة، ومن شأن التزام تلك القيم عدم صدور خطاب الكراهية من الوسائل الإعلامية ضد أي جهة فبالأحرى حين يتعلق الأمر بكراهية بين وسائل الإعلام ذاتها، بسبب التحيز المبالغ فيه لسياسات معينة، ومختلف الجهات الإعلامية تتحمل قسطا من المسؤولية جراء تفشي خطاب الكراهية فيما بينها أصلا؛ كبعض القنوات التي تمثل جهة سياسية معينة وتصدر منها عبارات الكراهية تجاه قناة أخرى، وهنا تصبح الكراهية صناعة إعلامية مصدرها الإعلام وموجهة للإعلام ويتغذى المجتمع من مثل ذلك السلوك، عندما يتعلق الأمر بصورة الآخر «إذ تصبح الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام أداة أساسية من الأدوات التي يعتمد عليها في إدارة الحوار فيما بين جماعات الثقافات المختلفة، وقد يتعدى دورها ذلك إلى محاولة إيجاد مساحات للصراع بين أجندة القضايا والقيم والأطروحات الخاصة بثقافة معينة في مواجهة ثقافة أخرى»[2] وهنا يقتضي الأمر التعاون بين مختلف الجهات الإعلامية وضرورة التنسيق للتدخل في مثل هذه السلوكات، والتحاكم إلى مواثيق الشرف الإعلامية، وهناك مؤسسات إعلامية تمثل مختلف البلدان والقارات ينبغي أن يكون التنسيق بينها على درجة عالية من التعاون، ونشير على سبيل المثال إلى ما ينبغي القيام به مثلا من لدن «الاتحاد الدولي للصحفيين» و»اتحاد الصحفيين الأفارقة» و»اتحاد الصحفيين العرب» و»رابطة صحفيي أمريكا اللاتينية» ... وضرورة أن تكون هذه الاختلافات

---

(1) نشير على سبيل المثال إلى «مجموعة المبادئ والإرشادات التحريرية لهيئة الإذاعة البريطانية BBC» و ميثاق شرف قناة الجزيرة «ميثاق الشرف المهني» و»دليل السلوك المهني».

(2) تقرير حالة حوار الثقافات في العالم، دراسة مسحية لصحف ودوريات إنكليزية وفرنسية وألمانية وعربية، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ط1، 1432هـ - 2011م، ص 14.

ممثلـة لمختلـف الأفـكار ومختلف الجهـات، وأن يكـون هذا التعدد مصـدر تعاون لا تنافـر، وأن تتمكـن الجهـة الواحـدة من عدم صـدور الكراهيـة داخل الاتحاد أو الرابطـة الواحـدة، وأن تنفتـح كل واحـدة على الأخرى بالتعريـف بها وتقريب المفاهيـم المشـتركة بينها.

ومـن أوجـه هـذا التعاون تعزيـز الاندماج بطرق عملية، وقـد ورد في تقرير الأمـم المتحـدة المتعلـق بحقـوق الأشخـاص المنتميـن إلى أقليات قوميـة أو إثنية وإلى أقليـات دينيـة ولغويـة «أهميـة إعـمال الحـق في التعليـم للجميـع والقيام، حيثـما تسـنى ذلـك، بإتاحة فـرص كافية للأشـخاص المنتمين إلى أقليـات قومية أو إثنيـة وإلى أقليـات دينيـة ولغويـة لتعلـم لغتهـم الخاصة أو تلقـي العلم بلغتهم الخاصـة»[1]. ولـو كان لهـذا الأمـر تطبيـق عملـي في الواقـع لـدرأ الكثـير مـن أسـباب الكراهيـة، ولكنهـا تظل أمورا مسـطرة على الـورق دون أن تجد طريقها للتطبيـق في مختلـف دول العـالم، وقـد اطلعـت في «برشـلونة» ثـاني أكبر المدن الإسـبانية عـلى تجربـة فريـدة لبعـض الجمعيـات الإسـلامية التي اسـتطاعت أن تـدرج اللغـة العربيـة ضمن مقرر الدراسـة في بعض مدارس المدينـة، في الوقت الـذي مـا يـزال مثـل هـذا الأمـر عصيـا عـلى جمعيـات في مختلف المدن بسـبب غيـاب الرؤيـة والتنسـيق والتعـاون، ومـن شـأن التعرف عـلى اللغـة التعرف على الحضـارة ومـد جسـور الثقافـات وتحقيق نسـب عالية مـن التفاهم.

ومن المؤسسات الجديرة بالتعاون، وبيان أثره وتأثيره في المجتمع:

- **أماكـن العبـادة**، ونخص بالذكر هنا المسـاجد لما لها من إشـعار وأثر روحي وفكـري متزايـد، وتأثير عملي في سـلوك الفـرد الذي ينعكـس في المجتمع، ولابد مـن تمكينهـا مـن حريـة الـرأي والتعبـير، فكيـف تزعـم بعـض الـدول الاهتمام بالـرأي والتعبـير في وسـائل الإعـلام ثم تسـعى إلى تضييق الخنـاق على خطاب أئمـة المسـاجد والإكـراه عـلى خطـاب معـين، دون إعطـاء ذات الفسـحة مـن

(1) ينظر: https://cutt.us/fiuf8 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 11 - 1 - 2021م

حرية الرأي والتعبير الذي من شأنه الإسهام في التصدي لخطاب التطرف والكراهية من داخل المساجد أولا وتقريب الناس من وسطية الإسلام وعدالته، وقطع الطريق عن الراغبين في تكميم أفواه الخطباء، كمثل ما رأينا أخيرا في فرنسا فيما يتعلق بإكراه الخطباء على التوقيع على قوانين ومواثيق بعدم الخوض في مواضيع معينة، يسوق في الظاهر أن المراد بذلك الحد من خطاب التطرف في حين يتم غض الطرف عن المنابع الحقيقة للتطرف في وسائل الإعلام وخطاب الساسة. ويضاف إلى المساجد أماكن العبادة الأخرى لدى مختلف أتباع الحضارات، إلا أن التحدي أو الإشكال القائم حينما نجد سوء التصور وعدم فهم موضوع الكراهية لدى القائمين على هذه الأماكن.

- **الأسرة**، وذلك بما ينبغي أن يكون لها من دور في التربية والتوجيه، والتوعية بالاستعمال الأمثل لوسائل الإعلام، ويقتضي ذلك وجود قدوة داخل الأسرة يتحقق توجيهها بالفعل قبل القول، وينبغي تجاوز مختلف المظاهر المغذية للكراهية التي تكون داخل الأسرة أحيانا، سيما حين يكون هناك موقف سلبي ممن يتم الاختلاف معهم فكريا؛ فيزرع ذلك في نفس وثقافة الناشئة دون وعي، ومتى تحققت الأمثلة العملية داخل الأسرة في قبول التعددية والتعبير عن الرأي أصبح ذلك سلوكا لدى أفراد الأسر التي تتكون منها المجتمعات.

- **المدارس**، وهي محضن مهم للتربية على قيم الخير والتعاون، ويشمل ذلك تعزيز البرامج التربوية والتعليمية بثقافة التعاون والتعارف وإسناد التأليف المدرسي إلى خبراء في مختلف المجالات لإنتاج خطاب موضوعي رصين وهادف. وتنص المادة الرابعة من «إعلان مبادئ بشأن التسامح» الذي أقرته الدول الأعضاء في اليونسكو في نوفمبر سنة 1995م، على «أن التعليم هو أنجع الوسائل لمنع اللاتسامح، وأول خطوة في مجال التسامح تعليم الناس الحقوق والحريات التي يتشاركون فيها وذلك لكي تحترم هذه الحقوق والحريات، فضلا عن تعزيز عزمهم علي حماية حقوق وحريات

الآخريـن. وأنـه ينبغـي أن يعتـبر التعليم في مجـال التسـامح ضرورة ملحة، ولذا يلـزم التشـجيع عـلي اعتـماد أسـاليب منهجيـة وعقلانية لتعليـم التسـامح تتناول أسـباب اللاتسـامح الثقافية والاجتماعيـة والاقتصادية والسياسـية والدينية - أي الجـذور الرئيسـية للعنـف والاسـتبعاد، وينبغـي أن تسـهم السياسـات والبرامـج التعليميـة في تعزيـز التفاهـم والتضامـن والتسـامح بـين الأفـراد وكذلـك بـين المجموعـات الإثنيـة والاجتماعيـة والثقافيـة والدينيـة واللغويـة وفيـما بـين الأمـم»[1]. وتنـص المـادة الرابعة من «إعلان مبادئ بشـأن التسـامح» على أهمية «إيـلاء عنايـة خاصـة لتحسـين إعـداد المعلمـين، والمناهـج الدراسـية، ومضامين الكتـب المدرسـية والـدروس وغيرها مـن المـواد التعليمية بما فيهـا التكنولوجيات التعليميـة الجديـدة بغيـة تنشـئة مواطنـين يقظـين مسـؤولين ومنفتحـين عـلى ثقافـات الآخريـن، يقـدرون الحريـة حـق قدرهـا، ويحترمـون كرامـة الإنسـان والفـروق بـين البـشر، وقادريـن عـلي درء النزاعـات أو عـلى حلها بوسـائل غير عنيفـة»[2]. وتلقـين هـذه المبـادئ للناشـئة ينبغـي أن يكـون عـبر مداخـل علميـة واضحـة، ترتكـز أساسـا على نشـدان الحق والفضيلـة، ولا مانع مـن الرجوع إلى الحـق متـى ظهـر، وتصحيـح مـا قـد يصـدر ويحصـل من انفـلات عـن قصد أو عـن غـير قصـد «ومـن المهـم بـذل مجهـودات كبـيرة لمراجعـة الكتـب المدرسـية وإعـادة قـراءة تاريـخ وذاكرة مختلف الشـعوب قـراءة نقدية، متفتحـة ومتيقظة، لاجتنـاب الوقـوع في أخطـاء المـاضي وإعـادة الاعتبـار للتواريخ المهمشـة. وذلك لإنهـاء جـراح المـاضي والأحقـاد المتجـذرة وتحقيـق التصالـح مـع التاريـخ بـين مختلف الشـعوب»[3].

- **الإعـلام**، ووظيفتـه تحقيـق «التربيـة الإعلاميـة» وعنـد الحديـث عـن

(1) إعـلان مبـادئ بشـأن التسـامح، متـاح عـلى الرابـط التـالي: hrlibrary.umn.edu/arab/tolerance.html تـم الاطـلاع عليـه بتاريـخ 14 - 2 - 2021م.

(2) إعـلان مبـادئ بشـأن التسـامح، متـاح عـلى الرابـط التـالي: hrlibrary.umn.edu/arab/tolerance.html تـم الاطـلاع عليـه بتاريـخ 14 - 2 - 2021م.

(3) محمـد سـعدي، مسـتقبل العلاقـات الدوليـة مـن صراع الحضارات إلى أنسـنة الحضـارات وثقافة السـلام، ص 362.

التربيـة الإعلاميـة فإننـا نسـعى إلى توظيـف التربيـة إعلاميـا وتوظيـف الإعلام تربويـا لتحقيـق معـاني خـيرة وقيـم إنسـانية مثـلى، ويقتـضي ذلـك تخصيـص فقـرات وبرامـج لتحقيـق التربيـة الإعلاميـة والاسـتعمال الأمثل لوسـائل الإعلام الجديـد، وفـق رؤيـة محققـة للمواكبـة والاسـتمرارية، وليس الاقتصـار على أيام سـنوية للتذكـير بالاسـتعمال الأمثـل للوسـائط الإعلاميـة، وكـما أن هـذا الأمـر غائـب في وسـائل الإعـلام فإنـه يلاحـظ أيضـا في كثـير مـن البرامـج التربوية والتعليميـة غيـاب «التربيـة الإعلاميـة» كـمادة مسـتقلة في المناهـج الدراسـية، ونقصـد باسـتقلالها هنـا اسـتقلالها الشـكلي والمضمـوني بحيـث تكـون غايتهـا التربيـة عـلى كيفية التعامل مع وسـائل الإعلام إرسـالا واسـتقبالا لتنشـئة الأفراد تنشـئة سـليمة توظـف معـاني التعـاون، ومـادة التربيـة الإعلاميـة ينبغـي فصلها عـما يعـرف ب «الإعلاميـات» أو «المعلوميـات» ضمـن المناهـج الدراسـية ذلـك أن هـذه المـادة تعنـى بالتنـاول العلمـي المحـض فيـما لـه صلـة بالإعلاميات، في حـين «التربيـة الإعلاميـة» وظيفتهـا أدق حيـث توجـه الناشـئة إلى مـا ينبغـي أن تسـتخدم فيـه هـذه الوسـائل، ومـا ينبغـي أن تسـهم فيـه مـن بنـاء وتعـاون حضـاري وثقافـة إنسـانية مشـتركة، إضافـة إلى توجيـه الناشـئة، نحـو الاعتدال في صناعـة المحتـوى، وتعزيـز سـبل التعايـش والسـلام، واجتنـاب الوقـوع في تسـويق الصـور النمطيـة، والوعـي الحقوقـي بقضاياهـم ومحيطهـم، وتقديـر المشـترك الإنسـاني، والتمسـك بالحريـة، والتصـدي للكراهيـة وكشـف زيـوف الإعـلام المضلـل، والإسـهام في الوعـي المجتمعـي البنـاء، ومـد جسـور التواصـل مـع الفئـة غـير المتعلمـة، أو المنقطعـة عـن الدراسـة والمهتمـة بمنصـات ووسـائل التواصـل، ومسـاعدتها في التغلـب عـلى «الأميـة الإعلاميـة» وتعزيـز العلاقـة بـين المؤسسـات التربويـة والإعلاميـة. وحتـى بعـض الفئـات المتعلمة التـي كانت بمنـأى عـن تأثـيرات وسـائل ومنصـات التواصل صـارت أقرب إليها بعـد جائحة «كورونـا كوفيـد 19» التـي فرضـت نمطـا تعليميـا إجباريـا عـن بعـد، ووطـدت الصلـة بـين فئات مـن المجتمع وبين وسـائل التواصـل الاجتماعـي، حيث لوحظ

تدفق المحتوى، وازدياد النشر، لكن ظل غياب التوجيه سمة بارزة فيما ينشر من محتويات فاقدة لمعاني الوحدة وقيم الخير في كثير منها، سيما لدى الفئة غير المستوعبة للخطاب البناء.

ونخلص إلى أن «التربية الإعلامية» غدت ضرورة ملحة، لكل فرد، سيما مع تنامي فوضى النشر وبروز أنماط من الوسائل سريعة الانتشار والتأثير، حيث يجنح الشباب إلى محاكاة ما يرون دون انتباه بل ودون استيعاب أحيانا للقيم السلبية التي تتضمنها تلك المقاطع، والتي تكون سلبياتها مقصودة أو غير مقصودة أحيانا، ولا نبالغ إذا قلنا بأن دور الإعلام في التنشئة صار أقوى وأكثر من دور المدرسة والأسرة، وتجاوب الناشئة مع هذه الوسائل يفوق أحيانا تجاوبها مع الأسرة والمدرسة، ويتأثرون بفضائهم الإعلامي أكثر من التأثر بما يسمعون من أفكار، ومجالات التأثر والتأثير غير محصورة، حيث تلبي احتياجات مختلف الفئات في شتى المجالات وصارت العزلة معها عزلة مفضلة لدى الصغار والكبار، لذلك وجب الانتباه إلى ما ينشر فيها، وإلى كيفية توظيفها واستعمالها استعمالا أمثل، والتمييز بين الضار والنافع، بعد أن أصبح تأثيرها ممتدا وواسعا وشاملا يشمل الجوانب العقلية والخلقية والوجدانية والعقدية والاجتماعية والثقافية، وتعزيز ثقافة الإنتاج النافع للتعريف بالتراث والإرث الثقافي والحضاري ومد يد التعارف والتعاون لشعوب الحضارات الآخرين وتلاقح الأفكار المتعلقة بالكون والإنسان والحياة، وإنتاج مقاطع تربوية تثقيفية هادفة.

ومن شأن التربية الإعلامية التزويد بمبادئ التعايش الرقمي والواقعي واستيعاب التطورات التقنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية واتخاذ المواقف البناءة تجاهها، وتعزيز التعاون المؤسسي الهادف، والانخراط مع مختلف الشركاء في نشر رسائل الوعي وتقدير الآخر. وتتأكد الحاجة إلى التربية الإعلامية في ظل ما نشاهده من تناقضات صارخة تنشر في وسائل

الإعـلام القديمـة والجديـدة عـلى حـد سـواء حيـث تعتبر هـذه الوسـائل «فضاء يتسـع لآراء وحـوارات وإبداعـات تجسـد أرقـى درجـات العقلانيـة والتحـضر والسـلام والتسـامح والفكر والعلم والتدين والإنسـانية والوطنية، كما يتسـع لآراء وحـوارات أخرى تجسـد أفـدح مسـتويات البذاءة والشـذوذ والانحـراف والجهل والتعصـب واللاإنسـانية والعنصريـة، حيـث لا توجـد معايـير تضبـط إيقـاع هذا الفضـاء الشاسـع من الحوار والتعبير عن الـرأي في هذا الفضاء الإلكتروني»[1]. وتـزداد مسـؤولية الإعـلام ومختلـف مؤسسـات المجتمـع في ظـل ظـروف «تثـير الفـوارق الثقافيـة الكثـير مـن التسـاؤلات وتبعث عـلى القلق والحـيرة في غياب الحـوار والتفهـم. ولم يسـبق أبـدا أن كان الحـوار مفيـدا وملحـا كـما هـو مفيـد وملـح اليـوم، حيـث بـات البحـث عـن الآخـر مطلوبـا أكـثر مـن أي وقت مضى بغيـة معرفتـه والتعـرف إليـه»[2]. لتحقيـق رؤى توافقيـة يتعـاون مـن خلالهـا الجميـع عـلى درء الكراهيـة التـي تهـدد الحياة الإنسـانية.

(1) مـال محمـد غيطـاس ، الإعـلام والإبداع في ظل ثـورة المعلومـات: الصحافة الإلكترونيـة والإبداع المفتـوح، مؤتمـر دور الإعـلام وتكنولوجيا المعلومـات في دعم الديمقراطية وحريـة التعبير والرأي، ماليزيـا، 2011، ص 4 .

(2) تقريـر حالـة حـوار الثقافـات في العـالم، دراسـة مسـحية لصحـف ودوريـات إنكليزيـة وفرنسـية وألمانيـة وعربيـة، مؤسسـة الفكـر العـربي، بـيروت، ط1، 1432هـ - 2011م، ص 14.

5. دور الإعلام الجديد في توعية الشعوب "الجمهور" بالتعاون الحضاري

يعتبر امتلاك الفرد وسيلة الإعلام من أهم المنافذ التي تعينه على إبلاغ رسالته إن هو أحسن استعمالها، وفي مختلف الحضارات عقلاء لا يجدون حيلة ولا يهتدون سبيلا للتمكن من مخاطبة الناس عبر وسائل الإعلام التقليدية أو الرسمية، ويمكن أن يكون الإعلام الجديد بما يتيحه من يسر في الاتصال نافذة لمخاطبة شعوب حضارته وشعوب الحضارات الأخرى، متخذا من الاتصال بمن يوافقه أو يخالفه وسيلة لتعزيز التعاون والتفاهم عن طريق الحوار أو عن طريق الاحتكاك في مختلف مجالات الحياة؛ ذلك أن «التواصل بين الشعوب نزعة إنسانية أصيلة وحركة ثقافية متواصلة ووسيلة فعالة للتفاعل الاجتماعي الجاد، تتطلع إلى تعزيز روابط التفاهم والتقارب والتعارف بين بني البشر، لذلك يعرف الاتصال الاجتماعي عادة بالاحتكاك المتبادل بين الأفراد بعضهم مع بعض، هذا الاحتكاك هو نوع من التعارف الاجتماعي يتم عن طريق وسائل الإعلام والاتصال المختلفة التي تتولى تعميق الصلات الاجتماعية وتنميتها»[1] ويتأكد دور الإعلام في نشر الثقافة والتوعية في ظل سيطرة «اهتمام الدوائر البحثية بدراسة موضوع العلاقات بين العالم الإسلامي والغرب من جوانبه المختلفة الذي كان ولا يزال يصب في الاتجاه الذي يخدم أهداف القوى الاستعمارية المعلومة والمجهولة، ولم يكن بقصد البحث الموضوعي النزيه الذي يخدم الحقائق كما هي دون تحريف أو تزييف أو تدليس; فعلى الرغم من مئات الكتب والدراسات التي صدرت باللغات العالمية عن العالم الإسلامي بأقلام مؤلفين غربيين خلال القرن الماضي، والتي لا تزال تصدر

(1) عبدالقادر بخوش، نحو صياغة مشروع ديني موحد ضد التجديف والإساءة للمقدسات الدينية من خلال التواصل الاجتماعي، برجس، المجلد: 4، العدد: 2، يوليو دسمبر 2017م، ص 91.

حتى الآن فـإن القـارئ المهتم والمتخصـص والحريص على اكتساب المعرفة والتزود بالمعلومات الموثقة لا يخرج منها بفائدة تنير بصيرته ...وإنما يعمد هؤلاء الباحثون إلى تحليل أوضاع العالم الإسلامي انطلاقا من خلفية استعمارية ويلجؤون إلى الحكم على الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة التي يبحثونها من خلال وجهات نظر منحازة إلى القوى العظمى وإلى من يمثلونها»[1]. ومسؤولية الإعلام بيان هذا الزيف وكسر حاجز الاحتكار سيما في المجتمعات التي تدور قراءاتها في فلك تلك الكتب ولا تأخذ معارفها من مصادر أخرى متعددة، بسبب حاجز اللغة، أو قصور دور النشر في الوصول إليهم، وهنا يمكن للإعلام أن يحقق تغييرا جذريا في الفكر منطلقا من الحقيقة والموضوعية؛ فللإعلام دور في تصحيح وعي مختلف الفئات، ووعيها بمحيطها، وتعريفها بطبيعة الاختلافات بينها وبين ما حولها، وتحقيق الوعي بصور ووسائل مختلفة، ونظرا لما تبوأه الإعلام الجديد من مكانة -بالمقارنة مع الوسائل التقليدية- وما توفر فيه من جاذبية كحرية اختيار ما يقرأ أو يشاهد؛ فإنه من الممكن نشر مقاطع توعوية لفئات من المجتمع بأساليب جذابة، تحقق وعيا بالوسائل المحصلة للتعاون انطلاقا من قيم راسخة، وعن طريق "التثقيف بالنظير" والتنافس الخير في النشر بعد توجيه فئة مكونة ومدربة على إنتاج ونشر المواد المقروءة والمرئية البانية للثقافة التعاونية، وبذلك تصير منابر الإعلام الجديد فضاء لتحصيل الوعي ونشره «ومهمة الفكر المعلوماتي هو "ترسيخ العلاقات"، والعلاقات بين أفراد البشرية ليست مجرد ترابطات ملكية وتعاونية، وإنما معاملات تقترن فيها القيم الملكوتية بالقيم التعارفية»[2]. ولأهمية الجانب الإعلامي في تحقيق التعاون الحضاري نلاحظ التأكيد عليه في مقترح الأمم المتحدة لتحالف الحضارات، حيث وردت الإشارة إليه مرتين ضمن المبادرات السبعة

(1) عبدالعزيز بن عثمان التويجري، العالم الإسلامي والغرب التحديات والمستقبل، ص 7.

(2) طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص 192.

المقترحة لتحقيق تحالف الحضارات، وهي عبارة عن الاهتمام بأمور سبعة من شأنها تعزيز الحوار والتفاهم، وهي -من وجهة نظر "سوزان دوغلاس" الباحثة في أمانة تحالف الحضارات لدى الأمم المتحدة-:

1. تاريخ العلم تاريخ الثقافات، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان.
2. تعليم محو الأمية الإعلامية.
3. التعريف بالديانات والحوار بين الديانات
4. الحاسوب والوصول إلى الأنترنت
5. التربية الوطنية والتربية السليمة
6. التعليم من أجل العمل ومن أجل الحياة
7. تدريس التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

ووظيفة الإعلام في التوعية بالتعاون الحضاري ينبغي أن تكون ممتدة وشاملة، سيما في شقها العلمي والتقني، وقد اقتصرت بعض الوسائل المنبهرة بالحضارة الغربية على الاقتصار على الدعوة إلى شق معين مع إغفال المهم الذي ينبغي إثارته واستدعاؤه «والأولى لو انصرفت هممهم إلى اقتباس آليات التقدم العلمي والتقني، لكن للأسف انصبت دعواتهم على استنساخ المنظومة الغربية»[2]. استنساخا انتقائيا ضارا غير نافع، اقتصر على التقليد في المظاهر، دون الاستفادة مما ينبغي الاستفادة منه، ونبذ ما لا ينبغي ولا يليق مما لا يلائم القيم الإنسانية النبيلة. وللإعلام أثر فعال في الإشراك الفعلي لمختلف الفئات من الناس وانخراطهم عمليا في التوعية

(1) سوزان دوغلاس، قاعدة بحوث لتقرير الفريق الرفيع المستوى، الأمم المتحدة، أمانة تحالف الحضارات،/ نيويورك، 2006م، ص 2.

(2) عبدالقادر بخوش، قراءة الغرب من منظور مدرسة التجديد الحضاري الإسلامي مالك بن نبي وعبدالوهاب المسيري نموذجا، مجلة الاستغراب، العدد الأول، خريف 1438هـ /2016م، ص 99.

بأهمية التعاون الحضاري كل حسب موقعه وقدراته، وهي توعية لا تعني ذوبانا ولا انكفاء ولا تنكرا، والمؤمل «أن تقوم النماذج المعرفية الجديدة بإثراء النماذج السائدة، وبتوسيع حدودها، والامتزاج بها بحيث تتحول من نماذج غربية تستند إلى معطيات المجتمع الغربي الحديث إلى نماذج عالمية إنسانية تستند إلى معرفة وثيقة مركبة بكل التشكيلات الحضارية وبكل خصوصياتها وتعرجاتها ونتوءاتها، وتحاول أن تصل إلى درجة معقولة من التجريد دون أن تهمل خصوصية الظواهر»[1]. والتطور التقني غير المحكوم بالقيم والأخلاق يكون وبالا على المجتمع من مختلف النواحي «والتقدم العلمي قد يشبع حاجات الأجساد، ولكنه لا يطفئ ظمأ النفوس، لقد صحب التقدم العلمي تأخر حقيقي وانحطاط مريع في الأخلاق»[2]. ويمكن القول بأن توظيف الإعلام لأغراض العنف وتأجيج الصراع صار سمة بارزة لمختلف الفئات المرجوة لهذا النوع من الخطاب حيث تجد ضالتها في الاختفاء وراء أسماء مستعارة ووهمية لإرسال مختلف الرسائل «ومع تزايد الجماعات التي تؤمن بثقافة العنف والتطرف الفكري والسياسي أصبح من الضروري التفكير في بيداغوجية جديدة للبحث عن أفضل السبل لكيفية التصرف بحكمة وتوازن أثناء الصراعات والتوترات وبشكل يؤدي إلى امتصاص العنف واللجوء إلى الحلول السلمية»[3]. ويمكن عبر وسائل الإعلام الجديد إنشاء مجموعات متعددة تسعى لنشر السلم وترصد خطاب الكراهية وتبين عواره وتكشف مخاطره وآثاره المدمرة، ولا يقتصر دورها على نقل مظاهر الكراهية بل يتعداه إلى بيان آثارها دون الوقوع في خطاب الكراهية أو الترويج له، بل نقله بعين ناقدة، وتعزيز التعاون كسلوك فردي يتعاون الإنسان مع نفسه ويسوقها نحو

(1) عبدالوهاب المسيري، العالم من منظور غربي، ص 303.

(2) شوقي أبو خليل، الحضارة العربية الإسلامية وموجز عن الحضارات السابقة، دار الفكر المعاصر، بيروت/ دار الفكر، دمشق، ط2، 1423هـ/2002م، ص 9.

(3) محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارات وثقافة السلام، ص 362.

معـاني الخـير ثم يجسـد هذا التعاون واقعـا عمليا في البيت والمدرسـة والجامعة والملاعـب والمؤسسـات، والتوعيـة على التحـلي بثقافة الممانعـة ومواجهة الإحباط الـذي تفرضـه نظـم الحكـم والسياسـية والواقع المشـاهد والمعاش؛ حيث سياسـة الإقصـاء والاسـتبعاد تنمـو يوما بعد يـوم. وثورة الاتصـالات والمعلومـات الرقمية «باتـت إحـدى الـضرورات الأساسـية في دفـع الحـوار بـين الشـعوب والثقافات نحـو تحقيـق الأهـداف الإنسـانية، ويمكـن أن تقـرب المسـافات بـين الثقافـات وتتيـح المزيـد مـن التعـارف والتفاهـم بين الشـعوب ترسـيخا للتعدديـة الثقافية، فوسـائل الاتصـال جعلـت العالم في حالة تغير مسـتمرة، لذلك لا يمكن أن ينشـأ أي تعـاون بنـاء أو أي حـوار حقيقـي بـين الحضـارات والثقافـات دون الإقـرار بمبـدأ التنـوع الثقـافي، والإقـرار بدور وسـائل الاتصـال الرقمـي في تعزيز هذا التنـوع والمحافظـة عليـه والإسـهام في تشـجيع الحـوار واحترام التنـوع الثقافي وصونـه باعتبـاره سـبيلا للتعايـش بـين بنـي البشر، والتأسـيس لمسـتقبل مشـترك أكـثر اطمئنانـا وتضامنـا»[1]. ويمكن لمختلـف الحضارات أن تبدع في سـبل دعم الحـوار والرقـي والأخـذ بزمـام مبـادرات التعـاون على قـدر تخلقهـا واحترامها للآخـر «ذلـك أن سـبيل التنميـة والتطور هو في عـصر الانفجار المعـرفي لا زال مفتوحـا لـكل الحضـارات إذا مـا أخـذت بالأسـباب اللازمة من منظـور أخلاقي يعـلي مـن شـأن المشـترك الإنسـاني في التعايـش السـلمي واحـترام الاختـلاف، ويسـعى في إطـار علاقـة حواريـة دائمـة ليـس إلى تجـاوز الخلافـات والأزمات الضيقـة فحسـب، بـل وإلى تحقيـق التواصـل الحضـاري المفـضي إلى التـآزر المشـترك، الـذي يتكامـل فيـه الاختـلاف والتنـوع، التـي هـي بالـذات السـمات المركزيـة لطبيعـة بنـي البـشر وحضاراتهم»[2].

---

(1) عبدالكريـم عـلي الدبيسي/زهير ياسـين الطاهات، دور وسـائل الاتصال الرقمـي في تعزيز التنوع الثقـافي، مجلـة الاتصال والتنميـة، العدد 6 تشريـن الأول، 2012، ص 29.

(2) زهـير سـوكاح، مـن حـوار الحضـارات إلى حضـارات الحـوار رؤيـة تقويميـة، كليـة الشريعـة والدراسـات الإسـلامية جامعـة قطر/اللجنـة القطريـة لتحالـف الحضارات/جائـزة قطـر العالميـة لحـوار الحضـارات، 2018م، ص 148.

ونقترح أن تسلك وسائل الإعلام الجديد في التوعية بالتعاون الحضاري الخطوات التالية:

أ- **مرحلة التحسيس**، والمقصود بها التحسيس بأهمية الثقافة التعاونية، والإقناع والاقتناع بها، عن طريق بيان منافعها، وعرض الوجه الآخر للحياة حينما يتحقق التعاون، والانطلاق من صور مشرقة للتعاون .

ب- **مرحلة الجمع**، والمقصود جمع كل ما يتعلق بالثقافة التعاونية في مختلف الحضارات، لتوظيف ذلك في الخطاب التعاوني والتعريف بالمشترك الإنساني بين مختلف الحضارات، ويمكن أن يشمل الجمع التعريف بالقوانين والمواثيق الداعية إلى التعاون، ونشر الأخبار المتعلقة بالتعاون، وتعميق الثقافة والقيم التعاونية.

ج- **مرحلة المناقشة**، والمقصود بذلك مناقشة ما تم جمعه، ومدى تحقيقه للأهداف المنشودة، وإشراك كل من يمكن أن يفيد في ذلك، أو يسدد أو يوجه.

د- **مرحلة التعريف**، أي التعريف بما تم جمعه، ومناقشة طرق توظيفه، وطرق الانخراط في ذلك بالتعبير عن المواقف والمشاعر، وإبراز المنافع والفوائد، وأن يكون ذلك قابلا للتطبيق ضمانا لنجاح المشروع والفكرة.

هـ- **مرحلة التوظيف**، وينبغي أن تكون جذابة واعية بطبيعة الموضوع وما ينبغي أن يكون من وسائل لتحقيق النشر على أوسع نطاق في خضم مقاطع متعددة ومتنوعة تجذب المتصفح بإعلانات جذابات وصور إغراء متنوعة.

و-**مرحلة النشر**، وينبغي أن يشرك فيها مختلف الشركاء في المجتمع أفرادا ومؤسسات.

ز- **مرحلة ما بعد النشر**، وذلك بمناقشة التفاعل والنتائج التي حققتها المنشورات، ومكامن القوة والضعف وتوظيف آراء المتابعين والمتفاعلين، ومدى تأثير الرسالة على الجمهور.

ح- **مرحلة الاستفادة العملية**، أي الاستفادة مما تم نشره بتحقيق تعاون ملموس، قد يكون فكريا أو ثقافيا، أو اجتماعيا، بوسائل مختلفة قد تكون عبارة عن تبادل زيارات وتعزيز للعمل وغير ذلك من الوسائل النافعة والمفيدة.

وكل ما سبق يمكن السعي إليه من خلال جهود أفراد وجماعات أتباع الحضارات المختلفة لمواجهة الهيمنة الإعلامية المتسلطة والمتحكمة سعيا للتعريف بنمط حضاري أحدي لا يكاد يترك مكانا لسعي الجمهور نحو التلاقح الحضاري المنشود والذي يمكن من خلاله توظيف الإعلام الجديد لتحقيق مناحي مختلفة من التعاون سيما في ظل الأحدية الثقافية المتزايدة التي تتخذ من الأفكار والسلع والصناعات وسائل للسيطرة الثقافية «إن هنالك ثقافة عالمية آخذة في التشكيل، تنقلها وسائل الاتصال والإعلام الرقمية ذات التقنية العالية، تتجاوز كافة الحدود الثقافية القومية أو المحلية الأخرى، بعضهم يصف تلك الثقافة العالمية الجديدة الآخذة في التشكل «بأنها ثقافة سطحية أو استهلاكية، أو غزو ثقافي، أو مادية، أو غير ذلك، ولكن مهما كان الوصف المعطى فإنه لا ينفي الحقيقة القائمة وهي أن مثل هذه الثقافة تنشر وتسود على حساب ثقافات محلية وقومية عديدة» إن الهيمنة التي ترافق العولمة الثقافية التي تدخل إلى كل بيت من خلال وسائل الاتصال الرقمي ومستحدثاتها؛ هي هيمنة القوي على الضعيف، هيمنة المرسل على المستقبل، هيمنة المانح على المتلقي»[1].

(1) عبدالكريم علي الدبيسي/زهير ياسين الطاهات، دور وسائل الاتصال الرقمي في تعزيز التنوع الثقافي، مجلة الاتصال والتنمية، العدد 6 تشرين الأول، 2012، ص 14.

6. مقترحات عملية لتوظيف الإعلام الجديد في تحقيق التعاون الحضاري

رغم ما قد يظهر من التشاؤم في التصدي لخطاب الكراهية في وسائل الإعلام، فإن التأمل في طبيعة التحديات يضفي حدا كبيرا من الواقعية على ذلك التشاؤم، إلا أنه لا ينبغي أن يكون مانعا من العمل على درء الكراهية ولو بنسب معينة وقد نتفق على أن «الدعوة للرقابة على شبكة الأنترنت بدت قاصرة تماما عن التطبيق، وفي حدود ما هو متعارف عليه فإن هذا النوع من الرقابة على شبكة الأنترنت، وحتى على وسائل التواصل الاجتماعي «فيسبوك» «تويتر» «يوتيوب» الخ ستبقى مجرد محاولات فاشلة، وقد تكون نتائجها عكسية تماما، وفي الحقيقة فإن تجربة الفيسبوك مؤخرا بفرض رقابة على خطاب الكراهية بدت مجرد محاولة لذر الرماد في العيون»[1]. وذلك لما يظهر فيها من ازدواجية، ولما يحوم حولها من الشكوك والتمييز العنصري في التعامل مع المنشورات وحجب محتويات معينة والتغاضي عن أخرى، حيث يشعر المتابع لهذه الوسائل أن ما هو مسطر من قوانين ونظم لا تطبق إلا أحيانا وإذا طبقت فبانتقائية ترسخ الطبقية والتمييز، وإذا كان هذا سلوك هذه الوسائل في مراقبة المحتوى فإن من ينشرون في هذه الوسائل أيضا طرائق قددا، ومهما بذل من جهد لاحتواء أو التحكم فيما ينشر بمختلف الوسائل فإنه سيبوء بالفشل ما لم يكن التركيز على تزكية الإنسان المستعمل لهذه الوسائل أيا كان انتماؤه وعرقه وديانته، فنتقي بذلك مخاطر متعددة منتشرة، ونسهم في نشر الوعي الهادف، فعلاج خطاب الكراهية مسؤولية مختلف وسائل الاتصال على اختلفا درجاتها، سواء: «الشخصية» أو «الاجتماعية» أو «الشفوية» أو «المكتوبة» أو «الرمزية» أو «الصورة»

(1) وليد حسني زهرة، إني أكرهك... خطاب الكراهية والطائفية في إعلام الربيع العربي، مركز حماية وحرية الصحفيين، الأردن، ط1، 2014، ص 154.

ولا يقتصر ذلك على فئة معينة عرفت باشتغالها بالإعلام، بل يتعدى إلى مستعملي هذه الوسائل، الذين لهم تأثير في توجيه الرأي وتشكيله «فالإعلام بوسائله المتعددة من صحافة وإذاعة وتلفاز يؤثر تأثيرا كبيرا في توجيه الرأي العام. إنه وسيط التغيير؛ فهو الذي يخلق وعيا لدى المجتمع بمعوقات التقدم فيه، وهو الذي يشرح ويبشر بالتغيير، وهو الذي يروج لأفكار المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية»[1]. فمتى صلح استطاع أن يصلح ومتى فسد أفسد، والادعاء القائل بأن الإعلام يعكس ما في المجتمع، ادعاء يحتاج إلى تقييد، فهو من جهة يعبر عن واقع، لكنه أيضا من جانب آخر يشكل الواقع والسلوك الإنساني، في علاقة الفرد بنفسه، وبمن حوله، فتبنى بذلك القيم والمعايير، والمطلوب هو الانخراط الفعال في درء الخطاب الذي يهدم ولا يبني، ومن المقترحات العملية، لتوظيف مختلف هذه الوسائل وانخراطها في تحقيق التعاون، نقترح ما يلي:

أ- إجراءات وقائية، وتشمل:

- نشر الوعي لدى مستعملي هذه الوسائل؛ فهناك من يستعمل خطاب الكراهية دون أن يعي أنه خطاب كراهية، وقد يؤسس لممارسات تمييزية بمنشورات لا يعرف شيئا عن آثارها وأبعادها.
- تنبيه الوسائل والحسابات المثيرة لخطاب الكراهية، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات عند الإصرار.
- عقد مؤتمرات وندوات إعلامية مكثفة لإبراز وظيفة الإعلام في التصدي لخطاب الكراهية.
- انخراط الأفراد والمؤسسات في إصلاح الواقع الإعلامي الراهن، ووضع حد للخطاب العنيف.

(1) مصطفى المصمودي، النظام الإعلامي الجديد، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1985، ص 8.

- تتبع تطبيق الأساليب الوقائية والترغيبية والترهيبية لالتزام المواثيق والقوانين واحترام المعاهدات وحفظ الحقوق.

ب- تحقيق الاستقلال، ويشمل:

- التخلص من ضغط القوى السياسية والاقتصادية والإعلامية وغيرها من وسائل الضغط التي تجعل الوسائل الإعلامية تنحرف عن مسارها وأهدافها، وتصير خادمة لأغراض سيئة، غير مبالية بالحقوق ولا بالقيم ولا بالأمانة.

- الاستقلال المالي، وغالب الجهات الإعلامية الرسمية وغير الرسمية تابعة لسياسة من ينفق عليها، وتأتمر بتوجيهاته، وتصنع المادة الإعلامية وفق الرغبات، فلا تقيم هذه المؤسسات الإعلامية أي اعتبار للمتابع الذي تضلله، بقدر ما تسعى إلى الحفاظ على بقائها والاستثمار في التدليس، طلبا للمنافع المعنوية والمادية.

- انخراط الجمعيات والأحزاب ومختلف الهيآت في توعية أعضائها بالمسؤولية الأخلاقية الفردية والجماعية على التدوينات المنشورة، عبر وسائل التواصل، وحماية الإعلام المستقل من الضغوطات الداخلية والخارجية والمساندة والمآزرة المادية والمعنوية.

ج- الحياد والموضوعية، ويشمل:

- اعتماد المصادر الأصلية لمختلف الحضارات في التعريف بها والحديث عنها .

- تبني الخطاب الموضوعي الرصين غير المتحامل، واستضافة أرباب هذا الخطاب، وتمكينهم من مخاطبة الجماهير.

- الكف عن الرؤية الأحادية للأشياء، ومنطق «ما أريكم إلا ما أرى» وتقدير

الآخـر المختلـف، وعـدم وسـمه بنعـوت تغـذي الكراهيـة تلميحـا أو تصريحـا. فالأحاديـة الثقافيـة الاسـتعلائية تثمـر المزيـد مـن التوتر والمخرج هـو تعزيز ثقافـة التنـوع الاجتماعي والتعـدد الثقافي.

- الموضوعيـة في تصنيـف خطـاب الكراهيـة، والاسـتناد إلى خـبراء علميـين عرفـوا بالموضوعيـة والنزاهـة العلميـة.

- التبـين والتثبـت في نقـل المعلومـة، سـيما حينـما يكـون فيهـا مـس بحقـوق الآخريـن فكريـا أو معنويـا أو دينيـا، أو مذهبيـا، أو غير ذلك؛ فالتسـابق نحو المعلومـة وكسـب المتابعـات والمشـاهدات أفضـت لسـلوك غـير مـرضي، وإلى تبعيـة عميـاء في نقـل الصـورة أو المعلومـة، فتتناقلهـا عشرات الوسـائل وهي صـادرة في الأصـل عـن وسـيلة واحـدة؛ فتتحـول المعلومـة التـي تحتـاج إلى تثبـت إلى مـا يشـبه اليقـين لكثرة التـداول.

د- سمو الرسالة ونبل المقصد، ويشمل ذلك:

- تأسيس الإعلام التعاوني البناء الهادف وتشجيعه ماديا ومعنويا.

- العمـل عـلى إرسـاء ثقافة التعدديـة، وتأكيد القيم الإنسـانية، وتعزيـز التوافق بـين مختلـف أفـراد المجتمـع، واعتباره مقصدا إنسـانيا مشـتركا بـين مختلف الحضارات.

- تمييـز المؤسسـات الإعلاميـة، والقنـوات الفرديـة، وفـق رؤيـة موضوعيـة مشـتركة، مـن خـلال هيـآت ومؤسسـات رقابيـة تتحـلى بالحيويـة والفاعليـة وسـمو المقصـد والغايـة.

- التنسـيق بـين الإعـلام التعـاوني الهـادف، وتعزيـز آليـات العمـل المشـترك، والتعـاون عـلى نـشر الرسـائل الإيجابيـة البانيـة.

هـ - **صناعة المحتوى**، وتشمل الجوانب التالية:

- **العناية بإعداد المحتوى**، من خلال التخطيط المسبق الذي يوضح الرؤية، ويحدد الهدف، والوسائل المستعملة، والمادة المضمنة، ودراسة ما سيضمن: صورة، أو إشارة، أو رمزا، أو قولا من مختلف الجوانب، ودراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالمرسل، والرسالة، والمستقبل.

- **الجانب التقني**، وهو أمر مهم جدا ويلاحظ الاستخفاف به لدى كثير من أرباب الدعوات الهادفة الذين يقدمون مضامين جيدة ورسائل نبيلة، لكنهم يبخسونها حقها في طرق العرض، فتفتقد الجاذبية والجودة التي تجدها في رسائل هدامة والأحق أن تكون في الرسائل البانية؛ إذ صاحب الحق أولى بهذا الإتقان. كما أن الجوانب التقنية المتعلقة بالمهارة في صناعة المحتوى الإعلامي وبنائه وفق أسس وأصول موضوعية جذابة تحقق التنافس وتستطيع جذب المشاهد وإمتاعه بما يحقق الهدف ولا يخل بالرسالة الهادفة، إذ الغاية لا تقتصر على الوصول إلى أكبر قدر ممكن -وإن كان أمرا مطلوبا- بل الغاية أن تحقق الرسالة الهادفة أهدافها.

- **التميز في العرض**، ويشمل ذلك مختلف الجوانب الشكلية والمضمونية، فصاحة ومظهرا، وعرضا، ولغة، وإثارة، واختصارا، وإقناعا، وصدقا، وموضوعية، وعناية بالمطلع، والمضمون، والخاتمة، وغير ذلك من الوسائل التي ينبغي استحضارها ليحقق النشر رسالته وتتحقق فيه الجاذبية الهادفة.

- **المحتوى البديل**، كثير من دعاوى النقد تقتصر على نقد ما ينشر دون تقديم محتوى بديل معزز لقيم التعاون والتعارف والسلم والتعايش.

وما سلف ينبغي تعزيزه بعقد ندوات ومؤتمرات فكرية افتراضية وواقعية تتناول المسؤولية الأخلاقية للإعلام في نشر التفاهم وتحقيق سبل الخير والتعاون، وتغطية جهود الحوار المباشر المعزز لسبل التعاون، ورعاية مبادرات

التعريف بالثقافات المختلفة وتصحيح الصور النمطية، وإنشاء صفحات لتبادل أفكار تفعيل التعاون الحضاري وتوظيف المقاطع القصيرة في تعزيز المشترك الإنساني والتعاون الحضاري، والعناية بالمبادرات الفردية والمؤسسية الرامية إلى التصدي لناشري خطاب الكراهية وتعزيز المفاهيم الحقوقية والتعددية الثقافية. إضافة إلى الاهتمام بمنابع نشأة خطاب الكراهية ومعالجتها، ونقصد هنا: الظروف النفسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، التي تنتج بطرق مباشرة وغير مباشرة هذا الصنف من الخطاب، والتصدي له يقتضي تأليف «قاعدة سليمة لنماء سائر أبعاد الحياة الثقافية والروحية، وعلاقات اجتماعية تتيح إسهام كل امرئ إسهاما أعظميا في إنضاج وفي تحقيق مشروعات مشتركة، تتصف بأنها لا تخلق البتة ضروبا من التمييز العميق ولا من المجابهات المسرفة في العنف على نحو أن يجد الأضعفون فيها أنفسهم مسحوقين أو مشوهين، وبكلمة واحدة، خلق مجتمع يكفل لكل امرئ الحرية والمسؤولية ووسائل نموه الشخصي باتساق مع نمو الآخرين جميعا»[1].

ويقتضي ذلك تحقيق كفاءة علمية وتقنية مستقلة يمكن من خلالها تقديم هذه المفاهيم. والناظر في الواقع العالمي المعاصر يلاحظ غياب التوازن العلمي والتقني «وما يزال يسود الوضع غير المتكافئ بين دول العالم، فالإنتاج السينمائي والتلفزيوني الأمريكي يغزو العالم، ودول أوروبا تشكو من وطأة هذه السيطرة، لذلك منحت المفوضية الأوربية ومجموعة البنك الأوربي للاستثمار صناع الأفلام الأوربيين مساعدات بقيمة مليار يورو لتحقيق نوع من التوازن والمحافظة على الثقافات الأوربية. وما يزال الاختلال الإعلامي قائما بين الدول المتقدمة والدول النامية كما ونوعا، فوكالات الأنباء الدولية هي مصدر الإعلام العربي، وتمثل الوكالات العربية % 2 من مصادر الأنباء الخارجية، وبالتالي يحصل العربي على أخبار بلاده من الخارج وبناء على ذلك توصف العولمة الثقافية بأنها ثقافة ذات بعد واحد، التي هي ثقافة

(1) روجيه غارودي، في سبيل حوار الحضارات، تعريب: عادل العوا، ص 39.

الأقوى، ثقافة كل من يملك وسائل الاتصال الرقمي الحديثة القادرة على خلق اختراق حقيقي للثقافة الوطنية والقومية لصالح ثقافة البعد الواحد»[1].

وهذه الهيمنة الإعلامية تحمل هيمنة ثقافية وحضارية، تعيق التواصل والتعاون الحضاري وترسخ صورا أحادية ممارسة الإقصاء والاستحواذ الذي يعد سببا من أسباب نشوء الكراهية «وعالم التكنولوجيا الرقمية يشكل وسيلة للتحرر والهيمنة في الوقت نفسه وفي كل الأحوال فإنه لا يزال في الوقت الراهن وعدا وتحديا». ويبقى التوظيف العملي هو الفيصل في هذا الجدال النظري، كما تظل جهود التعزيز البناء للتوظيف الهادف عاملا مهما من أهم العوامل المساعدة على توظيفها نحو تحقيق جدال «بالتي هي أحسن».

وتوظيف الإعلام في تحقيق التعاون الحضاري له صور متعددة لا تقتصر على توظيف تكنولويجا الإعلام وحدها، بل توظيف مختلف أنواع التكنولوجيا التي يمكن أيضا أن يعيد الإعلام توظيفها وتقديمها، فهناك تكنولوجيا الصناعة، وتكنولوجيا النقل والمواصلات، وتكنولوجيا المعلومات في مجال الفنون، وتكنولوجيا التعليم، كل هذه وغيرها لابد من انخراطها في التصدي للكراهية «ومهما زادت سطوة التكنولوجيا كما هي الحال بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات، فيجب أن لا يكون المجتمع تابعا لها، بل يجب أن تكون هي التابعة له، الملبية لمطالبه، المتوائمة مع ظروفه وقيمه وإمكاناته»[2]. وذلك يقتضي التعاون بين المؤسسات التشريعية والقضائية والإعلامية وهيآت المجتمع المدني والمنظمات الوطنية والدولية وشركات الاتصال والتواصل الاجتماعي، وتحقيق وعي فردي وجماعي قيمي مؤسس ومؤصل؛ فالإعلام الجديد لا يمكن أن ينهض وحده بتحقيق التعاون ما لم تتحقق الشروط العلمية والموضوعية التي ينبغي أن تواكبه، كما أن التحلي بثقافة الاعتراف أمر لا مناص منه في شأن

(1) عبدالكريم علي الدبيسي/زهير ياسين الطاهات، دور وسائل الاتصال الرقمي في تعزيز التنوع الثقافي، مجلة الاتصال والتنمية، العدد 6 تشرين الأول، 2012، ص 13.

(2) نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد 265، يناير، 2001، ص 48.

مراجعة كثير من الثغرات الموجودة في واقعنا الراهن، وكل ذلك يقتضي من وجهة نظرنا الانطلاق من جملة من الاعترافات، ونجملها فيما يلي:

- الاعتراف بأثر الشعوب وتأثيرها في التصدي لخطاب الكراهية، وإشراكها إشراكا حقيقا في مختلف القرارات، وتمكينها من الإعلام لإبلاغ رسالتها.
- الاعتراف بضرورة إعادة النظر في الخطط القائمة الآن فيما يتعلق بالوقاية والتصدي لخطاب الكراهية، وتوظيف الإعلام في نشر الوعي الجديد بسبل الوقاية من الكراهية.
- الاعتراف بدور التراث والتاريخ وتوظيفه والاستفادة من وقائعه وأخذ العبرة منه، وتقديم التاريخ بموضوعية في مخلف وسائل الإعلام دون توجيه أو توظيف سلبي.
- الاعتراف بضرورة انخراط وسائل الإعلام التقليدية والجديدة في ترسيخ الوعي الهادف البناء القائم على بناء الإنسان.

الفصل الثامن

مشروع الحضارات المتعاونة «أسس التأسيس»

الفصل الثامن

مشروع الحضارات المتعاونة «أسس التأسيس»

شكت الإنسانية قرونا طويلة من ويلات الحروب والنزاعات التي ما تزال تستعر ويزداد أوارها، وتوقد نيرانها فئة قليلة متحكمة في مصير شعوب وأمم وحضارات، سعيا لتحقيق مصالح ومكاسب مادية وسياسية، ويكاد شعور الأمل والرغبة في التخلص من هذه الهيمنة للعيش بأمان وسلام مطمح كل حر أبي من أتباع الحضارات المختلفة، وتحقيق هذا الأمر أو ما يسميه «روجيه غارودي» « مشروع الأمل» يتطلب «نسيجا اجتماعيا جديدا، وكيما يخترع مفهوما سياسيا جديدا، أن نمنحه بعدا جديدا، وألا نتكلم على منظور فردي المنزع بل على منظور جمعي، منظور مشاركة»[1]. ومن شأن هذا التشارك تحقيق التوافق في الآراء والرؤى وفق تعددية لا تقصي أحدا ولا تكرس هيمنة أحد، والحضارات المتعاونة ينبغي أن تكون قائمة على أسس حتى يكتب لها الاستمرار والنفع، وتحقيق هذه الأسس ضروري ضرورة الوصول إلى التعاون وتحقيق السلم والسلام «إن الأمر ليس اصطناع طوباوية لا أساس لها من الواقع بل أمر وعي ما تصبو إليه آلاف المجتمعات المتشاركة والطوائف على اختلاف أنماطها المتنوعة، وهي تسعى كل منها لمصلحتها إلى أن تغير الحياة، إن الأمر هو أن نعرف القاسم المشترك بين تطلعاتها وأن نفتح آفاق إمكانات جديدة. إن ما نراه الآن يولد وينمو يمنحنا سلفا الثقة والجرأة على تصور وعلى تحقيق عالم آخر نموا إنساني الوجه»[2] ومن شرائط هذا العالم المختلف أن يكون قائما على أسس محققة لما تنشده الإنسانية وتأمله من تعاون وتعارف يقيها شر الاقتتال ويمكنها من التفاهم والتعايش والتعاون ومن ثم التعارف، فتصير الحضارات متعاونة

(1) روجيه غارودي، في سبيل حوار الحضارات، تعريب: عادل العوا، ص 10.

(2) المرجع نفسه، ص 10.

ينفـع بعضهـا بعضـا، وأتباعهـا يخـدم بعضهـم بعضـا. وإن مـن الوسـائل المعينـة لهـذا التعـاون أو مـا يمكن أن نسـميه «مـشروع الحضـارات المتعاونة» تأسيسـها على أسـس نراها ركائز وأسسـا لاسـتنبات وتنمية التعاون الحضاري واسـتمراره، وأهـم هـذه الأسـس، هي:

١ - أساس التزكية

مصطلح التزكية في اللغة دائر على معنيين: التطهير، والزيادة[1]، وكلاهما له صلة بالمعنى الاصطلاحي؛ إذ تستعمل التزكية بمعنى تطهير النفس من الأدران، وبمعنى تنمية النفس بالصفات الحسنة. ولما كان المصطلح مقتبسا من القرآن الكريم فإنا سنبين معناه من منظور الحضارة الإسلامية، باعتبار مقصدنا منه يتأسس على المفهوم الإسلامي للمصطلح، ففي الاستعمال القرآني وردت التزكية بمعنى التطهير في سياقات متعددة، وهي تعني تطهير النفس من كل الشوائب وتحليتها بما ينفعها في الدنيا والآخرة والتزكية تطهير النفس مشتقة من الزكاة وهي النماء، واستعملت في مواطن متعددة في القرآن الكريم كوظيفة من وظائف الرسل، قال تعالى ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ * رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (البقرة: 128- 129) وقال تعالى ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 151). وفي قوله تعالى ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (آل عمران:164) وقال تعالى ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (الجمعة: 2). وبين في هذه الآيات أن التزكية ربطت بالأمم وبنائها، وفي بعض الآيات ربطت بالأفراد كما في قوله تعالى ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾ (عبس: 3) وقوله تعالى ﴿وَمَنْ تَزَكَّى فَإِنَّمَا يَتَزَكَّى لِنَفْسِهِ﴾ (فاطر: 18) كما أنها استعملت في سياق المدح؛ كما في قوله تعالى ﴿قَدْ أَفْلَحَ

(1)

مَـنْ زَكَّاهَا﴾ (الشـمس: 9) واسـتعملت في سـياق الذم كما في قولـه تعالى ﴿فَلَا تُزَكُّـوا أَنْفُسَـكُمْ﴾ (النجـم: 32). وذلـك بـأن يمدح الإنسـان نفسـه أو يثنـي عليها فيـؤدي ذلـك إلى الريـاء أو الإعجـاب والتعـالي واحتقـار الآخريـن، فتحصيـل التزكيـة أمـر مطلـوب والتباهـي بها أمر مذمـوم، «والتزكية قد تقـال في المقال، نحـو: « زكيـت فلانـا، وعـلى ذلـك قولـه: ﴿فَـلَا تُزَكُّـوا أَنْفُسَـكُمْ﴾ وذلـك نهـي عـن الثنـاء عـلى النفـس، فإنـه مـن المسـتقبح بالعقـل والـشرع ....، وقـد تقـال التزكيـة في الفعـال، وهـي مـا يقتـضي تطهير النفـس المدعـو إليه بقولـه تعالى: ﴿إِنَّ اللَّـهَ يُحِـبُّ التَّوَّابِـينَ وَيُحِـبُّ الْمُتَطَهِّرِيـنَ﴾ (البقـرة: 222)»[1]. والتزكية في المنظـور الإسـلامي تبـدأ بالنفـس، وذلك مـؤذن بما ينبغـي أن ينطلق منـه الرقي والنهـوض؛ فـإذا حقـق ذلـك كل فـرد في نفسـه سـهل تحقيـق ذلـك في المجتمـع ﴿وَنَفْـسٍ وَمَـا سَـوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَـا فُجُورَهَـا وَتَقْوَاهَـا * قَـدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَـا * وَقَدْ خَـابَ مَـنْ دَسَّـاهَا﴾ (الشـمس: 7 - 10).

ويمكـن إجـمال معـاني التزكيـة في القـرآن الكريـم في ربطهـا بمـا يتعلـق بتطهـير النفـوس، وكونهـا مـن وظيفـة الرسـل، ووظيفـة الرسـل أيضـا تصب في هـذا المعنـى، وعنهـا تترتـب الاسـتقامة في الدنيـا والنجـاح في الآخـرة، وبهـذا يتبـين دقـة مفهوم التزكية وشـموله للإنسـان كله عقلا وجسـدا وروحا، وامتداده لمـا يصلـح الإنسـان في دنيـاه وأخـراه «فالتزكية موضوعها الإنسـان المسـتخلف، وهـو موضـوع الإصـلاح في الواقع الإنسـاني - إصـلاح الفرد والجماعـة والأمة- والإنسـان مـادة وروح، والتزكيـة تشـمل المـادة والـروح، وأي حديـث عـن قضايا الإصـلاح لا معنـى لـه إلا إذا تعلـق بالإنسـان، واسـتهدف ترقيتـه في مراتـب التزكيـة»[2]. وأحيانـا نجـد لفـظ التزكيـة مضافـا لله عز وجـل وأحيانا للإنسـان، ولعـل مـن أسرار ذلـك أن الأمـر متعلـق باجتهـاد العبـد وتوفيـق الله لـه، فمحور التزكيـة وموضوعهـا هـو الإنسـان الـذي اسـتخلفه اللـه عـز وجـل في الأرض

(1) تفسير الراغب الأصفهاني، ج 1، ص 173.

(2) فتحي حسن ملكاوي، منظومة القيم العليا التوحيد والتزكية والعمران، ص 81.

ليصلحها ويعمرها. وإذا كان «أصل التزكية نفي ما يستقبح قولا أو فعلا»[1] فإن هذا المعنى أشمل وأوسع من مفهوم التنمية، خصوصا وأن التنمية قد شاب مفهومها من القصور ما سبق وأشرنا إليه بحيث صارت مقتصرة ومحصورة على جوانب دون أخرى، أما التزكية فهي شاملة، ومجالاتها المادية والروحية والإنسانية أعمق من مجالات التنمية بمفهومها القاصر، والتزكية متضمنة لمفهوم التنمية وزيادة، فالتزكية «تأتي بعد رفع القبح والخبث في شيء كان قد أفسد أو تأتي مباشرة في شيء كان على صورته الأولى فلم تمتد إليه أيدي الفساق؛ فهي إما المحافظة على تلك الصورة الجميلة والخصائص الطيبة أو السير بها قدما على منهج الله وتلك هي التزكية»[2]. والتزكية مقصد من مقاصد بعثة الرسل ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (آل عمران: 164) ومن وظيفة الرسل إصلاح الأفراد والمجتمعات، وانطلقت دعواتهم بالعناية والاهتمام بتحقيق التزكية في نفس الإنسان؛ لأنها إذا تحققت تحقق ما سواها تبعا، وما أحوج البشرية اليوم للاستهداء بهذا المنهج القائم على إصلاح الفرد الذي به تصلح الأشياء، أما إصلاح الأشياء وإغفال الفرد فلا يعدو أن يكون توهما للإصلاح، وهو إصلاح قاصر غير شامل، والحضارات اليوم على اختلاف مشاربها وتعدد مرجعياتها مهما اختلفت فإن هناك حدودا دنيا من القيم والأخلاق التي يمكن أن تكون محل وفاق واتفاق يكف فيها الجميع أذاه عن الآخر، ويحقق ما استطاع من النفع، ويتجلى أثر أساس التزكية في مشروع الحضارات المتعاونة، في كونه يغني عن الانحراف في القول والعمل، ولكون صاحبه لا يصدر منه إلا النافع ويجتنب الضار «والسلوك البشري

---

(1) عبد الرؤوف المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب، القاهرة، ط: الأولى، 1410هـ/1990م، ص 96.

(2) إبراهيم أحمد عمر، فلسفة التنمية رؤية إسلامية، ص 45.

في جميع جوانبه يعتمد أساسا على ما يحصله الإنسان من العلوم والمعارف، وبقدر ما يكتسب الإنسان من تزكية فيما يحصله من العلوم، تكون تزكية سلوكه في حياته، هداية واستقامة ورشدا، في خاصة نفسه، وفي علاقته بربه سبحانه، وفي علاقته بالآخرين، من أولي القربى، ومن إخوانه في الدين، وإخوانه في الإنسانية أجمعين»[1] ويمكن القول إن التزكية والتربية على الأخلاق هي الوقاية والعلاج الصامت والمؤثر لمخاطر التعصب والكراهية والعنف والبغضاء، وبها يمكن التصدي للمنشورات المتزايدة والمطردة، وهي رقابة ذاتية ربانية أخلاقية يراقب فيها الفرد نفسه فيما يرسل وما يستقبل، وتعجز جميع الأنظمة البشرية عن تحقيق هذا الأمر؛ لأنه شيء قلبي متعلق بالقناعة والتربية والخشية، وهذه الرقابة تجعل الإنسان في مأمن كان مرسلا أو مستقبلا، أما ما يعرف ب «حزم التفتيش العميق»[2] فهي فضلا عما فيها من انتهاك للخصوصية واطلاع على أسرار الناس، فإنها لا يمكن أن تؤتي ثمارا سوى من الناحية الجنائية والمتابعة القضائية. والتزكية أيضا تحقق ما لا تحققه «إدارة القيود الرقمية»[3] أو ما يتبع في بعض البلدان بشأن إلزامية بعض البرامج في الأجهزة؛ كما هو شأن برنامج (GREEN DAM) أو «السد الأخضر»[4] في الصين، إذ التزكية رقابة ذاتية وقناعة واختيار، يراقب الفرد نفسه دون حاجة إلى من يتابعه أو يراقبه. وفي بعض الحضارات معاني تتصل بمعنى التزكية في منظور الحضارة الإسلامية، ونورد هنا رأي المؤرخ

---

(1) فتحي حسن ملكاوي، منظومة القيم العليا التوحيد والتزكية والعمران، ص 107.

(2) يقصد بها النظم التي تقوم بفحص الحزم المرسلة من خلال مراقبة طرف ثالث غير المرسل والمستقبل.

(3) يقصد بها التحكم في الوصول والاستخدام من قبل الناشرين، وأصحاب الحقوق، بحيث يكون الوصول متاحا لفئة معينة فقط.

(4) برنامج للتحكم في المحتوى يكون محملا على كافة أجهزة الكومبيوتر التي تباع في البلاد، وهو إلزامي لكافة الأجهزة كتثبيت مسبق إلزامي.طورته الوزارة الصينية للصناعة وتكنولوجيا المعلومات.

البريطاني «أرنولد توينبي» في اعتباره «الارتقاء لا يتم بغزو للخارج، ولا بتقدم تكنولوجي مادي في الداخل، إنما هو يتم وفق عملية يدعوها ب«التسامي» وهي عملية روحانية أكثر منها مادية، تستهدف إطلاقات طاقات المجتمع من عقالها، الأمر الذي لا يتأتى إلا على يد ما يدعوه ب«القلة» (أو الصفوة) المبدعة»»[1]. والتعاون الحضاري بحاجة إلى استثمار هذه المعاني المشتركة وتوظيفها والتعريف بها بمختلف وسائل الإعلام وتقريبها من الجمهور للوعي بها وإدراك ثمرتها في الحياة، والمجتمعات الإنسانية بحاجة لما يسميه طه عبدالرحمن «التطهير والتكامل المادي الروحي» حيث يرى أنه «لما ترسب فينا ما ترسب من المعلومات المنقطعة عن القيم الأخلاقية والمعاني الغيبية تحت تأثير النمط المعرفي الحديث، كانت مهمة التخليق المؤيد أن يقوم ب»تجديد التربية» لمداركنا، حتى يطهرنا من هذه الطبقات المعرفية المترسبة والمانعة لنا من تصور أو تقبل أي شكل مغاير من أشكال المعرفة، ووسيلته في هذا «التجديد التربوي» هي التمرين المنظم والمكثف على القيام بالأعمال الشرعية على خير وجه والمواظبة عليها والزيادة فيها على قدر طلب الخروج من الطبقات المعرفية المتراكمة؛ أي أنه على قدر ما تراكم من الطبقات المعرفية، تكون الأعمال الشرعية الضرورية لإزالتها. وفي هذه الحقيقة إبطال لدعوى من يدعي بأن القليل من الأعمال الشرعية عند المتأخرين يسد مسد الكثير من هذه الأعمال عند المتقدمين، محتجا بتطور المعرفة العقلية وانشغال الإنسان بالوفاء بمتطلبات الحياة وبمواجهة الواقع، والحق أننا مطالبون بأن نكون أعمل وأشغل ممن سبقونا لقربهم من الأصول المعرفية الإسلامية وبعدنا عنها. ولا يكاد المتخلق يوفي هذا التمرين التطهيري المرتب والمنسق حقه، حتى ينفتح له باب تحصيل التكامل المادي الروحي المقوم لفطرة الإنسان، هذا التكامل الذي يهيئه لاكتساب القدرة على الاستقلال

(1) أرنولد توينبي، مختصر دراسة للتاريخ، ترجمة: فؤاد محمد شبل، مراجعة: محمد شفيق غربال، تقديم: عبادة كحيلة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011، ص 8.

عـن النمـط المعـرفي المتداول؛ ذلك أنـه إذا انتفع باسـتغراقه في العمل الشرعي، وذهبـت عنـه العوائـق المعرفيـة المترسـبة، ثـم اسـترجع توازنـه المـادي الروحـي، فإنـه يسـتعد لتلقـي معرفـة متكاملـة كـما لـو كانت قـد انطـوت عنه آثـار النمط المعـرفي المترسـب وكـما لـو كانـت أسـباب المعرفـة الجديـدة مطويـة بالأصالـة فيـه»[1]. ولا يكفـي تحصيـل العلم والمعرفـة المنفصل عن التربيـة وإذا كانت رؤية «إدغـار مـوران» التـي سـعى لتقريرها في كتابـه «العقل المحكم إصـلاح التفكير والتفكـير في الإصـلاح» في كـون المعرفـة لا تجعلنا أفضل حالا ولا أكثر سـعادة، معتـبرا التربيـة هـي التـي تمنح الإنسـان حالا أفضل وإن لم يشـعر بالسـعادة[2]. فـإن التزكيـة مكملـة لهـذا القصـور وجامعـة بـين العلـم والتربية ومنح السـعادة الداخليـة ومـن ثـم الخارجية للإنسـان.

(1) طه عبد الرحمان، سؤال الأخلاق مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية، ص110

(2) ينظـر: إدغـار مـوران، العقـل المحكـم إصـلاح التفكـير والتفكـير في الإصـلاح ، ترجمـة: المنصـف ونـاس، مراجعـة: فـرج معتـوق.

٢ - أساس الأخوة الإنسانية

الإنسان مطالب بالتعرف إلى ذاته والتعرف إلى أخيه الإنسان «فالعلاقة مع الآخر مغروسة ضمنيا في العلاقة مع الذات نفسها»[1]. والأخوة الإنسانية عروة وثقى في تمتين العلاقات بين بني الإنسان وتفاهمهم وتعايشهم وتعاونهم مع بعضهم، فمتى نظر الإنسان إلى أخيه الإنسان بهذه الرؤية سعى للتقارب معه وإسداء المعروف له، وتلك وظيفة من وظائف الإنسان في الحياة ﴿لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ (الزخرف: 32) ومما قيل في معنى الآية: «ليتعمل بعضهم بعضا في شؤون حياتهم فإن الإنسان مدني، أي محتاج إلى إعانة بعضه بعضا ... ليستعين بعضهم ببعض فيتعارفوا ويتجمعوا لأجل حاجة بعضهم إلى بعض فتتكون من ذلك القبائل والمدن ... إذ ما من أحد إلا وهو مستعمل لغيره وهو مستعمل لغير آخر»[2]. وأصل الأخوة الإنسانية منبثق من الأصل الإنساني المشترك لجميع أمم الأرض ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ (النساء: 1) وفي التذكير ب «معاني هذه الصلات زيادة تحقيق اتصال الناس بعضهم ببعض، إذ الكل من أصل واحد»[3] ولو تم تحقيق الوعي نظريا والالتزام عمليا بمقتضى هذا الأصل المشترك لتلاشت كل العصبيات الطارئة، ولاندثرت الطبقية الممزقة للأخوة الإنسانية، وكلها مفسدات للتواصل ومن صنع الإنسان نفسه، حيث تطغى أسباب القطيعة على أواصر المودة، والتنزيل العملي لمفهوم الأخوة الإنسانية كفيل باستبعاد مظاهر العداوة والبغضاء التي ما تزال تغذيها بعض الحضارات المعاصرات في نظمها التعليمية ووسائلها الإعلامية وتصريحاتها السياسية. ومن الناحية العملية فقد كانت الأخوة الإنسانية من أهم الأسس

---

(1) أدغار موران، النهج، إنسانية البشرية، الهوية البشرية، ترجمة: هناء صبحي، هيأة أبو ظبي للثقافة، ط1، 1430هـ-2009م، ص 94.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 25، ص 202.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 4، ص 216.

التـي قامـت عليهـا «وثيقـة المدينة المنـورة» التي حفظـت لكل واحـد خصوصيته رغـم اختـلاف الانتـماءات، مـع إقـرار حـق العيـش المشـترك للجميـع، والتعـاون عـلى صـد الظلـم والعـدوان وإحقـاق الحـق والسـلام. وهـذه الأسـس المشـتركة الثابتـة التـي لا تتبـدل ولا تتغير تحتاج الإنسـانية لتوظيفها فيـما يجمعها ونبذ ما يفرقهـا. ومتـى تحقـق الانطـلاق منها وحفـظ مقتضياتها في التواصـل والتفاهم تحقـق التعـاون، إذ مـن شـأنها أن تدرأ كل ما يهـدد الأخوة من وسـائل القطيعة. ورؤيـة الانتـماء من منظور حضاري انتماء للإنسـانية الذي من شـأنه اسـتيعاب الجميـع ولمـا يتوفـر عليـه هـذا الانتماء مـن خصائـص «مآلهـا التكامـل وموئلها الإنسـانية الجامعـة القويمـة، القابلـة للتنـوع والتعـدد، والحضانـة للخصوصيات والتمايـزات الثقافيـة والحضاريـة والدينيـة والفكريـة، والنوعيـة والإثنيـة بـلا عنصريـة ولا اسـتعلاء»[1].

(1) دوائـر الانتـماء وتأصيـل الهويـة، تحريـر: ناديـة مصطفى/ أسـامة مجاهـد/ ماجـدة إبراهيم، دار البشـير للثقافـة والعلـوم، القاهـرة، ط1، 1434هـ - 2013م، ص 8.

3 - أساس السلم

نقصد بالسلم المسالمة، وهو من السلامة والنجاة من ألم أو ضر أو عناد، ومما قيل في معنى السلم «التعري من الآفات الظاهرة والباطنة»[1]. وهو أساس كل تعاون، سواء كان داخليا أو خارجيا، فهو أمر تحتاجه الحضارات داخليا لتحقيق الانسجام وحسن التواصل والتفاهم بين أبنائها، ومن ثم تحقيق التواصل والتعاون المثمر بين الحضارات المختلفة، فلا تعاون بلا سلم، إذ السلم أمان واطمئنان ودونه لا يتحقق بناء، وهو معين على النجاح في أي عمل ماديا ومعنويا، ومتى صدر السلم عن قناعة ويقين وإيمان أثمر الأمن والأمان، وغياب السلم في الواقع العالمي الراهن من أكثر معوقات التعاون الحضاري في مختلف المجالات، والسعي إليه ظاهر في مختلف الشعارات إلا أنه عمليا ليس كذلك «وتقاعس المجتمع الدولي عن التدخل من أجل إعادة بناء الدمقراطية وفرض احترام حقوق الإنسان في حالة فشل الدولة هو أمر مؤثر بشكل سلبي في السلم والأمن الدوليين...وامتناع القوانين والاتفاقات الدولية عن إلزام الدول بالديمقراطية هو بمثابة عجز ديمقراطي في العلاقات الدولية»[2]. وغياب السلم من أكثر ما يقوض جهود التفاهم والتعاون والتعارف، إذ لا يمكن لهذه الأمور أن تتحقق في غيابه، ويمكن توظيف مختلف الوسائل لتحقيق السلم، انطلاقا من التنشئة الأسرية، ومن ثم البرامج التربوية والتعليمية، وتوظيف وسائل الإعلام في نشره وتعزيزه، وانخراط أماكن العبادة ومختلف المؤسسات الاجتماعية في بيان فوائده على الأفراد والجماعات والشعوب، وهو كما يسهم في بناء الحضارة الواحدة يسهم أيضا في بناء الحضارات المختلفة وتمتين علاقاتها، ومنطلق السلم من الاعتقاد والإيمان به ومن ثم يظهر جليا في القول والفعل، وانطلاقته الأولى

---

(1) المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، ص 421.

(2) نادية مصطفى، العدالة والديمقراطية التغيير العالمي من منظور نقدي حضاري إسلامي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2015م، ص 92.

بـين مجتمعـات الحضـارة الواحـدة، ومن ثـم يمتد ليشـمل الحضـارات المختلفة، والملاحـظ في الواقـع العالمـي الراهـن أنـه لم يتحقـق عـلى المسـتوى الداخـلي، فكـم هـي البلـدان التـي تنخرهـا النزعـات العنصرية وتبـدد ثرواتهـا الخلافات الداخليـة والاقتتال المدمر للإنسـان والأشـياء، وهـي بحاجـة إلى حضارات مؤمنة بالسـلم معـززة له داعية إليه «والدلائـل القرآنية والتوجهات النبوية والممارسـات الإسـلامية لا تـدع مجـالا للشـك في أن التوجـه العـام في الأمـة وحضارتهـا هـو توجـه السـلم والحـوار والتفاعـل مـع الآخريـن مهما كانـت مللهم ونحلهـم»[1].

(1) عبدالعزيـز برغـوث، مفهومـا التعـارف والتدافـع وموقعهـما في الحـوار مـن المنظـور الإسـلامي، مجلـة إسـلامية المعرفـة، السـنة السادسـة عـشرة، العـدد: 63، شـتاء 1432هـ/2011م، ص 77.

4 - أساس الحق في الاختلاف "التحرر"

من المخاطر التي تهدد المجتمعات الاستعباد الفكري الذي يوجه الأفكار نحو وجهة واحدة، معطلا بذلك القوى الفكرية وحق الغير في النظر والتفكير والتعبير، والعالم اليوم بحاجة إلى ما يحقق لأفراده ومجتمعاته وشعوبه «الحفاظ على الذات، والمحافظة على الهوية، وطرح منظور فكري مغاير للمنظور السائد الآن، سعيا نحو الحوار والإدارة المتبادلة لنفع البشرية وإخراجها من طور الحتميات الجبرية التي تفرض في معظمها بقوة الأشياء لا بقوة الأفكار، وتفقد الإنسان حق اختيار مصيره وحياته بالطريقة التي يريد دون قهر أو إجبار. وهنا تبرز الحاجة إلى عملية متواصلة من الحوار المتعدد الأرضيات والمنطلقات للخروج بالبشرية من هذه النهايات الحتمية التي تزيدها تفككا»[1].

والحق في الاختلاف والتحرر من كل أشكال الهيمنة والتحكم الفكري وسيلة تقدم ورقي، وفرض النمط الواحد تعطيل للمواهب الإنسان، وتضييق على الإنسان في أبسط حقوقه وحرياته، ومتى تحقق للإنسان التحرر ابتكر وأبدع في شتى مجالات الحياة، والتعاون غير القائم على الوضوح والصراحة تعاون مغشوش لا يعكس الحقائق ولا يتيح مجالا لتداول الأفكار، ونزعات التسلط والهيمنة من أكبر آفات التعاون سواء بين أتباع الحضارة الواحدة أو الحضارات المختلفة، ويتخذ التسلط أشكالا مباشرة أو غير مباشرة، فقد يكون بشكل علني وصريح في منع الإنسان من التعبير عن رأيه، وقد يكون بشكل خفي بعدم تمكينه من مختلف الوسائل والمنابر أو التضييق عليه حتى لا يتواصل مع الآخرين، أو يوجه فيما يتواصل بشأنه. ولا تقتصر الهيمنة على ما هو سياسي واقتصادي بل هناك سعي حثيث للهيمنة على ما هو فكري

(1) نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، د.ط، د.ت، ص 14.

وثقافي وقيمي، فهي هيمنة شاملة، أساسها الإقصاء والتنكر للآخر المختلف، ومسؤولية الإعلام تتجلى في التوعية على احترام الخصوصيات، وعدم ازدراء المخالف أو السخرية منه، والاعتراف بحق الحرية الفكرية، دون إملاءات في ثقافات أو قوانين أو نظم تعليمية أو غير ذلك من مجالات الحياة المختلفة، ودون حمل الآخر على قياس أفكاره وعرضها على فكر الغير. وعند الاختلاف يكون الاحتكام إلى المنطق «والواقع الكوني يقدم مقتضى الاتحاد في الأمة الواحدة على مقتضى التنوع بين الأمم الكثيرة؛ لما كان هذا الواقع يبتغي بسط هيمنته على الأمم جميعا، كان كل شكل من أشكال التنوع فيها بمثابة عائق لهذه الهيمنة يجب المبادرة إلى إزالته، طامعا في جعل الأمم الكثيرة أمة واحدة؛ والحال أن الأصل في الأمم - كما هو معلوم- اختلاف ألوانها و ألسنتها وأطوارها وأخلاقها وأنظمتها، بل ورسائلها، ولا يصار إلى اتحادها في شيء إلا بدليل، لأن وقوع الحافر على الحافر بشأن الأمم بعيد الاحتمال؛ فهذا الاتحاد لا يأتي إلا عن طريق الاتصال أو الاحتلال أو الإعلام أو الإلزام؛ حتى لو فرضنا أن هناك أمور اتحدت فيها مجموعة من الأمم، فإن هذا الاتحاد يظل أشبه بالائتلاف النسبي منه بالتطابق المطلق، ذلك أن هذه الأمور التي اتحدت عند هذه الأمم لا تتخذ صورة واحدة، بل تتعدد صورها لديها؛ وحتى إذا اتحدت هذه الصورة عند بعضها، فإنها لا ترد في نفس السياقات ولا في نفس المقامات فيها، بل أكثر من هذا، حتى على تقدير أن سياقاتها ومقاماتها اتحدت في بعضها، فلا بد أن تنعكس فيها آثار المجالات التداولية؛ ولا أمة بغير مجال تداولي يخصها وتمتد أصوله بعيدا في تاريخها»[1]. ومن المفاهيم النمطية السائدة الادعاء بكون حضارة الإسلام تسعى إلى إقصاء الحضارة الأخرى، وهذا ادعاء لا يقوله من له أدنى دراية وإلمام بالحضارة الإسلامية، فالحضارة الإسلامية بما تضمنته من دعوة إلى قيم الخير والفضيلة تضمن للإنسان أن ينعم بها إيمانا واعتناقا واعتقادا،

(1) طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص 41.

وإن أبى ذلك فإنه يعيش في ظلها آمنا على نفسه وحياته «والهداية الإلهية صالحة للناس جميعا، وأن الأمة هي قاعدة التجمع الإنساني، وأن مفهوم الأمة مفهوم ديني إسلامي، يختلف عن المفاهيم الدينية غير الإسلامية، فهو يعطي الحق لأتباع الأديان الأخرى أن يتجمعوا على أساس دينهم، ويحث على ذلك، ويستوعبهم في مجتمع المسلمين، مع الاحتفاظ بكياناتهم الدينية الخاصة بهم، ويبقى دستور المجتمع المسلم يحمل رسالة مفتوحة إلى العالم كله، للدخول في الإسلام أو الدخول في أمان الإسلام، مع التفاعل البناء، والتعاون المثمر في حماية الحقوق وتوفير الرعاية والتمتع بالسلام»[1].

(1) فتحي حسن ملكاوي، منظومة القيم العليا التوحيد والتزكية والعمران، ص 64.

5 - أساس الاحترام

ومقتضى هذا الأساس تقدير واحترام فكر الآخر واختياره، لا عزا وضعفا، بل تخلقا واختيارا، وترسم العلاقات بتعاون بين الجميع، وليس من طرف الحضارة الواحدة أو الغالبة، ولا يمكن الحديث عن أساس الاحترام من خلال وجود زعامة واحدة تريد أن تحكم العالم وتغيب أصوات الجميع ولا تأبه لها بذريعة أنها الأقوى، فذلك مؤجج للصراع مخل بالاحترام. والاحترام القائم على التقدير وحفظ حقوق الآخر يجب أن يكون داخليا بين أرباب الحضارة الواحدة وخارجيا بين أرباب الحضارات المختلفة، بحيث يكون السعي إلى الاهتمام بما يجمع لا يما يفرق وأن يكون الهم إدراك «نواحي التطابق، وجوانب التوافق والتقارب، كما تتبدى وجوه التنافي ومجالات التعارض، وتتبين المساحة الوسطية التي يجيز كل من الأطراف المتحاورة لغيره أن يختلف معه فيها دون شطط. وكل ذلك يكشف عن القدرة الفكرية لكل طرف في أن يستوعب عناصر من فكر الطرف الآخر يراها مثرية لفكره هو، ونافعة في تغذية موقفه، وأن يتخلل هذه العناصر ويجدلها في نسيجه، وإن الطرف القادر على امتصاص ما لدى غيره من زاد فكري، هو الطرف الذي يترجح أن تكون له الغلبة وأن يكون هو الوارث»[1]. فإذا حصل التوافق فهو المطلوب وإذ بقي الاختلاف يظل التفاهم هو السائد، ومتى وجد الاحترام تمكن الجميع من السعي نحو التقارب والتفاهم، وهو وسيلة ضمان للتعبير عن الرأي وضمان حق الآخر في الاختلاف، وعدم ازدرائه بسبب الاختلاف في الانتماء أو المعتقد أو الوضع الاجتماعي أو غير ذلك، حيث تظل الصفة الإنسانية مساوية بين الجميع، تجعل لهم نفس الحقوق، وتشعرهم بحق الجميع في الاحترام دون تمييز، ومنطلق الاحترام المتبادل أساسه الإحساس بإنسانية الإنسان، ولطالما ظل مطلب الاحترام مطلبا عزيزا

(1) طارق البشري، الحوار الإسلامي العلماني، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1417هـ 1996م، ص 43.

في مختلف جهود التسامح والحوار بين الثقافات والديانات والحضارات؛ إلا أن التفاعل معه ظل على نحو ضيق ومحدود، فيما يظهر من أقوال أو أفعال مناقضة للاحترام من قبل الداعين إلى التسامح أنفسهم، ومتى تحقق الاحترام بين أتباع الحضارة الواحدة أو الحضارات المختلفة اعتبر مكسبا، يمكن أن تتحقق به كثير من الأسس الأخرى المحققة للتعاون والتعارف الحضاري، ولا يمكن للتعاون أن يؤتي أكله في ظل غياب الاحترام، وعلى الجميع اليوم تعزيز الدعوات إلى الاحترام ونبذ الازدراء والاستعلاء بمختلف أشكاله وصوره، وتعزيزه يجب أن يكون على المستويات الوطنية والمحلية والعالمية. وتتحمل وسائل الإعلام مسؤولية أخلاقية في نشر ثقافة الاحترام والتحلي بها ممارسة، ومن ثم توجيه الشعوب إليها، ولطالما كانت ذريعة حرية الرأي والتعبير في مختلف المنابر الإعلامية سببا لاحتقار الآخر والسخرية من معتقداته، وتقتضي الرسالة الإعلامية النبل في التحلي بالاحترام كخلق، بحيث لا تسمح بصدور أي خطاب مناف للاحترام.

6 - أساس التسامح

ومقتضاه احترام الآخر المخالف في الدين والفكر وكل أمور الحياة، بما لا يخل بالإنسانية، والقيم الأخلاقية، والسعي نحو نشر التسامح في القول والعمل، والكف عن وصف المختلف في الفكر والرأي بسمات تزيد من تطرفه وممارسته للكراهية «وليس من الصواب الزعم بأن الغلو أو التطرف ظاهرة تكون لصيقة وغير منفكة بتيار معين...، وإن ضرب قوى الاعتدال في أي تيار، وإغلاق فرص التعبير في وجهه، لن يؤديا إلا إلى نمو التطرف والغلو»[1]. فالاحتواء والحوار أمور فعالة لتحقيق التسامح، كما أن التحلي به قبل الدعوة إليه أمر مؤثر في تنزيله عمليا، فالدعوة إلى التسامح من قبل من يصنع الكراهية وينشرها لن تجد آذانا صاغية، وفي العالم اليوم انفصال وانفصام بين الواقع العملي ودعوات التعايش والتسامح، فمن يمطر الناس بوابل من الدمار ويروعهم في أمنهم ويفقرهم في أوطانهم ليس أهلا لتصدر عنه دعوات التسامح وهو يمارس نقيضها. والحضارات العالمية جمعاء تقع عليها مسؤولية إبراز التسامح في نظمها وقوانينها وشرائعها وفي سلوكها وتصرفاتها. وقد يكون التسامح في الواقع المعاصر أخذ من الحديث والتنظير ما يكفي لكنه من الناحية العملية أبعد ما يكون عن واقع الناس، سواء في المجتمعات بين أتباع الحضارة الواحدة أو بين الحضارات المختلفة. والتسامح متى ما كان أقوالا لا تطابق السلوكيات، وكلمات لا تشاهد مثلا وقيما، كان الحديث عنه ضربا من ضروب التمويه، وسعيا لكسب المصالح بالحديث عنه -كما هو واقع- والحديث عن التسامح تسعى إليه مختلف الأمم اليوم متسابقة نحو الظهور به، بما فيها تلك التي تهجّر الناس من بلدانهم وتسلب منهم ثرواتهم، وتضيق عليهم في التعبير عن آرائهم وأفكارهم، بل وتسعى إلى قتلهم وتشريدهم، ثم لا تجد حرجا في التنظير للتسامح في

(1) المرجع نفسه، ص 66.

مختلف الأروقة والمنصات الدولية داعية الغير إلى الالتزام به، وهذه الفجوة العميقة تستدعي دراسة ومراجعة موضوعية وصريحة لأسباب غياب التسامح عن الواقع العالمي وطنيا ومحليا وعالميا. ومن شأن تعزيز هذا الأساس وامتثاله عمليا تحقيق التعاون الحضاري ونبذ النزاعات المصطنعة المغذية للكراهية بسبب اختلاف حول أمر فكري أو مادي. وتعزيز التسامح المؤسس للتعاون يمكن أن يتخذ أشكالا متعددة، فهو ينطلق من اعتقاد التسامح، ومن ثم التزامه قولا، والتحلي به عملا، ثم يظهر في مظاهر مختلفة سواء كانت فكرية، أو فنية، أو صورا، أو خدمات، أو أمورا روحية أو مادية.

7 - أساس التعايش

ومقتضاه كف الإذاية عن الغير والتعايش معه بسلام، والاعتراف بكافة حقوقه دون إذاية أو اعتداء، والتعايش له مجالات متعددة، وغالبا ما بتبادر عند الحديث عن التعايش العيش بسلام وأمان دون ظلم واعتداء، وهو وجه من أوجه التعايش غير أن معناه الشمولي أدق، فالتعايش ينبغي أن ينطلق من الفكر ليمتد نحو المجالات العملية في المجتمع، والتعايش الفكري قائم على تقدير الآخر المختلف فكريا دون إذايته بسبب معتقده أو رأيه، بل بتحقق التعايش دون سخرية أو استهزاء مما يقول، مع التعبير عن وجهة النظر مهما بلغت درجة اختلافها، وتعرض لنا الحضارة الإسلامية في مختلف الأمثلة الحوارية في القرآن الكريم نماذج راقية لعرض وجهة نظر الآخر وإيرادها، ومناقشتها بالبراهين والأدلة العقلية، سعيا للإقناع، فإن تحقق فذاك وإن لم يتحقق ترك كل فرد لقناعته، وأمره إلى ربه، وقد ضرب النبي صلى الله عليه وسلم أروع الأمثلة في ذلك عمليا في حياته من خلال مهادنته ومسالمته وتعايشه مع من اختلف معهم، ففي المرحلة المدنية نماذج لهذا التعايش مع الآخر وصون حقوقه، وتقدير رأيه، دون تضييق أو إذاية «وعندما يتعامل المسلم مع غير المؤمنين بالإسلام من أصحاب الأديان والمذاهب الأخرى، فإنه يتعامل معهم بالحكمة والموعظة الحسنة، ويبحث عن "الحس المشترك" الذي يتجاوز الاختلافات، وعن الفطرة البشرية السليمة التي تدفع جميع الناس إلى التعارف والتفاهم والتعايش لتبادل المصالح والمنافع وبناء الحضارة»[1].

والتعايش أمر اختياري يجب أن يكون عقيدة لدى مختلف الشعوب، بحيث يعتبر حقا لا مهادنة، ويعتبر فضيلة وليس استراحة حروب فكرية، والتطبيق العملي للتعايش أن يكون اختيارا وقناعة أساسية لدى مختلف الأفراد بحيث يتعايش الجميع على اختلاف قناعاتهم وانتماءاتهم تعايشا بصفتهم أبناء

(1) فتحي حسن ملكاوي، منظومة القيم العليا التوحيد والتزكية والعمران، ص 69.

المجتمع الواحد أو المجتمعات المختلفة، بحيث لا يؤثر التنوع سلبا في سير الحياة، بل يكون مصدر ثراء وإثراء، والممارسات التي تسعى إلى تنميط المجتمعات وفق نمط واحد ورؤية واحدة داخل مجتمعاتها أو مصدرة ذلك لشعوب العالم هي ممارسات تعسفية بحق الإنسان ومس بكرامته وحقوقه وحرياته، وهي ممارسات قائمة على الاستبعاد والاستعباد والإقصاء منافية للتعايش مغذية للكراهية مولدة للتنافر والاختلاف.

ورغم ما تضمنته مختلف المواثيق والقوانين الدولية من تنصيص على احترام الخصوصيات والسعي إلى تحقيق العيش المشترك؛ فإن تنزيل ذلك ما يزال أمرا بعيد المنال بسبب طغيان الفكر المادي الرأسمالي القائم على الأحدية والإقصاء ومصادرة الحقوق الفكرية والمادية، ووظيفة الإعلام التصدي لهذه الظواهر السلبية وتعزيز حق التعايش والتعريف بأهميته وضرورته وفوائده، والتصدي لمختلف المعوقات الساعية إلى تهديده أو تقويضه، ولو أن الجهود السلبية التي صرفت في تصنيف «الأنا» و»الآخر» تصنيفا سلبيا سواء في وسائل الإعلام أو في الدراسات (كالدراسات الاستشراقية مثلا) وجهت نحو سبل تحقيق التعايش لأثمرت مجتمعات متعايشة آمنة. والتعايش من أهم المراحل الأساسية والمؤسسة للتعاون الحضاري المحقق للتعارف الذي هو تعاون بالمعروف.

8 - أساس «المؤانسة والمخالقة»

مصطلحا "المؤانسة والمخالقة" اصطلاحان يستعملهما طه عبدالرحمن، بمعنى مرادف، ويراهما بديلا عن لفظ "المواطنة" ومقصوده بمصطلح "المؤانسة" «كون الإنسان يرتبط ارتباطا أخلاقيا بأخيه الإنسان في أي مكان يتجاوز حدود الأوطان والدول»[1] ويستعمل مرادفا له مصطلح "المخالقة" ويقصد بها «عملية تبادل التخليق بين الناس عبر العالم»[2]. ويعتبرهما بديلا عن مفهوم "المواطنة" الذي برأيه يشجع على العنصرية والتفرقة. و"المخالقة" أحد الأركان الأربعة لنظريته الائتمانية للحوار (الميثاق، والأمانة، والشهادة، والمخالقة) ويرى أن المخالقة أوسع دلالة وأوثق صلة بالدين وأنفع للإنسان، ذلك أن المواطنة ترتبط بوطن معين، أما المخالقة فلا حدود لها، ولها خصائصها التي تنبني عليها، وهي: خاصية التعاون على التخلق؛ وخاصية التعاون على المسؤولية؛ وخاصية التعاون على التجمل؛ وخاصية التعاون على الرحمة. وهي بهذا المعنى وهذه الخصائص شاملة وممتدة، ومحققة لمعاني الخير والتراحم بين بني الإنسان جميعا. وينطلق في التأسيس لنظريته هذه من كون «الإنسان موجودا في كل مكان في العالم، فالعالم بأسره هو حدوده، وعلى هذا نستبدل بالمواطنة مفهوما جديدا، وهو "المؤانسة" ...وأن نجعل للمؤانسة مرادفا هو "المخالقة"»[3]. والمتحقق ب "المؤانسة" و"المخالقة" متحقق بالتعاون، إذ التعاون من خصائصهما، وهو تعاون على مراتب، وتقتضي مراتبه الرقي فيه بما يحقق معاني الخير والرحمة للإنسانية جمعاء، ومتى قام التعاون على هذا الأساس قدم للإنسانية ما ينفعها، وأخذت الحضارات بعضها بيد بعض، وتعاونت على البناء وتجنبت البغضاء والصراع والاقتتال، ومن شأن الشعور بالإنسانية المؤانسة مع الإنسانية والإحسان إليه باعتباره

(1) طه عبدالرحمن، ثغور المرابطة، ص 169.

(2) المرجع نفسه.

(3) طه عبدالرحمن، ثغور المرابطة، ص 169.

أخـا في الإنسـانية أيـا كان موطنـه وانتـماؤه، فيتحقـق بذلـك التعـاون الداخـلي بـين أتبـاع الحضـارة الواحدة وتتـلاشى الفرقـة والطائفية والعنصريـة البغيضة، وتتهـاوى الألقـاب والمسـميات وتحـل محلهـا الإنسـانية، ثـم يمتـد هـذا التخلـق ليتجـاوز أتبـاع الحضـارة الواحـدة ممتـدا إلى الحضارات الأخـرى، فيصير ذلك سـجية في النفـوس وعقيـدة راسـخة لدى الشـعوب، فلا تسـعى إلا إلى مـا تنتفع بـه، ولا تبـدع إلا مـا يـدل عـلى إنسـانيتها، وبمقدور الإعـلام الإسـهام في غرس هـذه الثقافـة في نفـوس الصغار والكبار، مـن خلال مقاطع وصـور تعاون دالة، تحـل محـل الدماء والأشـلاء وعبـارات تغذيـة الكراهيـة. وتلك ثقافـة متى تخلق بهـا الجيـل الحـاضر أورثهـا للأجيـال المقبلـة. وخـلاف مـا قـد يظن مـن أشرب بهـوى المـادة في كـون "التخلـق والمؤانسـة" ضـارا بـه، بـل نافـع ماديـا ومعنويا، مريـح للإنسـانية مـن كثـير مـن ويـلات الخـوف والجـوع، ومحصـل لكثـير من النفقـات التـي تنفق للتصـدي لكثير من الويلات التي يمكـن اتقاؤها عن طريق التخلـق والمؤانسـة، وأي تعـاون بنـي عـلى هذيـن فسـيكون تعاونـا مثمـرا نافعـا، لارتباطـه بمـا هـو أصيـل محقـق لوظيفـة الإنسـان، غـير متأثـر بمنافـع ماديـة متقلبـة وزائلـة. ومـن شـأن "المخالقـة والمؤانسـة" تحصيـل سـائر القيـم الأخرى التـي يجـب أن تكـون حـاضرة في التعـاون، فقيمـة المسـاواة، وقيمـة العـدل، وقيمـة الإحسـان، وقيمـة الصـدق، وقيمـة الوفـاء، وغيرهـا مـن القيـم مكونات ل"المخالقـة" ومحققـة لهـا. والمسـاواة تقتـضي «أن الفعـل المطلـوب يجـب أن يجـري عـلى الـذات كـما يجري على الغـير»[1]. والعـدل مقتضاه «أن هـذا الفعل يجـب أن يحفـظ حـق الغير كـما يحفظ حـق الـذات»[2] والإحسـان مقتضاه «أن يقـدم المصلحـة الإنسـانية عـلى المصلحـة الخاصـة»[3] وغير ذلك مـن القيم التي تجعـل المؤانسـة والمخالقـة متحققـة، ومـن ثـم يكتـب للتعـاون الاسـتمرار والبقاء

(1) طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص 245.

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه.

والرقـي إلى مسـتوى التعـارف. ويعتـبر طـه عبدالرحمـن "المؤانسـة" ضروريـة للإنسـانية «بحيث لا إنسـانية بغير مؤانسـة؛ فيلزم أن خاصية "الإنسـانية" ليست صفـة ثابتـة، ولا قائمـة بذاتهـا، وإنمـا هـي تابعـة لعمليـة "المؤانسـة" التـي هـي سـيرورة لا ثبـات معهـا، ولا قيام لهـا بذاتها؛ فبقدر ما تقوى قدرة الإنسـان على "المؤانسـة"، أي عـلى الاتصـال في عالم الإنسـان، يـزداد تحققه ب "الإنسـانية"؛ والعكـس أيضـا صحيـح، فبقـدر مـا تضعف لديـه هذه القـدرة، ينقـص تحققه ب "الإنسانية"»[1].

(1) طه عبدالرحمن، ثغور المرابطة، ص 194.

9 - أساس التعاون

ومقتضاه استفادة الحضارات من بعضها وتعاونها، دون أن تخل بخصوصياتها، ومقوماتها الأساسية، وأسس هويتها، دون ذوبان من الحضارة الضعيفة، ولا استعلاء من الحضارة القوية، أو إكراه على حمل أفكارها مقابل التعاون معها، مثل ما هو حاصل اليوم في كثير مما يطلق عليه التعاون وهو إلى الإكراه والاستعباد أقرب منه إلى التعاون، ظاهره التعاون وباطنه الاستعباد والتبعية القهرية، فالتعاون شرطه الطواعية والاختيار وأسه الاقتناع، وبذلك تتحقق المبادرة، ويكون خصلة في الإنسان «وفائدة التعاون تيسير العمل، وتوفير المصالح، وإظهار الاتحاد والتناصر، حتى يصبح ذلك خلقا للأمة»[1].

ومن مستلزمات التعاون إفادة الإنسانية بعضها من بعض، ماضيا وحاضرا ومستقبلا «وحياة الناس في الدنيا لا تتحقق إلا باجتماع الناس وتعاونهم على شؤونها؛ ذلك أن "الإنسان مدني بالطبع" لا يعيش الفرد وحيدا منفردا ولكنه يعيش في أسرة، تنتظم حياتَها أحكام وعلاقات وأنظمة ومسؤوليات، وتتجمع الأسر في جماعات وفي شعوب وقبائل وأمم، وتتوزع في مجتمعات ودول، وتنشأ بينهم علاقات تعارف وتعاون وتبادل للمنافع»[2]. ولم يكن الاختلاف مانعا من التعاون إلا بعدما حصل اصطناع ذلك اصطناعا واتخذ ذريعة للهجوم، فالحضارة الإسلامية عند تتبع نصوصها نجدها مستوعبة للآخر داعية إلى الاستفادة منه والتعاون معه دون ذوبان أو انسلاخ من هوية أو فكر «وكل الحضارات البشرية سواء انبثقت عن رؤية دينية أم موقف وضعي، صاغها المؤمنون أم صنعها الكفار، كانت تجد في حضارة الإسلام صدرا رحبا...، وكل الحضارات العالمية يونانية ورومانية وبيزنطية وهللينية، وفارسية، وهندية،

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 6، ص 88.

(2) فتحي حسن ملكاوي، منظومة القيم العليا التوحيد والتزكية والعمران، ص 136.

وتركيـة، وصينيـة، وتـراث الجماعـات والشـعوب....، كانـت جميعـا بمثابـة عقول مفتوحـة جـال في أطرافهـا العقـل الإسـلامي»[1]. وكلـما تحقق التعـاون الداخلي عـلى نحـو حسـن أمكـن أن يتحقـق خارجيـا، ومتـى فقـد التعـاون كان مهـددا لحيـاة الفـرد والمجتمـع وتنعكـس آثاره سـلبا على الجميـع؛ ذلـك «أن التعاون بين الدولـة والفـرد، عـلى الصعيـد الاجتماعـي والاقتصـادي والثقـافي، هـو العامـل الرئيـسي في تكويـن سياسـة تؤثـر حقيقـة في واقـع الوطـن. وإذا ما تعـذر هذا العامـل، فـإن القطيعـة المعنوية سـوف تعزل الدولـة عن الوطن وتشـل الطاقات الاجتماعيـة، أو (والأمـر هنـا أدهـى وأمـر) تشـتتها تشـتيتا تكـون نتائجـه: عـدم الانسـجام وعـدم التناغـم، ومعارضات طاغية في فـوضى شـاملة...»[2]. والواقع العالمـي الراهـن شـاهد في كثير من الدول عـلى هذا الانفصـام والانفصال بين الفـرد والدولـة الـذي أهلـك شـعوبا وأفقـر أمـما، وغـاب بذلـك التعايـش فضلا عـن الحـوار أو التعاون.

(1) عـماد الديـن خليـل، حـول تشـكيل العقل المسـلم، المعهـد العالمي للفكـر الإسـلامي، ط1، 1412هـ - 1991م، ص 82.

(2) مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، ص 82.

10 - أساس التعارف

يعتبر التعارف أسمى ما سلف من المراتب، حيث يجمع الجميع على المعروف «والغالب على الواقع الكوني أنه يكتفي بالعمل التعاوني، إذ يحصر الأنظار في ظاهر المجتمعات التي يعبر عنها تارة باسم "الشعوب " وتارة باسم "الأوطان"، ولا يرقى بها إلى تبين القيم الخلقية التي توجد من وراء هذا الظاهر والتي تجعل منها أمما بحق، أي مجتمعات تنهض بالعمل التعارفي وتحمل وسائل أخلاقية»[1]. ومن شأن التعارف أن يجعل مختلف معاملات أتباع الحضارات قائمة على المعروف، منطلقة من الخير وقاصدة له، وفيه توظف سائر الأسس الأخرى التي إذا تحققت تجلى ذلك في أساس التعارف على الحق والمعروف، ونبذ ما سوى ذلك مما قد يكون تعاونا على الشر أو تحالفا من شأنه أن يضر بالإنسان «ومن يطلع بأمانة وروية، على الرؤية الإسلامية في موضوع الحوار والتفاعل مع الآخر، سيدرك كيف أن القرآن الكريم أسس لرؤية كونية متوازنة ومتكاملة في الحوار والاتصال والتفاعل، كما سيجد في السيرة النبوية، وفي سنة النبي عليه الصلاة والسلام، وفي أعمال الخلفاء، والصحابة، والتابعين، أمثلة واقعية حية لتجسيد قيم الحوار والاتصال القرآني في ممارسات الأمة الإسلامية، وحضارتها في صلتها مع الأديان، والأمم، والشعوب، والثقافات الأخرى»[2]. والتعارف ينطلق من الذات ومن ثم يمتد إلى ما حول الإنسان ثم يتوسع ليشمل الإنسانية جمعاء وإطار التعارف الحضاري ...، يتأسس أصالة على تكريم الإنسان الذي لا يملك أحد حق سلبه هذه الكرامة الموهوبة له بهبة الحياة، ويتأسس على الإقناع، والحجة والدليل، والتربية، والتعليم، والتبليغ، والدعوة، والصلاح والإصلاح، والرشد والإرشاد؛ كما أن هذا الإطار التعارفي الحضاري الإنساني «مؤسس

(1) طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص 39.

(2) عبدالعزيز برغوث، مفهوما التعارف والتدافع وموقعهما في الحوار من المنظور الإسلامي، مجلة إسلامية المعرفة، السنة السادسة عشرة، العدد: 63، شتاء 1432هـ/2011م، ص 76.

على معيار رباني عادل، لا فرق فيه بين عربي وأعجمي، وبين متحضر ومتخلف، وبين قوي وضعيف إلا بالتقوى»[1]. وكلما سلمت الأسس التي يبنى عليها التعارف أثمر ذلك نتائج إيجابية في المجتمع محققة لغايات التعارف «وعندما يؤسس التعارف الحضاري بوصفه مقصدا من مقاصد الوجود الحضاري للبشرية على "منظومة التقوى" ومفرداتها الأخلاقية، والتشريعية، والعملية، والتربوية، فإن هذا التعارف يتحول إلى إطار لنفي الخبث، ونشر الخير والإحسان والتسامح والتفاعل والتواصل، الذي من خلاله يتعارف الناس ويتفاعلون من أجل تحقيق مصالحهم الدنيوية والأخروية، كما أمر الحق تبارك وتعالى، وعندما ينضبط الحوار بإطار التعارف، فإنه ينزع نحو الحق والتدافع بدل الباطل والصراع»[2]. ومتى تحقق التعارف تصير مختلف العلاقات والمعاملات في أي مجال كانت معاملات بالمعروف وإذا صدق عليها هذا الوصف كانت نافعة للإنسان خادمة لحضارته ومختلف الحضارات من حوله؛ لأنها تكون ملائمة للسنن الربانية الداعية إلى تعاون الإنسان مع الإنسان واجتناب البغي والظلم والعدوان وتحصيل سب السلم والسلام.

---

(1) عبدالعزيز برغوث، مفهوما التعارف والتدافع وموقعهما في الحوار من المنظور الإسلامي، مجلة إسلامية المعرفة، السنة السادسة عشرة، العدد: 63، شتاء 1432هـ/2011م، ص 86.

(2) عبدالعزيز برغوث، مفهوما التعارف والتدافع وموقعهما في الحوار من المنظور الإسلامي، مجلة إسلامية المعرفة، السنة السادسة عشرة، العدد: 63، شتاء 1432هـ/2011م، ص 86.

خاتمة

في خاتمة البحث نخلص إلى أهم الأفكار والنتائج التي تم التوصل إليها، وهي:

- **ضرورة التوافق على تحديد مفهوم خطاب الكراهية**، ونقصد بذلك التوافق بين مختلف الأمم وأتباع الحضارات، وعدم «استبداد» جهة أو حضارة ما بفرض مفهوم معين، وسد ثغرات قصور القوانين والنظم والتشريعات المتعلقة بخطاب الكراهية، وتفعيل الموجود منها، في أفق التوافق على حدود مفصلة ودقيقة، وكما أن هناك شساعة في المفهوم فإن هناك قصورا من جوانب أخرى فيما يتعلق بالتنصيص وتحديد الحدود الفاصلة بين خطاب الكراهية وحرية الرأي والتعبير.

- **ضرورة التمييز بين حرية الرأي والتعبير وخطاب الكراهية**، وهو تمييز مطلوب على مستوى القوانين والتشريعات، وعلى مستوى الممارسة والوعي، وتعزيز ثقافة حرية الرأي والتعبير والتمييز بينها وبين أنواع إذاية الآخر، ومن شأن هذا التمييز وضع حد لكثير من أنواع خطاب الكراهية المنتشر تحت ذريعة حرية الرأي والتعبير، وحفظ هذا الحق ودرء الكراهية.

- **تزكية الإنسان أهم مداخل الوقاية من خطاب الكراهية**، باعتبار الإنسان الذي تزكى يربأ بنفسه عن الوقوع في الكراهية وإذاية الآخر، ويتحلى بالرقابة الذاتية التي تحول بينه وبين ذلك، ولو في غياب النصوص التشريعية المنظمة، فإن قيمه وأخلاقه تحول بينه وبين صدور الإذاية منه سرا أو علانية. وجهود إصلاح الأشياء لن تؤتي ثمارا ما لم تنطلق من إصلاح الإنسان الذي به تصلح الأشياء أيضا.

- **تعديل المناهج الدراسية وتعزيز التربية الإعلامية**، وذلك بوضع مناهج تربوية وتعليمية واقية من خطاب الكراهية معززة لثقافة السلم والسلام

منفتحة على المناهج الدراسية في التعريف بمختلف الحضارات ودرء آفات التفوق العرقي وغيره من الآفات المغذية للكراهية، وتعزيز التربية الإعلامية كمادة دراسية مستقلة في مختلف المراحل يكون من أهدافها التوعية بالاستعمال والتعامل الأمثل مع هذه الوسائل.

- **تعزيز الأساليب الوقائية**، وتتعدد هذه الأساليب سواء كانت فكرية أو اجتماعية أو اقتصادية، ونرى أن هذا التعزيز ينبغي أن يأخذ حقه من الاهتمام، وكثير من الجهود التي توجه نحو معالجة الآثار ومناقشة الظاهرة لو وجهت للوقاية لحققت نتائج ملموسة، وتعزيز هذه الأساليب لها وسائل متعددة، ومسؤولية الدولة في هذا الجانب آكد من غيرها، ولاسيما الدول التي ينتشر فيها هذا الخطاب بسبب الفقر والبطالة والتهميش. ويضاف إلى ذلك مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام التي ينبغي أن تتولى التوعية والترشيد والتوجيه.

- **المبادرة بالخطاب البناء الهادف**، وعدم الاقتصار على ردود الفعل التي نراها تعيد نشر الكراهية وتنشغل بالرد عليها، وتحقق -عن قصد أو عن غير قصد- من الإعلان والإشهار ما لا تحققه من فوائد رد الفعل، سيما بعض الوسائل التي تقابل الكراهية بكراهية أخرى، وهو مسلك مرفوض ضار بالحضارة التي يصدر عن أبنائها هذا الخطاب، وإن كانت هي بريئة منه.

- **ترسيخ ثقافة التعددية والاختلاف وقبول الرأي الآخر**، وذلك بتحقيق معاني الأخوة الإنسانية في الخطاب والفعل والصورة والإشارة وكافة أنماط التعبير، ومسؤولية ترسيخ هذه الثقافة مسؤولية مشتركة بين الأسرة، والمدرسة، والمجتمع، وأماكن العبادة، ومؤسسات التشريع، ووسائل الإعلام، وغير ذلك من الأطراف الفاعلة والمؤثرة في المجتمع، واعتبار التعددية والاختلاف مصدرا من مصادر التعاون وليس محركا من محركات الصراع.

- **الموضوعية في التصدي لخطاب الكراهية**، سواء على مستوى الوقاية أو العلاج أو درء الآثار، ذلك أن غض الطرف على ممارسة الكراهية من قبل طائفة وإثارة الرأي العام حين يتعلق الأمر بطائفة أخرى يغذي التمييز ويولد المزيد من الكراهية، وعلى الجميع التعاون وبذل الوسع لوضع حد للتناقض الصارخ بين ادعاءات التصدي للكراهية والممارسات العملية المناقضة.

- **أهمية استقلال وسائل الإعلام**، وهو استقلال يشمل الجوانب المالية والفكرية وغيرها، لتتمكن وسائل الإعلام من أداء رسالتها دون توجيه أو ضغط أو إكراه أو خشية متابعة أو تضييق أو عقاب. ومخالفة مواثيق الشرف وقواعد السلوك المهنية من الإعلاميين تكون مداخلها غالبا من هذا الجانب، تأثيرا أو طمعا.

- **توظيف الإعلام الجديد في التوعية بمخاطر الكراهية والتصدي لها**، وذلك من خلال توعية مستعملي هذه الوسائل بأهمية الانخراط في التصدي لخطاب الكراهية، وإنشاء مقاطع يسهل تداولها، تتناول التعريف بأهمية التعايش والتعاون والسعي إلى التعارف، ويندرج في ذلك دعم المشاريع الإعلامية والثقافية الهادفة إلى حفظ الحقوق والحريات دون تمييز، ووضع حد للانحياز الإعلامي المغذي لخطاب الكراهية وتوظيف وسائل الإعلام الجديد في التصدي لخطاب الكراهية بما في ذلك خطاب الكراهية الصادر من وسائل الإعلام نفسها.

- **تطوير آليات وقاية ورصد وعلاج خطاب الكراهية**، ويقتضي ذلك تجديد الوسائل والآليات ومواكبة التقدم العلمي، وتعزيز المناقشة بشأن أفضل الممارسات العملية والفعالة للوقاية والرصد وعلاج خطاب الكراهية، والانتقال به من نقاش النخبة والتنظير إلى الواقع الاجتماعي وانخراط مختلف فئات المجتمع فيه. والتعاون في ذلك بين المؤسسات والأفراد

وجمعيات المجتمع المدني، وتوظيف التقدم التقني في التصدي لخطاب الكراهية، وتأهيل الإنسان فكريا وماديا ليتمكن من الرصد والانخراط في التوعية والتصدي للكراهية.

- **مراعاة الشمولية في الوقاية والتصدي لخطاب الكراهية**، وفق رؤية تنموية شاملة قوامها العمل والتزكية ودرء أسباب ومنابع الكراهية، سواء أكانت فكرية أو اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية ....، ومراعاة الخصوصيات الفكرية والاجتماعية والثقافية لكل حضارة وتوظيف المشترك الإنساني في تحقيق السلم والتعايش، ومن شأن الرؤية الشمولية إدراك الأسباب الحقيقية لنشوء خطاب الكراهية ومعالجته على نحو مستدام.

- **إحياء الاقتداء في خطاب السلم والتعايش**، والاقتداء هنا بمفهومه الواسع الشامل، فيحتاج المجتمع إلى القدوة في خطاب السلم والسلام في مختلف مجالات الحياة، السياسية، والفكرية، والاقتصادية ....، وذلك بأن تكون الفئات المؤثرة في المجتمع مثلا لكافة أطيافه في الخطاب الواعي الرصين المؤسس على السلم والتفاهم واختيار المصطلحات والصور والإشارات المعبرة التي تقدر إنسانية الإنسان وتحترم رأيه وتفكيره.

- **وعي مختلف المتدخلين بأهمية التصدي لخطاب الكراهية**، سواء شركات الاتصالات أو شركات الإعلانات أو مهندسي ومصممي المحتويات الإعلامية ....، ونشر الوعي المجتمعي بأهمية ردود الفعل الفردية والجماعية البناءة إزاء خطاب الكراهية للضغط على ناشريه وعلى الدول من أجل التصرف، والانخراط التطوعي في مختلف المبادرات التحسيسية بمخاطر خطاب الكراهية.

- **التزام المواثيق الأخلاقية وقواعد السلوك وتفعيل القوانين والتشريعات المتعلقة بخطاب الكراهية**، وذلك أنه رغم القصور الحاصل في هذا الجانب كما أوضحناه، فإن هناك جملة من المواثيق والقوانين تعين على

التصـدي لكثـير مـن ظواهـر الكراهيـة، غـير أن الإشـكال في عـدم التزامها مـن قبـل مسـتعملي وسـائل الإعـلام، وفي عدم تفعيـل القوانين مـن الجهات المختصـة للتصـدي لخطـاب الكراهيـة وضـمان حق حريـة الـرأي والتعبير.

- **تعزيـز ثقافـة التعـاون والتعارف بين الحضارات ومقارنـة الأديان**، ذلك أن قبـول الـرأي الآخـر والإيمـان بالتعددية مـن مقتضياتـه مد يد العـون للآخر والتفاهـم والتسـامح معـه، والانطـلاق في ذلـك يكـون مـن تحقيـق التعـاون الداخـلي الـذي يحقـق الامتـداد نحـو التعـاون الخارجـي وتعزيـز شراكات بـين أتبـاع مختلـف الحضـارات في مختلـف البلـدان، وترسـيخ ثقافـة الأخوة الإنسـانية المتسـامية عـن جميـع الخلافـات المذهبيـة والعرقيـة والدينيـة، بما لا يخـل بخصوصيـات الانتـماء والهويـة التـي هـي في الأصل معـززة للتعاون والتعـارف وغـير مانعـة منـه، واحـترام التعدديـة والقناعـات المختلفـة، ونبـذ السـعي إلى الهيمنـة والإقصـاء، والتعرف على مـا في الأديـان والمقارنة بينها، وبيـان مـا يتميـز بـه الديـن الخاتـم وما فيـه من صـلاح وإصلاح للإنسـانية قاطبة.

- **تأسـيس مراكـز بحثيـة علميـة عمليـة للتصـدي لخطـاب الكراهيـة**، ومـع تزايـد هـذا الخطـاب أصبـح تأسـيس هـذه المراكـز ضرورة ملحـة، ونشـير بهـذا الصـدد إلى أن تأسيسـها ينبغـي أن لا يكـون الغـرض منه مجـرد الترف الفكـري أو التراكـم المعـرفي، بـل ندعـو إلى مراكـز "كاملـة الصلاحيـة" لهـا أثـر وتأثـير على مسـتوى صناعـة القرار وتفعيـل المواثيـق والقوانـين المتعلقة بالتصـدي للكراهيـة، والسـعي في رصـده ميدانيـا، والانخـراط في مختلـف المجـالات لتعزيـز الوقايـة مـن الكراهيـة، ومـن ثـم رصدهـا وعلاجهـا.

- **ترشـيد المجـالات الاجتماعيـة والسياسـية والاقتصادية والفكريـة**، باعتبارها لا تنفـك عـن خطـاب الكراهيـة، سـواء في نشـأته أو رصـده أو علاجـه، ومن شـأن ترشـيد هذه المجـالات وتحقيق الكفايـات والحاجيات الأساسـية لمختلف

فئـات المجتمـع التخفيف من خطاب الكراهية، والتحـلي بالنزاهة والموضوعية والوضـوح والصـدق الذي يرسـخ الثقافـة التعاونية البانية ويدفع سـوء الظن بـين أبناء الحضـارة الواحدة والحضـارات المختلفة.

- **القطـع مـع العمـل الارتجـالي**، وتبني العمـل المنبني على التخطيـط والتفكير الرصـين، فالوقايـة مـن خطـاب الكراهية لا يمكـن أن تكـون بانتظار صدور هـذا النـوع مـن الخطـاب ومـن ثم التصـدي له، وإلا سـتظل الأعـمال تراوح مكانهـا، بـل لابـد مـن رؤى عميقة تصـدر عن أصحـاب الاختصـاص، ووضع رؤى عمليـة قابلـة للتطبيـق تقي مـن الظاهرة وتحـد منها.

- **خطـاب الكراهيـة لا ديـن لـه ولا انتـماء**، وهـو ظاهـرة تصـدر مـن مختلـف الفئـات والأطيـاف في المجتمـع، ومرتبـط بمؤثـرات عدة مختلفـة، ولا يقتصر عـلى تأثـير "صـدام الحضـارات" أو الصراعـات الثقافيـة بـل هو أوسـع من ذلـك، لـذا وجـب أن تكـون سـبل الوقايـة والتصدي له أشـمل وأوسـع.

والله الموفق والهادي إلى سبيل الرشاد

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

• المراجع العربية

- - إبراهيم أحمد عمر، فلسفة التنمية رؤية إسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط2، 1413هـ/1992م.
- إبراهيم السامرائي، المعجم الوجيز في مصطلحات الإعلام، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط2، 1999م.
- ابن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1422 هـ - 2001م.
- ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، د.ط، 1379ه.
- ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون "ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر" تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط2، 1408 هـ - 1988م.
- ابن عاشور، التحرير والتنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد" الدار التونسية للنشر، تونس، د.ط، 1984هـ.
- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط2، 1414هـ.
- ابن هشام، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1375هـ - 1955م.
- أبو العباس المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1417 هـ - 1997م.

- أبـو النـور حمـدي أبو النـور حسـن، يورجين هابرمـاس الأخـلاق والتواصل، دار التنويـر للطباعـة والنـشر والتوزيع، بـيروت، د.ط، 2011م.
- أبـو بكـر البيهقـي، السـنن الكبرى، تحقيـق: محمد عبـد القادر عطـا، دار الكتب العلميـة، بـيروت، ط3، 1424 هـ - 2003م.
- أبـو عيـسى الترمـذي، سـنن الترمـذي، تحقيق: بشـار عـواد معـروف، دار الغرب الإسـلامي، بـيروت، د.ط، 1998م.
- الاتجاهـات العالميـة في حريـة التعبـير، وتنمية وسـائل الإعـلام تركيز خاص على الوسـائل الرقمية، منشـورات اليونسكو، 2015م.
- إدريـس مقبـول، الحـوار الحضاري دراسـة في النظام المعـرفي والقيمي القرآني، كليـة الشريعـة والدراسـات الإسـلامية جامعـة قطر/اللجنـة القطريـة لتحالـف الحضارات/جائـزة قطـر العالميـة لحـوار الحضـارات، 2018م.
- إسـماعيل راجـي الفاروقـي، التوحيـد جوهر الحضارة الإسـلامية، المعهـد العالمي للفكر الإسـلامي، د.ط، 1401هـ1981-م.
- أشـعار العامريـين الجاهليـين، تحقيق: عبدالكريـم إبراهيم يعقـوب، دار الحوار اللاذقية، د.ط، 1982م.
- إشـكال التنميـة ووسـائل النهـوض، مركـز البحـوث والدراسـات، قطـر، ط1، 1429ه2008-م.
- أصـداء التنـوع الثقـافي، طريـق نحـو تحقيـق التنمية، الذكـرى السـنوية العاشرة لاعتـماد الإعـلان العالمي لليونسـكو بشـأن التنـوع الثقافي، منظمـة الأمم المتحدة للتربيـة والعلم والثقافة، فرنسـا، 2011م.
- بسـام عبدالرحمـن المشـاقبة، الإعـلام الإسرائيـلي وفـن التضليـل الدعـائي، دار أسـامة للنـشر والتوزيـع، الأردن، ط1، 2014م.
- بسـام عبدالرحمـن المشـاقبة، مناهـج البحـث الإعلامـي وتحليـل الخطـاب، دار أسـامة للنـشر والتوزيـع، الأردن، د.ط، 2014م.
- تفسـير الراغـب الأصفهـاني، تحقيـق: محمـد عبـد العزيز بسـيوني، كليـة الآداب، جامعـة طنطا، ط1، 1420 هــ /1999م.

- عبد الرؤوف المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1410هـ/1990م.
- عبداللطيف حمزة، الإعلام في صدر الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط. د.ت.
- جون إسبوزيتو، الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ط1، 2003م.
- الجوهري إسماعيل، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407 هـ - 1987م.
- حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 1418هـ - 1997م.
- الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر : دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1420 ه.
- خطابات الكراهية وقود الغضب، نظرة على مفاهيم أساسية في الإطار الدولي، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، 2016م.
- دوائر الانتماء وتأصيل الهوية، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، ط1، 1434هـ - 2013م.
- دومينيك وولتون، الإعلام ليس تواصلا، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2012م.
- ديوان زهير بن جناب الكلبي، تحقيق: محمد شفيق البيطار، دار صادر، بيروت، 1999م.
- الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم/ الدار الشامية، دمشق/ بيروت، ط1، 1412ه.
- زكي الميلاد، نحن والعالم من أجل تجديد رؤيتنا للعالم، مؤسسة اليمامة، ط1، 2005م.
- زهير سوكاح، من حوار الحضارات إلى حضارات الحوار رؤية تقويمية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة قطر/اللجنة القطرية لتحالف

الحضارات/جائزة قطر العالمية لحوار الحضارات، 2018م.
- سيد محمد ساداتي الشنقيطي، الأسس الفكرية للإعلام، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، د.ت.
- شبكات التواصل الاجتماعي منصات للحرب الأمريكية الناعمة، مركز الحرب الناعمة للدراسات، بيروت، ط1، 2016م.
- شوقي أبو خليل، الحضارة العربية الإسلامية وموجز عن الحضارات السابقة، دار الفكر المعاصر، بيروت/ دار الفكر، دمشق، ط2، 1423هـ/2002م.
- صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.
- صفي الرحمن المباركفوري، الرحيق المختوم، دار العصماء، دمشق، ط1، 1427ه.
- طارق البشري، الحوار الإسلامي العلماني، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1417هـ 1996م.
- طه عبد الرحمان، سؤال الأخلاق مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية، ، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 2000م.
- طه عبدالرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/بيروت، ط1، 2005م.
- طه عبدالرحمن، ثغور المرابطة، مركز مغارب، المغرب، ط1، 1440ه2018-م.
- طه عبدالرحمن، روح الحداثة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2006م.
- عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، المطبعة العصرية، حلب،د.ط، د.ت.
- عبد القادر طاش، الإعلام وقضايا الواقع الإسلامي، مكتبة العبيكان، الرياض. د.ط.د.ت.
- عبد اللطيف حمزة، الإعلام والدعاية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1978م.

- عبد المجيد النجار، في فقه التدين فقها وتنزيلا، سلسلة كتاب الأمة، العدد: 22، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 1410ه.
- عبدالرحمن عزي، منهجية الحتمية القيمية في الإعلام، الدار المتوسطية للنشر، تونس، ط1، 1434هـ 2013-م.
- عبدالعزيز التويجري، الإسلام والتعايش بين الأديان في أفق القرن الواحد والعشرين، منشورات الإيسيسكو، الرباط، 1999م.
- عبدالعزيز بن عثمان التويجري، العالم الإسلامي والغرب التحديات والمستقبل، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، 1428هـ /2007م.
- عبدالكريم القلالي، تأويل النصوص الشرعية وآثاره العقدية والفكرية في الغرب الإسلامي، الدار العالمية للكتاب، الدار البيضاء، ط1، 2019م.
- عبدالكريم القلالي، تجديد وإحياء الفروض الكفائية من تصورات الأحكام الفقهية إلى تحقيق المقاصد العقدية الاستخلافية مراجعة فكرية لأثر الفروض الكفائية في التنمية المستدامة واستحقاقات الحياة ومقاصد الإنسان الوجودية، الدار العالمية للكتاب، الدار البيضاء، ط1، 2019م.
- عبدالوهاب المسيري/فتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة، دار الفكر، دمشق، ط3، 1431هـ/2010م.
- عبدالوهاب المسيري، العالم من منظور غربي، كتاب الهلال، عدد 602، فبراير، 2001.
- عبدالوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، مصر، د.ط، 1999م.
- عطا محمد حسن زهرة، تكامل الحضارات بين الإشكاليات والإمكانيات، سلسلة كتاب الأمة، عدد: 161، إدارة البحوث والدراسات الإسلامية، قطر، 1435هـ.
- على بن إبراهيم النملة، الاستشراق السياسي وصناعة الكراهية بين الشرق والغرب، بيسان للنشر والتوزيع، لبنان، ط2، 2015م.

- علي بن إبراهيم النملة، التجسير الحضاري بين الأمم في ضوء تناقل العلوم والآداب والفنون، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط1، 1430هـ /2009م.
- علي سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام ونقد المسلمين للمنطق الأرسطيطاليسي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1367هـ /1947م.
- عماد الدين خليل، حول تشكيل العقل المسلم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط4، 1412هـ - 1991م.
- فاروق أبو زيد، مدخل إلى علم الصحافة، عالم الكتب، مصر، 1986م.
- فتحي حسن ملكاوي، منظومة القيم العليا التوحيد والتزكية والعمران، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة، ط1، 1434هـ - 2013م.
- فهد الشميمري، التربية الإعلامية، كيف نتعامل مع الإعلام؟ مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط1، 1431هـ- 2010م.
- فؤاد محمد عبدالرحمن البنا، العروج الحضاري بين مالك بن نبي وفتح الله جولن، سلسلة كتاب الأمة، إدارة البحوث والدراسات الإسلامية، قطر، العدد: 155، ط1، 1434هـ - 2013م.
- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني/إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ- 1964م.
- كمال الحاج، نظريات الإعلام والاتصال، الجامعة الافتراضية السورية، 2020م.
- مالك بن نبي، القضايا الكبرى، دار الفكر المعاصر بيروت/دار الفكر دمشق، ط1، 1420هـ2000-م.
- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر-دمشق، د.ط، 1420هـ - 2000م.
- مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، دار الفكر، دمشق، ط1، 1978م.
- مالك بن نبي، شروط النهضة، دار الفكر، دمشق، 1986م.
- مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية، دار الفكر، دمشق، ط3، 1422هـ - 2001م.

- مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، دار الفكر المعاصر، بيروت/دار الفكر، دمشق، ط1، 1988م.
- مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، دار الفكر، دمشق، ط4، 1984م.
- مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، دار الفكر المعاصر، بيروت / دار الفكر دمشق، د.ط، 1431هـ = 2002م.
- مجموعة مؤلفين (إغينيو كاكايياردون، دانيت كال، نياغو ألفي، غايريبيلا مارتينيز) مكافحة خطاب الكراهية على الأنترنت، منشورات اليونسكو، 2015م.
- مجموعة مؤلفين (تحت إشراف صالح مشراقة) أخلاقيات الإعلام، مركز تطوير الإعلام، جامعة بيرزنت، ط1، 2017م.
- مجموعة مؤلفين، حرية الاتصال، حرية التعبير، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو، 2013م.
- محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.
- محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارات وثقافة السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006م.
- محمد سيد محمد، المسئولية الإعلامية في الإسلام، دار الفكر العربي، مصر، ط3، د.ت.
- محمد عثمان الخشت، نحو تأسيس عصر ديني جديد، دار نيوبوبك، القاهرة، د.ط، 2017م.
- محمد عطية عطية، مقدمة في الحضارة الإسلامية ونظمها، اتحاد الكتاب والأدباء الأردنيين، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، د.ط، د.ت.
- محمد عمارة، الحضارات العالمية تدافع؟ أم صراع؟، دار نهضة مصر، القاهرة، ط1، 1998م.
- محمد عمارة، الموقف من الحضارات الأخرى، مكتبة الشروق الدولية،

القاهـرة، د.ط، د.ت.

- محمـد فتحـي عثـمان، القيـم الحضاريـة في رسـالة الإسـلام، الـدار السـعودية، جـدة، د.ط، 1402هـ/1982م.
- محمـد منـير حجـاب، المعجـم الإعلامـي، دار الفجـر للنـشر والتوزيـع، القاهـرة، ط1، 2004م.
- محمـود محمـد سـفر، الإعـلام موقـف، دار تهامـة، السـعودية، ط1، 1402هـ - 1982م.
- مرتـضى الزبيـدي، تـاج العـروس مـن جواهـر القامـوس، تحقيـق: مجموعة من المحققـين، دار الهدايـة، د.ط، د.ت.
- مرصـد الإعـلام في الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا، خطابـات الكراهيـة والتحريـض: الظاهـرة، المفهـوم، وآليـات المواجهـة.
- مسـند الإمـام أحمـد بن حنبل، تحقيق: شـعيب الأرنؤوط، مؤسسـة الرسـالة، ط1، 1421 هـ - 2001م.
- مصـدق حسـن، يورغـن هابرمـاس ومدرسـة فرانكفـورت النظريـة النقديـة التواصليـة، المركـز الثقـافي العـربي، ط1، الـدار البيضـاء – المغـرب، بـيروت- لبنان.
- مصطفـى المصمـودي، النظـام الإعلامـي الجديد، سلسـلة عـالم المعرفـة، المجلس الوطنـي للثقافـة والفنون، الكويـت، 1985.
- معجم المصطلحات الإعلامية، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1429هـ2008-م.
- معهد الجزيرة للإعلام، دليل تجنب التمييز وخطاب الكراهية في الإعلام.
- ناديـة محمـود مصطفـى، العلاقـات الدوليـة في التاريـخ الإسـلامي منظـور حضـاري مقـارن، دار البشـير للثقافـة والعلـوم، القاهـرة، ط1، 2015م.
- ناديـة مصطفـى، الديمقراطيـة العالميـة مـن منظـورات غربيـة ونحـو منظـور حضـاري إسـلامي في العلاقـات الدوليـة، دار البشـير للثقافة والعلـوم، القاهرة، ط2، 2013م.
- ناديـة مصطفـى، العدالـة والديمقراطيـة التغيـير العالمـي مـن منظـور نقـدي حضـاري إسـلامي، الشـبكة العربيـة للأبحـاث والنـشر، بـيروت، ط1، 2015م.

- نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد 265، يناير، 2001م.
- نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، د.ط، د.ت.
- نيال فرغسون، الحضارة، كيف هيمنت حضارة الغرب على الشرق والغرب، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 2004م.
- هشام المكي، حضور الإله في النظريات الإعلامية الحديثة: رصد في المظاهر والممارسات البحثية، دورية نماء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية، العدد 3، صيف عام 2017م.
- هشام المكي، صورة الإنسان في الإعلام الغربي بين الأسس المعرفية والمضامين الإعلامية، إسلامية المعرفة، السنة الرابعة والعشرون، العدد 95، شتاء 1440هـ-2019م.
- وليد حسني زهرة، إني أكرهك... خطاب الكراهية والطائفية في إعلام الربيع العربي، مركز حماية وحرية الصحفيين، الأردن، ط1، 2014.

• المراجع المترجمة:

- أبو الأعلى بن أحمد حسن المودودي، الإسلام في مواجهة التحديات المعاصرة، تعريب: خليل أحمد الحامدي، مؤسسة الرسالة، د.ط، د.ت.
- إدغار موران، العقل المحكم إصلاح التفكير والتفكير في الإصلاح ، ترجمة: المنصف وناس، مراجعة: فرج معتوق.
- إدغار موران، النهج، إنسانية البشرية، الهوية البشرية، ترجمة: هناء صبحي، هيأة أبو ظبي للثقافة، ط1، 1430هـ2009-م.
- إدغار موران، إلى أين يسير العالم، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 1430هـ - 2009م.
- آرثار آسا بيرغر، وسائل الإعلام والمجتمع وجهة نظر نقدية، ترجمة: صالح

خليل أبو إصبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد: 386، 1433هـ - 2012م.

- أرنولد توينبى، مختصر دراسة للتاريخ، ترجمة: فؤاد محمد شبل، مراجعة: محمد شفيق غربال، تقديم: عبادة كحيلة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011.

- إسماعيل الفاروقي/لوس لمياء الفاروقي، أطلس الحضارة الإسلامية، ترجمة: عبدالواحد لؤلؤلة، مراجعة: رياض نورالله، مكتبة العبيكان، ط1، 1419هـ/1998م.

- ألبرت أشفتيسر، فلسفة الحضارة، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، مراجعة زكي نجيب محمود، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والنشر، مصر، 1923م.

- بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط3، 2007م.

- بيير بورديو، التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول، ترجمة وتقديم درويش الحلوجي، دار كنعان، دمشق، ط1، 2004م.

- جاك شاهين، الصورة الشريرة للعرب في السينما الأمريكية، ترجمة: خيرية البشلاوي، مراجعة: أحمد يوسف، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013م.

- جان بودريارد/إدغار موران، عنف العالم، ترجمة: عزيز توما، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2005م.

- جان كلود برتراند، أدبيات الإعلام (ديونتولوجيا الإعلام)، ترجمة: رباب العابد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1429هـ - 2008م.

- جورج قرم، تاريخ أوروبا وبناء أسطورة الغرب، ترجمة رلى ذبيان، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2011.

- خوسيه كازانوافا، الأديان العامة في العالم الحديث، ترجمة قسم اللغات

الحيـة والترجمـة في جامعـة البلمنـد، المنظمـة العربيـة للترجمـة، ط1، بـيروت، 2005م.

- ديبـتر سـنغاس، الصدام داخـل الحضارات التفاهم بشـأن الصراعـات الثقافية، ترجمـة شـوقي جـلال، دار العـين للنـشر، القاهـرة، ط1، 1429هــ2008-م.
- رسـل برترانـد، حكمـة الغـرب الفلسـفة الحديثة والمعـاصرة، ترجمة: فـؤاد زكريا، المجلـس الوطنـي للثقافـة والفنـون والآداب، الكويـت، د.ط، 2009م.
- روجيـه جـارودي، كيف نصنع المسـتقبل، ترجمـة وتقديم: منـى طلبة/أنور مغيث، دار الـشروق، ط3، 1423هــ /2002م.
- روجيـه غـارودي، في سـبيل حـوار الحضـارات، تعريـب: عـادل العـوا، عويـدات للنـشر والطباعـة، بـيروت، د.ط، د.ت.
- روجيه غارودي، مشروع الأمل، دار الآداب، بيروت، ط1، 1977م.
- ريمـي ريفيـل، الثـورة الرقميـة، ثـورة ثقافيـة، ترجمة سـعيد بلمبخـوت، مراجعة: الـزواوي بغورة، سلسـلة عـالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافـة والفنون والآداب، الكويـت، 1439هـ /2018م.
- سـتيفن جيـه كـيرش، الإعلام والنـشء، تأثير وسـائل الإعلام عبر مراحـل النمو، ترجمـة: عبـد الرحمـن مجـدي، نيفـين عبـد الـرؤوف، مراجعـة: نيفـين عبـد الـرؤوف، مؤسسـة هنـداوي سي آي سي، المملكـة المتحـدة، 2017.
- سـتيفن شـيهى، الإسـلامفوبيا، ترجمـة: فاطمـة نـصر، مراجعـة: عمـر حسـن الشـناوى، مكتـب سـطور للنـشر، القاهـرة، ط1، 2012م.
- صامويـل هنتنجتـون، صـدام الحضـارات إعـادة صنـع النظـام العالمـي، ترجمة: طلعـت الشـايب، الـدار الجماهيريـة للنـشر والتوزيـع، ليبيـا، ط2، 1999م.
- فرانسـيس فوكوياما، نهايـة التاريخ، ترجمة: حسـين أحمد أمـين، مركز الأهرام الترجمـة والنـشر، ط1، 1413 هــ- 1993م.
- كولـد ليفـي شـتراوس، العـرق والتاريخ، ترجمة: سـليم حداد، المؤسسـة الجامعية للنـشر والدراسـات والتوزيـع، لبنـان، د. ط، د.ت.

- لـوه تشـونغ مـين، وُلد للإصـلاح (مقومـات التجربـة الصينية) ترجمة: حسـانين فهمـي حسـين، دار النـشر للجامعـات، مـصر، د.ط، 1435هـ 2014-م.
- مقدمـة إلى وسـائل الإعـلام الجديـدة والثقافـات الإلكترونيـة، ترجمـة: جـلال الديـن عـز الدين عـلي، مراجعة: نيڤين عبـد الرؤوف، مؤسسـة هنداوي سي آي سي، د.ط، د.ت.
- ناعـوم تشومسـكي، السـيطرة عـلى الإعـلام الإنجـازات الهائلـة للبروباجنـدا، تعريـب أميمـة عبداللطيـف، مكتبـة الـشروق الدوليـة ، القاهـرة، ط1، 1423هـ-2003م.
- هـال أبلسـون وهـاري لويـس وكـين ليديـن، الطوفـان الرقمـي، كيـف يؤثر على حياتنـا وحريتنـا وسـعادتنا، ترجمـة: أشرف عامر، مراجعـة: محمد فتحي خضر، مؤسسـة هنـداوي للتعليـم والثقافـة، القاهـرة، 2014م.
- هانـس كوكلـر، تشـنج العلاقة بـين الغرب والمسـلمين الأسـباب والحلـول، تعريب وتقديـم: حميـد لشـهب، جـداول للنـشر والتوزيـع، بـيروت، ط1، 2013م.
- هربـرت أ. شـيللر، المتلاعبـون بالعقـول، ترجمـة: عبـد السـلام رضـوان، سلسـلة عـالم المعرفـة، المجلـس الوطنـي للثقافـة والفنـون والآداب، الكويـت، عـدد 243.
- وِل ديورانـت، قصـة الحضـارة، ترجمـة: الدكتـور زكي نجيـب محمـود وآخريـن، دار الجيـل، بـيروت، المنظمـة العربيـة للتربيـة والثقافـة والعلـوم، تونـس، د.ط، 1408هـ - 1988م.
- يـازا جنكيـاني، صراع القـوى الدوليـة في ضوء النظـام العالمي الجديـد، ترجمة: عـلى مرتـضى سـعيد، المركـز القومـي للترجمـة، القاهـرة، ط1، 2011م.
- يوهـان غالتونـغ، وجاك لينش، التغطيـة الإعلامية للنزاعـات التوجهات الجديدة لإعلام السـلام، تعريب: رشـيد زياني-شريف، مؤسسـة قرطبة وشـبكة ترانسـاند بالاشـتراك مع معهـد الهوفـار، 2010م.

• مراجع بلغات أجنبية

-Lasswell, Harold Dwight. Structure et fonction de la communication dans la société. In Balle. F, Padioleau. J.G, (Dir). Sociologie de l'information, textes fondamentaux. Larousse, Paris, 1971.

-Tchakhotine, Serge . Le viol des foules par la propagande politique. Gallimard, Paris, 1968.

مقالات

- إياد خلف محمد/سعد ناصر حميد، جريمة إثارة الكراهية " بين إشكالية تأويل النصوص القرآنية وفاعلية التشريعات الوطنية، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد الثاني، 2018م.
- إيمان محمد حسني عبدالله، خطابات الكراهية الدينية الزائفة على شبكة الفيسبوك دراسة في الاستراتيجية والبنية الإيقاعية، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، العدد: 30، شتنبر 2020م.
- بهاء درويش، أخلاقيات الميديا، دعاوي التنظير ومبررات التفعيل، مجلة الاستغراب، العدد الحادي عشر، 1439هـ - 2018م.
- ثريا السنوسي، مواقع التواصل الاجتماعي وواقع البناء الذاتي للهوية، مجلة علوم الإعلام والاتصال، العدد: الثالث، ديسمبر 2019م.
- حنان علال، الأخلاقيات المهنية في زمن الإعلام الجديد، مجلة المعيار، عدد 45، سنة: 2019م.
- دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى طلبة الجامعات، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد:12 العدد 1، 2010.
- سعد عبدالسلام "جذور صناعة خطاب الكراهية في ثقافة المجتمع المعاصر" مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد: الخامس، جانفي،2021م.
- عبدالرحمن عزي، الحتمية القيمية والإعلام المعاصر، مجلة إسلامية المعرفة ، عدد 81، 1436هـ/2015م.
- عبدالعزيز برغوث، مفهوما التعارف والتدافع وموقعهما في الحوار من

المنظـور الإسـلامي، مجلـة إسـلامية المعرفـة، السـنة السادسـة عشرة، العـدد: 63، شـتاء 1432ه2011-م.

- عبدالقـادر بخـوش، قـراءة الغـرب مـن منظـور مدرسـة التجديـد الحضـاري الإسـلامي مالـك بـن نبـي وعبدالوهـاب المسـيري نموذجـا، مجلـة الاسـتغراب، العـدد الأول، خريـف 1438هــ 2016-م.
- عبدالقـادر بخـوش، نحـو صياغـة مـشروع دينـي موحد ضـد التجديف والإسـاءة للمقدسـات الدينيـة مـن خـلال التواصـل الاجتماعي، برجـس، المجلـد: 4، العدد: 2، يوليـو- دسـمبر 2017م.
- عبدالكريـم عـلي الدبيسي/زهير ياسـين الطاهات، دور وسـائل الاتصال الرقمي في تعزيـز التنـوع الثقـافي، مجلـة الاتصـال والتنميـة، العـدد 6 تشريـن الأول، 2012م.
- عـز الديـن معميـش، فكـر الاسـتغراب في التـداول المعـرفي المعـاصر: نحـو رؤية موضوعيـة في استكشـاف الآخـر، مجلـة الفكـر الإسـلامي المعاصر، العـدد 100، صيف 1441هــ2021-م.
- عـلي محمـد فخـرو، مداخـل للخـروج مـن النمطيـة، مقـال منشـور ضمـن إصـدار الإيسيسـكو: دور الإعـلام في معالجـة ظاهـرة الخـوف مـن الإسـلام (الإسـلاموفوبيا).
- محمد المختار الشـنقيطي، نرجسـية الريادة ولجام الإسـلام: صورتان متضادتان عـن الكـرد والسـودان والأمازيـغ في الـتراث العـربي، مجلـة تجسـير، العـدد 2، 2020م.
- مصطفـى حميـد كاظـم الطـائي "النظريـات المفـسرة للعنـف وخطـاب الكراهية في وسـائل الإعـلام" المجلـة الجزائريـة للاتصـال، مجلـد 19، عـدد: 2، 2020م.

ندوات ومؤتمرات

- مؤتمـر وثيقـة مكـة المكرمـة المنعقـد خـلال الفـترة 24-22 مـن شـهر رمضـان المبـارك لعـام 1440هــ الموافـق 27 29- مـن شـهر مـاي لعـام 2019م.
- دور الإعـلام في معالجـة ظاهـرة الخـوف مـن الإسـلام (الإسـلاموفوبيا) أوراق

ندوة علمية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الإيسيسكو، 1429هـ2008-م.

- مال محمد غيطاس، الإعلام والإبداع في ظل ثورة المعلومات: الصحافة الإلكترونية والإبداع المفتوح، مؤتمر دور الإعلام وتكنولوجيا المعلومات في دعم الديمقراطية وحرية التعبير والرأي، ماليزيا، 2011م.

تقارير ومواثيق ومراجع إلكترونية:

- "إعلان وبرنامج عمل ديربان" المتعلق بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، الرابط: https://cutt.us/rXvvS
- خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية، الرابط: https://cutt.us/QuXe6
- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، الرابط: https://cutt.us/RUuXb.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، الرابط: https://cutt.us/N43jz
- استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية، الرابط: https://cutt.us/ddyeL
- إعلان مبادئ بشأن التسامح، الرابط: hrlibrary.umn.edu/arab/tolerance.html
- برنامج الإبلاغ الموحد عن الجرائم التابع لمكتب التحقيقات الاتحادي بالولايات المتحدة، الرابط: https://cutt.us/8VmZ2
- تقارير مرصد الإعلام في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، الرابط: http://menamediamonitoring.com
- تقرير الأمم المتحدة عن التمييز المنهجي ضد مجتمع "الروهينجا"، الرابط:
- https://cutt.us/zOUFn
- تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق ب "تعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير وحمايته" الرابط: https://cutt.us/9jOcE.

- تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة المخصص ل"خطاب الكراهية والتحريض على كراهية الأقليات في وسائط الإعلام" الرابط: https://cutt.us/zIcr1
- تقرير تعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير وحمايته، الأمم المتحدة، الرابط:
- https://cutt.us/9jOcE
- تقرير حالة حوار الثقافات في العالم، دراسة مسحية لصحف ودوريات إنكليزية وفرنسية وألمانية وعربية، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ط1، 1432هـ - 2011م.
- تقرير حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، الأمم المتحدة، الرابط: https://cutt.us/fiuf8
- تقرير حول حوار الثقافات في العالم وبيبليوغرافيا سنوية حول حوار الثقافات (صورة الغرب في الصحافة العربية تجليات التفاعل بين الأنا والآخر) مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ط1، 1432هـ - 2011م.
- تقرير رصد وتوثيق خطابات الكراهية الموجهة ضد المدافعين عن حقوق الانسان ونشطاء المجتمع المدني https://cutt.us/wpRCY
- تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصري لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة، الرابط: https://cutt.us/peBC8
- تقرير لقاء دور المجتمع المدني في الحد من خطاب الكراهية والتمييز العنصري، الرابط: https://cutt.us/iiRCp
- خطة عمل القيادات والجهات الفاعلة الدينية لمنع التحريض على العنف والجرائم الوحشية، الرابط: https://cutt.us/fwq8B
- سوزان دوغلاس، قاعدة بحوث لتقرير الفريق الرفيع المستوى، الأمم المتحدة، أمانة تحالف الحضارات،/ نيويورك، 2006م.
- سياسات وقوانين يوتيوب، الرابط: https://cutt.us/m7fKG
- سياسة منصة فيسبوك، الرابط: https://cutt.us/jVhQ6
- الشبكة الدولية لمناهضة الكراهية الإلكترونية، الرابط: https://cutt.us/Zx-okt

- عـادل بـوراري، نظـرات تربويـة في وثيقـة مكـة المكرمـة، قـراءات في وثيقـة مكـة المكرمة، منشـورات المنظمة الإسـلامية للتربيـة والعلوم والثقافة (إيسيسـكو) الرابـط: https://cutt.us/h0UAQ
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الرابط:
- https://cutt.us/0loDH
- قوانين وسياسات تويتر، الرابط: https://cutt.us/IUUF1
- مبادئ كامدن، الرابط: https://cutt.us/FOSYA
- مرصـد الإعـلام في شـمال إفريقيـا والـشرق الأوسـط، الرابـط: https://cutt.us/5EVTN
- معايـير المجتمـع وعمليـات الحمايـة لمنصة فيسـبوك، الرابـط: https://cutt.us/jVhQ6
- معايير وقوانين النشر في فيسبوك، الرابط: https://cutt.us/Z7tDc
- مقابلة مع مؤسس شركة مايكروسوفوت، الرابط: https://cutt.us/8DcLY
- المنظمة العربية للأخبار التقنية، الرابط: https://cutt.us/9QW8u
- ميثاق "منظمة التعاون الإسلامي" الرابط: https://cutt.us/eVXS9
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الرابط: https://cutt.us/L1Nt0
- وثيقـة لجنة حقوق الإنسـان لدى الأمـم المتحدة، الرابـط: https://cutt.us/GT-TvI